



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

التركيب النحوي في اللسانيات الحديثة
في ضوء
جهود علماء العربية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
شعبة اللغويات
[نخصص اللسانيات الحديثة]

إعداد الطالبة

أسماء ياسين رزق

إشراف أ. د. إبراهيم عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

المشرفة المشاركة أ. د. ليانة مشوح

أستاذة اللسانيات العامة في جامعة دمشق

العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨

١٤٤٠/١٤٣٩

صفحة قرار اللجنة

فِهْرِسُ المَحْتَوِيَاتِ

ملَخَّصُ الْبَحْثِ بِالْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ	15
ملَخَّصُ الْبَحْثِ بِالْلُّغَةِ الْأَنْجَلِيَّةِ	16
تَصْدِيرٌ	17
المُقدَّمة	١٠
تَنْبِيهَاتٌ تَتَّصَلُّ بِمَنهَجِ الْبَاحِثِ	١٠
مَدْخَلٌ إِلَى الْبَحْثِ	١٦
أَوَّلًاً- إِسْكَالِيَّةُ الْبَحْثِ	١٦
• مَكَانَةُ التِّرَاثِ الْلُّغُوِيِّ الْعَرَبِيِّ عَالَمِيًّا	١٦
• تَأْثِيرُ تِشُومِسْكِيِّيَّةِ عَلَى الْلُّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ	١٩
ثَانِيًّاً- أَهِمَّيَّةُ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْدِرَاسَاتِ الْلُّسَانِيَّةِ الْمُدْرِسَةِ وَعِرْضُهَا عَلَى التِّرَاثِ الْلُّغُوِيِّ الْعَرَبِيِّ،	
وَأَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضِعِ	٢٢
ثَالِثًاً- عَمَلُ السَّابِقِيْنِ فِي هَذَا الْمُضْمَارِ	٢٧
رَابِعًاً- مَنْهَجُ الْبَحْثِ	٢٩
خَامِسًاً- هَدْفُ الْبَحْثِ	٣٠
الفَصْلُ الْأَوَّلُ	
مَفْهُومُ التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ	٣٢
١- التَّرْكِيبُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ	٣٢
أَوَّلًاً- مَصْطَلُحُ التَّرْكِيبِ وَالْمَصْطَلُحَاتُ الْمُتَّصِّلَةُ بِهِ	٣٢
• التَّرْكِيبُ	٣٢
• الْكَلَامُ	٣٤
• الْكَلِمُ	٣٨
• الْقَوْلُ	٣٩
• الْجَمْلَةُ	٤١
أَقْسَامُ الْجَمْلَةِ	٤٥

أیُّهما الأصل الجملة الفعلیة أم الجملة الاسمیة؟ ٤٦	●
الإسناد ٤٧	●
التألیف والائتلاف ٤٨	●
النَّظم ٥٠	●
ثانياً- کیف یکون التركیب والتألیف، وما أحکامهما ٥٢	
أحکام التركیب ٥٤	
تركيب الأدوات ٥٤	
ثالثاً- فائدة التركیب وأهمیته ٥٥	
تعقیب ٥٨	
٢- التركیب في اللسانیات الحديثة ٦٠	
تمییز الجملة من القول ٦٠	
أصناف الجمل ٦١	
من مناهج البحث اللساني في التركیب ٦٢	
١- المنهج البنوی ٦٢	
٢- المنهج التولیدي التحویلی ٦٤	
خاتمة الفصل ٧٠	

الفصل الثاني

دراسة التركیب النحوی من منظور قواعد تشومسکي التولیدیة

(نظیرة العمل والإحالة نموذجاً) ٧٢	
أولاً- التعريف ب أصحابها ٧٢	
ثانياً- مكانة نظرية تشومسکي اللغوية ٧٤	
ثالثاً- أصول نظریته وتطوراتها ٧٦	
رابعاً- مرتکرات التولیدیة ومبادئها ومفهوماتها العامة ٧٨	
- النَّحو الكلّي ٧٨	
- مکونات النَّحو الكلّي ٨٢	
- خصائص النَّحو الكلّي ٨٤	
- المبادئ والأسس العامة التي تقوم عليها النَّظرية التولیدیة ٨٥	
١- التولید ٨٥	

٢- التحويل.....	٨٥
٣- الإبداعية في اللغة	٨٦
٤- تمييز الكفاية اللغوية من الأداء اللغوي	٨٦
٥- تمييز القواعدية من المقبولة.....	٨٦
٦- الفرضية الفطرية.....	٨٧
٧- الحالات اللغوية.....	٨٧
٨- الحدس.....	٨٨
خامساً- دراسة أمثلة من نظريات التوليدية: نظرية العمل والإحالة.....	٨٩
أولاً: نظرية العمل	٩١
ـ علاقتها بالنحو الكلي.....	٩١
ـ مفهوم العمل عند تشومسكي.....	٩١
ـ المقوله العاملة.....	٩٤
ـ شروط العامل	٩٥
ـ أنواع العوامل	٩٦
ـ العمل المناسب	٩٨
ـ العمل بالسابق	٩٨
ثانياً: نظرية الأثر والعناصر الفارغة.....	١٠٠
ـ أهميتها.....	١٠٠
ـ مفهومها.....	١٠٠
ـ علاقتها بمبدأ الإسقاط	١٠٢
ـ أصناف العناصر الفارغة: (الأثر، ضم)	١٠٢
ـ الفرق بين الأثر وضم.....	١٠٣
ـ مراحل تطور مفهوم الأثر	١٠٤
ـ غاية نظرية الأثر	١٠٦
ثالثاً: نظرية الربط والإحالة	١٠٩
ـ مفهومها وتعريفها	١٠٩
ـ أهميتها.....	١٠٩
ـ علاقتها بالنظريات العاملية الأخرى	١١٠

– مبادئ نظرية الربط الإحالى	١١١
– أصناف العناصر في نظرية الربط وتوجيهها	١١٢
– كيف تطبق نظرية الربط	١١٣
– قيودٌ ومبادئ أخرى للربط	١١٣
● قيد الفاعل المحدد	١١٣
● قيد الفاعل المتاح	١١٤
● مبدأ القرب	١١٤
● شرطاً للتطابق والعبارة الصرفية الدنيا	١١٤
● قيد التناظر	١١٥
● قيد عدم البعد	١١٥
– نماذج من خروق القيود	١١٥
● ارتباط الضمير بالضم يخرق نظرية الربط	١١٥
● خرق نظرية الفصل	١١٦
● خرق قيد الفاعل المتاح	١١٧
● الخرق بالبعد	١١٨
– مفهوم الحال	١١٩
– علاقة نظرية الربط بالنحو الكلّي	١٢١
رابعاً: النظرية الموضوعاتية	١٢٢
– مكونات النظرية الموضوعاتية	١٢٣
1- الواقع المحوري	١٢٣
2- الأدوار المحوريّة	١٢٤
3- المعيار الموضوعي	١٢٥
خامساً: نظرية الحال الإعرابية	١٢٧
– علاقتها بالنظريات الأخرى	١٢٧
– مفهومها	١٢٧
– أنواع الحالات ومحصّصاتها	١٢٨
– مصدر تعيين الحال الإعرابية	١٣٠
– مبادئ نظرية الحال	١٣١

١٣٣	قوانين عمل نظرية الحالة
١٣٤	هدف نظرية الحالة
١٣٦	خاتمة الفصل

الفصل الثالث

جهود علماء العربية المقابلة لما استحدثه التوليديون في علم التركيب:

١٣٩	أولاًً- من حيث النظريات العاملية:
١٣٩	النظريات الفرعية للتوليدية في كلام النحوين الأوائل
١٤٠	● نظرية العمل في النحو العربي
١٤١	- تعريف العامل
١٤٣	- أقسام العامل من حيث نظرية النحوين إلى تأثيره
١٤٣	- أقسام العوامل من حيث السماug والقياس
١٤٣	- أقسام العوامل من حيث اللفظُ والمعنى:
١٤٣	أولاًً: العوامل اللفظية:
١٤٣	١- الفعل
١٤٤	٢- الحرف
١٤٥	٣- ما أشبه الفعل من الأسماء
١٤٨	ثانياً: العوامل المعنوية:
١٤٨	١- التجرد
١٤٨	٢- الابتداء
١٤٩	٣- الشبه بالاسم
١٣٠	٤- الخلاف
١٤٩	٥- المجاورة
١٥٠	من أحكام العمل وأصوله وقواعده في النحو العربي:
١٥١	١. إذا أعملتِ العربُ شيئاً مُضمرًا لم يخرج عن عمله مُظهراً
١٥١	٢. ليس كُلُّ ما يُضمر من العوامل يجوز إظهاره
١٥١	٣. قد يُعطي الشيء حكمَ ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما

٤. لا يؤتي بالاسم معنى من العوامل.....	١٥٢
٥. الأصل في العمل للأفعال	١٥٣
٦. إذا رُكِّبَ الحرفان بِطَلَ عمل كُلُّ منهما منفرداً	١٥٣
٧. الحرف لا يكون معمولاً.....	١٥٤
٨. هل المصدر أصيلٌ في عمله أو تابع؟	١٥٤
٩. العامل الفرع قد يكون أصلاً لغيره.....	١٥٥
١٠. قد يكون العمل بواسطة.....	١٥٥
١١. لا يجتمع عاملان على معمول واحد.....	١٥٦
١٢. الجمل لا يعمل فيها ما قبلها	١٥٦
١٣. هل يكون الشيء عاملًاً وعمولاً؟.....	١٥٧
١٤. قد يُراعي العامل المعنوي وإن كان العامل лингвистيُّ أقوى منه	١٥٧
١٥. العوامل лингвистية راجعة إلى الحقيقة إلى العوامل المعنوية	١٥٧
١٦. عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال	١٥٧
١٧. الأصل في الأسماء ألا تعمل.....	١٥٨
١٨. قمة التَّصْبِيب وإن بُعْد العامل	١٥٨
١٩. تصرُّف العامل في العمل تابع لتصرُّفه هو في نفسه.....	١٥٨
٢٠. الأصل في عمل الأدوات أُمُّ الباب.....	١٥٩
٢١. الفروع لا تتصرَّف في العمل تصرُّفَ الأصول.....	١٥٩
٢٢. قد يعمل شبه الفعل وما فيه رائحة الفعل.....	١٥٩
٢٣. العمل فرع عن الاختصاص	١٦٠
٢٤. جزء الشيء لا يعمل في الشيء	١٦٠
٢٥. الأصل في الحروف المختصة بالفعل أن تعمل الجزم	١٦١
٢٦. الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الجر	١٦١
٢٧. الأصل ألا يفصل بين العامل والمعمول	١٦٢
٢٨. لا يلي العامل مباشرةً معمول غيره.....	١٦٢
٢٩. قد يُعلَّق العامل عن العمل.....	١٦٢
٣٠. يجوز حذف العامل مع بقاء عمله	١٦٣
٣١. حذف العامل وحذف المعمول.....	١٦٤

٣٢. لا يتقدّم المرفوع على رافعه	١٦٤
الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل	١٦٤
● نظرية الأثر والعناصر الفارغة في النّحو العربي	١٦٨
مقابلات نظرية الأثر والعناصر الفارغة في النّحو العربي	١٦٨
أولاًًا - الحذف:	١٦٩
– دراسة مواضع الحذف:	١٦٩
١. حذف المضاف	١٦٩
٢. حذف الموصوف	١٧٠
٣. حذف المبتدأ	١٧٠
٤. حذف الخبر	١٧١
٥. حذف المستثنى	١٧١
٦. حذف عامل الاختصاص وعامل المدح والذم	١٧١
٧. حذف المعطوف وحذف حرف العطف	١٧١
٨. حذف المعطوف عليه	١٧١
٩. حذف همزة الاستفهام	١٧٢
١٠. حذف المفعول	١٧٢
١١. حذف الموصول الاسمي	١٧٣
١٢. حذف الصلة	١٧٤
١٣. حذف جملة الفعل مع الفاعل	١٧٤
١٤. حذف الجار	١٧٤
١٥. حذف ما يزيد على جملة	١٧٥
١٦. حذف الكلام بحملته	١٧٥
– شروط الحذف	١٧٦
– فائدة الحذف	١٧٩
تنبيه	١٨١
ثانياً - التقدير في النّحو العربي	١٨٣
– مقدار المقدّر	١٨٤
– كيفية التقدير	١٨٤

ثالثاً- الإظهار والإضمار.....	١٨٦
- تعريف المضمر وأنواعه وطائفة من أحكامه.....	١٨٦
- أنواع الضمائر.....	١٨٧
- وجوب انفصال الضمير.....	١٨٨
- ضمير الفصل.....	١٩٠
- امتناع الإضمار.....	١٩٠
الأثر وأسلوب الاشتغال.....	١٩١
نظريّة الأثر والعناصر الفارغة ومقاصد العربیّة.....	١٩٢
● نظرية الربط في النحو العربي.....	١٩٦
مظاهر من جهود النحوين في قضيّة الربط.....	١٧٦
- تفسير الضمير.....	١٩٦
- الإظهار في موضع الإضمار.....	١٩٩
- الأشياء التي تحتاج إلى رابط.....	٢٠١
- الصلة والعائد.....	٢٠٣
- حذف عائد الصلة.....	٢٠٣
- توکيد العائد المذوف.....	٢٠٦
- من أحكام الموصول.....	٢٠٦
- ما يقابل نظرية الربط من مسائل الموصول عند النحوين.....	٢٠٧
بين الربط والإحالة.....	٢٠٨
بين الربط في النحو العربي والربط في التوليدية.....	٢٠٨
● النظرية الموضوعاتية وجهود العلماء العرب.....	٢١٠
● نظرية الحال في النحو العربي.....	٢١٧
خرق مرشح الحال الإعرابية والتغلب عليه.....	٢٢٠
تنبيه.....	٢٢١
النحو وعلله والتوليدية وتفسيراتها.....	٢٢٢
النتيجة.....	٢٢٣
نحو إنشاء نظريّات عربیّة تشومسکیّة.....	٢٢٥

الفصل الرابع

جهود علماء العربية المقابلة لما استحدثه التوليديون

ثانياً- من حيث المسائل المنشورة في ثنايا التظريات العاملية

١. الكفاية اللغوية والأداء اللغوي.....	٢٢٧
٢. مبدأ الإسقاط ومبدأ الإسقاط الموسّع.....	٢٣٢
٣. التداخل بين المعجم والتركيب في الخصائص الانتقائية للعناصر	٢٣٣
٤. تاريخ النقل	٢٣٧
٥. تعدد الأدوار المحورية للموضع.....	٢٣٨
٦. العمل في السابق	٢٣٩
٧. حالة الجرّ وحالة النصب لا تختلفان.....	٢٣٩
٨. الضمير الاستبدالي.....	٢٤٠
٩. التأويل الذي لا معنى له.....	٢٤٠
١٠. خرق نظرية الفصل.....	٢٤١
١١. العوامل البسيطة	٢٤٨
١٢. الأصولية والمقبولية.....	٢٤٩
١٣. الخرق درجات وعدم المقبولية درجات	٢٥٢
١٤. تغطية الحذف	٢٥٤
١٥. التركيب والملكة اللغوية.....	٢٥٤
١٦. الصيغة اللاحزة للأفعال المتعددة.....	٢٥٥
١٧. من شروط العمل	٢٥٦
١٨. سمات الأفعال ووظائفها الموضوعاتية	٢٥٧
١٩. البنية العميقه والبنية السطحية	٢٥٧
٢٠. قاعدة حرك "WH".....	٢٥٩
٢١. الشكل الصوتي والشكل المنطقي.....	٢٦٠
٢٢. التحويلات	٢٦٣
٢٣. القواعد والسياق التركيبي ومبدأ التوليفات	٢٦٤
٢٤. اختصار المكون الصوتي.....	٢٦٦
٢٥. قيود التبديل	٢٦٦

٢٦. التسوير	٢٦٧
٢٧. الموضعية والإعراب المستتر	٢٦٧
٢٨. مبدأ المسافة الدنيا	٢٦٨
٢٩. الإحالة المنفصلة والمبدأ (ب) من مبادئ الربط	٢٦٨
٣٠. قيد الطرق الملتسبة	٢٧٢
٣١. نظرية الجمل الصغرى للباحثة لبادنة مشوش	٢٧٣
٣٢. اختبار التعويض	٢٧٦
٣٣. اختبار العطف	٢٧٧
٣٤. الدلالة والعلاقات النحوية	٢٧٨
٣٥. الفاعل المسبّب والفاعل المسبّب	٢٧٩
٣٦. الجمل واللاجمل	٢٨٠
٣٧. فلسفة النحو	٢٨٠
٣٨. القواعد الكلية	٢٨١
٣٩. الإبداعية في اللغة	٢٨٢
٤٠. الاقتصاد في الاشتقاد	٢٨٣
٤٢. إطلاق المركب	٢٨٤
٤٣. التعبيرات الإحالية حركة (المبدأ ح من مبادئ نظرية الإحالة)	٢٨٤
النتيجة	٢٨٦
اقتراح	٢٨٧

الفصل الخامس

مواضع مما أطلقته التوليدية من مبادئها العاملية وفي العربية ما يرده ويدفعه

١. آلية معاملة الأثر	٢٩٢
٢. المفسّر والإحالة	٢٩٣
٣. المبدأ (٢) من مبادئ الربط	٢٩٨
٤. المبدأ (٣) من مبادئ الربط	٢٩٩
٥. مبدأ المسافة الدنيا	٢٠٣
٦. مراتب أركان الجملة	٢٠٣
٧. مبدأ مرشح الحالة	٣٠٥

٨. الجناس التركيبي	٣٠٦
٩. الجمل شبه القواعدية	٣٠٩
١٠. نظام القواعد الآليّ	٣١٠
١١. مبدأ متاخمة الحالة	٣١٤
١٢. من قوانين الحالة	٣١٥
١٣. المعجم هو الأساس	٣١٥
١٤. بناء أحكام على جمل سليمة عند التوليديين هي في العربية لاحنة مغلوطة	٣١٨
١٥. بناء أحكام على جمل لاحنة في نظر التوليديين وهي في العربية سليمة	٣١٩
١٦. عمل المشتق	٣٢١
١٧. معاملة المصدر المؤول	٣٢٢
١٨. العناصر الحشوية	٣٢٤
١٩. التحكم المكوني	٣٢٥
٢٠. أحرف المضارعة	٣٢٥
٢١. إعراب التصريف	٣٢٦
٢٢. المركب الفعلي	٣٢٦
٢٣. معيار القواعدية	٣٢٨
٢٤. ربط العائدات	٣٣٠
٢٥. المركب الاسمي	٣٣١
٢٦. الفصائل النحوية	٣٣٢
٢٧. الضمير الانعكاسي	٣٣٢
٢٨. شرط الموجد	٣٣٤
٢٩. من مبادئ العمل والإحالة	٣٣٤
٣٠. قاعدة إعلاء الموضع	٣٣٤
٣١. الجمل غير المناسبة أسلوبياً	٣٣٥
٣٢. تصنيف المصدر	٣١٥
النتيجة	٣٣٦

الفصل السادس

مباحث تقييّبة في الكلام على جهود الفريقيّين النحوين العرب واللسانين التوليديين

- المبحث الأول: مقاييس الاعتداد بمبادئ التوليدية عند تطبيقها على العربية ٣٣٩	●
٣٤٠ مراعاة الدليل الحالي والصناعي	●
٣٤٢ أمن اللبس	●
٣٤٣ الاستخفاف	●
٣٤٤ فهم مقاصد العرب	●
٣٤٥ السماع	●
٣٤٥ مراعاة المعنى	●
٣٥٤ تنبية	●
- المبحث الثاني: من الانتقادات التي وُجّهت إلى التوليدية ٣٥٥	
- المبحث الثالث: من المآخذ التي أُخذت على الدرس النحواني العربي ٣٥٨	
- المبحث الرابع: فضل التوليدية وما امتازت به وحدّدت وأبدعت ٣٦٦	
- تنبية ٣٧١	
- المبحث الخامس: إمكانية توظيف القواعد التوليدية في زيادة ضبط القاعدة النحوية ٣٧٢	
- المبحث السادس: اقتراح قواعد اللغة العربية لتكون مُنطلقاً لقواعد الكلية العالمية ٣٧٤	
٣٧٥ أولاً- الدليل النقلي	
٣٧٦ ثانياً- الدليل العقلي	
٣٧٦ ثالثاً- إقرار العلماء العجم بأسنتهم	
خاتمة البحث ٣٨٥	
نتائج البحث ٣٨٧	
اقتراحات البحث ٣٩٥	
فهرس المصطلحات المستعملة ٣٩٦	
فهرس الرموز والاختصارات المستعملة ٤٠٣	
فهرس المصادر والمراجع ٤٠٥	

ملخص البحث

يتناول هذا البحث قضية التركيب النحووي، فيبدأ بتعريفه، وبيان مفهومه عند النحوين العرب القدماء واللسانين المحدثين، وذكر المصطلحات اللّصيقة الشأن به، كالجملة والتأليف والكلام والإسناد والنّظم.

ثم ينحصُ نظريةً لسانيةً حديثةً بالدّرس والعرض والتحليل، وهي نظرية القواعد التوليدية التّحويلية لنظام تشومسكي، مختاراً الطور الثاني منها أمنوذجاً، وهو ما يُعرف بالطور العالميّ، أي نظرية العمل والإحالة، آحداً بنظرياتها الفرعية التالية: نظرية العمل، ونظرية الأثر، ونظرية الإحالة، ونظرية الموضوعاتية، ونظرية الحال.

ثم ينتقل إلى مقابلة هذه النظرية على ما في التراث النحووي العربيّ، ليكشف عن نقاط التلاقي ونقاط الاختلاف بين النظرية التوليدية، وجهود النحوين العرب.

وهدفه من وراء ذلك تبيّن مدى تأثير النحو العربي في جهود اللسانين المحدثين، ودراسة إمكانية توظيف تلك النظريات في زيادة ضبط القاعدة النحوية، ومعرفة موقع قواعد النحو العربي من القواعد الكلية العالمية.

Research Summary

This research deals with the issue of syntactic structure. It starts with its definition and its concept clarification between classic grammarians and modern linguists, and mentioning related terms such as sentence, composition, speech and attribution.

The second phase is a model, known as generative grammar, or the theory of governance and interconnection, with its following sub-theories: theory of Government, theory of Trace, theory of Binding, theory Indexing, and Case theory.

Then it goes on to meet this theory with the Arab grammatical heritage, to reveal the points of divergence and points of agreement between the generative theory, and the efforts of Arab grammarians.

The aim of this research is to show the influence of Arabic grammar on the efforts of the modern linguists, and the feasibility of applying modern linguistic theories to develop Arabic language grammar, and to know the position of the Arabic syntactic in return Universal grammar.

إنَّ «أهل الغرب لو انتبهوا إلى نظرية العرب في اللغويات العامة عند نقلهم لعلومهم في فجر النَّهضة لكانَت اللسانيات المعاصرة على غير ماهي عليهاليوم، بل لعلَّها كانت تكون قد أدركت ما قد لا تدركه إلَّا بعد أمد»

أ.د. عبد السلام المسدي

«إنَّ أقوى برهان ممكن لإثبات عدم صلاحية نظرية لغوية هو أن يُبيَّن المرء أنَّها لا يمكن تطبيقها على إحدى اللغات الطبيعية، وهناك برهان أضعف، ولكنه وافٍ لإثبات عدم الصَّلاحية، وهو أن يُبيَّن المرء أنَّ هذه النَّظرية لا تنطبق إلَّا بشكل ردِّيء، أي أنَّ كَلَّ نظام لقواعد يُقام طبقاً لهذه النَّظرية يكون معقداً للغاية واعتباطياً، ولا يُقدم لنا شيئاً من المعرفة».

البروفيسور نوام تشومسكي

المقدمة:

الحمد لله الذي شرف العربية بنزول القرآن الكريم، واصطفى من خلقه من نذروا أنفسهم لخدمتها على مِرِّ الأعوام والستين، والصلة والسلام على مَنْ بَلَغَ الأمانة، وأدى الرسالة فكان رحمةً للعلمانيين.

وبعد: فالعربية فاقت لغات العالم في الجهد التي بُنيَت عليها، ونسجت حولها، ووضعت من أجلها على تتابع القرون، لارتباطها بالرسالة السمائية الخالدة الخاتمة التي بلغت من الديوع والانتشار ما بلغت.

ثمَّ إذا حيَءَ إلى تاريخ الفكر اللغوي العالمي افتقد أيُّ أثر لتلك الجهد، وانتفى ذكر العرب فيَّنَّ أَسْهَمُ في بناء ذلك الفكر^(١).

وإذا أردت أن تضرب بسهمك في ميدان خدمة اللغة العربية وجدت ضرورة خدمتها قد تلوَّنت، ووجوهها عبرَ الْمِنْ قد تعددَتْ، فكان الوجه الذي تفترضه طبيعة هذا العصر الذي تحيَّا النَّظَرَ فيما استحدثَه أقوام آخرون من علوم وفلسفاتٍ لغوية، سُمِّيَت علم اللسانيات، احتلَّت مركز الصَّدارَة في العلوم اللُّغُوَيَّة والإنسانية، وسيطرَتْ على واقع الفكر اللغوي العالمي، فصارت مركز استقطابه واستقطابِ العلوم الإنسانية جمَاعَة، وبلغت حدَّ العلم المتَّكَامل بأدلةٍ ذَكَرَها أهْلُ هذا الشَّأنَّ، وعَدَتْ قبلةً كُلَّ مَنْ يرِنُّ إلى بلوغ منزلة العلمنية في البحث، فكان الموقف الواجب من جرَاء ذلك الإقبال على هذه العلوم الحديثة والتَّنَظُّرُ فيها، وفتح آفاق الفكر لها، لا الفرار منها وبتجاهلها وتولية الأدبارِ، وذلك لمعرفة موقع علوم العربية منها، ومن ثمَّ للحكم بالسابق أو التقصير على كُلَّ من الفريقين: اللسانين المحدثين والنحوين القدماء، ومعرفة ما لـكُلِّ قوم وما عليهم.

يأتي ذلك في وقتٍ شَهَرَ القاصي والدَّاني سلاحه في وجه اللغة العربية، وأساليب دراستها، وقواعدِ أحکامها، والعلوم الموضوعة لها، فاَتَّهم ذلك كُلُّه بالبطلان وعدم الصَّلاحية لهذا الزَّمان، فكانت الدُّعُوة إلى بناء علوم لغوية جديدة، أَجَدَّرَ بالبقاء وأولى بالاقتفاء، بحجة أنَّ لغة القرآن تدرج تحت «اللغات الميتة» المندثرة، كتلك التي تُتَلَّى في الكنائس عند القسيسين والرهبان، وبحجة أنَّ النحو العربي قام على شواهدِ ذلك القرآن، وشواهدَ أخرى من الشِّعر القديم الذي لا يصلح حجَّة على القواعد التَّنْحُويَّة؛ لخضوعه لسلطان الوزن والقافية، وأنَّ النحو قام – في نظر هؤلاء – على شواهدِ مِنْ كلام العرب الذي ما عاد يُستعمل ولا يُفهَم إن استُعمل.

وبحجة أنَّ قواعد النحو العربي تتعورها الآفات والأدواء: مِنْ الخلط بالبلاغة، إلى اعتمادها المنطق وعلم الكلام، ومن تأرجحها بين السَّمَاع والقياس، إلى اعتماد المعنى في قيام الإعراب ومحاجة التركيب الصناعيِّ، وهذا الذي أَدَّاهَا – في زعم الزاعمين – إلى عدم الاستقرار والثبات والصلاح لـكُلِّ مقام ولـكُلِّ مقال.

(١) ستجد هذا الكلام مبسوطاً موثقاً منسوباً إلى أهله في صلب البحث، انظر ١٦.

إلى غير ذلك من أقسام أثيم بها النحو العربي كسيطرة العقلية التحليلية على الفكر النحووي وغياب الفكر التركيبية عنه، بدليل قيام أبوابه النظرية على عنوانات تخص الكلمات المفردة لا الجملة والتركيب.

هذه الصورة المعتمدة المشوهة للعربية وعلومها وطريقة التأليف فيها يقابلها في الطرف الغربي اليوم صورة في أشد حالات تلائتها وإشراقها، وأعلى درجات رُقيّها وصدارتها وتكاملها من منظور الفكر العالمي، صورة النظريات اللسانية في أبهى حلتها وأحدث مراحلها، النظرية التوليدية التحويلية لرائدتها صاحب المكانة الأنسنة في الفلسفة اللغوية المعاصرة وعلم النفس والسياسة وغيرها من العلوم الإنسانية، البروفيسور الغني عن التعريف نوام تشومسكي الذي غدا اليوم الباحث المفكّر الأكثر شهرةً في العالم، ونال لقب "المراجع الأول للمثقفين في القرن العشرين في مجالات العلوم الإنسانية كافة".

ابتداعه النظرية التوليدية كان الحدث الجلل الذي هزَّ أركان النظريات اللغوية قبله، وأعيا الباحثين والمنظرين بعده أن يأتوا بمثل نظريته حتى اليوم؛ إذ توصل إلى اكتشاف معظم القواعد الكلية النحوية التي تشتهر فيها اللغات الإنسانية عامة، وفي الوقت نفسه كان الحادي -من حيث لا يدرى- يمن له أدنى وصلة بالتراث العربي إلى أن يُعيد النّظر فيه، ويُقبل بوجهه عليه من زوايا تختلف باختلاف الوجهة التي يريد: فمن مُقبلٍ عليه للبحث فيه عن نظير لما قاله تشومسكي، إلى مُقبلٍ عليه لإسقاط النظرية التوليدية عليه، ومن مُقبلٍ عليه لتسقط هقواته التي برئت منها نظرية تشومسكي، إلى مُقبلٍ عليه لإثبات سُقْفه وأصالته وريادته، و"الكلّ قوم سُنة وإمامُها".

وكان من جملة من نظرَ في عمل تشومسكي وعمل النحوين العرب من سعى إلى إثبات أخذِ الأول نظريته الجهرة من النّحاة العرب، والتمس لذلك براهينٍ تاريخيةً، مغتنيةً بالسيرة الذاتية لتشومسكي حجّه، راجعاً بها إلى أبيه ومدرسيه وتلامذته وتاريخ لغته العربية أصلًا، الذي ثبت بناء النحو العربي على نظيره العربي، إلى غير ذلك من التّتبع التاريخي الذي يؤثر جانب الرّاحة في ركونه إلى الدّعاوى النظرية التي تفتقر إلى الوثائق التاريخية والبراهين العلمية الواقعية التطبيقية، وُخرج الباحث اللغوي عن مجال عمله ومتخصصه، ليُلّج في مجال التاريخ.

ولما كان العِلمُ يُعرض على العلم، والحجّة تُقَارَع بالحجّة انتدَب هذا البحث نفسه ليثبت بالأدلة اللغوية التّحويلية، والأمثلة التطبيقية، والبراهين العقلية المنطقية التي لا تتحمّل الإنكار ما ابتدعه تشومسكي، فيَمِيزه ممّا سبق إليه النّحوين العرب.

ثمَّ يدرس إمكانية تطبيق نظرية تشومسكي على العربية تماشياً مع هدف أصحابها الذي وضعها لتكون نظرية عالمية تصلح لكل اللغات، ولا تُنَقَضُ في نَظَرِه إلَّا إذا ثَبَّتَ تَعْدُّ تطبيقها على لغةٍ ما، أو تُكَلِّفُ في ذلك التَّطبيق. واقتضت نظرية تشومسكي التّوليدية التركيبية التي تكتُم بالمستويات العليا في الكلام فتصرُّف عن ابتكارها إلى نسيج التركيب لا المفردات أن ينصب العمل في هذا البحث على التركيب التّحوي عند النّحاة العرب، ثمَّ يُقابلَه على التركيب عند التوليديين، ليعرف مبلغ جهود كل فريق.

واعتمد هذا البحث مراجع نحوية عربيةً ومراجع لسانية توليدية، فأمّا المراجع العربية فهي كتب التراث جملةً، فهو لا يقتصر على كتب النحو النظري أو التعليمي منها، بل يراعي الشقين اللذين يُمثلان جهود النحويين معاً، لئلا تكون نظرته أحادية الجانب: شق النحو النظري وشق النحو التطبيقي.

فكانَت كتب إعراب القرآن وعيون الشعر المرجع الذي لا يقل مكانة في هذا البحث عن كتب النحو النظري، فضلاً عن تحمُّله مسؤولية سير أغوار أمهات العربية من كل ما قد يخطر في البال أنه يتصل بالبحث بطرف، كأصول النحو وعلمه وفقه اللغة وفلسفتها وأصولها، وعلم البلاغة وما يدور في فلكلها، وعلم المنطق والكلام وتفاسير القرآن وقراءاته وتوجيهها وحججها، ولذلك يشعر المرء وهو مقبل على بحث كهذا أنه يُراول أمراً يصعب حصره، ويدخل في بحر عميق لا يدرك قعره، ويعود الشأو فيه ومتى الغاية ويعلو المرتقى.

وأمّا المراجع اللسانية التوليدية فعلى رأسها كتاب شومسكي الذي وضع فيه النظريّة التي يدور حولها هذا البحث^(١) "Lectures on Government and Binding" الذي لم يُترجم بعد، وكتب أخرى له مترجمة ودراسات ومحاضرات وبرامج عن نظرته، منها المكتوب ومنها المرئي المسموع.

وقد أدى البحث على ستة فصول خلص الفصل الأول للكلام على مفهوم التركيب النحوي بين النحويين العرب واللسانيين المحدثين، ثم فرغ الفصل الثاني لانتخاب النظريّة اللسانية الأحدث التي نصّت لخدمة التركيب، وهي النظريّة التوليدية، فعرّفها، ووضّح الأسس التي بُنيت عليها، ثم التفت إلى دراسة الطور الثاني من تطوارتها أنموذجًا للبحث، الطور العاملّي، فدرس نظرية العمل والإحالة التي أحدثت ما عُرف بالشورة العاملية، فتناول نظريات الخمس الفرعية: نظرية العمل، ونظرية الأثر، ونظرية الإحالة، ونظرية الحالة، ونظرية الموضوعاتية.

ثم عكف في الفصلين الثالث والرابع على التفكُّر وإعمال الذهن في تلك النظريات جملةً وتفصيلاً بغية العثور على نظيرٍ مُقابل لها في جهود علماء العربية، ولاكتشاف الخيط الرابط بين كل قضية تناولها التوليديون في نظرتهم وأختها في النحو العربي القديم، لتبيّن مدى استحقاق النظريّة الريادة والابتكار في مجالها.

فاختصَّ الفصل الثالث بما يقابل النظريات العامة في عمل النحويين العرب، وأجلَّ الفصل الرابع جهود النحويين العرب التي تقابل مسائل وقوانين طرحتها التوليديون متداولةً بين أنحاء تلك النظريات.

ثم عمدَ الفصل الخامس إلى دراسة إمكانية تطبيق نظرية شومسكي على العربية، وكانت الدراسة فيه ذات طابع سلبيّ، فالبحث لا يُطبق النظريّة على العربية، أو يسقطها عليها إسقاطاً تاماً، بل يبيّن المواطن التي لا يصح تطبيقها على العربية من نظرية شومسكي، والمبادئ والقوانين التوليدية التي في العربية ما يردها ويدفعها، ويتناقض مع أوضاعها وأصولها.

(١) سيرد هذا العنوان مختصرًا في حواشى البحث التالية على النحو الآتي: LGB على غرار صنيع شومسكي في مؤلفاته.

فبدلك كان منهج هذه الفصول الثلاثة مبنياً على استقراء جهود النحوين المتناثرة وأوضاع العربية وخصائصها أولاً، ثمًّ على الاستبطاط والاجتهاد والتدبّر وإعمال الفكر ثانياً.

وانتهي الفصل السادس إلى ذكر مباحث تعقيبيةٍ لابدًّ منها، تُعرّف القارئ المعايير والمقاييس التي تجعل من قاعدة توليدية ما مرفوضة أو مقبولةً، معتمداً المؤثّرات في التركيب النحووي عند أهل العربية.

ثمًّ ثُبّين تلك المباحث فضلاً كُلّ من النظريتين العربية والتوليدية، ومزاياها وما جدّدت فيه وأبدعَت، وتسرد المآخذ عليها والانتقادات التي وُجّهت إليها.

ثمًّ يقترح إمكانية الإفاده من القواعد التوليدية في زيادة ضبط القاعدة النحووية العربية وتسديدها، فيرى أنًّ في تطبيق بعض القواعد التوليدية على العربية والإفاده من جوانب منها درءاً لخطأ المتعلم أو المُعَرب وحلاً لإشكاليات وعقباتٍ تعرّض طرقهما.

وينتهي إلى اقتراح آخر مفاده صلاحية القواعد التحويية العربية ليكون قواعد لغوية عالمية، ينطلق منها لوضع نحوٍ كلايٍّ، على غرار ما صنعه تشومسكي رائد النحو الكلايٍّ.

فكان الجديد الذي خلص إليه البحث أنًّ كلًّ ما ذُكر في الفصلين الثالث والرابع مما له مقابل في العربية كان العرب سباقين إليه، والختار للقارئ في أن يحكم على مستوى تناول كلًّ من الفريقين له، ومستوى خدمتهم له، ومستوى النُّصْبِ الذي بلغه عمل كلًّ منهم، وفي أن يُفسّر مَرَدُ التَّطابق والتَّشابه العجيبين بين النظريتين.

وأنًّ كلًّ ما ذُكر في الفصل الخامس من نظرية تشومسكي لا يقبل التطبيق على العربية، فينبغي هجره والاستغناء عنه.

وأنًّ في إسقاط بعض قوانين التوليدية على النحو العربي زيادة ضبط وتسديد وتقيد للقاعدة التحويية المتعارفة.

وأنًّ قواعد النحو العربي تصلح أن تكون قواعد عالمية كونية للغات البشر كافة جملةً لا تفصيلاً.

واعتَرَّ هذا البحث صعوباتٍ ومشاقٍ اعترضتْ طريقه، شأنه شأنُ سائر الأبحاث، منها قلة المصادر العربية التي كتبت في هذه النظرية بطورها العاملية إلى درجة الُّثُرْدَة قلّه اضطررتُ الباحثة إلى الإقبال على تعلم اللغة الإنكليزية التي بها كتب تشومسكي نظريته، غير أنًّ ذلك التَّعْلُم لم يتجاوز بها حدَّ التَّرْجمَة الحرفية التي لا تُقدِّم معنى متكاملاً، ولا ترقى بالنصوص التي ترجمتها إلى منزلة الاستقلالية في العلم بكتاب تشومسكي الذي يدور حول هذه النَّظَرِيَّة، وأهلُ الاختصاص أنفسُهم يشهدون بتعقيده ووعورة مسلكه، وأنه لو رأمه لاتعبه، وهنا كانت أستاذتي اللسانية التوليدية أ.د. لبانة مشوّح خيرٌ جابرٌ لقلة دقتِي في فهم النظرية وترجمة ما ينبغي منها،

فكانـت - حفظـها الله - خـير مـوضـح لـما استـبـهـم عـلـيـ مـن نـظـرـيـة الرـجـلـ، وـخـير جـالـ لـغـمـامـ ما استـغـلـقـ، وـلـوـلـاـهـاـ لمـ يـنـقـدـحـ لـيـ زـنـدـ وـلـمـ يـمـضـيـ لـيـ حـدـ.

وـمـنـ الصـعـوبـاتـ صـعـوبـيـةـ النـظـرـيـةـ التـوـلـيـدـيـةـ التـحـوـيـلـيـةـ فيـ حـدـ ذـاـهـاـ، وـكـلـ مـنـ قـصـدـ إـلـيـهـاـ وـصـمـدـ لـهـاـ يـشـهـدـ بـذـلـكـ، فـكـيـفـ إـذـاـ أـضـافـ إـلـىـ ذـلـكـ مـسـؤـلـيـةـ رـيـطـهـاـ بـنـظـرـيـةـ عـرـبـيـةـ قـدـيـمـةـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ أـخـتـهـاـ قـرـونـ؟ـ فـتـرـاـكـ مـفـتـقـرـاـ إـلـىـ تـوـضـيـحـ كـلـ فـكـرـةـ مـنـ نـظـرـيـةـ الـعـمـلـ وـالـإـحـالـةـ، ثـمـ مـضـطـرـاـ إـلـىـ إـعـمـالـ الـفـكـرـ وـالـرـوـيـةـ وـالـاجـتـهـادـ فـيـ الـعـثـورـ عـلـىـ خـيـطـ ماـ يـرـيـطـ مـاـ تـقـرـؤـهـ مـنـ جـدـيـدـ بـمـاـ تـعـرـفـهـ مـنـ قـبـلـ مـنـ كـلـامـ عـلـمـاءـ الـعـرـبـيـةـ، فـتـكـوـنـ فـيـ نـظـرـ مـتـوـاـصـلـ وـجـبـرـيـ دـائـيـ عـنـ نـظـيـرـ مـكـافـيـ لـتـلـكـ الـمـبـادـيـ الـتـوـلـيـدـيـةـ فـيـ النـحـوـ الـعـرـبـيـ، أـوـ عـنـ نـقـيـضـهـ لـهـاـ فـيـ كـلـامـ الـعـرـبـ لـاـخـتـبـارـ مـدـىـ صـلـاحـيـتـهـاـ لـلـتـطـبـيقـ عـلـىـ الـعـرـبـيـةـ، مـعـتـمـدـكـ فـيـ ذـلـكـ الـاجـتـهـادـ وـالـابـتـادـعـ، وـهـنـاـ يـكـوـنـ الـمـرـءـ أـكـثـرـ عـرـضـةـ لـلـزـلـلـ وـالـخـطـلـ مـنـ سـوـاـهـ، وـمـنـ كـثـرـ اـجـتـهـادـ لـاـشـكـ كـثـرـ خـطـوـهـ.

وـمـؤـلـفـاتـ تـشـوـمـسـكـيـ كـمـاـ هـوـ مـعـلـومـ بـعـيـدةـ الـمـنـالـ وـمـرـدـ ذـلـكـ إـلـىـ أـمـوـرـ مـنـهـاـ حـدـاثـةـ الـفـكـرـ الـجـدـيدـ الـعـقـرـيـ الـمـبـعـدـ الـذـيـ يـحـاـوـلـ أـنـ يـخـرـجـ إـلـىـ النـورـ، فـيـحـتـاجـ إـلـىـ اـسـتـكـشـافـ مـاـ وـرـاءـهـ.

وـمـنـهـاـ أـسـلـوبـهـ الـعـسـيرـ الـذـيـ يـقـومـ عـلـىـ الـعـبـارـاتـ الـطـوـلـيـةـ وـالـجـمـلـ الـمـتـدـاـخـلـةـ الـمـعـقـدـةـ الـتـيـ عـرـفـ بـهـاـ تـشـوـمـسـكـيـ، وـاعـتـمـادـهـ الـبـالـغـ فـلـسـفـةـ الـكـلـامـ، وـرـيـطـ الـفـكـرـ الـلـغـوـيـ بـعـلـمـ الـرـيـاضـيـاتـ وـعـلـمـ الـفـيـزـيـاءـ وـعـلـمـ الـأـعـصـابـ وـمـاـ يـخـتـصـ بـهـ الـطـبـ الـبـشـرـيـ مـنـ تـفـاصـيـلـ رـيـطاـ لـمـ يـعـهـدـ مـنـ قـبـلـ، يـسـتـعـيـنـ بـكـلـ ذـلـكـ فـيـ تـنـاـولـ نـظـرـيـاتـ لـغـوـيـةـ جـدـيـدـةـ عـلـىـ الـأـسـمـاعـ وـالـأـفـهـامـ، وـيـزـيدـ ذـلـكـ وـعـوـةـ الـأـسـلـوبـ الـذـيـ تـؤـدـيـ بـهـ هـذـهـ الـفـكـرـ فـيـ التـرـجـمـةـ، وـالـعـبـارـاتـ الـمـفـكـكـةـ الـتـيـ ثـرـيـكـ الـفـهـمـ وـتـعـثـرـ الـقـارـئـ.

وـمـنـ صـعـوبـاتـ الـبـحـثـ أـنـ الـأـمـلـةـ الـتـيـ سـاقـهـاـ تـشـوـمـسـكـيـ أـمـلـةـ بـلـغـتـهـ الـإـنـكـلـيـزـيـةـ، وـهـوـ يـقـدـمـ قـوـاعـدـهـ الـكـلـيـةـ الـعـالـمـيـةـ مـقـرـحاـ فـرـضـيـةـ صـلـاحـهـاـ لـلـغـاتـ الـبـشـرـيـةـ كـافـةـ، غـيـرـ أـنـكـ حـيـنـمـاـ تـقـدـمـ الـفـكـرـ تـحـتـاجـ إـلـىـ أـنـ تـتـرـجـمـ الـمـثـالـ إـلـىـ الـعـرـبـيـةـ، وـحـيـنـهـاـ قـدـ يـعـدـمـ مـوـضـعـ التـمـثـيلـ بـهـ، وـوـجـهـ الـاـسـتـشـهـادـ؛ـ إـذـ لـكـلـ لـغـةـ خـصـوـصـيـتـهـاـ وـضـوـابـطـهـاـ، وـمـنـ الـإـجـحـافـ وـالـتـعـسـفـ أـنـ تـطـبـقـ كـلـ مـاـ قـيـلـ فـيـ هـذـهـ الـلـغـةـ عـلـىـ ذـلـكـ، فـتـضـطـرـ بـسـبـبـ مـنـ ذـلـكـ إـلـىـ اـنـتـقـاءـ فـعـلـ عـرـبـيـ آخـرـ غـيـرـ الـذـيـ ذـكـرـهـ، لـعـلـهـ يـقـعـ مـوـضـعـ الـقـاعـدـةـ الـتـيـ يـقـعـدـ لـهـاـ تـشـوـمـسـكـيـ، وـهـذـاـ السـبـبـ فـيـ وـجـدـانـكـ جـمـلـاـ سـلـيـمةـ نـحـوـيـاـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ، يـدـرـجـهـاـ الـتـوـلـيـدـيـوـنـ فـيـ قـائـمـةـ الـجـمـلـ الـلـاحـنـةـ الـمـغـلـوـطـةـ، وـالـكـلـامـ نـفـسـهـ يـقـالـ فـيـ حـقـ الـجـمـلـ الـمـغـلـوـطـةـ نـحـوـيـاـ السـلـيـمةـ تـوـلـيـدـيـاـ.

وـكـانـ أـنـ بـحـمـ عنـ مـشـكـلـةـ التـرـجـمـةـ مـشـكـلـةـ الـمـصـطـلـحـاتـ، فـثـمـ الـكـثـيـرـ مـنـ الـمـفـهـومـاتـ الـجـدـيـدـةـ فـيـ الـلـسـانـيـاتـ، اـرـتـأـيـ كـلـ مـتـرـجـمـ مـنـ الـمـتـرـجـمـيـنـ الـلـسـانـيـيـنـ الـعـرـبـيـنـ أـنـ يـضـعـ لـهـاـ مـقـابـلـاـ عـرـبـيـاـ مـاـ، فـنـشـأـ الـتـدـاـخـلـ وـالـتـعـدـدـ، وـلـذـلـكـ قـيـلـ:

«المشكلة المصطلحية موضوع قديم متجدد»^(١)، و«موقع المصطلحات من أحدث أفرع علم اللغة التطبيقي»^(٢).

ومن أمثلة مشكلة المصطلحات ترجمة مصطلح "anafor" ، وهو كما سترى عماد نظرية الإحالة التوليدية، ومن أكثر المصطلحات دوراً فيها، وقد ترجمه الدارسون بالعائد، وفي هذا إشكال على دارس النحو العربي؛ لأن العائد في العربية الضمير العائد من جملة الصلة على الاسم الموصول كما هو معلوم.

ومما يقض مضجعك في هذا البحث أنك تكتب بحثاً في صلب اختصاصٍ ما، وتكلف تطويه لأهل اختصاص آخر، فتكلف التعبير عن المفهومات اللسانية الغربية بمفهومات ومصطلحات نحوية عربية، فالدارس في النّقد مثلاً لا يتكلف أن يكتب بحثه بلغة أهل البلاغة، وأن يصوغ عباراته بأسلوبهم أو بمصطلحاتهم، بل حسبيه أن يخاطب أهل النقد وأربابه، في حين أنك إذا جئت إلى اللسانيات وجدت نفسك مكلفاً ما لا تطيق، مكلفاً أن توصل وجهة نظرك لأهل النحو قبل أهل اللسانيات، وهذا ما يجعلك تعيش تناقضًا رهيباً، فلا تكاد ترضي هؤلاء ولا هؤلاء، إلا أن تداركك نعمة من ربك.

ومعلوم أن النظريات الغربية قامت على لغات أجنبية، فإذا أردت شرح ما قالوه بالعربية تعددت المطابقة بينهما، لأن المفهومات تقارب مقاربةً ولا تترجم حرفيًا، فالإسقاط الأقصى يمكن مقارنته بالجملة الكبرى ولكن ذلك تمثيل وتقريب لا تحديد وحصر، فإذا وضعت مكان كل عبارة "إسقاط أقصى" عبارة "جملة كبرى" فإن ذلك لا يصلح ولن تكون في مأمن. ولذلك قيل: «الجمع بين معطيات القديم والحديث هي أكبر مشاق الدرس النحووي»^(٣).

ولا يخفى عليك فوق ذلك أن البحث في اللسانيات في حد ذاته أمرٌ عسير شاق؛ لأن اللسانيات «علم قائم بذاته، يتناول منطق اللغة بمنطق يدور على نفسه، ولغة اصطلاحية يلتبس في كثير من الأحيان بعضها بالبعض الآخر، لذا كانت عصية على الفهم أحياناً»^(٤)، وطرائق النظرية التوليدية خاصة حزنة المذهب، والتورّد لها وعر المسلك.

ففعلاً هذه الصعوبات تشفع للزلات والعثرات التي يُلي بها البحث.

(١) واقع حال البحث المصطلحي، المجال العربي نموذجاً ٢١٦.

(٢) المرجع نفسه ٢٢٩.

(٣) نظرية العامل ٧.

(٤) اللسانيات في التراث اللغوي العربي ٣٣٩.

ولا شك أنَّ أهل الدِّرَاسَةِ والخبرة على بصيرة بأنَّ معظم تلك المفهومات ما كانت لتقع لو كان البحث يختصُ بمجال علميٍّ واحد لا تلاقح فيه بين علمين، ولا مقارنة بين طريقتين، ولا تَقاطع فيه بين حقول البحوث المعرفية، فلعلَّهم لهذا العذر ينظرون إلى البحث بعين مَن يمحو السَّيِّئات بالحسَّنات ولو قَتَّ.

ولذلك فإني سائلة "مَن حُسْنَ خِيمُهُ، وَسَلَمَ مِنَ الْحَسَدِ أَدِيمَهُ إِذَا عَشَرَ عَلَى شَيْءٍ طَغَى بِهِ الْقَلْمَ أَوْ زَلَّ بِهِ الْقَدْمَ أَنْ يَغْتَفِرَ ذَلِكَ فِي جَنْبِ مَا قَرَبَتُ إِلَيْهِ مِنَ الْبَعِيدِ وَرَدَدَتُ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرِيدِ، وَأَرْحَتُهُ مِنَ التَّعَبِ، وَصَرَرَتُ الْقَاصِي يَنْادِيهِ مِنْ كَثْبٍ، وَأَنْ يُحْضِرَ قَلْبَهُ أَنَّ الْجَوَادَ قَدْ يَكْبُو وَأَنَّ النَّارَ قَدْ تَخْبُو وَأَنَّ الصَّارِمَ قَدْ

(١) نبو

وَلَا أَدْعُعِي أَيِّي أَوْفَيتُ عَلَى الْغَايَةِ فِيمَا قَدَّمْتُ؛ غَيْرَ أَنَّ الْمَعْهُودَ فِي عِرْفِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يَنْتَابُ، إِنْ أَخْطَأَ وَإِنْ أَصَابَ، وَالْحَالُ كَمَا قَالَ الْقَائِلُ^(٢) :

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي لَسْتُ ذَا بَخْلٍ
وَلَسْتُ مُلْتَمِسًا فِي الْبُخْلِ لِي عَلَلا
لَكَنَّ طَاقَةً مُثْلِي غَيْرُ خَافِيَةٍ
وَالنَّمَلُ يُعَذِّرُ فِي الْقَدْرِ الَّذِي حَمَلَ

وَمِنْ أَوْجَبِ الْوَاجِبِ فِي هَذَا الْمَقَامِ شُكْرُ مَنْ أَسْدَى إِلَيَّ مَعْرُوفًا، وَمَا كَانَ هَذَا الْعَمَلُ لِيَخْرُجَ مِنَ الظَّلَمَاتِ إِلَى النُّورِ لِوَلَاهِ، وَالشُّكْرُ الْأَوَّلُ لِخَالِقِ الشُّكْرِ وَصَاحِبِ الْحَمْدِ رَبِّ الْعَرَةِ الْكَرِيمِ الْمَنَانِ، فَلَا عِلْمَ لِلْمَرْءِ إِلَّا مَا عَلِمَ سَبْحَانَهُ.

ثُمَّ الشُّكْرُ لِوَالَّدِيِّ الْكَرِيمَيْنِ الَّذِينَ اصْطَبَرَا وَصَابَرَا، وَحَمَلَا عَنِّيَ الْكَثِيرَ مِنَ الْأَعْبَاءِ لَأَنْصَرَفَ بَعْضَ الْاِنْصَارَفِ الْلَّازِمَ لِمُحَارِبَ الْعِلْمِ، وَاهْتَمَّا لِهِمْيَ وَاغْتَمَّا، فَكَانَ دُعَاؤُهُمُ السَّبَبُ فِي مَنْجَاتِي مِنْ كُلِّ عَقْبَةٍ أَدْمَتْ قَدْمِي.

ثُمَّ لِأَبِي عَمَّارٍ صَاحِبِي وَرَفِيقِ درِبي الَّذِي مَا فَتَى يَسَانِدِي بِنَصْحِهِ وَتَوْجِيهِهِ الَّذِي يَثْبِتُنِي إِنْ تَعَرَّتْ، وَلَا يَهْنَأُ إِلَّا حِينَ يَرَانِي فِي أَعْلَى الْمَرَاتِبِ وَالدَّرَجَاتِ.

ثُمَّ لِأَسَاتِذِي الْأَفَاضِلِ الَّذِينَ أَفْدَتُ مِنْ صُحْبَتِهِمْ وَمُجَالِسَتِهِمْ وَمَا سَطَرَتْهُ أَقْلَامُهُمْ مِنْ عِلْمٍ رَفِيعٍ.

وَعَلَى رَأْسِهِمْ مُشْرِفِي الْأَسْتَادِ الدُّكْتُورِ إِبْرَاهِيمِ عَبْدِ اللَّهِ الغَيْيِّ عَنِ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ مِنْ سَدَنَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُحَقَّقِينَ الْحَفَاظِ الْمُتَقْنِينَ فِي زَمَانِنَا هَذَا، وَمَنْ يَفْخَرُ بِإِشْرَافِهِ طَلْبَةُ الْعِلْمِ.

فَالشُّكْرُ لِهِ إِذْ قَبَلَنِي طَالِبَةُ عِنْدَهُ، وَجَادَ عَلَيَّ بِأَفْضَلِ مَا يَجْبُودُ بِهِ شَيْخُ مَعْلُومٍ عَلَى تَلَامِذَتِهِ مِنْ تَعْلِيمٍ وَتَوْجِيهٍ وَإِرْشَادٍ وَتَقْوِيمٍ، فَكَانَ لِي نَعْمَ الْأَبُّ الْمَوْجَهُ الْمَسْدُدُ فِي مَسِيرَةِ الدَّرْبِ الطَّوِيلَةِ.

(١) مَعْنَى الْلَّبِيبِ ٥٥/١.

(٢) الْبَيْتَانُ لِأَبِي نَصْرِ الْعَتَبِيِّ فِي التَّمْثِيلِ وَالْمَحَاضِرَةِ ٣٧٦، وَأَدَبِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ ٢١١، وَخَزَانَةِ الْأَدَبِ لَابْنِ حَجَّةِ الْمَحْمُويِّ ١/٢٩٤.

وما كان فهمُ التركيب النحووي العربي لينجلي في ذهني لولا ملحوظاته وتعليقاته القيمة، التي كانت لي نوراً في غلس الظلام، تُصلح ما اتّهاد، وتعزّز ما اتفاد، ولولا البدور المباركُ التي غرسها فيَّ في محاضراته الفريدة الرفيعة التي حظيَّت بحضورها في سني دراستي الجامعية، ترَسُّم آليَّة فهم التُّصوّص، وتُدرِّب على مهارات الاستعمال اللُّغوي، وتعلَّم التَّحليل المنطقي للأوجه الإعرابية، وتميَّز سقيمها من سليمها، والاحتاج لها وعليها، فيصنع بذلك ملكة العقل النحووي، وآلَة الفكَر المنطقي لدى الطَّالب.

فجزاك الله أستادي الفاضل أَفْضَلَ مَا يجْزِي عالماً يعْلَمُ النَّاسَ الْخَيْرَ.

ثم الشُّكُرُ للمشرفة المشاركة الأستاذة الدكتورة لبانة مشوّح، الباحثة السُّنانية التوليدية التي كَيَّاً لها دراسة نظرية تشومسكي بلغتها الأصلية من ينابيعها الصافية وأصولها الأولى على يد باحثي التوليدية الأكابر في أوروبا، حتى غدت اليوم مرجعاً للسانيين والمصنفين في الوطن العربي.

ولها الفضل في شرح ما استعصى علىَّ فهمه من تفاصيل النظرية التوليدية وتعقيداتها، وتذليلِ وعورة فكر تشومسكي، وتقريب مفهوم نظريةِ إدراكي، وقد جادت علىَّ بوقتها وعلمها، وفتحت لي بأسلوبها القريب الميسِّر ما انغلق دوني من أسرار النَّظرية، إما بمحالستها ومشافهتها، وإنما بمواصلتها عبر البريد الإلكتروني، أو بقراءة أبحاثها المكتوبة باللغة العربية، مع تواضعها الجم، وأخلاقها الحمودة التي تُعرف بها، فجزاها الله خيراً وبارك بعلمها ونفع بها، ولعّي لا أبعد إذا قلت: لولا جهودها ما نُخضَّ البحث، ولا قامت له قائمة.

ولا أنسى ذكر الأستاذ الدكتور يوحنا اللاطِّي الذي بذل لي من العلم والوقت بصدرِ رحب وخلقِ رفيع ما يبذل المشرفُ ولو لم يكن مشرفاً، وأهدايَ أبحاثه باللغة العربية التي أثارت لي كثيراً من ظلمات البحث، ووضَّحت لي غواصات مفهوماته، وأزري بنصحه وملحوظاته وتوجيهاته القيمة فكان نعم النَّائب في حال غياب أستادي عَنِّي، وقد تضَّلَّ من علوم اللغة الحديثة حيث نال شهادة الدكتوراه من جامعة باريس الثامنة.

ومنْ له علىَّ يُدْ يَتَعَيَّنُ علىَّ أنْ أذكرها - وإنْ كنت لا أُوْفِي صاحبَها بذكرها - صاحبِ الفضل الخفيِّ المجهول الذي آن له أنْ يُجْهَر باسمه، ويُذْلَل له كثيُرُ الشُّكُر والعرفان، وهو أَوَّل أستاذ جامعيٍّ في هذا الكُلِّيَّةِ أَسَدَّ إلىَّ قدِيمًا جميلاً من حيث لا يدرِّي، كان سبباً لتفوُّقِي في دراستي الجامعية كُلُّها، حين شجَّعني وأثْنَى علىَ درجتي في مادته في السنة الأولى أمام الملا، فكان ذلك حاثاً لي علىَ المَجاهدة في نيل الدرجات الرفيعة في سائر المواد، موقظاً من غفلة عجزي وتقاعُسِي، وباعثاً فيَّ روحَ الهمَّة والعزيمة التي لم ينطفئُ أوارها حتىَّ اليوم، وما ذلك ببعيدٍ عن صاحبِ الْخُلُقِ النَّبِيلِ الأستاذِ الدكتور محمد موعِد الذي لا يدُخُّر جهداً في قضاءِ حوائج طلابِ العلم وحمل همومهم بحَمَّة لا تعرفُ الكَلَال، وينبِطِ الأذى والعقابِ عنْ دُرُوْبِهِمْ مِنْ غَيْرِ مَنْ ولا أذى، مُحتسِباً أجره عندَ الله - أحسبه ولا أزكي علىَ الله أحداً - وصناعةِ المعروفِ منْ وُكْدَهِ ووَكْدَهِ معِ أمثالِي من طلبةِ العلم، فكُلُّ مَنْ خالطَه يشهد له بفوقِ ما شهدت.

والاليوم في آخر مرحلةٍ من مراحل دراستي يوجد علىَ بشرة عقله، فيهديني فكرة هذا الموضوع، ويبين لي أهميته في إضافة جديد إلى المكتبة العربية، والتَّضح عن العربية، والدفاع عن روادها وأشياخها الأوائل، فجزاه الله خير الجزاء.

ثم الشُّكرُ موصولٌ لأساتذتي أعضاء لجنة التَّحكيم على ما بذلوه من جُهد ووقت لقراءة هذا البحث وإهدائي عيوبه.

ولا يفوتي شكرٌ منْ كان لهم الفضلُ علىَ في مرحلة الماجستير، فما كان بناءً لينهض لولا العَمَدُ والأركانُ التي أقيمتُ عليها، وإنْ لم تظهر للعيان، فأشكر أستاذَي د. عبد الناصر عسَاف و د. محمد قاسم اللَّذِينْ أمدَاني بالتألُّكِ العلميِ الصافيِ المعينِ، وأعاناني على تَمْلُكِ أدواتِ البحثِ العلميَّةِ السَّديدةِ، وصبراً علىَ، واحتملاً مشقةً تعليميً وتجيئي بِتَرْدَةٍ ورُوَيْةٍ حتَّى وصلتُ إلى مرحلةِ الدكتوراه، فجزاهما الله عَنِّي خير الجزاء.

وبعد الشُّكر أتقدمُ بالاعتذار لِكُلِّ مَنْ شكرته؛ لأنَّ حَقَّهُ عَلَيَّ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُؤْدَى بِكَلِمَاتٍ وَاهِيَاتٍ، أو يُوقَّى بِعباراتٍ وإشاراتٍ.

ولا ريبَ أنَّ هؤلاءِ الأعلامِ الأفذاذِ الذين ذُكروا يفخرُ المرءُ بِتَلَمِذَهُ لهم، وبصحتِهم وبالتأسِّي بِعلمِهم وحالمِهم، ولا يملكُ باحثٌ إلَّا أنْ يقولُ فيهم ما قالَهُ خالدُ بنُ صفوانَ في العربِ الأقحاحِ الأوَّلينَ: «كَيْفَ نُجَارِيَهُمْ وَإِنَّمَا نُحَكِّيَهُمْ، أَمْ كَيْفَ نُسَايِقَهُمْ، وَإِنَّمَا نُجَرِيَ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَعْرَاقِهِمْ»^(١).

وأَسْأَلُ اللهَ التَّوْفِيقَ للصَّوَابِ والعونَ عليهِ، والإِرشادَ إلى كُلِّ مَا يُزِيفُ لِدِيهِ.

(١) دلائل الإعجاز ٥٧٦.

نبهات تتصل بمنهج الباحثة:

- ١ - عدم الاقتصار على متون الكتب المترجمة، بل كان لابد من الالتفات إلى ما قاله المترجمون في تعليقاتهم وفي حواشיהם ومقدّماتهم، وهنا لابد من شكر مترجم كتاب المعرفة اللّغوية د. محمد فتيح، فحواشيه تفتح للباحث آفاقاً من الفكر، ولا يعني ذلك موافقته على تعليقاته جيّعاً؛ إذ إنَّ في بعضها نظراً^(١).
- ٢ - عدم الاقتصار على المصادر المكتوبة، بل زيد عليها المصادر المرئية والمسموعة الموثوقة، والمرء يشعر بالملينة والغبطة في هذا العصر المعري المفتوح أنْ أتيحت له وسائل جمع مادة البحث عن طريق الشابكة بما فيها من برامج حديثةٍ ومُطورة، ولا سيما إذا كان العالم الذي عليه مدارُ البحث حيَا يُرِزق، وله حوارات ومقابلات ولقاءات منتشرة مشهورة.
- ٣ - عنوان البحث «جهود علماء العربية»، لا «جهود النّحويين» لأنَّ من العلماء المذكورة جهودهم من كان مشهراً بأنَّه لغويٌ أو بلاغيٌ أكثر من شهرته بأنَّه نحويٌ، فمصطلاح علماء العربية يقصد به النّحويون والبلغيون واللغويون والمفسرون، وكلُّ من خدم العربية بطرفٍ من القدماء.
- ٤ - شواهدُ الشّعر لم يُنبئه فيها على الروايات الأخرى للبيت، ولا على شرح مفرداته إن لم يكن ذلك يتصل بوجه الاستشهاد، تلافياً للإطالة غير المعوزة.
- ٥ - حاولت أن أقدم بحثاً في اللسانيات بلسان عربيٍّ، لا يتعريه الخلط بين المصطلحات العربية والأجنبية كما هو سائد في كتب اللسانيات العربية الحديثة جيّعاً، فالذى درج عليه اللسانيون تقدُّس مادَّتهم بمصطلحاتها الأجنبية الأصلية حرصاً على أمانة التقليل، لكنَّ ذلك يزيد البحث وعورة القارئ إرباكاً، فهو بحث مقدم للقارئ العربيٍّ، واللسانيات عموماً جديدةٌ على القارئ العربيٍّ، ليس لها ما لعلوم العربية من الألفة والعهد في نفسه وعُرفه، وفكرةُ البحث هذا جديدةً أيضاً على القارئ في الأعمّ الأغلب، فإذا اضاف إليها إلغاز المصطلح الأجنبي المثبت في جسد العمل كله، يطالعه حishما قلب الطرفَ فإنَّ ذلك سيعرقله، ويزيد من تعثره، وبجعل البحث ضرباً من الإغراب والإبهام والتفكك، وسيتعذر فهمه عليه، كما هو شأن الأبحاث اللسانية التي يقرؤها القارئ العربيٌ هنا وهناك، ولا يكاد يفهم جلَّها، وإنْ أخذَ بناحيتها عجزَ عن الأخذ بناصيتها، لذلك آثرت أن أقدم البحث للقارئ العربيٍ بمصطلحات عربيةٍ، وبلغة نقيةٍ من الغموض، خاليةٍ من التعميمية، نائيةٍ عن الوهم والإلغاز ما أمكن، وأرجأت قرنَ كلَّ مصطلح إلى نظيره الأجنبيٍ إلى الفهرس الخاصُّ الذي أردفتُ به البحث، ذُكر فيه كلُّ مصطلح عربيٍ استعمل في هذا البحث مُقاوِلاً على مصطلحه الأصليِّ الأجنبيِّ الذي وُضِعَتْ به هذه النظريَّة.

(١) ومن الأمثلة على ذلك المعرفة اللّغوية ٣٠٧ ح، ٣١١ ح.

ولا داعي يدعو لخلط هذه المصطلحات بالكلام العربي في جسد النصّ ومتنه كما يفعل الكثيرون، ولذلك قال د. عبد السلام المسدي مبيناً نياتهم في ذلك: «أن يكتب اللسانٌ مادةً بحوثه بلغةً أجنبية تقديرًا منه أنَّ العربية قاصرةٌ عن النَّهوض بأعباء علمه فهذا ممَّا لا ينتصرُ له فكرٌ سليم، بل هو في إحدى منزلتين: إمَّا قاصرُ الظنِّ، وإمَّا غيرُ خالصِ السريرة، وأن يكتب بلغةً أجنبية متذرِّعًا بافتقار المصطلحات العربية حيناً، وعدم توحُّدِها أحياناً أخرى فهذا هروبٌ من مسؤوليته أمام العلم، ونقصٌ من حقِّ لغته وأبنائِها عليه»^(١).

٦- دراسة التركيب النحووي في اللسانيات الحديثة لها ما يُقابلها في النحو العربي، ولكنَّ هذا لا يعني أنَّك ستتجد لكلَّ مفردة من مفردات الدراسة هنا ما يُقابلها هناك، فالتشابه والتطابق عامٌ بين النظريتين لا تفصيليٌّ، لذلك عُرضتْ أولاً جهود اللسانيين بمعزل عن جهود النحوين، عرضاً يخلو من المقارنة والموازنة والحكم بالأفضلية والسبق والتقصير، ثمَّ أفردتْ فصولاً مستقلةً لهذه المهمة، مُهتمةً بالموازنة والمقابلة، والبحث عن مثيل للنظريات، ومُرادف للجهود، ومعرفة مدى مطابقة النظريات الكلية تلك للغة العربية.

ومن الأسباب التي تقف وراء فصل العرض عن الموازنة والمقابلة فوق ذلك تحيّةً عنصر التسويق للقارئ، وإتاحةً الفرصة له للتبُّؤ بما يُقابل هذه الفكرة أو تلك من جهود النحوين العرب.

٧- مصطلح النحوين حينما يُطلق في هذا البحث فالمقصود به النحوين العرب، لا النحوين التوليديين.

٨- مصطلح النحوين العرب لا يقصد به مَنْ أصلُه عربيٌّ، بل مَنْ خدم العربية منهم، عربياً كان أمَّ أعمجياً.

٩- استعمال مصطلح «النظرية» في شأن جهود النحوين العرب جاء من قبيل التجوز والمشاكلة اللفظية، وإنَّما جهودهم علمٌ وفنٌّ، وعمل التوليديين نظريات وفرضيات، لكنَّ استعمال أحدهما مكان الآخر من باب التسُّمُّ.

١٠- المنهج العام المتبَّع استبدالُ أمثلة عربية بالأمثلة الإنكليزية التي مثَّلَ لها التوليديون، إلَّا إذا كان موضع الفكرة لا يتحقّق بغير مثالم الإنكليزي، ولا يتحقّق له من الحكم اللساني ما اتفق للمثال الإنكليزي.

١١- اقتضت طبيعة البحث ومنهجيَّته أن يكون الفصل الثالث أطْلَوَ ممَّا عداه من الفصول، لأنَّه موَكَّل بعرض جهود النحوين على مَرِّ القرون، في حين أنَّ مثيله الفصل الثاني يعرض جهود اللسانيين التوليديين المقابلة لجهود النحوين العرب، وتلك جهودٌ مُحدَّثة لا يزيد عمرها على خمسين عاماً ونِيَفَ.

١٢- فصل العرض عن التَّحليل، فكان منهج الفصلين الأوَّل والثاني المنهج الوصفي، ومنهج الفصول الثالث والرابع والخامس والسادس المنهج التَّحليلي والتَّقابلية والاستدلالي.

(١) مباحث تأسيسية ٢١٠.

١٣ - ينبغي الإشارة إلى أن النظرية النحوية العربية أشمل وأعمق وأوسع مما ذكر هنا بكثير، وإنما اكتفيت منها بعرض ما يقابل النظريات التوليدية التي وقع الاختيار عليها على سبيل التمثيل والتقرير لا الحصر والقصر، ليتعرف القارئ مدى التماثل والتطابق، ومدى المحالفة والتناقض، لذلك أقدم العذر لأهل العربية على تقصيرني في عرض جهود علمائها، التي إن أعطيت حقّها ما وسعتها مجلّدات ولا كتب في صفحات وأعفيت من يروّتها وأتعّبّتها، وكان المفترض من هذا العمل أن يعرض جهود علماء العربية بأسرها لتكون الموازنة بين جهودهم وجهود التوليديين في ميدان التركيب النحووي عادلة منصفة، لا أن يُلمح إلى طرف منها إلّا حاً، في حين يُعرض كلام التوليديين بجملته وتفصيله!

لَكَنَ تكليف الباحث استقصاء القول بجملته، وأخذ ناصيته فوق ناحيته أمرٌ لا يُحاسِب عليه عاقل؛ فأنّي للباحث أن يجمع في مجلّد واحدٍ حصيلة تلك القرون، بل أتى للميزان أن ينفع لموازنة جهود ألف وأربعين سنة في مقابل خمسين سنةً، لكن حسْب هذا العمل أن يكون بناً ثومي إلى عظمة ذلك الجهد، فإنّ البناء أقدر على الإشارة من الباع على الإحاطة.

٤ - قارئ هذا العمل إنما نحوي وإنما لساني، لذلك اضطررت إلى شرح مسائل نحويّة هي من السهولة بمكان على أرباب النحو موافقةً للقارئ غير النحوي، ثم اضطررت إلى أن أستفيض في شرح مفهومات أولية في اللسانيات لما يُعليه على حقّ القارئ النحوي غير اللساني، ووظيفة هذا البحث بيان التركيب النحووي من وجهي نظر النحويين العرب والتوليديين على السواء، فليَقبل كلّ من الطرفين المعرّة.

٥ - قد تجد عنوان المبحث نفسه في فصلين متناقضين: فصل يختصُ بما يماثل كلام النحويين من جهود اللسانين، وفصل يختصُ بما ينافق أوضاع العربية منها، وما هذا إلّا لأنّ تلك المسألة المكرّرة تناولها التوليديون تناولاً واسعاً، كان من زاوية يوافق النحو العربي ومن زاوية يُخالفه، ومثال ذلك الكلام على «مبدأ المسافة الدنيا».

٦ - ما حواه الفصل الثاني في صميم اللسانيات التوليدية، وفي صلب نظريتها العاملية، وغير شائٍ إن أقبل عليها القارئ فارغ الذهن تعذر عليه فهم كثير منها لذلك يُنصح بعدم الحكم عليها إلّا بمضامنة الفصلين الثالث والرابع إليها، أي بعد أن يقرن محتوى هذا الفصل إلى ما يماثله من كلام النحويين المعهود عند ذلك القارئ.

٧ - ينبغي الاعتذار عَمَّا حوتَه النصوص المقتبسة -عربية كانت أم مترجمة- من أخطاء لغوية أو نحوية أو أسلوبية سببها الترجمة، وليس من حقّي أن أمسّها بتعديل أو تغيير، لأحفظَ لها أمانة التّعلّل، إلّا إذا اشتملت على خطٍ يمسُّ الفكرة أو المعنى أصلحته وتبهّت عليه.

٨ - اختلاف المصطلحات والمفهومات بين الوجهتين العربية والتوليدية، ومن ذلك الأمثلة التالية^(١):

(١) المصطلح الأوّل المستعمل في النحو العربي، والمصطلح الثاني المستعمل في النحو التوليدي المترجم.

(المعنی / الدلالة)، (الشكل / البنية)، (الصناعة / التركيب)، (البلاغة / الأسلوبية)، (التعليق / التفسير)، (يعود على / يرتبط بـ)، (مرجع الضمير / مفسر الأثر).

وأعتذر للقارئ عن زلة لساني فقد أستعمل أحد المصطلحات في سياق غير الذي يستعمله فيه أهله، كأن أستعمل الدلالة في حديثي عن النحو العربي، والمعنى في حديثي عن النحو التولیدي، فالفصل بين الأمرين أمر عسير، يشقّ الاحتراز منه، ولاسيما أنك تسيرهما في مجراه واحد، وتتكلّم عليهما مجتمعين، وهذا من عموم البلوى، إن أفلح المرأة في النجاة منه في موضع تعرّف عليه تلافيه في موضع آخر، غير أن خدمة النص تتحقق بكل المصطلحين، بحيث لو استعملت أحدهما مكان الآخر لقام مقامه وأغنى معناه.

١٩ - شواهد القرآن الكريم هي الغالبة على هذا البحث، لا لافتقار أحكامه إلى شواهد من ديوان العرب الشعري المواري المعاني والأحكام النحوية، بل بمحاراةٍ لمن لا يعتذرون بالشّعر شاهداً مستقلاً يصلح وحده لإقامة حكمٍ ونقضٍ آخر، لما يعتوره في نظرهم - من ضرورات تسقط الثقة التامة به.

لذلك كانت شواهد القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الأساس، يأتي الشّعر عقبها ردفاً، بحيث إن اطّرح مطّرح شواهد الشّعر كلّها من البحث فنسقها ظلّ البحث قائماً على أصوله، معتبراً بالشواهد القرآنية، لا يدخل عليه داخلٌ من قبيل الاستشهاد، فلا متعلق له عليك بما ذكر، ولا ضرر عليك فيما أنكر.

٢٠ - ستجد النصوص المقتبسة من كتاب دلائل الإعجاز أطول مما سواها، ولا يحتمل الباحث مسؤولية ذلك، فتحمل الجرجاني - كما تعلم - تتصف بالطول، ومن منهج الرجل الإطناب، ولا ينبغي للباحث أن يغلق قوس النّص دون استكمال المعنى.

٢١ - هنالك معلومات تفتقر إلى الإحالة إلى مراجع لسانية توليدية، كان مرجعها فيها مشافهةً أستاذتي د. لبابة مشوّح، وهي استقتفها من مصادر أجنبية، ومكانة أ.د. لبابة في الدرس التخصصي التوليدى لا تخفي، ولاسيما أنها طبّقت النظرية على ما يربو على ثالث لغات، حتى غدت مرجعاً لسانياً معتدلاً به عند بعض المؤلفين العرب المشهورين في الوطن العربي كالدكتور عبد القادر الفاسي الفهري.

٢٢ - بعض النتائج والاقتراحات التي تضمنها البحث أو خلص إليها مجرّد آراء للباحث تحتمل الخطأ والصواب، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المشرف أو المشرف المشار إليه أadam الله فضلهم.

٢٣ - الرمز (*) وضع عند الأمثلة المضروبة على الخطأ النحوی أو الدلالي.

٢٣ - تدخلت الباحثة في تعميم التوليديين الحكم على جمل باللحن وهي سليمة في العربية أو العكس (١).

(١) مثال ذلك ما جاء في الصفحات ١١٧، ١١٨، ٣٢٠، ٣٢١.

٤- اختصرت عناوين بعض الكتب والأبحاث المطولة مثل: "دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري المضاف في اللغة العربية الفصحى" و "نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية" وكذلك "Lectures on Government and Binding" الذي اختصر إلى LGB.

٥- عنوان البحث عامٌ واسع عريض مطلق يشمل كلَّ ما قيل في التركيب النحووي في النحو واللسانيات على السواء، ويضمُّ النظريات اللسانية بأسرها على مختلف مشارتها وتعُّد مدارسها، إلَّا أنَّ الباحث عند العكوف عليه والشروع في درسه يدرك أنَّ الوفاء به مطلب جسيم أقرب إلى الاستحالة، وأنَّ الشأوَ يبعد فيه والمرتفق يعلو، ومن هنا أتى هذا التبيه ليقِّيد ما أطلق ويفصل ما أجمل، فيعرِّف القارئ إلى أنَّ السعي سيكون في ميدان محدَّد مقيد من هذا العنوان، ألا وهو التركيب الجُمْلَى لا الإفرادي، في النظرية الأحدث الأشهر من اللسانيات لا اللسانيات جميعاً، مُقاوِلاً على جهود طائفة من علماء العربية لا علمائها جميعاً.

ثمَّ إنَّ البحث اقتصر على المراحل الحديثة المتأخرة من النَّظرية التوليدية ضارباً صفحَاً عن المراحل الأولى؛ فمعلوم أنَّ المراحل الأولى من هذه النَّظرية حظيت بما لم يحظَ به ما تلاها من المراحل من الدراسة والتحليل والتنظير على مستوى العالمين العربي والغربي، وفوق ذلك فإنَّ المراحل التي تلتها قد نسخت شيئاً ممَّا جاء في الطُّور الأول من أطوار التوليدية، وغيرَت ملامح الحلة الأولى التي ظهرت النَّظرية بها للعيان، لذلك كانت العناية الكبرى في هذا البحث بمرحلة النَّظرية العاملية التي ضمَّنها تشومسكي عام ١٩٨١ كتابه "Lectures on Government and Binding"؛ محاضرات في العمل والإحالة، وقد أثارت شُغل الشاغلين، وأحدثت ضحَّة لم تهدأ، فسُمِّيت لأجلها بالثورة العاملية، وهي نظرية «واضحة المعالم بما يكفي لأنَّ يكون لها بناء استنتاجي»^(١)، بخلاف النَّظرية الأخيرة التي تلتها، وهي نظرية برنامج الحد الأدنى «التي لاتزال مشروعاً يُسْتَكْمِل»^(٢)، ومع ذلك فينبغي للدارسين أن يهتمُّوا بها ويقبلوا على درسها وعرضها على النحو العربي، ويتبيَّناً إمكانية تطبيقها على العربية وإمكانية الإفاده منها في وضع ضوابط نحوية جديدة تريح المتعلم وتحده.

٦- المعنى بهذا البحث المتخصص اللسانِي لا الطالب المبتدئ في هذا العلم الخالي الوفاض منه، لذلك لم يتكلَّف هذا البحث مُهمَّة التعريف بالمصطلحات اللسانية الأولى التي على كلَّ مُقبل على تعلم اللسانيات تعرُّفها والاطلاع عليها قبل أن ينظر في بحث متخصص، وإذا أراد القارئ العودة إليها فالأبحاث والمؤلفات في هذا المجال كثيرة ميسرة لا تُعِزِّز، توفرت المعاجم المتخصصة على ذكرها، ولو انبرى إليها هذا البحث لأتَّقتله وبذَّلت عزيمة صاحبه.

٧- التاريخ الميلادي الذي يتلو اسم عالم أجنبي هو تاريخ نشاطه الفكري اللغوي المذكور في السياق، وذلك حرياً على منهج الكتاب اللغويين المحدثين.

(١) النَّظرية النحوية ٢٦.

(٢) اللسانيات في التراث اللغوي العربي ٣٥٦.

٢٨- الكتاب الذي بُني عليه البحث "Lectures on Government and Binding" لم يترجم بعد، لذلك إن وجد عالمٌ لسانيٌ في النصوص التي بُشّرت في هذا البحث مترجمةً بدائمةً خللاً أو عيباً فلعله يعذر الباحثة.

٢٩- معظم المفهومات والمصطلحات النحوية التي عثر عليها الباحث مقابلًا لمفهوم لسانيٌ توليديةٌ ما هي على سبيل التقرير والتوضيح لا على سبيل التحديد والتماثل والحصر والمطابقة، فالتوليدية قامت بادئًا على اللغة الإنكليزية، وبين العربية والإإنكليزية فواصل كثيرة ووجوه خلاف عدّه، وكذا بين الفكر النحوي القديم والفكر الغربي التوليدي المحدث أوجه اختلاف ومسائل تشابه حريةً بأن تكون مقابلة النظريتين مقابلةً جزئيةً عامةً لا كليّةً تفصيليةً، كمقابلة مفهوم الانقسامي التوليدي على مفهوم الاقتضاء في النحو العربي.

٣٠- اختُصرت كثير من المصطلحات الدائرة في رموز، فهُنّ لها في ذيل هذا البحث.

٣١- لما لم يتوصل التوليديون المحدثون إلى حلٍّ لخلافهم حول رأس الجملة، أهوا الزمن أم التطابق اعتمد هذا البحث رأس الجملة التقليدي التوليدي القديم، الذي يسود فيه (ج) الجملة بأسرها.

مدخل إلى البحث

أولاًً - إشكالية البحث:

• مكانة التراث اللغوي العربي عالمياً:

إذا ما نظر المرء في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني عند المؤرخين العالميين لا يقع على ذكر العرب، ولا يجد اعترافاً بشيء من جهودهم في النهوض بذلك الفكر؛ فقد استقرَّ عُرف أولئك المؤرخين على الرُّجوع بالتفكير اللغوي إلى الحقب الكبرى الآتية^(١):

١ - العصور القديمة: وتلخص فيها احتمالات التفكير اللغوي في حقبة ما قبل التاريخ، ثم نظرية المصريين القدماء، بما يعود إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، ثم نظرية الصينيين فالموندو، فالفينيقيين فالعربين فالرومانيان فالرومانيان.

٢ - العصر الوسيط: ويمتد من القرن الرابع إلى القرن الرابع عشر من التاريخ الميلادي المسيحي، ويقتصر المؤرخون فيه على تدوين بعض خصومات دارت بين الديانتين اليهودية والمسيحية.

٣ - العصور الحديثة: وبدأت زمن النهضة في العالم الغربي في القرن الخامس عشر، ثم تبعها ظهور النحو الفلسفي فالمقارن في القرن التاسع عشر، بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية.

فلا تكاد تجد في خلال هذا التدوين شيئاً من ذكر جهود العرب، مع أن جهودهم في خدمة اللغة كانت عظيمةً وافية لا يخفى أثرها وامتدادها وضخامتها، وفي ذلك يقول د. عبد السلام المسدي:

«وهكذا ينعدم ذكر العرب عند التاريخ للتفكير اللساني البشري، بما يحدث القطيعة في تسلسل التاريخ الإنساني...، فهضبت الحضارة الغربية على حصيلة التراث اليوناني أساساً، ولكن بمعزل عن مستخلصات ثمانية قرون من مخاض التفكير اللغوي عند العرب»^(٢).

ثم يحاول المسدي^(٣) أن ينظر في الأسباب التي أدت إلى هذا التجاهل الذي لا يمكن أن يكون عفوياً بحال، وأهمها الأسباب الدينية والأسباب القومية التي تربط تراثهم بدينهم ربطاً وثيقاً، وتنزح لغتهم بمعتقداتهم وحضارتهم مزجاً قوياً، فموقف البشرية من أهل هذا التراث العربي ودينهم جعلهم يستصغرون كلَّ عظيم من

(١) انظر التفكير اللساني في الحضارة العربية. ٢١.

(٢) المصدر نفسه. ٢٣-٢٢.

(٣) في المصدر نفسه، ومباحث تأسيسية ٣١.

إنجازهم وينبذونه وراء ظهورهم، ويتعامون عنه لا لغيابه بل لتجاهله، وإنَّ الصبح ليملأ الأفق ثمَّ لا يراه النائم وقد أطْبَقْ جفنه!

فهذا السببُ الدينيُّ القوميُّ، ولعلَّ هناك سببًا لغويًّا يضاف إليه يتصل ب悍ة هذا التراث نفسه، يمكن الباحث أن يُدلي فيه بدلوه، وهو صعوبة قراءة التراث العربي على أولئك المؤرخين الغربيين، ومن ثمَّ صعوبة ترجمته، لإيصال مضمونه إلى الأمم الأخرى، فالتراث العربي بما فيه من نحو وصرف وإعراب وأدب وتفسير يصعب درسه واستيعابه، حتَّى على الدارسين العرب المختصين اليوم، فكيف بغير المختصين، والمترجم لهم؟

والدليل على ذلك وجداولَ صعوبة لا تخفي في شرح التحوُّل هذا لطلاب العربية العرب في قسم اللغة العربية نفسه، شرحاً يخرجهم من الخلط إلى التمييز، ومن الإبهام إلى الإفهام، فكيف بالصعوبة التي ستلاقيها في تدليمه وشرحه وترجمته لغير العرب؟

لعلَّ من ترجم العربية لغير العرب ترجمَ القواعد المبسطة الميسَّرة الأساسية، ولم يترجم لهم الفرعيات والخلافات الجزئية، ولا النصوص النحوية العتيقة الأصلية، ولا الدقائق العميقة، ولا النكَّات اللطيفة التي تتناشر في بطون كتب التأصيل النحووي كالخصائص، وكتب التطبيق النحووي وأعاريب القرآن التي تتحلّى فيها جهود علماء العربية على حقيقة نضجها وغزارتها.

هذا فضلاً عن أسلوب النحوة الأوائل العالي الرفيع الصعب المنال، وطريقة عرضهم الفريدة، وجملهم المطولة المتداخلة، ونفسيهم الطَّويل، وألفاظهم وعباراتهم الجزلة، واستعمالهم التراكيب الرصينة الفخمة وغرائب الألفاظ التي دأب عليها المؤلفون في زمانهم وعرفوها ولم تُعدْ تطرق أسماعنا اليوم فأنكرناها، واعتمادهم المحاز والاستعارة والكناية في عرضهم مادَّتهم، حتَّى إنَّ كبار النحوين العرب الحُقَّقِين لكتب التراث تلك اليوم يلحظون إلى أمَّهات المعاجم لفهم بعض المفردات التي يُوشِّي بها القدماء معانيهم ويستعينون بها على مؤَّدَّاهم، فكيف بالمترجم والمترجم له؟

ومن وجوه صعوبة تحصيل التراث العربي والتاريخ بجهود أهله فيه ضخامة هذا التراث، وتشعبه، وترامي أطرافه في كتب كثيرة لا حصر لها، منها ما يندرج في باب التفسير والإعراب، ومنها ما يندرج في باب البلاغة، ومنها المنطق، وغير ذلك من أصناف العلوم التي برع فيها العرب، حيث يصعب استخلاص مادَّة النحو منها، وامتحاض علوم اللغة من بين ما خلَطَ بها، وينعدُّ حصرها وضيُّقها واستيفاؤها، ووصفُ مدى الجهد المبذولة فيها.

ومن الأدلة على بُعدِ منال هذا التراث الرفيع تعلُّمُ فهم النصوص العربية القديمة على كبار الدارسين والباحثين العرب اليوم، لا شيء إلا لأنَّ تخصصهم العلمي الدقيق ليس في علوم العربية مع أكْهم عرب، فتجدُهم إن احتاجوا إلى تخريج قضية لغوية تهْبِيوا توثيقها من مظاها الأولى وأصولها العتاق، واستمروا الكتب التعليمية الحديثة.

إذاً المؤرخون الغربيون غفلوا عن تراث العرب اللغوي، أو تغافلوا عنه، أو أغفلوه لأسباب مجتمعة.

والسؤال الذي يُطْرُق في هذا السياق: ما المقصود بتراث العرب اللغوي؟ وما جهود العرب التي يتكلّم عليها، ويُتَجَرَّمَ من غفل عنها؟

تراث العرب اللغوي كل المؤلفات المتصلة باللغة العربية وبغيرها من صنوف الثقافة الإنسانية والدين، من قريبٍ أو بعيد، فهو لا يتوقف عند كتب النحو والصرف والأدب والبلاغة، بل يتجاوزه ليشمل كتب التفسير والقراءات القرآنية وتوجيهها وحججها، وكتب التجويد والصوتيات، وكتب الحديث وعلومه ومصطلحه وشروطه، وكتب الفقه وأصوله، وكتب الخطابة والتاريخ والسير والأعلام، والمنطق والعقيدة وعلم الكلام، وكتب اللغة وفهمها واللهجات والمعاجم، وكتب أصول النحو، وكتب الأمثال، ودواوين الشعراء، فضلاً عن كتب الأدب العام.

ولا يجهل أحد أن القرآن الكريم هو الكتاب الأول في عُرْفِ أهل العربية، والمرجع الأساس الذي إنما انبثقت أولى مؤلفات العربية من أجل خدمته، وينبغى فجرها من أجل تبليغه النَّاسَ، وتوضيحه لهم، ودعوتهم إلى هديه، وإماتة سوء الفهم أو سوء التطبيق عنه، والرَّمَيِّ من ورائه، والتَّضَحُّ عنده.

وبعد ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم توالت المؤلفات تترى، فكانت تترَّك حول علوم الشرعية وخدمة الدين، وتأتي اللغة فيها تابعةً تسير في ظلّها، وتدور في فلکها، وتتشَّرف بخدمتها، ويُفصَح عن ذلك مؤلفوها في مقدّمَاتِهم، فيقولون مثلاً في مقدمة كتاب نحويٍّ خالصٍ: «أَمَّا بَعْدَ حَمْدَ اللَّهِ عَلَى مَنْ هُنَّ إِلَيْهِ أَفْضَالُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ، فَإِنَّ أَوْلَى مَا تَقْرُبُهُ الْقِرَاءَةُ، وَأَعْلَى مَا تَجْنَحُ إِلَيْهِ تَحْصِيلُهُ الْجِوَانِحُ مَا يَتِيسَّرُ بِهِ فَهُمْ كِتَابُ اللَّهِ الْمَنْزَلُ، وَيَتَضَّحُ بِهِ مَعْنَى حَدِيثِ نَبِيِّ الْمَرْسَلِ، فَإِنَّهُمَا الْوَسِيلَةُ إِلَى السَّعَادَةِ الْأَبْدِيَّةِ، وَالدَّرِيَّةُ إِلَى تَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ، وَأَصْلُ ذَلِكَ عِلْمُ الْإِعْرَابِ الْهَادِيُّ إِلَى صَوْبِ الصَّوَابِ»^(١).

فمن أراد أن يعرّف جهود علماء العربية فعليه أن يسرّ أغوار هذه الكتب جماعةً ويطالعها، فثمة التراث اللغوي منتشرًا، وكل من يحكم على جهود العرب بسبقٍ أو تقسيمٍ مقصيًّا إحدى هذه المجموعات من المصادر جاحداً بها مقصِّرٌ متعرِّضٌ مجحفٌ في حكمه.

فإثبات فضل العرب في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني مَرَأْمَ لا يتستّر لباحثٍ إلا إذا رجع إلى الكتب اللغوية التراثية المذكورة جميعاً، ولم يُقصُّ جهوده على كتب النحو خاصةً، أو على كتب النحو التعليمي، فالخطأ والخطأ أن تؤخذ جهود العرب من كتب النحو التعليمي المختزلة، ومن الظلم والتعسف والتقصيير بحقّ أهل العربية أن تُقْدَم نظريّتهم لآخرين مبتورةً مقصورةً على هذه الكتب منفردةً.

(١) انظر مغني الليبب ١/١.

ومصنفات النحوين المتقدمين أولى وأدق وأعمق من الكتب النحوية التعليمية المتأخرة، فمن يخلد إلى متأخر الكتب ومستحدث المؤلفات وختصر الأقوال لا يفلح -غير شل-. الفلاح الذي يفلحه من نظر في أقوال المتقدمين، ورجع إلى أصول هذه اللغة ومتونها الشريفة العالية، وينابعها الأولى الصافية غير المكدرة، وغاص في أعماق بحارها واستخرج بنفسه لآلئ لم ينتظرك من يستخرجها له فيودعها كتب التّحو التعليمي من وجهة نظره التي فهم بها الكلام.

وممّا يندرج تحت إشكالية البحث قضيّة لا مناص من ذكرها ولا مهرب، أثارت اهتمام الدّارسين، وكثُر فيها الأخذ والرُّد، واشتدّ عليها التعويل، ألا وهي:

• تأثير تشومسكي بالنّحو العربي:

يروم كثيرون من الباحثين أن يثبتوا فضل النحوين العرب، وجهودهم وأيديهم البيضاء على تشومسكي ونظرياته المستحدثة بالتّتبع التّاريخي لحياته، فيعثرون على وقفاتٍ من سيرته، ولقطاتٍ من حياته، وحقبٍ تاريخية من مسيرة تلقيه العلم، رُوي أنه درس فيها شيئاً من التّحو العربي، ويرجعون بتبّعهم إلى حياة أبيه فيتكلّمون على علمه المتعمق بالعربية، ثم يجدون من الأدلة السّاطعة على تأثير نحاة العبرية الأوائل بالنّحاة العرب في مادّتهم وأساليبهم ومناهجهم ما يوصلهم إلى استنباط أن يكون تشومسكي مثلّهم.

فبعد أن ترجم النّحو العربي إلى اللغة العربية واللغات الأوروبيّة على أيدي علماء يهود في العصر الأندلسي، كانت اللغة العربيّة وعلومها من نحو وصرفٍ وبلاغةٍ وغيرها تدرس رسميّاً وتعتمد في جامعة باريس في القرن الرابع عشر، ثم درست في المدرسة الفرنسية في القرن السّابع عشر التي كانت تسمى بالباب العالي، واستفادت هذه المدرسة الفرنسية من النّحو العربي ومدارسه، وربما تأثر تشومسكي بها؛ إذ كانت رسالته للماجستير عن الصّيغة الصّرفيّة في العربية، وبعدها أنشأ قواعده التّوليدية، فاحتمل أن يكون قد أفاد من القواعد العربيّة في وضعه القواعد التّوليدية احتمالاً وارداً، وما هو بعيد.

وأصحاب هذا الرأي القائل بأخذ تشومسكي نظرية من النّحو العربي كثيرون^(١)، ومن كلامهم على ذلك: «أصبح نوام تشومسكي حريصاً هذه السنّوات إلى حد التّهافت على أن يقدم له طلبه ومريدوه من أبناء الأمة العربيّة كشوفاً ميسّرة عن التّراث النّحواني العربي»^(٢).

(١) انظر تأثير النّحو العربي في نظرية تشومسكي ٤-٧، وانظر شبيه هذا الكلام في نظرية تشومسكي اللغوية ١٢-١٣، ولقاء مع نوام تشومسكي ٣١، وقواعد الرّتبة في اللسان العربي ٧٢.

(٢) مباحث تأسيسية ٢٣.

والرأي أنَّ هؤلاء المفكِّرين الباحثين قد أبعدوا النُّجعة، أو آثروا جانب الرَّاحة والدَّعة، وسلكوا غير الفجَّ الذي يُسلِّك لإثباتِ مثل هذه المسائل، وأخرجوا القارئ عن المسار الذي ينبغي أن يسير فيه، ولم يجدُوا من إعجاب العرب وغير العرب بنظريات تشومسكي الجديدة المبتكرة، التي فيها ما يَهُرُّ الأَبصَار ويأخذ بالألباب، ويُحِيلُّ إلى قارئها أَهْمَا بِدْعٌ من النَّظريات.

فضلاً عن أنَّ من يستهويه تتبعُ مثل هذه الأخبار عليه أن يكون ضليعاً بالتاريخ، خبيراً بمواعده ومصادره وروياته، علِيماً بمسالك الأحداث التاريخية كيف تُتَّقْصَى، بصيراً بطرق التَّثبُّت من سِير الأعلام، حاذقاً بالأَسانيـد وتواترها وانقطاعها.

إذا كان بعض الناس اليوم لا يُقرُّون بنسبة كلام رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إليه، ويشكُّون في أَسانيـده، ويطعنون على متونه -على تواتر تلك الأَسانيـد وصحَّة تلك المتون صحَّة هي الشَّمْسُ إِشْرَاقاً، لاجمـال لأحد أن يطفئها بفيه- فكيف لنا أن نُمْيِط ظُنُوكَمْ حولَ صدق تلك الأخبار التـاريخية اللسانـية واتصال أَسانيـدها!

ويُسْتَبعـد أحد تشومسكي نظريـته من النـحو العـريـي مباشرـةً للأسبـاب الآتـية:

- صعوبة قراءة التـراث العـريـي على أهل هذا الزـمان، حتـى على الدـارسـين العـرب، فكيف بالـمـتـرـجـم لـهـم؟ ولم يـرـد ما يـشـتـتـ أنـ تشومـسـكـي تـكـلـمـ العـربـيـةـ أوـ أـتـقـنـ فـهـمـهـاـ،ـ إـنـ كـانـ لـهـ إـلـامـ بـهـاـ فـعـنـ طـرـيقـ التـرـجـمـةـ،ـ وـلـاـ يـخـفـيـ ما يـعـتـورـ التـرـجـمـةـ مـنـ عـقـبـاتـ وـزـلـاتـ.

- مـنـ تـرـجـمـ لـغـيـرـ العـربـ تـرـجـمـ القـوـاعـدـ الـمـبـسـطـةـ الـمـيـسـرـةـ الـأـسـاسـيـةـ،ـ وـلـمـ يـتـرـجـمـ لـهـمـ الـحـالـاتـ الـتـحـوـيـةـ الـخـاصـةـ الـتـيـ تـنـشـأـ مـنـهـاـ قـوـاعـدـ فـرـعـيـةـ،ـ مـظـنـتـهـاـ كـتـبـ الـتـنـبـيـقـ الـتـحـوـيـ،ـ وـلـمـ يـتـرـجـمـ لـهـمـ فـلـسـفـةـ الـظـواـهـرـ الـلـغـوـيـةـ،ـ وـتـقـسـيـرـاـتـهـاـ الـلـطـيـفـةـ،ـ وـنـكـتـهـاـ الـظـرـيفـةـ الـتـيـ مـظـنـتـهـاـ كـتـبـ فـقـهـ الـلـغـةـ وـخـصـائـصـهـاـ وـعـلـلـ الـتـحـوـ وـأـصـوـلـهـ وـأـمـهـاتـ عـلـمـ الـبـلـاغـةـ وـعـلـمـ التـفـسـيرـ.

وكثير مـاـ قـالـهـ تشـومـسـكـيـ إـنـاـ لـقـيـتـ لـهـ نـظـائـرـ مـشـوـرـةـ فيـ بـطـوـنـ هـذـهـ الـأـصـنـافـ مـنـ الـكـتـبـ،ـ لـاـ فيـ كـتـبـ الـنـحوـ الـعـلـيـيـ الـمـبـاـشـرـ كـمـاـ لـاحـظـتـ.

هـذـاـ فـضـلـاـ عـنـ أـسـلـوبـ الـنـحـاـةـ الـأـوـاـلـ الـمـتـجـاـفـيـ عـنـ أـسـمـاعـنـاـ وـأـفـعـدـنـاـ،ـ وـطـرـيـقـ عـرـضـهـمـ الـوـرـعـةـ،ـ وـأـلـفـاظـهـمـ وـعـبـارـهـمـ الـجـزـلـةـ،ـ وـاسـتـعـمـالـ جـلـلـهـمـ التـرـاـكـيـبـ الـإـنـشـائـيـةـ الـأـدـبـيـةـ،ـ وـالـمـحـازـ وـالـاستـعـارـةـ وـالـكـنـاـيـةـ فيـ عـرـضـ مـاـدـهـمـ،ـ حتـىـ إنـ كـبـارـ الـنـحـوـيـنـ الـعـرـبـ الـيـوـمـ الـمـحـقـقـيـنـ لـكـتـبـهـمـ يـلـجـؤـونـ إـلـىـ أـمـهـاتـ الـمـعـاجـمـ لـفـهـمـ التـرـاـكـيـبـ الـتـيـ يـؤـدـيـ بـهـاـ هـؤـلـاءـ الـتـحـوـيـوـنـ الـقـدـمـاءـ مـاـدـهـمـ،ـ فـكـيـفـ بـالـمـتـرـجـمـ وـالـمـتـرـجـمـ لـهـ!

- ضخامة هذا التراث وترامي أطرافه في كتب كثيرة لا حصر لها يندرج تحتها كلٌ ما يتصل بالعربية بطرف، ومن أدلّ الدلائل على ترامي أطراف التراث الذي يشتراك التوليديون وال نحوويون في التناظير له وعلى صعوبته جهودُ الفراء وابن حيي منذ قرون فيما يتصل بأهم مبادئ نظرية الرّبط وأسسها^(١).

- ترابط نظرية تشومسكي، وتماسكها وتكامل جزئياتها، فلا تجد فيها تناقضًا ولا تماحِرًا، وهذا يعني نسبتها حقًا إلى صاحبها، وإن وجدت تطابقًا بينها وبين ما قاله الأقدمون العرب استبعدت أن يكون هذا من الأخذ أو السرقة في شيء؛ إذ الأخذ يقتضي في الغالب تفگكًا وتبعثرًا وقلة توفيق.

فهو فردٌ توصل بفهمه النافذ إلى ما توصل إليه جيلٌ كامل من النّحاة الأقدمين، ولا غرابة في ذلك، فأنت ترى تقدُّمه وبروزه في مؤلفاته السياسية والإنسانية التي لا ينفكُ عنها عامة الناس اليوم فضلاً عن الباحثين والمحضين. وهذا يدلُّ على عُزُرِه وسعة ما عنده، وهو من القلة القليلة التي نذرت نفسها محَرَّةً للعلم في هذا الزَّمن.

على أنَّ ثُمَّةً قضيَّةً ملغزة تثير الدهشة والجيرة لم ألق لها تفسيرًا، ولا يمكن غضُّ الطرف عنها، وهي إغفال ذكر اللغة العربية من بين سائر اللغات العالمية التي حاول تشومسكي تطبيق نظريته عليها، والتي نالت حظًّا وافرًا من اهتمامه في معرض التَّمثيل على كلية قواعده على صعوبتها وتعذر فهمها لبعدها من العربية لغته الأمّ، فقد أتى بجمل منتها وشهادـ كثيرة، وتحدَّث عن شيءٍ من قواعدها وتحسَّمَ عناء ترجمتها وفهمها وإفهامها، ليثبت شمولية نظريته وكونيتها، فتكلَّم مثلاً على اليابانية، والإسبانية ولغة المانجو والسواحلية واللغات الإفريقية ولغة التغالوغ، ولغاتٍ أخرى مغمورةٌ كثيرة، مثل لها كلُّها، ما عدا اللغة العربية.

فما السُّرُّ في ذلك، ولغته الأمُّ عربية، والعربية من القرب بمكان من العربية، واطلاعه على العربية أمرٌ لا يُنكر جملةً إنْ أنكر تفصيلاً، فلا يُستبعد أنَّ لغةً اسمها العربية طرقت سمعه يوماً، ولا يُستبعد أنْ قابل من الطلبة أو الزملاء من عرض عليه شيئاً يسيراً منها، ولا سيَّما أنَّ ميدان عمله جمع وثائق عن اللغات والآياتها وما هيَّاها، فهذا من صميم عمله.

ولاريب أنَّه يعلم أكـما من اللغاتِ الحديدة بتطبيق نظرية عالمية عليها، الحقيقة على أن يُلقى لها باً وثُضرَب الأمثلة المستقاة منها، وهو ليس مـ من يخفى عليه أنَّ المتكلمين بها نسبتهم حول العالم نسبة عظيمة، تبلغ المرتبة الرابعة على مستوى العالم؛ إذ يزيد إجمالي عدد المتكلمين بالعربية على خمسين وواحد وأربعين مليوناً^(٢)، يتوزَّعون في أنحاء العالم كافية، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، موطن تشومسكي، فكيف لا يطّلع على لغة كهذه، ووسائل الاطلاع في عصره سهلة ميسَّرة تقاد ولا تَعْتَاصُ على الباحث المبتدئ الضعيف، فضلاً عن أن يكون

(١) انظر ٢٧٠، ٢٨٥ من هذا البحث.

(٢) وفقاً للحسابات الاجتماعية الرسمية لويكيبيديا العربية، الشابكة.

صاحب نظرية لغوية فكرية، وصاحب المقام الأول بين علماء عصره في التأليف والدرس والاطلاع والتحري والبحث، وهذه قضية من أعجب القضايا إن وجدت متعجباً.

فهل يعقل أن يكون إغفاله هذا دليلاً على إخفائه استخلاصه جذور نظريته وأسسها من العربية؟!

فلعلَّ من لا يستهويهم التَّبَعُّ التَّارِيخِيُّ والتحقِيقُ في التَّهَمِ والادِّعَاءاتِ التي تَحْتَمِلُ الصَّدَقَ والكَذَبَ يجدُون في هذا البحث البديل الواقعِيُّ التطبيقيُّ الذي يُشفي غليلهم؛ فالعلمُ يُقْرَأُ بالعلم، واللغةُ تُحاجَّ باللغة، والدليلُ يُقابِلُ بِنَظِيرِهِ، أَوْلَى إِسْتِحْجَانٍ بِالْحَجَّةِ الْلُّغُوِيَّةِ الْمَلْمُوسَةِ أَقْوَى وَأَدْقَّ مِنْ هَاتِيكَ الظُّنُونِ وَالرَّوَايَاتِ وَالْأَخْبَارِ؟

لذلك كانت ركيزة هذا البحث النَّظرَ في المادَّتين اللُّغُوِيَّتين الملموستين الماثلين بين أيدينا، وهما نظريَّاتِ تشوسمسكيِّيِّ الحديثةِ ونظريَّتها من كلامِ علماء النَّحوِ الأوَّلِ، مع إدامةِ البصرِ، وإعمالِ الفكرِ، لاستنطاقِ الدليلِ على إثباتِ صَحَّةِ تأثُّرِ تشوسمسكيِّ باللُّغَويِّيِّ أو نفيها.

فإذا كان بين المادَّتين تَوَافُقٌ وَتَطَابُقٌ وَتَمَاثُلٌ في الجملةِ والتَّفَصِيلِ كان التَّأثُّرُ وارداً يصعبُ نفيه.

وإذا كان بينهما تَغَيُّرٌ وَتَنَافُرٌ كان الأَحَدُ مستبعداً.

ولكن ليكن في خَلْدِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ لِتُشُوْسُمْسُكِيِّ وَتَنْتَظِرُ فِي مَقَابِلَةِ كَلَامِهِ عَلَى كَلَامِ النَّحْوِيِّينِ مِنْ قَبْلِهِ أَنَّ تشوسمسكيِّ عالمٌ فَذُّكِيرٌ، مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ زَمَانِهِ انْكَبَاباً عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ وَتَلْفُّفِ فُنُونِ التَّقَافَةِ فِي الْعَالَمِ، وَعِنْدَهُ مِنَ الْحِذْقِ وَالْفَهْمِ وَالْفَكْرِ النَّيْرِ مَا يَكْفِي لِإِنْشَاءِ نَظَرِيَّةٍ بِأَسْرِهَا بِالْإِنْكَالِ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ عَلَى أَنْ يُقَالُ فِيهِ:

«يُدْعِيُ الْأَبُ الْمَؤْسِسُ لِفَلْسِفَةِ الْلُّغَةِ الْمُعَاصِرَةِ، بِإِنْشَائِهِ مَجَالاً بِأَكْمَلِهِ، وَهُوَ بِحَدِّ ذَاتِهِ شَيْءٌ نَادِرٌ، وَقَامَ بِتَأْلِيفِ مَئَةِ كِتَابٍ، اعْتَرَفَ بِهِ فِي عَدَّةِ إِحْصَائِياتٍ عَلَى الْأَقْلَى كَأَكْثَرِ الْمُشَقَّفِينَ شَعْبِيَّةً فِي كُلِّ الْعَالَمِ، وَتَحْدِيدِاً فِي عَامِ ٢٠٠٥، وَمَرَّتِينِ بَعْدَهَا كَأَحَدِ الْمُفَكَّرِينَ الْأَكْثَرِ تَأثِيرًا فِي الْقَرْنِ الْعَشْرِينِ»^(١).

وَالإِشْكَالِيَّةُ الْأُخْرَى الَّتِي يَعْلَجُهَا الْبَحْثُ مَا افْتَرَضَهُ تشوسمسكيِّيِّ والتَّولِيدِيُّونَ مِنْ عَالَمِيَّةِ قَوَاعِدَهُ وَكُلِّيَّتِهَا، وَإِمْكَانِ تَطْبِيقِهَا عَلَى الْلُّغَاتِ الْبَشَرِيَّةِ بِأَسْرِهَا، فَهُلْ حَقًا يَصْحُّ إِسْقاطُهَا عَلَى الْعَرَبِيَّةِ، أَمْ أَنَّ فِي تَطْبِيقِهَا نَسْفًا لِمَعَالِمِ الْلُّغَةِ، وَمُجَافَاً لِرُوحِهَا، وَتَنَاقِضًا مَعَ أَوْضَاعِهَا وَأَصْوَلِهَا؟

ثانيًا— أهمية الاطلاع على الدراسات اللسانية الحديثة، وعرضها على التراث اللغوي العربي،

وأسباب اختيار موضوع البحث:

أَبْتَ النَّظَرِيَّاتِ اللُّغُوِيَّةِ الْمُدْرَسَةِ إِلَّا أَنْ تَطْرُقَ أَسْمَاعَ الدَّارِسِينَ وَتَمَلأَ الْأَفْقَ الْلُّغُوِيِّ بِدُوَيْهَا، فَكَانَ لِزَاماً عَلَى كُلِّ لُغَويٍّ أَنْ يُقْبِلَ عَلَيْهَا الإِقْبَالُ الَّذِي يَسْتَكْنُهُ حَقِيقَتُهَا وَيَكْشِفُ خَبَايَاها، وَيَبْحَثُ عَنْ جَذُورِهَا وَأَصْوَلِهَا وَتَارِيخِ

(١) مقطع من محاضرة لورانس كراوس مع تشوسمسكي، ٢٠١٥، (الشاتكة).

ميلادها، يستفزُه في طلبه العلم قولَ مَن قال: "واعلم أَنَّكَ لَا تُشْفِي الْعَلَّةَ وَلَا تَنْتَهِي إِلَى ثَلَجِ الْيَقِينِ حَتَّى تَجَاوزَ حَدَّ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ مُجْمَلًا إِلَى الْعِلْمِ بِهِ مُفْصَلًا، وَحَتَّى لَا يُقْبَعَكَ إِلَّا الْنَّظَرُ فِي زُوَّاِيَّاهُ، وَالْتَّغْلُغُلُ فِي مَكَانِهِ، وَحَتَّى تَكُونَ كَمَنْ تَسْبَعُ الْمَاءَ حَتَّى عَرَفَ مَنْبَعَهُ، وَانْتَهِي فِي الْبَحْثِ عَنْ جَوْهَرِ الْعُودِ الَّذِي يُصْنَعُ فِيهِ حَتَّى يَعْرُفَ مَنِّيَّهُ وَمَجْرِيَ عَرَوْقِ الشَّجَرِ الَّذِي هُوَ مِنْهُ"^(١)

وأخطر المخاطر أن يظنَّ المرءُ أَنَّهُ يمتلك المعرفةُ الكاملةُ التي لا يُرِيبُ فيها ولا نقصٌ يعتريها، فمهما بلغَ تراثُ العربِ من النُّضُجِ والاكتمالِ لابدَّ من الاطلاعِ على الدراساتِ اللُّغُوَّيةِ الغَرَبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ، لمواكبةِ تطُورِاتِ العَصْرِ، وسواءً علينا في هذا الاطلاعِ أَتَبَيَّنَا وَجَهَاتِ النَّظَرِ الْعَرَبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ أَمْ اعْتَرَضَنَا عَلَيْهَا وَحَالَفَنَا هَا، فَلِلْمَرءِ الْحِيَازُ وَلَا إِكْرَاهُ فِي الْأَمْرِ.

وَمَنْ أَخْلَدَ إِلَى مَا قَالَهُ الْأَجْدَادُ، وَتَوَقَّفَ عَنْهُ، وَاسْتَكَانَ إِلَى التَّغْيِيَّ بِهِ وَالْاحْتِفَاءِ كَانَ فِي خُسْرَانٍ وَتَرَاجُّعٍ، وَرَضِيَ لِنَفْسِهِ بِالنَّقْصِ وَالْكَمَالِ لَهَا مُعْرِضٌ، وَأَثْرَ الْغَيْبِيَّةِ وَهُوَ يَجِدُ إِلَى الرِّبَحِ سَبِيلًا، وَسَبِيقُهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَمْمَ وَهُوَ عَاكِفٌ يَمْجَدُ التَّرَاثَ، فَالسَّبَاقُ فِي صَنَاعَةِ الْأَمْجَادِ سَبَاقٌ لَا إِلَى حَدٍّ وَنَهايَةٍ، وَلَيْسُ فِيهِ تَوْقُفٌ عَنْ مَطَافِيْ مَا، إِنَّمَا هُوَ تَقْدُمٌ أَوْ تَأْخُرٌ، فَمَنْ أَبَى التَّقْدُمَ فَهُوَ مَتَأْخُرٌ أَقْرَأَ أَمْ أَنْكَر؟ قَالَ تَعَالَى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّقَدِّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾^(٢).

وَمِنْ جَانِبِ آخَرَ لابدَّ منْ تعرِيفِ الْأَمْمَ بِالْتَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ وَجَهُودِ أَهْلِهِ فِي مَحَالِ خَدْمَةِ الْلُّغَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، فَهُوَ لَا شَكَّ مَطْلُوبٌ عَظِيمٌ، وَمِرَامُ جَسِيمٍ.

وَمَنْ جَعَّ بَيْنَ مَعْرِفَتِهِ الْتَّرَاثَ الْعَرَبِيَّ وَمَعْرِفَتِهِ الْجَهُودِ الْلُّسَانِيَّةِ الْغَرَبِيَّةِ أَدْرَكَ مَدِيَّ افْتَقَارِ الْلُّسَانِيَّاتِ إِلَى جَهُودِ الْعَربِ، الَّتِي إِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْفَكْرِ الْلُّغُوِّيِّ الْعَالَمِيِّ أَحَدَثَتْ فَارِقًا كَبِيرًا، وَغَيْرُهُ مَجْرِيُّ الْأَمْمِ؛ يَقُولُ دُ. مَازِنُ الْوَعْرُ وَهُوَ مِنْ تَلَامِذَةِ تِشُومُسْكِيِّ الْمُخْصِّصِينَ أَخَذَ عَنْهُ وَتَخَرَّجَ عَلَيْهِ: «لَوْ تَفَتَّ الْغَرْبُ الْمُعَاصِرُ إِلَى التَّارِيخِ الْلُّغُوِّيِّ التَّرَاثِيِّ الْعَرَبِيِّ لَكَانَ عِلْمُ الْلُّسَانِيَّاتِ الْحَدِيثَ فِي مَرْحَلَةٍ مَتَقْدِمَةٍ عَنِ الزَّمِنِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، هَذِهِ الْحَقِيقَةُ شَارِكَنِي فِيْهَا عَالَمُ الْلُّسَانِيَّاتِ الْأَمْرِيَّكِيِّ نَوَامُ تِشُومُسْكِيُّ خَلَالُ حَوَافِرِهِ فِي مَنَاخِ الْدَّرَاسَاتِ الْلُّغُوِّيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ»^(٣).

وَيَقُولُ: «وَفِي اعْتِقَادِي أَنَّهُ لَوْ أَسْتَطَعَ الْعَربُ فَهُمْ كَتَابٌ سَيِّبُوِيَّهُ فَهُمْ رَوَايَةٌ وَدَرَائِيَّةٌ وَعَمَقٌ لَنَبِشُوْهَا حَقَائِقَ نَحْوِيَّةً مِنْ هَذَا الْكَتَابِ لَا تَقْلِيلٌ أَهْمَيَّةً عَنِ الْحَقَائِقِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي أَتَى بِهَا عَالَمُ الْلُّسَانِيَّاتِ الْأَمْرِيَّكِيِّ نَوَامُ تِشُومُسْكِيُّ وَلَكِنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى جَهَدٍ كَبِيرٍ جَدًّا، لَيْسُ هُنَاكَ مُؤَشِّرَاتٍ لِحَوَافِرِهِ فِي مَنَاخِ الْدَّرَاسَاتِ الْلُّغُوِّيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ»^(٤).

(١) دلائل الإعجاز .٢٦

(٢) سورة المدثر: ٣٧

(٣) صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات .١٢٢

(٤) المصدر نفسه.

إنَّ الكلام حول تراث العرب العظيم المغفل عنه لا يكفي، بل يُحَمَّلُ قائله ومَدْعِيهِ مُهمَّةُ البحث في كتب التراث العربيَّيَّةِ كافيةً، لاستطاعتها بما يوازي ما جاء في الدراسات اللسانية الحديثة، ومن ثُمَّ تعريفِ الأمم به؛ فـ«التراث العربيُّ جزءٌ من التراث الإنسانيِّ، فهو إذن مُلكٌ مشاعٌ بين رواد المعرفة البشرية، وحرامٌ أن يظلَّ مغلقَ الأبواب أمامَ بصائرهم، فقراءتنا للتراث العربيِّ لا نقدِّمُ فحسبَ خدمةً لميراثنا، ولا نقدِّمُ جميلاً لذواتنا فقط؛ وإنَّما نُغدقُ على الفكر الإنسانيِّ بوابل الإسهام»^(١).

فاللسانيات علمٌ مُسْتَحَدَّثٌ، لاشكَّ أنَّه يعتره الكثيُّرُ مِن العقبات والمشكلات والقضايا التي لم تلقَ حلاً بعدُ، والمقولاتِ التي لم تنضجَ بعد، وقد جمع المؤلِّفُ جيفرى بول في كتابه «النظريَّة النحوية» التي يعني بها التوليدية مشكلاتٍ عويصةً كثيرةً، استعصى حلُّها عند اللسانينِ، وأسئلةً حيرُّتُمُّ لم تلقَ جواباً بعدُ، فأعقبَ كلَّ فصلٍ من فصولِ كتابه بعضَ هذه المشكلات.

ومع ذلك فالإقبال على دراسة النظريات اللغوية الحديثة أمرٌ لا بدَّ منه ولا وعيٌ عنه، وطبيعة هذه النظريات وإن كانت حزنة المذاهب وعراة المسالك فإنَّها مع هذا لا تُستنكر ولا تُستبعدُ.

ولعلَّ القارئ المتبصرُ الملمُ بالتراث العربيِّ الغائصَ في بُحرانه يجد حلولاً جاءت في ذلك التراث، أبدعَ فيها أهلوها وتفوقوا، «فاللسانياتُ - وقد غدتْ علمًا كونيًّا ذا مضمونٍ معرفيًّا يتجاوز حدود الأقوام وضفافَ الربُّوعِ - تقفُّ اليوم متعرِّضاً أمام عتبةٍ بعضِ المواريثِ الإنسانيةِ، التي استغلَّتْ على روادها، فلم يلحوها لجهلِّها، أو لعجزِها عن الإلمام بمضمونها، ومركزُ الصَّدَارةِ في هذه المواريثِ التراثُ العربيِّ بلا منازع»^(٢).

فلو أخذ اللسانيون بالحسبان جهودَ مَن سبَّقُهم ثمَّ رفعوا قواعدَ نظريةِ تهمَّ لكانَ أَبْهَرَ وأنورَ، وأقوى وأَفْهَرَ؛ يقولُ الدكتور عبد السلام المسدي: «إنَّ أهلَ الغربِ لو انتبهوا إلى نظريةِ العربِ في اللُّغويَّاتِ العامَّةِ عند نقلِّهم لعلومِهم في فجرِ النَّهضةِ لكانَ اللسانياتُ المعاصرةُ على غيرِ ما هي عليهِ اليومَ، بل لعلَّها كانت تكون قد أدركتَ ما قد لا تدركه إلَّا بعدَ أمد»^(٣).

فلا بدَّ من النُّهوضِ لإطْلَاعِ الغَرَبِينَ على هذا التراثِ، والعكوفِ قبلَ ذلك على خبایاَهِ، واستكناهِ مكوناتهِ وخفایاَهِ، لإفادةِ العربِ وغيرِهم على السَّواءِ، «تَأكِيداً لقيمةِ العلميَّةِ، وتقليلِها للهُوَّةِ التي يرى البعضُ أنَّها تفصلهُ عن العلومِ اللسانيةِ الحديثةِ»^(٤).

(١) مباحث تأسيسيَّةٍ .٢٩.

(٢) مباحث تأسيسيَّةٍ .٣١.

(٣) التفكيرُ اللسانيُّ في الحضارةِ العربيةِ .٢٣.

(٤) اللسانياتُ في التراثِ اللغويِّ العربيِّ .٣٦١.

ولاشك أن الوصول إلى دراسة لسانية متكاملة يجب أن ينطلق من القدر المشترك بين القدس والحديث، فنقرأ ما كتبه هؤلاء وما كتبه هؤلاء لتحقيق الأصالة والمعاصرة في الوقت نفسه.

ومن فائدة ذلك «أننا حين ندعوه إلى إقامة حوارٍ معرفيٍ مع التراث فإنما نريده من الموقع الذي يقينا خطر الانهيار مما قد يتوجه البعض به أن الفكرُ الخالق إنما هو «الفكرُ الآخر» غيرُ العربي»^(١)، وصولاً إلى معرفة الفكرُ الخالق الحقّ، وهو أقربُ الفكرَين إلى الصواب والكمال.

وهنا ينبغي التعرّيُج على وجهة النَّظر المُقابلة التي ترى أن الرُّجوع إلى القدماء يجعلنا سجناء مناهجهم ويعنّا التَّطَلُّعُ والتَّقدُّم، وأنه «لا ضرورةً منهجيةً ولا منطقيةً تفرض الرُّجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة»^(٢)، وهؤلاء يعجّبون من يصفُ اللغة العربية بالرُّجوع إلى التراث النحوي العربي وقراءته؛ إذ في نظرهم «من غير الممكِن تطويرُ الدراساتِ اللغوية باستعمال أدوات قديمة»^(٣).

ويرون أنَّ المنهج الصَّواب وعيُ الطرائق اللسانية الاستكشافية الحديثة التي تختبر بها صحة معطيات اللغة العربية قديمها وحديثها.

والمنهج الذي سيتبعه هذا البحث على التَّقْيِيس من ذلك، فهو يختبر صحةً ما جاءت به اللسانيات الحديثة في مجال التركيب النحوي، بطريق عرضه على ما استقرَّ في علم العربية قبل قرون طويلة بلا منازع ولا مخالفٍ، إلَّا في جزئياتٍ ضئيلةٍ وتفاصيلٍ يسيرةٍ لا يُلْقِي لها البال.

وقد وقع اختيارُ البحث مِن بين النَّظريات اللغوية الحديثة على أشهرها وأضخمها وألمعها، النَّظرية التوليدية التحويلية، أحدُ النَّظريات اللسانية العالمية، التي أُعْيَت الباحثين حتى اليوم أن يأتوا بمثلها، والتي بفضلها «أصبحت اللسانيات تقع من العلوم الإنسانية موقع القطب، شأنها في ذلك شأن الرياضيات من العلوم التطبيقية... [وبفضلها] غدت اللسانيات في صلب الدراسات التاريخية والاجتماعية والتحليل النفسي، لا بل تعدَّت ذلك إلى الإحصاء والمعلومانية والذكاء الصنعي»^(٤).

فـ«النَّحو التحويلي» هو أفضل نظرية ظهرت حتى الآن لوصف تركيب اللغة الإنسانية وتفسيرها بطريقة منهجية، ومعنى هذا أيضاً أنَّ معرفة النَّحو التحويلي وفهمه يُعدُّ ضرورة أساسية لأيٍّ فيلسوف أو عالم نفس أو عالم أحياء يرغب في دراسة قدرة الإنسان اللغوية...، خاصةً فيما يتصل بتلك العلاقة الفريدة الجوهرية التي يُقال إنَّها تربط بين تركيب اللغة والخصائص الفطرية للعمليات العقلية»^(٥).

(١) مباحث تأسيسية ٢٩.

(٢) وهو رأي د. عبد القادر الفاسي الفهري. اللسانيات واللغة العربية ٥٢.

(٣) اللسانيات في التراث اللغوي العربي ٣٦١.

(٤) اللسانيات والتراث اللغوي العربي ٣٤١.

(٥) نظرية تشومسكي اللغوية ٣٢.

و فوق ذلك «رَكَزَ التَّيَارُ التَّولِيدِيُّ عَنِ اِنْتِهِ عَلَى الْمَسْتَوَيَاتِ الْعُلَيَا فِي الْكَلَامِ، وَتَمْثَلُ فِي التَّرَاكِيبِ وَالْجَمْلِ، مُعْرِضًا نَسْبِيًّا عَنِ الْمَسْتَوَيَاتِ الدُّنْيَا، وَهِيَ مَسْتَوْيُ الْصِّرْفِ وَمَسْتَوْيِ وَظَائِفِ الْأَصْوَاتِ؛ إِذْ يَعْتَبِرُ التَّولِيدِيُّونَ أَنَّ عِلْمَ التَّرَكِيبِ الَّذِي يَدْرُسُ صِيَاغَةَ الْجَمْلَةِ وَانْظَامَهَا بَيْنَ الْجَمْلَةِ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَطِعُ التَّفَادُ إِلَى مَحْرَكَاتِ الْكَلَامِ»^(١).

وكان من الأسباب التي أدّتني إلى اختيار التركيب النحووي موضوعاً للبحث أنّ جهود العرب في مجال الصّوّيات والمعجميات والصرف أثبتتُ أصلّتها وعمقّها وسبّقها بدليل اعتراف بعض علماء اللغة الغرب الذين صنّفوا العرب في درجاتٍ متقدّمةٍ إلى جانب المتنوّد والصّينيّين القدماء في الجهود التي قدّموها في هاتيك المجالات^(٢)، بخلاف المجال النحووي التّركيبي الذي لم يُقرّ للعرب الفضلُ فيه ولا السّبقُ ولا الريادةُ بعدُ، مع أنّ التاريخ يذكر أنّ اليهود تأثّروا بالعرب وفكريهم النحوويّ حين وضعوا كتبهم ومؤلفاتهم في النحو العربيّ، فنسجواها على منوال صنيع العرب النحوويّ بعد أن احتلّوا بهم وانتشر الإسلام، ومثال ذلك عملُ العالم اليهوديّ سعديّ الفيوميّ، الذي اطّلع على الدراسات النحوية العربية، فأنشأ على منوالها، وألّف اثنتي عشرة رسالةً في النحو، سماها «كتب في اللغات» ولذلك نماذجٌ وصورٌ وأمثلة أخرى كثيرة^(٣).

ومع وجودك دراساتٍ لمستشرقين تتحدّث عن جهود العرب اللغوية والنحوية كجهود برجشتراسر ويوهان فك إلا أنّك إذا جئت إلى من يؤرّخون للمراحل التاريخية الكبرى في التّفكير اللغويّ العالميّ عدِمت ذكر العرب، وهذا يدفعك بعد النّظر في الأسباب التي سبق الحديثُ عنها إلى الانشغال بكيفية إثبات مواكبة العرب وحضورهم بالرجوع إلى ميراثهم النحووي ودرسه وفحصه و مقابلته على جهود المحدثين الغربيّين الذين أُفّرّ لهم وحدّهم الريادةُ والابتكار والابداع في هذا المجال.

كما يطلب من هذا البحث أن ينظر في مدى تحقّق نسبة التّقصير في دراسة التركيب إلى النّحاة العرب، فقد أُدعى عليهم عنايتهم بالتألّيل على حساب التركيب، وأنّ وضعهم النحو كأن على صورةٍ ومنهجٍ يخدمان التّأليّل، ويقصّران في التركيب، وعلاقته بالسّياغ والمعنى، فكان «الإعراب الكلميّ» عندهم هو السائد^(٤).

فهل كان هذا الادّعاءَ حقّاً، أم أَهُم درسوا التركيب بعناية لا تقلُّ عن عنايتهم بالتألّيل؟

(١) التّفكير اللساني في الحضارة العربية ١٩.

(٢) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٥، وأهمية الربط بين التّفكير اللغوي عند العرب ونظريّات البحث اللغوي الحديث للبهنساوي ٤.

(٣) انظر الساميّون ولغاتهم ٨٠.

(٤) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٥-١٧، ونظريّة للعمل في النحو العربي ٦٧.

فالأجل ما ذُکر جمیعاً كان لزاماً على الباحث في هذا الزَّمن وفي كلِّ زَمْنٍ وَفِي كُلِّ زَمْنٍ أَلَا يَتَوَفَّفَ عَنْهُ مَا قَالَهُ الْأَقْدَمُونَ وَإِنْ رَضِيَ عَنْ عَمَلِهِمْ وَنَالَ مِنْهُمْ كُلُّ الْإِعْجَابِ؛ بل يتابع مقالات المحدثين، ويرصد جهودهم، ويقومها، وينظر ما فيها، ويقابلها على ما أورثَهُ إِبَاهُ آباؤهُ، وينبغي أن يكون هذا هدفَ كُلِّ باحث يبتغي خدمة العلم، ومن رأمه وجَدَ أَنَّهُ قد أَمَمَ إِلَى غَرْضٍ كَرِيمٍ وَتَعَرَّضَ لِأَمْرٍ جَسِيمٍ.

ونموذج ذلك الخليل بنُ أَحْمَدَ الفراهیدیِّ الذي فتح باب الاجتہاد والتجدد منذ القرن الثاني الهجریِّ، وخاصَّةً في فلسفَةِ النَّحوِ وتعلیله اللَّذِيْنَ بَرَعَ فِيْهِمَا عَلَمَاءُ اللسانیاتِ فِيْ هَذَا الْعَصْرِ؛ يقول الخليل: «إِنْ سَنَحْ لِغَيْرِي عَلَّةٌ لِمَا عَلَّلْتَهُ مِنَ النَّحوِ، هِيَ أَلْيَقُ مِمَّا ذَكَرْتُهُ بِالْمَعْلُولِ فَلَيَاتُ بِهَا»^(١).

وإذا كان ما في الدراسات الحديثة ما يخدم النَّحوَ ولو بطرَفِ وجَبَ عَلَيْنَا الْأَخْذُ بِهِ، وإضافته إلى بيان النَّحوِ العربيِّ والاعتدادُ به اعتداداً لا يقلُّ عن اعتدادنا بتراث آبائنا في شيءٍ، وإنْ كَانَ متأخِّراً مُحَدَّثاً؛ «إِنَّ الْمَعْانِي لَا يَرْفَعُهَا تَقْدُمُ، وَلَا يُرْزِي بِهَا تَأْخُرٌ»^(٢)، ولا عِيبٌ أَعْيَبٌ مِنْ عَدَمِ الْعِلْمِ وَلَا ضَعَةٌ أَوْضَعُ مِنْ الْخَلْوَةِ عَنْهُ.

ثالثاً - عملُ السَّابِقِينَ فِي هَذَا الْمَضْمَارِ:

ثُمَّ دراسات كثيرة حديثة جاءت لِتَجْمَعَ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْمَحْدِيثِ، اطَّلَعَتْ عَلَى اللسانیاتِ الحديثةِ، وَخَاصَّةً التَّوْلِيدِيَّةَ، وَاضْعَفَتْ فِي أَذْهَانِهَا عَمَلَ النَّحْوِيْنَ الْعَرَبِ، لَكِنَّ طَبَاعَهَا يَخْتَلِفُ عَنْ طَبَاعِ هَذَا الْبَحْثِ، فَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الْدَّرَسَاتُ عَلَى أَصْنَافٍ:

- صنفٌ أَكْتَفَى بِمِحَاوَلَةِ تَطْبِيقِ مَعْطَيَاتِ هَذِهِ النَّظَرِيَّاتِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ، وَإِسْقَاطِهَا بِعُجْرِهَا وَبُجْرِهَا عَلَى النَّحوِ الْعَرَبِيِّ، وَمِنْ ذَلِكَ: كِتَابُ د. مازن الْوَعْرِ «نَحُو نَظَرِيَّةُ لِسَانِيَّةُ عَرَبِيَّةٌ حَدِيثَةٌ لِدِرَاسَةِ التَّرَكِيبِ الْأَسَاسِيِّ فِيِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَكَذَلِكَ كِتَابُ «الْأَلْسُنِيَّةُ التَّوْلِيدِيَّةُ وَالنَّحْوِيَّةُ وَقَوَاعِدُ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ»، لد. ميشال زكرياً، وَهُؤُلَاءِ يَتَسَلَّحُونَ بِالنَّظَرِيَّاتِ الْمُسْتَحْدَثَةِ وَيَلْوِذُونَ بِهَا لِسِيرِ قَضَائِيَّةِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَيَعِدُونَ النَّظَرَ فِي مَادَّةِ النَّحوِ الْعَرَبِيِّ وَمِنْهُجَهُ فِي ضَوْءِ اللسانیاتِ التَّوْلِيدِيَّةِ.

- وَصَنْفٌ مِنْهَا يَتَعَبَّدُ بِتَلْكَ النَّظَرِيَّاتِ رَامِيًّا النَّحوِ الْعَرَبِيِّ بِتَهْمِ كَثِيرَةٍ، وَاقْفَأَ مِنْهُ عَلَى أَسْقَامٍ وَعَلَلٍ فِي المَادَّةِ وَالْمَعْطَيَاتِ وَالْمِنْهَجِ عَلَى السَّوَاءِ، دَاعِيًّا إِلَى نَبْذِ ذَلِكَ الْقَدِيمَ الْبَالِيَّ الَّذِي مَا عَادَ يَصْلِحُ هَذَا الْعَصْرَ فِي شَيْءٍ، وَاجْدَأَ فِي النَّظَرِيَّاتِ الْمُسْتَحْدَثَةِ الدَّوَاءَ وَالْخَلَاصَ وَالْبَدِيلَ عَمَّا أَوْرَثَهُ الْقَدَمَاءُ، وَمِنْ ذَلِكَ كِتَابُ «اللسانیاتِ وَالْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ» لد. عبد القادر الفاسي الفهري.

(١) الإِيْضَاحُ فِي عَلَلِ النَّحوِ .٦٦

(٢) الْخَصَائِصُ .٢٤/١

- وصنف ينظر في تلك النظريات رابطاً إياها بما سبق إليه علماء العربية قبل قرون، جاعلاً لعلمائنا السبق والأصالة والريادة في مفهومات استوردها من الغربين، معتبراً أشدّ الإعجاب بما في جهود القدماء من نصح سابق لزمانهم، كله ذلك على سبيل الكلام التّنظيري المجرّد العام، والإجمالي دون التفصيلي، فلا يتطرق إلى نظرية لسانية تطبيقية خاصةٍ بعينها، ولا إلى مسائل نحوية دقيقة، ومبادئ أطلقها أهلها، تستوعي الاهتمام ودقة النّظر وإعمال الفكر، ومن ذلك كتاب «التفكير اللساني في الحضارة العربية» لد. عبد الرحمن الحاج صالح، وكتاب «الموازنة بين نحو سيبويه وتشومسكي» لرشيد بوزيان.

- وصنف أعاد صياغة معطيات التراث العربي الأصيل الذي انتزع إعجابه، وكان في نظره أسبق وأصل من الفكر اللغوي الحديث، فأنشأ منه مدرسة حديثة تقف في وجه المدارس اللسانية الحديثة، جديدة الشكل والقالب، قديمة المحتوى والقلب، كالمدرسة الخليلية الحديثة التي أنشأها د. عبد الرحمن الحاج صالح، وجهود أخرى له في المجال نفسه، ضمنها كتابه «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»^(١).

- وصنف درس نظرية تشومسكي الحديثة، وحاول إطلاعنا على تفاصيلها، ثمَّ قرَّر إليها ما يشبهها مما في كتب النحو، من غير أن يتبين ظواهر التّطابق وظواهر التناقض بين النظريتين، أو يحكم على شيء منها بِإمكانيّة قبوله أو رفضه عند درس العربية، فسرد في آخر كلّ فصل ما وجده في كتب النحو متّصلاً بال المجال نفسه، من غير حكم لأحدّهما بالسبق أو التّفصير، فكان عمله وصفاً مجرّداً، كرسالة الباحثة شفيقة العلوي «نظرية تشومسكي في العامل والأثر، محاولة سبرها منهجاً وتطبيقاً».

وكانت هذه الرسالة مرجعاً مُعتمداً فيما يتّصل بالقسم اللساني النظري من هذا البحث المعرف بنظرية تشومسكي العاملية، فلها الشكر.

- وصنف درس مفهوم الجملة بين القدامي والمحاذين اللسانين، لكنه لم يلمس من الدارسين انصباب الاهتمام على تشومسكي، فعمد إلى مفكّر لساني آخر مغموري بني دراسته عليه، كرسالة الباحثة وداد ميهوبي «الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة مفهومها وبنيتها» التي خصّت فيها آراء كريستيان توراتي بالدرس والمقابلة.

- وصنف من هذه الدراسات تناول التراث إلى جانب علم اللغة الحديث، لكنه تناوله كان فردياً، يحصر جهوده في شخصية تراثية بعينها، يجد في عملها وحده المقابل الأوّل لنظريات اللسانيات جماء، ومن ذلك كتاب د. حسام البهنساوي «التراث العربي وعلم اللغة الحديث»، و«في الفكر البنوي التحويلي في خصائص ابن جيّ» لد. عبد الله أحمد الكريم.

(١) ثمة بحث بعنوان: «الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده العلمية في ترقية استعمال اللغة العربية» قدّم فيه مؤلفه مقتطفات من كلّ بحث من هذه الأبحاث.

غير أنَّ إفادة هذا البحث الذي بين يدي القارئ من هذه الدراسات كانت إفادةً جزئية، إنما مخالفه منهجه لمنهجها، وهدفه لهدفها، وإنما لبنائها على أصول النَّظرية التَّوليدية ومراحلها الأولى المشبعة بحثاً، إذ الأعمُّ الأغلبُ منها يتناولُ الطَّورَ الأوَّلَ من أطوار النَّظرية التَّوليدية، طور التَّحويلية، والبنيتين العميقَة والسَّطحَة، التي جلَّاها كتاب تشومسكي «البني التَّركيبية» ١٩٥٧.

وإنما لأنَّه يتناولُ طور النَّظرية النموذجية الموسَّعة التي عَرَّ عنها كتابه «ملامح النَّظرية النَّحووية» ١٩٦٥، ولا تتطرق تلك الدراسات إلى نظرياتٍ أحدثَ، وخاصةً الثورة العاملية التي ظهرت عام ١٩٨١، والتي تُعدُّ التطُورُ الثاني الأعظم بعد التطُور التَّحويلي.

رابعاً - منهج البحث:

وإذا انتقلت إلى نَعْتِ هذا البحث فإنَّه ينطلق من فكرة التركيب النَّحووي، مفهومها بين النَّحوين القدماء واللسانين المحدثين، ثمَّ يصف جهود التَّوليديين في مجالها، وما وضعوه من نظرياتٍ تخدم جانب التركيب النَّحووي. ثمَّ يخصُّ أَهْمَّها وأشهرها بالدَّرس، «نظرية العمل والإحالة»، مع ما تحتويه من نظرياتٍ فرعية: نظرية العمل، ونظرية الإحالة/الرَّبط، ونظرية الأثر، ونظرية الحالة، والنظرية الموضوعاتية.

ثمَّ يعمد إلى ما جاء في التَّراث النَّحووي العربيٍّ مَا يُشَكِّلُ هذه النَّظريات، فيجمع كلامهم على كُلِّ نظرية. ثمَّ يقابل ما استحدثه التَّوليديون على ما أورثه علماء العربية منذ أمدٍ بعيد، فيقف عليه مسألة مسألة، ويعالجها مبدأً مبدأً، ما موقعه من النَّحو؟ هل يطابقه ويماثله، أو يخالفه ويناقضه؟

هل كان التَّوليديون على حقٍّ فيما عَمِّموه من مبادئ وقوانينٍ على اللُّغات الطبيعية بأسرها، فتكون بذلك اللغة العربية من اللُّغات التي يسري عليها هذا التعميمُ أو ذاك، أو لا.

وما الجديد الذي أضافه التَّوليديون حقاً فكانوا فيه بِدْعَاً من المفكِّرين، لهم السَّبقُ والرِّيادة اللَّذَيْن استحققا بهما التَّرْبُّع على عرش الفكر اللغوي الإنساني.

فسوفَ ترى أنَّ كُلَّاً من النَّحوين واللسانين خدموا قضيَّة التركيب النَّحووي خدمةً وافرة، في مجالها النَّظريِّ والعمليِّ، فعُرِضَت الخدمة النَّظرية لكُلِّ منهما في الفصل الأوَّل، بالحديث عن مفهوم التركيب عندهم، والفصل بينه وبين مصطلحات أخرى مشاكلاً.

وأتبع ذلك بالخدمة التطبيقية للسانين عن طريق أحدِ نظرياتِهم في علم التركيب، نظرية تشومسكي التَّوليدية والتحويلية في طورها الذي بلغته عام (١٩٨١) بظهور كتاب تشومسكي «محاضرات في العمل والإحالة».

ثم أردد ذلك بجهود النحويين في خدمة التركيب التطبيقية، استناداً إلى نظرياتهم المقابلة لنظريات اللسانيين، وإن لم تُسمَّ باسم النظريات، فنُحصَّن ما يُماثل جهود اللسانيين بفصليْن: فصلٌ للنظريات العامة، وفصلٌ للمسائل المفردة والمبادئ العامة المشورة بين تلك النظريات، ثم أُفرِد ما يخالف العربية ممّا جاء به التوليديون بفصلٍ مستقلٍّ، ثم وضع فصلٌ لمباحث تعقيبية لا بدّ منها يذكر مقاييس الاعتداد بمبادئ التوليدية، ويذكر شيئاً من الانتقادات التي وُجّهت إلى التوليدية وشيئاً من المآخذ التي أخذت على الدرس النحوي العربي، وينخلص إلى اقتراح مفاده إمكانية توظيف القواعد التوليدية في زيادة ضبط القاعدة النحوية، وآخر مفاده صلاحية قواعد اللغة العربية لتكون منطلق القواعد الكلية العالمية، وانتهى البحث بعدها إلى نتائجه.

خامساً - هدف البحث:

لا يتغى هذا البحث من الإشادة بجهود النحويين العرب أن يعيد خطوات البحث اللغوي اللساني إلى الوراء، بل أن يعيد الحق إلى ناصبه، ويؤدي الحق إلى أهلها، ويؤتي كلَّ ذي فضل فضله، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءً هُمْ﴾^(١)، ويذمُّ ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ إِمَّا أَنَّهُمْ وَيَجْبُونَ أَنْ يُخْمَدُوا إِمَّا لَمْ يَفْعَلُوا﴾^(٢). فحسب هذا البحث أن يُنْصِفَ أصحابَ الحق، فينظر في مدى خدمة التركيب النحوي عند كلِّ من اللسانيين والنحويين، فهدف هذا العمل إذَا يترَكَّز في ثلَاث قضايا:

١ - إرجاع الحق لأهله، والقول بأنَّ أَوَّلَ من نطق بتلك القاعدة النحوية أو تلك هم النحويون العرب، وأَوَّلَ من استوقفته هذه الظاهرة اللغوية أو تلك هم لغويو العرب، فينبغي على هذا أن يُتَّسَّخَ من صنيعهم رسوماً لتحقَّقَه وأثراً لتفتَّفَتِه.

٢ - رفض إسقاط النظريات اللسانية الحديثة إسقاطاً كاملاً على العربية؛ إذ من مبادئها ما لا يتناسب مع روح اللغة، بل ينافق أصولها.

٣ - الدُّعْوة إلى صياغة نظريات عربية حديثة، مادَّها مأخوذه من صنعة النحويين العرب، وإطلاعها العامُ مأخوذه من روح العصر من أحدِث النظريات اللغوية وأكثُرها تطُوراً، ما لم يتنافَف ذلك مع قوانين اللغة العربية.

٤ - دعوهُ الغربيين إلى الاطلاع على جهود العرب وإدراجها في نظرياتهم، لعلَّ فيها ما يُسْرِع عجلة تطوير اللسانيات الحديثة.

٥ - اختبار صلاحية القواعد النحوية العربية لتكون قواعد عالمية، بحيث يستطُيع واضعُ النظريات الكلية أن ينطلق منها في إطلاق مبادئه وأحكامه، ثم ينظر في مدى إمكان تعميمها على اللغات الكوتية، والأدلة على صحة ذلك.

(١) سورة هود: ٨٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٨٨.

الفصل الأول

مفهوم التركيب النحوی

١- التركيب في النحو العربي

أولاً_ مصطلح التركيب والمصطلحات المتصلة به:

• «التركيب»:

كيف استعمل النحوويون مصطلح التركيب؟ وما السياق الذي ورد التركيب فيه عندهم؟ وهل التركيب والجملة سيّان؟ أي يكون التركيب في غير الجملة؟ وما أنواع التركيب؟

«التركيب ضمُّ الكلمة فأكثرَ إلى الكلمة أخرى»^(١) «مُؤتلفةً كانت أو لا، مرتبةً الوضع أو لا»^(٢).

والمركب قد يكون تركيب حروف، فيشتمل لفظة، وقد يكون تركيب كلمتين، فيكون على ضربين: تركيب إفرادٍ وتركيب إسنادٍ.

فتركيب الإفراد يعامل معاملة المفردات، ويدخل فيه تركيب الأعلام كـ«حضرموت».

وتركيب الإسناد أن ترتكب الكلمة مع الكلمة، مسندًا إحداها إلى الأخرى على سبيل تحصل به الفائدة، وهو ما يُسمى بالكلام، ويسُمّى بالجملة^(٣).

فمن تركيب المفردات تركيب اسم العلم، وقد أولاً النحوويون كثيراً من الاهتمام والعناية، فجعلوا له مركبًا ثلثَ صور^(٤):

- إما أن يترَكَبْ تركيب جملة، كـ«تأبَطْ شرّاً».

- وإما أن يترَكَبْ تركيب اسمين في اسمٍ واحد، كـ«بعلبكَ».

- وإما أن يترَكَبْ تركيب إضافة، وهو نوعان: كُنيةٌ كـ«عبد الله»، وغير كنية، كـ«ذي النُّون».

وما عدَّ النحوويون من تركيب المفردات تركيب الاسم المعرف بـ(ال)، لأنَّهم عدُوا الألفَ واللامَ كلمة دالة على التعريف، والاسم المعرف كلمة أخرى^(٥).

ومن مواضع تركيب الأسماء تركيب (لا) النافية للجنس مع اسمها المبني، بحيث يُعدَّان اسمًا واحدًا مبنيًا^(٦).

(١) الحدود للفاكهي ٧٦.

(٢) الكلمات ٢٨٨.

(٣) انظر شرح المفصل ٤٦-٤٧، والتعريفات ٥١.

(٤) المصدر نفسه ٦٥-٦٧.

(٥) المصدر نفسه ٤٤.

(٦) انظر الكتاب ٢٤٧/٢، والعسكريات ٢٤٥، والشيرازيات ٥٥٥، وتحذيب التذكرة ٤٢٦، ومعنى الليبب ٣/٢٨٥.

ومن تركيب الأسماء تركيب الظروف كـ«صباح مسأة»، وـ«بيت بيت».

وتركيب الجملة يكون على نوعين: تامٌ، وغير تامٌ، وقد لخص ذلك صاحب الكليات بقوله: «إما أن يصح السكوت عليه، أي يفيد المخاطبفائدةً تامةً، فلا يكون مستبعاً للفظ آخر ينتظره المخاطب، وإما أن لا يصح ذلك.

فإما أن يصح السكوت عليه فكلام، فإن احتمل الصدق والكذب فخبر، وإن لا يصح على طلب الفعل أو الترك مع الاستعلاء فأمر أو نهي، أو لا معه فإن طلب من الله فدعا، أو لا منه مع التواضع فالتماس، أو أعمّ منهما فسؤال، وإن لم يدل باقي الإنشاءات كالتأمنى والترجى، وإن لم يصح السكوت عليه فتقييدي إما أن يوجب قياداً، أو لا فغيره^(١).

نلحظ في ما قدمه أبو البقاء في الكليات ما يفيد أن التركيب يتعدى علم النحو، ليتجه في ميدان علم البلاغة، وليس هذا فحسب؛ فباب التركيب بابٌ واسع مبسوط، رحبٌ الفضاء، مُتطاولٌ البناء، ليس كما يظنُه الظانُ مقصوراً على مسائل محدودةٍ وفصولٍ معدودةٍ من النحو، بل يتعداها ليعمَّ معظم أبواب النحو بل الصرف أحياناً، ويكتَب بصلةٍ إليها جمِيعاً من قريبٍ أو بعيد.

وقد لفت إلى هذا ابن عصفور^(٢) حين أحضَّ أحكام الكلم كلها إلى قسمٍ مدارها على التركيب، منه تبتدِي وإليه تنتهي.

فقد جعل أحكام الكلم نوعين: أحكاماً لها قبل تركيبها، وأحكاماً لها عند تركيبها.

فأماماً الأحكام التي قبل التركيب فيدخل فيها موضوعات النحو والصرف التالية: همزة الوصل، وعلامة الثنوية، وجمع السلامة، وباء التَّنَسَّب، وباء التَّأْنِيَّة، ونون التَّوْكِيد، وأحكام تصريفية أخرى.

وأمّا الأحكام التي للكلم في حين تركيبها فتنقسم إلى قسمين: إعرابيةٍ وغير إعرابية، فأماماً الأحكام الإعرابية فيدخل فيها علامات الإعراب، وباب الفاعل، وباب نعم وبئس، وباب التَّعْجُب، وباب مالم يُسَمَّ فاعله، وباب المبتدأ والخبر، وباب الاستعمال، وباب كان وأخواتها، وباب ما ولات ولا العاملة عمل ليس، وباب إن وأخواتها، وسائل المتصوبات، وسائل المجرورات، والتَّوَابُعُ والعدُّ، وباب الوقف وباب الإدغام.

وأمّا الأحكام غير الإعرابية فيدخل فيها حُكْمُ المبنيِّ، وحُكْمُ المُحْكَيِّ، وحُكْمُ إسناد المؤثَّث، والعدُّ، والإدغام، وتغيير آخر الكلمة لالتقاء ساكنٍ أَوْلَ الكلمة، أو لنقلِ المهمزة ممَّا بعده إليه، أو للوقف عليه...، إلى غير ذلك من أحكام تركيب كلمةٍ مع الكلمة.

(١) الكليات ٨٢٨.

(٢) في المقرب ١/٤٦-٤٧، ٢٨٨، ٢٨٩.

كلُّ أولئك يندرج تحت التركيب النحوي العربي.

ويحسُّنُ بمن يتصدى لدراسة التركيب في النحو العربي أن ينطلق من تعريف المصطلحات المتصلة بمصطلح التركيب النحوي، فيوضحها ويبيّن بعضها من بعض، وهي: الكلام والكلم والقول والجملة والإسناد والتاليف والنظام.

• «الكلام»:

تعدّدت تعريفات مصطلح الكلام عند النحويين العرب، وتبينت في لفظها وفي مضمونها، واحتلت بمفهومات مصطلحات أخرى لصيغة الشأن بها، فكان من النحويين من يجمع بين الكلام والجملة في تعريف واحد، جاعلاً من مفهومهما شيئاً واحداً.

وكان منهم من يجمع في تعريفه بين الكلام والكلم ويخلط بينهما، ومنهم من يضع القول موضع الكلام، والكلام موضع القول، فلا يفصل بينهما.

ومنهم من يجعل لكلّ من المصطلحات الأربع استقلاله ووجهته، فيخصّه بتعريفٍ ليس لسواه، ومنهم من اكتفى بالتمثيل للمصطلح أو ذكر أنواعه دون حده.

فشيخ النّحّاة سيبويه لم يقدّم حدّاً للكلام أو تعريفاً، إنما ذكر صوره وأضرابه التي يأتي عليها، فقال: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأريك غداً.

وأما المحال فإن تُقْضَ أَوْلَ كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسأريك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيتُ، وكـي زيداً يأتيك، وأشياء هذا.

واما المحال الكذب فإن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»^(١).

والناظر في نصّ سيبويه هذا يرى أنه راعى في أصناف الكلام الجانب الدلالي المعنوي، والجانب التكبيّي البنوي على السواء، فالقبح لمخالفة أصول التركيب والكذب لمخالفة أصول الدلالة.

(١) الكتاب ٢٥/١.

وهو لم يكتفِ بعرضِ أصنافِ الكلام، بل قدَّم في موضعٍ آخرٍ ضابطاً لاستعمالِ كلٍّ من القولِ والكلام،
بني عليه أكثرُ النَّحويِّين تعريفَهم الكلام أو حَدَّه؛ فقال: «وإنما تُحکي بعد القول ما كان كلاماً لا قولًا»^(١).

وعلَّق شارحاً كتابَه السیراٰنی والأعلمُ على قوله هذا بأنَّ مقصودَ سیبویه مِنَ الكلامِ الجملةُ التي عملَ بعضُها
في بعضٍ^(٢).

على أنَّ سیبویه قد يستعمل مصطلحَ الكلام أحياناً بمعنى الشَّرِّ المقابل للنَّظم، يدلُّ على ذلك قوله: «وهذا
كلامٌ أكثرُ ما يكونُ في الشِّعرِ، وأقلُّ ما يكونُ في الكلام»^(٣).

ونسبَ ابنَ بَرَهَانَ إلى سیبویه أنَّ الكلام اسمُ المفید من الكلم^(٤).

وبني ابنُ جَيْ على كلام سیبویه تعريفَه كُلَّاً من الكلام والقول، وتقريَّه مفهومِهما، فقال: «فَتَمَثِيلُه^(٥)
بهذا يُعلَمُ منه أنَّ الكلامَ عنده ما كانَ من الألفاظِ قائماً بِرَأْسِهِ، مُسْتَقْلًا بِمَعْنَاهِ، وَأَنَّ القولَ عنده بِخَلَافِ
ذَلِكِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ حَالُ القولِ عنده حَالُ الكلامِ لَمَا قَدَّمَ الفَصْلَ بَيْنَهُمَا، وَلَمَا أَرَاكَ فِيهِ أَنَّ الكلامَ هُوَ
الجملَ المستقلَّ بِأَنْفُسِهِ، الْعَانِيَةُ عَنِ الْغَيْرِهَا، وَأَنَّ القولَ لَا يَسْتَحِقُّ هَذِهِ الصَّفَةَ»^(٦).

والذِّي يتَبَعُ نصوصَ ابنِ جَيْ يُرى أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ مذهبِهِ أَنَّه جَعَلَ الكلامَ مِرَادَّاً لِلِّجْمَلَةِ؛ إِذْ قَالَ أَيْضًا:
«وَأَمَّا الكلامُ فَكُلُّ لَفْظٍ مُسْتَقْلٌ بِنَفْسِهِ، مُفِيدٌ لِمَعْنَاهِ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيُ النَّحْوِيُّونَ الْجُمَلَ...، فَكُلُّ لَفْظٍ
اسْتَقْلَ بِنَفْسِهِ، وَجُنِيَّتْ مِنْهُ ثُمَرَةُ مَعْنَاهِ فَهُوَ كلام»^(٧).

وقال: «الكلام إنما هو في لغةِ العربِ عبارةٌ عن الألفاظِ القائمةِ بِرُؤُوسِها المستغنِيَّةُ عنِ الْغَيْرِهَا، وهي
التي يُسَمِّيُها أَهْلُ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ الْجُمَلَ عَلَى اختلافِ تَرْكِيَّبِهَا»^(٨).

(١) الكتاب ١٢٢/١.

(٢) انظر شرح كتاب سیبویه للسیراٰنی ٤٥٧/١، والنُّکت في تفسير كتاب سیبویه ٢٥٤/١.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

(٤) انظر شرح اللمع ٢/١.

(٥) أي سیبویه.

(٦) الخصائص ١٩/١.

(٧) المصدر نفسه ١٧/١.

(٨) المصدر نفسه ٣٢/١.

وقال: «فالتأم هو المفید، أعني الجملة وما كان في معناها...»^(۱)، وهو في ذلك متابعٌ شیخه أبا عليّ القائل: «هذا باب: ما ائلف من هذه الألفاظ الثلاثة^(۲) كان کلاماً مستقلاً، وهو الذي یسمیه أهل العربیة الجمل»^(۳).

غیر أنَّ طیاتِ حديثِ ابنِ حییٰ في الباب نفسه تحمل غیر ذلك وتحتمله؛ إذ إنَّه في موضع آخر يشترط للکلام المفید المستقلٌ بنفسه أن يقع ضمن تركيب الجملة، ویری أيضاً أنَّ الحدَّ الأدنی من الكلام جملةٌ مرکبةٌ^(۴).
والمعلومُ أنَّك إذا قلتَ مثلاً: «لا يصحُ الرکوع إلَّا ضمنَ الصَّلاةِ»، فهُم من کلامك أنَّ الرکوع غیر الصَّلاة، فهما ليساً سواءً متراوین.

وإذا قلتَ: «أقلُّ الصلاة رکعةٌ واحدةٌ» عُلِمَ أنَّ الصلاة غیر الرکعة.

ففي هذا ما یشي بأنَّ الكلام والجملة عند ابنِ حییٰ ليساً سواءً.

وإذا نظرنا في کلام المبرد بخُدُه عرَفَ الكلام بذكر أنواعه فقال: «فالکلام كُلُّه اسْمٌ و فعل و حرف جاء لمعنى»^(۵).

وهذا التعريف إنما ُعِهدَ عند سیبویه والتحویین بعده للکلیم لا للکلام كما سیأیٰ.

ونجد ابنَ فارس لا يَحید عن قضیة الفهم وإیصال المعنی للمستمع في تعريفه الكلام، فيقول: «الکلام ما سُمعَ وفُهِمَ، فهو لفظٌ ومعنى»، ويقول: «الکلام حروفٌ مؤلفةٌ دالةٌ على معنی»^(۶).

غیر أنَّ حدَّ ابنِ فارس هذا لا یفي بالغرض؛ إذ إنَّه یصحُ أن یجري على مصطلح الكلمة أيضاً، ولا يختصُ بالکلام، ومن شرط التعريف أن يكون مانعاً غیره أن یدخل فيه^(۷).

وهذا النَّقْدُ إذا اعتدَّت به یدخل على نصٍّ ابنِ حییٰ الثاني ونصٍّ ابنِ یعيش الأول الذي سیأیٰ؛ إلَّا أنَّ في ذینک الموضعین ما یشفع لامتناع التعريف أن تدخل فيه الكلمة وهو أنه رُبِطَ التعريف فيهما بمصطلح الجملة، وقُرِنَ بها

(۱) المخاصص ۱/۱۷.

(۲) يقصد الاسم والفعل والحرف.

(۳) العسكريات ۱۰۴.

(۴) انظر المخاصص ۱/۳۰.

(۵) المقتضب ۱/۳.

(۶) الصاحبی ۱/۸۱.

(۷) انظر المقرَّر في توضیح منطق المظَّفَر ۱/۴۰۳، وطرق الاستدلال ومقدماتها ۱۵۲، وانظر لتعريف الكلمة شرح المفصل ۱/۴۶.

من قريب أو بعيد، ولم يغب عنها في سياق التعريف، وهذا ما يستبعد أن تكون الكلمة داخلة في الحد هنالك.

وذكر ابن برهان أنَّ الكلام ما كان مُرْكَبًا من اسمين أو اسمٍ و فعلٍ، أو حرفٍ معنَّى واسمٍ، ولا يفيد الكلام المؤلَّف من حرف معنَّى واسمٍ في غير النداء^(١).

فقد اخَذَ ابن برهان من مسألة التركيب مقياساً لتعريف الكلام في حين ركَنَ الجرجانيُّ إلى مسألة الائتلاف حين قال: «اعلم أنَّ الواحَدَ من الاسم والفعل والحرف يسمَّى كلمة، فإذا اختلفَ منهما اثنان فأفادا نحْواً خرج زيدُ سُمِّيَ كلاماً، وسُمِّيَ جملة، والاختلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا، وبين الاسمين، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، وبين الاسم والحرف في النداء خاصة»^(٢).

فالناظر في كلام الجرجاني يجده مؤكداً قضيَّة الائتلاف بين كلمتين فصاعداً في تعريفه الكلام، غير مكتفي بالإفادة كما هو شأنَ من قبله من النحَاة، ولم يكتفي كذلك بائتلاف الحروف كما فعل غيره، بل شرطَ ائتلاف الكلمات، فبذلك تجد أنَّه كان على درجة من الدقة ونفاذ البصر في وضعه تعريف الكلام.

وإذا انقلبَت إلى الزَّخْشري وابن يعيش وجدهما يُسُوِّيان بين الكلام والجملة أيضاً، يقول الزَّخْشري: «والكلام هو المركَب من كلمتين أُسِنِدَت إِحْدَاهُما إلى الأُخْرَى، وذَلِكَ لَا يَتَأَتَّى إِلَّا في اسْمَيْنَ كَوْلُوكَ: زيدٌ أخوَكَ ويشْرُّ صاحبِكَ، أَوْ فِي فَعْلٍ واسِمٍ، نَحْوُ كَوْلُوكَ: ضَرَبَ زيدٌ وانْطَلَقَ بَكَرٌ، وَتُسَمِّيَ الْجَمْلَة»^(٣).

ويقول ابن يعيش شارحاً متابعاً المصنفَ: «اعلم أنَّ الكلام عند النَّحْوَيْنِ عبارةٌ عن كُلِّ لفْظٍ مُسْتَقِلٍّ بنفسه مفيد لمعناه، ويسمَّى الجملة»^(٤).

وقوله أيضاً: «الكلام عبارةٌ عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكُلُّ واحِدةٍ من الجمل الفعلية والاسمية نوعٌ له يَصُدُّقُ إِطْلَاقَهُ عَلَيْهَا»^(٥).

نلحظ عند الزَّخْشري ربطَ الكلام بمفهوم التركيب، كما ربطَ الجرجانيُّ بمفهوم التأليف من قبل؛ إذ من دون التركيب والتأليف لا تتمُّ الجمل، ولا تحصل منها الفائدة.

في حين ربط ابن الحاجب الكلام بمسألة الإسناد فعرَّفَه بأنَّ قال: «ما تضَمَّنَ كَلْمَتَيْنِ بِالإِسْنَادِ، وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ إِلَّا في اسْمَيْنَ أَوْ فِي فَعْلٍ واسِمٍ»^(٦).

(١) انظر شرح اللمع ٢/١.

(٢) الحمل ٤٠.

(٣) المفصل ٦.

(٤) شرح المفصل ٤٣/١.

(٥) المصدر نفسه ٤٩/١.

(٦) شرح الكافية ٣١/١

ويفصل الرَّضِيُّ بين الكلام والجملة في شرحته كلام ابن الحاجب بقوله: «والفرقُ بين الجملة والكلام أنَّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلية، سواءً أكانت مقصودةً لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائرِ ما ذُكرَ من الجمل»^(١).

ويعرِّف ابن عصفور الكلام بأنَّه «اللَّفْظَ المُرَكَّبُ وجوداً أو تقديرًا، المفِيدُ بالوضع، وأجزاؤه ثلاثة: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»^(٢).

تجد ابن عصفور حافظاً على مسألة التركيب في الكلام، وأضاف إليها مسألة الفائدة. غير أنَّ تجزئته إياته إلى اسم وفعل وحرف تجزئه تتفق مع ما سماه سيبويه الكلم كما سيأتي. ولم يخرج ابن هشام في تعريفه الكلام عن وجه الفائدة فيه، فقال: «الكلامُ هو القول المفید بالقصد، والمراد بالمفید ما دلَّ على معنى يَحْسُن السَّكوتُ عَلَيْهِ»^(٣).

أقام ابن هشام معيار الفائدة على جواز السُّكوت على الكلام، وفوق ذلك على حُسْن السُّكوت عليه، فالمتكلِّم لا ينبغي أن يقطع الكلام حتى يفيد السامع.

ويورد ابن هشام نصَّه هذا تحت عنوان: «شرح الجملة وبيان أنَّ الكلام أخصُّ منها لا مرادف لها». فمعيار الفائدة هذا يُخرج بعض الجمل من تعريف الكلام، وإنْ كانت تامةً الأركان إذا لم تحصل بها فائدة، وسيأتي البحث على تفصيل ذلك في الحديث عن الجملة.

وهنا ينبغي التعقيب على معيار الفائدة الذي شرطه كثيُرٌ من النُّحَّاة لإقامة الكلام، فشَّمَّ ما ينافسه من نصٍّ سيبويه المذكور آنفًا «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة...»؛ إذ إنَّك تجد في هذا النص مثلاً على الكلام الحالِ الكذب، وهو «سوف أشرب ماء البحر أمس»، وهذا الكلام لا فائدة فيه لمستمعه.

فكيف عدَّه سيبويه مِن أصناف الكلام؟ ألا ينبغي أن يخرجه من دائرة الكلام لو كان شرُطُ الكلام حصول الفائدة؟!

● «الكلم»:

عرف سيبويه الكلم فقال: «الكلم اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ»^(٤).

(١) شرح الكافية ٣٣/١

(٢) المقرب ٤٥/١، وهذا مفهوم كلامه أيضاً في شرح جمل الرَّجَاجِي ٨٧/١.

(٣) معنى الليبب ٥/٧.

(٤) الكتاب ١٢/١.

لكنَّ المبرِّر وضع هذا التعريف للكلام لا للكِلِم كما سلف، وكذا فعل أبو علي؛ قال: «اعلم أنَّ الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ»^(١).

وأوضح السيرافيُّ الفرق بين الكلام والكلِّم، فقال: «الكلامُ يقع على القليل والكثير والواحد والاثنين والجمع، والكلِّم جماعة الكلمة، كما تقول: خَرِبة وخرِب، وخلِفة وخلِف»^(٢).

وقال في موضعٍ آخر: «الكلِّمُ اسم ذات الشَّيْء، والكلامُ اسم الفعل المصرف من الكلِّم، كما أنَّ النَّعْلَ الملبوسةُ اسم ذات الملبوس، والانتِعَالُ والتشْعِيلُ والإِنْعَالُ اسمُ الفعل المصرف منها»^(٣).

يُقيِّم السيرافي في هذا النصُّ الفرق بين الكلام والكلِّم منطلاقاً من البناء والوزن والتصريف، غير أنَّه في الموضع الأوَّل من كلامه جعل الكلام مُتَسَمِّحاً فيه أن يكون بواحد، وهذا ينافض ما ذكره النَّحوتُون من شرط الفائدة في الكلام والتركيب والتَّأليف الذي لا يتأتَّى إلَّا بجملة.

ويذكر ابنُ يعيشٍ فرقاً آخرَ بين الكلام والكلِّم فيقول: «وَمَا الْكِلِمُ فِي جمَاعَةِ كَلْمَةٍ...، فَهُوَ يَقُولُ عَلَى مَا كَانَ جَمِيعاً مُفِيداً أَوْ غَيْرَ مُفِيدٍ»^(٤)، فقولك: «عمر بن الخطابِ الذي» كِلِمٌ لا كلامٌ، فإذا جئتَ بالصلة والخبرِ صار كلاماً، فتقول: «عُمَرُ بن الخطابِ الذي ضُربَ به المثل في العدل ثانِي الخلفاءِ الرَّاشِدِينَ».

فمن نصُّ ابن يعيش هذا نلمح أنَّ العمدة في الاعتداد بالكلِّم قضيَّةٌ واحدةٌ هي العدد، فإذا ماعدنا كلمتين فصاعداً كان المعدود كِلِمَاء، وإلَّا فهو ليس بكلِّم.

كما كانت العمدة في الاعتداد بالكلام الفائدة، فمتي تحقَّقت كلاماً، ولو جملةً واحدةً، ومتى انتفت لم يكن كذلك.

● «القول»:

سبق ذكرُ سيبويه الفرق بين الكلام والقول بقوله: «وَإِنَّمَا تَحْكِي بَعْدَ الْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا»^(٥)، وذكر تعليق ابن جنِّي على قوله بأنَّ الكلام ما كان مفيدةً، بخلاف القول الذي يعرِّفه بأنه «كُلُّ لفظٍ مَذِيلٍ به

(١) العسكريات ٨٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١١/١، والخربة: موضع الخراب، والخلفة الناقفة الحامل، انظر اللسان (حرب) و(خلف).

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٢/١.

(٤) شرح المفصل ٤٩/١.

(٥) انظر ٣٥.

اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالناتم هو المفید، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو صه وإيه، والناتص ما كان بضد ذلك نحو: زيد و محمد وإن، و «كان أخوك»... فكل كلام قول، وليس كلاماً^(١).

واستدل ابن حي - وهو من هو في ميدان الاستدلال اللغوي - على لزوم توفر الكلام على الفائدة، ففألا للاشتغال اللغوي للفظ «الكلام»، والمعنى الدلالي له؛ وذلك أن الكلم في اللغة الجرّح، فهو يؤثّر في صاحبه، ويضرّ به، واللفظ الذي يؤثّر في المتكلّم ويضرّ به هو الكلام الذي يكلّمه، ولا تتحقق له هذه الصفة حتّى يكون تاماً المبني والمعنى غير ناقصٍ ولا مستبهم؛ يقول:

«إنما يُقْمَ (٢) من القول ويُحَقَّر ما يُنْشَى (٣) ويؤثّر، وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص، ومفهوماً غير مستبهم، وهذه صورة الجمل، وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، غير محتاج إلى مُتَمَّمٍ له، فلهذا سمّوا ما كان من الألفاظ تاماً مفيدةً كلاماً؛ لأنّه في غالب الأمر وأكثر الحال مضّ بصاحبه، وكالجار له»^(٤).

والقول يستعمل عند العرب بمعانٍ أخرى، غير الكلام واللفظ^(٥)، فيأتي بمعنى الأصوات غير المفيدة، ويستعمل بمعنى حديث النفس؛ كما قال سبحانه: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ﴾^(٦)، ويستعمل بمعنى الرأي والاعتقاد، ويستعمل بمعنى الإيماء بالشيء، كما يقال: قال برأسه كذا، ويستعمل لما لا يعقل، كما قال تعالى في السماء والأرض: ﴿فَالَّتَّا أَتَيْنَا طَائِعَيْنَ﴾^(٧).

فهذه المعاني الواسعة تُستعمل للقول لا للكلام.

على أنك تجد من التّحويين من عكس القضية، فجعل الكلام هو الذي يطلق على معانٍ النفس، وما لا يعقل، وما إلى ذلك^(٨).

ولعل المخرج من هذا التناقض قول ابن حي: «واعلم أنه قد يُوقَع كلاماً واحداً من الكلام والقول موقع صاحبه، وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته»^(٩).

فبقوله هذا نطمئن إلى أن ثمة أصلاً ثابتاً، وثمة توسعًا وتسمحاً في تجاوزه والتّحرّر من التزامه.

(١) الخصائص ١/١٧.

(٢) أي يُكره ويُنكر. انظر اللسان (نقم).

(٣) ثنا الحديث حدث به وأشاعه وأظهره، وفي الدّعاء: «يا من تُنشى عنده بوطن الأخبار»، والثنا في الكلام يطلق على القبيح والحسن. انظر اللسان (ثنا).

(٤) الخصائص ١/٢١.

(٥) انظر الخصائص ١/١٨، وأمالي الشجري ١/٥٠.

(٦) سورة المجادلة: ٨.

(٧) سورة فصلت: ١١.

(٨) انظر شرح جمل الرجاجي ١/٨٥.

(٩) الخصائص ١/٢٢.

• «الجملة»:

لُحِّتَ فيما سبق إيماء النَّحويَّين إلى الجملة في ثنايا الحديث عن الكلام، ورأيت أنَّ مِن النَّحويَّين مَن جعلَها مِرادفةً لِلكلام تُستعمل بمعناه ومفهومه نفسه، ومنهم مَن مازها منه.

إذا نظرت في كتاب سيبويه لا تجده يستعمل مصطلح الجملة بالمعنى المعهود عند النَّحاة بعده، وإنْ عرَضَ للغُظِّ الجملة فبمعناه اللُّغويِّ لا الاصطلاحيِّ، فابجملة جماعة الشَّيءِ، والإجمالُ الجمُع عن تعرِّفةٍ^(١).

لَكَنَّ الكلام الذي ساقَه في وصف مصطلح «الكلام» وذَكَرَ أنواعه وأضرابه ينطبق على ما استعمل فيه النَّحاة فيما بعد مصطلح «الجملة»، وقد يصلُحُ هذا دليلاً على ترادف الكلام والجملة؛ إذ لو كان لكُلُّ منها معنِّي خاصٌ لا يدخل فيه الآخرُ ما غفل سيبويه عن هذا ولا فاته، وهو الشِّيخ المؤسِّس لهذا الفنِّ الذي لم يغادر كتابه صغيرة ولا كبيرة في النَّحو والصَّرْف إلَّا وألمح إليها ولو إشارةً من بعيد، ولم يترك إلَّا القدرُ اليسيرُ الذي لا حُفْلَ به، وكان النَّحاة من بعده عالَةً عليه في كُلِّ ما نطقُ يُخْلِدون إليه ويستعينون به.

فأصنافُ الكلام التي صنَّفها سيبويه في نصِّه ينطبق عليها جمِيعاً ما سُمِّيَ بالجملة فيما بعد، وذلك في قوله المذكور: «فَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْحَسْنُ... إِلَى قَوْلِهِ: مَاءُ الْبَحْرِ أَمْسٌ»^(٢).

وكما استعمل سيبويه الجملة بلفظ الكلام في هذا النص استعملها بلفظ الإسناد في نصٍ آخر، فكلامه في باب المسند والمسند إليه هو عينُ ما سَمَّاه النَّحاة فيما بعد الجملة الاسمية والجملة الفعلية؛ قال: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغْنِي واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجُدُ المتكلِّمُ منه بُدُّا، فِيمَنْ ذَلِكُ الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولُك: عبدُ اللهُ أخوك، وهذا أخوك.

ومثُلُ ذلك قولُك: يذهب زيدٌ، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّل بُدُّ من الآخر في الابتداء»^(٣).

وكان المبرُّد سَبَّاقاً إلى استعمال مصطلح الجملة النَّحويِّ، وذلك في سياق الحديث عن الفاعل؛ قال: «إِنَّمَا كَانَ الْفَاعِلُ رَفِعاً لِأَنَّهُ هُوَ الْفَعْلُ جَمِيلٌ يَحْسِنُ السُّكُوتَ عَلَيْهَا»^(٤).

فكأنَّه شرطٌ في الجملة إِفادَةُ المعنى حينَ وصفَها بحسِنِ السُّكُوتِ عليها، غيرَ أَنَّ هذا الشَّرطُ مقياسه ذوقٌ نفسيٌّ، لا لفظيٌّ ولا تركيبيٌّ، فحسِنُ السُّكُوتِ أمرٌ ذوقٌ معنويٌّ، ليس لكَ أن تضيّعه بضوابط صناعيَّةٍ ثابتة.

(١) انظر اللسان (جمل).

(٢) انظر ما سلف ٣٤.

(٣) الكتاب ٢٣/١.

(٤) المقتضب ١/٨.

لکننا إذا وصلنا التأمل في کلامه وجدناه لم یخل مفهوم الجملة من ذکر مقیاسٍ صناعیٍّ لها، حين ذکر العناصر التَّرَکیبیَّة التي تترَکب منها، وَتُعُدُّ بها جملةً قائمةً بذاتها، وهي الفعل وفاعله، فائزً أن تتوفر الجملة على تركيب هذین العنصرين لتحقیق الفائدة، فیحسن السکوت.

وإذا تحولنا إلى السیرافی وجدناه بین «أَنَّ كُلَّ جملةٍ فَهِيَ مفیدةٌ مَعْنَیٌ، وَعَلَى ذَلِكَ مَوْضِعُهَا»^(۱)، فهو يربط مصطلح الجملة بِإفادة المعنی، ولا يعرض إلى تركيبها النَّحوی.

والنَّاظر في مذاهب النَّحوة يرى كثیراً منهم يذهبون إلى ترادف الجملة والکلام، وقد سیقت نصوصُهم التي تشهد بذلك في الحديث عن الکلام، ومنهم: السیرافی وأبو علی والأعلم الشَّنَتْمَرِی وابن جنی والجرجاني والرَّمَخْشَرِی وابن يعيش.

وَذُکرَ بعدها تفریق الرَّضِیَّ بین الکلام والجملة، وهنا یضاف تعريفُ ابن هشام للجملة، وهو على مذهب من یفرِّق بین الکلام والجملة؛ يقول: «الجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ«قام زید»، والمبتدأ وخبره كـ«زید قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: «صُرِّبَ الْلَّصُّ» وـ«أَقَامَ الرَّيْدَانُ»، وـ«كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وـ«ظَنَّتُه قَائِمًا»»^(۲).

ويصل إلى نتیجةٍ مفادُها أَنَّ الکلام والجملة «لیسا مترادفین كما یتوهّمُه کثیر من الناس»^(۳)، وحجّته في ذلك عدم حصول الفائدة في بعض الجمل، كجملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصّلة.

ویستَدِلُّ ابن هشام بمثالٍ تطبيقيٍّ یعُضُّدُ به ما یراه من تمیز الکلام من الجملة، وذلك في إعراب الجمل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةِ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ أَبَاءَنَا الْضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَعْتَدَّهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرْبَىٰ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَدَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرْبَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بِأُسْنَا بَيَاتِاً وَهُمْ نَائِمُونَ﴾^(۴).

إذ ذکر الرَّمَخْشَرِی ومن بعده ابن مالک أَنَّ ﴿أَقَامَنَ﴾ معطوفةٌ على ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾، وما بینهما جملٌ معتبرةٌ عِدَّتها سبع جمل^(۵)، ولو كان الکلام والجملة سواءً ما أمكننا أن نعدّ من الجمل إلا ما تمَّتْ به الفائدة فكانت عِدَّتها حينئذٍ أربع جمل^(۶).

(۱) شرح السیرافی ۱/۱۳.

(۲) معنی الليبب ۵/۷.

(۳) معنی الليبب ۵/۸.

(۴) سورة الأعراف: ۹۴-۹۶.

(۵) وقيل ثانٍ جمل، انظر معنی الليبب ۵/۱۰.

(۶) وقيل ثالث، انظر معنی الليبب ۵/۱۱.

فِمَنْ عَدَ الْجَمْلَ اسْتَنْتَجَ ابْنُ هَشَامَ أَنَّ الْجَمْلَةَ لَيْسَ الْكَلَامُ، فَانْظُرْ إِلَى غَمْوُضِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَلَطْفِ مُتَسَرِّبِهِ.

وَهُنَا يُبَيِّنُهُ عَلَى أَنَّ الرَّخْشَرِيَّ الَّذِي عَدَ الْجَمْلَ الْمُعْتَرَضَةَ سَبْعًا هُوَ نَفْسُهُ الَّذِي ذَهَبَ فِي الْمَفْصِلِ إِلَى أَنَّ الْكَلَامُ هُوَ الْجَمْلَةُ، وَأَنَّ حَصْوَلَ الْفَائِدَةِ فِي الْجَمْلَةِ وَاجِبٌ، وَلَا أَدْرِي لَمْ عَدَهَا هَذَا الْعَدَدُ، وَمَذَهَبُهُ ذَلِكَ الْمَذَهَبُ!

لَقَدْ جَعَلَ ابْنُ هَشَامَ وَجْدَ جَمِيلٍ غَيْرِ تَامَّةِ الْفَائِدَةِ حَجَّةً فِي نَفْيِ تَرَادُفِ الْكَلَامِ وَالْجَمْلَةِ، غَيْرَ أَنَّ مِنَ النَّحْوَيْنِ مَنْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ وَجْوَدَ الْمَانِعِ فِي بَعْضِ الصُّورِ لَا يَقْدِحُ فِي الْحُكْمِ الْعَامِ الْغَالِبِ؛ يَقُولُ النَّحْوَيُّ ابْنِ الْعِلْجِ: «وَكَذَلِكَ كُلُّ جَمْلَةٍ مُرَكَّبَةٍ تَفِيدُ، وَلَا يَقْدِحُ فِي ذَلِكَ تَخْلُفُ الْحُكْمِ فِي جَمْلَتِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ فَإِنَّهَا لَا تَفِيدُ إِحْدَاهُمَا مِنْ غَيْرِ الْأُخْرَى»^(١).

وَمُتَّمَّةً نَحْوَيُّ آخَرَ وَجَدَ تَخْرِيجًا آخَرَ لِهَذَا الْإِشْكَالِ، وَهُوَ أَنْ يُطْلَقَ اسْطِلَاقُ الْجَمْلَ عَلَى الْجَمْلَ كُلُّهُ، فَأَمَّا تَامَّةُ الْمَعْنَى مِنْهَا فَإِطْلَاقُهُ عَلَيْهَا حَقِيقِيٌّ، وَأَمَّا نَاقِصَةُ الْمَعْنَى مِنْهَا فَإِطْلَاقُهُ مَجَازِيٌّ؛ قَالَ النَّحْوَيُّ نَاظِرُ الْجَيْشِ: «الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ النُّحَا تَسَاوِيُ الْكَلَامِ وَالْجَمْلَةِ فِي الدَّلَالَةِ، يَعْنِي كُلُّ مَا صَدَقَ [عَلَى]^(٢) أَحَدُهُمَا صَدَقَ [عَلَى] الْآخَرِ، فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخَصُوصٌ، وَأَمَّا إِطْلَاقُ الْجَمْلَةِ عَلَى مَا ذُكِرَ مِنَ الْوَاقِعَةِ شَرْطًا أَوْ جَوَابًا أَوْ صَلَةً فَإِطْلَاقُهُ مَجَازِيٌّ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنْهُمَا كَانَ جَمْلَةً قَبْلَ، فَأَطْلَقَتِ الْجَمْلَةُ عَلَيْهِ بِاعتِبَارِ مَا كَانَ، كِإِطْلَاقِ الْيَتَامَى عَلَى الْبَالِغِينِ^(٣) نَظَرًا إِلَى أَنَّهُمْ كَانُوا كَذَلِكَ»^(٤).

وَإِذَا جَئَتْ إِلَى صَاحِبِ التَّاجِ وَجَدَتْهُ يَقُولُ: «الْجَمْلَةُ مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنَدَتْ إِحْدَاهُمَا لِلْأُخْرَى»^(٥)، حِيثُ جَعَلَ التَّرْكِيبَ وَالْإِسْنَادَ رَكْنَيْنِ أَسَاسِيَّيْنِ فِي تَعْرِيفِ الْجَمْلَةِ، وَهَذَا هُوَ التَّعْرِيفُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ عَامَّةُ النُّحَا فِيمَا بَعْدَ بِلْفَظِهِ أَوْ بِمَعْنَاهِ^(٦).

وَبَعْدَ عَرْضِ مَذَاهِبِ النَّحْوَيْنِ فِي الْكَلَامِ وَالْجَمْلَةِ لَابْدَأَ مِنْ ذَكْرِ هَذَا التَّعْلِيقِ عَلَيْهَا:

كَأَنَّكَ تَسْتَخْلِصَ مِنْ جَمْهُرَةِ هَذِهِ الْآرَاءِ وَالْأَقْوَالِ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْجَمْلَةِ مَا هُوَ إِلَّا فَرْقٌ بَيْنَ مَعْنَى لُغَوِيٍّ وَمَصْطَلِحِ نَحْوِيٍّ، وَأَنَّ حَقِيقَةَ الْكَلَامِ هِيَ حَقِيقَةُ الْجَمْلَةِ، فَالْجَمْلَةُ كَلَامٌ، وَالْكَلَامُ جَمْلَةٌ، غَيْرَ أَنَّ النَّحْوَيْنِ

(١) الأشباه والنظائر ٣٩٢/٢.

(٢) أَفْحَمَهُنَا لِيُسْتَقِيمَ الْكَلَامُ.

(٣) يَقْصُدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ» [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٢]، نَفْسِيرُ الْقَرْطَبِيِّ ١٧/٦.

(٤) الأشباه والنظائر ٣٩٣/٢.

(٥) التاج (جمل).

(٦) انْظُرْ التَّعْرِيفَاتِ ٧٠، وَالْحَدِودَ لِلْفَاكِهِيِّ ٦٤.

اصطلحوا على أن يطلقوا على الكلام الذي تلك صفتة مصطلح الجملة، وألزموا أنفسهم به، ثم اللغويون من بعد إن شاؤوا استعملوا مصطلح الجملة، وإن شاؤوا يُثْبِّتوا على ما عهدوه من مصطلح الكلام.

ويُضَرِّبُ المثال لذلك بمصطلح الفاعل، فمعناه العامل؛ لأنَّ أصل العمل والفعل في الدلالة اللغوية واحد، والفرق بينهما يسير لا يعتدُ به، فالعمل مطلق الفعل^(١)، وقد جاء التنزيل العزيز باللفظين: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾^(٢)، ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَّتَ﴾^(٣)، واستعمال كلٌّ من اللفظين في موضعه من القرآن الكريم من أسرار البلاغة التي أفضت كتب التفاسير في توضيحيها، غير أنَّ المتكلِّم في سعة الكلام لو استعمل العمل مكان الفعل، والفعل مكان العمل فلا ضير عليه عند اللغوين.

فإذا كان العمل والفعل في اللغة واحداً فلماذا لم يجوز أن نسمِّي الفاعل في الجملة عامل؟

الجواب على ذلك لا يخفى، وهو أنَّ المصطلح بعد أن يستقرُّ مُلزِّم لا يجوز الحِيْدُ عنه.

وكذلك المفعول له هو في المعنى الموقوع له - كما سَمِّاه سِبُّوِيَّه -^(٤) لكنَّ المعنى اللغوي لا يجوزُ استعماله بعد أن يستقرُّ المصطلح النحوي.

فكذلك الكلام والجملة هما في المعنى سواء، غير أنَّ النحوين اصطلحوا على استعمال لفظ الجملة، فليس لنا بعدهم أن نسمِّي - مثلاً - جملة الاعتراض كلام الاعتراض، أمَّا في غير الإعراب فلنا أن نستعمل أيَّ اللفظين شيئاً، إن شئنا قلنا: هذا الكلام اعتراض، أو هذه الجملة اعتراضية.

ويُسْتَأْسِيُّنَّ لهذا الرأي بقول ابن جِيِّي المذكور^(٥): «فَأَمَّا الْكَلَامُ فَكُلُّ لَفْظٍ مُسْتَقْلٌ بِنَفْسِهِ مُفِيدٌ لِمَعْنَاهِ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيُّ النَّحْوَيْوَنَ الْجَمْلَ»، وبما جاء في التَّاجِ: «وَمِنْهُ أَخْذَ النَّحْوَيْوَنَ الْجَمْلَةَ»^(٦).

ففي هاتين العبارتين ما يدلُّ على أنَّ النحوين اصطلحوا على الكلام مصطلح الجملة، واختاروا له هجهم هذا اللفظَ فوضعوه على معنىٍّ كان موجوداً أصلاً.

ومن الأدلة التي تَعْضُدُ هذا الرأي عدمُ استعمال سِبُّوِيَّه مصطلح الجملة بِإِزَاءِ مصطلح الكلام، ولو كان للجملة كِيَانٌ نحويٌّ قائم بذاته، مختلفٌ عن الكلام لأَتِي سِبُّوِيَّه بِالْمَفْهُومَيْنِ ولو بِالمعنى دون اللفظ، ولو من غير

(١) انظر اللسان (عمل).

(٢) سورة يومنس: ٦١.

(٣) سورة الشعراء: ١٩.

(٤) انظر الكتاب ٣٦٧/١.

(٥) انظر ما تقدَّم ٣٥.

(٦) التاج (جمل).

تبين لفرق بينهما، كما أتى على مصطلحات الكلم والكلام والقول، ولم يكن ليغفل عن هذا، وهو من هو في ميدان وضع هذا الفن.

ولا يُعترض على وجهة النظر هذه برأي ابن هشام -المذكور آنفًا- من أنَّ الجملَ كُلَّها تفيد معنًى مستقلًّا، وأنَّ ثُمَّةَ جملًا غير تامة المعنى، كجملتي الشرط والجواب؛ فقد سبقت فيما سبق آراء النحاة في الرد على ابن هشام، وهنا تُضاف ثلاثة ردود:

الأول: أنَّ الكلام مستقلٌّ بنفسه والجملة -كُلُّ جملة- مستقلة بنفسها، لكنَّ الفيصل أنَّ استقلال الكلام من جهة المعنى والمعنى، واستقلال الجملة من جهة المبني، فكُلُّ جملة متوفِّرة على ركينين أساسيين تستقلُّ بهما، هما ركنا الإسناد، ليس تخلو جملة منهما حتى جملة فعل الشرط، وبهذا تكون الجملَ كُلُّها مستقلةً بأنفسها استقلال الكلام بنفسه.

والثاني: أنَّ جملتي الشرط والجواب لا تستغني إحداهما عن الأخرى خلافاً لسائر الجمل، «فجَرَّتا لِذلِكَ مَجْرِي المفردِين اللَّذِين هُما ركنا الجملة وقوافُّها، فلِذلِكَ فَارَّقْتُ جملة الشرط وجوابه مُجَارِي أحكام الجمل»^(١).

وقد أومأ ابن جي إلى معاملة هاتين الجملتين معاملة المفردات حين قال: «دُخُولُ وَالابْتِدَاءُ عَلَى (إِنْ) يَدُلُّ عَلَى مُضَارِعَةِ الشَّرْطِ وَجَوابِهِ لِلْمُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ»^(٢)، واعتماداً لذلِكَ أَحَادِيثَ عَطْفِ المبتدأ وخبره على الشرط وجوابه.

والثالث: أنَّ ليس كُلُّ كلام مستقلٌّ بنفسه يتحصلُّ منه الغرض والفائدة المرجوة، فالكلام منه ما يدلُّ لفظه على المراد منه، ومنه ما لا يُعرف الغرض منه إلَّا بدلالة المقام وسياق الحال، كالكناية والاستعارة^(٣).

ثمَّ إنَّ مِنَ الجمل ما هي لا شرطية ولا جواب ولا صلة ولا غير، ومع ذلك لا تفيد السَّامِع حَيْثُ يجيءَ ما بعدها من جمل مجاورة، كقولك: خرجت فإذا زيد، فالفائدة مِنْ كلامك في "خرجت" لا تبلغ السَّامِع حَتَّى يصل إلى ما بعد الجملة الأولى، وإنْ كانت مستقلةً بنفسها.

أقسام الجملة:

ولابدَّ بعد أنْ يُبَيَّنَ مفهومُ الجملة أنْ يأتي الحديث عنَّ أقسامها عند النحويين: تختلف أقسام الجملة وتتنوع باختلاف المعيار الذي يقوم التقسيم عليه، فإذا أخذنا بمعيار الفائدة وحدنا الجملة تنقسم إلى خبرية وإنشائية.

(١) الأشباه والنظائر ٣٩٢/٢، نقلًا عن ابن جي.

(٢) التبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٥٨.

(٣) انظر دلائل الإعجاز ٢٦٢.

وإذا ما أخذنا بمعيار صدر الجملة وجدناها تنقسم إلى فعلیة واسمیة، ومنهم من أضاف الظرفیة والشرطیة، وقد ردّ جمهور النّحاة هذا الرّأی فأدخلوا الشرطیة في الفعلیة، والظرفیة في الاسمیة^(۱).

وإذا أخذنا بمعيار الاشتمال والاحتواء والترکیب وجدنا الجملة نوعین: صغری وكبیری، أو بسيطة ومرکبة^(۲).

وإذا أخذنا بمعيار الإعراب جعلنا الجمل على نوعین: جملٌ لها محلٌ من الإعراب وجملٌ لا محلٌ لها من الإعراب.

وإذا شئنا أدخلنا تقسيمین آخرين، مستضیئین بنصٌ سیبویه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة^(۳)، وذلك على مذهب عد الكلام والجملة سواء:

فمن حيث موافقه الصناعة النحویة الجمل ثلاثة أنواع: مستقيم وقبیح ومحال.

ومن حيث الحقيقة الجمل نوعان: حسن وكذب، والأمثلة على ذلك في نص سیبویه المذکور.

أیهما الأصل الجملة الفعلیة أم الجملة الاسمیة؟

منشأ هذا السؤال عند النحویین: أیهما الأصل في استحقاق الرفع المبتدأ أم الفاعل، ومردّ هذا الخلاف أيضاً خلافٌ في أقسام الكلم أیها الأصل الاسم أم الفعل أم الحرف؟

فمذهب سیبویه أَنَّ الاسم مقدّم على الفعل، والأسماء أوائل للأفعال؛ لأنَّ كلَّ فعل لابد له من اسم، وإنَّ لم يكن كلاماً، بخلاف الاسم الذي قد يستغني عن الفعل، ثمَّ إنَّ الفعل أثقلُ من الاسم، والفعل مشتق من الاسم، ولذلك كان الاسم مقدّماً عليه^(۴).

ومن هنا كان المصدر عند سیبویه وجمهور البصريین أصلًا اشتقَ منه الفعل لا العكس، ولخَص أبو علي الفارسی العلة في ذلك بقوله: «والدَلِيل على أَنَّ الفعل مأخوذ من المصدر أَنَّ هذه المصادر تقع دالَّةً على جميع ما تحتها، ولا تخصُّ شيئاً منه دون شيء؛ ألا ترى أَنَّ الضرب يشمل جميع هذا الحدث، ولا يخصُّ ماضياً منه من حاضر، ولا حاضراً من آتٍ، وأنَّ هذه الأمثلة^(۵) تدلُّ على أحداث مخصوصة، وحكمُ الخاصَّ أن يكون من العام، ويستحيل كون العام من الخاص، وهذه الأمثلة تدلُّ على معنین أحدهما بائِنٌ من الآخر، والأحداث^(۶) تدلُّ على معانٍ مجردةٍ مفردة، والمفردة في الربطة أسبق من المرکبة»^(۷).

(۱) انظر شرح المفصل ۱/۲۰۶، ومعنى الليبب ۵/۱۳.

(۲) انظر معني الليبب ۵/۲۹.

(۳) تقدَّم ۳۴.

(۴) انظر الكتاب ۱/۲۰، والبغدادیات ۱۰۱، ۵۴۳، والشعر ۹۷.

(۵) أی الأفعال.

(۶) أی المصادر.

(۷) العسكريةات ۹۵.

فقد بین أبو علی سبب اعتداد المصدر أصلًا والفعل فرعاً عليه، من حيث كون الفعل حدثاً خاصاً ومحدداً بزمن، بخلاف المصدر العام المحدد من تلك القيود.

ولذلك كان الأصل عند سیبویه في الرفع المبتدأ، يقول: «الاسم أول أحواله الابتداء»^(۱)، وغيره من المروعات محمول عليه، فالجملة الاسمیة مقدمة على الجملة الفعلیة.

ومذهب الخلیل أنَّ الأصل في الرفع الفاعل، وغيره من المروعات تبعُ له، فالجملة الفعلیة عنده مقدمة على الاسمیة. ومذهب الأخفش وأبی علی الفارسی أنَّ الفاعل والمبتدأ كُلُّ واحد منهما أصلٌ بذاته، فالجملة جملتان اسمیة وفعلیة، كُلُّ منهما أصل.

ثمَّ غداً مذهب سیبویه من بعد في هذه المسألة مذهب البصريین، ومذهب الخلیل مذهب الكوفیین^(۲).

• «الإسناد»:

من الحديث السَّابق في الجملة وما إليها تجدر أنَّ الإسناد يُعدُّ أساساً لإقامة التركيب النحوی؛ فسیبویه يجعل باب المسند والمسند إليه من الأبواب المتقدمة التي افتتح بها كتابه، ويجعل الإسناد ضرورة لإقامة الكلام؛ إذ يقول: «هذا بابُ المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدَّا»^(۳).

والإسناد في عرف النَّحاة «ضمُّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجهٍ تحصل به الإفادة التامة، أي على وجهٍ يحسن السُّكوت عليه»^(۴).

والإسناد قسمان: عامٌ وخاصٌّ، فالعامُ نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، والخاصُ نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصحُّ السُّكوت عليها^(۵).

وطرفاً كُلُّ إسناد في النَّحو مُسندٌ ومسندٌ إليه، فالمسند في الجملة الفعلية الفعل، وفي الجملة الاسمية الخبر، والمسند إليه في الجملة الفعلية الفاعل، وفي الجملة الاسمية المبتدأ.

والإسناد ليس شرطاً لإقامة الجملة فحسب، بل لإقامة أيِّ معنى في الذهن، سواءً عند النَّحوين أو عند المتكلّمين أو عند الفقهاء أو عند اللسانیین^(۶)، فعندما سُئلَ المناطقةُ مفهومي الموضوع والمحول طرفين للقضية

(۱) الكتاب ۲۳/۱.

(۲) انظر الكتاب ۱/۲۳، وأسرار العربية ۴۲، وتفسیر الفخر الرازی ۱/۶۱، وشرح المفصل ۱/۱۷۱، والإیضاح في شرح المفصل ۱/۱۴۹، ومعنى الليب ۵/۲۴.

(۳) الكتاب ۲۳/۱.

(۴) التعريفات ۲۲.

(۵) انظر الكلیات ۱۰۰.

(۶) سیأتي الحديث عن هذا، انظر ۱۲۳.

الحملية التي يُحَكِّمُ فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو بنفيه عنه استعارتها منهم النَّحويُون لتركيب جملة، فسمّوا المحمولَ حبِراً والموضعَ مبتدأ، وسمّوا القضيةَ الحمليةَ الإسنادَ.

وكذلك استعارتها منهم الفقهاء، فسمّوا الموضعَ مُحْكَماً عليه والمحمولَ حكماً، واستعارتها أيضاً المتكلّمون، فسمّوا الموضعَ موصوفاً والمحمولَ وصفاً^(١).

فلا كلامٌ إذَا ولا تركيبٌ مِن دونِ الإسناد، وليس للكَّ أن تَفَهَّمَ معنِّيَ أو تُفَهَّمَهُ غيركَ إِلَّا وهو يتضمَّن طرفي الإسناد: الفعلُ والفاعلُ، أو المبتدأُ والخبرُ، سواءً كانا ملفوظين أو مقدَّراً أحدهما؛ يقولُ الجرجانيُّ عن هذه المسألة: «وَإِنْ أَرْدَتَ أَنْ تَسْتَحِكَ مَعْرِفَةً ذَلِكَ فِي نَفْسِكَ فَانْظُرْ إِلَيْكَ إِذَا قِيلَ لَكَ: «مَاذَا فَعَلَ زِيدٌ»، فَقُلْتَ: «خَرَجَ»، هَلْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقُوْعَ فِي حَلْدَكَ مِنْ «خَرَجَ» مَعْنَيَ دُونَ أَنْ يُنْوِي فِيهِ ضَمِيرُ زِيدٍ؟ وَهُلْ تَكُونُ إِنْ أَنْتَ زَعَمْتَ أَنَّكَ لَمْ تَنْوِ ذَلِكَ إِلَّا مُخْرِجاً نَفْسَكَ إِلَى الْهَذِيَانِ؟ وَكَذَلِكَ فَانْظُرْ إِذَا قِيلَ لَكَ: «كَيْفَ زِيدُ؟» فَقُلْتَ: «صَالِحٌ»، هَلْ يَكُونُ لِقَوْلِكَ «صَالِحٌ» أَثْرٌ فِي نَفْسِكَ مِنْ دُونَ أَنْ تَرِيدَ «هُوَ صَالِحٌ؟» أَمْ هَلْ يَعْقِلُ السَّامِعُ مِنْهُ شَيْئاً إِنْ هُوَ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ؟ فَإِنَّهُ مَمَّا لَا يَقْعِدُ مَعَهُ لِعَاقِلٍ شُكُّ أَنَّ الْخَبَرَ مَعْنَيَ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئِيْنِ، يَكُونُ أَحَدُهُمَا مُشَبِّتاً وَالْآخَرُ مُشَبِّتاً لَهُ، أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا مَنْفِيًّا وَالْآخَرُ مَنْفِيًّا عَنْهُ، وَأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ مَشَبِّتاً مِنْ غَيْرِ مَشَبِّتاً لَهُ، وَمَنْفِيًّا مِنْ دُونِ مَنْفِيٍّ عَنْهُ»^(٢).

• «التأليف» و«الاتلاف»:

التأليف جمع الأشياء المناسبة، فهو أخصُّ من التركيب؛ لأنَّ التركيب ضُمُّ الأشياء، مؤتلفة كانت أو لا، مرتبةً الوضع أو لا^(٣).

والذي يدلُّ على أَنَّ التأليف يكون للمفید أَنَّهُ به يكون الكلام لا بالتركيب، فالكلامُ – كما سبق – يستعمل للمفید، وذلك لا يتأتى إِلَّا بالتأليف بين الكلمات تأليفاً يجعلها جملاً مستقلة؛ قال أبو عليٍّ: «هذا باب ما اختلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلأً، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل»^(٤).

وذكر النَّحويُونَ وجوه اتلاف الكلم بعضها مع بعضها لتكون كلاماً مفیداً؛ قال الجرجانيُّ: «اعلم أَنَّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمَّى كلمة، فإذا اختلف منها اثنان فأفادا نحو خرج زيدٌ – سُمِّيَ كلاماً، وسُمِّيَ جملة، والاتلاف يكون بين الاسم والفعل، كما ذكرنا، وبين الاسمين، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، وبين الاسم والحرف في النداء خاصةً، نحو يا زيد»^(٥).

(١) انظر تحرير القواعد المنطقية، ٨٣، ٨٢، وطرق الاستدلال ومقدماً لها، ١٧٩، ١٧٨.

(٢) دلائل الإعجاز، ٥٢٧.

(٣) انظر الكليات، ٢٨٨.

(٤) العسكريات، ١٠٤.

(٥) الجمل، ٤٠، وانظر دلائل الإعجاز، ٦.

فوجوه الائتلاف إذاً:

الاسم مع الاسم، وذلك نحو: زيدٌ أخوك.

وال فعل مع الاسم، كقام زيدٌ.

والحرف يألف مع كلٌ من هاتين الجملتين، نحو: قد قام زيدٌ، وما عمرو منطلقاً.

ولا يألف الحرف مع الاسم إلا في النداء، وذلك لأنَّ النداء على تقدير فعل مخدوف، فقولك: يا زيدٌ تقديره: أنا داري زيداً، كذا علَّل أبو عليٍ^(١).

إلا أنَّ ثمةً موضعين يألف فيها اسمُ واسم، أو اسمُ وفعل، ولا يكُونان كلاماً مستقلاً، بل يظلان مفترقين إلى ما دونهما، وهو الشَّرْط والقسم، كقولك: «أقسمَ زيدٌ ليفعلَنَّ»، و«لعمُرُكَ لأفعَلَنَّ»، «وإنْ تزرُّعْ تحصُدْ»، فهذه الجمل لا يستقلُ فيها الفعل وفاعله الظَّاهر أو المستتر، ولا المبتدأ وخبره المخدوف المقدَّر، بل لا بدَّ من جواب القسم وجواب الشَّرْط لتمام المعنى، وقيام الكلام بنفسه؛ قال أبو علي: «فاما الاسم والفعل إذا اختلفا، وكذلك الاسم والاسم فلم أعلمهمَا غير مستقلَّين، ولا مفترقين إلى غيرهما إلا في موضعين، وهو الجزاء والقسم»^(٢).

وجاء في الأشباء والنظائر نقاً عن بعض التُّحَاة: «التألِيفُ حقيقةٌ في الأجسام، مجازٌ في الحروف...، والفرقُ بين التَّأليفِ والتركيبِ أنه لا بدَّ في التَّأليفِ من نسبةٍ تحصيلٍ فائدةٍ تامةٍ مع التركيبِ، فالمرجَّبُ أعمُّ من المؤلِّف»^(٣).

قال الأَشْمُونِي معلقاً على قول ابن مالك: «الكلام وما يتألفُ منه»: «إِنَّمَا قال: وما يتألفُ منه، ولم يقل: وما يترَكَّبُ منه لأنَّ التَّأليفَ كما قيل أَخْصُّ؛ إذ هو تركيبٌ وزيادة، وهو وقوعُ الألفة بينَ الجزأَيْنِ»^(٤).

وقد أدخل الجرجاني إلى التركيب والتَّأليف مصطلح الترتيب، فقال: «الألفاظ لا تُفيد حتى تؤلَّف ضرباً خاصاً من التَّأليفِ، ويُعمَدُ بها إلى وجهِ من التركيبِ والترتيب»^(٥)، ومثَّلَ لذلك بيت امرئ القيس المشهور^(٦):

فَقَابَنِكِ مِنْ ذَكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقْطِ الْلَّوْيِ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

(١) العسكرية ١٠٩.

(٢) المصدر نفسه ١٢٢.

(٣) الأشباء والنظائر ٢٠٢/١.

(٤) شرح الأَشْمُونِي ٩/١.

(٥) أسرار البلاغة ٢.

(٦) ديوانه ١١.

واستدلَّ على قيمة الترتيب بنقيضه؛ فلو جرَّب مجرِّب أن يخلط ترتيب كلمات البيت، فقال: (منزل قفا ذكرى من نبك حبيب) لأفسد معناه، وخرج به من الشعر إلى المدر؛ قال: «وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أنَّ المعنى الذي كانت له هذه الكلم -بيتٌ شعر أو فصلٌ خطاب- هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة، ... وعلى ذلك وضع المراتب والمنازل في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدونة، فقيل: من حقٍّ هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما ههنا أن يقع هنالك»^(١).

• النَّظَم:

أولى علماء العربية النَّظَم أهمية في تعاملهم مع التركيب النحوي، وصاحب نظرية النَّظَم -كما لا يجهل أحد- الإمام المشهور عبد القاهر الجرجاني، الذي بني كتاباً ضخماً يدور كله حول قضية النَّظَم، هو كتاب دلائل الإعجاز، والذي ينظر بُعْدَالة إلى كتابه هذا يظنه كتاباً متخصصاً في علوم البلاغة، غير أنَّ الغاеч في باطنِه والمتبصر في حقيقته يفطن أنَّ جوهره علمُ النَّحو والتركيب؛ آية ذلك أنَّ الإمام لم يدَّعُ حُجَّةً ثبَّتَ أنَّ إعجاز القرآن إنما يكون في نظمِه وطريقة التأليف النحوي بين كلماته إلَّا وساقها، وحشد لذلك من البراهين ما يحوطك من بين يديك ومن خلفك.

وفي أثناء ذلك يُبدئ ويعيد مفهوم النَّظَم، و يجعل عليه مدار الأحكام، مُثبِّتاً أنَّه ليس بشيء غير توحِّي معانِي النَّحو وأحكامه، ووجوه تعليق الكلم بعضها بعض.

وإذا رأيته يسوق علوم البلاغة أو يعرضها بدا لَكَ جهراً أنَّه لم يعرضها إلَّا ليوصلَك إلى أنَّ مردَّها كُلُّها إلى النَّظَم، وأوجه التَّفاصُل بينَها إنما هي في النَّظَم، وعلوَّ مراتب الكلام بها إنما كان بالنَّظَم.

وإذا عرضَ للألفاظ والمعاني تراه يستدعي الحجَّ التي ثبَّتَ أنَّ المعاني مطروقة، وأنَّ الألفاظ مطروقة وإنما التجديد والإبداع في العلاقات النحوية الناظمة لها، وهذا الذي يفوق به شاعرٌ شاعراً، ويفضُّل به كلامٌ كلاماً، فتتفاوت مراتب الكلم بسبب منه^(٢).

فتعي من كلامه أنَّ جوهر البلاغة علمُ النَّحو، حتى إنَّك إن شئت أن تزعم أنَّ أظهرَ ما يتحلى ارتباطُ النَّحو بالبلاغة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني لم تكن مغالياً^(٣).

وَالآنَ ما مفهوم النَّظَم؟

(١) أسرار البلاغة ٥.

(٢) انظر دلائل الإعجاز، ٣٥، ٤٥٢، ٢٥٦، ٤٨٩-٥٢٦.

(٣) هذه لحة خاطفة إلى تداخل علم النَّحو وعلم البلاغة، ستكون ردًّا على من يأخذ على النَّحويين تلبيس قواعدهم بعلوم أخرى، وخلطها بها، أو يعجب من اتكاء البحث على كتاب بلاغيٍّ من المعهود أنه في صميم البلاغة، والبحث في صميم اللسانيات والنَّحو، فينظر إلى النَّحو والبلاغة على أكْمَانَ قَبْلَانَ منفصلان، لا علقة لأحدِهما بالآخر.

عرّف الإمام الجرجاني النّظم ووضّحه في كتابه في غير ما موضع، مدارّها كُلّها على أنَّ النّظم إنّما هو توخي معاني النّحو، أي إقامةُ أحکامه وقواعدِه، وانتظام الكلمات على أساسها.

ومن نصوصه في ذلك قوله: «لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يُعلق بعضها بعض، ويُيني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسببٍ من تلك»^(١)

وقوله: «معلوم أنَّ ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها بعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلِمُ ثلاثُ اسمٌ و فعلٌ و حرفٌ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة...»^(٢)، ثمَّ قال: «فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها بعض، وهي كما تراها معاني النّحو وأحكامه»^(٣).

وقوله: «وذلك أنَّ النّظم كما بيَّنا إنّما هو توخي معاني النّحو وأحكامه وفروعه ووجوهه، والعمل بقوانينه وأصوله»^(٤).

ثمَّ يشرع في توضيح ذلك وتوقيفه على الإعراب بأن يقول: «وجملةُ الأمر أنَّ النّظم إنّما هو أنَّ «الحمد» من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ مبتدأ، و﴿اللَّهُ﴾ خبره، و﴿رَبُّ﴾ صفةٌ لاسم الله تعالى، ومضافٌ إلى ﴿الْعَالَمِينَ﴾، و﴿الْعَالَمِينَ﴾ مضادٌ إليه، و﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ صفتان كالرَّبِّ...»^(٥) إلى أن ينتمي إعراب سورة الفاتحة.

ويربط معاني النّحو بأحكام التركيب النّحوي في مواضع شتَّى منها قوله: «و كذلك السُّبُّيل في كلِّ شيءٍ كان له مدخلٌ في صحةٍ تعلق الكلم بعضها بعض، لاترى شيئاً من ذلك يعدُّ أن يكون حكماً من أحكام النّحو ومعنى من معانيه»^(٦)، ويقول: «والنّظم والترتيب في الكلام كما بيَّنا عملٌ يعمله مؤلُّفُ الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها»^(٧).

وأجلُّ ما ينجلِي التركيب النّحوي عنده في علاقته بالنّظم حين يقول: «وأنك قد تبيَّنتَ أنه إذا رفع معاني النّحو وأحكامه مما بين الكلم، حتى لا تُراد فيها في جملةٍ ولا تفصيل، خرجت الكلم المنطوق

(١) دلائل الإعجاز ٥٥.

(٢) المصدر نفسه ٤.

(٣) المصدر نفسه ٨.

(٤) المصدر نفسه ٤٥٢.

(٥) سورة الفاتحة: ٢-١.

(٦) دلائل الإعجاز ٨.

(٧) المصدر نفسه ٣٥٩.

بعضها في إثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النشر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضع فيها موجبٌ ومقتضٌ، وعن أن يقال إنها مرتبطٌ بصاحبةٍ لها ومتعلقةٌ بها، وكائنةٌ بسبب منها»^(١).

فيُريُك أنَّ النَّظَمَ إِقَامَةَ قوَاعِدَ النَّحْوِ عَلَى وُجُوهِهَا، وَتَرْتِيبُ الْكَلِمَاتِ عَلَى وُجُوهِ الْإِعْرَابِ الْأَوْفَقِ لَهَا.

وَجَعَلَ صِحَّةَ النَّظَمِ شَرْطًا لِفَهْمِ الْمَعْنَى إِذْ قَالَ: «إِذَا كَانَ النَّظَمُ سُوِّيًّا وَالْتَّأْلِيفُ مُسْتَقِيمًا كَانَ وَصْوَلُ الْمَعْنَى إِلَى قَلْبِكَ تِلْوَ وَصْوَلِ الْلَّفْظِ إِلَى سَمْعِكَ، وَإِذَا كَانَ عَلَى خَلَافِ مَا يَنْبَغِي وَصْلَ الْلَّفْظِ إِلَى السَّمْعِ، وَبِقِيَّتِهِ فِي الْمَعْنَى، تَطْلُبُهُ وَتَتَعَبُ فِيهِ»^(٢).

وَيَجْعَلُ الْجَرْحَانِيَّ النَّظَمَ قَوَامَ التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ، فَلَوْلَا لَبَقِيَتِ الْكَلِمَاتُ مُفَرِّدًا لَا رَابِطٌ بَيْنَهَا، فَالنَّظَمُ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ السَّلْكِ الضَّامِ الْجَامِعِ؛ يَقُولُ: «قَدْ عَلِمْنَا أَنْ لَيْسَ النَّظَمَ شَيْئًا غَيْرَ تَوْخِي مَعْنَى النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ فِيمَا بَيْنَ الْكَلِمَ، وَأَنَّ إِذَا بَقِيَنَا الدَّهْرُ نُجَهِّدُ أَفْكَارَنَا حَتَّى نَعْلَمَ لِلْكَلِمِ الْمُفَرِّدَةَ سِلْكًا يَنْظُمُهَا، وَجَامِعًا يَجْمِعُ شَمْلَهَا وَيَؤْلِفُهَا، وَيَجْعَلُ بَعْضَهَا بِسَبِيلِ بَعْضٍ غَيْرَ تَوْخِي مَعْنَى النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ فِيهَا =^(٣) طَلَبَنَا مَا كُلُّ مُحَالٍ دُونَهُ»^(٤).

فَمِنْ هَذِهِ الْأُصْوَصِ تَبَيَّنَ أَنَّ النَّظَمَ يَقْعُدُ فِي صَلْبِ التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ، إِذْ مَدَارُهُ عَلَى إِقَامَةِ عَلَاقَاتِ النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ، وَجَوْهُرُهُ الْعَنَائِيَّ بِقَوَاعِدِ النَّحْوِ وَأَنْظُمَتِهِ.

وَيَجَدُ أَنَّ إِعْرَابَ الْكَلِمِ كَانَ بِسَبِيلِ مِنَ الْعَلَاقَاتِ النَّائِشَةِ بَيْنَهَا، وَأَنَّ الْعَلَاقَاتِ كَانَتْ عَلَى أَسَاسِ وِجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَمَا يَجُوزُ مِنْهُ وَمَا لَا يَجُوزُ، فَبَيْنَهُمَا عُلْقَةٌ تَقَابِلِيَّةٌ مُتَبَالِدَةٌ.

ثَانِيًّا— كَيْفَ يَكُونُ التَّرْكِيبُ وَالْتَّأْلِيفُ؟ وَمَا أَحْكَامُهُمَا؟

مَرَاتِبُ تَأْلِيفِ الْكَلَامِ خَمْسٌ^(٥):

- ١- ضُمُّ الْحُرُوفِ الْمُبَسُوتَةِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، لِتَحْصِيلِ الْكَلِمَاتِ الْثَّلَاثَ: اسْمٌ وَفَعْلٌ وَحْرَفٌ.
- ٢- تَأْلِيفُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ لِتَحْصِيلِ الْجَمْلِ الْمُفَيَّدَةِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْمُشَتَّرُ مِنَ الْكَلَامِ.

(١) دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ ٥٢٥.

(٢) دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ ٢٢١.

(٣) هُنَّا جُوابُ الشَّرْطِ، لَا الْكَلَامُ التَّالِيُّ لَهُ كَمَا ذُكِرَ الْحَقِيقَ الْفَاضِلُ.

(٤) دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ ٣٩٢.

(٥) الْكَلَيْتَاتِ ٢٨٨.

٣- ضمُّ بعض ذلك إلى بعض ضمًاً له مبادٍ ومقاطعٍ ومداخلٍ وخارجٍ، ويُقال له: المنظوم.

٤- أن يُعتبر في أواخر الكلام مع ذلك تسجيحٌ، ويُقال له: المسجّع.

٥- أن يجعل له مع ذلك وزنٌ، ويُقال له الشّعر.

وتركيب الكلمات عامّةً يكون على ستة أقسام: «قسمان مفيدان وأربعة غير مفيدة: اسمٌ واسم، و فعلٌ و فعل، وحرفٌ وحرف، واسمٌ و فعل، واسمٌ وحرف، و فعلٌ وحرف».

فالمفیدان اسم واسم، واسم و فعل.

وأمّا الفعل مع الفعل فلا يفيد لعدم المخبر عنه.

والحرف مع الحرف لا يفيد لعدمهما جميّعاً، والاسم مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه أو المخبر به، والفعل مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه^(١).

«والذي ينعقد به الكلام، وتحصل منه الفائدة لا يكون إلا من اسمين، كزيدٌ نظيفٌ، أو فعلٌ واسمٌ.

فالتركيب من جهة اللفظ كتركيب «خمسة عشر»، وهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً، لأنَّ الثاني تضمنَّ معنى حرف العطف، أي: خمسة وعشر.

والتركيب من جهة المعنى واللفظ معاً نحو حضرمونت، حيث مُزج الأسمان، وصارا اسماً واحداً، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيءٍ من معناه، فكان كالمفرد غير المركب، فبني الاسم الأول، وأعرب الاسم الثاني لأنَّه لم يتضمنَّ معنى الحرف؛ إذ لم يكن المعنى على إرادته.

وتركيب الإفراد لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه، وأمّا تركيب الإسناد فمِن خصائصه أن يدلُّ جزءٌ من أجزائه على جزءٍ من أجزاء معناه^(٢)، فقولك: «حضرموت» لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه، بخلاف قولك: «قام زيدٌ»، فكلُّ كلمة فيه تدلُّ على جزءٍ من المعنى التام للتركيب، نحو قام زيدٌ، ولا يتاتي ذلك مِن فعلين ولا من فعلٍ وحرفٍ، ولا من حرفٍ واسم^(٣).

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٤/١.

(٢) التذليل والتكامل ٣٩/١.

(٣) شرح المفصل ٤٧/١.

أحكام التركيب:

ومن أحكام التركيب أنَّ المفرد أصلٌ، والمُركَب فرعٌ عليه، لأنَّ المفرد بسيطٌ، والجملة مركبة، والبسيط قبل المركب؛ قال أبو حيان: «دعوى التركيب على خلاف الأصل»^(١).

ومن أحكام التركيب في الأسماء منعها الصرف، ولذلك تفصيل وشرح في كتب النحو ليس هذا مقامه^(٢).

ومن أحكام تركيب الأسماء وجوب البناء في بعضها دون بعض، فالتركيب فيها على ضررين: تركيبٌ من جهة اللفظ، وتركيبٌ من جهة المعنى واللفظ معاً^(٣).

ومن أحكام التركيب أنه يعطى حكماً جديداً لم يكن لفرداته من قبل، فمن ذلك الأداة «لن»، أصلها «لا أنْ»، فلما زُجِّبت زال حكمها عن حال الإفراد، فصحَّ تقدُّم معمول الفعل عليها، بدليل جواز قوله: «زيداً لن أضرب»، في مقابل عدم جواز قوله: «زيداً لا أنْ أضرب»^(٤).

ومن ذلك وجوب البناء في اسم «لا» النافية للجنس، بجزء أنَّ «لا» زُجِّبت مع اسمها تركيب «خمسة عشر»، فالتركيب مما يوجب البناء؛ قال أبو علي: «وإذا جعلتْ كلمتان كلمةً واحدةً فهم مِمَّا يبنونهما على الفتح، وذلك كضمِّهم الاسم إلى الاسم في الموضع الذي يدخلهما مع الحرف، أو كضمِّ الصوت إلى الاسم، أو الفعل إلى الاسم في قول التحويين، والحرف إلى الفعل، والحرف إلى الاسم، والصوت إلى الصوت»^(٥).

ولهذه الأحكام مجتمعةً قال ابن جني: «الضمُّ والتركيب يزيل المفرد عما كان عليه من أحكامه»^(٦).

تركيب الأدوات:

ومن جملة ما يدخل في التركيب تركيب الأدوات، فبعض الأدوات أصلُها أداتان زُجِّبتا تركيبَ أداة واحدة، فجعل لها حكمٌ جديدٌ لم يكن للأداتين قبل، من ذلك الأداة «لن» المذكورة.

(١) البحر ١/٦١، ٤١٩/٤، وشرح المفصل ١/٢٠٦.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٢/١٠٢، وشرح المفصل ١/١٥١.

(٣) التركيب من جهة اللفظ مثل "أحد عشر" لأنَّ المعنى على الواو واللفظ من دون الواو، والتركيب من جهة المعنى واللفظ معاً مثل "حضرموت" حيث مُنْجَزُ الاسمان وصارا اسمًا واحدًا، فلم تُرَدْ فيهما الواو لفظاً ولا معنى، فكأنهما حقيقة واحدة انظر سرح المفصل ٤/١٧٩.

(٤) سرح المفصل ٧/٣١.

(٥) العسكريات ٤٢٦، وانظر تحذيب التذكرة ٤٢٥.

(٦) الخاطريات ٩٥.

ومن ذلك «كأنَّ»، حرفٌ مرَّكِبٌ من كاف التشبیه و«إنَّ»، فأصلُ قولك: كأنَّ زیداً الأسد: إنَّ زیداً كالأسد، ففَدَّمت الكاف إلى أول الجملة لعنايتها بالتشبیه، فلما دخلت على «إنَّ» وجب فتحها، لأنَّ المكسورة لا يدخل عليها حرف جرٌ^(١).

ومن ذلك «لکنَّ»، أصلها عند الفراء «إنَّ»، ثمَّ زیدت عليها لام وكاف، فصارتا جمیعاً حرفَ واحداً^(٢)، بدلل قول الشاعر^(٣):

يلوموني في حُبِّ لیلی عَوَادِی
ولکنَّی مِنْ حُبِّهَا لَکَمِیدُ
فلم تدخل اللام على خبرها إلا لأنَّ معناها «إنَّ».

وكذلك القرطیي قال بتركيبها، لكنَّه رأها مرَّكِبةٌ من «لا» النافیة، وكاف الخطاب و«إنَّ»، وذكر أنَّ كثرة الاستعمال أسقطت همزة «إنَّ»^(٤).

لکنَّ أبا حیانَ الأندلسیُّ أنکر هذا المذهب، وأفسد قول من يقول بتركيبها، ورأى أنَّ الصواب كوُثُها بسيطة^(٥).

ومن ذلك الأداة «لولا» المرَّكِبة من «لو» و«لا»^(٦).

وغيُر ذلك من الأدوات المبسوطة في مواطنها من كتب النَّحو^(٧)، وليس هذا موضع سردها وشرحها، إنما ينحصر العمل هنا في التركيب المقابل للتركيب النَّحوی في اللسانیات الحدیثة، الذي على المرء معرفته وفهمه وم مقابلته على جهود علماء العربیة في المجال نفسه.

ثالثاً - فائدة التركيب وأهمیتُه:

بعد أن وضَّحَ التركيب، ووضَّحَ المصطلحات المُتَّصلَةُ به، لا ضيرَ أن نعرِّج على فائدة التركيب والغاية المرجوة منه.

(١) شرح المفصل ١٤٧/٨.

(٢) معانی الفراء ٤٦٥/١.

(٣) البيت بلا نسبة في سر الصناعة ٣٨٠، ومعنى الليب ٣٦٢، ٣٦١/١٠، ١٦١/٣، ٥٤٧، والخزانة ٣٦٢، ویروی "العمید" بدل "الکمید".

(٤) تفسیر القرطیي ٢٧٢/٢.

(٥) انظر البحر الحبیط ٣٢٧/١.

(٦) انظر شرح المفصل ٢٦٤/٨.

(٧) انظر معنی الليب ٣٧٧/١، ٤٥٣، ٤٤٣، ٧٢، ٥/٣، ٤٦٥.

التركيب النحوی عامةً ذو مزنة ليست لغيره، فهو السُّلُك الناظم لمفردات اللغة، وهو السُّرُّ في التحام الكلمات وخروجها من حِيز المفردات إلى حِيز الجمل، ولو لا ما انتظم الكلام ولا كان؛ ولو أتَك سعَيْت إلى وصل الكلم بعضها ببعض دون نظمها في علاقات نحوية كنت كمن يطلب المستحيل؛ يقول الجرجاني: «قد علِمنا ضرورةً أنا لو بقينا الدَّهَرَ الأَطْوَلَ نُصَعِّدُ وَنُصُوبُ، وَنَبْحُثُ وَنَنْقُبُ، نَبْتَغِي كَلْمَةً قَدْ اتَّصَلَتْ بِصَاحِبِهِ لَهَا، وَلَفْظَهُ قَدْ انتَظَمَتْ مَعَ أَخْتَهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤْخِي فِيمَا بَيْنَهَا مَعْنَىً مِنْ مَعْنَى النَّحْوِ طَلَبَنَا مُمْتَنِعًا، وَثَيْنَا مَطَايَا الْفَكْرِ ظَلَعًا، فَإِنْ كَانَ هَنْنَا مَنْ يُشْكُّ فِي ذَلِكَ، وَبِزَعْمِ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ لَا تَصَالُ الْكَلِمَ بَعْضِهَا بَعْضًا، وَانْتَظَامُ الْأَلْفَاظِ بَعْضِهَا مَعَ بَعْضِ مَعْنَى غَيْرِ مَعْنَى النَّحْوِ، فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: هَاتِ فِيَنْ لَنَا تَلْكَ الْمَعْنَى، وَأَرَنَا مَكَانَهَا، وَاهِدِنَا لَهَا، فَلَعِلَّكَ قَدْ أُوتِيَتْ عِلْمًا قَدْ حُجِّبَ عَنَّا، وَفُتْحَ لَكَ بَابٌ قَدْ أُغْلِقَ دُونَنَا: وَذَاكَ لَهُ إِذَا الْعَنْقَاءُ صَارَتْ مُرَبِّيَّةً وَشَبَّابَ ابْنَ الْخَصِّيٍّ»^(١)».

فلولا المعاني التي يُستغى التَّعْبِيرُ عنها لما كان لتجَّشُّم التركيب وأحكامه أيُّ مغزى أو فائدة، فخدمة المعاني وصلاح إقامتها هو المرجحى من البحث في التركيب وقواعده؛ ولذا أكَّدَ الجرجاني: «أَنَّ الْكَلِمَ تَرْتَبُ فِي النُّطُقِ بِسَبِّبِ تَرْتُبِ مَعَانِيهَا فِي النَّفْسِ، وَأَنَّهَا لَوْ خَلَتْ مِنْ مَعَانِيهَا حَتَّى تَسْجُرَدَ أَصْوَاتًا وَأَصْدَاءَ حِرَفَ لَمَّا وَقَعَ فِي ضَمِيرٍ وَلَا هَجَسٍ فِي خَاطِرٍ أَنْ يَجْبَ فِيهَا تَرْتِيبٌ وَنَظَمٌ، وَأَنْ يُجْعَلَ لَهَا أُمْكِنَةٌ وَمَنَازِلٌ، وَأَنْ يَجْبَ النُّطُقُ بِهَذِهِ قَبْلَ النُّطُقِ بِتَلْكَ»^(٢).

فَتَرَاكَ عَلَى هَذَا تَكَادُ تَقْصُرُ فَائِدَةُ الْكَلِمَ بِجَمِيلِهِ عَلَى فَائِدَةِ التَّرْكِيبِ، وَتَحْزِمُ بَأَنَّ التَّرْكِيبَ غَايَةً فِي الْأَهْمَىِّ، وَكَأَنَّهُ مِبْتَدَأُ الْكَلِمَ وَمِنْتَهَاهُ، وَلَحْمَتْهُ وَسَدَاهُ، وَأَنَّهُ السَّبَيلُ الْفَرْدُ إِلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي يَجُولُ بَهَا خَاطِرُ الْفَرْدِ.

وفي هذا المقصود قال الجرجاني: «وَمَمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَهُ الْإِنْسَانُ، وَيَجْعَلُهُ عَلَى ذُكْرِ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَتَعَلَّقُ الْفِكْرُ بِمَعْنَى الْكَلِمِ أَفْرَادًا وَمَجْرَدَةً مِنْ مَعْنَى النَّحْوِ، فَلَا يَقُومُ فِي وَهِمْ، وَلَا يَصْحُ فِي عَقْلِ أَنْ يَتَفَكَّرَ مَتَفَكِّرٌ فِي مَعْنَى فَعْلٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرِيدَ إِعْمَالَهُ فِي اسْمٍ، وَلَا أَنْ يَتَفَكَّرَ فِي مَعْنَى اسْمٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرِيدَ إِعْمَالَ فَعْلٍ فِيهِ، وَجَعْلَهُ فَاعْلَأً لَهُ أَوْ مَفْعُولًا، أَوْ يَرِيدَ فِيهِ حَكْمًا سُوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، مَثَلًا أَنْ يَرِيدَ جَعْلَهُ مِبْتَدَأً أَوْ خَبْرًا أَوْ صَفَةً أَوْ حَالًا، أَوْ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ»^(٣).

وإذا جئتَ إِلَى أَقْسَامِ التَّرْكِيبِ وَجَدْتَ لِلتَّرْكِيبِ الْإِسْنَادِيِّ فَائِدَتَيْنِ: فَائِدَةً مَعْنَوِيَّةً وَفَائِدَةً صَنَاعِيَّةً، فَأَمَّا الفَائِدَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ فَلَا تَخْفِي، وَهِيَ أَنَّ الْكَلِمَ لَا يَؤْتِي أَكْلَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَرَبِّيًّا مِنْ كَلِمَاتٍ تَرْكِيبًا يَرَاعِي أَصْوَلَ هَذَا

(١) يقصد استحالة ما أراد، والبيت لأبي تمام، انظر ديوانه ٢/١٨٣.

(٢) دلائل الإعجاز ٤٢٠.

(٣) المصدر نفسه ٥٦.

(٤) المصدر نفسه ٤١٠.

الفن؟ يقول ابن جني: «وذلك أنَّ الكلام إنَّما وضع للفائدة، والفائدة لا تُجني من الكلمة الواحدة، وإنَّما تُجني من الجمل ومدارج القول»^(١).

ويقول: «الجمل أعلى وأشرف من المفردات»^(٢).

وأَمَّا الفائدة الصناعية فهي من الأهمية بمكان، لأنَّ عليها مدار علم النحو، ولأجلها أُقيم، وهي نتيجة للتركيب لا فائدة فحسب، وهي أنَّ التركيب هو المسبب للإعراب الموجب له، ولو لا التركيب ما احتج إلى الإعراب؛ فـ«الاسم إذا كان وحده، من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب؛ لأنَّ الإعراب إنَّما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوتٍ تصوَّرَ به، فإنَّ رَكْبَتَه مع غيره تركيبياً تحصل به الفائدة نحو قوله: زيدٌ منطلق وقام بـكُّرْ فـحـيـنـيـلـيـ يـسـتـحـقـ الإـعـرـابـ لـإـخـبـارـكـ عـنـهـ»^(٣).

ولذلك قال ابن يعيش: «الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب»^(٤).

وللَّهُضَّ أحد الباحثين المواضع التي تدلُّ على اعتماد التركيب أساساً للإعراب وللعامل والمعمول عند النحوة، فأدرجها تحت قاعدة تقول: «لا إعمالٌ خارج تركيب، ولا إعمال داخل تركيب غير ملائم»^(٥).

وهنا يُستأنسُ بقول الجرجاني: «اللُّفَاظُ لَا تُفِيدُ حَتَّى تُؤَلِّفَ ضَرِبًا خَاصًا مِنَ التَّأْلِيفِ، وَيُعَمَّدُ بِهَا إِلَى وَجْهِ مِنَ التَّرْكِيبِ وَالْتَّرْتِيبِ»^(٦).

وللتركيب الإفراديِّ فائدةُ الاختصار، فاستعمالُ كلمة واحدة في مكان كلمتين يقتضي الجهد على المتكلِّم والسامِع معاً، والقصدُ اللُّغويُّ غرضٌ يُتوخَّى دائمًا عند النحوين وغيرهم، وهدفٌ يُرْتَحِي، إن سُنح لهم لم يقتضُوا في استيفائه.

ومن ذلك تغيير المعنى الذي كان للحرف قبل ضمِّ غيره إليه، كـ«لولا» الذي هو حرفُ امتناع لوجوده، بخلاف مكوِّناتها: «لو» حرفُ امتناع لامتناع، وـ«لا» النافية، إلى غير ذلك من الأدوات التي تغيير معناها بعد التركيب، خصَّصَ لها نحويون كأبي عليٍّ باباً مفرداً^(٧).

(١) الخصائص ٣٣١/٢.

(٢) المصدر نفسه ٣٣١/٢.

(٣) شرح المفصل ١١٣/١.

(٤) المصدر نفسه ٢٤/١.

(٥) نظرية العامل ٣٧٣.

(٦) أسرار البلاغة ٢.

(٧) انظر الشعر ٨٨.

تعليق:

إنك لو أكتفيت بكتاب النحو النظرية التعليمية لتوهمت أن النحوين غالب عليهم الاعتناء بالفردات من اسم و فعل و حرف على حساب التراكيب، وأكتفوا بدراسة أحكام هذه الأقسام الثلاثة من الكلم، لكونك لا تفتح كتاب نحو نظري إلا و تحد فيه العناوين الكبرى للأبواب تختص بالكلمات المفردة مثل: «باب المرفوعات و باب المنصوبات»، وهذا الذي استغوا باحثين توليديين محدثين و دعاهم إلى القول: «سيطرة الإعراب الكلمي على العقلية العربية حجب عنهم رؤية واقع التركيب النحوی، كما نراه اليوم في القواعد التوليدية». ^(١)

و قبل الحاجة في هذا القول لعلك أخذت على هذا النص التناقض بين كلمة «إعراب» وكلمة «كلمي»؛ إذ لا إعراب لكلمة إلا في تركيب؛ فلو سالت سائلاً: ما إعراب «زيد»؟ فأول ما سيجيبك به بديهةً أن يقول: كيف أعرها ولم أعرف التركيب الذي سبقت فيه!!

إن الحكم على جهود النحوين بالاقتصر على كتب النحو النظري حكمٌ واهٌ قاصرٌ حتى يُضمه إليه جهودهم التطبيقية العظيمة المكملة للتنظير النحوی المجرد، تلك الجهود مبسوطة في كتب أعاريب القرآن على كثرتها و تعدد ألوانها وأضراها و طوابعها، و كتب إعراب أشعار العرب و التعليق عليها، فإنك لو أنعمت النظر فيها لوجدت العجب العجاب.

فلا تختبر مصداقية دعوى عناية النحوين بالتركيب العناية التي لا تقل عن عنايتهم بالتحليل بمطالعة كتب النحو النظري التعليمي وحدها، بل بالنظر في الشق الآخر من جهودهم الذي لا يقل كمًا ولا كيماً شأنًا ولا ضخامة عن الأول، وهو الشق التطبيقي الذي أثبتوا به ما نظروا له في الكتب النظرية عملياً وواقعيًا، مختصين بكل حالة تطالعهم ما يناسبها من قواعد فرعية، موفين إياها حظًا من الدرس والاستبطاط، يكمّلون به نقص القاعدة العامة، ويفحصون عämها، ويكتشفون مشكلها، ويفصلون محملاها.

مثال ذلك إطلاق قاعدة تقول: «اسم الشرط (من) يعرب مفعولاً به إذا جاء بعده فعل متعدّ لم يستوف مفعوله، ويعرب مبتدأ إذا وليه فعل متعدّ استوف مفعوله أو فعل لازم»، تلك القاعدة تقرؤها في كتب النحو النظري، وتحفظها في المدارس، فتحال أنها تمت وقررت، وأنها تسرى على الكلام كله وترتدد.

ثم إذا جئت إلى كتب التطبيق النحوی لتباحث عن تطبيق لهذه القاعدة، ألم يفوت بعض الحالات تخرج عنها، كالآية: **«فَمَمَّا مَنْ أَعْطَى وَأَنْتَيْ»**^(٢)، فالفعل ه هنا لم يستوف مفعوله، ومع ذلك تُعرب «من» قبله مبتدأ لا مفعولاً، بخلاف قوله: «من تضرب أضرب»؛ إذ المعنى في هذه الجملة يتوجه إلى كون «من» قد وقع عليها الضرب، أمّا «من» في الآية فواضح في الأذهان أن العطاء لم يقع عليها.

(١) نظرية للعمل في النحو العربي ٦٧.

(٢) سورة الليل: ٥

وما ذلك لقصور في القاعدة وضعف وخلل، بل لعنة أخرى تمسُّ المعنى والأغراض البلاغية التي لا تقلُّ مراهاً عن مراعاة الأقیسة النحویة عند المفسّرين وعلماء العربیة، وذلك لأنَّ الغرض من ذكر العطاء هنا مطلق العطاء، فلم يشأ سبحانه أن يقيِّد بهال أو بعادة، بل أبقاءه على إطلاقه، ليُتصوَّر منه ما يُتصوَّر.

وإن شئت فقِيس عليه قوله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ﴾^(١)، فال فعلان متعدّيان، غير أنَّك تفتقر بعدهما إلى مفعول ، وعلة ذلك أنَّ القصد عموم الشكر وعموم الزيادة، فأبقى الكلام على إطلاقه، أو لحكمة أخرى الله أعلم بها.

ألم تر إلى هيمنة التركيب النحوی بمحمله على إعراب مفردة واحدة منه، ثمَّ ألم تر إلى أبواب النحو النظرية التعليمية المباشرة كيف افتقرت إلى ما يتضمّنها.

فالإعراب الذي هو عماد النحو وأوله ومتنه عمده التركيب، ومبنيٌ على فقه التركيب الذي يُعدُّ في نظر النحاة العَمَدَ والأركان للبناء النظري للنحو، لا يكاد المرء منهم يُقدِّم على إعراب كلمة في آية أو بيت شعر إلا وينظر فيها نظرة تركيبية، ويتبصَّر العلاقة التركيبية التي تربطها بسابقها ولاحقها.

أضِيف إلى ذلك أنَّ علماء العربیة الذين رجّبوا المعنى وأولوه عنايتهم وراعوا حرمته وعوا أنَّ المعنى لا يأتي من تفسير الكلمة في المعجم إنما من تركيبها وضمُّها إلى سابقة لها أو تالية، ومن تلك العلاقة التي تنشَّب بينها، فمن هنا كانت عنايتهم بالتركيب هي عين عنايتهم بالمعنى؛ يقول الجرجاني: «وليت شعري كيف يُتصوَّر وقوع قصدٍ منك إلى معنى كلمة من دون أن تزيد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى «القصد إلى معاني الكلم» أن تعلم السامِع معانِي الكلِم المفردة التي تكلَّمه بها، فلا تقول: «خرج زيد» لتعلَّمه معنى «خرج» في اللغة، ومعنى «زيد». كيف؟! ومحال أن تكلَّمه بلفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف، ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً، وكتَّ لو قلت: «خرج» ولم تأت باسمِ، ولا قدَّرت فيه ضمير الشيءِ، أو قلت «زيد» ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك كان ذلك وصوتاً ثُصُّوتَه سواء». ^(٢)

ولست تنسى قول ابن جنی السابق: «الجمل أعلى وأشرف من المفردات»^(٣)، وقوله: «وذلك أنَّ الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تُجني من الكلمة الواحدة، وإنما تُجني من الجمل ومدارج القول».

(١) سورة إبراهيم: ٧

(٢) دلائل الإعجاز ٤١٢.

(٣) تقدَّم ٥٧.

٢- التركيب في اللسانیات الحديثة

علم التركيب أحد أنواع اللسانیات الحديثة، يتّخذ من الجملة موضوعاً له^(١).

وهو على درجة من الأهمیة لا تخفی؛ ففي أحد النظريات اللسانیة وأفواها وأشهرها النظریة التولیدیة التحويلیة «رگر التیار التولیدی عنایته علی المستویات العلیا فی الكلام، وتتمثّل فی التراكیب والجمل، مُعرضاً نسیباً عن المستویات الدُّنیا، وهي مستوی الصرف، ومستوی وظائف الأصوات؛ إذ یعتبر التولیدیون أنَّ علم التركيب الذي یدرس صياغة الجملة وانتظامها بين الجمل هو الذي یستطيع التقادُر إلى محرّکات الكلام»^(٢).

ولا یقتصر هذا على التولیدیین فحسب، بل غداً وعیاً راسخاً عند سائر الباحثین، فلا شكَّ أنَّ «أی نظریة في تعلیم اللغة العربية -لناطیقین بها ولغير الناطقین- ستبقى ضعیفة المردود مالم تنطلق من نظریة تركیبیة، تشَّدُّ الجملة منطلقاً لها، ومصبًا لبحوثها»^(٣).

ویجتهد الباحثون في وضع تعريف للجملة منذ عصر أفلاطون حتى يومنا هذا، حتّی بلغَ عدد تعريفات الجملة ثلاثة تعريف، جمع أكثرها ریز عام ١٩٣١، ویونج عام ١٩٥٠، وفریز عام ١٩٥٢^(٤).
وسيُنَّسَّح مفهوم الجملة انطلاقاً من تمیزها من مصطلح القول.

تمیز الجملة من القول:

میز اللغویون المحدثون مفهوم الجملة من مفهوم القول، فأما الجملة عندهم فتُستعمل في مجال علم الدلالة، وهي كیانات تجربیدیة مستقلة عن السیاق، لا ترتبط بزمانٍ معینٍ أو بمكان معینٍ، والمقصود منها تلك الجمل التي تكون أمثلةً في القواعد التقليدیة للنحو، لا التي تُستعمل عادةً في الحياة اليومیة، ولا التي تُتَّقلَّ من أفواه المتكلّمين الأصليين بلغتهم.

وأمام القول فيعُدُّ جزءاً من البراغماتیة، أي دراسة الأقوال الفعلیة، فهو یشير إلى النشاط الإنتاجی للسلوك اللغوی، وهو مُحَصّلة معنی الجملة مضافاً إليها السیاق، أي هو مجموع الكلام الفعلی المسموع من متكلمي اللغة، وهو من هذه الناحیة أكثر ثراء -أی أعمُ- من معنی الجملة^(٥).

(١) انظر الجملة بين النحو العربي واللسانیات المعاصرة ٢٣.

(٢) التفكیر اللساني في الحضارة العربية ١٩، وهذا لا یعني أنَّ التولیدیة غفلت عن أهمیة الصرف، بل إنَّها أدرجت علم الصرف ضمن الدراسة العامة لآلية مکون الجملة.

(٣) مباحث تأسیسیة في اللسانیات ٢٠٢.

(٤) المصدر نفسه ٨.

(٥) انظر اللغة وعلم اللغة ٢٢٧-٢٢٥.

أصناف الجمل:

تُصنَّف الجمل في اللسانیات الحديثة عموماً وفق بعدين مهمَّين: البنية والوظيفة^(١).

فمن حيث البنية الجمل نوعان: بسيطة وغير بسيطة، فالبساطة تتكون من عبارة مفردة، وغير البساطة تنقسم إلى جمل معقدة وجمل مركبة.

ومن حيث الوظيفة تنقسم الجمل إلى: خبرية واستفهامية وطلبية.

والمناهج اللسانية التي تُعنى بدراسة الجملة عامَّة تدرج تحت ما يُسمَّى بالتركيبيَّة، ولذا كان اهتمام اللسانيين بتعريف التركيبية ومن ثمَّ بشرح المقاييس التي تبني التركيبية تعريفَ الجملة عليها؛ يقول جورج مونان: «تُعرَّف التركيبية عادةً بأنَّها دراسة هيكل الجملة، لكنَّه يوجد كما قلنا حوالي مئتي تعريف للجملة، تعتمد بصفة عامَّة ثلاثة أنواع من المقاييس...، فإنَّما — وهو المقاييس الأول — تُعرَّف الجملة حدسيًّا بالإحساس الحاصل بأنَّها تعبر عن فكرة كاملة، وعلى علم النَّفس والمنطق أن يقولا حينئذ ماهي الفكرة الكاملة، فقد وقف فريز في مَحَاضِر جلسات الكونغرس بواشنطن على جملة تجاوزت ٨٠٠ كلمة.

وإنَّما — وهو المقاييس الثاني — تُتصوَّر الجملة على أنها الانتساخ الأرسطاطاليسي للجميلة المنطقية، وهي مجموع مسند إليه (وهو ما يقع الحديث عنه) ومسند (وهو ما يقال عنه)، وهنا أيضاً يرجع الأمر إلى المنطقي ليقول ما هي هذه المفاهيم التي لا تتطابق الجملة عليها دوماً.

... أو — وهو المقاييس الثالث — تُعرَّف الجملة صوتيًّا بالوقف والسكت، وخصوصاً تغيير الخطُّ الإنغامي، فجميع هذه التعريفات تعتمد ملاحظاتِ دقِيقَةً ولا شَكَّ، ولكنَّها تُبرهن بوجودها ذاته على أنَّ الألسيَّة التقليدية لم تتوصل إلى تعريفِ ذي صِيغَةٍ نحوية، في حين أنَّ ذلك هو المشكِّل^(٢).

فقد أجمل مونان في هذا النصَّ تعريفاتِ الجملة.

والمتأمل لكلامه يرى تقاطعاً وتنازلاً مع ما ذكره النَّحويون من مفهومات متعلَّقة بالجملة، كحديثهم عن ربط الكلام بالمعنى التام، وحديثهم عن المعنى الذي يحسن السكوت عليه، وحديثهم عن المسند والمسند إليه، كلُّ ذلك رُوعي في المفهوم النحوی العربي القديم للجملة، والمفهوم اللسانی الحديث لها.

(١) انظر اللغة وعلم اللغة ١٦٢.

(٢) مفاتيح الألسيَّة ١٠١.

وبعد هذا الإجمال الذي أجمله مونان ينتقل إلى تفصيل الحمولة عن الجملة في كلّ منهج لسايٌ على حِدة؛ إذ يختلف مفهوم الجملة تبعاً لاختلاف المنهج اللساني الذي ترد فيه، فلتتفق عند أبرز هذه المنهج لترى كيف تناولت اللغة والكلام واللسان، وصولاً إلى مفهوم الجملة.

من مناهج البحث اللساني في التركيب:

١- المنهج البنوي:

فرق سوسيير يبدأً بين اللسان والكلام، فاللسان يقصد به أنواع الأنظمة، وأنماط الأبنية التي تعود إليها منطوقات اللغة، أو هو نظام الإشارات التي يشترك في الاتصال بما أفراد مجتمع لغوي معين جمِيعاً^(١).

وأما الكلام فهو كلام الفرد أو المنطوقات الفعلية نفسها، وقد عبر سوسيير عن نظرته بأنَّ اللسان شكلٌ لا مادة، وعلى هذا المدخل البنوي للغة يقوم صرح علم اللغة المعاصر.

ولم يقدم سوسيير تعريفاً محدداً للجملة، إنما أشار إلى أنَّ الجملة هي النَّمط الرئيسيُّ من أنماط التضام، والتَّضامُ عنده يتَّألفُ من وحدتين أو أكثر من الوَحدات التي يتلو بعضها بعضاً، وهو لا يتحقق في الكلمات فحسب، بل في مجموعة الكلمات أيضاً، وهي الوَحدات المركبة من أيّ نوع كانت، وهو عنده يمكن أن يكونَ وحدة النظام اللغوي^(٢).

وأدى هذا البناءة الأوروبية المرتبطة بسوسيير - وخاصةً مدرسة جنيف - إلى أن تكتَمَ بالبحث في سبِّ التضام، بدل أن تكتَمَ ببحث مفهوم الجملة.

في حين أنَّ بلومفيلد رائد التركيبية التوزيعية تمسَّك بفكرة الاستقلال في تعريف الجملة، وأسقط فكرة التمام لاتصالها بالمعنى؛ يقول: «الجملة شكلٌ لغويٌّ مستقلٌّ، لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوٍ في شكل لغويٍّ أكبر منه»^(٣)، يقصد أنَّ الجملة يجب أن تستقلَّ بنويّاً عَمَّا قبلها وعَمَّا بعدها، وإلا لم تكن جملة قائمة.

وبذلك كان بلومفيلد رائداً في تحرير الجملة من معيار المعنى، ووافقه على ذلك فريز وليونز^(٤). وبذلك كان «أول منوالٍ شاملٍ لتركيبية هيكلية حقيقة هو ولاشكَّ المنوال البلومفيلي»^(٥).

(١) انظر موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو ١٨٣.

(٢) انظر الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة ٩.

(٣) الموضع نفسه.

(٤) الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة ١٠٠-٩.

(٥) مفاتيح الألسنية ٤٠٤.

ومردهُ الأمر عند اللغوين المحدثين إلى استقلال الصيغ عن معناها^(١)، وارتباطها بتوزيعها في الكلام؛ يقول جون ليونز: «وعلى الرغم من وجود علاقة جوهرية بين معنى الصيغة وتوزيعها فإن التحو لا يعني عاليه مباشرة إلا بتوزيعها، ومن يرغب في فهم النظرية النحوية الحديثة في أكثر تطوراتها تمييزاً وإثارة يجب أن يكون قادرًا على الاعتقاد بأن توزيع الصيغ مستقل عن معناها»^(٢).

وقد أفرزت البنوية الوصفية طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة ثم التوزيع.

فالتحليل إلى المكونات المباشرة يقوم على تحليل كل جملة إلى عناصرها الأولية من كلمات وحروف وضمائر وأدوات.

والتوزيع يقوم على الاستبدال، بأن تُستبدل بكل وحدة لغوية وحدات أخرى مماثلة، فتُعرَفَ مثلاً إلى أن «أكل» ينتمي إلى طائفة أفعال مماثلة يمكن أن تُستبدل بها مفعول آخر من غير أن تتغير بنية الجملة وشكلها، كضرب وهم وكسر... الخ، فتكون «جميع الكلمات التي يمكن أن تشغل نفس المجموعة من الموضع في عبارة اللفيظات الحرّة الدنيا يجب أن ترجع إلى نفس القسم من أقسام الخطاب... [أي] تُنتمي إلى نفس القسم التوزيعي»^(٣).

وقد وُجّهت إلى التوزيعية هذه اعترافات كثيرة، إذ إنّ بُنَاحَ هذا التحليل ظهر في عزل الأقسام التوزيعية التركيبية جيّعاً، ولا سيما أنّ من أنواع الخطاب ما يُمثّل قسماً دلائياً لا تركيبياً دائمًا^(٤).

وأمّا يسرسن فقد رأى الدلالة حين عرّف الجملة بأنّها «قولٌ بشريٌّ تامٌّ ومستقلٌّ»^(٥)، فاشترط في الجملة الاستقلالَ معنىًّا وبناءً.

وكذلك هرينجر انطلق من الدلالة حين نظر إلى عنصرين أساسيين لا بدّ من توفر الجملة عليهما، هما الموضوع والمحمول^(٦)، فكان بذلك متأثراً بفكرة أصحاب المنطق.

وفرّقت طائفة من الباحثين على رأسهم هرينجر أيضًا بين الجملة نمطًا، والجملة حدثًا كلاميًّا^(٧)، فالجملة قد تكون مجردةً مثل تعليمي يُضرب لتوضيح مفهوم نحوي كنمط: «زيد قائم»، للتمثيل للمبتدأ والخبر.

(١) يعني بالصيغة الكلام عامة، انظر اللغة وعلم اللغة ١٥٧.

(٢) اللغة وعلم اللغة ١٥٨.

(٣) مفاتيح الألسنية ١٠٤.

(٤) انظر مفاتيح الألسنية ١٠٨.

(٥) المصدر نفسه ١٠.

(٦) المصدر نفسه ١٠.

(٧) مفاتيح الألسنية ١٠.

أما الجملة حديثاً كلامياً واعيناً فهي ما نستعمله في حديثنا مطبقين الأنماط النظرية التي سمعناها.

وقد تابعه على ذلك طائفه من اللغويين المحدثين العرب كد. عبد الرحمن أبوب، ود. عبد اللطيف حماسة، ود. خليل عمایرة، ود. إبراهيم أنيس.

وقد اعتدَّت البنية بأقسام الخطاب مبدأً لدراسة الجملة ووظائفها، فكان البنيون يحاولون تصنيف أقسام الكلام إلى أصنافٍ وظيفية؛ «فالتعريف والاسم والعت والضمير والفعل والظرف والحرف والأداة باعتبارها أنماطاً من الكلمات تُعرف بقواعد تلاؤمها الهيكلية»^(١).

فالموقع الذي يناسبه لفظٌ من صنف الاسم لا يمكننا أن نجعل فيه إلا كلمةً من مجموعة الأسماء، وكذا يقال في سائر الأصناف الكلامية، وبهذا تكون معرفة أصناف الخطاب التركيبيّة.

٢- المنهج التوليدية التحويلي:

يقول جورج مونان: «المنوال الثاني للتركيبيّة الهيكلية هو المنوال التحويلي، وهو ولد نقاصين مباشرين أكثر من غيرهما في التركيبيّة التوزيعيّة، فهي أولاً لا تفيد المتكلّم عن الأسباب التي تجعل بعض الجمل المتماثلة في توزُّع مكوّناتها المباشرة تُعتبر إحداها مقبولةً (أعِجب الرجل بالجاحظ) والأخرى غير مقبولةً (أعِجب الجبل بالجاحظ)، أو تكون الاشتنان صحيحتين ولكن بمعنيين مختلفين، وإذاً بتركيبيّن مختلفتين بالمنظار التحويلي رغم المظاهر التوزيعيّ، (فيضانات النيل، فيضانات مصر)، ومن ناحية ثانية فهي لا تمكن كذلك بسهولة من تفسير الهياكل الاعراضية (نحن - رغم أننا معك - لم نسمع شيئاً)... فالتركيبيّة التحويليّة تُحاول حلّ هذه المشاكل بأناقّة»^(٢).

فلهذا كله كان لزاماً أن تنبثق نظريةً جديدة تعالج الإشكالات التي انطوت عليها سابقتها.

تريد التوليدية التحويلية إذاً أن تفسّر وجود العدد الالامحدود من الجمل الذي يعتمد عدداً محدوداً من القواعد، وعدداً محدوداً من الكلمات، وما الدور الذي تؤديه التحويلات في هذا، وتفسّر كذلك إمكانية فهم الجمل الجديدة حتى عند الطفل الذي لم يسمع الجملة من قبل^(٣).

فهي إذاً نظريةٌ تسعى إلى التفكير الماوري، فترتبط التركيب بفلسفة نشأة اللغة، ولا تقف عند حدود الشكل والتركيب والتحوّل واللغة.

(١) مفاتيح الألسنية ٢٠٢.

(٢) انظر المصدر نفسه ١٠٨.

(٣) انظر المصدر نفسه ١١٠.

انطلق المنهج التحويلي -ورائدہ نوام تشومسکی- من فکرة البنية العمیقة والبنية السطحیة للجمل، رابطاً هذه الفکرة بمبدأ قویٰ اعتنقه، وأقام نظریّته عليه هو مبدأ علاقۃ اللُّغۃ بالفکر^(۱).

فالبنية السطحیة هي الكلام المنطوق، والبنية العمیقة هي الكلام المنوی في الذهن، ولا بدّ معرفة بنية الجملة عند التولیدیین من ردّ كلّ جملة إلى بنیتها العمیقة، وفي تلك البنية العمیقة يُعلم الفاعل الحقیقی لل فعل، أي یُمیّز المبني للمعلوم من المبني للمجهول من الأفعال.

وفيها يُعلم صاحب الضمیر، أي العائد عليه.

وفيها يُعلم العامل في الكلمة ما النصب أو الرفع أو المجر، وفيها يُعلم موقع الجمل والمصادر المُؤولة من الإعراب، وهكذا.

ويُسخّحُ من البنية العمیقة إلى البنية السطحیة بواسطة قانون التحويل، وهذا ما دعا إلى تسمیة هذه القواعد باسم القواعد التحويلیة.

وفي السنوات الأخيرة تطّورت قواعد التحويل فاختُصِرت إلى الحد الأدنى، ثم تحولت إلى قواعد ذهنية، تفسّر الرابط بين مكوّنات الجملة وطريقة تكوّنها.

وقد أفاد تشومسکی من تقسیم سوییر اللغة إلى لسان وكلام، فأطلق على اللسان مصطلح الكفاءة، وعلى الكلام مصطلح الأداء^(۲)، وهذا على سبيل التقریب لا التطابق التام، فمفهوم اللسان عند سوییر لا ينطبق تماماً على مفهوم الكفاءة عند تشومسکی، وكذلك الفرق بين مفهومي الكلام والأداء.

ولبنية الجملة في المنهج التولیدي ثلاثة صور^(۳):

۱- الفعل ثمّ الفاعل ثمّ المفعول.

۲- الفاعل ثمّ الفعل ثمّ المفعول.

۳- الفاعل ثمّ المفعول ثمّ الفعل.

فهذه الأصناف الثلاثة لبنيّة الجملة عند التولیدیین، وهم يرون أنّ الإنگلیزیة تتبع الصنف الثاني، وثمة لغات تتبع الصنف الثالث، وفيما يتّصل بالصنف الأوّل ينکر التولیدیون وجود لغات على نمطه^(۴)، وإذا وُجدت لغات

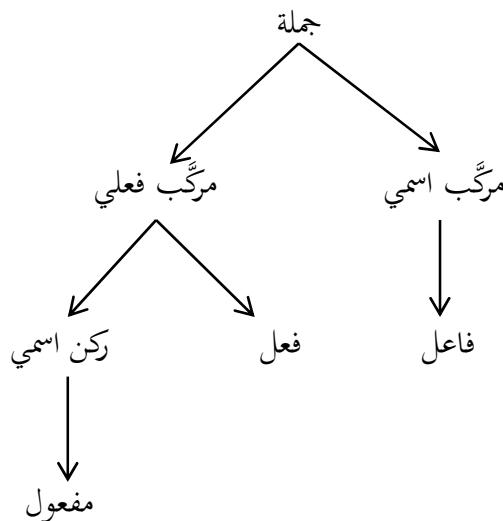
(۱) سیّأیي البحث على هذه الفکرة بتفصیل في الفصل الثاني من هذا العمل.

(۲) انظر موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو ۱۸۹، وانظر الفصل الثاني من هذا البحث.

(۳) انظر قواعد الرتبة في اللسان العربي ۷۲.

(۴) المصدر السابق.

في ظاهرها تتبع هذا النمط فإِنَّهُمْ يُوجَّهُونَهَا في أصل البنية العميقه إلى الصنف الثاني؛ لأنَّ الفعل والمفعول في نظرهم هما حتماً مركب واحد، هو المركب الفعلی، فلا ينبغي أن يفصل بينهما الفاعل، في حين أنَّ الفاعل عندهم مركب مستقلٌ بنفسه، فتكون بنية الجملة في نظرهم على النحو الآتي:



وهذا الأمر مثار بحثٍ طويل ومعقدٍ^(١).

واللغة العربية كما هو معلوم تتبع التمطين الأول والثاني، فجملها إما اسمية وإما فعلية، وقد اختلف التحاة القدماء منهم والحدثون في أيهما الأصل^(٢).

وفرق تشومسكي بين المتواлиات القواعديّة التي هي جملٌ في اللغة، والمتواлиات غير القواعديّة التي ليست جملًا^(٣).

ويقصد بالمتواлиات القواعديّة أن تضمَّ كلمةً إلى أختها وفق قواعد النحو الصَّحيحة التي تملِّها، كـ«قرأ زيد الدرس».

ويقصد بالمتواлиات غير القواعديّة أن يكون الضَّمُّ عشوائيًّا لا يخضع لنظام قواعد سليم، كقولنا: «قرأ مِن زيد»، أو «وهب زيد على المال».

واللغة عند التوليديين تنطوي على ثلاثة أنواع من العناصر^(٤):

(١) انظر دراسة توليدية نحوية للتركيب المصدري ١٤٤-١٤٨.

(٢) انظر ما تقدَّم ٤٦، وموقف علم اللغة الحديث من أصول النحو ١٩٠.

(٣) انظر البنية النحوية ١٧.

(٤) انظر آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل ٤٦.

- خواص الصوت والمعنى التي تُدعى السمات.

- ومفرداتٍ مركبةٍ من هذه الخواص تُدعى المفردات المعجمية.

- والتعابير المعقدة المشكّلة من الوحدات الدرّية.

وقد اهتمَ التوليديون بالمستويات العليا في الكلام، وتمثلَ في التراكيب والجمل دون المستويات الدنيا، وهي مستوى الصرف والأصوات.

والجمل عند تشومسكي نوعان أساسيان: الجمل المتصرفة والجمل غير المتصرفة^(١).

فالجملة المتصرفة يُسمّيها تشومسكي الجملة الرئيسية، وهي تُرادف ما يُسمى في النحو العربي الجملة الكبرى، التي تشتمل على جملتين اثنتين كجملة الشرط الكبرى التي تشتمل على جملتي الشرط وجوابه، كما في قولنا: «زيد إذا درسَ نجح»، فجملة «إذا درسَ نجح» جملة كبيرة.

وكذلك جملة المبتدأ مع الخبر الذي يكون جملة، كما في المثال السابق الذي فيه الجملة كلُّها من المبتدأ زيد وخبره جملة كبيرة.

والجملة غير المتصرفة يُسمّيها تشومسكي الجملة المدحّجة، وترادف ما يُسمى الجملة الصغرى، وقد تُرادف في بعض الأحيان ما يُسمى المصدر المؤول في النحو العربي، فمثلاً ضربَ عليها بقوله: «توقّعتُ (أن ينبع علىٰ)»، ومثلاً بقوله: «جعلتُ ماريَة الأستاذَ (يتحلّنا)»^(٢).

وكلُّ جملة عند تشومسكي تحتوي عدّة تراكيب، والتركيب اللغوي التوليدی مكون من هيكل من العقد، كلُّ عقدة فيه قسمٌ من أقسام الكلام، فعلٌ أو اسم أو صفة أو حرف أو ظرف أو زمن^(٣).

مثال: قرأَ الولدَ الدرسَ، قرأَ عقدَةَ الولدَ عقدَةَ الدرسَ، وتنبع كلُّ من عقدة الولد وعقدة الدرس إلى عقدتين: (أ) التعريف والاسم بعدها.

ويُعدُّ الفعل والمفعول عبارةً واحدةً عند التوليديين تدرج تحت عقدة واحدة أو وحدة لغوية واحدة، تسمى بالمركب الفعلي كما ذُكر.

أما الفاعل مع الفعل فيكونان عبارتين منفصلتين وكلُّ منها ينتمي إلى مركب مستقلٍ ووحدة لغوية مستقلة^(٤).

(١) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ١٤٥.

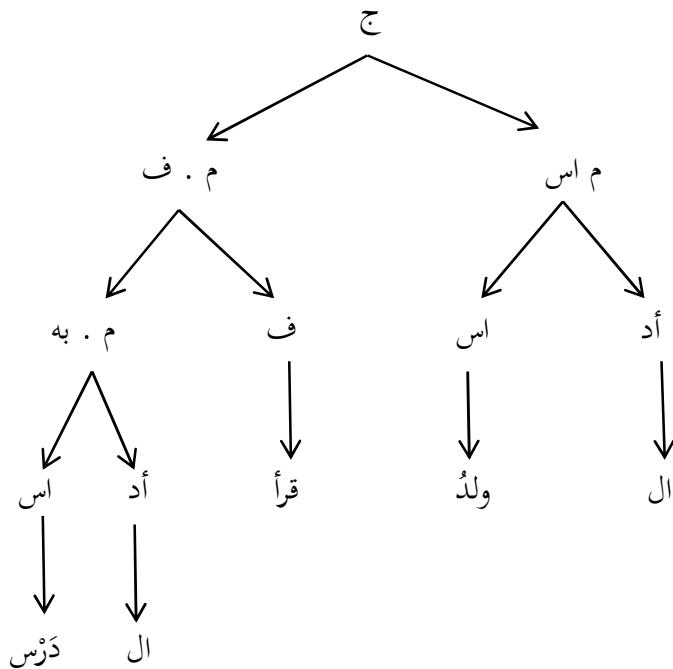
(٢) انظر المصدر نفسه ١٤٥ - ١٤٧

(٣) انظر الإعراب الفعلي - المقدمة.

(٤) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ٨٦، ٨٩ - ٩٠، دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٤٨.

فال فعل مع مفعوله مركب يسمى المركب الفعلی، والفاعل إن كان اسمًا معنًّا بال فهو وأداة التعريف مركب يسمى المركب الاسمی.

ويوضح الشجر الآتي مكونات الجملة المذكورة:



فالرمز "ج" يعني الجملة، والرمز "م" يعني مركب، والرمز "ف" يعني الفعل، والرمز "أد" يعني الأداة، والرمز "اس" يعني الاسم، وقد يُرمز له بالرمز "إ".

وحرف الجر مع مجروره مركب يسمى المركب الحرفي، والصفة مع الموصوف مركب يسمى المركب الوصفي.

فالمركب النحوی عند التوليديين «قسم أوسع من الكلمة وأضيق من الجملة»^(١).

وكل مركب نحوی يتكون من صدر وتكلمة^(٢)، فالمركب الفعلی (كسر الولد القلم) صدره الفعل وتكلمه المفعول، والمركب الاسمی (الولد) صدره أداة، وتكلمه اسم.

ويُطلق على الصدر أيضاً مصطلح الرأس، فالرأس هو العنصر الأساسي في المركب، وهو نواته.

فمثلاً: قولنا: «في البيت»، «في» رأس المركب.

وقولنا: «بيت زيد»، «بيت» رأس المركب.

(١) نظرية للعمل في النحو العربي ٦٦.

(٢) المعرفة اللغوية ١٦٦.

والإعراب يصيّب المركب عامةً، ويتسرب إلى الرأس خاصةً^(۱).

والعلاقة التي تربط بين الجزء والكل في التحو التولیدي علاقات احتواه، في حين أنها في التحو التقليدي علاقات تبعية، فالمركب الفعلی يحتوي الفعل والمفعول في نظر التولیديين، والفعل والمفعول يتبع المركب الفعلی في نظر التقليديين^(۲).

وتسمح التولیدية تبعاً لنظام اللغة التي تدرسها بصياغة فعل مركب، باستعمال قانون يسمى «الضم»، ففي الإسبانية يضاف اسم إلى فعل بطريقة معينة، فيعدو فعلاً مركباً.

لكن التولیدية لا تسمح بضم الفاعل إلى الفعل على الإطلاق^(۳)؛ لأن الفاعل والفعل عبارتان منفصلتان تماماً عندها.

كما تسمح التولیدية بتركيب كلمة من مقطعين كقولنا: «قوس قزح»^(۴).

وقد اعتمد تشومسکي ما بدأه البنیوین، فكانت نظریته التركیبیة مرحلةً من مراحل تطورات ما سبقه من نظریات، «ويرى التشومسکيون أن الألسنیة التقليدية والهیكلیة قد جمعت معلومات كثیرة، تجعل من الان بناء نظریة نحویة محکمة أمراً ممکناً»^(۵).

وتجدر الإشارة إلى ما قاله جورج مونان عن اختلاف التركیبیة عن سائر أصناف الدرس اللسانی من ناحية اهتمام الدارسين بها، ومن ثم من ناحية قلة تطورها؛ قال: «التركیبیة تمثل القسم من النحو الذي تطور ببطء أكثر من غيره، فلا نعثر على شيء من التركیبیة عند النحو اليونان إلى دنیس دی تراس، وخاصية أبولون دیسکول، ولا شيء تقريباً طوال القرون الوسطی، وقليل جداً في الحقيقة أثناء العهود الكلاسیکیة، فالنحو المقارن والألسنیة التاریخیة لم تعالج إلا متأخرة البحوث المتعلقة بالتطور في مستوى التركیبیة، وقلة هم الباحثون الذين تعاطوا ذلك»^(۶).

فالمراحل التي وصل إليها التركيب على يد تشومسکي ما كانت لتصل إلى ما هي عليه إلا بعد جهد جهيد، ومراحل كثيرة مررت بها، بخلاف ما نشهده من التركيب في النحو العربي الذي بلغ ذروة نضجه عندما ولد، ويشهد لذلك كتاب سیبویه الذي يُعد أول مؤلف نحوی على الإطلاق، وأول محاولة لوضع نظریة تركیبیة للعربية.

(۱) انظر نحو نظریة للإعراب الفعلی ۷۱.

(۲) انظر اللغة وعلم اللغة ۱۶۳.

(۳) انظر المعرفة اللغوية ۸۷.

(۴) انظر مدخل لفهم اللسانیات ۲۸.

(۵) مفاتیح الألسنیة ۱۰۵.

(۶) مفاتیح الألسنیة ۱۰۳.

خاتمة الفصل:

درس النحويون العرب وجوه تركيب الكلام وتأليفه، وخلصوا مفهوم التركيب من المصطلحات الأخرى الشبيهة به، وهي: الكلام والكلم والجملة والقول والتأليف والإسناد والنظام، وكانت لهم آراء مختلفة في الفروق بين تلك المصطلحات.

وبذلوا جهوداً واضحةً في خدمة هذه المفهومات واستنطاق لغة العرب لاستبطاط أحكامها، وكل ذلك برهانٌ ناصع على مراعاتهم التركيب، وربطه الوثيق بالإعراب، ودليلٌ ساطع على أنهم لم يهتموا بالفردات والكلمات اهتماماً يقلُّ عن اهتمامهم بالتركيب، فقد أولوا جانب التركيب عناية لا مثيل لها، وفرّعوا فيه وفصّلوا، وميّزوا منه مصطلحاتٍ أخرى لم تخفَ عليهم.

وإن أنت وجدت في تعریفاتهم تداخلاً أو تشابكاً بين مصطلح وآخر في حين، أو إطلاق أحكام ذوقيةٍ حسّيّةٍ تجمع بين التركيب والدلالة في حين آخر فإنَّ ما يشفع لهم أنهم على تقادم عهدهم وتبكري وضعهم هذا الفنَّ تبصّروا ما بين هذه المصطلحات من فروق سواه دقت أم جلت، وفطنوا -حتى أول من وضع منهم علم النحو- إلى هذه الألوان المتقاربة من المفهومات، ووضعوا منهاجاً مبتكرًا ومرتكزات أساسيةً ومعايير وضوابط لمن بعدهم حقّ لها أن تقتدى وتحتّنها، وخصّوا التركيب بأحكام وأوضاع لم تكن للكلام مفرداً، وأهمّهم التنبية على شرف التركيب وفضله في إفاده السامع وإعانته العرب.

وتبين لك أنَّ التركيب في العربية يغطي معظم أبوابها، فلا يكاد يخلو باب منها من أن يمتدَّ له بطرف، لكنك لو أردت الوقوف على هذه الأبواب، وشرح أحكام تركيبها ما وسعت عملك ذلك مجلداتٌ ولا كتب في صفحات.

ولعلَّك تتبَّئَ من أنَّ الحكم على جهود النحويين العرب لا يكون بالاقتصار على كتب النحو النظريِّ وحدها، بل لا بدَّ من ضميمة كتب التطبيق النحويِّ إليها.

ولقد وضحت لك جهود اللسانيين في التركيب، وكثير اهتمامهم به، وجعلُهم إياه منطلقاً لبحوثهم ومعياراً لتقديرها.

ومع ذلك كان تطُّور دراسة التركيب أبطأ مما عداه من المجالات اللسانية الأخرى حتى جاءت التوليدية.

ويظهر جهد اللسانيين التوليديين في مجال التركيب النحويِّ أشدَّ ما يظهر في النظريات التركيبية الفرعية للتوليدية التي اكتشفوها ونظرُوا لها، فأثروا بها فكر اللغة الحديث، واجتهدوا لتطبيقها على لغات العالم بأسرها، وهذا ما سيُفرغ له الفصل الثاني.

الفصل الثاني

دراسة التركيب النحوی

من منظور

قواعد تشومسكي التوليدية

(نظرية العمل والإحالة نموذجاً)

أولاً - التعريف ب أصحابها^(١):

صاحب هذه النظرية العالم اللغوي أفرام نوام تشومسكي (Noam Chomsky)، يهودي من مواليد فلاديفيا بولاية بنسلفانيا عام ١٩٢٨.

وفي هذه الولاية تلقى دراسته من الابتدائية إلى الثانوية، ثم التحق بجامعة بنسلفانيا، حيث تلمذ لأستاذه زيليج هاريس، وفيها حصل على درجة الدكتوراه في عام ١٩٥٥، ثم عُين مدرّساً في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ثم حصل على كرسى الأستاذية في علم اللغة واللغات الحديثة.

وقد حصل على أربع درجات دكتوراه فخرية أخرى من جامعات ومعاهد مختلفة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣. وهو عضو في عدّة جمعيات علمية لغوية وغير لغوية، وقد عمل أستاذًا زائراً في عدّة جامعات أمريكية وأوروبية.

ومكانة تشومسكي اللغوية والعلمية غنية عن التعريف؛ فهو المفكّر الذي فاق أقرانه وشأنى من تقدّمه وأعيا من يأتي بعده، وحسبه أنه واحد من العشرة الأوائل الذين يُرجع إليهم في الكتابات الإنسانية اليوم^(٣)، وممّا قيل فيه: «يُدعى الأب المؤسس لفلسفة اللغة المعاصرة، بإنشائه مجالاً بأكمله، وهذا بحد ذاته شيء نادر، وقام بتأليف مئة كتاب، اعترف به في عدّة إحصائيات على الأقل كأكثر المثقفين شعبية في كلّ العالم، وتحديداً في عام ٢٠٠٥، ومررتين بعدها كأحد المفكّرين الأكثر تأثيراً في القرن العشرين»^(٤).

وما قدّمه لمكتبة اللسانيات الحديثة يكاد يطغى على جهود اللسانيين قبله وبعده فلا تكاد تُذكّر في جنب إنجازاته، حتّى إنّ محاضراته التي كان يلقيها عام ١٩٦٩ أغدت قيلة دارسي اللغة وعلم النفس من طلاب وأساتذة، فكان يحتشد لسماعها الآلاف منهم^(٥).

و قبل أن يحصل تشومسكي على شهرته الواسعة كان قد بدأ بدراسة مبادئ علم اللغة التاريخي على يد أبيه الذي كان عالماً باللغة العبرية.

(١) انظر الألسانية التوليدية والتحويلية ٩-٢٣، ونظرية تشومسكي اللغوية ١١-١٣، واللغة ومشكلات المعرفة ٥.

(٢) كان الأجدر أن تُذكّر السيرة الذاتية لتشومسكي في المامش دون المتن، لكنّ مسار البحث يفترض أن يُسلط الضوء عليها بعناية لا تقل عن العناية بمنطّره؛ إذ نقطة تلقى تشومسكي العلم، ومعرفة مشاريه الأولى محلّ أحد ورّد عند الدارسين، وقد بُني عليها فرضيات وُهم كما سترى.

(٣) انظر مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ١١.

(٤) مقطع من محاضرة لورانس كراوس مع تشومسكي ٢٠١٥، (الشاتبة).

(٥) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٣٠.

ويذكر أحد الباحثين أنَّ تشوسمسكي درس شيئاً من النَّحو العربيَّ في تلك الحقبة من الزَّمن، وساق نصاً لتشوسمسكي من مقابلة صحفيَّة له يقول فيها:

«قبل أن أبدأ بالدراسات اللسانية العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات الساميَّة، وما زلت أذكر دراستي للاجْرُوميَّة منذ عدَّة سنوات خلت –أظنُّ أكثر من ثلاثين عاماً– وقد كنت أدرس هذا مع أستادي فرانز روزنتال... وكانت وقتذاك طالباً في المرحلة الجامعيَّة، أدرس في جامعة بنسلفانيا، وكانت مهتماً بالتراث النحوي العربي والعربي»^(١).

وذكر د. حلمي خليل^(٢) أنَّ المستشرق روزنتال من المستشرقين الذين كانوا يعرفون العربية والعربيَّة وأدابهما، وله مؤلَّفات في ذلك، فلذلك ربما يكون تشوسمسكي تلميذه قد تأثَّر بالعربيَّة في وضعه نظرية اللغوية.

واللغة العربيَّة إحدى اللغات المشرقيَّة، وهي واللغة العربيَّة تنحدران من أصل واحد، ويذكر المؤرِّخون أنَّ نحاة العربية الذين عاشوا في كنف المسلمين في الأندلس قد أقاموا درسهم النحوي للغة العربية على طريقة العرب ومنهم في درس العربية^(٣).

ولا يعلم أكان تشوسمسكي قد اطَّلع حقاً على النحو العربيَّ اطْلَاعاً يمكِّنه من إقامة نظرية اللغوية الشهيرة عليه كما ترى طائفة من الدارسين، أم أنَّ ذلك مجرد ظنون لا أصل لها من الصحة؟^(٤)

المهم أن يلمِّح المرء إلَيْها خاطفاً إلى هذا الجانب من حياته، جانب دراسته النحو العربيَّ، واحتلاطه بعض أهل الدراسة بالعربيَّة، فلا يُغفل شيئاً من ذلك.

ثمَّ يترك للقارئ الحكم على قواعده التوليدية التحويلية، وهي والنَّحو العربيَّ شيء واحد، أم لا؟ فيكون حكم القارئ قواعدياً نحوياً يقينياً، لا تبعياً تاريخياً ظنِّياً.

ولتشوسمسكي شهرة واسعة في ميدان السياسة، وله فيها آراء بارزة في معارضته الحكومات، وعشراً من المقابلات الصَّحفية والمؤلَّفات الواسعة، لامجال لذكرها هنا^(٥).

أما مؤلَّفاته اللغوية فلا تسأل عن كثرتها، وينذكر منها هنا:

(١) هذا الكلام جزءٌ من مقابلة لتشوسمسكي، كتبها د. مازن الوعر، ونشرتها مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، ع ٦، ١٩٨٢، ص

.٧٢

(٢) انظر نظرية تشوسمسكي اللغوية ١٣.

(٣) انظر الساميون ولغاتهم ٢٣.

(٤) عرض البحث في المدخل لدراسة هذه القضية ومدى افتقارها إلى أدلة للنهوض بالحكم على نظرية تشوسمسكي.

(٥) انظر نظرية تشوسمسكي اللغوية ٤، واللغة ومشكلات المعرفة ٦.

-البني النحوية (Syntactic Structure) ألهه عام (١٩٥٧).

-ملامح النظرية النحوية (Aspects of the theory of syntax) (١٩٦٥).

-البنية المنطقية للنظرية اللسانية (The Logical Structure Of Linguistic Theory) (١٩٧٥).

-اللسانيات الديكارتية (Cartesian Linguistics) (١٩٦٦).

-الأنمط الصوتية في اللغة الإنكليزية (The Sound. Pattern of English) (١٩٦٨).

-اللغة والفكر (Language and Mind) (١٩٦٨).

-محاضرات في العمل والإحالة (Lectures on Government and Binding) (١٩٨١).

- المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها

- (Knowledge of language: Its Nature, origin and Use) (١٩٨٦).

- برنامج الحد الأدنى (The Minimalist Program) (١٩٩٥).

-آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل

- (New Horizons in the Study of Language and Mind) (٢٠٠٠).

- مقاربة النحو الكلي (Universal Grammar approach) (٢٠٠٧).

ثانياً - مكانة نظرية تشومسكي اللغوية:

تتبئاً نظرية تشومسكي أعلى ما يمكن أن تتبئاً نظرية لغوية في العصر الحديث؛ يقول جون ليونز: «نظرية تشومسكي النحوية تعد بلا شك أكثر النظريات اللغوية حيويةً وتأثيراً، بحيث لا يستطيع أيُّ عالم لغوٍ يريده أن يُساير التَّطْوُر المعاصر في علم اللُّغة أن يتجاهل وجود هذه النظرية، بل لقد أصبحت كلُّ مدرسة لغوية الآن تُحدِّد موقعها و موقفها بالنظر إلى آراء تشومسكي في قضايا لغوية معينة»^(١).

ويرى جون ليونز^(٢) أنَّ مكانتها لا تأتي من علم اللُّغة ذاتِه الذي قدَّمه، بل من ربطها بين علم اللغة والعلوم الأخرى، كالفلسفة وعلم النفس وعلم الفيزياء والرياضيات والمنطق الصُّوري، وتبنيها مناهج تلك العلوم الصَّارمة الدَّقيقة، وهذا ما جذب إلى محاضراته علماء من الاختصاصات كافة.

(١) نظرية تشومسكي اللغوية ٢٩.

(٢) انظر المصدر نفسه ٣٠.

فأنت تجد علوماً شتّى منثورةً في أرجاء نظرئته، ولا تدرى كيف وُقق في الربط بين دراسة اللغة والعلوم الطبيعية تلك، ثم إنّه يعرض آراءه في نظرئته اللغوية عرضاً علمياً رياضياً بحثاً، لا تكاد تشعر فيه أئمّة تقرأ كتاب لغة.

لهذا كله صارت نظرية تشومسكي تعد «قاعدةً مرجعية لكل دراسة علمية للسان البشري»^(١).

فالتوليدية أشبه بمدرسة غيرتجرى الأحداث اللسانية على الساحة الفكرية، و«تبعد أهمية هذه المدرسة من التجديد الواسع، وإن شئت التغيير الذي شُبّه بالثورة والذي أحدثه في هذا الدرس، سواء في أساليب البحث اللساني ومناهجه، أو – وهو الأهم – في المنطلقات النظرية التي يتأسس عليها...، ولهذا مثل بزورغ هذه المدرسة في أواسط خمسينيات القرن العشرين ثورة علمية في حقل اللسانيات، شبهها الكثيرون بالثورات التي أحدثها كيلر ونيوتون وآينشتاين في الفيزياء»^(٢).

وأهم تغيير تفرد به هذه النظرية تغيير الأسس الفلسفية التي انبأ عنها، فقد كانت الأسس الفلسفية للنظريات اللغوية التي تسبقها تنظر إلى اللغة على أنها نوع من أنواع السلوك الإنساني الخارجي، وبظهور هذه المدرسة صارت اللغة تمثيلاً داخلياً مجرداً ونظاماً عقلياً، فلا يكفي دراسة اللغة الخارجية، بل صار يبدأ بدراسة جذور اللغة وأسسها النفسية والفكرية، ومنشئها واكتسابها والعوامل الفطرية الأخرى التي تصاحبها، فانتقل بذلك من اللغة المحسدة إلى اللغة المبنية داخلياً^(٣).

على أنّ دراسة اللغة المبنية في ذهن الإنسان داخلياً ليست بالأمر السهل؛ فعلى تطور أدوات البحث لا تزال الدراسة هذه بدائية إذا ما قورنت بدراسة سائر ما يُكتشف من نتائج حول جسم الإنسان وأجهزته الداخليّة التي يشترك فيها مع الحيوان، فاكتشاف بناء اللغة في دماغ الإنسان لا يقطع فيه بيقين كما يقطع في اكتشاف سائر النواحي العضوية الأخرى، لذا فالحكم على ما يدور في الذهن من عمليات فكرية لا يزال من قبيل الظنون والتخمين؛ يقول تشومسكي: «ولدى البشر نفسُ النظام البصري الذي يمتلكه القطط والقرود، ولهذا نعرف عنه...لا نستطيع فعل هذا مع اللغة، فليست هناك أنظمة مماثلة لها، وليس بمقدورنا دراسة الحيوانات الأخرى، فنحن فريدون من هذه الناحية، وهذه التجارب التوسيعية ممنوعة على البشر، لذا فمحاولة إيجاد طرق ذكية للالتفاف حول الحواجز لمعرفة شيء عن هذه المواضيع لهو أمر بالغ العسر والتعقيد»^(٤).

(١) قواعد الرتبة في اللسان العربي ١١١.

(٢) مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ٩.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ٧٧-٨٠.

(٤) جزء من مقابلة لتشومسكي، تصميم اللغة، الشابكة.

ثالثاً- أصول نظرية وتطوراتها:

كانت الإلهادات الأولى لظهور هذه النظرية مع فكرة التحويل التي بدأها اللسانُيُّ الأمريكي زيليج هاريس أستاذ تشومسكي، وهو قطب من أقطاب المدرسة التوزيعية.

جاءت التوليدية إذًأ وليدة المدرسة التوزيعية وردَّ فعلٍ عليها في الوقت نفسه، وكانت تلك تقوم على البنوية والشكلية والوصفية التي تنادي بضرورة فصل المعنى غير المحدود عن اللغة التي يمكن حدُّها بحدود، والالتفات إلى الشكل فحسب، وكان رائدًا بلومفيلد في العقد الرابع من القرن العشرين^(١).

ويعتبر البنويون أنَّ اللغة عادةً من العادات تُكتسب بالمحاكاة والقياس، لا علقة لها بالعوامل النفسية ولا الفلسفية ولا الذهنية، فلا هي تتصل بها ولا هي تكون منها بسبيل، ومهمَّةُ اللسانِي أن يتقصى الموضع التي ترد فيها كلُّ كلمة دالَّةٍ في السياق، أي أن يخبر أماكن توزيعها، ولا يُطلب منه أن يتجاوز ذلك إلى المُحرَّكات النفسيَّة أو الذهنية للكلام.

من هنا جاءت التوليدية لتنطلق ممَّا بدأه البنويون أولاً، وترمم نقصَّه وتُنبذ خطأه ثانياً.

فالتوليديون أفصوا المعنى مبدئياً واعتنوا بالشكل كما سَّنَ التوزيعيون، غير أَهُم انتقدوا دراسة اللغة على أَهَا عادةً وتجربة، ورجحوا أَهَا عملية ذهنية ونفسية فشَّلوا الوثاق وأحكموه بين اللغة والفلسفة وعلم النفس؛ يقول تشومسكي في مقابلة مرتئية له: «نحن نسمع الأصوات فقط، لكنَّ هذه الأصوات مجرَّد جانب سطحيٍ جداً من اللغة، أمَّا جوهرُ اللغة في الحقيقة فهو مبادئ تحدُّد نسقاً لا متناهياً من التراكيب التعبيرية المحتملة...، إنَّها جزءٌ من طبيعتنا فقط، المبادئ الجوهرية -أو التحويلية كما يُطلق عليها- هي التي تشَكِّل التعبير، وتزوِّدُهم بتفسيرات معينة، كلُّ هذه الأشياء هي على ما ييدو مجرَّد جزءٌ من طبيعتنا»^(٢).

ولازال أنصار التوليدية يحتون الخطأ في استكمال بناء صرح نظرتهم حتى اليوم، لذلك يجب التحفظ والقول: «إن سقطت البنوية أو ماتت فإنَّ ذلك كان نتيجةً حتمية لظهور وتطور النظرية التوليدية، وهو ليس مؤشراً على سقوط هذه الأخيرة»^(٣).

وكان التوزيعيون قد بدؤوا فكرة تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة، حين اقترح هاريس في مقال له أن يُحدَّد رمزٌ لكلٌّ فئةً نحويةً من مكونات الجملة، إلا أَهُم عجزوا عن إتمام المنهج فيما يتعلَّق بالجمل المركبة، فجاءت

(١) انظر آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها .

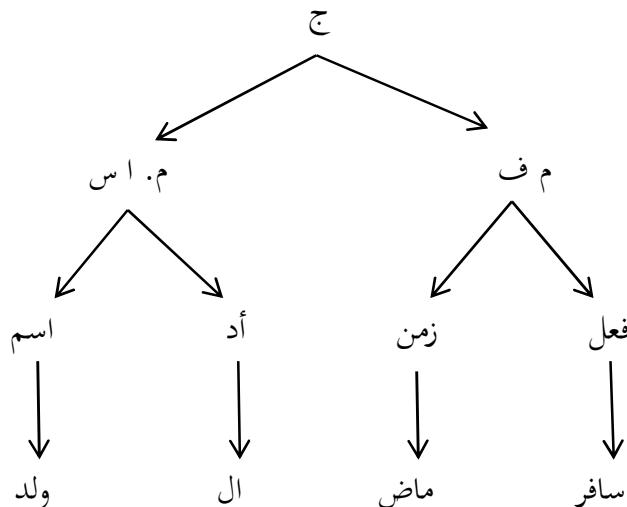
(٢) استمع إلى: تصميم اللغة، تشومسكي، الشابكة.

(٣) دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٢ ح ٢.

التولیدیة لتكمل ما بدأوه، وتعید صياغة المکونات المباشرة صياغة ریاضیة، وتناولها تناولاً صوریاً في شکل هرمی تشجیری، رأسه الجملة، ونهايته أصغر الكلمات النحویة الدالة على معنی.

والتمثیلان الآتیان يوضّحان جدول هاریس المقترن، ثمّ المرم التشجیری لدى تشومسکی^(۱) :

ولد	ال	ماض	سافر
اسم	أدأة	زمن	فعل
مرکب اسمی (م. اس)		مرکب فعلی (م. ف)	



وقد أخذت التولیدیة في مسیرتها الطویلة عدّة مناهج في مراحل متتالية من التطور يمثل كلّ منها منعطفاً في تاريخ مسیرة النظریة العلمی، ارتبط كلّ منها بمؤلف أو مقال أصدره تشومسکی أو أحد رؤاد نظریته، وهي^(۲) :

- 1- المنهج النحوی الترکیبی، وقد جسّدته كتابه المذکور «البني النحویة»، عام ۱۹۵۷، وقد ذُکر قبل صفحتين.
- 2- المنهج المعياري، جسّدته كتابه المذکور «ملامح النظریة النحویة» عام ۱۹۶۵.
- 3- المنهج المعياري الموسّع عام ۱۹۷۰، في كتابه «extended standard theory».

(۱) انظر نظریة تشومسکی في العامل والأثر . ۳۰۵.

(۲) انظر نحو نظریة لسانیة عربیة حديثة . ۵۱.

٤- المنهج العلائقی الدلالي لحاکندوف وغروبر (١٩٦٥-١٩٧٦) في الكتابین التالیین:

"Studies in Lexical Relations", "Toward an Explanatory Semantic Representation"

٥- المنهج الدلالي التصنيفی لکوك (١٩٧٩)، في کتابه:

"Case Grammar and Generative Semantics"

٦- المنهج العاملی، وحسّدہ کتاب تشومسکی «محاضرات في العمل والإحالة» ١٩٨١، وکتبُ أخرى تلّهُ، وهو محور هذا البحث.

٧- المنهج الإیجازی، في کتابه «برنامیج الحد الأدنی» ١٩٩٥^(١).

رابعاً- مرتکرات التولیدیة ومبادئها ومفهوماتها العامة:

لا يمكن الباحث أن يتناول نظریة تشومسکی الترکیبیة من دون أن ينطلق من مسألة علاقۃ اللغة بالفکر؛ ذلك لأنّها بنت نظریتها على تلك العلاقة، وانبیقت مفهوماتها الأولى ومبادئها النظریة من تلك العلاقة، فمِن منظور التولیدیة «أن ننشئ نظریة للترکیب يعني أن نقدم نظریة للغة»^(٢).

النّحو الكلّی:

علاقۃ اللغة بالفکر في التولیدیة تبلور وتنضح في دراسة النّحو الكلّی، فما النّحو الكلّی؟
النّحو الكلّی (أو النّحو العام أو الفلسفی أو القواعد الكلّیة أو العالمية): كلُّها مصطلحات لسمی واحدٍ، هو الأساس والمنطلق للنظریة التولیدیة والتحویلیة.

عرّفه تشومسکی بأنه «فنٌ أو تقنية تُبرِّزُ كيف تُحقِّق لغاتُ ما المبادئ العامة للعقل الإنساني»^(٣)، وبأنه «العلم الاستنباطی المهتمُ بالمبادئ العامة غير المتغیرة للغة المحکیة أو المكتوبية»^(٤).

فهذا النّحو يهتم بدراسة الكفاءة اللغویة المشترکة بین البشر جیعاً، قبل أن یهتم بدراسة القواعد المستعملة، لأنَّ ملکة اللغة كما یقول تشومسکی: «هي مادّة بحث النظریة العامة للبنية اللغویة، التي تهید إلى اكتشاف إطار المبادئ والعناصر المشترکة بین ما يمكن تحقیقه من اللغات الإنسانية»^(٥).

(١) المنهجان الأخرین لم تذكرهما الكتب اللسانیة القديمة کكتاب د.مازن الور.

(٢) الإعراب الفعلی ٦.

(٣) المعرفة اللغویة ٥١.

(٤) اللغة ومشكلات المعرفة ١٥.

(٥) المعرفة اللغویة ٥٣.

وفي مقابلة متأخرة لتشومسكي يقول عن تشابه اللغات في تصميمها على اختلافها وتنوعها: «تبعد اللغات على السطح مختلفاً جداً عن بعضها، ولذا فإن دخل أحد ما الغرفة، وبدأ بالتحدث باللغة السواحلية فلن أفهم أيَّ كلمة، لكنني سأستطيع رغم ذلك تمييز أنها لغة، وليس مجرد أصوات، لكن بمجرد أن تنظر بشكل أعمق فستجد أنَّ هذه اللغات تَقولُت بشكل أساسِي في تصميم متشابه إلى حدٍ ما، بل ربما في تصميم متطابق»^(١).

ويعد تشومسكي الصلة بين اللغة العامة والطبيعة الإنسانية العامة بقوله في محاضرة له: «دراسة الخصائص الشكلية للغة تكشف شيئاً عن الطبيعة الإنسانية بشكل سلبي، فهي تؤكّد بوضوح كبير حدودَ فهمنا لهذه الخصائص في العقل، والفريدة في الإنسان، والتي يجب أن تكون دخلت حيّز إنجازاته الثقافية بطريقة حتمية، وإن كانت غامضة»^(٢).

والشُّغفُ بفكرة كونية اللغات البشرية ما كان ليبدو بهذا الوضوح عند تشومسكي لو لا إرهاصاتُ سبنته قبل عصور؛ فالألماني ماينر يرى عام ١٧٨٩ أنَّ الألسن نسخ متنوعة لأصل واحد، ما هو إلا كونية الفكر البشري^(٣).

وحسبرسن (١٩٢٤) يرى أنَّ ما في دماغ المتكلّم هو المسؤول عن بناء تراكيبه وصياغة جمله^(٤).

ومن المفكّرين اللغويين الغربيين قبل تشومسكي مِنْ أَلْفِ مؤلَّفاتٍ في هذا المجال، فقدم أعمالاً خدمت الفكر اللغوي الإنساني، منها كتاب آدم شاف «اللغة والمعرفة»، أصدره باللغة البولونية عام ١٩٦٤، وكتاب «الأسماء والسمّيات» لميشال فوكو ١٩٦٦، وغير ذلك لمفكّرين آخرين^(٥).

لكنَّ هذه الدراسات كانت مجرّد إرهاصاتٍ وخطوات بادئَةً، ثمَّ ما لبثت أن ابنتَ أنَّ نظرية تشومسكي اللغوية الفكرية الفلسفية بنصاعتها وتكاملها ووضوحها، جاعلةً التحوُّل الكلّي مَطْلَبَها الرئيسيَّ، حتّى عدَّته غايةً اللسانيات بأسرها؛ يقول روير مارتن: «وَمُسْلِكُ اللسانيات يَتَمَثَّلُ فِي الْبَحْثِ عَمَّا تَشَرِّكُ فِيهِ الْأَلْسُنَ»^(٦).

ومن هنا غدت دراسة أيَّ لغة تتوكّى هاتين الغايتين متلازمتين:

١ - رصد مظاهر الملكة اللغوية العامة.

(١) استمع إلى: تصميم اللغة، تشومسكي، الشابكة.

(٢) استمع إلى: محاضرة لورانس كراوس مع تشومسكي ٢٠١٥، (الشابكة).

(٣) انظر مدخل لفهم اللسانيات ١٣٥.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٨٠.

(٥) انظر مباحث تأسيسية ١٧.

(٦) مدخل لفهم اللسانيات ٢٣.

٢- رصد الفروق النسقية بين اللغات، التي تمثل تجسيداً للملكة الخاصة المكتسبة^(١).

فمما في هذه النظرية نوعان من النحو:

نحو عام مشترك بين الألسن جمعاً، وهو نحو فطري بيولوجي، مجهر به دماغ أي إنسان بدءاً من الولادة.

ونحو خاص يمثل القواعد الخاصة بكل لغة على حدة.

ونظرية القواعد التوليدية مهمتها النظر في ذلك النوع الأول من النحو، خلافاً لما سبقها من نظريات لغوية، ذلك لأن التوليدتين تأملوا فروا أن أي طفل يولد يستطيع أن يتعلم أي لغة تعرض له، وهذا يدل على أن البشر كلهم يشتكون في خامة لغوية عامة واحدة، يعبر عنها التوليديون بالملكة اللغوية، وهذه الملكة تمثل ذهني اللغة، وهدف النظرية التوليدية أن تكشف عن هذا التمثيل الذهني وتحدد ميزاته.

وحيثما يصبح العقل موضوع دراسة اللغة يتحول الاهتمام عند التوليديين من اللغة الخارجية المنطقية والمسموعة (المحسدة) إلى اللغة الداخلية المبنية في الذهن^(٢)؛ يقول تشومسكي: «ينبغي أن نفك في معرفة اللغة بوصفها حالة معينة للعقل/ الدماغ، عنصراً ثابتاً نسبياً ضمن الحالات العقلية العابرة، وأن نفك فيها أيضاً كقدرة من قدرات العقل يمكن تمييزها، هي قدرة اللغة بخصائصها وبنيتها ونظامها، التي هي وحدة من وحدات العقل»^(٣).

فقد عد التوليديون الأصول الكلية اللغوية جزءاً من تركيبة العقل، تظهر في تركيبه، وفي الطريقة التي يعمل بها، ووصفها أشبه ما يكون بفلسفة ديكارت وغيره من العقلانيين والمناطقة^(٤).

«فالقواعد التوليدية قواعد عقلية، المهمة التي ترسمها لنفسها هي إقامة وصف مجرد لقدرات الفكر البشري الإدراكية من وجهاً نظر وظيفية، دون الالتفات إلى واقعها العصبي»^(٥).

ومن هنا مزج اللسانيون التوليديون مزجاً واضحاً بين دراسة اللغة ودراسة الفكر، حتى رأوا أن علم اللغة لا يختلف على الإطلاق عن علم الفكر، وذلك ما حدا باللسانيات إلى أن «تتوغل في التأمل النظري وتوسّس لتفكير مجرد، حتى تعاونت اللسانيات والفلسفة بعد أن التقتا على منصة إبستيمية المعرفة»^(٦).

(١) انظر البناء الموازي ٢٠.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٨٣، ٥٤، ٧٧، ٨٣، ٨٠، ١٠٧، ١١٩.

(٣) المعرفة اللغوية ٦٨.

(٤) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٤٨.

(٥) الإعراب الفعلي ٥.

(٦) مباحث تأسيسية في اللسانيات ١٥.

فإلحاح اللسانيين على الارتباط بين اللغة والمعرفة أدى من إدراهم أنَّ اللغة تمثل جزءاً من النَّظام المعرفي الكليّ، وبهذا تكون دراسة اللغة عندهم من وجهة نظرٍ أَفلاطونية وديكارتية، ولهذا سُمي النَّحو التوليدية بال نحو الفلسفي أو فلسفة النَّحو.

ومن هنا رأى الدارسون أنَّ الجديد في أُسئلة التوليدية^(١) صيغتها فقط، أمَّا في الحقيقة فهي تنتمي إلى الفلسفة الكلاسيكية؛ إذ بعضُها أَفلاطوني، وبعضُها ديكاري، وبعضُها لساني القرنين السابعة عشر والثامن عشر^(٢).

فمُهمَّة عالم اللسانيات الجديدة أن يحلُّ المحرَّكات التي بسبب منها يعمل الإنسان على استخدام الرموز اللغوية، سواءً أُكانت تلك المحرَّكات نفسيةً أم عقليةً، فلا يمكن أن يقتصر عمل اللسان التوليدية على حصر الصيغ التي تبني عليها لغة من اللغات، وإنما ينبغي أن يتعدَّى ذلك إلى تفسير نشأة تلك الصيغ وتأويل ترْكُبها، حتى يهتدى إلى حقيقة الظاهرة اللغوية^(٣).

فتناول اللغة من وجهة نظر التوليدية يجعلُ اللسانيات علمًا طبيعياً أو علمًا صوريًا مجرَّداً؛ يقول تشوسمسكي: «علم اللغة الذي يُتصَوَّر بوصفه دراسة اللغة المبنية داخلياً والحالة الأولى So يصبح جزءاً من علم النفس ومن علم الأحياء أخيراً»^(٤).

وقد اصطلح التوليديون على قواعد النَّحو الفطري العالمي اسم «المبادئ»، واصطلحوا على القواعد الخاصة بكل لغة اسم «المتغيرات»، واصطلحوا اسم «الوسائل» على الواسطة التي بها ينتقل الناطق بلغة ما من المبادئ إلى المتغيرات^(٥).

والفائدة التي تتلَّمسُها التوليدية من درسها النَّحو الكليّ بهذه الطريقة أو بهذا البرنامج الحدُّ من ظاهرة تعدد النَّماذج اللغوية، وتشتُّتِ وسائل صياغتها، وتسهيل الموازنة بين النَّظريات^(٦)، فنظريات النَّحو الكليّ عامَّة تهدف إلى تقليل الصيغ المفرعية المتعددة لكلٍّ لغة في باب من أبواب النَّحو و المجال من مجالاته، إذ بما تناصرت القواعد، وُحُصِّي الحالات والنماذج التركيبية، ولذلك قال تشوسمسكي: «يمكن التخلُّص بصورة خاصة من قواعد البنية المركبة إلى حدٍّ كبير، بل ربما يمكن التخلُّص منها بصورة كليّة»^(٧).

(١) التي سترد بعد سطور.

(٢) انظر الموازنة بين نحو سيبويه و نحو تشوسمسكي ٤٠.

(٣) انظر مباحث تأسيسية ١٩٥.

(٤) المعرفة اللغوية ٨٨.

(٥) انظر مدخل لفهم اللسانيات ١٣٥، والنظرية النحوية ٥٧، والموازنة بين نحو سيبويه و نحو تشوسمسكي ١١٥.

(٦) انظر البناء المواري ٢٠، وقضايا ألسنية تطبيقية ٧٠.

(٧) المعرفة اللغوية ١٩٨، والمقصود هنا بقواعد البنية المركبة قواعد النحو التقليدية القديمة المعروفة.

ويُشير التوليديون إلى أنَّ الغاية التي يصبو إليها النَّحوُ الكلِّي تحقيقُ الكفاية التفسيرية والكفاية الوصفية.

فالكفاية التفسيرية تُحقق بصياغة المبادئ الفطرية الكامنة التي تخضع لها كلُّ اللغات.

والكفاية الوصفية تُحقق حينما نقدم وصفاً كاملاً ودقيقاً لخواصٍ كلَّ لغة وأنظمة قواعدها^(١)، وما بين الكفايتين الوصفية والتفسيرية من ترابط وتكامل أمرٌ واضحٌ.

فصارت أهمية كل نظرية تُقاس بما يمكن أن تشتمل عليه من مبادئ كليلة ثابتة.

وللنَّحوُ الكلِّي مكوِّناتٌ وخصائصٌ وأنظمةٌ، يعرضها السياق باقتضاب:

مكوناتُ النَّحوِ الكلِّي:

أ- **المعجم**: ينظر النَّحوُ الكلِّي في خصائص كلِّ عنصر معجمي وفق مبدأ الخصائص المميزة، بحيث يصنفه على أساسها، فالاسم يحمل صفاتٍ أساسيةً، منها كونه معرباً، فكُلُّما وجدنا عنصراً معجِّماً معرباً حَكَمْنَا عليه بخاصية (+ اسم).

والفعل يتميَّز بخاصية اللزوم أو التعدُّي، فتعطى التوليدية خاصية (+ فعل) لـكُلِّ عنصر معجمي يحمل سمة اللزوم أو التعدُّي، ومن ذلك المصدر واسم الفاعل^(٢).

ويدخل في مبدأ الخصائص المميزة التي تُنتقى من المعجم كذلك خصائص كلِّ فعل من الأفعال، هل يستعمل لما يعقل أو لا، هل يتعدى بنفسه أو بحرف جر، ما نوع مفاعيله، أجملة أم مفردة أم مصدر مؤَّل... الخ، فهذه الخصائص كلُّها تُستقى عند التوليديين من المعجم.

ب- **المكوِّن النَّحووي**: وُيُعرف به أحكامُ تركيب كلِّ عنصر في الجملة مع ما يسبقه وما يليه.

ت- **الواجهة الصوتية الصرافية**: وهي المكوِّن النهائي المنطوق الظاهر في الكلام.

ث- **المكوِّن الدلالي المنطقي**: الذي ينصرف إليه ذهن السامع بعد سماع العبارة، أو يفَكِّر به المتكلِّم قبل صدورها^(٣).

يقول تشومسكي: «نظرية القواعد الكلية يجب لذلك أن تُحدِّد خصائص ثلاثة أنظمة من التمثيل على الأقل: البنية السطحية والشكل الصوتي والشكل المنطقي، وثلاثة أنظمة من القواعد: قواعد

(١) انظر المعرفة اللغوية ٤٢٤، آفاق جديدة ٤٠، والموازنة ١١٦.

(٢) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٣.

(٣) انظر اللسانيات واللغة العربية ٤٩.

المكون النحووي المولدة للبنية السطحية، وقواعد المكون الصوتي، التي ترسم بتفصيل البنى السطحية للشكل الصوتي، وقواعد المكون المنطقي، التي ترسم البنى العميقه^(١) للمكون المنطقي»^(٢).

(١) في المطبوعة "S- STRUCTURES ، وأظن الصواب "D- STRUCTURES" البنى العميقه.
(٢) LGB, P4.

خصائص النحو الكلّي:

خصائص النحو الكلّي العاّمة التي تتميّز بها كلّ اللغات الإنسانية كثيرة، يُذكر بعضها فيما يأتي^(١):

١- كلّ الألسن مزدوجة التمفصل، أي تتكون من ثنائية الدال والمدلول، فلفظ «فرس» صوت، يدلُّ في الذهن على ذلك الحيوان المعروف^(٢).

٢- كلّ الألسن مزدوجة الميكلية، أي لها وحدات ذات معنى، تتألف فيما بينها بقواعد تركيبية.

٣- كلّ الألسن تشغّل اشتغال أنظمة رمزية، فتحن مثلاً لسنا بحاجة إلى وجود قطة لتتكلّم على القطة.

٤- كلّ الألسن تدور حول الإسناد، أي أنَّ شيئاً ما يُسند إلى شيء ما، وهم ركنا القضية الحاملة في المنطق الصوري: الموضوع والمحمول، وإن اختلفت الألسن وتنوعت في طريقة إسنادهما، والتعبير عنهما.

٥- تنتظم كلّ الألسن بحسب مبدأ تصنيفي رئيسي، فالأفعال صنف، والأسماء صنف، والحراف صنف، ولكلّ منها رتبة ومنزلة تحدّدها قواعد الكلام.

٦- ثنائية التركيب: اللغات الإنسانية جميعاً لها مستويان: مستوى أولٍ نحوي، حيث لكلّ جملة نحوية معنى ما، ومستوى فنولوجيٍّ صوتيٍّ يؤدي به المستوى الأول، فاللغات كلّها صوت ومعنى.

٧- القدرة الإبداعية: وهي الطاقة غير المحدودة لكلّ متتكلّم بلغته، تجعله متّمكاً من إنشاء جمل لا محدودة، وفهم جمل لا محدودة، وهذه القدرة يتمتّع بها متتكلّم اللغة بلاوعيٍ ولا قصدٍ ولا دراسة.

يقول تشومسكي: «إنَّ نظرية النحو الكلّي يجب أن تتوافق مع شرطين واضحين: الأول أنَّها يجب أن تتناءم مع تنوع القواعد الموجودة الواقعية، وفي الوقت نفسه القواعد الكلّية يجب أن تكون حتمية ومقيدة بشكل كافٍ، تقييد الخيارات التي تسمح بعدها، لإثبات أنَّ كلاً من هذه القواعد قد تطّور في العقل بالاعتماد على أدلة محدودة تماماً»^(٣).

٨- الإعراب: لغات العالم جميعاً تتطلّب الحالات الإعرابية، ثمَّ إنَّها «تُقسم إلى نوعين: لغات حالات الإعراب فيها «صرفية»، أي أنَّها ظاهرة بيّنة على مفرداتها كما هو الحال في اللغة اللاتينية والرومانية والعربية واللغات الأكادية، وأخرى حالات الإعراب فيها مجرّدة، يُستدلُّ على وجودها

(١) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ٨٦، ونظرية تشومسكي اللغوية ٤٩، ٥٧، ٢٥٧، ودخل لفهم اللسانیات ٩٣-١٠٤، وأليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها.

(٢) هذه الفكرة مطروقة من قبل عند مؤسس علم اللسانیات سوسيير، انظر علم اللغة العام ٨٥.

(٣) LGB, P3.

بالتبدلات الصرفية الشکلیة (المورفولوجیة) التي تطال مثلاً بناء الضمائر، كما هو الحال في اللغة الفرنسیة والإنجليزیة^(۱).

وأماماً أنظمة النحو الكلیي الفرعیة ونظیراته الأساسية فمنها: نظریة العمل، ونظریة الحالة، ونظریة الأثر، ونظریة الإحالة، وسيخوض المبحث التالي في درسها وتحليلها.

ومن منطلق التولیدیة الأساسية الرابط بين اللغة والفكر أحد التولیدیون على عاتقهم الإجابة عن هذه الأسئلة الأربعة التي أرتفعهم^(۲):

۱- ما نظام المعرفة الذي يولد اللغة؟

۲- كيف نشأ هذا النّظام في العقل؟

۳- كيف تُستعمل هذه المعرفة في الكلام أو الكتابة؟

۴- ما العمليات العضویة التي تكون الأساس المادي لنظام المعرفة هذا؟

وتتجلى إجابة التولیدیین عن هذه الأسئلة في ضوء تناولهم للقضايا النظریة التالیة التي شغلتهم، والتي تمثل المبادئ والأسس العامة التي تقوم عليها النظریة التولیدیة في مراحلها جميعاً، وهي^(۳):

۱- التولید:

وهو القدرة على إنتاج جمل جديدة انطلاقاً من العدد المخصوص من القواعد، وفهمها وتمییزها مما هو غير سليم.

۲- التحويل:

وهو العملية التي تغيّر البنية النحویة للجملة، عن طريق نقل بعض العناصر فيها من موقع إلى آخر.

فعماد التحويل تمییز البنية العمیقة من البنية السطحیة، فجملة «أنصف الأستاذ الطالب» مثلاً تصبح بعد التحويل «أنصیف الطالب»، وتظلّ بعد التحويل حاملة البنية العمیقة ضمنیاً، لأنَّ «الطالب» انتقل إلى موقع الفاعل مع أنه مفعول به.

(۱) آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتطورها. ۸.

(۲) اللغة ومشكلات المعرفة. ۱۵.

(۳) انظر قضايا ألسنیة ۵۹-۶۱، ونظریة تشومسکی اللغویة ۴۹، ونظریة تشومسکی في العامل والأثر ۳۰۶، وآفاق جديدة ۵۴، ۳۱۰، ۳۵۷، ۵۷، والنظریة النحویة ۳۵، ۶۳۲، والموازنة بين نحو سیبویه ونحو تشومسکی ۵۴.

وكلٌ عملیة تحویلیة تمرُ بمرحلتين:

- مرحلة الوصف البنیوی، وهو المجال الذي تحدّد فيه عناصر الجملة وتُعرَف فيه فناها، من اسم أو فعل، وما الزَّمن الذي يحمله الفعل، وما الجنس الذي يحمله الاسم... الخ، فهي تشبه التحليل إلى المكونات المباشرة الذي عُرفت به المدرسة التوزیعیة.
- مرحلة التغيیر البنیوی، وفيها تتمُ العملية التحویلیة من حذف وزيادة وتأخیر وتقديم.

٣- الإبداعیة في اللغة^(١):

تقوم على مفهوم مفاده أنَّ اللغة مجموعة جمل لا متناهیة، وأنَّ المتكلّم يستطيع ابتكار جمل ولو لم يسمعها من قبل، كما يستطيع فهم جمل بلغته لم يسمعها من قبل، فلغته قائمة على عنصر الابتكار والتجدد، لا المحاكاة والتقليد.

ويعبّر تشومسکي عن العلاقة بين الملكة اللغوية والقدرة الإبداعية بقوله: «الملكة اللغوية خصیصة من خصائص النوع، وعامة في أفراده، ومقصورة عليه في صفاتها الأساسية، وهي قادرة على إنتاج لغة غنية ومفصلة جداً ومعقدة على أساس من مادة لغوية قليلة»^(٢).

٤- تمییز الكفاية اللغویة من الأداء اللغوی:

الكفاية اللغویة معرفة المتكلّم الضمّنیة بقواعد لغته القائمة في ذهن كلٍّ من يتكلّم هذه اللغة. والأداء اللغوي الاستعمال الوظيفي لهذه القواعد في أثناء عملية الكلام، فالكفاية اللغویة هي التي توجّه الأداء الكلامي، وهي تنتهي إلى منطقة اللاوعي عند الإنسان، فهي ملكته المخزونة في دماغه. وثُلُّي الدراسات اللسانیة التولیدیة جلَّ اهتمامها لدراسة الكفاية اللغویة لتوصل إلى وضع قوانین تضبطها، وتفسّر آلیة عملها.

٥- تمییز القواعدیة من المقبولیة:

میّر التولیدیون بين قواعدیة الجملة ومقبولیتها، فقد لحظ تشومسکي عام (١٩٥٧) أنَّ ثمة جملاً غير مفهومه، ولا تمتُ إلى الواقع بصلة، ومع ذلك فالذّهن يحكم عليها بالصّحة القواعدیة، وهي ما يُسمى بالجمل الأصولیة أو القواعدیة، سواءً أكان لها معنی أم لم يكن.

(١) سبقت الإشارة إلى مفهوم الإبداعية على أكّها خاصةً من خواص اللغات العالمية، وهنا تُعرض على أكّها من الأسس والمبادئ التي أقام عليها تشومسکي نظریته.

(٢) اللغة ومشكلات المعرفة .٦٦

ومثال تشوسمسكي المشهور على تلك الجمل القواعدية اللامقحولية: «الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنا
بشدّة»^(١).

ومن الجمل ما يفهم معناها، ولا يخفى على أحد مراد المتكلّم من ورائها، مع أنَّ أدنى عارف باللغة يحكم
عليها بالخطأ نحوياً، فهذه جمل مقبولة لكنّها غير أصولية.

مثال: *«زيدُ يحبُّ الخير لا»، أي: زيدُ لا يحبُّ الخير^(٢).

من هنا يرى تشوسمسكي (١٩٥٧) أنَّ أيَّ بحث عن تعريف للقواعدية يعتمد الدلالة يكون عقيماً، فـ«لا
يمكن تشخيص مفهوم القواعدية بأنه كلُّ ما له معنى، أو كلُّ ما هو ذو مغزى وفق أي مفهوم دلالي»^(٣).

وذكر التوليديون أنَّ مهمّة إصدار الأحكام على الجمل بالقواعدية أو عدمه تُوكل إلى الكفاية اللغوية لا
الأداء اللغوي^(٤).

٦- الفرضية الفطرية:

ترى التوليدية أنَّ الفطرة لدى الطفل هي المسؤولة عن اكتسابه اللغة، فتعلّمه اللغة هو ملء لفطرة المهيأة له
بالأصل المجبول عليها؛ يقول تشوسمسكي متابعاً رالف كدوورث: «واماً بالنسبة لاكتساب المعرفة فقد رأى الكثير أنَّ
العقل أقرب أن يكون شيئاً يُوقد^(٥) ويُستشار بالمعرفة إلى شيء يمتلك امتلاء الإناء بها من الخارج»^(٦).

٧- الحالات اللغوية:

تفترض التوليدية أنَّ اللغة في الذهن ليست واحدةً، بل تمرُّ بمراحل متعددة، سُمِّوها الحالات اللغوية، فالطفل
يولد مجهاً بالفطرة لاستقبال اللغة، وهذه الظاهرة تسمى بالحالة الأولى/ الفطرية/ الحالة صفر٠.

ويصل حين البلوغ والُّضج إلى حالة ثابتة مستقرة إذا ما توقفت الظروف الملائمة لحالته الأولى الفطرية.
وبين هذه وتلك يمرُّ بحالاتٍ وسيطة، حيث تتدَّرج معرفته باللغة إلى أن تكتمل وتثبت^(٧).

(١) البنى النحوية ١٩.

(٢) المثال في البنى النحوية ٢٠: «يبدو الطفل ينام»، وهذه الترجمة لا تخالف القواعد العربية، لذلك استبدلت به هذا المثال.

(٣) البنى النحوية ٢٠-١٩.

(٤) انظر النظرية النحوية ٤١.

(٥) في المطبوعة «ينقد»، والصواب ما أثبتت هننا.

(٦) المعرفة اللغوية ٥٢.

(٧) للاطلاع على كنه هذه الحالات و تفصيلها انظر آفاق جديدة ٣٦، ٤٠، ٩١، ٧٤، ١٣٣، ١٤٦، ٢٥٨، واللسانيات
واللغة العربية ٤٣، وقضايا ألسنية ٦٣.

فالحالة الأولية مشتركة بين البشر على اختلاف لغاتهم، و«النحو الكلّي» هو نظرية عن الحالة الأولية، حيث يحاول صياغة المبادئ والقواعد الضمنية التي تدخل في عمل الملكة اللغوية، والأنحاء الخاصة هي نظريات عن اللغات المتتّعة المبنية داخلياً^(١).

ويعتّل تشومسكي للحالتين اللغويتين: الفطرية الثابتة والمتغيرة، ولكيفية الانتقال من إحداهما إلى الأخرى بقوله: «يمكّنا أن نتخيل الحالة البديئة لملكة اللغة بوصفها شبكةً ثابتة مربوطة بعلبة مفاتيح، تتكون الشبكة من مبادئ اللغة في حين أن المفاتيح هي الخيارات التي تقرّرها التجربة؛ عندما تُغيّر المفاتيح بطريقة واحدة^(٢) نحصل على اللغة السواحلية، وعندما تُغيّر بطريقة أخرى نحصل على اليابانية، فكلّ لغة بشرية ممكّنة تُعرف بعيارٍ محدّد للمفاتيح، عيار للباراميترات (المتغيّرات)....، فإنّ المهمة الرئيسية هي اكتشاف وإيضاح المبادئ والمتغيّرات وطريقة تفاعلها»^(٣).

ويعدّ هذا الفصلُ بين الكلّيات والمتغيّرات أحدَ مبادئ نظرية تشومسكي التوليدية، فالكلّيات هي الثوابت التي تشتّرط بين اللغات برمّتها، والمتغيّرات (الباراميترات) تختصُّ بلغة دون أخرى^(٤).

ويرى تشومسكي أنَّ آلية نظام اللغة في الذهن لا تختلف عن آلية النظام الحاسوبي، ومن ثمَّ المبادئ التي يزودنا هذا النّظام بها أشبهُ بقوانين الطبيعة، وينشأ عن هذا النّظام اللغة التي تشبهُ في تعقيدها ندفةَ الشّالج؛ يقول في مقابلة مرئية له: «لذا فِين المُحتمل أَنَّه [أيُّ نظام اللغة] قد صُمِّمَ كنظام حاسوبي، بل هو نظام حاسوبي بالفعل، لا تفسير آخر لهذا النّسق من القدرات، لدى النظام الحاسوبي خصائصُ مثلَي محدّدة، بعضها فعال أكثر من غيره، وكلُّ الأسباب تجعلنا نعتقدُ بأنَّ هذا تطوّر بصورة مفاجئةٍ تواصليٍّ أمثل، متبعاً قوانين الطبيعة بشكلٍ أساسي، تماماً كما تَتَّخذ ندفة الشّالج هيئةً معقدةً جدّاً، ليس بسبب الخبرة أو التدريب، بل لأنَّ هذه هي الطريقة التي تسير بها القوانين الفيزيائية، وكلُّ الأسباب تجعلنا نعتقدُ بأنَّ اللغة شبيهةً بهذا»^(٥).

٨- الحدس:

وهو تلك المقدرة التي تسمح لمتكلّم اللغة بتمييز الجمل النحوية من الجمل الفاسدة^(٦).

بحذا القدر من الإلمام بعقلانية النّظرية التوليدية تبيّن لنا تميّزها مِنْ غيرها من النّظريات اللسانية الحديثة، وقرّ

(١) المعرفة اللغوية ٨٦.

(٢) أي «طريقة ما»، أو «بأحدى الطرق».

(٣) آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل ٤٢-٤٣.

(٤) انظر آلية الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها ٣.

(٥) استمع إلى: تصميم اللغة، تشومسكي، الشابكة.

(٦) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٣٠٦.

أكّها والعلوم الطبيعیة الأخرى تخرجان من مشکاة واحدة؛ فصارت نسبة الواقعیة إلى قاعدة نحویة بمنزلة نسبتها إلى نظریة فیزیائیة واقعیة، وغدا معيار واقعیة الفرضیة النحویة أن تكون أفضیل تفسیر للظواهر الملاحظة^(۱). ولهذا حُقّ للنظریة التولیدیة أن يكون لها نظریات صوریة مجرّدة، وفرضیات علمیة ثابتة، ومبادیٌ حاسوبیةٌ وریاضیةٌ دقيقة.

خامسًا— دراسةً أنموذج من نظریات التولیدیة^(۲):

(نظریة العمل والإحالة)

تعدُّ هذه النظریة من أضضج صور تطُور النظریة التولیدیة، بل عدّها تشوسمسکي التَّطُورُ الثَّانِي الأعظم الذي حدث للتفكير التحویلی بعد التَّطُورُ الْأَوَّل الذي كان في منتصف الخمسينات، وبإمكاننا أن نعدُّ للنظریة ولادتين: الولادةُ الْأَوَّلَي عند ظهور كتابه البُنْي التَّرکیبیة عام ۱۹۵۷، والولادةُ الثَّانِیة عند ظهور هذه النظریة العاملیة التي جسّدَها كتابه عام ۱۹۸۱:

."Lectures on Government and Binding"

«محاضرات في العمل والإحالة»^(۳).

وقد أصدر تشوسمسکي بعدها نظریةً أحدث، تُسمّى «برنامِج الحَد الأَدِنِ»، غير أنَّ نظریة العمل والإحالة أكثر ملاءمة لهذا البحث الذي يتعلّق بالموازنة مع النحو العربي؛ لأنَّها — كما وصفها جيفري بول — «واضحة

(۱) انظر اللسانیات واللغة العربیة ۴۷.

(۲) سُیکتُفی في هذا المبحث من هذا الفصل بعرض ما جاءت به التولیدیة في هذا المضمار عرضاً يیرأ من شوائب الموازنة مع ما جاء به النحو العربي، ويتحاشی من الحكم بالفضل أو السبق أو التقصیر لإحدى النظریتين العربیة أو التولیدیة؛ إذ لکل نظریة خصوصیتها وأوضاعها وملابساتها ومصطلحاتها التي تُترجم مراذها، وأمثلتها التي بنت عليها وسيقت من أجل توضیحها، ومن الإححاف تطبيقها بأسرها على لغة غير لغتها، فلن أعرض شيئاً ممّا سأورده هنا على التراث العربي، أو أقابله عليه إلا إذا أعزني الشرح إليه، وضاقت بي السبل في إزالة إيهام فكرة ما ومقارنتها للقارئ؛ إذ منهج التولیديين يکاد يلغز أحياناً ويتعلّر حتى لکأنّك تقرأ في تفاصیل نظریة ریاضیة صوریة عسیرة الإفهام، ففي مثل هذه الحالات وجدتني مضطّرَّة للتمثیل لذلک الكلام في المتن أو في الحاشیة بفکرة شیبیهه له من النحو العربي، يجد فيها القارئ ضالّة، ثمَّ سأی على الموازنة مع ما جاء في النحو العربي في فصول ثلاثة تالية مستقلّةٌ خالصةٌ للمقابلة.

(۳) ستجد هذا العنوان عند الدارسين العرب والمتّرجمین بصیغ أخرى، مثل: محاضرات في الحكم والرَّبط، الواقع أكّها نظریة تشتمل على هذه المعانی كُلُّها مجتمعة: العمل والحكم والرَّبط والإحالة؛ فلا عليك إن استعملت أيَّ الترجمتين شئت، وقد اخترت هذه الترجمة لتوفّرها على المعنى الذي وُضِعَت له النظریة ولعمومها وشمومها.

المعالم والتفاصيل بما يكفي لأن يكون لها بناءً استنتاجيًّا...، وبسبب من هذا البناء المتكامل والتفصيل يمكننا أن نرى بوضوح كيف ترابط أجزاء النظرية، وأن نختبر صحةً ما نتبناً به»^(١).

وقد عمل تشومسكي على تطبيق هذه النظرية على لغات عدّة، فلاقت النجاح والقبول، وهي غير شلّ حصيلة تجارب عدّة، وأعمالٍ سابقة وإلهاداتٍ كثيرة، يقول تشومسكي: «يظهر من أعمال السنوات العديدة الماضية شريحةً واسعةً من النظريات التجريبية، لها صلةً مباشرةً بنظريتي العمل والإحالة، وقد اعتُبرت مختبرةً في بعض اللغات المدرّسة نسبيًّا»^(٢).

ونظريةُ العمل والإحالة تشتمل على النظريات الفرعية التالية: نظرية العامل، ونظرية الأثر، ونظرية الربط، والنظرية الموضوعاتية، ونظرية الحالة الإعرابية.

(١) النظرية النحوية ٢٦.

(٢) LGB, P3.

أولاً - نظرية العمل^(١)

(Government theory)

- علاقتها بال نحو الكلّي:

نظرية العمل (أو نظرية العمل) كسائر نظريات التوليدية تُعدّ صورةً من صور وحدة العقل البشريّ، وغودجاً من نماذج نحو الكلّي؛ يقول تشومسكي: «يتَّأْلَفُ النَّحْوُ الْكَلْيُّ مِنْ أَنْظَمَةٍ فَرْعَيَّةٍ مُتَّوْعَةٍ...، وَتَلْعَبُ دُورًا رَّئِيْسِيًّا عَلَى مَدِيْهُ هَذِهِ الْأَنْظَمَةِ الْفَرْعَيَّةِ مَجْمُوعَةً مَعِيَّنَةً مِنَ الْمَفَاهِيمِ كَمَفْهُومِ الْمَجَالِ... وَمَا يَرْتَبِطُ بِهِ مِنْ مَفْهُومِ التَّحْكُمِ الْمَكَوْنِيِّ وَالْعَوْلَمِ»^(٢).

فنظريّة العمل عند التوليديين وحدةٌ رئيسيّةٌ من وحدات النحو، وتكونُ أهميّتها عندهم في أنّها تمتّدُ إلى كلّ نظريّةٍ من النظريّات بطرف، فمفهوم العمل عليه وحده تقع مسؤوليّة الوسم المحوّي والحايلي للعناصر المعجميّة داخل إسقاطها، أي إنَّ العنصرَ تتحَدَّدُ وظيفته النحوّيّة والمنطقية داخل الجملة بناءً على مفهوم العمل.

- مفهوم العمل عند تشومسكي^(٣):

يربط تشومسكي العمل بمفهوم التَّحْكُمِ الْمَكَوْنِيِّ رِيْطًا وَثِيقًا، فحيثما يوجد تَحْكُمٌ يوجد عمل؛ يقول: «مَجَالُ الْعَنْصَرِ أُ^(٤) هُوَ الْإِسْقَاطُ الْأَقْصِيُّ^(٥) الَّذِي يَتَضَمَّنُ هَذَا الْعَنْصَرَ...، وَنَقُولُ إِنَّ الْعَنْصَرَ أُ يَتَحَكَّمُ مَكَوْنِيًّا فِي كُلِّ عَنْصَرٍ فِي مَجَالِهِ لَيْسَ مَتَضَمِّنًا فِيهِ»^(٦)

وبناءً على ذلك يصوغ تشومسكي مفهوم العمل كما يلي:

أ يعمل في ج في:

(١) للاطلاع على هذه النظرية انظر:

LGB, Noam Chomsky, ed: 5, 1988, p 162.

والمعرفة اللغوية ٢٩٩-٣٠٤، والبناء الموزاري ٢٧، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ١١، ٦٣-٨٠، ونظرية نحو الكلّي ٨٠.

(٢) المعرفة اللغوية ١٩٨.

(٣) LGB , p 163- 165.

والبناء الموزاري ٢٧، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٧٢، ودراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٣.

(٤) العنصر أ رمز عشوائي يشير إلى أي لفظة كال فعل أو الحرف... الخ.

(٥) الإسقاط الأقصى أو الأكبير يشبه ما يصطلح عليه النحاة بالجملة الكبّرى، وانظر تعريفه اللساني في النظرية النحوية ٦٢٩، ونظرية نحو الكلّي ٢٢، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٦٥.

(٦) المعرفة اللغوية ٢٩٩.

[أ....ج....]

حيث:

- أ = سُنْ

- إذا كان ب إسقاطاً أقصى، فإذا كان ب يعلو ج فإنَّ ب يعلو أ.

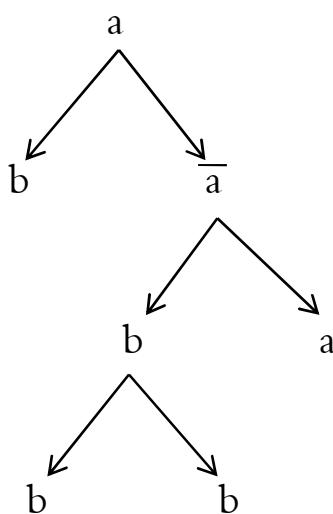
- أ يتحَّكم مكْوَنِياً في ج، إذاً أ ستعمل في ج.

وبعبارة أخرى: نقول عن العنصر أ إنه يحكم العنصر ب:

1- إذا كان أ يهيمن بالشكل الصحيح على ب.

2- إذا لم يكن هناك عنصر ثالث ج يستطيع أن يحكم ب، هو أقرب إليه من أ على الرسم التشجييريّ،

كما يتَّضح مما يأتي^(١):



حيث يحكم أ العنصر ب لأنَّه يهيمن عليه، إذ إنَّ أ هي أَوَّل عقدة متفرِّعة تحوي أ وتحوي ب أيضاً.

ومثال ذلك قولنا: «أخذ الولد القلم».

حيث يتحَّكم الفعل أخذ بالقلم، أي يعمل فيه.

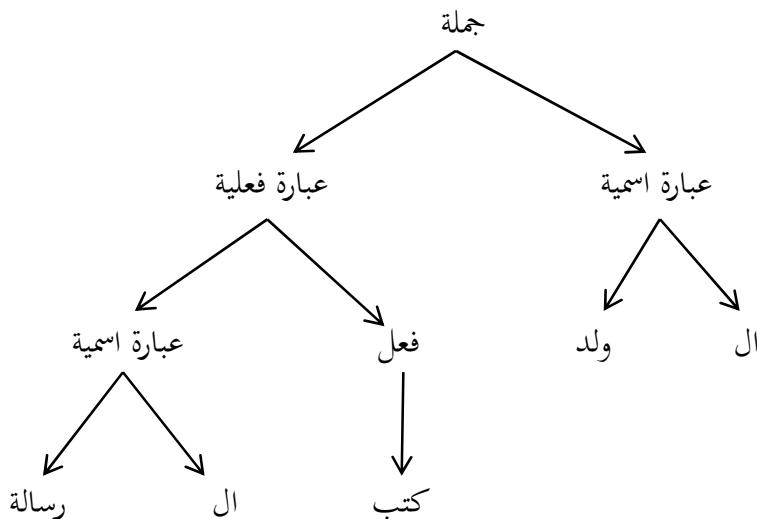
أَمَا لَو قَلْتَ: أَشْرُّتُ بِالقلم، لَم يَعْدَ الْفَعْلُ يَتَحَّكِّمُ بِالقلم؛ لَأَنَّ ثَمَّةَ عَنْصَرًا ثالثًا أَقْرَبَ إِلَى القلم عَمَلٌ فِيهِ،

وهو حرف الجرّ الباء.

(١) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٤.

وتكون المیمنة صحیحة إذا كان العنصر (أ) لا یحوي (ب)، وكانت أَوْلَ عقدة (أو عجرة) متفرّعة تحوی (أ) یحوي (ب) أيضاً.

والعقدة (أو العجرة): نقطه تلacci فرعین في الرسم الشّحري لبنيّ العبارة، وتمثّل عبارّة أو مرّكباً^(۱)، كالعبارة الاسميّة أو المرّكب الاسميّ (ال+ رساله)، والعبارة الاسميّة (ال+ الولد)، والعبارة الفعلية أو المرّكب الفعليّ (كتب+الرساله) في المشجّر الآتي^(۲):



فالفعل یتحكّم مكوّنیاً في المرّكب الاسمي ما داما یتفرّعان من نفس العجرة المقولیة (م ف).

ويمکننا توضیح مفهوم العمل بالتمثیل القوسي أيضاً كالتالي:

1 - [م ف [ف + مس]]

2 - م اس [أد + اس]

وفي التمثیل القوسي (۲) الأداة تحكم مكوّنیاً في الاسم (اس) ومن ثمّ فهي عاملة فيه، والمقصود من عمل أداة التعريف عند التّولیدین العمل الدلاليّ لا العمل البنیوی، فبها اكتسب الاسم تعريفاً^(۳)، أو أكّم يقصدون بعملها فيه اتصالها به.

(۱) انظر النظریة النحویة ۶۴۰، والبني النحویة ۱۵۴.

(۲) انظر البني النحویة ۱۵۴.

(۳) انظر نظریة تشومسکی في العامل والأثر ۷۴، الحاشیة.

وتتجسد هذه العلاقات البنیویة بین العامل رأس التركيب ومتّماماته في مستوى البنية الواسطة الغنیة بالآثار والمتولدة عن البنية العمیقة (ب ع) عن طريق القاعدة النحویة «حول أ» التي ابتكرها تشومسکی، حيث إنّ هذه القاعدة مسؤولة عن ردّ التركيب إلى أصله لمعرفة ما قُدِّم وما أُخْرِج، وما حُذِف وما زُيَّد في الكلام^(۱).

المقوله العاملة:

العمل يشتمل على التحکم المکوّن، أضف إلى ذلك أنه يحوي المقوله أو الفئة العاملة؛ إذ المقوله العاملة هي المجال الحالی، حيث يجد العائد والضمیر سوابقهما التي تحدّد مرجعيتهما وتفسیرهما.

المقوله العاملة هي الفئة الصغری التي تحوي العنصر ب والعامل في ب، فهي الجملة أو المركب الاسمي الأدنى الذي يحوي ب والعامل في ب.

وقد طوّر تشومسکی فيما بعد مفهومه هذا، إذ صارت المقوله العاملة تضم إشارة ضروريّة للفاعل المناسب على النحو الآتي:

الفئة العاملة هي الإسقاط الأقصى المتضمن فاعلاً وفئة معجمية تعمل في أ، ومن ثمّ تتضمنه أيضاً.

وموجب أنّ المقوله العاملة لابدّ لها من فاعل فإّنها لن تكون غير ج أي الجملة في التمثيل القوسي الآتي رقم ۱ إذا كان العامل فعلاً أو حرفأً أو إعراب التّصریف:

١- مفع: ج — [ف [اس + اس...]], مثال: ساعد الرجل فقيراً.

حيث المقوله العاملة هنا جملة مشتملة على الفعل العامل وفاعله ومفعوله.

٢- مفع — ج [اس + [إ/ت.. + فعل] + اس], مثال: الرجل يساعد الفقير.

حيث المقوله العاملة هنا تشتمل على ما يأتي:

- اسم، هو المبتدأ، وهو في المعنى فاعل.

- (إ/ت) إعراب التّصریف، وهو العامل في الفاعل الرّفع في نظر التولیديین، وهو مكون من سمات التّطابق بين الفعل والفاعل في العدد والجنس، إضافة إلى الزّمن، فإعراب التّصریف هو الزّمن والتطابق (ز+تط)، ويتمثل هنا «الإياء» التي في أول الكلمة^(۲).

- واسم آخر هو المفعول به.

(۱) انظر دراسة تولیدية تحویلية للتركيب المصدری ۱۳۳.

(۲) انظر البناء المواري ۲۵، ونظريّة تشومسکی في العامل والأثر ۲۱۷، ۲۲۳، ۵۵، والإعراب الفعلی، والنظرية النحویة ۶۳۸.

٣- مفع—ج [ف+ م ح [ح+ اس]], مثال: خرج من الدار.

حيث المقوله العاملة هنا جملة مشتملة على الفعل والحرف العامل مع اسمه.

يقول تشومسكي في المقوله العاملة: «المقوله أ تعمل في الإسقاط الأقصى سٌ^(١) إذا ما كانت هذه المقوله والإسقاط الأقصى يتحمّل أحدهما في الآخر مكونيًّا، وإذا ما كانت المقوله أ تعمل في الإسقاط الأقصى سٌ بهذا المعنى عملت -أي المقوله- حينئذ في مخصوصٍ هذا الإسقاط وفي صدره الذي هو المقوله س، وهكذا يعمل الصدر أ في تكملاه، وتلك الحالة هي جوهر العمل»^(٢).

أي إنَّ العمل يسري من صدر الجملة إلى مكوناتها، وهو يتعدى المعمول ولا يقف عنده.

مثال ذلك: شاهدت زيداً ضاحكاً، فالفعل هنا عمل في زيد النصب، و زيد هو المخصوص لـ «ضاحكاً».

شروط العامل:

وللعامل في نظرية العمل شروط لابد أن يتقيّد بها، نصٌّ عليها تشومسكي في كتابه «محاضرات في العمل والإحالة»، وهي جملة لا تخرج عن ثلاثة أصناف^(٣):

١- شروط حول اختيار نوع العامل.

٢- شروط حول اختيار العناصر المعمولة.

٣- شروط بنوية أخرى حول العلاقة العاملية.

فوفقاً للشرط الأول فإنَّ الفعل أو الحرف أو إعراب التصريف هي العوامل حقاً، وليس المركبات الفعلية والحرفية والاسمية؛ «إذ إنَّ أحد المبادئ الأساسية لنظرية حالات الإعراب^(٤) يحصر العناصر المعجمية القادرة على منح حالة إعراب ما بتلك التي تنتهي للفئة البسيطة (س) كالاسم والفعل وحرف الجر مثلاً، بينما يمنع العناصر الأعظمية (أي الركن الاسمي والركن الفعلي والركن الحرفي) وكذلك العناصر المركبة من فئة (س) من أن تمد ركناً اسمياً ما بأية حالة إعراب كانت»^(٥).

(١) الإسقاط الأقصى حين يمكّن أن تقارب له في العربية بالجملة الكبّرى التي تتضمّن جملة أصغر منها، أي الجملة المركبة لا البسيطة، والإسقاط حين فتحة في التوليدية يمثّل الجملة البسيطة، والإسقاط س يمثّل العناصر البسيطة كالفعل والاسم لا الجملة وهذا طبعاً تقرّيب لا تطابق وعما يمثّل فلكلّ من اللغتين العربية وإنكليزية خصوصيّتها التي تُنفرد بها.

(٢) المعرفة اللغوية ٣٠٠.

(٣) انظر: LGB, p 163.

(٤) التي سيأتي الحديث عنها.

(٥) دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٤٣.

ووفقاً للشرط الثاني فإنَّ أثر العامل لا ينتقل إلى الأجزاء الدَّاخليَّة للمتممَّات، فال فعل لا يعمل في الحرف المصدري ولا في الفعل الذي بعده، بل في المصدر المُؤَلِّ كاملاً، كما في قولنا: قَرَّتْ أَنْ أَسَافِرْ، والتقدير: قَرَّتْ السَّفَرْ. وكذلك لو قلنا: جعلَتْ زِيداً يَضْحِكْ، فال فعل جعل عمل النصب في جملة «يَضْحِكْ» لا في الفعل يَضْحِكْ.

والحرف الجار لا يؤثُّر في الضمير المُتَّصل لعدم استبداده بنفسه، بل في الاسم التَّام المُواли له مباشِرَةً، أي في «بيت» من قولنا: الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ، فالماء في بيته ليست محورة بالحرف كما جُرِّت كلمة «بيت»، إنَّما هي في محل جر بالإضافة.

ومن أمثلة الشروط البنوية الأخرى شرط الدُّنُو^(١).

وملخصُه: أنَّ أَ يعمل في ب حين لا يكون هناك عنصر ثالث ج يستطيع أن يحكم ب، هو أقرب إليه من أ على الرسم التشجيري.

فإذا كان عنصر ما يعمل على شيء فإنَّ هذا العنصر سيمعن عمل أي عنصر آخر أبعد منه عن المعهوم فيه، وهذه الفكرة ترد في تعريف العمل عبر مفهوم الحاجز، فالعنصر الموجود داخل ع ف لا يعمل فيه إلا ف الرأس الأقرب، دون أي رأس من الخارج، لأنَّ الإسقاط الأكبر ع ف يمنع العمل من قبل أي شيء خارج هذا الإسقاط.

مثال: * إنَّ زيداً عمراً يُنْصَف^(٢).

لا يمكن أن يكون زيداً مفعولاً به لِيُنْصَف، لأنَّه فُصل بينه وبين الفعل بفواصل هو عمرو، وكذلك لا يمكن أن تعمل (إنَّ) في «عمراً» وهو مفصول عنها بزيد، فالتوجيه الصحيح لهذا المثال أن يكون «زيداً» اسم إنَّ لغيره، وأن يكون «عمراً» مفعولاً به لِيُنْصَف.

- أنواع العوامل:

جعل التوليديون العوامل على ثلاثة أنواع^(٣):

ال فعل والحرف وإعراب التصريف، وقد اختصرها تشومسكي بقوله: «في الأعم الأغلب تعمل الرؤوس المعجمية في تكمالاتها»^(٤).

فال فعل ما أثر في ما بعده من مفردات أو جمل، مثال:

(١) انظر النظرية التحويَّة ٥٠٧.

(٢) الرمز * يُستعمل للعبارة المغلوطة اللاحنة.

(٣) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٧٥.

(٤) LGB, p 162

١ - رأیت زیداً.

٢ - قلت: إنّك صادق.

ففي الحالـة الأولى عمل الفعل النـصب في الاسم بعده، وفي الحالـة الثانية عمل النـصب في الجملـة بعده.

والحرف عـامل في معـموله الاسـمي في نحو: زـید يـحمل الكتاب بـاليـد، فالـباء جـرـت الـاسم بـعدها.

وإعرـاب التـصـرـيف - كما تـقدـم - هو عـامل رـفع لـفاعـل الجـملـة المتـصـرـفة ذات الزـمـن إـذـا كان مـؤـلـفـاً من عـنـصر التـطـابـق (تطـ) في النـوع والنـعـد والمـوـجـهـات التي تـرـتـبـط بـالـفـعـل بـوـاسـطـة القـوـاعـد الفـوـنـولـوـجـيـة لـلـغـة فـتـصـرـيفـه (أـي إـعـراب التـصـرـيف) ذـا مـحـتـوى مـعـجمـي^(١).

مثال: جاء الأـلـاد، والأـلـاد جـاؤـوا.

فالـعـامل في رـفع الأـلـاد عند التـولـيـدـيـن في الجـملـتـيـن هو عـامل إـعـراب التـصـرـيف مع الزـمـن، أـي التـطـابـق بـيـن الـفـعـل وـالـفـاعـل في عـنـاصـر التـطـابـق المـذـكـورـة.

وهو يـشـغـل دـوـمـاً مـوـقـع الصـدـر في الإـسـقـاط الجـمـلـيـ المـؤـلـفـ منـه وـمـن تـكـمـلـةـ الفـعـلـيـةـ، أـي (مـ فـ)، وـيـتـجـسـدـ عـلـى المـسـتـوـيـ السـطـحـيـ المـادـيـ في شـكـلـ لـواـحـقـ فـعـلـيـةـ، كـالـيـاءـ في قـوـلـنـاـ الـوـلـدـ يـدـرـسـ، وـأـمـاـ فيـ الـبـنـيـةـ الـوـاسـطـةـ فـيـتـحـذـ الشـكـلـ:

ج — [مـ اـسـ + إـ/ـتـ + مـ فـ + (مـ اـسـ ٢ـ) ...]

مثال [زـیدـ] [إـ/ـتـ] + مـاضـ + (تطـ) بـحـجـ — زـیدـ بـحـجـ.

ولـلـعـمل تـأـيـرـ فيـ الشـكـلـ الـبـنـيـوـيـ، كـمـاـ لـهـ تـأـيـرـ فيـ الـمـعـنـىـ فيـ الـذـهـنـ، وـيـعـبـرـ تـشـوـمـسـكـيـ عـنـ ذـلـكـ بـقـوـلـهـ: «وـأـقـصـرـ اـهـتـمـامـيـ هـنـاـ إـلـىـ حـدـ كـبـيرـ عـلـىـ مـكـوـنـيـ الـلـغـةـ التـالـيـيـنـ: الـمـكـوـنـ التـرـكـيـيـ وـالـمـكـوـنـ الـمـنـطـقـيـ، كـمـاـ أـقـصـرـهـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ الـبـنـيـةـ الـعـمـيقـيـةـ وـالـبـنـيـةـ السـطـحـيـةـ، وـالـمـسـتـوـيـ الـمـنـطـقـيـ»^(٢)

وـيـفـضـلـ نـظـرـيـةـ الـحـالـةـ^(٣) اـفـتـرـحـ تـشـوـمـسـكـيـ تـعـدـيـلـاً أوـ توـسـيـعـاً لـفـئـةـ الـعـوـاـمـلـ الـمـعـجمـيـةـ، إـذـ اـعـتـبـرـ الـاـسـمـ عـاـمـلـاًـ فيـ مـوـضـعـيـنـ:

١ - عـاـمـلـاًـ عـمـلـ الفـعـلـ: إـذـ جـاءـ مـشـتـقـاًـ مـنـ فـعـلـهـ مـتـنـاسـبـاًـ معـهـ لـفـظـاًـ وـمـعـنـىـ، فـيـعـمـلـ مـثـلـهـ تـمـاماًـ، كـقـوـلـنـاـ الـوـلـدـ قـارـئـ كـتـابـاًـ.

٢ - عـاـمـلـاًـ بـالـإـضـافـةـ: كـقـوـلـكـ: كـتـابـ عـلـيـ.

(١) انـظـرـ المـصـدـرـ السـابـقـ، وـالـنـظـرـيـةـ النـحـوـيـةـ ٦٣٨ـ.

(٢) الـمـعـرـفـةـ الـلـغـوـيـةـ ١٨ـ.

(٣) الـيـ سـيـأـيـ الـبـحـثـ عـلـىـ شـرـحـهـ فـيـ الـفـصـلـ هـذـاـ.

غير أنَّ تشومسكي أشار في نصٍّ له إلى عمل الأسماء في غير هذين الموضعين بقوله: «يعمل الفاعل والمُسند أحدهما في الآخر»^(١).

العمل المناسب:

ويحدُّد تشومسكي مجموعَةً فرعيةً للعمل تُسمى العمل المناسب، تحدُّد بحسب العامل كما يلي^(٢):

أَ تعمل في ب عملاً مناسباً إذا كانت:

- أً معجمية (أي عنصرٌ ظاهراً في الكلام لا مضمراً).

- أً مقتنة ب ب.

وأوضح مثال على ذلك: "زَيْدُ درَسَ الدَّرْسَ"

العمل بالسابق:

أدخل تشومسكي (عام ١٩٨٦) مفهوم العمل بالسابق، وهو أساساً مفهوم لاسنيك وسايطو (١٩٨٤)، وملخصه^(٣):

أَ تعمل سابقاً في ب إذا توفر ما يلي:

- أَ و ب مقتنتان (أي متوايلتان في الجملة نفسها، لا يفصل بينهما فاصل).

- أَ تتحَّكم مكوِّنِيَاً في ب.

- ليس هناك ج (ج إما مركب اسمي أو جملة) بحيث تتحَّكم مكوِّنِيَاً في ج وتعلو ج، وج تعلو ب (إلا إذا كانت ب هي رأس ج).

مثال: زَيْدًا شَاهَدْتُ.

نلاحظ في هذه الجملة أنَّ «شاهدتُ» تتحَّكم في «زَيْدًا»، و«زَيْدًا» هو رأس الجملة، فلو قلنا: إنَّ زَيْدًا شاهَدْتُ لانتقض المثال، لأنَّ موضع زَيْد لم يعد رأس الجملة، فلم تعد معمولةً سابقاً للفعل التالي، بل غدت معمولةً لسابق لها هو الحرف «إنَّ».

(١) المعرفة اللغوية .٣٠٠.

(٢) ويُسمى العمل المناسب المعجمي انظر LGB, p 162
والبناء الموازي ٢٨، والنظرية النحوية، ٥٠٤، ٦٤٠.

(٣) انظر النظرية النحوية ٦، ٥٠٦، البناء الموازي ٢٩.

وبعد:

فقد درست نظریة العمل العلاقة التركيبية بين عناصر الجملة، ومدى قدرة تحكم أحدتها بالآخر، ورصدت الشروط الملزمة لذلك، محددة أنواع العوامل ومجملها.

ونظریة العمل هي المیکل الأساسي الذي تقوم عليه التولیدیة، وما النظیریات الأخرى التي سنتلیها إلّا تابعةً لها، تسیر في ظلّها، وترتبط بها من قریب أو بعيد.

وقد جهّد تشومسکي في نظریة العمل لتحديد العلاقات بين الكلمات على المستوى التركيبی البنیوی في الأعمّ الأغلب، وإن كان قد تطّرق إلى المستوى الدلالي من بعيد.

ثانياً- نظرية الأثر والعناصر الفارغة ^(١)

Trace and Empty categories theory

أهميةتها:

تكمّن أهميّة هذه النّظرية في مزجها بين التركيب والدلالة، أي بين المعنى والصناعة، فهي تبتغي معرفة تقدير العناصر الفارغة في الجملة حسب مفهومها، ولكن في الوقت نفسه تزيد تعقيد ذلك بقواعد نحوية صناعيّة ثابتة؛ يقول تشومسكي: «ويُعدُّ السؤال عن طبيعة المقوله الفارغة سؤالاً هاماً لعدّ من الأسباب، يتمثّل أولاً في دراسة هذه العناصر والبحث عن العائد والضمير قد أثبتت فعاليتها في تحديد خصائص التّمثيل التّحويي والتّمثيل الدلالي وقواعدِ كلِّ منها، وعلاوةً على ذلك تمتاز دراسة خصائص المقوله الفارغة بسحرِ داخليٍّ خاصٍ؛ إذ يمكن استنتاج هذه الخصائص من خلال ملاحظة الظواهر الواضحة، وهذا يعكس قوّة التّفكير الداخلي للعقل، وفي حال كان هدفنا اكتشاف طبيعة اللغة البشرية انطلاقاً من أثرها الملحوظ فإنَّ هذه العناصر تُوفّر لنا مصدراً زاخراً بالأفكار والرؤى»^(٢).

مفهومها:

ينبغي أولاً التّفريق بين مفهوم الأثر ومفهوم العناصر الفارغة، فالأثر بحدّه في البنية المجردة، ولا ينجم عن حذف أو إضمار، والعنصر الفارغ كلُّ ما ليس بتحقّق صوتيّاً، سواءً كان أثراً أم غير أثر، ويكون أثراً إذا كان ناتجاً عن انتقال الاسم أو الرّكن الاسمي أو الحرف إلى مكانه في البنية السطحية.

فالأثر إنما هو فراغ مجازي، يقع في الموضع الذي انتقل منه عنصر معجمي إلى موقع آخر على المشّحّر البنويي. فكلُّ أثر عنصر فارغ، وليس كلُّ عنصر فارغ أثراً، فالعنصر الفارغ أعمّ من الأثر.

تنطلق هذه النّظرية إذاً من مفهوم المقوله الفارغة الذي يتضمّن كلَّ فئة نحوية ليست متحقّقة صوتيّاً.

(١) انظر هذه النّظرية في:

LGB ,P 55-64, 248.

والمعروفة اللغوية ١٤٣-١٧٣، ٢٠٠، ٢٢٦-٢٤٤، ٣٠٤، واللسانيات واللغة العربية ٧٤، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٩٣، ٦٧، ١٠٣-٤٩١، ٤٣٣، ودراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٥.

(٢) LGB ,P 55

فتكون هذه المقوله الفارغة أثراً إذا كان فراغها ناتجاً عن انتقال الاسم أو الرّكن الاسمي أو الحرفي من مكانه في البنية العميقه المجردة إلى مكانٍ جديٍّ تعبّر عنه البنية السطحية الظاهرة.

وذلك كالأثر الموجود بعد الفعل في قولنا: «زيداً أنصفتُ»، والتقدير في البنية العميقه المجردة: «زيداً أنصفتُ».

وتنصُّ هذه النظرية «على أنَّ عَنْصَرَ مَعْجمِيَّ يُقَابِلُهُ مِنْ حِيثِ الْخَصَائِصِ التَّرْكِيَّةِ عَنْصَرٌ فَارِغٌ، فَالْعَنْصُرُ الْعَائِدِيُّ كَالرَّجُلُ أَوْ زَيْدٌ يُقَابِلُهُ عَنْصُرٌ فَارِغٌ اصْطَلْحُ عَلَى تَسْمِيَّةِ الْمُتَحَوِّلِ، (كَأَثْرِ اسْمِ الْاسْتِفَهَامِ)، وَالضَّمِيرُ الْمَتَّصِلُ وَالْمَنْفَصِلُ يُقَابِلُهُ الضَّمِيرُ الْمَسْتَتِرُ [ضِمْ] (كَفَاعُلُ الْمَصْدَرِ الْمَسْتَتِرِ)»^(١).

فَلَكَ أَنْ تَقُولَ: «أَنْصَفتُ الرَّجُلُ»، وَلَكَ أَنْ تُحَلِّ مَحْلَهُ ضَمِيرًا فَتَقُولُ: «أَنْصَفْتُهُ».

ثُمَّ إِنَّ لَكَ أَنْ تَقُولَ: «أَنْصَفْتُهُ» فَتُظْهِرَ الضَّمِيرَ، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: «أَنْصَفتُ»، فَتَقْدِرَ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ مُسْتَتِرًا.

تَقْوِيمُ نَظَرِيَّةِ الْأَثْرِ عَلَى مُبْدِأِ أَسَاسِهِ أَنَّ تَحْرِيكَ أَيِّ عَنْصُرٍ مَعْجمِيٍّ مِنْ مَوْضِعِهِ الْأَصْلِيِّ يَتَرَكُ فَرَاغًا يَتَنَاسَبُ وَالْسَّابِقَ.

مَثَلُ: أَكَلَ زَيْدٌ الطَّعَامَ.

إِذَا اسْتَفَهَمْنَا عَنْهُ فَلَا نَقُولُ: أَكَلَ زَيْدٌ مَاذَا؟ بَلْ يُنْقَلُ اسْمُ الْاسْتِفَهَامِ إِلَى صَدْرِ الْجَمْلَةِ وَفِقْدَ قَاعِدَةِ النَّقْلِ، فَنَقُولُ: مَاذَا أَكَلَ زَيْدُ؟ وَبِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ التَّحْوِيلِيَّةِ يَنْشَأُ أَثْرٌ فِي مَوْقِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ الْفَارَغُ.

وَيَمْثُلُ لَذِكْرِهِ بِالْتَّمْثِيلِ التَّالِيِّ:

مَاذَا سَأَكَلَ زَيْدٌ (أَثُّ سِمِّيٌّ)؟^(٢)

وَهِينَما نَسْأَلُ: مَنْ تَظَنَّ رَأَيَ خَالِدًا؟

فَإِنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ: ظَنَنْتُ (مَنْ) رَأَيَ خَالِدًا، أَيْ ظَنَنْتُ الرَّجُلَ رَأَيَ خَالِدًا، وَهِينَما اسْتَفَهَمْنَا عَنْهُ نَقْلَةَ أَدَاءِ الْاسْتِفَهَامِ الدَّالَّةِ عَلَى الرَّجُلِ إِلَى بَدَايَةِ الْجَمْلَةِ، فَتَرَكَتُ وَرَاءَهَا عَنْصَرًا فَارِغًا، وَهُوَ هُنَا مَرْكَبٌ اسْمِيٌّ كَمَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ التَّوْلِيدِيُّونَ، لَأَنَّهُ يَتَكَوَّنُ مِنْ أَدَاءٍ تَعْرِيفِيِّ وَاسِمٍ: (الرَّجُلِ).

وَهُذَا الْمَرْكَبُ الْاسْمِيُّ الْفَارَغُ هُنَا يَقْعُدُ مَفْعُولًا بِهِ لِلْفَعْلِ^(٣) لِكَتْهُ دُوْغَمًا مُحْتَوِيًّا صُوْتِيًّا، لَأَنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ: "مَنْ تَظَنَّ رَأَيَ خَالِدًا"، فَالْهَاءُ فِي تَظَنَّهُ هُنْيَ الْأَثْرُ، أَوْ الْعَنْصُرُ الْفَارَغُ، وَاصْطَلَحَ عَلَيْهِ "مَ." أَسْ. فَ" أَيِّ مَرْكَبٌ اسْمِيٌّ، أَوْ رَكْنٌ اسْمِيٌّ فَارَغٌ.

(١) دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٥.

(٢) س إشارة تدلُّ على علاقة العنصر المنتقل أو المقدم بموقعه في البنية العميقه.

(٣) خلافاً لما يذكر تشومسكي من أنَّه يقع فاعلاً للفعل، وأظنه يقصد الفاعل في المعنى لا في الإعراب، أو أنه يشير إلى العنصر الفارغ في "رأى" لا في "تظنُّ" ، والمثال الأصلي الذي ذكره تشومسكي: Who you think (NPe) saw John?

وقد استبدلُتُ به مثلاً عربياً لتقرير المفهوم إلى القارئ، انظر المعرفة اللغوية ١٤٢.

واسم الاستفهام مع هذا العنصر الفارغ يشتركان في القرينة نفسها، أي كلاهما يدل على الشخص نفسه المستفهام عنه، والمقصود به «الرَّجُل»، ولذلك يعتبر اسم الاستفهام رابطاً يربط المُتَغَيِّرَ [م إ (أث)] الذي هو الفاعل الحقيقي للفعل.

ويعَلَّ لِذَلِكَ بِالْتَّمَثِيلِ التَّالِيِّ :

مَنْ سَ تَظَنُّ [أَثْ] سَ رَأَى سَ خَالِدًا؟

وُتُّعرَفُ القاعدة التحويلية هذه عند التوليديين باسم قاعدة «حِرَّك - م»، أي انقل أداة الاستفهام^(١).

علاقتها بمبدأ الإسقاط:

وقد توصل التوليديون إلى مبدأ المقوله الفارغه بناء على تطبيقهم لمبدأ الإسقاط، الذي ينص على أنَّ البنية المعجمية يجب أن تمثل مقولياً في كل مستوى تركيبي^(٢).

فعلى سبيل المثال: الفعل «أَكَلَ» خصائصه المعجمية تتطلب مفعولاً بعده، فإذا ما وقنا على جملة تخلو من مفعول، وجب علينا تقديره، والرجوع به إلى بنيته العميقه، وعده عنصراً فارغاً في البنية السطحية وفقاً لمبدأ الإسقاط.

فمن نتائج مبدأ الإسقاط إذا أتَه إذا ما ثُصُرَ وجودُ عَنْصِرٍ ما في موقع معين فإنَّه لا شَكَّ موجود في ذلك الموضع إما بعده مقوله ظاهرة يعبر عنها صوتيًّا، وإما بعده مقوله فارغة لا يتحدد لها أيُّ شكل صوتي^(٣).

قولنا: زيداً رأيُثُ، والتقدير: زيداً رأيَته.

وقولنا: أَكَلْتُ فشبعتُ، والتقدير: أَكَلْتُ الطَّعَامَ، لأنَّ الفعل أَكَلَ متعدّ.

أصناف العناصر الفارغة:

والمقولات الفارغة في نظرية تشومسكي الجديدة نظرية الرَّيْطِ العَامِلِيِّ تتحصَّرُ في عَنْصَرَيْنِ:

التأثير وضم.

- فالتأثير مركب اسمٍ له قرينة بالمواضعة، أي إنَّ ثَمَّةَ ما يدلُّ عليه - وإنْ لم يُلفظ - من السياق أو مِنْ مدلول الكلام قبله، كالمثال السابق: «زيداً أَنْصَفْتُ [أَثْ]»^(٤).

(١) انظر المعرفة اللغوية . ١٤٨ .

(٢) انظر المعرفة اللغوية . ١٧٠ .

(٣) انظر LGB , P 56 .

والمعرفة اللغوية . ١٧١ .

(٤) انظر اللسانيات واللغة العربية . ٣٤١ .

- وضمّ هو مضمر^(١) من نوع خاصٌ، إذ له وجود دلائيٍ وتركيبيٍ، وليس له مضمون صوتيٍ، وهو في منظور تشومسكي مكون يظهر في البنية المكونية مكان المركبات الاسمية الظاهرة، إلا أنَّ مواطن وروده مختلف عن مواطن ورود المركبات الاسمية الظاهرة، إذ ليس له عالمة إعرابية ظاهرة.

وهو في الغالب فاعل الفعل المصدري (المصدر)، كقولك: «أزعجني ضرب عمرو»، ففاعل (ضرب) هنا ضميرٌ مستتر لا حالة إعرابية له، ولكنَّ له موقعاً على المشحر التركيبية.

ولـ (ضم) هذا موقعٌ يلزمه دوماً، فهو يقع في التوليدية فاعلاً:

- إما قبل المصدر المؤول، ومثاله قولنا: يسرني [ضم] (أنَّ زيداً ناجح)، فـ (ضم) هنا هو فاعل الفعل يسر^(٢).

- وإنما فاعلاً للمصدر الصريح المضاف إلى مفعوله، كقولنا: أردتُ [ضم] [الظالم]، فضم هنا هو فاعل المصدر محاسبة^(٣).

الفرق بين الأثر وضم:

وقد أوضح تشومسكي الفرق بين الأثر وضم بذكر خصائص كلٍّ منهما^(٤):
فالأثر يخضع لنظرية العامل، ومفسرُ الأثر لا يوجد في موضع محوريٍّ، وتخضع العلاقة بين المفسر والأثر لمبدأ الربط.

بحالـ (ضم) فإنه يفتقر إلى هذه الخصائص كُلُّها، فهو غير خاضع لنظرية العامل، ويكون مفسره – إن وُجد – في الموضع المحوري المستقل، ولا يحتاج مفسر عنصر الضم – إن كان لعنصر الضم مفسر – إلى اتباع مبدأ الربط.

وقد تعمَّق التوليديون في دراسة لغاتٍ عدَّة، ووجدوا بناءً على تلك الدراسة أنَّ ضمًّا لا يخضع لمرشح حالات الإعراب، أي لا يُحدَّد له موقعٌ معيَّنٌ من الإعراب، إن افتقد إليه خُرق المرشح.

(١) المضمر عند تشومسكي يشمل الضمير (وهو بارز منفصل عنده)، ويشمل المتصلات، ويشمل الضم، انظر اللسانيات واللغة العربية ٣٤١ ح.

(٢) في النحو العربي لاريب أنَّ فاعل "يسُرُّ" في هذا المثال هو المصدر المؤول من أنَّ وما بعدها وهو ما اصطلاح عليه التوليديون بـ (ضم).

(٣) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٨ .

(٤) انظر LGB ,P 56.

ومن حججهم في ذلك أنَّ خصائص توزُّع ضم في الجملة تناقض تماماً خصائص توزُّع الاسم الظاهر في الجملة، ولذلك استنجدوا أنَّ المكان الذي يحتمل أن يتوضَّع فيه ضم يجب ألا يطاله حكم أيٍّ من العناصر المعجمية^(١).

والأثر يرد في عمليات نحوية أخرى، فوق العمليات التي ذُكرت، ومنها التبير، وهو أن نقل مرَّجباً اسمياً من مكان المفعول إلى مكان البُؤرة، فيترك هذا المفعول وراءه أثراً، وهذا المرَّجب الاسمي الفارغ يزُوَّد بقرينه تدلُّ على أنَّه مربوط إحالياً بالعنصر المعجمي الذي انتقل إلى مكان البُؤرة^(٢).

مثال: الطالبة أنصفت، لفظ "الطالبة" انتقل إلى مكان البُؤرة، وترك مكانه أثراً يدلُّ الكلام على أنَّه مربوط بالعنصر المعجمي "الطالبة" على التحو التالي:
الطالبة س أنصفت س.

فالفرق بين ضم والأثر يتلخص فيما يلي: ضم ضمير مستتر، له وجود دلاليٌ وتركيبيٌّ، ولا ينبع عن عملية تحويل انتقالية، ولا يندرج تحت نظرية الربط، بل تحت نظرية الأثر والنظرية الموضوعاتية.

والأثر عنصر فارغ تركه عنصر معجميٌّ، انتقل بقاعدة حركٌ أ، وهو يندرج تحت نظرية الربط.

فالفرق بين ضم والأثر يتلخص فيما يلي:

ضم ضمير مستتر له وجود دلاليٌ وتركيبيٌّ، ولا ينبع عن عملية تحويل انتقالية، ولا يندرج تحت نظرية الربط، بل تحت نظرية الأثر والنظرية الموضوعاتية.

والأثر عنصر فارغ تركه عنصر معجميٌّ، انتقل بقاعدة حركٌ أ، وهو يندرج تحت نظرية الأثر والربط.

مراحل تطور مفهوم الأثر:

عرف الأثر تطُوراً امتدادياً المفهوم ما بين مرحلة النشأة ومرحلة التُّضُّج^(٣):

ففي مرحلة النشأة كان سبب نشأة نظرية الأثر وجود الجمل المبنية للمجهول التي تفتقر إلى فاعل فـ«الجمل المبنية للمجهول لها موقع فاعلٍ ضمئيٍّ غير متحققٍ»، يحدُّد له الدور المحوري العادي الذي يحدُّد لـ«الفاعل»^(٤)، أي إنَّ المفعول به في هذه الجمل يحتل عادةً الموقع الذي يحتلُّه الفاعل، ويأخذ الحركة الإعرابية التي يحملها الفاعل^(٥).

(١) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٩.

(٢) انظر اللسانيات واللغة العربية ٣٤١.

(٣) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٩٣.

(٤) المعرفة اللغوية ٢٣٤.

(٥) من المحاكاة اللغوية إلى الاقتراض النظمي : المبني للمجهول الفاعلي في اللغة العربية ٦٣.

وفي مرحلة النضج ارتبطت نظرية الأثر بنظرية العمل عند تشومسكي^(١)، فالأثر عنده يجب أن يكون معمولاً فيه عملاً مناسباً^(٢)، فأصبح العنصر المقول وإن تقدم يتحكم فيه السابق مكتونياً، كما يتحكم في أثره. ففي قولنا: القلم أخذت، يتحكم الفعل «أخذت» في «القلم» وإن تقدم عليه، كما يتحكم في أثر «القلم» المقدر، أي: القلم أخذته^(٣).

فصار مبدأ الفعات الفارغة يحصر هذه الفعات في أماكن معمول فيها على النحو الآتي^(٤):

إذا كانت أ فة فارغةً فهـ إـما:

- أثر، إذا كانت معمولة عملاً مناسباً، مثل: مـن عـرف [أـثـ] الـحـقـيقـةـ؟ فالضمير المستتر في عـرف هو ما اصطلح عليه التوليديون بالأثر.
- ضـمـ، إذا لم تـكـنـ مـعـمـولـةـ.

وكما ارتبط مفهوم الفعات الفارغة بنظرية العمل ارتبط أيضاً في مرحلة نضج النـظـرـةـ بمـبدأـ الإـجازـةـ، فـلـكـيـ يـجـازـ فـعـلـ أوـ مـصـدـرـ عـامـلـ عـمـلـ الفـعـلـ يـجـبـ أنـ يـكـونـ لـهـ فـاعـلـ، فـإـذـاـ كـانـ الفـاعـلـ لـيـسـ ظـاهـرـاـ فـمـنـ الـوـاجـبـ أنـ يـكـونـ مـقـوـلـةـ أـخـرـيـ فـارـغـةـ^(٥).

مثال: مـنـ أـقـبـعـ زـيـدـ بـزـيـارـتـهـ؟

فـلـمـصـدـرـ «ـزـيـارـةـ» لـابـدـ لـهـ مـنـ فـاعـلـ مـسـتـرـ، لـأـنـهـ أـضـيـفـ إـلـىـ مـعـوـلـهـ، وـأـصـلـ التـقـدـيرـ: «ـبـزـيـارـتـهـ إـيـاهـ»، فـلـمـاءـ فـاعـلـ وـ«ـإـيـاهـ» مـفـعـولـ، وـلـمـاءـ تـرـتـبـطـ بـزـيـدـ أـيـ تـعـودـ عـلـيـهـ، وـ«ـإـيـاهـ» تـرـتـبـطـ بـ«ـمـنـ»، فـلـمـاـ مـحـذـفـ الضـمـيرـ العـائـدـ عـلـىـ الفـاعـلـ «ـإـهـاءـ» اـسـتـقـلـ ضـمـيرـ المـفـعـولـ بـنـفـسـهـ فـأـتـصـلـ بـالـفـعـلـ، وـبـقـيـ رـكـنـ الفـاعـلـ فـارـغاـ/ـمـسـتـرـاـ، يـرـمـزـ لـهـ بـالـأـثـرـ.

وـمـاـ لـمـ يـرـتـبـطـ الأـثـرـ بـالـأـسـمـ العـائـدـ إـلـيـهـ وـهـوـ هـنـاـ «ـمـنـ»ـ فـإـنـهـ لـنـ يـجـازـ^(٦).

وـكـمـاـ لـمـقـوـلـةـ الفـارـغـةـ اـرـتـبـاطـ بـنـظـرـةـ الـعـمـلـ وـمـبـدـأـ الإـجازـةـ، كـذـلـكـ اـرـتـبـاطـهـ بـنـظـرـةـ الـإـحـالـةـ قـوـيـ لـاـ يـسـتـهـانـ بـهـ.

فـلـمـقـوـلـةـ الفـارـغـةـ رـابـطـ تـعـودـ عـلـيـهـ، وـذـلـكـ حـيـنـمـاـ تـكـونـ ضـمـيرـاـ مـسـتـرـاـ.

(١) حول عـلـاقـةـ الـعـمـلـ بـنـظـرـةـ الأـثـرـ انـظـرـ نـظـرـةـ تـشـومـسـكـيـ فـيـ العـالـمـ وـالـأـثـرـ ٩٦.

(٢) تـقـدـمـ ذـكـرـ مـفـهـومـ الـعـمـلـ الـمـنـاسـبـ فـيـ نـظـرـةـ الـعـمـلـ.

(٣) هذا اعتبار التوليديين، وسيذكر الفصل الثالث جـعـلـ النـحـوـيـنـ الـعـمـلـ بـالـقـلـمـ نـفـسـهـ لـاـ بـأـثـرـ.

(٤) انـظـرـ نـظـرـةـ تـشـومـسـكـيـ فـيـ الـعـالـمـ وـالـأـثـرـ ٩٦، وـالـنـظـرـةـ النـحـوـيـةـ ٤٩٧.

(٥) انـظـرـ الـعـرـفـ الـلـغـوـيـةـ ١٩٩٩، وـدـرـاسـةـ تـولـيـدـيـةـ تـحـوـيلـيـةـ لـلـتـرـكـيبـ الـمـصـدـريـ ١٣٥.

(٦) المـثالـ الأـصـلـيـ عـنـدـ تـشـومـسـكـيـ:

Who was John persuaded to visit?

ومثال ذلك قولنا: الرَّجُل الذي رأيْتُ طويْلٌ، والتقدير: الرَّجُل الذي رأيْته، فالماء مقولة فارغة تعود على الرَّجُل، ولا يجوز في العربية حذف الاسم الموصول «الذِي» بخلاف الإنكليزية التي انطلقت منها نظرية تشومسكي بادئ الأمر، فالرابط الفارغ فيها قد يتحقق معحمساً وقد لا يتحقق، أي «الذِي» قد يُذكَر وقد يُحذَف^(١).

والأثر في «رأيْتُ» في المثال نفسه في موقع اسمِيٍّ، مفعولٍ به لرأيْت، مربوطٍ بالرابط الفارغ، أي الاسم الموصول (المحذف في الإنكليزية)، وهو إلى ذلك مربوط بالمرجع الذي يرتبط به ذلك الرابط الفارغ وهو «الرَّجُل»، وُسُمِّيَ هذه الخاصَّة بالرابط القوي، ولذلك صيغَ في التوليدية المبدأ التالي:

«يجب أن يكون المتغيَّر مربوطاً بقوَّة»^(٢)

ومن الأمثلة على ربط الأثر الجملتان اللتان ذكرهما تشومسكي^(٣):

-I wonder [who the men expected [s e1 to see them]]

- أَسْأَلُ: مَنْ تَوَقَّعَ الرَّجُلُ أَنْ يَرَوْهُمْ؟

-the men expected [s e2 to see them]

- الرَّجُالُ تَوَقَّعُوا أَنْ يَرَوْهُمْ.

ويقول عقبهما: «يجب أن يكون الأثر (e1) هو المتغيَّر الذي يرتبط بالكلمة "who"، كما يجب أن يكون الأثر (e2) ضمماً يرتبط بالكلمة "the men".

نلاحظ أنَّ الضمير (هم) في يرَوْهُم في الجملة الأولى مرتبط بـ«الرَّجُل»، ولا يمتنع في الوقت نفسه ارتباطه بالكلمة «مَنْ» وعوْدُه إليها، فيجوز على ذلك كونُ الرَّجُل الرَّائِنَ ويجوز كونُهم المَرْئَيْنَ.

غاية نظرية الأثر:

والغاية من نظرية الأثر سهولة الاستغناء عن العودة إلى البنية العميقَة التي نادى بها تشومسكي في المراحل الأولى من انطلاق نظريته، فصارت البنية السطحية عنده هي المبنية عن البنية العميقَة بالرجوع إلى العناصر الفارغة

(١) في الإنكليزية هناك رابط فارغ المقوله (O) يقيِّد المقوله الفارغة (e)، مثال:

The man(O) I saw(e) ، المعرفة اللغوية ١٧١.

(٢) المعرفة اللغوية ١٧٢.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ٢٠٣، حيث الرَّمز (s) الصغير رمز للجملة الجديدة المفتَحة، وهي تعادل في العربية المصدر المؤَّول، والرَّمزان (e1) و(e2) رمزان للأثر، وقد أثبتَ هنا المثال الأصلي لأنَّ الكلام عليه مختلف عن نظيره في اللغة العربية.

وآثارها وارتباطها، «فافتراض أنّ البني س^(١) تتضمّن الآثار يمكننا من تقديم التأويل الدلالي بطريقة واضحة ومعقولة، وذلك باستخدام العلاقات الكائنة بين المتغيرات والروابط، واستخدام الوظائف والعلاقات التحويية المرحلّة عن صور تمثيلها الخاصة بالبني د^(٢)»^(٣).

في بهذه النظرية قلّت الحاجة إلى التحويّلات في التّحوّ، وأصبح المكوّن التحويّلي الوحيد لدى تشومسكي مقلّصاً في قاعدة واحدة هي (انقل أ)، حيث أ مقوله كبرى^(٤)، ومن المعروف أنّ النقل مشترك بين اللغات كافة؛ لأنّه أمرٌ يتصل بالدّماغ البشري؛ يقول د. اللاطي: «عموماً في المكوّن النحووي (الدّماغي) تسمح اللغة بانتقال مفرداتٍ أحياناً، وجملٍ أحياناً أخرى»^(٥).

ولهذا تعدُّ نظرية الأثر امتداداً للنظرية المعيارية الموسّعة، أو النّظرية النموذجية الموسّعة، ففيها كان التوليديون يجدون أنَّ المعلومات المتعلقة بالأدوار الحورية أي بالأدوار المسندة إلى كلّ كلمة في الجملة تُؤخذ وُتُعرَف من البنية العميقـة وحدها، وتُؤخذ من البنية الشـحـرـيـة.

فالبنية السطحـيـة في النظرية النموذجـيـة الموسـعـة لم تكن تقدـمـ المعلومات الكافيةـ، وفي نظرـيـةـ الأـثـرـ صـارـواـ يـرـونـ البنـيـةـ السـطـحـيـةـ كـفـيلـةـ بـتـعـرـيـفـنـاـ بـالـأـدـوارـ الدـلـالـيـةـ،ـ حيثـ لمـ يـحـدـفـ شـيـءـ مـنـ مـحـتـوـيـاتـ الـجـمـلـةـ نـخـتـاجـ إـلـىـ اـسـتـرـجـاعـهـ،ـ بلـ تـحـوـلـ مـنـ مـوـضـعـهـ الأـصـلـيـ إـلـىـ مـوـضـعـ جـدـيدـ،ـ وـتـرـكـ مـكـانـهـ أـثـرـ دـلـلـ عـلـيـهـ^(٦).

ونظرية الأثر أحد البراهين الصـادـقةـ عـلـىـ فـرـضـيـةـ تـشـومـسـكـيـ الـتـيـ انـطـلـقـتـ مـنـهـ نـظـرـيـتـهـ،ـ وهيـ وـحدـةـ التـحـوـ وكـلـيـتـهـ وـعـالـمـيـتـهـ،ـ فـالـتـحـوـ الـكـلـيـ قـوـامـهـ الـعـقـلـ الـبـشـرـيـ وـالـعـمـلـيـاتـ الـذـهـنـيـةـ الـفـطـرـيـةـ الـمـشـتـرـكـةـ بـيـنـ الـبـشـرـ بـجـمـلـتـهـ عـلـىـ اختـلـافـ مـوـارـدـهـ وـمـشـارـبـهـ؛ـ فـقـدـ لـاحـظـتـ أـنـ تـأـوـيلـ الـجـمـلـةـ الـمـذـكـوـرـةـ وـفـهـمـهـاـ لـاـ يـتـطـلـبـ «ـبـالـنـسـبـةـ لـعـقـلـ جـهـزـ قـبـلـ بـمـبـادـيـ الـتـحـوـ الـكـلـيـ إـلـاـ مـعـرـفـةـ مـعـانـيـ الـكـلـمـاتـ،ـ وـأـنـاـ مـاـ بـقـيـ فـتـحـدـدـهـ عـمـلـيـةـ حـوـسـيـةـ مـنـ الـنـوـعـ الـذـيـ أـوـجـزـنـاهـ سـابـقـاـ»^(٧).

ومن هنا يقول تشومسكي: «يمكننا أن نفترض كيف يعرف الأطفال هذه الحقائق دونما تعلمٍ أو أدلة ملائمة، على أساس افتراض أنَّ الحالَةَ الأولى لملكة اللغة تتضمّن مبادئ أنظمة النحو الكلّي الفرعية

(١) أي السطحـيـةـ (the surface).

(٢) أي العميقـةـ (the deep).

(٣) المعرفة اللغوية ١٤٤.

(٤) انظر اللسانيات واللغة العربية ٧٤.

(٥) القرائن النحوية والعمليات التعريبية ٢٤٨.

(٦) انظر اللسانيات واللغة العربية ٧٤.

(٧) المعرفة اللغوية ٢٠٧.

المتتّوّعة، وأنّ العقل قادر على القيام بحوسيّات من النوع المشار إليه، أو قادر على استخلاص الحقائق – في الواقع – من هذه المبادئ بمجرّد ما تتوافر العناصر المعجميّة وخصائصها»^(١).

وبهذا يتبيّن «أنّ المقولات الفارغة تظهر حيّثما تُبيّن بظهورها مبادئ النّحو الكلّي التي نوقشت سابقاً، وأنّ لهذه المقولات خصائص محدّدة ومميّزة تماماً»^(٢).

فالاّثر يبيّن عن عنصر مخدوف، ولكنّ لهذا الحذف شروطاً وضوابط، فلا يجوز الحذف في كلّ موطن، ولذلك يشترط تشوسمسكي مبدأ إمكان تغطية الحذف الذي «يُقرّ أنّه قد يُحذف العنصر فقط إذا ما تحدّد بصورة كاملة عن طريق مرّكّب يرتبط به بيّوياً يتضمّن سماته المعجميّة»^(٣).

والأمثلة التي أوردها شاهداً على حذف الاسم الموصول أو حذف العائد إليه كُلّها يمكن السّامع العادي أن يفهمها، ويتنبّأ بالمحذوف فيها، وفق مبادئ النّحو الكلّي المزود بها فطريّاً.

والاّثر وإن كان غالباً نطقاً فإنّه باقٍ حكماً وتأثيراً، وهذا ما أقرّه تشوسمسكي بقوله: «ورغم أنّه ليس للاّثر ذاته محتوى صوتيٌّ، إلّا أنّه يستطيع أن يؤثّر على الصورة الصوتية تأثيراً مباشراً، وذلك بقيامه بدور الحاجز عن تطبيق القواعد الأخرى»^(٤).

(١) المعرفة اللغوية . ٢١٥.

(٢) انظر المصدر نفسه . ٢٣٥.

(٣) المصدر نفسه . ١٤٩.

(٤) المصدر نفسه . ٣٠٤.

ثالثاً - نظریة الإحالة (الربط)^(١)

(the theory of Binding)

مفهومها وتعريفها:

«هي نظریة فرعیة للنحو الكلی الذي یهتم بالمبادئ التي تحكم العلاقات الواقعۃ بين العناصر الإحالية المعتمدة ... من ناحیة، ومراجعها الممکنة من ناحیة أخرى»^(٢).

وبعبارة أخرى هي نظریة «تهتم بالروابط بين المركبات الاسمیة»^(٣)، وهي روابط تعلق بعض الخصائص الدلالیة، كالاعتماد على المرجع^(٤)، ومن ثم العلاقة التركیبیة بين الضمیر ومسرره^(٥).

فعلاقة العنصر الإحالي بسابقه الذي یفسّره هي جوهر هذه النظریة ومحورها.

أهميتها:

نظریة الربط واحدة من أكثر النظریات اللسانیة درساً وتناولًا في العشرين سنة الأخيرة^(٦)؛ ولا یعني هذا أکنها استوت على سوقها؛ بل الدرس والبحث والتقصی فيها قائم مستمر؛ حتى قيل فيها: «من المشاكل التي لم

(١) انظر هذه النظریة في:

LGB ,P183-222

والمعروفة اللغوية ١٥٦-٢١٠، ٢٢٨-٣٠٥، ٢٨٥-٢٢٨، ٣٣٧-٣٠٥، واللغة ومشكلات المعرفة ٦٦-٨٧، والسانیات واللغة العربیة ١٢١-٥٤، ٢٢٦-٣٤٤، ٢٧٧-٣٤٤، وأهمیة الربط بين التفکیر اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ٥٤-٥٧.

ونظریة تشومسکی في العامل والأثر ٢٣٩-٤٢، وأنظمة الربط في العربیة ٨٤-٩٠، والنظریة النحویة ٢٧١-٢٣٩.

(٢) المعرفة اللغوية ١٥٩.

(٣) "المرکبات الاسمیة" هذه عبارة المترجم، مع أن العنصر الإحالي من الممكن أن يكون اسمًا أو ضمیرًا، أو ضمیرًا انعکاسیًا، أو أثراً لعنصر م، أي أثراً لاسم الاستفهام أو لاسم الموصول.

(٤) حيث إن معرفة المرجع الذي یعود إليه الضمیر غالباً ما تكون دلالیة لا تركیبیة، لأن المعنی والدلالة هما الفیصل فيه، وهذا ما یراه التولیدیون تجديداً وربما أضافوا عنصر الدلالة وأخذنوه بعین النظر بعد أن كانوا أقصوه في نظریاتهم ورؤاهم الأولى، فربطوا هنا بين العلاقات الدلالیة وال العلاقات التركیبیة.

(٥) اللغة ومشكلات المعرفة ٨٤.

(٦) انظر النظریة النحویة ٢٣٩.

تحظى لحد الآن بحلٍّ مُرضٍ في الأدبيات اللسانية مُشكِّلٌ معرفة الطريقة التي تُقام بها العلاقة العائدية في الكلام^(١).

ولنظرية الربط فضلٌ في تقليل دور البنية العميقه وتوسيع نطاق البنية السطحية، فبعد أن كان - في طور النظرية النموذجية - لابد من العودة إلى البنية العميقه لمعرفة مرجع كل ضمير صار بفضل نظرية الربط يكتفى بالبنية السطحية.

ومن ميّزات نظرية الإحالة العاملية أنها تخلصت من كثير من القواعد التحويلية، وهذا ما ساعد على التخلص من التكالُف والتَّعُسُف الذي كانت تحمله تلك القواعد^(٢)، ولذلك «عدُّ هورووكس نظرية الربط العاملية إطار التحليل التوليدية الأحدث عند تشومسكي»^(٣).

و عمل هذه النظرية يترَكَّ في مستوى البنية الوظيفية، لا في مستوى آخر من مستويات النحو؛ لأنَّ الإطار النَّظريِّ العامَ هو نظرية التمثيل النحووي المضمنة في النظرية المعجمية الوظيفية التي اقترحها كلُّ من بريزين و كابلن و آخرون، وهي نظرية تستند إلى البنية المعجمية والبنية الوظيفية، ناظرةً فيما هو كليٌّ وما هو خاصٌّ من بين اللغات^(٤).

فبقدر ما تُحقِّق هذه النظرية من مبادئ ثابتةٍ مشتركةٍ بين اللغات جميعاً تُعدُّ نفسها قد حَقَّقت من النَّجاح.

علاقتها بالنظريات العاملية الأخرى:

تَشَكُّل هذه النظرية بنظرية العمل، حيث تقوم على مفهوم التحكُّم المكوّن جوهِر نظرية العمل، فالعنصر المعجمي أَيْتحَكُّم مكوّنِياً في العنصر بـ إذا كان لا يتضمّن أحدَهَا الآخر، وأوَّل عجرة متفرّعة تعلو أَعلاه بـ أيضاً^(٥).

وبناءً عليه تقول إنَّ الفئة أَترتبط الفئة بـ ما دام:

- أَ و بـ متجاوِرين في جملة واحدة.

- أَ تتحَكُّم مكوّنِياً في بـ.

«فالرَّبْطُ الإحالِيُّ بين عَنْصَرَيْنِ وإنْ كَانَا مُتَبَاعِدَيْنِ قليلاً يعني أَنَّ الْأَوَّلَ يَتَحَكُّمُ مَكَوِّنِياً في الْثَّانِي»^(٦).

(١) اللسانيات واللغة العربية ٢١٤.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣٨.

(٣) المعرفة اللغوية ٥٨ ح.

(٤) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٧٧.

(٥) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٥.

(٦) المصدر نفسه، ٨٥، وانظر أيضاً لعلاقة الربط بالعمل النظري التحوي ٢٥٣، واللسانيات واللغة العربية ٣٤٣.

فنظرية الربط تعتمد العمل في صياغة المبادئ التي تقوم عليها.

وعلاقهُ هذه النظرية بنظرية الأثر تتجلى في أنَّ إحدى مهامُ هذه النظرية ربطُ الآثار بسوابقها^(١).

مَبَادِئ نَظَرِيَّة الْرِّبَطِ الْإِحَالِيِّ^(٢):

تقوم نظرية تشومسكي للربط الإحالى على ثلاثة مبادئ ثابتة، هي:

- المبدأ (أ): يجب على العائد أن يكون إحالياً (مربوطاً) في فصيلته العاملة^(٣).

- المبدأ (ب): يجب أن يكون الضمير حِرَّاً في فصيلته العاملة^(٤).

- المبدأ (ت): يجب أن يكون التَّعْبِيرُ الْإِحَالِي حِرَّاً^(٥).

فأَمَّا المبدأ (أ) فيشتمل على القوانين التالية:

١- أ يربط ب إذا كان أ يتحكّم مكونياً ب ب وله قرينة ب نفسها.

٢- الفصيلة العاملة للعنصر أ هي العبارة الاسمية ع. اس الدنيا التي تحتوي:

- العنصر أ

- وعانياً في أ

- وفاعلاً متاحاً لـ أ.

٣- أ هو فاعل متاح لـ ب إذا وفقط إذا لم يخرق القرآن المشترك (الافتراضي) بين العائد والفاعل مبدأ قواعدياً.

وأَمَّا المبدأ (ب) فيقتضي حرية الضمير في مجاله الأقرب، فحين تقول: «زيدُ أَنْصَفَهُ» يمتنع -وفقاً لهذه النظرية- ربط الضمير بزيد، فيجب أن يكون حِرَّاً من زيد غير مقيد به.

والمبدأ (ت) يقتضي أنَّ الأسماء الظَّاهِرَة لا ترتبط بسابق تعود عليه، ولا تحتاج إلى تفسير، كزيد وكتاب ورجل وشجرة... الخ.

(١) انظر أهمية الربط بين التفكير اللغوي ٥٤.

(٢) Lectures on Government and Binding, P188.

والمعرفة اللغوية ٢٠٣ - ٢٠٧، ٣٠٧، ٣٧٠، والنظرية النحوية ٢٧٠، وأهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ٥٦، وستتضح هذه المبادئ من أمثلتها في الكلام الآتي.

(٣) انظر النظرية النحوية ٢٦٦.

(٤) انظر النظرية النحوية ٢٧٠.

(٥) انظر المصدر نفسه ٢٧٣.

أصناف العناصر في نظرية الربط وتوجيهها^(۱):

إذا نظرت في أصناف العناصر التي تتضمنها المبادئ السابقة وجدتها ثلاثة أصناف:

العوائد، والمضمرات والتعبيرات الإحالية.

- العوائد^(۲): هي العناصر المعجمية التي تحتاج بالضرورة إلى كلمة قبلها تفسّرها وتحدد مرجعيتها،

ولولا هذه المرجعية لفسدت الجملة لتفكّرها، وعدم الترابط البنوي بين عناصرها.

والعوائد «بحسب المبدأ الأول [من مبادئ نظرية الربط المذكورة] يجب أن تكون مربوطة ضمن مقولتها العاملة»^(۳).

والعوائد في نظرية الربط نوعان^(۴):

أ- عوائد مليئة معجمياً: وهي نوعان:

● عوائد تسمى بـ "الضمائر الانعكاسية": كقولنا: هند تحب نفسها.

● وعوائد تسمى بـ "ضمائر التبادل": كقولنا: الأولاد يحب بعضهم بعضاً^(۵).

فـ «نفسها» وـ «بعضهم بعضاً» يفترضان إلى مرجع يرتبطان به ويعودان عليه، ولذلك سمياً بالعوائد.

ب- وعوائد فارغة: وهي الآثار الناتجة عن تقسيم المركب الاسمي، كقولك: «زيداً رأيت»، فالضمير المستتر يُعدُّ عند التوليديين عائداً فارغاً.

- المضمرات: وهي في نظرية الربط نوعان:

● مضمرات مليئة معجمياً: وهي الضمائر الظاهرة المتصلة والمنفصلة.

(۱) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ۸۷، والنظرية النحوية . ۲۴۰

(۲) "العائد" أو "العائدي" هو الترجمة التي ارتأها المترجمون لمصطلح "anafor"، وهي ترجمة تختلط بمصطلح العائد النحوی الذي يختلف في مفهومه عن العائد التولیدي، وأقترح ترجمته بالمحيل للخلاص من هذا التداخل.

(۳) LGB, P189

(۴) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر . ۸۸

(۵) هذا الصواب "بعضهم بعضاً"، أمّا ما شاع في عامة الكتب اللسانية التي ترجمت لتشومسكي نظريته هذه من قولهم: "بعضهم البعض" فخطأً لغويًّا، انظر نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية . ۵۶

- مضمرات فارغة: وهي مقوله فارغة مجردة من المحتوى الصوتي، وإن بدت في شكل الضمائر، وهي حرّة ليس لها سابق يفسّرها في مقولتها، ويرمز لها بـ (ضم)^(١).

- والتعبيرات الإحالية:

وهي العبارة التي تدلّ على شخص أو شيء محدّد في الخطاب، ولا تحتاج إلى سابق تعود عليه، كأسماء الأعلام، والأسماء عامّة، ككتاب وخيل، ويتقابل هذا النوع من العبارات العوائد والضمائر التي تحتاج بلا ريب إلى ما تعود عليه ليفسّرها^(٢).

ففي حين تحتاج الضمائر والعوائد إلى مراجع تفسّرها داخل الجملة أو خارجها، لا تحتاج التعبيرات الإحالية إلى أي مرجع يفسّرها في الجملة، بل هي حرّة فيها، أي قائمة بذاتها^(٣).

كيف تطبق نظرية الربط؟

المبدأ العام لنظرية الربط هو التالي:

«نقول بأنَّ العنصر أ يربط العنصر ب إذا ما كان العنصر الأول يتحكّم مكوّنًا في العنصر ب، ويشترك معه في القرينة.

ويربط العنصر أ محليًّا العنصر ب إذا ما كان العنصر الأول يربط الثاني، ولم يكن هناك عنصر آخر هو العنصر ج، على نحوٍ يُربط فيه العنصر أ العنصر ج، والعنصر ج العنصر ب»^(٤).

مثال ذلك: كان زيدٌ يبيع كتبه، فالهاء تعود على زيد ومربوطة به.

أمّا لوقلنا: كان زيدُ أبوه يبيع كتبه، فالهاء في كتبه لا يمكن أن تعود على زيد وفق نظام نظرية الربط، لأنَّ «زيدُ» يربط «أبوه»، و«أبوه» يربط الهاء في «كتبه».

قيود ومبادئ أخرى للربط^(٥):

- قيد الفاعل المحدّد:

(١) سبق شرح مفهوم "ضم" مفصّلًا في نظرية الأثر.

(٢) انظر النظرية النحوية ٦٣٥.

(٣) انظر LGB, P220

(٤) المعرفة اللغوية ٣٠٥.

(٥) سأكتفي هنا بسردها، وسيتّضح لك مفهومها بوساطة الحالات التي تخرّقها، وستذكّر بعدها في "نماذج من خرق القيود".

ينصُّ قيد الفاعل المحدَّد على أنَّه لا بدَّ أن ترتبط المضمرات ضمنَ مجال الفاعل^(١) المحدَّد الأقرب^(٢)، ففي قولنا: «أَمَرَ الْأَبُ ابْنَه أَنْ يَبْعِيْ كُتُبَه» يجُب ارتباط الضمير في كتبه بالفاعل الأقرب، وهو «ابنه» ما لم يمنع من ذلك مانع.

– قيد الفاعل المتاح:

أدخل تشومسكي هذا القيد دفعاً لإشكالية بعض الجمل، وهو ينصُّ على ما يلي: «يكون أَ فاعلاً متاحاً للعائد بِإِذَا وَفَقْطَ إِذَا لَمْ يَشَكِّلْ القرن المشترك (الافتراضي) بين العائد والفاعل خرقاً لِأَيِّ مبدأ قواعدي»^(٣).

ففي قولنا: «لِيلِي هَنْدُ أَحَبَّهَا»، لا يمكن ربط الماء في أحبَّهَا بالفاعل الأقرب «هَنْدُ»؛ لأنَّ ذلك يُسَبِّب خرقاً من ناحية المعنى ومن ناحية القواعديَّة، فمن ناحية المعنى الفسادُ حَلِيٌّ، ومن ناحية القواعديَّة خلا المبتدأ «لِيلِي» من رابط في جملة الخبر يعود عليه.

– مبدأ القرب:

كما يُبَيَّنُ في مبدأ قيد الفاعل المحدَّد بالنسبة للمضمرات فكذلك يُقال بالنسبة للعائدات: لا بدَّ أن ترتبط العائدات بأقرب فاعل يوجد في مجال مقولته العاملة^(٤)، فلو قلت:

رأى الآباءُ أَنَّ الْأَبْنَاءَ يَحْبُّ بَعْضَهُمْ بَعْضًاً، فالعائد «بعضهم بعضاً» يعود على الآباء لأَهْمَّها الأقرب.

– شرطاً التَّطَابِقُ وَالْعِبَارَةُ الصَّرْفِيَّةُ الدُّنْيَا:

العائد يجُب أن يكون له سابق يتطابق معه في الجنس والعدد، ويجب على العائد أن يكون له سابق في الجملة نفسها التي يحدِّدها أقرب فاعل^(٥).

ففي قولنا: «أَخْبَرْتِي زِيدُ أَنَّ هَنْدًا أَحَبَّتْ نَفْسَهَا» يرتبط العائد مع العنصر القريب منه، المطابق له في العدد والجنس، وهو «هَنْدٌ».

(١) مفهوم الفاعل في هذه القيود لا يُقصَدُ به الفاعل النحوويَّ بل المعنويَّ، أو كما يسمِّيه التوليديون الفاعل المنطقيَّ.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣٠٥.

(٣) انظر النظرية النحوية ٢٦١.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٢٤٠، واللسانيات واللغة العربية ٣٠٠، ولا يُقصَدُ هنا بالفاعل الفاعل النحووي بل الفاعل المعنويَّ الذي قام حقيقةً بالفعل وإن لم يكن فاعلاً في الإعراب والصناعة كما تقدَّم آنفًا.

(٥) انظر النظرية النحوية ٢٤٣، والفاعل المقصود هو الفاعل دلاليًا لا تركيبياً أيضًا.

- قيد التناظر:

اقترحه تشومسكي (١٩٧٧)، وينصُّ على أنَّ الرَّبْطَ بَيْنَ السَّوَابِقِ وَاللَّوَاحِقِ فِي الْكَلَامِ يَكُونُ بِالْتَّنَاطِرِ^(١)؛ فَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ عَمْرُو أَنْصَفَهُ» فَحَسِبَ هَذَا الْمِبْدَأُ أَنَّ يَعُودَ ضَمِيرَ الْفَاعِلِ الْمُسْتَتَرِ فِي «أَنْصَفَهُ» عَلَى الْأَوَّلِ أَيْ زَيْدٍ، وَيَعُودُ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ «الْمَاءَ» عَلَى الثَّانِي، أَيْ عَمْرُو، فَالْمُسَأَّلَةُ تَنَاطِرُ لَا غَيْرُ، الْأَوَّلُ يَعُودُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي يَعُودُ عَلَى الثَّانِي.

- قيد عدم البعد:

يَنْصُّ هَذَا الْقِيدُ عَلَى أَنَّ «الرَّابِطُ يُجَازِ بِالْتَّرْبِطِ بِمُتَغَيِّرٍ»، لَا يَعْدُ عَنْهُ أَكْثَرُ مَمَّا يَنْبَغِي^(٢)، أَيْ أَنَّكَ حِينَ تَحْكُمُ عَلَى ضَمِيرِ مَا أَوْ عَائِدِيَّ بِأَنَّهُ مَرْتَبِطٌ بِمَرْجِعٍ مَا تَحْدِدُهُ فَإِنَّ ذَلِكَ الْمَرْجِعَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مَمَّا يَعُودُ عَلَيْهِ، غَيْرَ بَعِيدٍ عَنْهُ، فَفِي قَوْلَنَا: «أَخْبَرْنِي عَمْرُو أَنَّ زَيْدًا يَحْبُّ نَفْسَهُ» لَا يَجُوزُ رِبَطُ «نَفْسَهُ» بِعَمْرُو لِلْبَعْدِ بَيْنَهُمَا. وَيُشَارُ هُنَا إِلَى التَّرَادِفِ وَالْتَّقَارِبِ بَيْنَ الْمَفْهُومَاتِ الْثَّلَاثَةِ الَّتِي طَرَحَهَا التَّوْلِيدِيُّونَ لِخَدْمَةِ نَظَرِيَّةِ الرَّبْطِ، فَكُلُّهَا تَصْبِّطُ فِي الْفَكْرَةِ ذَاتَهَا، وَإِنْ تَنَوَّعَتْ أَسَالِيهَا: «الْقَرْبُ، وَالْعَدُّ، وَالْدُّنُونُ».

نماذج من خروق القيود:

في هذه الفقرة سنعرف متى نحكم على جملة نحوياً بـأَنَّ فيها خرقاً لنظرية الربط، أو خرقاً لقيد من قيودها بـذكـر أمثلة من حالات الخرق:

• ارتباط الضمير بالضم يخرق نظرية الربط:

يقول تشومسكي معلقاً على الجملة التالية:

-John is too stuboorn [PRO to talk to B]

«إذا ما كان الرمز **B** هو الضمير **him** كان الضم^(٣) مربوطاً في هذه الحالة بالكلمة **John** إذا ما كان الرمز **B** حرراً^(٤)، وكذلك يكون الضم حرراً بالضرورة إذا ما كان هذا الرمز^(٥) مقيداً بالكلمة **John**، وإلا فسوف يصبح الضمير **him** مرتبطاً بالضم، وهو ما يخرق المبدأ الثاني من مبادئ نظرية

(١) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢١٥.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٨٥.

(٣) وهو هنا الضمير المستتر في يتحدث.

(٤) أي يعود على مرجع غير مذكور في الجملة.

(٥) أي الرمز **B**.

الربط، كما في: "John talked to him" مع عد الضمير "him" مرتبطاً بالكلمة "John" (١).^(١)

ترجمة الجملة التي ذكرها تشومسكي إلى العربية تحتمل معنيين:

الأول: جون أунد من أن يتحدث إليه، (أي أن يتحدث هو إلى شخص ما غير مذكور في الجملة، يعرفه المخاطب).

والثاني: جون أунد من أن يتحدث إليه شخص ما^(٢).

المسألة -وفق ما يفهم من نص تشومسكي هذا- مسألة تناوب وتبادل أدوار بين الرمز B والضم في الجملة، فحين يربط الضم بجون -أي حين يعود الضمير المستتر في "يتحدث" على جون- يجب أن تطلق الحرية للرمز B فلا يعود على مرجع مذكور في الجملة نفسها، وذلك يتفق مع الترجمة الأولى للجملة.

وحين يربط الرمز B ويفيد بجون يمنع الضم من التقييد وتجب له الحرية، أي العودة على مصدر غير مذكور في الكلام، وذلك يتفق مع الترجمة الثانية.

على حين أنه إن ارتبط الشيئان بجون فهذا خرق للمبدأ الثاني من نظرية الربط؛ لأنّه يستلزم جعل "جون" المتحدث و "جون" المتحدث إليه، وذلك محال.

لذلك لابد من مرجع خارجي يعود إليه الضم بغير المرجع الذي تعود عليه الماء في إليه، ليتحقق للترجمة المذكورة الفهم السديد.

ويعتلّ تشومسكي لذلك بمثال قريب إلى الأذهان يمتنع فيه عود الضمير على المذكور في الكلام، وهو قولنا: "John talked to him"

جون تحدث إليه.

حيث يحظر هنا أن يكون الضمير عائداً على جون، ولا بدّ له من مرجع خارجي، فهو لذلك حرّ لا مقيد على حسب اصطلاح التوليديين، وذلك تبعاً لما جاء في المبدأ «ب» من مبادئ نظرية الربط.

● خرق نظرية الفصل (وهي مندرجة تحت نظرية الربط):

(١) المعرفة اللغوية ٢٤٥.

(٢) هكذا ترجمها المترجم، ويعكّرنا تقريرها من الفصحي أكثر بالصياغة التالية: "جون أунد من أن يتحدث إليه"، بالبناء للمجهول.

ذكر تشومسكي^(١) أمثلة يمتنع فيها عودُ الضمير على اسم الاستفهام المصدرة به الجملة لأنَّه يخرق نظرية الفصل، و هاكَ مثالاً على ذلك:

*who [does John believe [the claim [that[Bill -saw e]]]]?

*(من يعتقد جون ما زعم من أنَّ بيل رأى ؟)

حيث الرمز أ هو الأثر أي الضمير المستتر المفعول به، الذي يعود على مَن الاستفهامية، أي: (...ما زعم من أنَّ بيل رأه).

والجملة الخبرية التي حُولت عنها هذه الجملة الاستفهامية صحيحةٌ نحوياً، وهي:

يعتقد جون ما زعم من أنَّ بيل رأى الشرطي.

والتمثيل القوسي لها كالتالي:

ج [يعتقد جون م إ] ما ج [زعم م إ] من ج [أنَّ بيل رأى الشرطي] .

إذا ما حاولنا السؤال عَمَّا تخته خط فيها حصلنا على جملة استفهامية مغلوطة، وعلَّة الغلط فيها عند تشومسكي أنَّ «تركيب الـ» – أي الشرطي – «قد نقل أبعد ممَّا ينبغي».

● خرق قيد الفاعل المتأخر:

- *معرفةُ أنَّ زيداً قد يفشل ضايقه^(٢).

في هذا المثال خرقُ لقيود نظرية الربط، إذا كان المقصود أنَّ مَن يُعرف هو نفسه مَن يتضايق، وذلك وفقاً للمبدأ الثاني من مبادئ نظرية الربط: «يجب أن يكون الضمير حَرِّاً في مجال فصيلته العاملة».

أمَّا إذا كان الفاعل المتأخر (الضم) حَرِّاً في الجملة الاسمية، وكان الضمير المستتر في يفشل (ض ١) حَرِّاً في جملته، وكان الضمير في ضايقه (ض ٢) حَرِّاً في الجملة الثالثة (ج ٣) غير حَرِّاً في الإسقاط الأقصى (الجملة الكبرى) لأنَّه يعود على زيد، وكان «زيداً» تعبيراً إحالياً حَرِّاً في الجملة الاسمية الكبرى كلُّها فإنَّ التعبير حينئذٍ سليم سديد لا يخرق أيَّ قيد.

ويمثَّل لذلك بالأقواس معرفة مبتدأ كلَّ ركِّنٍ جمليٍّ ومتهاه ورموزه عند التوليدتين:

(١) المعرفة اللغوية ٢٨٤.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣١١، ولعلَّ الصواب «ضايقته»، وعليه لا عُبار على الجملة وهي صحيحة فصيحة، غير أنَّني أثبتُ ما تُرجم؛ لأنَّ به يتحقق وجه التمثيل للجملة على الخرق ومخالفة المبدأ القواعدي الربطـي (ب) والجملة الأصلية التي بني عليها تشومسكي كلامه:

[the knowledge that John might fail] bothered him.

ج إ [معرفة (ضم) ج ١] لأنَّ زيداً ج ٢ [قد يفشل (ض ١)] [ج ٣ [ضايقه (ض ٢)]^(١).

ويبدو أنَّ خرق قيد الفاعل المحدَّد وقع حينما عاد الضمير المستتر في "ضايقه" على غير الفاعل، فـ«زيد» وقع في حيز مفعول المعرفة لا فاعلها، فلا يمكن أن يعود الضمير عليه، يقول تشوسمسكي: «ولا يمكن كذلك للضمائر أن يربط بعنصر ليس بفاعل يقع ضمن مجال الفاعل»^(٢).

ولعلَّنا إذا قصدنا المعنى الثاني وهو أنَّ زيداً هو المتضاد وجوب حيَثُنِّدُ أن نقول:

معرفة أنَّ زيداً قد يفشل ضايقته زيداً.

أو: ضايق زيداً معرفة أنَّه قد يفشل.

إِمَّا أن يُصَحَّحُ الخرق بالتصريح بالفاعل المشترك بين المعرفة والمضايقة، فنقول: معرفة خالدٌ لأنَّ زيداً قد يفشل ضايقته.

وإِمَّا بالتصريح بزيد لا الإضمار كما ذُكر: معرفة أنَّ زيداً قد يفشل ضايقته زيداً.

وقد يكون التصريح بطريقة أخرى، بإضافة المصدر إلى فاعله، فنقول: معرفة زيد بأنه قد يفشل ضايقته.

كُلُّ هذه مخارج للجملة من الإشكال لو كان الحديث عن العربية، أما الإنكليزية فقد لا تستوعب كُلُّ هذه التأليف من وجوه الكلام فلذلك حكم عليها تشوسمسكي بالخرق وعدم القواعدية.

• الخرق بالبعد:

ذُكر عدمُ البعد من قيود الربط، وهنا يُذكر مثالُ ساقه تشوسمسكي على خرق الربط للبعد:

*من يعتقد جون مازِعِم من أنَّ بيل رأى؟

وقد شُرِّحَ هذا المثال في خرق نظرية الفصل، وأُعيدَ هنا للتبسيه على خرق البعد الذي لا يقلُّ أهمية عن خرق الفصل، فالمُسألة عند تشوسمسكي محوها أنَّ العنصر الفارغ [أث] لابدَّ أن يكون معمولاً، ولا ينبغي أبداً أن يترك هملاً، فلما بُعد عن معموله ورابطه حصل الخرق.

(١) ستجد في الفصل الثالث أنَّ التعامل مع مثل هذه الجمل يختلف في النحو العربي عمّا هو عليه في التوليدية، لأنَّ الفرق الجوهري بينهما هنا أنَّ المصدر المفؤل في النحو العربي يُعدُّ مفرداً، ولا يُعامل معاملة الجمل كما تعامله التوليدية، وفوق ذلك هو في الجملة مضادٌ إليه، والمضاد والمضاف إليه في العربية كالشيء الواحد، وبهذا تغدو الجملتان كالتاهما مفردةً واحدةً هي "معرفة فشل زيد"، وهي مبتدأ خبره "ضايقه".

(٢) المعرفة اللغوية ٣٠٨

مفهوم المجال:

لاشك أنَّ ربط الضمير بعائدِه السابق وإحالته عليه ليس أمراً مبهماً عاماً، بل مخصوصاً بقيود وضوابط، ومفهوم المجال أحد هذه الضوابط؛ فالعنصر يربط بأخر إذا كان يقع في مجاله نفسه لخارجِه، ومن نصوص تشومسكي الآتية يظهر ذلك:

يقول: «مجال العنصر هو المركب الأصغر الذي يظهر فيه»^(١).

ويقول: «المجال المحلي للعائدِي أو الضميرِ أ في نظرية الربط هو أصغر مقوله عاملة في العنصرِ أ، حيث المقوله العاملة هي الإسقاط الأقصى المتضمن فاعلاً ومقوله معجمية تعمل في العنصرِ أ، ومن ثم تضمنه أيضاً»^(٢).

ويقول في موضع آخر: «فالمجال المحلي للعائدِي أو الضميرِ أ في نظرية الربط هو المركب الوظيفي الكامل الأصغر الذي يستعمل على العامل المعجمي في العنصرِ أ، أي هو أصغر مقوله عاملة في هذا العنصرِ أ»^(٣).

يفهم من نصوص تشومسكي هذه أنَّ مجال العنصر هو الجملة التي تشتمل على الضمير مع عائدِه على السَّواء، وقد تكون جملةً كبرى وقد تكون جملةً صغرى، مثال: إنَّ زيداً أبوه تاجرُ، فالضمير عاد على مرجع تشتمل عليه الجملة الكبُرِي لا الصغرى.

وُتَّمَّ نظرية الربط أنَّ الضمائر في توزيع تكاملِي مع العوائد، فحيثما يصحُّ الجيء بالضمير يمتنع وقوع العائد، إذ يبنِّه تشومسكي على «أنَّه في الموقف الذي يظهر فيه العائدِي أ مربوطاً بمرجعه ب لا يمكن أن يظهر الضمائي ج مربوطاً بالعنصر ب»، فـ«المجال المحلي الملائم للعائدِيات يختلف في بعض الوجوه عن نظيره الملائم للضمائِريات»^(٤).

من هذا المنطلق ينادي تشومسكي دائماً بالتوزيع التكاملِي بين الضمائيات والعائدِيات، فلا يجوز أن تظهر أحدها حين يجوز أن تظهر الأخرى، والأمثلة التالية تشهد له بذلك:

(١) المصدر نفسه .٢٩٩.

(٢) اللغة ومشكلات المعرفة .٨١.

(٣) المعرفة اللغوية .٣١٤.

LGB ,P190

والمعرفة اللغوية .٣٠٦، ٣١٥، ٣١٦، والنظرية النحوية .٢٧٧.

ففي حين يجوز أن نقول: «الناسُ أَحْبُوا أَنفُسَهُم» باستعمال العائدي «أَنفُسَهُم» لا يجوز لنا أن نقول: «الناسُ أَحْبَوْهُم» باستعمال الضمير، ويكون قصدنا القصد الأول؛ لأنَّ العائديات يجب أن ترتبط بغيرها على حينِ الضمائريات قد تكون حرّة^(١)، فالضمير في أَحْبَوْهُم في الجملة الثانية من الخطأ أنْ يُقْيَدَ فِي فِيهِمْ على أنه عائد على الناس؛ فالصواب فيه أن يكون عائدًا على مرجع خارج الجملة فيكون حرّاً في مجاله المحلي.

فالاشتراك في الإحالة بين «الناس» والهاء في «أَحْبَوْهُم» غير ممكن على الرغم من أنه يبدو ممكناً لأننا بصدق مكوّنين لا ينتميان إلى النواة نفسها^(٢).

والعكس صحيح؛ ففي الموقع الذي يجب فيه استعمال الضمير كقولنا: «زِيداً أَنْصَفْتُهُ» لا يتحقق لي أنَّ أَسْتَبدل به عائدياً، فأقول: «زِيداً أَنْصَفْتُ نَفْسَهُ»! لأنَّ «ضمير النَّفْسُ غير مربوط داخل النُّواة الوظيفية التي تحوِيَه»^(٣)، ولأنَّ «الضمائريات عادةً ما تكون حرّةً بالضبط في تلك السُّيَاقَاتِ التي تكون فيها العائديات مربوطةً»^(٤).

وقد يعترض قائل فيقول: الضمير في «أَنْصَفْتُهُ» يعود على زيد لا على مرجع خارجي، وبالتالي لا يتحقق لكم أن تدعوا حرّية الضمير.

وأُجيب عن هذا الاعتراض بأنَّ السَّابِقَ الذي عاد عليه الضمير هو خارج مجاله العامل، فالمقوله العاملة الصُّغرى التي يظهر فيها الضمير لا تتضمن «زِيداً»، بل تتضمنه مقوله أخرى أكبر منها^(٥).

ومن وجهة نظر نحوية عربية يُجَاب عن هذا الاعتراض بأنَّ الضمير هنا جاء حرّاً في مجال مقولته العاملة وهي «أَنْصَفْتُ» فالهاء لا تعود على تاء الفاعل، بل على زيد، وبذلك غدت الماء ضميراً حرّاً.

وبهذا يستقرُ المبدأ «ب» من مبادئ نظرية الربط الذي أطلقه تشومسكي من أنَّ الضمير حرّ في مجال مقولته العاملة^(٦).

(١) أي حرّة في مجال الربط الذي يحدّده الفاعل.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣١٦، واللغة ومشكلات المعرفة ١٤٣، واللسانيات واللغة العربية ٢٢٧.

(٣) اللسانيات واللغة العربية ٢٢٧.

(٤) المعرفة اللغوية ٣٠٦.

(٥) انظر النظرية النحوية ٢٧٠.

(٦) للاستزادة من الأمثلة التوضيحية لمبادئ الربط وتطبيقاتها انظر المعرفة اللغوية ١٤٣، ٢٠٣، ٣٣٦، واللسانيات واللغة العربية ٣٤٣، ٣٤٤، ٢٤٤، ٢٩٩، ٢٤٦، ٢١٥.

وأترك القارئ يتأمل الجمل التالية، السقیمة منها والصحيحۃ لیعرف وجه الخلاف بین استعمال العائدي واستعمال الضمیري مصداقاً لرؤیة تشومسکی المبتكرة التي استتھجت أنَّ العوائد والضمائریات في توزیع تکاملی، حیثما جاز استعمال أحدها امتنع استعمال الآخر^(۱):

۱. * زید قتلہ.
۲. زید قتلَ نفسه.
۳. دخلَ زید مکتبَه.
۴. * دخل زید مکتب نفسه^(۲).
۵. * ظنَّ زید أنَّ نفسه سعيدٌ.
۶. ظنَّ زید أنه سعيدٌ.
۷. * حاول زید قتلہ^(۳).
۸. حاول زید قتل نفسه.
۹. * يريد زید انسحابه من المجلس^(۴).
۱۰. * يريد زید انسحاب نفسه من المجلس.

وبناء على ذلك فالمركبات الاسمية من حيث الإحالات ضربان:

- ۱- أن تكون مربوطة إحالياً، وهي العائدات.
- ۲- أن تكون حرّة إحالياً، وهي المضمرات والتعبيرات المخيلة بذاتها غير المفتقرة إلى مرجع ترتبط به.

علاقة نظرية الربط بالنحو الكلّي:

تتجسد علاقة هذه النظرية بالنحو الكلّي في هدفها الذي تسعى إليه، وهو القدرة «على فرز ظواهر التّطابق التي توجد، أو يمكن أن توجد في اللغات الطبيعية عن الظواهر التي لا يمكن أن توجد فيها علىٰها - كما يرى هوروكس - توصل إلى نظرية للنحو الكلّي تتضمّن المبادئ اللغوية»^(۵).

إن تأويلاًات الجمل التي مثلَ التوليديون لها، وعراقة عود الضمیر فيها عملٌ خالص للدماغ، «لا تُعلم ولا يتحصل عليها عن طريق مبادئ الاستقراء العامة أو بالقياس المستمد من التجربة المباشرة»^(۶)، بل تتحدد

(۱) انظر اللسانیات واللغة العربیة ۲۲۷.

(۲) لم توضع علامة * على هذا المثال في المصدر المذكور مع أنه خطأ توليدياً.

(۳) لم توضع علامة * على هذا المثال في المصدر المذكور مع أنه خطأ توليدياً.

(۴) لم توضع علامة * على هذا المثال في المصدر المذكور مع أنه خطأ توليدياً.

(۵) المعرفة اللغوية ۵۸ ح.

(۶) المصدر نفسه ۱۶۱.

«بواسطة سلسلة من الحوسبيات العقلية التي تقوم بها الملكة اللغوية بالطريقة التي تُملّيها عليها مبادئها الثابتة، مستعينة بمعلومات تُعطيها إياها خيارات المتغيرات والخصائص المعجمية الخاصة»^(١) بكل لغة.

رابعاً - النظرية الموضوعاتية^(٢)

(Thematic theory)

أسس لهذه النظرية غروبر وجاكندوف بين عامي (١٩٦٥) و(١٩٧٢)، حين ميّزا الوظيفة النحوية الشكلية من الوظيفة الدلالية، فكان هذا التمييز جوهر النظرية الموضوعاتية، ثم طورّته القواعد التوليدية فيما بعد، حتى قامت نظرية متكاملة، تُعرف بالنظرية الموضوعاتية^(٣).

وهي تبحث في العلاقة بين الموضوعات والمحمولات، حيث تُعنى بالطريقة التي تعين فيها المحمولات أدواراً دلالية لموضوعاتها، وتُبيّن أنَّ كلَّ دورٍ محوريٍّ لمحول يجب أن يُعَيَّن لموضوع، وأنَّ كلَّ موضوع لابدَّ أن يكون له دورٌ محوريٌّ انطلاقاً من الخصائص المعجمية لمحوله.

وقد صارت أنظار التوليدية تتجهُّ مؤخراً إلى الدور الذي تؤديه الكلمة، ولم تعد تتحصّر في موقعها النحووي فحسب^(٤).

فهي نظرية تُعنى بالعلاقة المعجمية لا النحوية بين الصدر وتكلّماته، وبتحديد الموضع والأدوار المحورية^(٥).
ومدارُ هذه النظرية ومحورها هو الفعل، فغايتها تحديد أدوار مفعولاته وفواكهه بالنسبة له، ففيه في قولك: « جاء زيد» يحمل دوراً موضوعاتياً هو فاعل، في حين أنَّ زيداً في قولك: « مات زيد» يحمل دوراً موضوعاتياً هو ضحية، كلُّ ذلك محركه وأساسه الفعل.

ومن ثمَّ فهذه النظرية أقرب إلى الدلالة منها إلى التركيب.

ومن المعروف أنَّ مصطلحِي الموضوع والمحمول مصطلحان من المنطق الصُّوري أساساً، وقد استعارهما اللسانيات لأداء مفهوم هذه النظرية، وهو رُكنا القضية الحميلية التي يُحَكَّم فيها بثبوت شيءٍ أو بنبغي عنه. فالموضوع الجزء الأول من القضية، وقد وضع أساساً ليُحمل عليه الجزء الثاني، أو ليُحَكَّم عليه بشيءٍ،

(١) اللغة ومشكلات المعرفة ١٤١.

(٢) سُمِّيَت بهذا الاسم نسبة إلى الأدوار الموضوعاتية التي يقوم بها كلُّ من الفاعل والمفعول ، ولم يشأ المترجمون أن يترجموها بـ "النظرية الموضوعية" لعَلَّا يفهم أنَّ المراد بما النَّظرة الموضوعية للأشياء التي تقابل النَّظرَة الذاتية.

(٣) انظر اللسانيات في التراث العربي ٣٥٥، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة ٦٧.

(٤) انظر الإعراب الفعلي ٧٥.

(٥) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٦٧، والنظرية النحوية ١٧٩، ٦٥٢.

وهو يقابل الفاعل نحوياً، والمحمول هو الجزء الثاني منها المحكوم به، وهو يقابل المفعول.

وذكر الغزالي أنَّ النَّحوَيْن يُسَمُّون الموضع مبتدأً والمحمول خبراً، وأنَّ المتكلَّمين يُسَمُّون الموضع موصوفاً والمحمول وصفاً^(١)، وأنَّ الفقهاء يُسَمُّون الموضع مُحْكُوماً عليه والمحمول حكماً^(٢).

فكُلُّ محمول ينتهي عدداً من الموضوعات بحسب تعرُّفه أو لزومه أو انتقاءه لمرَّكِبِ حرفيٍّ مِنْ نوع خاصٍ أو جملة، وفقاً للاِتِّهَادِ تُدعى بالشبَّكة الموضعاتيَّةُ الْحَمْلِيَّةُ للفعل، أو بنية المحمول الموضوعية.

وهي أشبَّه ما تكون بمعجم خاصٍ تُذَكَّر فيه الأفعال مع خصائصها من حيث التعدي واللزوم، بما يخدم الأدوار الدلالية، وهناك مَنْ يسمِّيها بالشبَّكة الحورية نسبة إلى الأدوار الدلالية الحورية التي ينتهي إليها الحمل^(٣).

فالفعل «نَام» فعلٌ ذو موضوع واحد، لأنَّه يتطلب فاعلاً، ولا يتطلب أيَّ مفعول.

والفعل «قَرَأ» فعلٌ ذو موضوعين، أو محمولٌ ذو مكانين، لأنَّه يتطلب فاعلاً ومفعولاً.

والفعل «وَضَع» في قولنا: «وَضَعَ الرَّجُلُ الْكِتَابَ عَلَى الطَّاْوِلَةِ» فعلٌ ذو ثلاثة موضوعات، هي الفاعل والمفعول والجَارُ والمجرور^(٤).

وفي هذا المقام يُشير د. الفاسي الفهري إلى الخلط عند اللسانين بين مصطلح الموضع ومصطلح الدور الحوري، مع أنَّ البنية الموضعية شيءٌ والبنية الحورية شيءٌ آخر، فال فعلان عرف وضرب كُلُّ منهما له موضوعان، لكنَّهما يختلفان في أنَّ الدور الحوري الفاعل لموضوع الفعل عرف «مُعَانٍ»، وموضوع الفعل ضرب «منْفَذ»^(٥).

مثال: «عَرَفَ زَيْدُ الْمَسَالَةَ» و «ضَرَبَ خَالِدُ الْوَلَدَ»، فزيَّدُ وخالِدُ كلاهما موضوع، غير أنَّ زَيْدَاً دوره الحوري مُعَانٍ، وخالِدَاً دوره الحوري منْفَذ.

فمفهوم الموضع أعمُّ وأوسع من مفهوم الدور الحوري كما يُفهم من توجيه الفاسي.

مكونات النَّظَرِيَّةِ المُوضِعِيَّةِ:

١- المَوْاقِعُ الْحُورِيَّةُ:

وهي جملة الموضع التي تُعَيَّن فيها الأدوار الحورية الدلالية، وهي غالباً تكملاً للصدر، أي فاعل الفعل ومفعول الفعل، والمجرور بالحرف والمضاف إلى اسم قبله، فلا يُسَنَّ الدور الحوري إلا لما كان تكملاً^(٦).

(١) مصطلحـا الصفة والموصوف عند المتكلـمين يـغايرـان نـظـيرـيـهـما في النـحوـ، فـهـمـ يـقـصـدـونـ بـهـماـ المـبـدـأـ وـالـخـبـرـ، أـوـ المـوـضـوـعـ وـالـمـحـمـولـ.

(٢) انظر تحرير القواعد المنطقية ٨٣، ٨٢، وطرق الاستدلال ومقادها ١٧٨، ١٧٩.

(٣) انظر البناء المواري ٢٤، والنظرية النحوية ١٨٤.

(٤) انظر النظرية النحوية ١٨٤.

(٥) انظر البناء المواري ٢٥.

(٦) انظر المصدر نفسه ٢٦، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٦٨.

ويربط تشومسكي ربطاً محكماً بين المعجم والتراكيب في منح الأدوار المحوية حين يقول: «العنصر الذي يحدد الأدوار الدلالية يجب أن يتوفّر له ما يأخذ هذه الأدوار في موقع تركيبية ملائمة، فمثلاً يجب أن يكون للفعل ضرب مفعول به منتقى دلاليًّا حتى يأخذ دور المتأثر»^(١).

ويسمّي تشومسكي الواقع التي تحدّد لها وظائف نحوية وأدوار دلالية بموقع المشاركات أو الواقع المحوية، ويسمّي ماسواها بموقع الالمشاركات أو الواقع غير المحوية^(٢).

٢- الأدوار المحوية:

أو الأدوار الدلالية، ويحدّدتها صدر الإسقاط، لأنّه هو العامل الأساس في تحديد الخصائص المعجمية لصلاته، حيث يحدّد الأدوار المحوية للموقع المحوية لموضوعاته، وتسمّي هذه العملية الوسم المحوّي^(٣).

يقول تشومسكي: «والعنصر الذي يتطلّب دوراً دلاليًّا يجب أن ينسب إليه هذا الدور، حيث تحدّد هذه النسبة عن طريق وظيفته التحويّة^(٤)، وعن طريق الخصائص المعجمية للصدر، لأنّ الوظائف نحوية يعبر عنها في صورة تركيبية»^(٥).

أي حينما يعبر عن الوظائف نحوية تركيبياً يكون الوسم المحوّي.

ويتنوّع الدور الدلالي فقد يكون موجوداً أو متائراً أو هدفاً أو غاية أو مكاناً أو محوراً أو منفذًا.

ففي قولنا: حطم زيد الأصنام، الفعل حطم محمول، يعني دوراً موضوعاتياً لفاعله، هو «المنفذ»، ودوراً موضوعاتياً لمفعوله، هو «المتلقي».

وفي قولنا: أحبّ زيد الأصنام، الفعل أحبّ يعني دور المحرّب لفاعله، ويعني دور المخور لمفعوله^(٦).

فلا بدّ إذًا لوسّم الكلمة محوّياً من معرفة الخصائص المعجمية للصدر، ومعرفة الوظيفة نحوية للكلمة.

ومن ضروب الإسناد المحوّي:

- الإسناد المباشر، عن طريق الفعل الذي يُسند دوراً محوّياً لمفعوله، كـ«أنصف الأستاذ الطالب».

(١) المعرفة اللغوية ١٨٥.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٦٥، والبناء الموزي ٢٦.

(٣) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٦٧.

(٤) لا يقصد تشومسكي بالوظيفة نحوية هنا الفاعل والمفعول، بل يقصد دوره الدلالي الموضوعي؛ لأنّ الفاعل إعرابه ثابت سواء وقع في جملة كان فيها يحمل دور المعناني "مرض زيد" أو جملة يحمل فيها دور المنفذ "سافر زيد".

(٥) المعرفة اللغوية ١٨٦.

(٦) انظر النظرية نحوية ١٨٥، وتجد فيه أمثلة أخرى على كلّ دور من الأدوار المذكورة أعلاه ١٨٧ - ١٨٨.

- والإسناد غير المباشر كالإسناد بالحرف في مثل «مررت بعلّي»^(١).

٣- المعيار الموضوعي:

ويقصد به القيود المفروضة على الوسم المحوري، ويُشترط في المعيار المحوري الذي اقترحه تشومسكي أن يحقق كلّ موضوع فيه بمكوّنٍ تركيبيٍّ ملائم (مركب اسمي أو جملة)، ويجب أن تكون المقابلة ثنائية الجهة، أي موضوع يقابل دور محوري، على الأنحاء التالية^(٢):

- كلّ موضوع له دور محوريٌّ واحد فقط، وكلّ دور محوري يُسند إلى موضوع واحد فقط، فلا يمكن أن يكون زيدٌ في الجملة منفذاً ومتأثراً في الوقت نفسه في قولنا: «كتب زيدُ الدرس»^(٣).

- لا يُسند الدور المحوري إلا لما كان موضوعاً فحسب، فالباء في قولنا «كتبتُ بالقلم» لا دور محوري لها لأنّها ليست موضوعاً.

- يطبق المعيار المحوري في المستويات التركيبية العميقه والواسطة والمنطقية، ويقصد هنا بالمنطقية النطقية الصوتية، أي الأداء اللغوي، فالفاعل في البنية العميقه هو من قام بالفعل، وهو في الإعراب كذلك، وهو في اللفظ مرفوع، يدلُّ على أنه فاعل.

- افتراض انتظام الإسناد المحوري: العلاقة المحورية المتماثلة بين الوحدات المعجمية تمثل بعلاقة بنوية متماثلة بين هذه العلاقات في البنية العميقه، فزيدٌ في المثال السابق يُعرب في البنية السطحية فاعلاً، وهو في الحقيقة المنفذ الذي قام بفعل الكتابة.

- لا تُنقل الكلمة ذات الدور المحوري إلى موقع آخر ذي دور محوري؛ حتى لا يكون لها دوران فيُحرّق هذا المعيار، فهذا القيد يحظر أن يكون للكلمة موقعان موسوماً الحالة^(٤).

ففي قولنا «زيدُ يُنْصِف» لا يمكن أن يكون زيدٌ فاعل ينصف، لأنَّ وسمه الحالي أنه مبتدأ، خبره ينصف.

- الوسم المحوري للموضع المحوري مرتبط بالحالة، فكلّ كلمة ذاتٍ موضوع لا تتهيأ للوسم المحوري إلا إذا كانت لها حالة مجردة وإلا خرقت مبدأها، فكلمة «زيد» لا يُعلم لها دور محوري حتى تعلم حالتها في جملتها، وهي مفعول أم فاعل... الخ.

(١) انظر البناء الموزاي ٢٥ (يتصرف).

(٢) انظر البناء الموزاي ٢٥، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٦٩.

LGB ,P36

(٣) انظر

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٢٦٣.

وفي ذلك يقول تشومسكي: «العنصر يكون متهيّاً للوسم المحوري فقط إذا ما تحّددت له حالة، وطبقاً لقيد التهيّؤ هذا لا يمكن للمركب الاسمي أن يأخذ دوراً من أدوار المحور إلا إذا كان يشغل موقعاً، تحّدد له فيه حالة»^(١).

فمثلاً لا يصلح أن نقول: «نَامَ زَيْدُ عَمْراً»، لأنَّ عَمْراً لا يشغل موقعاً تحّدد له فيه حالة إعرابية؛ إذ إنَّ المعطيات المعجمية تقول: إنَّ الفعل نَامَ لا يتعدّى بنفسه، وقد يتعدّى بحرف جرّ، كـ«نَامَ عَلَى الْأَرْضِ».

وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنَّ المقياس المحوري يصدق على السلاسل المكونة من عدد من الواقع، لا على الواقع الفردية التي يحتلها الموضوع الواحد.

فالرابط المحوري في السلسلة يحصل كما في الجملة التالية:

مَنْ يَظْنُ [أَثْ] أَنَّ زَيْدَهُ ضَرِبَهُ؟

حيث تألفت السلسلة من الموضوع (من) وما يربطه مِنْ أثر، أي الضمير المستتر في يَظْنُ، ثمَّ الضمير الظاهر في ضربه، والدور المحوري يُمْنَح لاسم الاستفهام، عبرَ الأثر الذي بعد «يَظْنُ» في سلسلة تضمن مرور الدور تسلسلياً، وعدم ضياعه بتبدل موقع الموضوع.

وتنسَّد الأدوار عادةً انطلاقاً من البنية المعجمية إلا أنَّ هِكَيْنَبَم اقترح عام (١٩٨٥) أنَّ المقولات الوظيفية تؤدّي أيضاً دوراً في الوسم المحوري، فأقرَّ بأنَّ العلاقة بين الموضوعات والأدوار الدلالية أو الإسناد المحوري يمكن أن تُشَبَّع بثلاث آليات مختلفة هي: الوسم المحوري والتعيين المحوري والربط المحوري^(٢).

فلا يكفي أن نعرف أنَّ الفعل «رأى» يأخذ مفعولين بل لا بدَّ من معرفة الطبيعة النحوية لكلِّ منهما، فهو اسمٌ ظاهِرٌ أم مصدر مؤَّلِ أم جار ومحرر؟ وهذا ما تحّدد سماتُ الفعل المتعدي وشبكته المحورية أو الموضوعاتية.

ويؤكّد اللسانيون أنَّ المصدر يمتلك بنية وظيفية وبنية حملية شأنه في ذلك شأنُ الفعل المافق له؛ فالمضاف إليه وظيفته النحوية تقبل مختلف الأدوار الدلالية: عاماً أو مالكاً أو مستفيداً، وهكذا سيجعل للمصدر المضاف إلى فاعله أو إلى مفعوله البنية المحورية نفسها التي هي للفعل المافق له، لكنَّ ليس له بالضرورة البنية الوظيفية نفسها^(٣).

فمثلاً زيد في قولنا «قُتِلَ زَيْدٌ» وظيفته النحوية لا يختلف فيها اثنان، وهي مضادٌ إليه مجرور؛ غير أنَّ الموضع المحوري له يختلف، فقد يكون فاعلاً وقد يكون مفعولاً، ومن ثمَّ يختلف الدور المحوري الذي سيوسم به.

(١) المصدر نفسه ١٨٧، وسيأتي الكلام على نظرية الحالة عقب هذه النظرية.

(٢) انظر البناء الموزاري ٢٦٩، ١٦٩.

(٣) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٢٥.

خامساً - نظرية الحالة الإعرابية

(Case theory)

علاقتها بالنظريات الأخرى:

يربط هذه النظرية بالنظرية الموضوعاتية التي سبق الكلام عليها علاقة وثيقة، فقد درس التوليديون مفهومي الوظيفة النحوية وحالات الإعراب، ممّا زين إدراهم من الأخرى، فنشأ عن مفهوم الوظيفة النحوية النظرية الموضوعاتية، ونشأ عن مفهوم حالات الإعراب نظرية الحالة الإعرابية^(١).

والحالة الإعرابية هي التي يعيّنها الحمول للموضوع^(٢)، وهذا ما جعل تشومسكي يجمعهما في نظرية واحدة، تحت عنوان واحد: "Case theory and Θ -roles" أي نظرية الحالة والأدوار المحورية، وملعون أنَّ الأدوار المحورية صلب النظرية الموضوعاتية وأساسها.

ولذلك «فقد اعتبرت حالة الإعراب شرطاً لازماً للاسم حتى يحصل على وظيفة موضوعاتية مناسبة»^(٤).

ثم إنَّ هذه النظرية تقوم على الربط العامل أيضاً، فسترى فيها أنَّ العامل لابدَ أن يُعيّن حالة للمعمول، وأنَّ الحالة تعيّن بناء على خصائص هذا العامل، لذلك قال تشومسكي: «نظرية الحالة تشتمل جزءاً من نظرية العمل»^(٥).

مفهومها:

ومفهومها العام يُدعى مبدأ مرشح الحالة، وهو ينصُّ على أنَّ كلَّ مركب اسمٍ يتحقق صوتياً يجب أن تُخصَّص له حالة تحريدية^(٦)، ومن ثم فكلُّ ركن اسمٍ له تمثيل مورفولوجي وليس له حالة إعراب هو غير أصولي^(٧).

(١) انظر اللسانيات في التراث العربي ٣٥٥.

(٢) انظر النظرية النحوية ١٨١.

(٣) LGB ,P17

(٤) انظر دراسة توليدية نحوية للتركيب المصدري ١٣٥.

(٥) LGB ,P183.

(٦) انظر النظرية النحوية ٢٠٠.

(٧) انظر دراسة توليدية نحوية للتركيب المصدري ١٣٥.

وتنصُّ نظرية الحالَة على أنَّ بعض العناصر النحوية القدرة على منح حالة إعراب ما للرُّكن الاسميُّ الواقع تحت حكمها، كال فعل وبعض الأدوات، أو ما يسمى بالمقيّدات وعصر الرَّمَن.

وَالحالَة تتحقّق في اللُّغات الصَّرْفِيَّة، أي التي تظهر فيها علامات الإعراب على أواخر كلماتها كاللغة العربيَّة، ولا تتحقّق فيما سواها.

وتسمى في الأولى الحالَة الإعرابية الصرفية، وفي الثانية الحالَة الإعرابية المجردة^(١).

ومقصود بتحقّق الحالَة ظهور ما يدلُّ عليها في الصوت والصورة كالحركات الإعرابية الظاهرة على أواخر الكلم في اللغة العربيَّة، بخلاف اللغة الإنكليزية، فلا تتحقّق فيها للحالات عامةً إلَّا في بعض الضمائر، بل تبقى حالات مجردةً.

ومع ذلك فالحالَة – في افتراض تشومسكي – تُعيَّن بطريقة مطَرَّدة، سواءً عبر عنها صرفيًّا أم لم يعبر^(٢).

يقصد تشومسكي أنَّه لا بدَّ لكلِّ كلمة منطوقَة من محلٍّ نحوِيٍّ، هو الرَّفع أو النَّصب أو الجُرُّ، تبعًاً لموقعها من الإعراب، فلا تخلو كلمة من حالة إعرابية.

–أنواع الحالات ومحصصاتها:

الحالات في مفهوم تشومسكي ثلاثة: حالة المفعولية وحالة الرفع وحالة الجر^(٣).

فَحالَة المفعولية يُخصِّصُها الفعل لمفعوله، أو الاسم المشتقُ العاملُ عملٌ فعله لمفعوله، والفرق بينهما في الإنكليزية أنَّ الفعل يعيَّن حالة المفعولية للفعل الذي ينتقيه مباشرةً، بخلاف الاسم المشتقُ فلا يتحقّق له ذلك إلَّا بأداة.

وَحالَة الرفع تُخصِّصُ لفاعل الجملة المتصرفة الفعل، حيث يعيَّن إعراب التصريف للاسم المرفوع بعده حالة الرفع.

وإعراب التصريف – كما تقدَّم^(٤) – هو عامل التطابق في الزمن والجنس والعدد، ويتجسَّد في الزوائد التي تسبق الفعل، أو تتَّصل به من ضمائر أو ما يسمى بأحرف المضارعة، ويرمز له بالرمز «صر»، أي الصرف، أو (إ/ت) أي إعراب التصريف^(٥).

(١) انظر النظرية النحوية ٢٠٠.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٥٤.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٥٥، ٣٤٤، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٣، وفي بعض اللغات التي طبق التوليديون نظرية نظرية تهم عليها الحالات الإعرابية تزيد على ذلك زيادة كبيرة.

(٤) انظر ٩٤.

(٥) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٧٦.

كقولنا: تسبق النسأء، يزيد الطفل، الرجال جاؤوا، المرأة أطعمن، فتاء المضارعة ويأوها وواو الجماعة وفاء التأنيث في هذه الأمثلة هي العاملة الرفع في الفاعل مضافاً إليها عامل الزمن من منظور التوليديين لا الفعل، بخلاف ما في العربية.

وحلقة الجر تُحَصَّص للاسم المجرور بحرف جر، وللاسم المتعلق بما قبله تَعَلُّق ملكية.

وهنا يميّز تشومسكي بين اللفظ والمعنى، فليس كل مضاف مجرور حالته الملكية في المعنى، أي في الصورة المنطقية، فقد يكون مجروراً في اللفظ فاعلاً في المعنى، فحُقُّه أن تكون حالته الجر، وهذا ما عَبَر عنه بقوله: «ويمكن لحالة الإضافة أن تَتَحَذَّد صورتها إما في التكملة، وإما في موقع الفاعل في حال المركب الاسمي، ولذلك يجب أن نميّز بين تحديد الحالة في البنية د والصورة التي تَتَحَذَّدَها الحالة في البنية س»^(١)»^(٢).

ولذلك يميّز تشومسكي الحالات البنوية من الحالات الجوهرية، فالأولى تقع في البنية السطحية، والأخرى تقع في البنية العميقية^(٣).

ومن هذا التمييز ندلل إلى ما يسمى «وسم الحالة»، الذي يحدّده قيد الاتّساق المعبر عن ارتباط الحالة الجوهرية بالوسم المجري، وينصُّ قيد الاتّساق على أنه:

«إذا ما كان العنصر أ محدداً لحالةٍ جوهريةٍ وسَمَ هذا العنصر المقولَةَ [المرَكُبُ الاسمي] حالياً إذا ما كان - وإذا ما كان فقط - يسمِّ مجرياً السَّلْسَلَةَ التي تشغُلُ تلك المقولَةَ موقعَ الصدر منها»^(٤).

يقصد تشومسكي أنَّ العامل في الحالة يعمل في منحها الحركة الدالة عليها أيضاً، فال فعل لا يكتفي بمنح المفعول حالة النصب فحسب، بل يسمِّه بحركةٍ تدلُّ على أنه منصوب بذلك الفعل.

فوسُمُ الحالة يتضمَّن هنا تحديد الحالة، والصُّورَةُ التي تَتَحَذَّدُها الحالة، ففيه انتقالٌ من الصوت إلى المعنى، يقول تشومسكي: «ويبدو من الطَّبَّاعِي أيضاً حقيقةً أنَّ قيد الاتّساق يُطبَّقُ على البنية س إذا ما توفرَ لدينا أنَّ للحالة تَحْقِيقَاتٍ عَدَّةٍ في المستويَين المنطقيِّيِّ والصوتيِّ كليهما»^(٥).

(١) المعرفة اللغوية ٣٥٣.

(٢) لعلَّه يقصد بذلك ما يعنيه النحويون حين يفصلون بين الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية، فقولنا: زيدٌ حسنُ الوجه، الوجه فيه مضافٌ إليه لكنه في المعنى فاعلٌ للصفة المشبهة حسن، أي حسن وجهه.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ٣٦٨.

(٤) المصدر نفسه ٣٥٣.

(٥) المصدر نفسه ٣٥٨.

يُقصد بالمستويين الصوتي والمنطقي ما يعبر عنه النحويون العرب باللفظ والمعنى، فالمستوى المنطقي يتحقق في الإضافة بمجرد قولك مثلاً: بـأـت بـشـكـر زـيـد، فـزيـد مـفـعـول بـه في المعـنى، لـكـنه في الـلـفـظ حـالـتـه الـجـرـ بـالـإـضـافـة. والمستوى الصوتي يتحقق إذا ما نصـبـت زـيـدـاً، فـقلـتـ مـثـلاً: شـكـري زـيـدـاً دـائـمـاً، فـزيـدـ حـالـتـه النـصـبـ عـلـىـ المـفـعـولـيـة، وـمـعـنـاهـ المـفـعـولـيـةـ أـيـضـاً.

ومن الربط بين المستويين الصوتي والمنطقي تُوضح لنا وجهة نظر ريتشارد كاين الذي اقترح أنَّه من المُحتمل أنَّ حالة الجُرُّ التي تحدُّدها حروف الجُرُّ في اللغة الإنكليزية لا تختلف عن حالة المفعولية^(١)، فالجَارُ والمُجرُور كلاهما محلُّهما النصب بالفعل المتعدي السابق لهما.

وخلاصة الأمر أنَّ الحالة الجوهرية يجب أن تتحقق في المركب الاسمي تحت سلطان عمل المقوله التي تسمه محوريًا في البنية العميقـة^(٢).

و هنا نلحظ ربط تشوسمسكي بين الحالة والعمل – كما سلفت الإشارة سابقاً^(٣) – ذـ«الـحـالـةـ تـتـحدـدـ بـصـورـةـ وـاحـدـةـ تـحـتـ تـأـثـيرـ الـعـمـلـ»^(٤)، فـلـوـلاـ عـلـمـ الـفـعـلـ ماـ عـزـيـتـ حـالـةـ النـصـبـ إـلـىـ الـمـفـعـولـاتـ، وـلـوـلاـ اـجـارـ ماـ كـانـ لـلـاسـمـ أـنـ يـأـخـذـ حـالـةـ الـجـرـ، وـكـذـلـكـ الـوـسـمـ ماـ كـانـ لـيـتـحـقـقـ لـوـلاـ الـعـاـمـلـ الـذـيـ عـزـاـ حـالـةـ إـلـىـ الـكـلـمـةـ، وـمـنـ ثـمـ وـسـقـهاـ بـحـرـكـةـ ظـاهـرـةـ.

مصدر تعيين الحالة الإعرابية:

ومن تأثير العمل نتحول إلى مصدر تعيين الحالة الإعرابية، فقد وضع التوليديون قانوناً يعرّفنا كيف تتحدد لعنصرٍ ما حالة معينة فقالوا^(٥):

يعين أ حـالـةـ لـ بـ إـذـاـ وـفـقـطـ إـذـاـ كـانـ:

أـ عـنـصـرـاـ مـعـيـنـاـ لـ حـالـةـ (أـيـ فـعـلـ / صـرـ مـتـصـرـفـ / جـرـ)، أـيـ فـعـلـ أـوـ إـعـرـابـ تـصـرـيفـ أـوـ حـرـفـ جـرـ، وـ: أـ يـتـحـكـمـ بـ بـ.

(١) انظر المعرفة اللغوية ٣٦٧.

(٢) انظر المصدر نفسه ٣٥٣.

(٣) انظر ١٢٧.

(٤) المعرفة اللغوية ٣٤٤.

(٥) انظر النظرية النحوية ٢٠٤.

فالعلاقة بين العنصر الذي يعيّن الحالة والعنصر الذي ثُعيّن له الحالة علاقة بنوية شكلية، قائمة على التحكم المكتوني الذي سبق الحديث عنه في نظريات سابقة.

وتتضمن نظرية الحالات الإعرابية مبدأً آخر لتعيين الحالة الإعرابية، وهذا المبدأ هو أنَّ الأسماء والصفات تُسند حالةً إعرابية لفضلتها، وهي إحدى أنواع الجر^(١)، والمقصود بذلك الأسماء المجرورة بالإضافة، ففي قولي: كتابُ زيدٍ، أَسَدَ "كتاب" حالة الجر إلى "زيد".

مَبَادِئ نَظَرِيَّةِ الْحَالَةِ:

مِنْ مَبَادِئ نَظَرِيَّةِ الْحَالَةِ أَنَّ التَّعْبِيرَاتِ الإِحَالِيَّةِ يَجِبُ أَنْ تَأْخُذْ حَالَةً إِعْرَابِيَّةً^(٢).

أَيْ أَنَّ كُلَّ مَفْرَدٍ لَيْسَ ضَمِيرًا يَبْغِي أَنْ تَتَحَدَّدَ لَهَا حَالَةً، مِنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍ.

وَمِنْهَا مَبَادِئ تَعْيِينِ الْحَالَةِ الإِعْرَابِيَّةِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الصَّحِيفَةِ السَّابِقَةِ.

وَمِنْهَا مَبَادِئ مَرْشِحِ الْحَالَةِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا مَبَادِئ مَصْفَاتِ الْحَالَةِ، وَيَنْصُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَرْكَبٍ اسْمِيٍّ مَتَحَقِّقٍ صَوْتِيًّا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ لَهُ حَالَةً، إِلَّا فَإِنَّهُ سَيَخْرُقُ هَذِهِ الْمَصْفَةَ^(٣).

وَوُظِيفَةُ هَذَا الْمَرْشِحِ التَّخَلُّصُ مِنَ الْبُنْيَةِ السَّطْحِيَّةِ غَيْرِ الْجَائِزَةِ، كَأَنْ تَرَى كَلْمَةً ذَاتِ مُتَحَقِّقٍ صَوْتِيٍّ بَحْرَدَةً مِنَ الْحَالَةِ، أَوْ أَنْ تَجِدَ كَلْمَةً لَهَا حَالَةٌ لَكُنَّهَا بَحْرَدَةً مِنَ الْمُتَحَقِّقِ الصَّوْتِيِّ^(٤).

وَمِنْ مَبَادِئِهَا مَبَادِئُ مَتَاخِمَةِ الْحَالَةِ وَيَتَجَلِّي فِي أَمْثَالِ الْفَعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ إِلَى مَفْعُولِيْنَ وَقَدْ يُشَرِّطُ فِي أَحَدِهِمَا أَنْ يَكُونَ مَصْدِرًا مَؤَوِّلًا، كَالْفَعْلِ "أَمْرٌ"، وَقَدْ يُشَرِّطُ فِي أَحَدِهِمَا أَنْ يَسْبِقَ الْآخَرَ، فَإِذَا مَا اخْتَلَ شَرْطُ خُرُقِ مَرْشِحِ الْحَالَةِ.

فَفِي قَوْلَنَا: أَعْطَيْتُكَ الْكِتَابَ، لَا يَجُوزُ تَبَدِيلُ مَوْضِعِيِّ الْمَفْعُولِيْنَ عَلَى حَسْبِ مَا يَنْصُّ عَلَيْهِ مَبَادِئُ مَتَاخِمَةِ الْحَالَةِ، أَوْ لِكُونِ الضَّمِيرِ وَالْفَعْلِ يُؤْلِفَانِ عَنْصَرًا تَرْكِيبيًّا وَاحِدًا، لَذَا لَا يَجُوزُ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا.

وَتُعَالِجُ الْقَضِيَّةُ – إِذَا أَرْدَنَا تَقْدِيمَ الْكِتَابِ وَتَأْخِيرَ كَافِ الْخُطَابِ – بِإِدْخَالِ حَرْفِ جَرِ كَمْحَدَدٍ لِلْحَالَةِ، فَتَصْبِحُ الْجَمْلَةُ: أَعْطَيْتُكَ الْكِتَابَ لَكَ^(٥).

(١) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ١٥٨.

(٢) انظر المصدر نفسه ١٤٥، والتعبيرات الإحالية هي العبارة التي تدل على شخص أو شيء محدد في الخطاب، ولا تحتاج إلى سابق، كأسماء الأعلام، ويتقابل هذا النوع من الكلام العوائد والضمائر، وقد بُسِطَ الكلام عليها في نظرية الربط، انظر ١١٣.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٨٧، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨٠، والنظرية التحويية ٢١٥.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٣٤٢.

(٥) هذا فحوى كلام تشومسكي في المعرفة اللغوية ١٧٥.

وموجب مبدأ المتأخمة يخصّص الفعل للمركب الاسمي الثاني المرتبط به والموالي للأول حالة المفعولية الثانية، إذا ما ثبت أنَّ الفعل من الأفعال المتعددة إلى مفعولين وفقاً لخصائصه المعجمية^(١).

ويحكم تشومسكي على عبارةٍ ما بأنَّ فيها خرقاً لمرشح الحالة انطلاقاً من خصائص المعجم؛ فالمعجم هو الذي «يقدم لكلّ عنصر معجمي صورته الفونولوجية، وما يمكن أن يرتبط بها من خصائص دلالية»^(٢)، وذلك وفق ما تقدَّم من مبدأ الخصائص الانتقائية.

حاول التوليديون في بعض الحالات التغلب على خرق مرشح الحالة الإعرابية باللُّجوء إلى قاعدة إقحام حرف الجر، ومثال ذلك عندهم: «زيدٌ غير متأكَّدٌ من الوقت»^(٣).

ف«من» في المثال مقحمة على حدٍّ تعبيرهم - من أجل أن لا يصل التأكُّد إلى الوقت مباشرة.

فكُلُّ فعل له مفاعيلٌ محدَّدة ذات خصائص معينةٍ، فالفعل «اختار» ينتهي من المعجم مفعولاً به مباشراً وآخر محروراً بـ«من»، هذه خاصية هذا الفعل، كما تجدها في المعجم وتستقرّها من استعمال الفعل في الكلام. فإذا ما وجدناه في جملة قد انْتَقَصَ شيءٌ من شروطه حكمنا بأنه خرقٌ لمرشح الحالة، ولجأنا إلى معالجة هذا الخرق بتقدير حرف جر محنوف، بحيث إذا قلت: «اختار المعلم الطالب زيداً» فتَمَّة خرق يجب أن يُصْحَّح بإدخال حرف جر، فنقول: اختار المعلم من الطالب زيداً^(٤).

فكُلُّ فعل له خصائص يجب أن تلتَزَمْ في الكلام، وإذا ما وجدنا جملة لا تفي بهذه الخصائص حكمنا بوجود الخرق.

وكذلك الاسم الذي يُعرَب مبتدأ يتطلَّب بعده اسمًّا يكون خيراً، فإذا وجدناه قد أعقبه ظرفٌ أو حار ومحررٌ حكمنا بوجود خرق، وعاجلناه بتقدير «مستقرّ»، أو «استقرّ» قبل الظرف أو الجار، كقولنا: زيد في الدار، والتقدير: مستقرّ، وهذا ما يُفهَّم من نصٍّ تشومسكي التالي:

(١) انظر المعرفة اللغوية ١٧٥، ونظريَّة تشومسكي في العامل والأثر ٨٢.

(٢) المعرفة اللغوية ١٧٣.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٧٨، ٣٤٩، ٣٥١.

(٤) الفعل الذي مثَّلَ به تشومسكي هنا الفعل أقنع "persuade"، غير أنَّني استبدلت به الفعل اختار الذي يتوفَّر على الفكرة التي يريده تشومسكي التعبير عنها، بخلاف الفعل أقنع فخصائصه في المعجم العربي لا تسري عليها خصائص الفعل "persuade" من حيث التعدي واللزم ونوع المتعدي إليه، ومعناه المستعمل في كلام العرب المستشهد بكلامهم يغاير ما نستعمله اليوم جرياً على ألسنة الكتب المترجمة، انظر لسان العرب (قمع).

«والمركب الاسمي في الجملة (٦٩)^(١) ليس في موقع من الموضع الموسومة بالحالة، ولهذا يبدو أنه يخرج مرشح الحالة (٣٤)^(٢)، ومع ذلك قد نفترض أنه يتلقى حالة اشتقاقياً عن طريق العنصر الحشووي الذي يرتبط به، فالحالة تحوّل من الكلمة "there" إلى الكلمة "a man" في الجملة (٦٩)^(٣).

قوانين عمل نظرية الحالة:

- ١ - نظرية العمل هي الأساس في فهم الحالة الإعرابية وتطبيقاتها، وقد سبق التنبيه على ذلك عند الكلام على وسم الحالة ومصدر تعين الحالة الإعرابية، بل يُستدلُّ على ذلك بكلٍّ ما سيق من كلام على الحالة الإعرابية.
- ٢ - العامل لا يحدّد إلا حالة واحدة فقط لمتمّماته^(٤)، أي لما يتعلّق به ويعمل هو فيه ويسمّه، وهذا أمر محظوظ بديهي؛ إذ لا يمكن لكلمة أن تكون منصوبة ومحورة في الوقت نفسه.
- ٣ - تعين الحالات عند تشومسكي يقع في مستوى الـ^{الـ}واسطة، وهي مرحلة وسط بين البنية العميقية والبنية السطحية.

٤ - الحالة والموقع:

- الحالة تنتقل مع العنصر المنقول، فهي تُعزى إلى الكلمة لا إلى الموقع الذي تشغله الكلمة، فلا يؤثّر فيها ترتيب الكلمات، فالخبر يبقى إعرابه حبراً ولو قُدّم، والمفعول به يظلّ منصوباً ولو قُدّم على الفاعل^(٥).
- لا تخلو كلمة من حالة إعرابية، وقد تَبَّأّه تشومسكي على ذلك بغير ما صيغة، كما سلف.
- لا يجب الفصل بين الصدر وصلاته، فلا تبتعد الكلمات الموسومة حالياً عن محدّدها العاملية، وهذا بموجب نظرية العامل، فإذا وجدنا كلمة منصوبة خارج الجملة التي تحوي الفعل حكمنا بأنَّ الفعل لا يعمل بها النصب، وبحثنا عن عامل آخر لها يحدّد لها الحالة.
- إذا سُئلْتُ: مَنْ رأيَتْ؟ فَأَجَابَنِي السَّامِعُ: زِيداً. فَرَيَدَ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ آخَرَ تَقْدِيرِه «رأيَتْ» لَا بِفَعْلٍ نَفْسِهِ المذكور في الجملة الأولى، لأنَّ جملته جديدة، وقائلها غير القائل الأولى.

(١) وهي: "there is a man in the room" هناك رجل في الغرفة.

(٢) الذي ينصُّ على أنَّ كُلَّ مركب اسمِي يتحقّق صوتياً يجب أن تُخصّص له حالة تحريدية.

(٣) المعرفة اللغوية ١٨٧.

(٤) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨١.

(٥) هذا يستنبط من كلام تشومسكي في المعرفة اللغوية ٣٦٢.

٧- الارتباط وثيق بين الحالة والدور المخوري، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند مطلع الكلام على هذه النظرية وعلاقتها بالنظرية الموضوعاتية، وكذا عند الكلام على الوسم المخوري الذي لا يُعرف إلاّ بعد تحديد الدور المخوري للفظ.

٨- كثيراً ما يُلْجأ إلى حرف الجرّ للتفادي من خرق مرشح الحالة، وقد ذُكر طرفٌ من ذلك في مبادئ نظرية الحالة، وهنا يُضاف ما أورده تشومسكي من الجرّ بعد الظرف «حول» وما علّته؟ و«حول» – كما هو معلوم – لا يُسند حالةً إعرابيةً لما بعده كما الفعل وحرف الجرّ، وهو يُجيب عن هذا الإشكال من ناحيتين^(١) :

الأول أن يُقدّر حرف جرّ عند الظرف، فإذا قلت مكثت حول الدار، فكأنك قلت: مكثت في حول الدار، وحرف الجرّ كما سبق يقوى على تعيين حالةٍ بخلاف الظرف «حول».

والثاني أن يكون من قبيل ما أَسند فيه الاسم حالةً الجرّ إلى اسم يليه أي جرّه بالإضافة، وهو ما تناوله الكلمُ على مصدر تعيين الحالة آنفًا.

ومن الجدير بالذكر أنَّ التوليديين يُعدُّون إقحام حرف الجر حالةً قصوراً^(٢)، أي يقع حين يضعف العامل عن إسناد حالة لغيره، ففي قوله: «زيدٌ حبٌ للعلم» أدخلت اللام لقصور عمل المشتق عن عمل الفعل في قوله: «زيدٌ يحبُ العلم»، فأعملت الفعل بلا لام، وأدخلت اللام على المشتق^(٣).

هدف نظرية الحالة:

وتحتَّمَ في هذا العرض لنظرية الحالة أَنَّها نظريةٌ وُضِعَت لمعرفة الحالة الإعرابية لكلّ كلمة، ولتصفيّة الحالات غير الجائزة التي نلقى فيها كلمةً حاليةً مما يُسِّمُها حالياً، حيث تضمنَّ نظرية الحالة الضوابط والقيود التي يجعل الكلمة ذات حالة إعرابية، وتضع قيوداً لإخراج الكلمة من دائرة الحالة بدلاً من إحصاء الحالات الجائزة؛ فـ«أن تولَّد بالضبط هذه الأشكال الصحيحة في حالاتٍ من هذا القبيل قد يتطلَّب نظام قواعد معقداً نوعاً ما، وأحد المداخل التي تُوصَف بأنَّها أكثر إقاعاً هو البحث عن قيدٍ ما من قيود الإخراج التي تُفرض على البنية س لتصفيّة ما لا يجوز من الحالات، ثمَّ السماح بعدئذ للقواعد البسيطة أن تُطبَّق دونما قيود سياسية... [وهذا] يُتَخلَّص من الأنظمة الغيَّة والمفصَّلة للقواعد التحويلية وقواعد البنية المركبة»^(٤).

(١) هذا ما يُستنبط من كلامه في اللغة ومشكلات المعرفة ١٥٨.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣٥٤.

(٣) وإن كان دخولها جائزاً لا واجباً، لكنه مما يقوّي العمل.

(٤) المعرفة اللغوية ٣٤٢.

وبعد:

لابدَ من التذکیر ختاماً بأنَّ نظریَّةَ الحالَةِ مكوَّنٌ من مكوَّنات النَّحوِ الكلِّيِّ التي تشتَركُ فيها اللُّغاتُ البشريَّةُ كافَّةً، وتَكمنُ في المَلَكَةِ اللُّغويَّةِ عندَ متكلِّميِ كلِّ لُغَةٍ فطريَّاً؛ فـ«مَتَعَلِّمُ اللُّغَةِ معَ مَا زُوِّدَ به من نظریَّةِ الحالَةِ» بالإضافة إلى النَّظريَّاتِ الفرعُونِيَّةِ الأخْرَى للنَّحوِ الكلِّيِّ يعرِفُ دونَمَا إرشادٍ خاصٍّ أنَّ البُنُيَ النَّحوُيَّةَ وغَيْرَ التَّحوُيَّةِ هي كما أُوضَحَتُ في الأمثلَةِ السابقةِ... [وبهذا] يُسْتَغْنَى عن الحاجَةِ إلى اشتراط وجودِ أنظمةٍ مفصَّلةٍ من القواعدِ أو إلى تفسيرِ الكيفيَّةِ التي يمكنُ أن تُتَعَلَّمَ بها هذهِ الأنظمة»^(١).

(١) المصدر نفسه .٣٤٩

خاتمة الفصل:

اتضحت في هذا الفصل أهمية نظرية تشومسكي اللغوية، والمكانة التي تحملها، وتطور البحث إلى مناهجها ومراحل التأليف فيها، ثم حظ الرحال في مرحلة النظرية العاملية (نظرية العمل والإحالة) التي أثارت اهتمام الباحثين بنضجها وتطورها، بما فيها من نظريات فرعية ومبادئ كلية، عرضها البحث وسلط الضوء على ما توصل إليه تشومسكي وغيره من التوليديين فيها.

وهي بجملتها نظريات فرعية للتوليدية، غايتها الأولى جمع اللغات البشرية على كلمة واحدة، تحدد خصائصها النحوية المشتركة، بناءً على العمليات الذهنية البشرية التي تنبثق منها موحدة عامة بين البشر جميعاً.

وقد تبيّن لك التداخل القوي، والترابط الوثيق بين نظريات التوليدية هذه، فكل نظرية تبني على أخواتها، وتستقي منها شروطها ومبادئها، فمن أحكام نظرية العامل وأصولها ما يصلح أن يدرج في أحكام نظرية الآخر أو الربط، ومن مبادئ نظرية الآخر ما يصلح أن يضمن نظرية العامل، ومن أمثلة نظرية الربط ما يخرج على مبدأ من مبادئ نظرية العامل، وكذا التداخل بين هذه النظريات عند التوليديين كما لمست في الفصل الثاني، وإن منحت التوليدية كلاً منها الاسم الفريد.

ولك أن تستدلّ على ذلك بتبيّن هذه النظريات بنفسك، ويقارب تشومسكي هذه القضية بقوله: «تشكل نظرية الحالة الإعرابية جزءاً من نظرية العامل، ولذلك تعد الأمثلة التي تُطرح لتحديد الحالة الإعرابية أمثلة عن نظرية العامل ومحدد الحالة الإعرابية، تكمن إحدى المشاكل المرتبطة بإطار عمل السلوك التنظيمي في وجود فصل كبير بين الحالة الإعرابية والربط، وهذا يعني أنه يجب تطوير نظرية الربط ضمن إطار عمل نظرية العامل التي توضح أهم النقاط المشتركة بين هاتين النظريتين»^(١).

وإذا اعترى هذه النظرية في بعض الأحيان إغراباً أو تعقيد في التعبير عن مفرداتها فما ذاك إلا جلّتها وحداثة نشأتها، ولا ضير على كلّ باحث أن يطبقها على لغته ليعلم مدى مصاديقها وصلاحتها لأن تكون نظرية عالمية ثابتة.

وحسبيها أنها نجحت إلى حد بعيد في إرساء الأصول النحوية التي ثبتت بين اللغات البشرية جميعاً واستنبط قواعد عالمية لها.

واستطاعت التوليدية أن تقترب في قواعدها من كليات العلوم الرياضية والفيزيائية الثابتة، وتنطلق من منظور الفلسفة وعلم النفس، على غير ما كان يُعهد من نظريات لغوية أخرى.

فكان هم التوليدية الذي حملت على عاتقها الوفاء به أمرين استفزّاها لا تبغي عنهما حولاً، هما:

- ربط اللّغة بالفّكر، ورصدُّ مظاهر النّحو في الذهن، لا في الكلام المنقول ولا المنطق وحده ولا في التجربة اللغوية عند قومٍ.

- واختبار كلّ قاعدة يضعونها بناءً على اللغة الإنكليزية إن كانت تصلح لأن تسرى على سائر اللغات البشرية أو لا، والإشارة إلى أنه إن كانت هنالك فروق دقيقة يسيرة بين اللغات فلا ضير في أن نعثر على خطوط عريضة ومشكّة واحدة تنبثق منها اللغات العالمية بحملتها.

وتبيّنت عند تقرّيـك مذاهب النـظريـات الفـرعـيـة للـتـولـيدـيـة أـنـها تـسـعـى جـاهـدـةـاً إـلـى وضع ضـوابـطـ تـضـبـطـ الجـمـلـ الصـحـيـحةـ لـئـلاـ تـدـخـلـهاـ السـقـيـمـةـ، وـتـأـبـيـ أنـ يـدـخـلـ فيـ تـلـكـ الضـوابـطـ مـعيـارـ الذـوقـ أوـ الـمعـنـىـ، بلـ تـصـرـ علىـ أنـ التركـيبـ وـحدـهـ مـقـنـدـرـ أنـ يـحـمـلـ عـبـةـ هـذـهـ الضـوابـطـ، قـائـمـ بـذـاتـهـ، يـسـتـنـارـ بـهـ فيـ تـبـيـنـ الجـمـلـ.

الفصل الثالث

جهود علماء العربية
المقابلة لما استحدثه التوليديون

أولاً - من حيث النظريات العاملية

لابدّ بعد بسط النظرية اللسانية الحديثة في علم التركيب من مقابلتها على نظيرها من النحو العربي وعرضها عليه، لمعرفة ما قاله علماء العربية الأوائل، ومدى مماثلة ما قالوه في التركيب النحووي قبل قرون لما استحدثه اللسانيون الغربيون اليوم، لا لإثبات أنَّ العربية فيها ما قاله اللسانيون المعاصرون فحسب، بل لإطلاع العالم على ماهية العربية وجوهرها، ومدى الجهود القيمة المبذولة في خدمتها وإشادة ببنائها، مما يُضافي ما قدّمه اللسانيات الحديثة في خدمة التركيب النحووي اليوم، وجدارية تلك الجهود أنْ تُضمَّن إلى قائمة الجهود العالمية عند التاريخ للفكر اللغوي.

فهل في آراء النحوين العرب وتوجيهاتهم ما يماثل ما ابتكره اللسانيون التوليديون اليوم؟

بل هل فيها -على قدمها وبكورها- ما يفوق ما توصلَ إليه الدرس اللغوي الحديث، أو يفني بالغرض أكثر مما وقَّ به هذا؟

سيقدّم الفصلان الثالث والرابع الإجابة عن ذلك، وسيجري الحديث في منحىَيْن اثنين:

الأول - وهو ما تضمنَه الفصل الثالث - يُعني بالنظريات الفرعية للقواعد التوليدية المذكورة في الفصل الثاني التي سميت بالنظريات العاملية، والثاني - وهو ما تضمنَه الفصل الرابع - يتناول مسائلٍ مفردةً متثورة بين تلك النظريات.

لكن ينبغي قبل ذلك المقابلة أن يؤخذ بالحسبان أنَّ جهود النحوين العرب كانت مقتصرة على اللغة العربية، ورهينةً بخدمتها وحدها، في حين أنَّ جهود اللسانيين التوليديين كانت عامةً، تسعى لأنْ تبني نحوًَا ذاته كونية عالمية، تسري مبادئه وأحكامه على اللغات كافةً، لا على لغة بعينها.

وستجد في أثناء مطالعتك لهذا الفصل إشارةً مقتضية عند كلِّ موضع من جهود النحوين العرب إلى جهود التوليديين المقابلة، على سبيل التذكير بما ورد مبسوطاً في الفصل الثاني، على أنَّ ثمة مواطنَ تختصُّ بها العربية، انفرد بها النحويون العرب، ولم يذكرها التوليديون في شيء، وستجد الإشارة إليها في مواضعها.

النظريات الفرعية للتوليدية في كلام النحوين الأوائل:

سيُنطَّرَّقُ هنا إلى كلِّ نظرية شرِّحْتُ في الفصل الثاني مع ما يقابلها مما استقرَّ في عُرفِ النحوين العرب قبل قرون، فكما عرض الفصل الثاني نظريات التوليدية التي تتلَّخصُ في نظرية العمل والإحالة بفروعها (نظرية العمل ونظرية الربط ونظرية الأثر ونظرية الحالة والنظرية الموضوعاتية)، سيعرِّض هذا الفصل مقابلَ هذه النظريات في النحو العربي، ليعرف إلى أي مدى وصلَتْ جهودُ العرب في ميادينها قبل قرون.

ولا يعني ذلك أنك إذا نظرت في كتب النحوين ستجد نظرية نحويةً عربيةً كاملةً سميت بهذا الاسم أو ذاك

كتنظيراتها في التوليدية، ولكنك -لابد- ستجد محتوى النظرية وماهيتها وخلاصتها وجوهرها، فتؤمن بأنَّ جهود التّحويين في هذه الميادين لم تكن بأقلٍ من جهود التوليديين، وتعجب لسبق قدّمهم، وعمق اطلاعهم، وجودة خدمتهم للغتهم.

وإن استعمل مصطلح «النظرية النحوية العربية» في هذا الصَّدد فمِن باب المشاكلة اللغوية والازدواج، لا على سبيل حقيقة ورود هذا المصطلح عند أهل التّحوُّ، فكما يُطلق على عمل التوليديين اسمُ النظرية لا بأس أن تُطلق الاسم نفسه على المسمى المشاكل.

ولكن سيلحظ القارئ تداخلاً في التّحوُّ العربي بين النظريات التي فصلت التوليدية بينها، وخصّتها بأسماها ومصطلحاتها، فحين يقرأ مثلاً نظرية العامل في التّحوُّ العربي يُلفي أنَّها لا تُقابل نظرية العامل في التوليدية فحسب، بل ترتبط بنظريات فرعية أخرى ضمن النظرية التوليدية العامة ارتباطاً قوياً، وتتداخلُ فيها تداخلاً يجعل تمييز النظرية من اختها أمراً متعدداً في بعض الأحيان، وذلك يذكُر بالتدخل بين النظريات التوليدية نفسها الذي أُشير إليه فيما قبل^(١)، ولعله من قبيل الأصول التّحويية المشتركة بين هذه النظريات جُمَع.

«نظرية العامل» في التّحوُّ العربي

رأيت في الفصل السابق أنَّ نظرية العامل في التوليدية تمثل العمود الفقري لسائر النظريات الفرعية الأخرى للتّحوُّ التوليدِي حتى عام ١٩٩٥، حيث ظهرت نظرية برنامج الحد الأدنى، وأنَّ التوليديين كانوا على درجة عالية من الدقة البنوية، والصدق الفكري في وضع قوانين تلك النظرية، فما جهود التّحويين العرب في هذا المجال؟

لم ينظر التّحويون الأوائل لنظرية خاصَّة مستقلة تُسمى نظرية العامل كما هو شأن اللسانين المحدثين، بل نشروا قضايا نظرية العامل ومفهوماتها في ثنايا أبواب التّحوُّ، وأنواعها على ذكرها في طيات فصوله ومباحثه.

ولا يعني هذا أنَّ ذكرها كان ذكرًا عابراً لغليظ الحضور، بل إنَّه لكثير الدُّوران، واضح المعالم، قويُّ الأثر، حتى إنَّك لا تكاد تقف على باب من أبواب التّحوُّ ومباحث من مباحثه إلا وتلمِس فيه للعامل ذكرًا، ولمراعاته فيه أثراً، تلك المراعة التي كانت المحرِّك الموجِّه للدرس التّحويي، والمسير لأحكامه، والمرجع لمسائل خلافه، إلى حدٍ بلغ بها في بعض الأحيان حدَّ التَّكْلُف، وهذا ما دعا النَّاقدين المتأخرين للدرس التّحوي العربي القسم إلى اتهامه بالتعقيد، فكان اقتراحهم المعروف (إلغاء نظرية العامل).

وليس المقام هنا مقام عرض نظرية العامل في التّحوُّ العربي، وتفصيلها وشرحها، وجمع ما قال فيها التّحاجة من أقوال، وسرد آرائهم وحججهم ومذاهبهم -فجمع جهود التّحويين في مجال العامل عملٌ عظيم لا ينهض به

(١) انظر ١٣٦.

إلا بحث متخصص - إنما ينبغي الأخذ من كل ما قالوه بحسب المقام الذي أنت بصدره، والإلماح إلى كل حكم ي sisir القول وقليل الأمثلة، مما يكفي للاطمئنان بأن النحوين العرب الأوائل ما غفلوا عن جليل تلك النظرية، ولا فاتهم عظيم شأنها، ولا قصرروا في وضع قواعدها، وتأصيل جذورها، وإحكام أحكامها.

فكان من وجوه عناية النحوين العرب بالعامل تعريف العامل، وقيمه من غيره من المصطلحات، وتبيين أنواعه، وما يندرج تحت كل نوع من عوامل، ووضع أصول الإعمال، وضبط قواعده.

- تعريف العامل:

عرف ابن الحاجب العامل بأنه «ما به يتقوّم المعنى المقتضى»^(١).

وشرح الرّاضي الإستراباذی التقوّم بأنه «قيام العرض بالجوهر، فمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافة إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسّط العامل»^(٢).

فالعامل هو الذي يجلو حقيقة المعنى الذي يقوم به، ويُفصح عن مراده.

وفرق النحويون بين العامل والمقتضي للإعراب، فقال ابن الحاجب: «والعامل إنما هو باقتضاء الكلمة في المعنى»^(٣)، وقال أيضاً: «ومعنى العامل هو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب»^(٤).

ففي عامل الجر في المضاف إليه يقول ابن يعيش: «وليس الإضافة هي العاملة الجر، وإنما هي المقتضية له، والمعنى بالمقتضى ههنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب، لتفع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميّز عنهما»^(٥).

فالمقتضى للإعراب ليس عاملًا له، لأن المقتضى هو مجرّد توفر المعمول على مختلف الوظائف النحوية، والعامل هو تتحقق تلك الوظائف النحوية في المعمول، وهي وظائف تستدعي علامات تدل عليها، فالمقتضى يتطلّب وجود الإعراب ولا يوجده^(٦).

(١) شرح الكافية ١/٧٢.

(٢) شرح الكافية ١/٧٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩.

(٤) المصدر نفسه ١/١٢٥.

(٥) شرح المفصل ٢/٢٦٩.

(٦) انظر مشكلة العامل النحوی ونظرية الاقتضاء ٤/١٢.

ويمكن مقارنة مسألة الاقتضاء في النحو العربي بما في التوليدية من مبدأ الانقشاعية الذي اقترحه باكير (١٩٨٨^١)، ومعاه ظهور الوظيفة النحوية للاسم في السطح الكلامي، فربط باكير انقشاعية الأسماء بأمور منها التوافق بين المسند والأقسام المتعلقة به، وهذا يقابل ما ذكره النحويون من اقتضاء المضاف إليه الجر بإضافته إلى الاسم قبله، ومن ثم يكون وقوع الجر وظهوره بتقدير حرف جر هو المحصل للإعراب لفظاً، وهذه هي الانقشاعية في النحو التوليدية.

وعرف الشريف الجرجاني العامل بقوله: «العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»^٢.

وعرفه الفاكهي بقوله: «حد العامل ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف»^٣، ثم شرح العامل بأنه الجالب للإعراب.

ورأيت في النحو التوليدية أن تعريف العامل ومفهومه ينطلق من فكرة التحكم المكتوي الرهينة بأمرین: الهيمنة والقرب^٤، ثم إن مفهوم العامل أعم وأوسع عند التوليديين من حيث تداخله مع نظريات فرعية أخرى للتوليدية، وتماهيه معها، كنظرية الربط والنظرية الموضوعاتية التي يوزع فيها العامل الأدوار المحورية لمعمولاته.

وهذا أمر متصل بما نبه عليه في خاتمة الحديث عن النظريات الفرعية للتوليدية من أنه يصعب الفصل بين نظرية وأختها لشدة ترابطها، فمفهوم العامل لا يقف عند التأثير في حركة آخر الكلمة أو في موقعها من الإعراب فحسب، بل يمتد ليشمل نظرية الربط، وما فيها من أثر للعامل في ربط العنصر بمرجعه، ويعتمد ليشمل أيضاً الأدوار المحورية في النظرية الموضوعاتية التي تتبع الوظائف النحوية التي يحددها العامل، فهو مفهوم أكثر مرونة وشمولاً منه في النحو العربي.

وتأتي أهمية العامل من أنه به يتحقق الإعراب، وبواسطته يحصل، فنصب المفعول به مثلاً إنما أتي من قبل عمل الفعل فيه النصب، وكذا سائر الأعaries لا تتأتى ولا تكون إلا بسبب وقوع عامل على معنول، ولا يخفى على أمرئ ضرورة الإعراب، وعظيم أثره في تحديد المعانى، وتوجيه الكلام وفهمه وبناء الأحكام عليه.

وتحمل العالمة الإعرابية هذه المهمة الجسيمة، مهما الدلالة النحوية في أغلب الأحيان، فالرُّفع عالمة إسناد، والنصب عالمة مفعولية، والجر عالمة إضافة.

(١) نحو نظرية للإعراب الفعلي ٦٧، وانظر المصدر السابق، وشرح المفصل ٢٦٩/٢.

(٢) التعريفات ١٢٢.

(٣) شرح المحدود ١٧٣.

(٤) انظر ما تقدم ٩٢.

فالتركيب والدلالة لا يتحققان لولا العامل في النحو العربي، والمعنى النحووي لا ينهض إلا بالحركة الإعرابية، التي هي وسم الحالة الإعرابية، وتلك نتيجة من نتائج العامل، وإذا نظرَ المعنى النحووي في الكلام وضفت العلاقة الناظمة لأجزاء التركيب النحووي، وبذلك يتحصل لدينا تركيب نحوويٌّ متماسكٌ مرصوصٌ في البنيان.

أقسام العامل من حيث نظرة النحوين إلى تأثيره:

نظر فريقٌ من النحوين العرب إلى العامل على أنه مؤثرٌ حسيٌّ، تأثيره في المعمول كتأثير النار في الإحرق، والماء في الإغرق، ومثال ذلك منع هذا الفريق عمل الابتداء لأنَّه تجرُّدٌ من العوامل، والتَّجَرُّد عدمٌ، والعدم لا يوجب عملاً، إذ لا بدَّ للموجب من اختصاص يوجد ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلُّها نسبة واحدة^(١).

فحكمهم هذا يدلُّ على أنَّهم يُعاملون العامل معاملة الماديات المحسوسة ويعطونه حكمها.

ونظر فريق آخرٌ إليه على أنه مؤثرٌ معنويٌّ، يقتصرُ تأثيره على الدلالة والأمارة، فأجاز هؤلاء مثلاً عمل الفعلين في الفاعل الواحد، غيرَ آبهين بمناقشة ذلك للأصل العقلي، الذي يمنع اجتماع مؤثرين على مؤثر واحد^(٢).

أقسام العوامل من حيث السَّمَاعُ والقياسُ^(٣):

١ - العامل القياسي: هو ما صَحَّ أن يُقال فيه: كُلُّ ما كان كذا فإنَّه يعمل كذا، كقولنا: "قرأ زيدٌ"، لكنَّ تقييس عليه ما شئتَ من العوامل فتقول: "كتب زيدٌ"، "حضر زيدٌ"... الخ

٢ - العامل السَّماعي: وهو عمل شيء في شيء ليس لك أن تقييس عليه غيره، كحروف الجر، وهي محدودة معدودة، فإذا وجدت أحدها يجُرُّ كالياء مثلاً فليس لك بعد ذلك أن تقييس عليه حروفاً أخرى كالميم والنون، لأنَّ الجر بحروف الجر سمعيٌّ لا قياسيٌّ.

أقسام العوامل من حيث اللَّفظُ والمعنى:

أولاً - العوامل اللفظية:

١ - الفعل:

الأصل في العمل لل فعل، وما سواه من العوامل اللفظية محمولٌ عليه، فحيثما وُجد معمولٌ في جملة انصرف الذهن تلقائياً إلى البحث عن فعل عمل به.

(١) انظر شرح المفصل ٢٥/٧، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٧/١.

(٢) وهو قول الكوفيين، انظر الإنصاف ٤٦، ٧٨، والتوليديون اليوم يأخذون بهذا الرأي، فالعلاقة عندهم بين العامل والمعمول رابطٌ اصطلاحيٌّ، انظر نظرية للعمل في النحو العربي ٦٠.

(٣) انظر التعريفات ١٢٢.

ولقوة عمل الفعل خصّ بما ليس لسوah من العوامل، فمِن ذلك جواز تقدُّم مفعوله عليه، كقوله تعالى:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١).

ومن ذلك وصول عمله إلى معموله ولو تباعد منه أو فصله عنه فاصل، بخلاف ما دونه من العوامل، مثل ذلك نصب المفعول «بصائر» على بعده عن فعله في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾^(٢)، فقد فصل في الآية بين الفعل ومفعوله أدأه استثناء وبدلٌ ومضافٌ إليه وحرفٌ عطف واسمٌ معطوف.

وفي لغات أخرى عالمية تحدّد الأمر نفسه، فالعامل القوي يجوز فصله عن معموله، والعامل الضعيف يجب اتصاله بعموله^(٣).

وفي التوليدية ميّز التوليديون الفعل من تركيب (الفعل + الزمن)، والثاني هو العامل، فالفعل لا يعمل إلا مضافاً إليه الزمن، وكأكّهم يعنون بذلك الحدث والرّهن في مفهوم أهل العربية، فالحدث لا يعمل إلا باقترانه بزمن. أما في العربية فالزمن ليس شرطاً لتحقيق العمل، فالمصدر يعمل، فينصب مفعولاً وإن خلا من الزمن، تقول: «ضرب زيد عمراً مؤمّ». ^(٤)

لكن التوليدية والعربية تشتّران في عمل الفعل في الفاعل الرفع، فهو لا يقع إلا من الفعل + الزمن، ولا يقع من المصدر، فالمصدر لا يرفع فاعلاً، وإن نصب مفعولاً.

٢ - الحرف:

الحروف نوعان: حروف مباني وحروف معانٍ، وحروف المعانٍ كثيرة تزيد على السبعين حرفًا^(٤)، وهي نوعان: عاملة ومهملة.

فالعاملة منها ما يعمل عمليّن، كالأحرف المشبّهة بالفعل التي تنصب الاسم، وترفع الخبر، وما الحجازية العاملة عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر، ومنها ما يعمل عملاً واحداً كسائر الحروف العاملة.

والحروف العاملة هي الحروف المختصة، أي ما اختص بالدخول على الأفعال، وما اختص بالدخول على الأسماء، بخلاف الحروف المهمّلة المشتركة بين الأسماء والأفعال؛ قال سيبويه: «ما عمل في الأسماء لم يعمل في

(١) سورة الفاتحة: ٤.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٢.

(٣) انظر القرائن التحوية والعمليات التعريفيّة ٢٤٧.

(٤) انظر الجني الداني ٢٨.

هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء»^(١).

على أنّ من الحروف ما يعمل وهو غير مختص كـ«لا» وـ«ما»^(٢).

والحرف العامل يعمل الجرّ والجذم بطريق الأصالة، ويعمل الرفع والنصب بطريق الفرعية للعامل عمّا أصلًا، وهو الفعل.

وقد بسطت أبواب الأدوات في كتب النحو حروف المعاني كلّها، وذكرت عمل كلّ منها وشواهده، فلا داعي لسردها هنا.

٣- ما أشبه الفعل من الأسماء:

الأصل في الأسماء ألا تعمل، وما عمل منها فلم يشأته الفعل، ومن تلك العوامل:

- اسم الفاعل:

عمل اسم الفاعل عمل الفعل لــما أشبهه، فجرى بحراه لفظاً ومعنى.

أمّا اللفظ فلأنه يشبه حركات وسكناتٍ وعدّ حروف، كضارب ويضرب، ومعايد ويعاند.

وأمّا المعنى فلأنه يدلُّ على الحال والاستقبال كال فعل المضارع^(٣).

واشترط النّحاة في عمل اسم الفاعل أن يُعرف بـ«الـ»، أو أن يعتمد على مبتدأ قبله أو موصوف أو حال أو استفهام أو نفي، وهو خالص للحال أو الاستقبال غير دالٌ على المضي^(٤)، فلو قلنا: «هذا ضارب زيداً أمس» لم يجز لأنّ اسم الفاعل هنا دلّ على المضي.

ومثال اعتماده على مبتدأ قبله قوله: زيدٌ منطلقٌ غلامٌ.

ومثال اعتماده على موصوف قوله: هذا رجلٌ باسطٌ كفه.

ومثال اعتماده على حال قوله: جاءني زيدٌ راكباً فرساً.

ومثال اعتماده على حرف استفهام قوله: أقائمْ أخوك؟

(١) الكتاب ٣١٠/٣، وانظر ١١٦/٣، والخني الداني ٢٦، والأشباه والنظائر ١/٥٢١.

(٢) انظر مغني الليبب ٣/٢٨٣، ٤/٧.

(٣) انظر الكتاب ١٤/١، والمقتضب ١/٢، والإيضاح في علل النحو ٨٠، وأسرار العربية ٥٢.

(٤) انظر الكتاب ٢/١٢٧، والمقتضب ٤/١٢٧، وشرح المفصل ٦-١١٣/١١٧، وشرح الكافية ٣/٤١٥.

ومثال اعتماده على نفي: ما ذاہبٌ أخوک.

- اسم المفعول:

يُعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول بشرط أن يدلّ على الحال أو الاستقبال، وأن يعتمد على ما اعتمد عليه اسم الفاعل من نفي أو وصف ... الخ^(۱).

- الصفة المشبّهة:

تعمل الصفة المشبّهة حملًا لها على اسم الفاعل، لأنّها مثله في قبولها التّذكير والتّأنيث، والتّشیة والجمع، ودخول (ال) التعريف، فترفع فاعلًا، كقولك: زیدٌ حسنٌ وجهه.

أو تنصب على الشّبّه بالمفعول به، إذا توفرت فيها شروط عمل اسم الفاعل نفسها، مثال: زیدٌ الحسن الوجه^(۲).

- أ فعل التفضيل:

يقصر أ فعل التفضيل عن اسم الفاعل في عمله، لأنّ مشابكته للفعل ضعيفة، فلا ينصب مفعولاً، ولا يرفع اسمًا ظاهراً، إلا على لغة بعض العرب^(۳)، وعند الجمهور لا يرفع اسمًا ظاهراً بعده إلا في مسألة واحدة، سماها النّحاة المسألة الكحليّة، وقعت في قولهم: «ما رأيْتُ أحداً أحسنَ في عينِ الكحْلِ منه في عينِ زيدٍ»، وشروطها معروضة في موضعها من كتب النّحو^(۴).

ويعمل اسم التفضيل يقتصر على نصِّ الظرف بعده، ونصِّ الحال، كقولنا: زيد أكرمُ منك راكبًا غدًا، وهو يرفع ضميراً مستترًا بعده، ففي «أَكْرَمُ» ضمير مستتر فاعل.

وعلّل أبو علي قلّة إعمال اسم التفضيل بتأخّله عن سائر المشتقات العاملة التي تقبل التّشیة والجمع وعلامة التّأنيث، فضفت لذلك مشابكته الفعل؛ قال: «لأنَّ خيراً - وإنْ كان صفة - فإنَّه لم يُشنَّ، ولم يُجمع باللّاو واللّون، ولم يؤنَّ أشبَّهَ الأسماء، فلم يُعمل كما أُعمل حسنٌ وشديداً لمشابهتهما الفعل بالتأنيث الذي يلحقهما ونحوهما في مثل حسنٍ وحسنَةٍ، وشديداً وشديدة، وحسنونَ وشديدونَ، فأشبّهت هذه الصفاتُ الأفعال، كما أشبّهها أسماءُ الفاعلين نحو ضاربٍ وضاربةٍ، فأمّا خيرٌ وشرٌّ وأ فعل وأ فعل، نحو

(۱) انظر شرح المفصل ۱۲۰/۶.

(۲) انظر شرح المفصل ۱۲۲، ۱۲۳/۶، ۱۶۰، ۱۶۱/۶.

(۳) انظر المصدر نفسه ۱۶۱/۶.

(۴) انظر الكتاب ۳۱/۲، وشرح الكافية ۴۴۶/۳.

أفضل من زید، فلم یستحسن أن یعمل إعمال الفعل؛ لتعریها من هذه اللواحق التي تلحق الصفات وأسماء الفاعلين المشبھة بالأفعال»^(۱).

- المصدر:

یعمل المصدر حملاً له على الفعل، وعمله في ثلاثة أحوال:

فهو یعمل نکرًة، وهو أقوى أنواع إعماله، کقوله تعالی: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةٍ * يَتَیَمَّا ذَهَبَتْ مَقْرَبَةٍ﴾^(۲).

ویعمل مضافً، وهو التالی له في القوة، کقوله تعالی: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(۳)، ویعمل معرفاً بال وهو دون الاثنين في القوة^(۴)، کقول الشاعر^(۵):

ضعیفُ النّکایةِ أعداءه يخالُ الفرارَ ئِرَاحِي الأَجَلِ

وقوله تعالی: ﴿فَأَلْقُوا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^(۶)، فالمصدر نصب جملة مقول القول بعده.

وقیل: بل أقوى أنواع إعماله أن یکون مضافاً إلى فاعله، لكون الفاعل حينئذٍ كالجزء من المصدر، كما یكون في الفعل، فیكون لذلك أقوى شبهأ بالفعل^(۷).

وقد اشترطوا في عمل المصدر ألا یتقدّم معموله عليه، فلا یجوز أن نقول: زیداً صُحْبِي نفعته، نزید: صحبتي زیداً نفعته؛ وذلك لأنّ المصدر في تأویل «أن» والفعل، أي «أن صحبث زیداً نفعه»، وما في صلة «أن» لا یتقدّم عليها، لأنّه لا یجوز الفصل بين بعض الصلة وبعضاها^(۸).

واشترطوا كذلك ألا یفصل بين المصدر ومعموله فاصلٌ أجنبيٌ^(۹)، فلا یجوز أن نقول: أعجّبني إنصافك أمسِ اليوم زیداً، فتجعل اليوم ظرفاً لأعجّبني، أمّا «أمس» فلا یعدُ فاصلًا أجنبيًا، لأنّه ظرف للمصدر «إنصافك» لا لأعجّبني.

(۱) العضديات ۲۶۲.

(۲) سورة البلد: ۱۴-۱۵.

(۳) سورة البقرة: ۲۵۱.

(۴) انظر الكتاب ۱۱۵/۱، ۱۵۴، ۱۸۹، ۱۹۲.

(۵) البيت بلا نسبة في الكتاب ۱۹۲/۱، وشرح المفصل ۹۳/۶، والخزانة ۸. ۱۲۷/.

(۶) سورة النّحل: ۸۶.

(۷) انظر شرح الكافیة ۳/۶۰۴.

(۸) انظر المصدر نفسه ۳/۶۸.

(۹) انظر المصدر نفسه ۳/۳۰۶.

- الاسم المضاف:

يُعمل المضاف الجرّ في المضاف إليه على غير اتفاق من النحوين؛ فمنهم مَن منعه لأنعدام شبه الاسم المضاف بالفعل، ولأنّ المضاف كالجزء من المضاف إليه، وجزء الشيء لا يُعمل فيه.

ومنهم مَن أجاز ذلك مُحتاجاً باتصال الضمير بالمضاف، كالماء في «كتابه»، والضمير لا يتصل إلّا بعامله.

والذين منعوا عمل المضاف في المضاف إليه جعلوا الإضافة هي العاملة، وهي عاملٌ معنويٌّ، أو قدّروا حرفًا بين المضاف والمضاف إليه عدُوه العامل، كاللام ومن، وتسّمى حروف الإضافة، فقولنا «كتاب زيد» يعني كتاب زيد، وقولنا «ثوبٌ حريرٌ» يعني ثوبٌ من حرير.

ومنهم مَن جمع بين الأمرين، وهؤلاء ميّزوا العامل مِن المقتضي كما سلف^(١)، فجعلوا الإضافة مقتضية للجرّ، والحرف المقدّر العامل الجرّ، فالإضافة معنٍّ، وحروفُ الجرّ لفظٌ، فهي الأداة المُحصلة له، والمقتضي غيرُ العامل^(٢).

ثانياً- العوامل المعنوية:

«العامل المعنويّ هو الذي لا يكون لّسان فيه حظٌ، وإنّما هو معنٍّ يُعرف بالقلب»^(٣).

ومن العوامل المعنوية التي اعتمدَ بها النحاة:

- التحرُّد: ذهب سيبويه والبصريون إلى أنَّ التحرُّد مِن العوامل اللفظية أو التعرّي منها عامل في رفع المبتدأ والخبر، وعامل في رفع المضارع.

واعتراض عليهم آخرون بأنَّ التحرُّد والتعرّي عدم، والعدم لا يُعمل، وأجيب على هذا الاعتراض بأنَّ العامل لا يؤثّر في المعمول حقيقة، إنّما هو أمارة وإشارة، فلما كان كذلك جاز فيه أن يكون عدماً، لأنك تستطيع أن تميّز الشيء مِن غيره بانعدام لونه، كما تستطيع أن تميّزه باللون^(٤).

- الابتداء: جعلوه عاملًا في المبتدأ، وهو مذهب سيبويه، وختلفوا في تعريفه، فقالوا: هو التعرّي من العوامل اللفظية، وقالوا: هو التعرّي وإسناد الخبر إليه^(٥).

(١) انظر ١٤١.

(٢) انظر شرح المفصل ٢٦٩/٢.

(٣) التعريفات ١٢٢.

(٤) انظر أسرار العربية ٨٤، والأشباه والنظائر ١/٥١٨.

(٥) انظر الكتاب ١٢٦/٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٧، وشرح المفصل ١/١٩٧، والأشباه والنظائر ١/٥١٦.

- الشبه بالاسم: وقوع المضارع موقع الاسم عمل به الرفع عند جمهور البصريين، وهو إنما أُعرب أصلًا لمشابخته الاسم؛ قال أبو علي مبيّنًا وجه الشبه: «وجهة الشبه أن لفظه وإن كان أصله لما كان حاضرًا فقد وقع على الآتي وقوعه على الحاضر، فصار أحدهما لا ينفصل من الآخر، كما أن رجلا لا يدل على زيد دون عمرو، فإذا أدخلت على الفعل حرفًا خصه بعض ما كان يدل عليه، كما أن لام التعريف إذا دخلت على الاسم خص بعض ما كان يقع عليه، وزالت الإشاعة التي كانت قبل دخول الحرف...، ومن شبه هذا الضرب أيضًا دخول لام الابتداء عليه في حال وقوعه خبراً لـ«إن»»^(١).

وذكر وجوهًا أخرى للشبه في موضع آخر^(٢).

وقال الكسائي والمؤدب: بل ارتفع بتجزءه من العوامل^(٣).

- الخلاف: ذهب الكوفيون إلى أن عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية الخلاف، أي مخالفه الثاني للأول في الحكم، فقولنا: «استوى الماء والخشبة» لا يجوز فيه إشراك الخشبة مع الماء في الحكم، أي استوى الماء واستوت الخشبة، لذلك نصبووا الخشبة على الخلاف^(٤).

- المجاورة: أعطى النحويون بعض الكلمات في بعض الشواهد اللغوية حكمًا يُماثل ما جاورها من كلمات، لا شيء إلا للمجاورة، فخرّجوا مثلاً قراءةً من قرأ بجرّ الحور في قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلَدَانٌ مُخْلَدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ * لَا يُصَدِّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ * وَفَاكِهَةٌ مِمَّا يَنْخِرُونَ * وَلَحْمٌ طَيْرٌ مِمَّا يَشْتَهِيُونَ * وَحُورٌ عَيْنٌ﴾^(٥) على أن جرّ الحور على الجوار، أي بجاورتها المحروقات قبلها، أي لعطفها عليهن في اللّفظ، وإن كانت في الحقيقة معطوفة على الولدان، لأنّ الحور العين يطفّن على أهل الجنة كما يطفّن الولدان، فلّمّا لم يجد النحويون معنى لجرّ هذه الكلمة خرّجوها على الجوار، لأنّ من قواعدهم النحوية الكلية أن «الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره»^(٦).

ومن ذلك قولهم: هذا جرّ ضبّ خرب، «فَاتَّبِعُوا الْجَرَّ الْجَرَّ»^(٧).

(١) العسكرية ٢٥١.

(٢) البغداديات ١٠٣.

(٣) انظر الكتاب ٩/٣، والمقتضب ٥/٢، والأصول ١٤٦/٢، والأشباء والنظائر ١/٥١٨.

(٤) انظر معاني القرآن للقراء ١/٣٤، ١/٢٣٥، ٢/٢٦٣، ٢/٢٧٦، ١/٢٣٥، والإنصاف ٢٤٨، الأشباء والنظائر ١/٥٢٠.

(٥) سورة الواقعة: ٢٢، وقراءة الجر لأبي حعفر وحمزة والكسائي من القراء العشرة، انظر النشر ٢/٣٨٣، والبحر ٨/٢٠٦.

(٦) مغني اللبيب ٦/٦٦٠.

(٧) الكتاب ١/٤٣٦.

وقيق: ليس الجُرُّ في الآية على الجوار؛ لوجود الواو قبل الجرور، والجوار إنما يختص بالنَّعْت لا بالعطف، كما في قولهم: "هذا جُحرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ"^(١).

ورأى الفراء أنَّ قراءة الجُرُّ وجة العربية، وإن كانت قراءة الرَّفع أشهر، وخرجَها تحرِيجاً آخر، وهو أنَّ الجور العين وإن لم يكن يُطاف بهنَّ كما يُطاف بأكواب وأباريق وكأس من معين يجوز أنَّ يُعطفن على ذلك؛ لأنَّه يجوز في لغة العرب عطفُ الشيء على الشيء وإن لم يأخذ حكمه، وينسحب عليه توجيهه^(٢).

غير أنَّ سبيويه لفت إلى أنَّ الوجه في قولهم «هذا جُحرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ» الرَّفع، «وهو كلام أكثر العرب وأصحابِهم، وهو القياس؛ لأنَّ الخرب نعت الجُرُّ، والجُرُّ رفع، ولكنَّ بعض العرب يجرُّه، وليس بنعت للضَّبٍ»^(٣)، فالجوار وإن كان مأخوذاً به في حالاتٍ ومواضعٍ سُمعت فهذا لا يعني اطْرَادَه وقوَّته، وانسحابَه على سائر الكلام كما انسحبَت العوامل الأخرى.

ومنَّة عواملٍ معنويةٍ أخرى، يضيق المقام هنا عن شرحها، وقد تَفَرَّأْها الدارسون^(٤).

هذه العوامل في التَّحوُّل العربي، إنما العوامل في التَّحوُّل التَّوليدِيِّ فإنَّها مقتصرة على العوامل اللفظية، ولا أثر فيه للعوامل المعنوية، ولم يعتمد التَّوليديون تصنيفَ (اسمٍ، فعلٍ، حرفٍ) في العوامل اللفظية، إنما اكتفوا بتحديد السِّمات المميزة للعنصر المعجميٍّ سلباً وإيجاباً، من حيث كونه (+ - اسم/ فعل).

فالعوامل عندهم ثلاثة: زمن مع تطابق، و فعل، وحرف.

من أحكام العمل وأصوله وقواعدِه في النحو العربي:

وَجَدْتَ في الفصل الثاني أنَّ من عناية التَّوليديين بنظرية العامل وضَعْهم له ضوابطٍ وقوانينٍ ومبادئٍ، تقييدٌ العامل، فيسير على نَحِّها، وتجعلُ الحكم على الجملة وتركيبِها من حيث الصَّحة والفساد سهلاً ميسوراً، لا عناء فيه ولا ارتباك.

وكذلك كانت جهود النحويين العرب في ميدان العامل النحوي، فوضعوا للعمل أحكاماً تحكمه، وأصولاً لا يخرج عنها، رائدهم فيها النَّظر في كلام العرب، وإعمال الفكر فيه، والتَّبصر بحقيقة وطريقه، وأنت واجدُ هذه الأحكام منشورةً في بطون كتب النحو النَّظريِّ مصرياً بلفظها، أو مُعرِّضاً لها مأخوذاً بها عموماً بما في كتب النحو التطبيقيِّ دون نصٍّ على لفظها، وهي في جمهورها أحكاماً تنتظمُ العمل في أذهانِ النحويين. ومنها:

(١) انظر البحر المحيط ٤٣٧/٣، ومعنى الليبب ٦٦٢/٦.

(٢) انظر معاني القرآن ١٢٣/٣.

(٣) الكتاب ٤٣٦/١.

(٤) انظر مثلاً نظرية العامل ١٨٦ - ١٨٠.

١. إذا أعملتِ العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً^(١):

وذلك في الرفع والنصب والجر على السواء، فإذا قلت: زيداً، وأنت تريده: عليكَ زيداً، أعملت اسم الفعل «عليكَ» مظهراً ومضمراً على السواء.

وإذا قلت «وبلده» جررت بـ «رُبّ» مذوقةً، ولكَ أن تُظْهِرها ويبقى عملها: «رُبّ بلدَة».

وإذا قلت: «الهلالُ» أعملت المبتدأ المذوق في الخبر، تريده: هذا الهلالُ، ولكَ أن تُعْمِلَه مظهراً كما عمل مضمراً^(٢).

٢. ليس كُلُّ ما يُضمِّن العوامل يجوز إظهاره^(٣):

هذه القاعدة بمنزلة تقييدٍ لمطلق القاعدة التي قبلها وتميّز لها، وذلك أنَّ العاملَ في الاسم المعطوف عادةً هو العاملُ في المعطوف عليه، فإذا قلت: رأيُتْ زيداً وعمرأً، كان المقصود: رأيُتْ زيداً، ورأيُتْ عمرأً، فلكَ أن تُظْهِر الفعل، ولكَ أن تُعْمِلَه مضمراً.

لَكَنَّكَ إذا قلت: اختصَّ زيدٌ وعمرُو، كان العاملُ في عمري الفعل المقدَّر نفسه «اختصَّ»، إلَّا أَنَّكَ حينئذٍ ليس لكَ أن تُظْهِره، ولو أظهرته لفسد الكلام، لأنَّ فعل «اختصَّ» لا ينفرد به فاعل واحد، ومثله «تَشَارَكَ»، و«تَلَاقَ»، فليس لكَ أن تُظْهِر ما أضمرتَ، فتقول: اختصَّ زيدٌ، واحتَصَّ عُمرُو، «فَقَدْ عَلِمْتَ بِهِذَا وَغَيْرِهِ أَنَّ مَا تُقْدِرُهُ وَهُمَا لَيْسُ كَمَا تَلْفُظُ بِهِ لَفْظًا»^(٤).

٣. قد يُعطِي الشيءُ حكمَ ما أشبِّهه في معناه أو في لفظه أو فيهما^(٥):

مِن ذلك أنَّ الحالَ لِمَا شاجَّتِ الظرفَ عملَ فيها حروفُ المعاني كـ «ليَتَ» وـ «هذا»، ومنه قوله تعالى: **وَهَذَا بَعْلَيْ شَيْخًا**^(٦)، فقد عملَ في الحالَ معنى الإشارةِ الذي في «ذا» أو معنى التنبيةِ الذي في «ها»^(٧).

ومن ذلك أنَّ الشبيهَ بال مضاد يُنْصَبُ في النداءِ كالمضاد، فتقول: يا صاعِدَ الجَبَلِ، ويَا صاعِدًا جَبَلًا^(٨).

(١) انظر الكتاب ١٠٦/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يُستَبَطَّنُ هذا الأصلُ من كلام ابن جنِي في الخصائص ٤٠٩/٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر مغني اللبيب ٦٢٧/٦.

(٦) سورة هود: ٧٢.

(٧) انظر الكتاب ٧٨/٢، والمقتضب ٤/١٦٨، ٣٠٧، والبحر ٥/٢٤٤.

(٨) انظر شرح المفصل ٣٠١/١.

ومن ذلك زيادة الباء في خبر "أن" تشبّههاً لها بخبر ليس، كقوله تعالى: ﴿أَوْمَ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَنْ يَعْنِي بِخَلْقِهِنَّ يَقَادِرُ عَلَى أَنْ يُخْبِي الْمُؤْتَمِنَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١)، أي: أوليس بقدار، فزاد الباء حملاً لـ "أن" على "ليس"، وقيل: حملاً لـ ﴿أَوْمَ يَرَوْا﴾ على "ليس"^(٢).

٤. لا يؤتى بالاسم مُعَرَّى من العوامل^(٣):

صدر التحويون عن هذا الأصل في بُخلِّ أحكامهم وأعاراتهم وتوجيهاتها، وحرصوا على مراعاته إيماناً حرصاً، فكان الدافع إلى تقدير مذدوف حيّشما وُجد عامل لم يُذَكَّر معموله.

فنشأ عن ذلك أبوابٌ نحوية منها باب الاشتغال وباب الاختصاص وباب الإغراء والتحذير، واجتهدوا في تقدير أفعال المصادر سمعت عن العرب منصوبة بلا فعل قبلها، حتى كلفهم ذلك تقدير أفعال لا وجود لها أو لا استعمال.

فمن المصادر التي قدرّوا قبلها فعلاً ناصباً لها مع أكّاً لا فعل لها قوله: «ويحك» و«يلك».

ومنها قوله: «بهرأ» في معنى تباً وتعساً، قال سيبويه: «وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نصبٌ، كأنك جعلت بهراً بدلاً من بهرك الله، فهذا تمثيل ولا يُتكلّم به»^(٤)، فجاء سيبويه هنا بالفعل منه من باب التقرير إلى الذهن والتمثيل، لا لنطق العرب به.

وقد استعمل عمر بن أبي ربيعة هذا المصدر في قوله^(٥):

ثُمَّ قَالُوا تَحْبُّهَا قَلْتُ بَهْرَأً عَدَ الرَّمَلِ وَالْمَحْصَانِ وَالْتَّرَابِ

ومصدر في البيت من قبيل المصادر التي لا فعل لها كما ساقه ابن يعيش، وهو ليس بداعٍ على ما يظهر، بل مفعولٌ مطلق لفعل «بهرني» المذدوف المقدّر وإن لم يكن مستعملاً بهذا الصّدد، أي: بهرني حبّها بهرأ، يعني غلبني وقهري^(٦)، ويُستأنس لذلك بقول ابن الشّجري: «ومعنى قلت بهرأ أي نعم أحبّها حبّاً بهرني بهرأ»^(٧).

(١) سورة الأحقاف: ٣٣.

(٢) انظر كشف المشكلات ١٢٤٠، والبحر المحيط ٦٨/٨.

(٣) انظر دلائل الإعجاز ١٣٢.

(٤) الكتاب ٣١٢/١.

(٥) ديوانه ٣٠، والكتاب ٣١١/١، والكامل ٧٨٨، والخصائص ٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/١، وشرح المفصل ٢٨٤، ومعنى الليب ١/٧٧.

(٦) انظر اللسان (بهر).

(٧) أمالية ٤٠٧/١.

ولعلَّ هذا التفسير أقربُ إلى مُراد الشاعر ومعنى البيت مِنْ أَنْ يُقال فيه: عجباً، أو جهداً^(١).

ومن المصادر التي لم يستعمل فعلها قوله: لَبَّيْكَ وَسَعَدَيْكَ، فلا يُقال: أَلَّبَّ لَبَّيْكَ وَأَسَعَدَ سَعَدَيْكَ^(٢).

وإذا تتبعَتْ أعاريب القرآن وجدتَ هذا الأصل هو الذي ينتظم أذهان المعربين، ويجدون بها في معظم الأوجه الإعرابية وتوجيهاتها.

ويُندرج تحت ذلك ما ورد مِنْ شواهد فيها مصادر موصولة، لم يجد النحويون علَّةً لنصبها إلَّا أنْ قدّروا لها فعلاً مضمراً قبلها نصَّبَها، أو نصبوها بمدلول الكلام قبلها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَصِيرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحْكُمْ بِهِ خُبْرًا﴾^(٣)، فنَصَبَ المُصْدِرِ ﴿خُبْرًا﴾ عَلَى المفهوم المطلق مِنْ فَعْلٍ مَقْدَرٍ مفهوم مِنْ مدلول الكلام ، لأنَّ ﴿لَمْ تُحْكُمْ بِهِ﴾ بمعنى لم تُخْبِرْهُ، كذا قال الرَّجَاح^(٤).

وَثُمَّةَ أَمْثَالَةَ كَثِيرَةٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ^(٥).

٥. الأصل في العمل للأفعال:

والأسماء والحرروف فرع في العمل على الأفعال، وما عمل من الأسماء فلما شابهته الفعل، وتزيد قوَّةُ عمل الاسم كُلُّما قُرِيت مشابهته للفعل، وتُنْفَصَلُ كُلُّما نَفَضَتْ مشابهته له^(٦).

ولذلك كُلُّما وُجِدَ مُعْمَلٌ عَامِلٌ مُحْذَفٌ تَجِدُ النَّحْوَيْنَ يَقْدِرُونَ قَبْلَهُ فَعَلَّاً، فَإِذَا قِيلَ: شَكَرًا، قَدَّرُوا قَبْلَهُ فَعَلَّاً، أَيِّ: أَشَكَرَكَ شَكَرًا، وَلَمْ يَقْدِرُوا حِرْفًا وَلَا اسْمًا وَلَا مُصْدِرًا.

٦. إذا رَجَبَ الْحَرْفَانَ بَطَلَ عَمَلُ كُلِّ مِنْهُمَا مُنْفَرِداً:

ك «لن» عند من قال من النَّحْوَيْنِ إِنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ «لا» و«أن»، وهو قول الخليل.

فقد كان الأصل حينئذٍ أنْ يمتنع تقدُّمُ ما في صلة «أن» عليها، أي مفعول الفعل بعدها، فلا يُقال: «زيداً لن أَظْلَمَ»، كما لا يُقال: «زيداً لا أَنْ أَظْلَمَ»، لكن لما رَجَبَتْ «لا» مع «لن» بَطَلَ هذا الحكم، فجاء تقدُّمُ ما في صلتها عليها، أي أنْ نقول: زيداً لن أَظْلَمَ^(٧).

(١) كما في الكتاب ٣١٢/١، وشرح المفصل ١/٢٨٤.

(٢) انظر شرح المفصل ١/٢٧٩.

(٣) سورة الكهف: ٦٨.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ١٤٨.

(٥) انظر المصدر السابق ٢٩، ٧٣، ١٤٦، ١٧٨، ٣٣٦، ٤٣٧، ٣٩٧، ٣٤١، ٤٨٢، ٤٩٧.

(٦) انظر الأصول ١٢٣/١، والأشباه والنظائر ١/٥١٤.

(٧) انظر الكتاب ٥/٣، والجني الداني ٢٧١.

٧. الحرف لا يكون معمولاً

ولذلك منعوا دخول حرفٍ على مثله، فلا تُعرب «كِي» حرفٌ جرٌ إذا دخلتُ عليها اللام، بل يجب أن تكون حينئذٍ ناصبةً للفعل المضارع بنفسها، لا بـ«أَنْ» مضمورةً بعدها؛ لئلا يدخل حرفُ جرٌ على حرفٍ جرٌ، فيصبح الثاني معمولاً^(١).

وإن اتفق أن سُمع شيءٍ من دخول حرفٍ على حرفٍ مثله في كلام العرب فذلك شاذٌ نادر، وينتَجُ على أنَّ أحدهما زائد للتوكيد، كقوله^(٢) :

فَلَا وَاللَّهُ لَا يُلْفِي لَمَابِي وَلَا لِلِّمَاءِ بِحَمْ أَبْدَأْ دَوَاءُ
فَأَدْخُلِ الْلَّامَ عَلَى الْلَّامِ.

٨. هل المصدرُ أصيلٌ في عمله أو تابعٌ؟

إذا جاز عمل المصدر فهل عمله هذا أصلٌ في ذاته، أو أنه فرعٌ على عمل الفعل؟
اختلاف النحوويين في ذلك، وكان مردُ اختلافهم خلافاً في أصل الاشتقاد أهو المصدر أم الفعل؟
فذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل أصلٌ والمصدر فرعٌ عليه، واستدلّوا على ذلك بأمور منها أنَّ الفعل يعمل في المصدر، فنقول: أَنْصَفْتُ إِنْصَافاً، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، فالفعل قبل المصدر.

وذهب البصريون إلى أنَّ المصدر أصلٌ والفعل فرعٌ، وأدَّلُتْهُم على ذلك كثيرة، منها أنَّ المصدر يدلُّ على زمان مطلق، والفعل يدلُّ على زمان مقيَّد، والمطلق أصلٌ للمقيَّد.

ومنها أنَّ المصدر اسمٌ، والاسمُ يستغني بنفسه عن الفعل، والفعل لا يستغني بنفسه عن الاسم، فلذا كان ما يستغني بنفسه أولى بكونه أصلًاً ممَّا لا يستغني^(٣).

فنشأ عن خلافهم هذا خلافٌ في عمل المصدر أهو أصيلٌ أو تابعٌ للفعل، فكان مما قيل أَكْمَمْ حين أعملوا المصدر احتجوا له بمشابهته الفعل، فدلَّ ذلك على عدم أصلته في العمل.

وكان مما احتجَّ به لفرعية المصدر في العمل الشروطُ التي قيدوا بها عمل المصدر خلافاً للفعل، فقد اشترطوا فيه أن لا يتقدَّم معموله عليه، وألا يفصل بينه وبين معموله فاصلٌ أجنبيٌّ كما تقدَّم^(٤).

(١) انظر الإنصاف ٥٧٧، وشرح المفصل ٣٥/٧، ٢٨/٩.

(٢) البيت لمسلم بن معبد الوالبي كما في الحزانة ٢/٣٨٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٢٨٢، وسر الصناعة ٢/٢٨٢، والإنصاف ٧/٣٥، وشرح المفصل ٧/٣٥، ٩/٢٨، ٨/٧٥، ٧٥/٨، ٩/٢٨، والارتفاع ٤٠٠، والتذليل والتكميل ٥/٩٦، والمجمع ٢/٥٠٨.

(٣) انظر الإنصاف ٢٣٧.

(٤) انظر ١٤٧.

«فصار الفعل أصلًا في العمل في المسند إليه وغيره، وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعًا عليه»^(١).

أما في التحو نحوي التوليدية فهذا الخلاف لا أثر له أصلًا؛ لأنهم انطلقوا من أساس غير الذي انطلق منه النحويون، فهم يعدون المصدر فعًا واسمًا في آن واحد، أي [+ فعل + اسم]، وإن أعملوه فلإضمار الـ "ضم" فيه، ولا يكتفون بتشبيهه بالفعل، في حين يعد النحويون العرب اسمًا، والاسم عندهم لا يعمل، وإذا عمل فلمشاهته الفعل كما رأيت، وبشروط مُبيّنة.

أضيف إلى ذلك أن الفعل عند التوليديين ليس عاملاً على استقلاله، بل باتصاله بإعراب التصريف، أي الرّؤمِنِ والتطابق، كما ذكر، فلا يعمل شيء إلا إذا اشتمل على الفعل وإعراب التصريف معاً [+ فعل + إ/ت]^(٢).

٩. العامل الفرع قد يكون أصلًا لغيره:

قد يكون العامل أصلًا باعتبار وفرعًا، فاسم الفاعل مثلاً فرع عن الفعل في العمل فقد عمل مشابهته إياتاً كما سلف^(٣)، إلا أنه أصل للصفة المشبهة باسم الفاعل في العمل، وإنما أعملوها لتشبهها به.

وكذلك «ليس» أصل لعمل الأحرف النافية الأخرى، وهي فرع على "كان" في العمل.

١٠. قد يكون العمل بواسطة:

من العوامل ما يعمل بواسطة، كالعامل في المفعول معه، والعامل في المستثنى بـ إلا على رأي البصريين. فاما العامل في المفعول معه على رأي البصريين فهو الفعل المذكور وإن كان لازماً، لأنّه قوي بواسطة التواو التي قبل المفعول معه، كقولهم: استوى الماء والخشبة^(٤).

وقد تقدّم مذهب الكوفيين في أن العامل في المفعول معه الخلاف^(٥).

واما العامل في المستثنى بـ إلا فمذهب البصريين فيه أنه الفعل قبله، وكذا تقوى بـ إلا^(٦).

(١) سرح الكافية ٤٠٤/٣.

(٢) انظر ١٧٣.

(٣) انظر ١٤٥.

(٤) انظر الإنصال ٢٤٨، وشرح المفصل ١١٦/٢، وشرح الأئمّي ٣٩٥/٢.

(٥) انظر ١٤٩.

(٦) انظر الإنصال ٢٦٢، وشرح المفصل ١٨٦/٢، وشرح الأئمّي ٤٣١/٢.

ومن العوامل بواسطة على مذهب أبي البركات ابن الأنباري الابتداء، فقد جعله هو العامل في الخبر، لكن بواسطة المبتدأ، حلافاً لمن قال إنّهما معاً عملاً في الخبر^(١).

١١. لا يجتمع عاملان على معمول واحد:

قرر النحويون أنَّ العامل لا يدخل على العامل، وأنَّ العامل لا يعمل في غير معمول واحد، لأنَّ ذلك يستدعي اجتماع حركتي إعراب على كلمة واحدة، وذلك محال؛ قال أبو علي الفارسي: «لا نعلم فاعلاً عملَ فيه فulan في موضع واحد، بل لا نعلم شيئاً واحداً اسمًا مفردًا ولا كلمة مفردة عمل فيها عاملان، ولا يمكن أحداً أن يوجد ذلك، ألا ترى أنَّ كلي عامل يوجب عملاً، ولو عمل فيه عاملان للزم أن يكون في حرف الإعراب منه إعرابان، كما أنه إذا عمل فيه عامل واحد صار فيه ضرب واحد من الإعراب، وذلك مما لا خفاء بفساده»^(٢).

وكان هذا الأصل من أصول الإعمال مما اعتمد به أبو علي في الرد على الفراء فيما نسب إليه من قوله بعمل الفعلين معاً في باب التنازع وعدّهما كالشيء الواحد^(٣).

ومما يخرج على هذه القاعدة خلاف النحويين في العامل في المبتدأ إن تقدَّم عليه الظرف، فذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف إذا تقدَّم على المبتدأ كان العامل فيه الرفع، كقولنا: أمامك زيد، ومنع ذلك البصريون، فجعلوا الابتداء العامل الرفع لا الظرف.

وكان مما احتجّوا به لذلك أنَّ لو كان الظرف عاملًا ما صحَّ دخول عامل عليه، كقولنا: إنَّ أمامك زيداً، لأنَّ العامل لا يدخل على العامل، فلما صحَّت هذه الجملة التي عمل فيها الحرف المشبه بالفعل «إنَّ» النصب في زيدٍ دلَّ ذلك على أنه لم يكن معمولاً أصلاً من الظرف^(٤).

١٢. الجمل لا يعمل فيها ما قبلها:

هذا الأصل جعل إعراب الجمل في التحوٰء إعراباً لحالاتها من الإعراب، فانقسمت إلى جمل لها محلٌ من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، وهذا يعني أنَّ الإعراب يُصيِّب محلَّ الجملة لا الجملة، حلافاً لإعراب المفردات، ففي قولنا: «كان زيد أبوه كريم» محلُّ جملة «أبوه كريم» التَّصْبُّ، ولفظها كما كانت في قولنا «إنَّ زيداً أبوه كريم» على حاله لا يتغيَّر، لأنَّ الجمل لا يعمل في لفظها ما قبلها^(٥).

(١) انظر الإنصاف ٤٦.

(٢) الحلبيات ٢٣٨، وانظر المقتضب ١٨٩/٤.

(٣) الحلبيات ٢٣٨.

(٤) انظر الإنصاف ٥٢.

(٥) انظر المقتضب ٢٦٣/٣.

١٣. هل يكون الشيء عاملاً ومعمولاً؟

ردّ البصريّون رأي الكوفيين القائل: إنّ المبتدأ والخبر يترافعان، فيرتفع كُلُّ منهما صاحبَه بقولهم: إنّ ذلك يُفضي إلى استحالة عقلية، وهي أن تجعل الشيء عاملاً ومعمولاً لمعنى المعمول في آن. وذلك يؤدي إلى استحالة أخرى وهي أن يكون كُلُّ منهما قبل الآخر لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وذلك محال^(١).

١٤. قد يُراعي العامل المعنوي وإن كان العامل اللفظي أقوى منه:

العامل اللفظي عند النحاة أقوى من العامل المعنوي، لكنّهم في بعض الموضع قوّوا العامل المعنوي. فالعامل في المبتدأ الابتداء، وهو عاملٌ معنويٌ، ولكن إذا دخله ناسخٌ كان العمل للناسخ، فبطل عمل الابتداء، فنقول: إنّ زيداً مجتهداً.

إلا أكْثُم في العطف على اسم «إنّ» أجازوا الرفع على المُحلّ، والمُحلّ ابتداء، والابتداء عامل معنوي ضعيف، فأعرضوا هنا عن العامل اللفظي، وراعوا العامل المعنوي فأجازوا العطف على المُحلّ، تقول: إنّ زيداً ظريفاً وحالداً، أو وخالداً^(٢).

١٥. العوامل اللفظية راجعة إلى العوامل المعنوية^(٣):

اعتقد ابن حيي بهذا الأصل حينما وجد أنّ لفظ الفعل نفسه لا يعمل في المفعول حقيقة؛ إنما العمل اعتباراً معنوي، لأنّ الفعل حروف وأصوات وحركات، وهذه لا يُنسب إليها العمل، والذي أراه ذلك أنّ العامل المعنوي في نظره أوسّع وأفْسَر وأقوى من العامل اللفظي في كثير من الأحيان، فالمowanع من الصرف مثلاً تسعه واحد منها لفظي، وهو شبه الفعل لفظاً، والشمانية الباقية كُلُّها معنوية، كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث، وغير ذلك، ولذلك قال: «فالمعنى إذا أشيع وأسيّر حكماً من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصرّ لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحاجة إلى تصوّر حكم اللفظي»^(٤).

١٦. عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال:

اعتمد البصريّون هذا الأصل حين قرّروا أنّ فعل الأمر مبنيٌ لا مجزوم بلام مقدرة خلافاً للكوفيين، واحتجوا بأنّ عوامل الأسماء كحروف الجرّ على قوّتها لا تعمل مخدوفة، فكيف بعوامل الأفعال وهي دونها قوّة.

(١) انظر الإنصاف ٤٨.

(٢) انظر الكتاب ٦١/١.

(٣) انظر المخصص ١٠٩/١.

(٤) المصدر نفسه ١١١/١.

واعتمدوا هذا الأصل حين منعوا تقديم جواب الشرط على الشرط محتاجين بأنّ الحارّ — وهو أقوى من الحارّ — لا يجوز تقديم ما ينحّى به عليه، فمن الأولى أن لا يجوز تقديم المجزوم على الحارّ^(١).

١٧. الأصل في الأسماء إلا تعلم:

راعي البصريون هذا الأصل حين رددوا قول الكوفيّين: إنّ المبتدأ يعمل في الخبر، لأنّ الأصل في الأسماء عدم العمل.

وكذا راعوه حين رفضوا قول أولئك: إنّ الفعل والفاعل يعملان في المفعول، لأنّ الفاعل اسم والاسم لا يعمل^(٢).

١٨. قوّة النّصب وإن بعْد العامل:

يجوز العطف على المجرور بالنّصب في مثل قولنا: هذا ضاربٌ زيدٌ وعمرًا غدًا، حملًا له على الفعل، كأنّه قيل: ويضربُ عمرًا غدًا، أو كأنّ القائل توهّم أنّه أعمل الأوّل فقال: هذا ضاربٌ زيدًا^(٣).

«إلا أنَّ الثاني كُلُّما تباعدَ من الأوّل قويَ النّصب واختير، نحو قوله: هذا معطيٌ زيدٌ الدّرَاهِم، وعمرًا الدّنَانِير»^(٤).

وفي قولنا: «هذا معطيٌ زيدٌ الْيَوْم الدّرَاهِم، وغدًا عَمِرًا الدّنَانِير» لا يجوز في عمرو إلا النّصب، لأنّ العطف لم يقع على زيد، وإنما وقع على الظرف، فلما بعُدَّ من عامله اشتَدَّت حاجته للنّصب^(٥).

١٩. إذا كان العامل متصرّفًا تصرّف في عمله:

إذا كان العامل متصرّفًا كالأفعال عمل في معموله مقدّماً عليه أو مؤخّراً أو مُنتَفَضًا بإلا، فتصرّف في عمله، كقولنا: زيداً أنصفتُ، وما أنصفتُ إلا زيداً.

وإذا كان العامل غير متصرّف كأفعال التّعجّب وما الحجازيّة العاملة المحمولة على «ليس» في العمل لم يتصرّف في عمله، فلا يصحُّ تقدُّم مفعول فعل التّعجّب على الفعل، ولا يصحُّ تقدُّم خبر ما العاملة على اسمها، ولا انتقادُ نفيها بـ إلا؛ لأنَّ الشيء إنّما يتصرّف في عمله كما يتصرّف هو في نفسه، فإذا لزم طريقةً واحدة لزم ما يعمّل فيه طريقةً واحدة^(٦).

(١) انظر المخصّص ٢/٣٨٨، والإنصاف ٥٣٤.

(٢) انظر الإنصاف ٤٨، ٤٨٠.

(٣) انظر المقتضب ٤/١٥١.

(٤) الموضع نفسه.

(٥) الموضع نفسه.

(٦) المصدر نفسه ٤/١٨٩.

٢٠. الأصل في عمل الأدوات أُم الباب:

جعل النحاة في كلّ باب من أبواب الأدوات العاملة أُمّاً عَدُوها الأصل في العمل، وخصُوها بـمزايا ليست لأنواعها.

فـ«كان» أُم الأفعال الناقصة، تعمل بلا شروط، وهي وحدها التي يصحُّ زيادتها بين المتلازمين كالمبتدأ والخبر، مثل: أنت تكون مجتهداً، وما التعجبية وفعلها، مثل: ما كان أحسن زيداً^(١).

وـ«إن» أُم أدوات الشرط، لأنّ غيرها قد يخرج إلى غير الشرط، كـ«من» التي تكون استفهاماً وتكون اسمًا موصولاً، بخلاف «إن» أُم الباب التي لا تفارق الشرط والجزاء^(٢).

٢١. الفروع لا تتصرف في العمل تصريف الأصول:

لابدّ أن تتحطّ الفروع قوّةً عن الأصول، ولذلك قيّدوا عملها بـشروط لم يقيّدوا بها الأصول^(٣)، كاسم الفاعل العامل عمل فعله، اشترطوا فيه أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال، وأن يُسبّق بنفي أو استفهام أو موصوف، كما يُبَيَّن^(٤).

ولكون الفروع تنحطّ عن رتبة الأصول كال فعل المضارع إذا دلّ على الاستقبال احتاج إلى عالمة وهي السين، بخلاف دلالته على الحال، فهي لا تحتاج إلى عالمة، وهذا يدلّ على أنّ أصل المضارع الحال، ودلالته على الاستقبال فرع^(٥).

٢٢. قد يعمل شبه الفعل وما فيه رائحة الفعل:

الظرف والجار والمحرر معمولات ضعيفة يعمل فيها شبه الفعل وما فيه رائحة الفعل^(٦).

فمثلاً عمل ما يشبه الفعل فيها قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾^(٧)، حيث تعلق الجار والمحرر بالصفة المشبّهة ﴿بَصِيرٌ﴾.

(١) انظر الكتاب ٢٧٣/١، ١٥٣/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣/٦٣.

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١/٥٤٩.

(٤) انظر ١٤٥.

(٥) انظر الأشباه والنظائر ١/٥٥٦.

(٦) انظر مغني اللبيب ٥/٢٧٢.

(٧) سورة المائدة: ٧١.

ومثال عمل ما فيه رائحة الفعل قولهم: **فلان حاتم** في قومه، فيعلق الجار وال مجرور بما في «حاتم» من معنى الجود^(١).

٢٣. العمل فرع عن الاختصاص:

ربط النهاية بين العمل والاختصاص، فاشترطوا في الأحرف العاملة الاختصاص، فما يختص بالدخول على الأسماء يعمل كاللام، وما يختص بالدخول على الأفعال يعمل أيضاً كـ«لم»، وما لم يكن مختصاً لا يعمل^(٢). وإن ناقض أصلهم هذا بعض الحروف كـ«ما» التي تعمل عند الحجازيين على كونها مشتركةً بين الأسماء والأفعال فالأعم الأغلب من الحروف لا يعمل إلا مختصاً.

في حين أنَّ التوليديين لم يلتقطوا إلى هذا الجانب في العمل، فلا يعلقون العمل على الاختصاص.

٢٤. جزء الشيء لا يعمل في الشيء:

إذا كان الحرف كالجزء من الشيء لم يعمل فيه، ولذا لم تعمل (ال) التعريف في الاسم⁽³⁾، لأنّها لشدة اختصاصها به ولصوتها صارت كالجزء منه، وجزء الشيء لا ي العمل في ذلك الشيء، ودليل عدم عملها مجاوزة العوامل لها، فإذا ما دخل حرف جرّ على اسم جرّ، ولو كان الاسم معمولاً قبلًا بـ(ال) التعريف لم يجز جرّه لانفائه دخول عاماً على عاماً كما أقرّت الأصول⁽⁴⁾.

ومن هذا الأصل انطلق التّحويون في ردّ رأي الكسائيِّ بأنَّ أحرفَ المضارعة هي العاملةُ في الفعل المضارع الرَّفْع، وحُجّتهمُ أنَّ هذه الأحرفَ الرَّوائِدُ كالجزءِ من الفعلِ لا تفصلُ منه أبداً، فلو كانت هي العاملةُ لأدَى ذلك إلى أنْ يعملُ جُزءُ الشَّيْءِ في نفسهِ، وذلك مُحَالٌ^(٥).

فأحرف المضارعة عند النحوين هي التي هيأت الفعل المضارع لدخول العامل عليه، وأوجبت له الإعراب،
لا التي عملت فيه^(٦).

و انتفاء دخول عامل على عامل أمر له ظلال في التوليدية ولكن بصياغة أخرى، وهي:

س يعمل في ع إذا كان س أقرب عامل إلى ع.

١١) انظر مغنية، الليب ٢٧٨/٥.

٢) انظر الكتاب ٣/١٠:

(٣) انظر الجني، الداني، ٢٦.

١٥٦ (٤) انظر

^٥ انظر الانصاف ٥٥٤، واللباب في علل البناء والاعراب ٢/٢٦، وشرح المفصل ٧/٢٥.

٦) انظر المقتضب ٤، ٢٤، ٤/٨١-٨٠، وشرح السيرافي ١/٧٧.

فهذا يدل على أن سببها ج إلى ع سقط حُقُّها في العمل وانتقل إلى ج، ولا يحق لها مشاركة ج في العمل في ع.

٢٥. الأصل في الحروف المختصة بالفعل أن تعمل الجزم:

لأنَّ الجزم هو العمل المخصوص بالفعل، أمّا النَّصب والرَّفع فتشاركه فيه الأسماء؛ قال أبو علي معللاً ذلك معنىًّا ولفظاً: «وليس في الأسماء الجزم الذي في الأفعال؛ لأنَّ عواملَ الجزم لا معنى لدخولها على الاسم، وعملها ذلك فيه؛ ألا ترى أنَّ المجازاة والأمر والتهي ونفي الماضي على لفظ المضارع لا يوجد في الاسم، فهذا امتناعٌ من جهة المعنى. وأمّا اللَّفظ فلأنَّ الأسماء أشدُّ تمكناً في الإعراب من الأفعال، فلما كان جزمه^(١) يؤدي إلى ضربِ من البناء رُفض ذلك»^(٢).

ولذا كانت لغة بعض العرب الجزم بـ«لن» وـ«أن» مُنبهة على الأصل^(٣)، وعليه حُرِّجَت رواية الحديث: «فلقيَنا ملَكَ آخرٍ فقالَ لِي: لن تُرَعِّ»، وهي رواية القابسيي كما ذكر ابن حجر^(٤)، وذكر أيضاً أنَّ الجزم بـ«لن» لغةٌ قليلة.

٢٦. الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الجرّ:

لأنَّ الجرّ هو العمل المخصوص بالاسم، بخلاف النَّصب والرَّفع اللَّذِي يشاركه فيهما الفعل، ولا يُجْرِي الفعل. وعلل أبو علي ذلك بقوله: «وإنما امتنع الجرُّ فيه لأنَّه لا يكون إلَّا بإضافة؛ ألا ترى أنَّ الجرَّ يكون بأحد أمرين: إمَّا إضافةُ اسم إلى اسم، أو إضافةُ فعل إلى اسم، وكلاهما يوجب تخصيصاً، والغرض في صياغة هذه الأمثلة المسمَّاة بالأفعال خلافُ التَّخصيص؛ ألا ترى أنها [لا]^(٥) تكون أبداً الجزء المستفاد من الجملة...، فلما لم تخلُ الإضافة في كلا ضربيها من أن تُحدِّث تخصيصاً، وكان الغرضُ في صياغة الفعل خلافَ ذلك -لِمَا أعلمُك- لم تستقم الإضافة إليه، لأنَّه يصير نقضاً لذلك الغرض الذي قُصدَ به، ووضع من أجله»^(٦).

(١) لعلَّ الأصوب "جزُّها".

(٢) العسكريات ٢٤٩.

(٣) انظر الجنى الداني ٢٦، ومعنى الليبب ٣/٥٠.

(٤) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٣/٦، كتاب التهجد، باب فضل قيام الليل، ح ١١٢١.

(٥) في المطبوعة "ألا ترى أنها تكون أبداً"، ولعلَّ الصواب ما أثبتُ؛ قال سيبويه: "ألا ترى أنَّ الفعل لابدَّ له من اسم، وإنَّ لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل" الكتاب ١/٢٠.

(٦) العسكريات ٢٤٧.

ولذا كانت لغة بعض العرب الجرّ بـ«لعلّ» مُنبهة على الأصل، وهي لغة عُقَيْل، يقولون: «لعلَ زيدٌ منطلقٌ»، بفتح لام لعلَ الثانية، و«لعلَ زيدٌ منطلقٌ» بكسر اللام، ومنه قول كعب بن سعد الغنوبي^(١):
فقلْتُ ادعُ أخرى وارفع الصَّوتَ جَهْرًا لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَرِ مِنْكَ قَرِبُ

٢٧. الأصل ألا يفصل بين العامل والمعمول:

وذلك لشدة تلازمهما، فكلُّ منها يطلب الآخر، ولذا منع جمهور النحاة من البصريين والكوفيين الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والجار والم Pronoun وفي ضرورة الشّعر خاصة، وأجازه بعض الكوفيين كالكسائي.

ولذلك اعترضوا على قراءة ابن عامر: **﴿وَكَذَلِكَ زُيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أُولَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾**^(٢)، بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعنى، فعندها^(٣)، لأنَّهم لم يُجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في سعة الكلام، فكيف بالفصل بالمعنى في أقصى الكلام، وهو القرآن!

وقد ردَّ عليهم أبو حيَّان بأنَّ الناطق بهذه القراءة مِنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ، وقد سمعها من أَفْصَحِهِمْ عن أَفْصَحِهِمْ أيضًا، ولم يجتهد فيها اجتهادًا، وأنَّ العريَّ المُخْضَنَ الثقة لا ينبغي أن تُرِدَ كلامه، بل يُحمل على أن يكون سمعه من لغة العرب القديمة المهجورة التي لم تصل إلينا، وما أكثرها!^(٤).

٢٨. لا يلي العامل مباشرةً معمولٌ غيره:

هذا الأصل يمكن أن يُدرج تحت الأصل السابق، فيدخل في الفصل بين العامل والمعمول.
وأثکاء على هذا الأصل منعوا الفصل بين إنَّ واسمها بمعمول خبرها، فلا يقال: إنَّ زيدًا خالدًا أَنْصَفَ، على أن يُنْصب "زيدًا" بالفعل أَنْصَف.

ولم يُجيزوا ذلك إلا في تخريج أبيات سمعوها من العرب، وهي شاذة قليلة، والفصل فيها بالظرف أو الجار خاصَّةً، كقول الشاعر^(٥):

فلا تُلْحِنِي فيها فِيَانَ بِجَهَّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ حَمْ بِلَادِلَةِ

حيث فصل بين "إنَّ" واسمها بالجار المتعلق بالخبر.

(١) انظر سر الصناعة ٤٠٧، والبحر ٩٣/١، والحنى الداني ٢٦، ومعنى الليبب ٥١٧/٣، واللسان (علل)، الخزانة ٤٢٦/١٠.

(٢) سورة الأنعام ١٣٧، وانظر النشر ٢٦٣/٢.

(٣) انظر الكتاب ٩٠/١، ومعاني القرآن للفراء ٨١/٢، والمقتضب ٤/٢٢٨، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٧، وسر الصناعة ٢٩٦، والخصائص ٤٠٧/٢، والإنصاف ٤٢٧، والبحر ٤/٢٢٩.

(٤) انظر البحر ٤/٢٣٠.

(٥) البيت بلا نسبة في الكتاب ١٣٣/٢، والممع ٤٣٥/١، والخزانة ٤٥٣/٨.

وقد منع الأخفش قياس ذلك، وقصره على السماع^(١).

وهذا الأصل يتصل بما عَبَرَ عنه التوليديون بعبارتهم السابقة:

«س يعمل في ع إذا كان س أقرب عامل إلى ع»

فانظر إلى تعبير كلٌ من الفريقين عن قواعدهم!

٢٩. قد يُعلق العامل عن العمل:

بعض العوامل قد يُلغى عملها أو تُعلق عنده، كأفعال القلوب التي تتعذر إلى مفعولين، حيث يجوز إلغاؤها، ويجوز إعمالها بسبِّ توصلها بين مفعوليها، فتقول: زيداً حسبت ناجحاً، وزيد حسبت ناجح.

ويجب تعليقها عن العمل إذا وليها ما له حق الصدارة، كالاستفهام أو لام الابتداء أو ما النافية، فتقول: علمت أزيد عندك أم عمرو، وظننت لزيد منطلق، وعلمت ما زيد منطلق^(٢).

٣٠. يجوز حذف العامل مع بقاء عمله:

بعض العوامل تعمل مذكورة، وتعمل مخدوفة، كـ«رب»، تُحذف ويبقى عملها.

والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحصى، ومنها بيت امرئ القيس المشهور^(٣):

وليل كِمْوِج الْبَحْرِ أَرْجَحَ سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْمُمْوَمِ لَيْتَلِي

أي: رب ليل.

ويُحذف حرف النداء إذا فهم معناه، فتقول للمقبل عليك: زيد، تريد يا زيد^(٤)؟ قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٥)، أي: يا يوسف.

ويجوز حذف كاف بعد «إن»، وبقاء عملها، كما في قولك: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شرّاً فشرّ»^(٦)، أي: إن كان عملهم خيراً.

(١) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٢) انظر الكتاب ١١٩/١، وشرح المفصل ١٥٨/٧، والارشاف ٢١٠٧.

(٣) ديوانه ٣١.

(٤) انظر الكتاب ٢٣٠/٢.

(٥) سورة يوسف: ٢٩.

(٦) انظر الكتاب ٢٦٢ - ٢٥٨/١.

٣١. حذف العامل وحذف المعمول:

قد يحذف المفعول مثلاً لدلالة الكلام عليه، سواء أكان مفعولاً أولاً أم ثانياً أم كليهما، فمثلاً حذف المفعول الأول حذف مفعول حسب الأول في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ إِمَّا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُم﴾^(١)، فالتقدير: لا يحسن الذين يخلون بالخل خيراً لهم^(٢).

ومثلاً حذف المفعول الثاني حذف ثالثي مفعولي الْخَذْنَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذُمُ الْعِجْلَنَ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(٣)، والتقدير: اتَّخَذْتُمُ العجل إِلَهًا^(٤).

ومثله حذف ثالثي مفعولي «بُدْل» في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ﴾^(٥)، والتقدير: والسَّمَاوَاتُ غَيْرُ السَّمَاوَاتِ^(٦).

ومثلاً حذف المفعولين قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾^(٧)، فالمقصود: أعطى المال مستحقه، أو أعطى الفقراء المال، قال أبو حيّان: «وَحَذَفَ مفعولي أَعْطَى؛ إِذَ المقصود الشاء على المعطي دون تعرُّض للمُعْطَى وَالعَطْيَةِ»^(٨).

٣٢. لا يتقَدَّمُ المرفوع على رافعه:

فلا يجوز تقدم الفاعل على الفعل أبداً، أمّا تقسم الخبر على المبتدأ فقيل فيه: ليس الرافع له المبتدأ وحده، إنما المبتدأ والابتداء معاً، وهو إنما تقدم على المبتدأ فقط^(٩).

الدَّعْوَةُ إِلَى إِلَغَاءِ نَظَرِيَّةِ الْعَاملِ:

بعد أن قررت لديك مكانة نظرية العامل، وأهميتها التي لم يعُقِّلُ اللسانيون عنها، كما لم يغفل التّحويون القدماء، وعرفتَ ضرورتها في الوفاء بمقتضيات أبواب النحو وأحكامه وظواهر اللغة ووجوهاها، وبمقتضيات

(١) سورة آل عمران: ١٨٠.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤١، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٨/١، والبحر ٣/١٢٧.

(٣) سورة البقرة: ٥١.

(٤) انظر الطبرى ١/٦٦٨، والقرطبي ٢/١٠٣.

(٥) سورة إبراهيم: ٤٨.

(٦) انظر الشيرازيات ٥٦٩.

(٧) سورة الليل: ٥.

(٨) البحر ٨/٤٨٣.

(٩) الخصائص ٢/٣٨٥.

النَّظَرَيَاتُ التَّوْلِيدِيَّةُ الْأُخْرَى جَمِيعَ (نَظَرَيَّةُ الْأَثْرِ، وَنَظَرَيَّةُ الْرِّيْطِ، وَنَظَرَيَّةُ الْحَالَةِ) = يَجُدُّ الالْتِفَاتُ إِلَى نَظَرَةٍ فَرِيقٍ آخَرَ مِنَ النَّاسِ يَجْهَلُ قِيمَةَ الْعَامِلِ، بَلْ يَدْعُونَ إِلَى إِلْغَاءِ نَظَرَيَّةِ الْعَامِلِ، ثُمَّ التَّبَيِّنُ عَلَى دَحْضِ هَذِهِ الدَّعْوَةِ وَفَسَادِهَا، لَشَّالٌ يَغْتَرِّ بِهَا مُغْتَرٌ يَوْمًا.

فَقَدْ دَعَا ابْنُ مَضَاءِ الْقَرْطَبِيُّ فِي سِيَاقِ حَدِيثِهِ عَنْ تِيسِيرِ النَّحْوِ وَتَجْدِيدِهِ إِلَى إِلْغَاءِ نَظَرَيَّةِ الْعَامِلِ، لِأَنَّهَا تُفْضِي إِلَى تَقْدِيرِ مَا لَيْسَ بِمُوْجَدٍ فِي الْكَلَامِ، وَادْعَاءُ أَنَّ كَلَامَ الْعَرَبِ مُنْحَطٌ عَنْ رَتِيْبِ الْكَمَالِ وَالْتَّمَامِ وَالْبَلَاغَةِ، وَيَعْتَرِيهِ نَقْصٌ وَحَذْفٌ يَنْبَغِي تَقْدِيرِهِ، وَهِيَ نَظَرَيَّةٌ – فِي رَأْيِهِ – تَسْتَدِعِي مُخَالَفَةَ الْعُقْلِ وَالشَّرْعِ مِنْ كَوْنِ الْأَلْفَاظِ عَامِلًا مُؤْثِرًا مَعَ أَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ لَا فَعْلَ لَهَا يَبْرَادَةٌ وَلَا بَطْعٌ^(١).

وَقَبْلَ ابْنِ مَضَاءِ كَانَتْ عِنْدَ بَعْضِ النَّحْوَيْنِ وَمَضَاتِ اعْتَمِدَتْ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى رَفْضِ فَكْرَةِ الْعَامِلِ النَّحْوِيِّ، مِنْهَا رَأْيُ قُطْرَبِ الْذِي خَالَفَ النَّحْوَيْنِ فِي كَوْنِ الإِعْرَابِ جِيءَ بِهِ لِلْتَّفَرِقَةِ بَيْنَ الْمَعْنَى، مُسْتَدِلًا عَلَى ذَلِكَ بِمَا اتَّفَقَ لِفَظُهُ وَاحْتَلَفَ مَعْنَاهُ، وَمَا اخْتَلَفَ لِفَظُهُ وَاتَّفَقَ مَعْنَاهُ، وَرَأَى أَنَّ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ جِيءَ بِهَا لِوَصْلِ الْكَلَامِ خَلَافًا لِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْكَلَامُ فِي حَالِ الْوَقْفِ، لِيَعْتَدِلَ الْأَمْرَانِ الْوَقْفُ وَالْوَصْلُ، فَالْغَرْضُ مِنْ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ غَرْضٌ صَوْتِيٌّ لَا مَعْنَوِيٌّ، يَقُولُ: «وَإِنَّمَا أَعْرَبَتِ الْعَرَبُ كَلَامَهَا لِأَنَّ الْأَسْمَاءِ فِي حَالِ الْوَقْفِ يَلْزَمُهُ السَّكُونُ لِلْوَقْفِ، فَلَوْ جَعَلُوا وَصْلَهُ بِالسَّكُونِ أَيْضًا لَكَانَ يَلْزَمُ الْإِسْكَانَ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ، وَكَانُوا يُبَطِّئُونَ عِنْدِ الْإِدْرَاجِ، فَلَمَّا وَصَلُوا وَأَمْكَنُوهُمُ التَّحْرِيكُ جَعَلُوا التَّحْرِيكَ مَعَاقِبًا^(٢) لِلْإِسْكَانِ لِيَعْتَدِلَ الْكَلَامُ^(٣).

فَانْظُرْ إِلَى عَلَّةِ الْعَدْلِ عِنْدَهُ كَيْفَ طَعَّنَتْ عَلَى عَلَّةِ الْعَدْمِ، أَيِّ وَجْهٍ مَعْمُولٌ وَانْدَادُهُ عَامِلٌ لَهُ، كَيْفَ عَجَبَ لِتَلْكَ الْعَلَّةِ – أَيِّ لَانْتِفَاءِ الْعَدْلِ فِي التَّعَالِمِ مَعَ الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ – لَمْ يَعْجَبْ لَهُنَّهُ!

وَمِمَّا غَرَّ ابْنَ مَضَاءَ فَدْعَاهُ إِلَى رَفْعِ صَوْتِهِ بِدَعْوَتِهِ تَلْكَ رَأْيُ ابْنِ جَنِيِّ الْذِي أَشَارَ فِيهِ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ الْحَقِيقِيَّ فِي حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ، وَأَنَّ الْعَوَامِلَ الْأُخْرَى إِنَّمَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا الْعَمَلُ عَلَى سَبِيلِ الْجَازِ لَا الْحَقِيقَةِ؛ يَقُولُ: «وَإِنَّمَا قَالَ النَّحْوَيْنِ عَامِلٌ لِفَظِيٍّ وَعَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ لِيُرُوكَ أَنَّ بَعْضَ الْعَمَلِ يَأْتِي مُسَبِّبًا عَنْ لِفَظِ يَصْبِحُهُ، كَمْرَتُ بِزِيدٍ، وَلِيَتَ عَمَرًا قَائِمٌ، وَبِعْضِهِ يَأْتِي عَارِيًّا مِنْ مَصَاحِبَةِ لِفَظٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ، كَرْفَعُ الْمُبْتَدَأِ بِالْأَبْتَدَاءِ...، فَأَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ وَمَحْصُولِ الْحَدِيثِ فَالْعَمَلُ مِنْ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ وَالْجَزْمِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُتَكَلِّمِ نَفْسُهُ، لَا

(١) انظر الرد على النحاة ٧٧-٧٨.

(٢) أَيْ يَخْلُفُهُ وَيَنْوُبُ عَنْهُ.

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ٧٠.

لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظيٌّ ومعنىٌّ لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامنة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ، وهذا واضح»^(١).

وظاهرٌ من نص ابن جنّي هذا أنّه لا يعتريض على نظرية العامل، ولا يدعو إلى إلغائه، إنما هو تفصيّلٌ لأصل اصطلاح النّحوين «العامل» وتفسيّرٌ له، والدليل على ذلك أنّه يسوق هذا النص في معرض إثبات أنّ العوامل اللّفظيّة راجعة في الحقيقة إلى أهّاً معنويّة، فهو إذًا يقرُّ العوامل.

ولم يتوقف الأمر عند ابن مضاء، بل تابعه في رأيه محدثون كإبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس وتمام حستان وغيرهم، وتابعوا مسيرة دعوته، وليس المقام هنا مقام عرض آرائهم وحججهم والردود عليهما، لعدم استلزم البحث لها، وحديثها مما إذا استقصي أمل القلم وأعقب السّام، وثمة دراسات استوفّتها، فلتستقصي^(٢).

وقد قصرت جهود مدّعى إلغاء فكرة العامل النّحوی عن أن تأتي بدليل لها، يفسّر اختلاف الحركات الإعرابية من كلمة إلى أخرى، ويعمل تغيير الإعراب بتغيير موضع الكلمة في الجملة، ويبيّن وجه ترابط الكلمات ونظمها في تراكيبها، فلذلك كانت دعوته باطلةً ساقطةً لا يعتدُ بها.

فالعامل لاريب أصيلٌ أصالة النّحو العربي، ولقد كان من صميم الدّرس النّحوی النّظري منه والتطبيقي حين نشأته، فها هو سببويه يعتدُ به في التفرقة بين مجرى آخر الكلم في العربية؛ يقول: «إنما ذكرت لك ثمانية مجازٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدِّث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه ذلك من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»^(٣).

وإذا التفتَ إلى كتبِ إعراب القرآن رأيت المعربين إنما يصدرون عن فكرة العامل في الإعراب وتوجيهه والمعاضلة بين أوجهه، والأمثلة على ذلك ماثلةٌ في كلٍّ صحفية من كتبهم، فتراهم إنّ وجدوا مجزوماً بلا حرف حزم قدرّوا له حازماً، وإنّ وجدوا منصوباً قدرّوا له ناصباً، والأمثلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِنَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُتَّبِّعُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤)، قدرّوا لل فعل فعلٍ شرطٍ قبله يجزمه، أي: إنْ تقل لهم أقيموا الصّلاة يُقيموا الصّلاة، ومنهم من قدر لام أمر تجزمه، أي: قُلْ لهم: لِيُقيموا الصّلاة^(٥).

(١) الخصائص ١١٠/١.

(٢) انظر العامل النّحوی ٧٣.

(٣) الكتاب ١٣/١.

(٤) سورة إبراهيم: ٣١.

(٥) انظر معاني الفراء ٧٧/٢، ومعاني القرآن الزجاج ١١، وكشف المشكّلات ٧٢١.

وغير ذلك من الأمثلة كثيرة كثرة لا يُحصى معها، وقد ذُكر شيء منها في أصول الإعمال وأحكامه^(١).

فمنكِر فكرة العامل منكِر لأصلِّ من أصول النحو قدسِّم قدَّمه، ذي جذور ضاربة في الأرض، وفروع صاعدة في السَّماء، لا غنى للمعرب عنه ولا لدارس النحو على السواء.

والى يوم جاءت الدراسات اللسانية الحديثة القائمة على أدوات البحث العلمية المطورة الناظرة بعناية إلى اللغات البشرية بأسرها ثبتتُ أهمية العامل، وضرورة إقامة نظرية متكاملة له، تخدم باب التركيب النحوي، وتحسّن إشادة بنيانه الحديث، وذلك بظهور نظرية تشوسمسكي التوليدية الحديثة بتطورها الجديد الذي أحدث ثورةً سمّيت الثورة العاملية، فكانت دراسات التوليدية مصداقاً لعمل النحوين في نظرية العامل، ودحضتاً لرأي مَن يُقلّل منها، حتى كاد التوليديون يختزلون نظريات التركيب بأسرها، في نظرية واحدة هي «نظرية العمل».

فبعد ذلك لم تعد دعاوى الرافضين للعامل مما يلائمت إليه في شيء، وتبين يقيناً أنَّ رأي جمهور النحوين العرب هو الصوابُ بعينه حتى عند أحدَّ التوليديين^(٢).

(١) انظر ١٥٢.

(٢) انظر نظرية للعمل في النحو العربي ٦٠.

«نظريّة الأثر والعناصر الفارغة» في النّحو العربيّ

تبين في الفصل الثاني أنَّ المقولات الفارغة في نظرية تشومسكي تنحصر في نوعين: الأثر وضم، وأنَّ إذا كانت (أ) فعلاً فارغة فهي إما:

– أثر، إذا كانت معمولة عملاً مناسباً، مثل: مَنْ عَرَفَ [أَثْ] الْحَقِيقَةَ؟ فالضمير المستتر في عرف هو ما اصطلاح عليه التوليديون بالأثر.

– ضم، إذا لم تكن معمولة، كقولك: أَعْجَبَنِي إِنْصَافُ [ضم] زَيْدٍ، عند عَدٍ زَيْدٍ المفعول المضاف إلى مصدره. ففاعل الإنصاف غير مذكور، وهو ما اصطلاح عليه بالضم.

وأنَّ نظرية العناصر الفارغة في التوليدية تنصُّ على أنَّ كُلَّ عنصر معجميٍّ اسميٍّ في التركيب يقابلة عنصر فارغ، فالعنصر المعجمي «الرَّجُل» أو «زَيْد» يقابلة عنصر فارغ هو الضمير الظاهر، والضمير الظاهر يقابلة الضمير المستتر، وهو واجب الاستثار ويرمز له بـ(ضم).

فلنَّ كيف درس النحوويون ما يُقابل هذه المفهومات، وما وجوه الكلام التي ترد فيها، وما مرادفاتها أو ما يقارب مرادفاتها عندهم؟

إنَّك تجد أنَّ مقارنة مفهوم العناصر الفارغة في النحو العربيّ تكون من زاويتين: زاوية الحذف والتقدير، وزاوية الإضمار والإظهار.

وكلُّ زاوية تمتُّلُّ لتشمل أبواباً من النحو عدَّة، وتلتجَّ في مسائل من العربية واسعةٍ مديدة، فبابُ الحذف ليس بباباً مغلقاً محدوداً في النحو، بل ظاهرةٌ نحويةٌ كبرى لا يخلو منها موضوع من موضوعات النحو ومبحثٌ من مباحثه، وكذا يقال في الإظهار والإضمار.

فلو تفرد باحثٌ لجمع ما قيلَ في هاتين القضيتين: الحذف والإضمار لِمَا وسِعَ عَمَلَهُ مجلَّداتُ، ولا كتبٌ في صفحات، ولكنْ قُصاراً في هذه العحالة أن تشير إلى شيءٍ من هذه القضايا، ولو لم تُحيط بها، فلربما كان البناء أقدر على الإشارة من الباع على الإحاطة، وأخذُ اليسير خيرٌ من ترك الكثير.

مقابلات مفهومي الأثر والعناصر الفارغة في النّحو العربيّ:

كيف تناول النّحاة ما يمكن أن يوازي نظرية الأثر والعناصر الفارغة؟ ما الجوانب التي عنوا بها في هذا الشَّأن، فدلَّلت على مُثُول مفهوم هذه النَّظرية في أذهانهم؟

أولاًً - الحذف:

دراسة مواضع الحذف:

يعذر عليك في العربية أن تُخصي مواطنَ الحذف، وهي تبتدئ من الحرف، وتُمْرُّ بالكلمات، وتمتد لتطاول جملًا بأسرها، وموضوع البحث هنا عن الحذف النحوي التركيبِي لا الصّرفيِّ البنويِّ، وقد أحصى ابن هشام سبعة وأربعين موضعًا من مواضع الحذف مشفوعةً بشرحها وأمثالها وشواهدها^(١).

والناظر في كتب التَّطبيق النحويِّ مِن أعاريبِ القرآن الكريم أو نصوصِ الشعر القديم يجد مواضعَ الحذف تفوق ما ذُكر في كتب النحو النظريِّ، فلتأخذ من كل طائفة بطرفِ علِّ القارئ يجد ضالته في شيء منها، ويُدرك مراجعةً العربية لهذا البحث، ومدى احتفاء النحاة به، ففي كل موضع من مواضعَ الحذف المدروسة نستطيع أن نقول: إنَّ البنية التركيبية تتطلَّب وجود عنصرٍ غائبٍ، يجب تقديره، وإن شئت سُمِّه مقولَةً فارغةً.

ويجب أن تكون على تيقظٍ وتنبه من أنَّ الفرقَ الجوهريَّ بين الأثرِ والعناصرِ الفارغة عند التوليديين والذِّفِّ عند النحاة العرب أنَّ العنصر الفارغ يجب أن يترك وراءه أثراً يدلُّ عليه، كما نصَّ التوليديون، ولولا هذا الأثر ما عُرِفَ الحذف، وهذا الأثر يُكتشف بيسير وسهولة؛ إذ تقتضيه البنية التركيبية، وإذا عدنا إلى البنية العميقَةَ الجرَّدة عثروا عليه، كقولك: «زيدًا أَنْصَفْتُ»، أي: أَنْصَفْتُه.

في حين أنَّ الحذف في النحو العربي يأتي على وجهين:

فقد يُضطرُّ إلى تقدير ذكره عند الإعراب، فنقول في قولنا: «زيد أَنْصَفَ خالدًا»: وفاعل الفعل ضميرٌ مستترٌ يعود على زيد، اضطرَّاك إلى ذلك وجودُ مفعولٍ به منصوبٍ، فيكون ذلك بمثابة الأثر الذي دلَّ على العنصر الفارغ في التوليدية. وقد لا يُتَعَرَّضُ إلى ذكره في شيء عند التحليل البنويِّ الصناعيِّ للتركيب أي عند الإعراب، أي لا يترك أثراً يدلُّ عليه ، إنما يُستدلُّ عليه بدليلِ معنويٍّ محضٍ يتطلَّبُ المعنى، ويُلْجأُ إليه عند الدراسة المعنوية أي عند شرح الشاهد الشعريِّ أو تفسير الآية القرآنية.

وسيجيئ لك هذا الفرق الجوهريُّ ويُصبح عند تقريرك لظاهرةِ الحذف في العربية، ومنهج النحويين في دراسة مواضعَ الحذف.

١ - حذف المضاف:

يجوز في العربية حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذلك كقولك إذا قرأت في كتاب ذُكر فيه عمرو: هذا عمرو، تُرِيدُ هذا اسمُ عمرو، أو هذا ذكر عمرو، فهو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه^(٢).

(١) انظر مغني الليبب ٤٠٧ - ٥٣٨.

(٢) انظر الكتاب ٢٦٩/٣.

وتقول العرب: هذا طريقة قومه، يريدون: هذا صاحب طريقة قومه، وعلى ذلك وجه أبو إسحق الزجاج
 قوله تعالى: ﴿وَيَذْهَبَا بِطَرِيقِكُمُ الْمُتَّلِّ﴾^(١)، أي: وينهبا بأهل طريقكم المثلى^(٢).
والشاهد الدائر في كتب النحوين على هذا الحذف قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقُرْيَةَ﴾^(٣)، أي: اسأل أهل
القرية^(٤)، حتى صار كل توجيه لموضع على حذف المضاف يقال فيه: «هذا على حد وسائل القرية». و كان الأخفى لا يرى حذف المضاف إلا في المسموع، فلا يحيى قياسه، ومن أجازه من النحاة قيده بأمن اللبس^(٥).
والشاهد على حذف المضاف من القرآن والشعر لا تخصى كثرة، وحسب المقام ما ذكر.

٢- حذف الموصوف:

يقولون: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا، يريدون: ما منهم أحد مات، أو رجل^(٦)، فيحذفون الموصوف.
ومن حذف الموصوف قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِعَاتٍ﴾^(٧)، أي دروعاً سابعات، فحذف الموصوف
استغناءً بصفته^(٨)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾^(٩)، والمراد: وإن من أهل
الكتاب أحد إلا ليؤمن به^(١٠).

٣- حذف المبتدأ:

العرب قد تحدف المبتدأ إذا كان معلوماً، فإذا سمع أحدهم بأوصاف رجل مثلاً قال: زيد، أي: هذا زيد، وإذا شئ
ريحاً طيبة قال: المسك، أي الريح المسك، ويكثر ذلك في جواب الاستفهام^(١١)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا
الْحُكْمَةُ * نَازَ اللَّهُ الْمُوْقَدَهُ﴾^(١٢)، أي: هي ناز الله.

(١) سورة طه: ٦٣.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج (القطعة الثالثة منه) ٢١٠.

(٣) سورة يوسف: ٨٢.

(٤) انظر الكتاب ٣٣٧/٣، والأصول ٣١/٢، وسر الصناعة ٣٦٢، وأمالي ابن الشحرى ١٠٦/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤١٨، وشرح المفصل ١/١، ٢٦٩/٢، ٦٨/٢، ٤٢/٣، وشرح الكافية ٢٩٥/٢.

(٥) انظر الشيرازيات ٢٣٦، والبغداديات ٢٠٥، والخصائص ٣٦٢/٢، وشرح المفصل ٤٢/٣.

(٦) انظر الكتاب ١١٥/٢، ٣٤٥.

(٧) سورة سباء: ١١.

(٨) انظر معاني القرآن للزجاج ٤٩٤.

(٩) سورة النساء: ١٥٩.

(١٠) انظر الكشاف ١٧٦/٢.

(١١) انظر الكتاب ١٣٠/٢، ومعنى الليب ٤٤٠/٦.

(١٢) سورة الممزة: ٦-٥.

٤- حذف الخبر:

يقولون: مررت به المسکین، أي المسکین هو، على حذف الخبر.

ومن ذلك خبر «لولا» فقد حذف لـما كثـر استعمال أسلوب لولا في کلام العرب، فكثيراً ما يقولون: «لولا زید لكان كذا»^(١).

ومن ذلك الحذف قوله تعالى: ﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾^(٢)، أي: وظلّها دائم^(٣).

٥- حذف المستثنى:

العرب قد تحدّف المستثنى استخفافاً، كقولهم: «ليس إلا»، والمراد: ليس إلا ذاك، وذلك اكتفاءً منهم بعلم المخاطب^(٤).

٦- حذف عامل الاختصاص، وعامل المدح والذم:

تقول العرب: إنّا بـنـي فـلـانـ نـفـعـلـ كـذـاـ، فـيـحـذـفـونـ العـاـمـلـ فـيـ الـمـفـعـولـ، وـيـسـمـيـ هـذـاـ أـسـلـوـبـ الـاـخـتـصـاـصـ^(٥).

ومنه قول النبي صلی الله علیه وسلّم: «إنّا معاشر الأنبياء لا نورث؛ ما تركنا فهو صدقة»^(٦).

٧- حذف المعطوف وحرف العطف:

مـنـ ذـلـكـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿لَا يـسـتـوـيـ مـنـكـمـ مـنـ أـنـفـقـ مـنـ قـبـلـ الـفـتـحـ وـقـاتـلـ﴾^(٧) أي وـمـنـ أـنـفـقـ مـنـ بـعـدـهـ، بـدـلـيـلـ قـوـلـهـ فـيـمـاـ بـعـدـ: ﴿وـلـكـ أـعـظـمـ دـرـجـةـ مـنـ الـذـيـنـ أـنـفـقـوـاـ مـنـ بـعـدـ وـقـاتـلـوـ﴾^(٨)

ومنه قول العرب: «راكب الناقة طليحان»، والمقصود: راكب الناقة والناقة طليحان^(٩).

٨- حذف المعطوف عليه:

قد يـحـذـفـ المـعـطـوـفـ عـلـيـهـ فـيـ الـكـلـامـ إـذـ اـطـمـأـنـ الـمـنـكـلـمـ إـلـىـ فـهـمـ السـامـعـ معـنـيـ کـلـامـهـ، فـيـسـتـغـنـيـ بـالـمـذـکـورـ عـنـ المـحـذـفـ؛ـ قـالـ تـعـالـىـ: ﴿فـعـلـنـاـ اـضـرـبـ بـعـصـاـكـ الـحـجـرـ فـانـجـرـتـ مـنـهـ اـنـتـاـ عـشـرـةـ عـيـنـاـ﴾^(١٠)

(١) انظر الكتاب ٧٥/٢، ١٢٩، ٤٩٩/٣.

(٢) سورة الرعد: ٣٥.

(٣) انظر الكشاف ٣٥٥/٣.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٤/٢.

(٥) انظر الكتاب ٦٦/٢.

(٦) الحديث في كنز العمال ١١/٢٠، كتاب الفرائض، رقم (٣٠٤٥٩).

(٧) سورة الحديد: ١٠.

(٨) الآية نفسها، وانظر معاني الأخفش ٢٤١، والكشاف ٤٥/٦.

(٩) انظر المخصص ٣٧٣/٢.

(١٠) سورة البقرة: ٦٠.

فقد رأى المفسرون أن قوله **﴿فَانْجَرَتْ﴾** معطوف على كلام محنوف هو «فضرب»، ليتم المعنى، لأنَّ أَمْرَ الله لموسى بالضرب لا يتسبَّب عنه الانفجار، إنما الضرب الذي يتسبَّب عنه ذلك.

ومثله أن يقول: أنا الذي أمرتُك بالتجارة، فاكتسبتَ المال، أي **فابخُرْتَ فاكتسبتَ المال**^(١).

٩- حذف همزة الاستفهام:

قد تُحذَف همزة الاستفهام إن كان في الكلام ما يدلُّ على حذفها، كوجود «أم» المعادلة بعدها، أو دلالة المعنى على الاستفهام^(٢)، كقول عمر بن أبي ربيعة^(٣):

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَحَاسِبٌ بَسَبِعِ رَمَيْنِ الْجَمَرَ أَمْ بِشَمَانٍ

أي: أسبعِ أم بشمَانٍ، فدلَّتْ «أم» المعادلة على همزة الاستفهام محنوفة.

ومن ذلك قوله تعالى: **﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَالِيَنَ﴾**^(٤) من غير همزة الاستفهام، لكنَّ مقامها يدلُّ على استفهام محنوف، والدليل استصحابُ قوله تعالى في موضع آخر: **﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَالِيَنَ﴾**^(٥).

١٠- حذف المفعول:

يكثر في العربية حذف المفعول بعد فعل المشيئة^(٦)، كقولنا: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿فَلَوْ شَاءَ هَذَا كُنْمَ أَجْمَعِينَ﴾**^(٧)، أي لو شاء هدایتكم.

ويكثر حذفه بعد نفي العلم، كقولك لصاحبك: «إِنِّي ناصح لك، ولكنَّك لا تعلم»، أي لا تعلم نصحي، ومنه قوله تعالى: **﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾**^(٨)، أي: لا يعلمون أَنْهم السفهاء^(٩).

ويكثر حذف المفعول عند الفواصل مراعاةً لها، كقوله تعالى: **﴿مَا وَدَعَكَ رِئَكَ وَمَا قَلَى﴾**^(١٠)، أي: وما قلَّاكَ.

(١) انظر معاني القرآن للقراء ٤٠/١، والكتشاف ٢٧٤/١، ومغني الليبب ٦/٤٣٧.

(٢) انظر مغني الليبب ٦/٤٨١.

(٣) ديوانه ٢٠٩، والكتاب ١٧٥/٣، والكامل ٧٩٣، والمنتسب ٢٩٤/٣، والخزانة ١١/١٢٢.

(٤) سورة الأعراف: ١١٣.

(٥) سورة الشعراء: ٤١.

(٦) انظر مغني الليبب ٦/٤٥٨.

(٧) سورة الأنعام: ١٤٩.

(٨) سورة البقرة: ١٣.

(٩) انظر المحرر الوجيز ١/٩٤.

(١٠) سورة الضحى: ٣.

ويكثر حذف مفعولي أعطى، وقد تقدّم الكلام على ذلك^(١).

وهنا ينبغي التنبيه على أنَّ حذف المفعول به عند النُّحاة ليس على درجة واحدة، بل له حالاتٌ، فقد يُحذَف اختصاراً، وقد يُحذَف اقتصاراً، فإذا كان ثُمَّة دليلاً على حذفه كان اختصاراً، وإن لم يكن دليلاً كان اقتصاراً.

ويُضاف إلى ذلك الغرضُ البلاغي، فإذا كان المقصود إعلامَ السَّامِع بوقوع الفعل دون الإشارة إلى فاعله، ودون الاهتمام به جِيء بمصدر ذلك الفعل مُسندًا إلى كون عام، فيقال: حصلَ حريق.

وإذا كان المراد إسناد الفعل إلى فاعله، والتنبيه على ذلك الفاعل دون العناية بالمفعول، لم يُقال حينئذٍ: إنَّ المفعول مخدوفٌ، لأنَّه أصلًا غير مقصود بالذِّكر، إنما المقصود إثبات الفعل ونسبته إلى الفاعل، كقوله تعالى: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحِبِّي وَيُعِيشُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿فَلَمْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣)، ويكون الفعل المتعدي حينئذٍ بمنزلة الفعل اللازم في عدم افتقاره إلى المفعول.

وإذا كان المراد إثبات الفعل ونسبته إلى الفاعل وذكر المفعول للإعلام به وتحصيص الفعل به كان حذف المفعول حينئذٍ اختصاراً أو اقتصاراً، تبعاً لوجود الدليل عليه أو عدمه، ويقال حينئذٍ: إنَّ المفعول مخدوف^(٤).

١١ - حذف الموصول الاسمي:

أجاز الكوفيون والأخفش حذفَ الاسم الموصول، وبقاء صلته في الموضع التي يفي بها السياقُ بالمعنى المراد، واستدلّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ﴾^(٥)، أي والذى أنزل إليكم.

وقول الشاعر^(٦):

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مَنْكُمْ وَيَمْدُحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

أي: مَنْ يَهْجُو وَمَنْ يَمْدُحُهُ، فاستُغْنِي بالذكر عن المخدوف.

ومنع البصريون حذفَ الموصول مطلقاً.

(١) انظر ٥٨.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٣) سورة الزمر: ٩.

(٤) انظر مغني الليب ٦/٣٥٥، والأشياء والنظائر ٢/٤٢٧.

(٥) سورة العنكبوت: ٤٦.

(٦) حسان بن ثابت، ديوانه ١٨.

ولابد من التنبيه مرّة أخرى على أنَّ الَّذِينَ أَجَازُوا حذفَ الموصول قيَّدوه بالعلم، فلم يُجِيزُوه إلَّا حِيثُ عَلِمَهُ المخاطب^(١).

١٢ - حذف الصلة:

أجاز النحويون حذف صلة الموصول إذا دلَّ دليل على المذكورة، كأنْ تصاحبَه صلةٌ أخرى مذكورة أو أنَّ يدلَّ المقام على المذكوف^(٢)، كقول الشاعر^(٣):

نَحْنُ الْأَلْيَ فَاجْمَعْ جَمْوَ عَكَ ثَمَّ وَجْهَهَا إِلَيْنَا

أي: نَحْنُ الْأَلْيَ عُرِفُوا، وهو يخاطب امرأ القيس منكراً عليه تحديده قومه بني أسد بالانتقام منهم لقتل أبيه، مفتخرًا بهم.

١٣ - حذف جملة الفعل مع الفاعل:

قد يُحَذَّفُ في العربية الفعل مع الفاعل في مواضع يدلُّ فيها المعنى على ذلك المذكوف، والآيةُ التي وردت شاهدًا على حذف المعطوف عليه تصلح هنا شاهدًا، قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ أَثْنَتَ عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٤)، أي فضربَ فانفجرَتْ، أو: فضرَبَه فانفجرَتْ، فحذفَ الفعل مع فاعله المستتر.

ومن ذلك ما أدرجَه النحويون تحت باب الاشتغال، فأوجبوا فيه حذفَ الفعل مع فاعله، وبقاء مفعوله منصوباً على الاشتغال، والفعل الظاهر يفسّر الفعل المضمر، مثل: زيداً أَنْصَفْتُه، فتقديره: أَنْصَفْتُ زيداً أَنْصَفْتَه^(٥).

١٤ - حذف الجار:

يكثُر حذف حرف الجر قبل «أن» المصدريَّة بشرط أمنِ اللبس، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَزَّيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَاهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ * أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّةَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٦)، أي: فصَدَّهُمْ لِأَنْ لَا يسجدوا لله، فالمصدر مجرور بحرف جر مذكوف، أو منصوب ب赘ع الخاض^(٧).

(١) انظر مغني الليبب ٦/٤١٩، والمعنى ١/٢٨٩.

(٢) انظر مغني الليبب ٦/٤٢١.

(٣) عبيد بن الأبرص، ديوانه ١١٩، وأمالي ابن الشجري ١/٤٢، ٢/٤٥٧، ٦/٢٨٩، والخزانة ٢/٥٤٢.

(٤) سورة البقرة: ٦٠.

(٥) انظر الكتاب ١/٨٥، وشرح المفصل ٢/٧٣.

(٦) سورة النمل: ٢٤ - ٢٥.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٠، ومعاني الأخفش ٤٦٥، ومعاني القرآن للزجاج ٣٨٤، وإعراب التحاس ٦٢٢، ومشكل مككي ٢/٨٦.

واشتهر من ذلك قول رؤبة حين سُئل: كيف أصبحت، فقال: «خیر عافاك الله»^(۱)، أي: بخیر. ومذهب البصريين أنَّ حروف الجر لا تُحذف إلا إن دلَّ دليل على المذوف، كـ«رَب» التي تُحذف فتعوض منها الواو.

ومذهب الكوفيین جواز الحذف من غير دليل^(۲).

١٥ - حذف ما يزيد على جملة:

من ذلك الحذف عند قوله تعالى في قصة البقرة: ﴿فَقُلْنَا اسْرِيُوهُ بِعَضُّهَا كَذَلِكَ يُنْبَیِ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾^(۳)، والمقصود: فضريوه، فحيي، فقلنا: كذلك يحيي الله، وهذه الجمل المذوفة دلَّ السياق عليها.

وكذلك في قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام: ﴿أَنَا أَبْشِكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسَلُونَ * يُوَسْفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ أَفَتَنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سَمَان﴾^(۴) إلى آخر الآية، والمقصود هنا كما يفهم من السياق: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه، فأتاه، فقال: يوسف أفتنا، كذا يستدعي التفسير^(۵).

وكذا في قصة موسى وهارون قال سبحانه: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾^(۶)، أي فاتيهم، فكذبوا، فدمَرناهم تدميرًا، كذا يوحي السياق^(۷).

ولعل أكثر هذا الحذف في القرآن إنما يرد في سياق القصص القرآني، لأنَّ أسلوب القصة في القرآن الكريم يستدعي طيَّ بعض الأحداث الثانوية للاختصار، وإعمال ذهن السامع، وإثارة الخيال جريأً على مناهج القصص عامة.

١٦ - حذف الكلام بجملته:

يقع ذلك في مواضع يدلُّ السياق على المذوف فيها^(۸):

(۱) انظر الإنصاف ٣٩٤/١.

(۲) انظر الكتاب ٩٤/١، ٩٤/٢، ٢٦٩، ١١٥/٢، ١٦٠، وعبث الوليد ٢٧٦، والإنصاف ٣٩٦/١، ٣٧٨، ومغني الليبب ٢٠٦/١ . ٤٨٥/٦.

(۳) سورة البقرة: ٧٣.

(۴) سورة يوسف: ٤٥ - ٤٦.

(۵) انظر تفسير القرطبي ١١/٣٦٦.

(۶) سورة الفرقان: ٣٦.

(٧) انظر تفسير القرطبي ١٥/٤١٠، ومغني الليبب ٦/٥٣٤.

(٨) انظر مغني الليبب ٦/٥٣١.

منها بعد أحرف الجواب، مثل الجواب على قوله «أقام زيد»: «نعم»، أي: نعم قام زيد.

ومنها بعد إن الشُّرطية، كقول الرَّاجز المشهور^(١):

قالت بناتُ العُمْ يا سلمى وإنْ

كانَ فقيراً مُعْدِمَاً قالْتُ وإنْ

أي قالت: أرضاه وإن كان فقيراً معدماً.

هذه مواضع مُنتقاة من الحذف، وللباحث عن مواضع أخرى بابٌ وسريع في كتب النحو النظري منها والتطبيقي، وما ذُكر ذرّة من عقدٍ وغضّن من دوحة، ولعله يفي بالغرض المُساق من أجله، وهو الاستدلال على عناية النحوين بما سمّي اليوم العناصر الفارغة، وبعد غور النحوة العرب في تناول قضيّا الحذف واستقصائها ومعالجتها، وإحكامهم الصلة بينها وبين المعاني والأغراض التي في نفس المتكلّم^(٢).

- شروط الحذف:

كان لزاماً على الباحث بعد أن يذكر طائفةً من أشهر مواضع الحذف في كلام العرب أن يُبيّن على أنَّ الحذف وإن كثُر في كلام العرب، وتعدّدت مواضعه، فإنه لا يجوز إلا عندَ أمن اللبس، والاطمئنان إلى تمام المعنى ووعيه في ذهن السَّامِع، لذا وضع التحوّيون شروطاً دلاليّةً وصناعيّةً للحذف لابدَ من أن يتوفّر كلُّ موضع من مواضع الحذف عليها، وفيها بما، وهي:

١ - وجود دليل على المذوف:

المتبّع لكلام النحوة ووجوه تصريفهم لمواضع الحذف يجد أنَّ الحذف في العربية لا يكون إلا عن دليل^(٣).

والدليل نوعان: صناعيٌّ وغير صناعي^(٤):

(١) رؤبة، ديوانه ١٨٦، وارشاف الصربي، ٢٤٢٦، ومعنى الليبي، ٥٣٣/٦، والمجمع ٤٦٤/٢، والخزانة ١٤/٩.

(٢) من أنواع الحذف التي لم يأت البحث هنا على ذكرها مثلاً: حذف أن المصدرية، وحذف حرف القسم، وحذف التمييز، وحذف المميز، وحذف الجار مع مجروره، وحذف جملة الشرط، وحذف جملة جواب الشرط، وحذف الجملة الاسمية، وحذف الجملة الاستفهامية، وحذف جملة الصفة، وحذف جملة القول، وحذف الحال، وحذف حرف النداء، وحذف المنادى، وحذف "ما" المصدرية، وحذف "كي" المصدرية، وحذف لام الموطة للقسم، وحذف لام الواقعة في جواب القسم، وحذف جملة القسم، وحذف واو الحال، وحذف "قد"، وحذف فاء جواب الشرط، وحذف اسمين مضافين، وحذف ثلاثة متضافيات. ولكلٍّ من هذه المذوفات أمثلتها في مواضعها في كتب النحو، فلتستفَّد فيها.

(٣) انظر المخصص ٢/٣٦٠.

(٤) معنى الليبي ٦/٣٢٥.

فأَمَّا الصِّناعيِّ فَكَالدَّلِيلُ عَلَى حَذْفِ الْوَاءِ وَ«قَدْ» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءُوكُمْ حَصِرْتُ صُدُورُهُمْ﴾^(١)، أَيْ وَقَدْ حَصِرْتُ، لَأَنَّ الْجَمْلَةَ الْحَالِيَّةَ إِنْ كَانَ فَعْلُهَا مَاضٍ وَجَبَ أَنْ يَنْصُرَ بِالْوَاءِ وَقَدْ^(٢).

وَكَالدَّلِيلُ عَلَى هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ الْمَحْذُوفَةِ بِوُجُودِ «أَمْ» الْمَعَادِلَةِ، فِي قَوْلِكَ: سَوَاءُ عَلَيْكَ أَكَلْتَ أَمْ لَمْ تَأْكُلَ.

وَأَمَّا غَيْرُ الصِّناعيِّ فَحَالِيٌّ وَمَقَالِيٌّ^(٣):

فَأَمَّا الْحَالِيُّ فَكَقَوْلُكَ لِمَنْ أَتَاكَ بِالسَّقَاءِ لِتَشْرِبَ: زَيْدًا، أَيْ اسْقِي زَيْدًا.

وَأَمَّا الْمَقَالِيُّ الْلَّفْظِيُّ، فَكَقَوْلُكَ لِمَنْ سَأَلَكَ: مَنْ أَسْقَيْتَ: زَيْدًا، أَيْ اسْقِي زَيْدًا.

وَقَدْ عَقَدَ ابْنُ جَنِيِّ بَابًا لِذَلِكَ، هُوَ «بَابُ» فِي أَنَّ الْمَحْذُوفَ إِنْ دَلَّتْ عَلَيْهِ دَلَالَةً كَانَ فِي حُكْمِ الْمَفْوَظِ بِهِ^(٤)، وَأَفْسَدَ إِضْمَارَ مَنْ يَقُولُونَ بِالإِضْمَارِ فِي مَوَاضِعِ لَا لِشَيْءٍ إِلَّا لِلِّفْقَارِ إِلَى دَلِيلٍ، كَقَوْلِهِ: «لَأَنَّ ذَلِكَ الْمَضْمَرَ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَا تَفْسِيرَ لَهُ، وَمَا كَانَتْ هَذِهِ سَبِيلَهُ لِمَ يَجْزِي إِضْمَارَهُ»^(٥).

٢ - أَلَا يَكُونُ مَا يُحَذَّفُ كَاجْزَءٍ:

فَلَا يُحَذَّفُ الْفَاعِلُ، لَأَنَّ الْفَعْلَ وَالْفَاعِلَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَالْفَاعِلُ بِمَنْزِلَةِ الْجَزْءِ مِنَ الْفَعْلِ^(٦).

وَكَذَلِكَ الْمَضَافُ وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ.

٣ - أَلَا يَكُونُ مَوْكِدًا:

لَأَنَّ فِي التَّأْكِيدِ إِطْنَابًا، وَفِي الْحَذْفِ إِيجَازًا، فَبَيْنَهُمَا تَنَاقْضٌ، وَلَأَنَّ الْغَرْضَ مِنَ التَّأْكِيدِ زِيَادَةُ إِثْبَاتِ الْلَّفْظِ، فَفِي حَذْفِ ذَلِكَ الْلَّفْظِ أَصْلًا نَقْضُ لِذَلِكَ الْغَرْضِ، وَلِذَلِكَ يَمْتَنِعُ قَوْلُكَ: «زَيْدٌ أَنْصَفَتْ نَفْسَهُ»، تَرِيدُ أَنْصَفَتْهُ نَفْسَهُ، فَتَحْذِفُ الْمَاءَ ثُمَّ تُؤَكِّدُهَا بِ«نَفْسَهُ»^(٧).

٤ - أَلَا يُؤَدِّي حَذْفُهُ إِلَى اخْتِصارِ الْمُخْتَصَرِ:

(١) سورة النساء: ٩٠.

(٢) مغني الليبب ٢/٣٤٣، ٦/٥٨٦.

(٣) انظر مغني الليبب ٦/٣١٧.

(٤) الخصائص ١/٣٨٤.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر الخصائص ١/١٠٤، ٢٨٢، ٢٥٤/٢، ٣٦١، ٢٥٤، ٣٣٦، وَمَغْنِي الْلَّبِبِ ٦/٣٣٦.

(٧) انظر المصدر نفسه ١/٢٨٧، وَمَغْنِي الْلَّبِبِ ٦/٣٣٨.

كما في حذف الحروف التي «إنما دخلت الكلام لضربِ من الاختصار، فلو ذهبتَ تحدُّفها لكتَ مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف»^(١)، أي إنَّ الحرفَ عمل لأنَّ اختصاراً للفعل العامل، فـ«ما» مثلاً تعمل اختصاراً للفعل «أنفي»، ولذا كان «حذفُ الحروف لا يُستويه القياس»^(٢)

٥- ألا يكون عاملاً ضعيفاً:

كالحروف، فعملها ليس في قوَّة عمل الفعل، لذا لا ينبغي حذفها إلَّا عن دليل، أو لكتَة الاستعمال^(٣).

٦- ألا يكون عوضاً عن شيء:

كقولِ العرب: «أَمَّا أَنْتَ مِنْ طَلْقٍ انْطَلَقْتُ»

فـ«ما» هنا عوضٌ عن كانَ المخدوفة، فلا يجوزُ حذفها، وأصلُ الكلام: «انطلقتُ لأنَّ كتَ منطلقاً»، فقدَمَ الْجَارُ والْجُرْوُرُ للاختصاص، فصارَت «لأنَّ كتَ منطلقاً انطلقتُ»، ثمَّ حذفَ الْجَارُ للاختصار، وحذفتْ «كانَ» للاختصار أيضاً، وعوَضَتْ «ما» عنها، فصارَ الكلام «أنَّ ما ...تُ»، فلِمَّا بقيَ ضميرُ الفاعلِ التاءُ انفصلَ فصار «أَنْتُ»، ثمَّ أَدْعَمَتِ النونُ في الميمِ لتقاربِ مخرجيهما فصارَتْ «أَمَّا أَنْتَ مِنْ طَلْقٍ انْطَلَقْتُ»^(٤).

ثمَّ إنَّ «ما» هُنَّا عملَتْ عملَ المَعْوَضِ عنه، فارتفاعُ «أَنْتُ» وانتصابُ «منطلقاً» إِنَّما بِهَا لَا بالفعل المخدوف، لأنَّ من قواعد التحويين «أنَّ الشيءَ إذا عاقبَ الشيءَ ولي من الأمرِ ما كانَ المخدوفُ يليه»^(٥)، أي إذا خلفَ شَيْئَهُ شيئاً، وقامَ مقامَهِ، ونابَ عنَّه عملَهِ، وهذا سببُ يقوِّي امتناعَ حذفِ «ما» هُنَّا.

وهذه النقطةُ نقطةُ خلافٍ مع التَّوليدِيِّينَ، فهم لا يلجؤون إلى التعويض عن المخدوف، ولا يتعرَّضون لمسألة التعويض في تفسيرِ الظواهرِ اللغوية، ولا يُعِمِّلُونَ شيئاً عملَ شَيْئَهُ بالتعويض.

ولعلَّ السَّبَبُ في أحدِ النَّحويَّينَ على عاتقِهِم مسأَلةَ التَّعويضِ أَكْمَمُ يتعاملُونَ مع اللُّغَةِ على أَكْمَمِ حِيٍّ، أو إِنْسَانٌ مَكْرُمٌ، ينبغي العدلُ والإِنْصافُ في التَّعْالَمِ معهُ، ولا يجوزُ بخُسُنهِ حقوقَهِ، حتى إنَّه إذا ما سُلِّبَ منها شيئاً عُوِّضَ منهُ آخرَ.

(١) انظر المُصَدِّر نفسه ٢٧٣/٢.

(٢) المُصَدِّر نفسه ٢٧٩/٢.

(٣) انظر مغني اللبيب ٣٤٥/٦.

(٤) انظر مغني اللبيب ٩٦/٤، ٣٤٥/٦.

(٥) انظر المُخَاصِّص ٣٨١/٢.

وهناك دليل آخر على معاملتهم اللغة معاملة الكائن الحي هو ما آنسه ابن جنّي من تعامل العرب مع اللغة في أئمّة «إذا أعطوا شيئاً حكماً ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه، عمارة لبينهما، وتميمًا للشبيه الجامع لهما»^(١)، كما منعوا الاسم الصرف لشبيهه بالفعل، فكذلك شبيهوا الفعل بالاسم فأعربوه.

٧- ألا يؤدّي حذفه إلى تحيّة العامل للعمل وقطعه عنه، ولذلك منع البصريّون حذف الماء من أنصافته في قولك: أنصفني وأنصافته زيد، لعلّا يتّهيا الفعل لنصب زيد، ثم يقطع عنه برفعه فاعلاً للفعل الأول^(٢).

في حين يجوز مثل هذا الحذف إذا لم يقع في إشكال تحيّة العامل للعمل، كقولك: أنصفني زيد وأنصفت، أي وأنصافته.

٨- ألا يؤدّي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، ولذا منع البصريّون قولك: زيد أنصفت، لأنّ فيه خالفة الشرط السابق إضافةً إلى هذا الشرط؛ فقد قطع زيد عن عمل الفعل المتهيّئ للعمل به، وأعمل فيه الابتداء، وكان الأولى أن يعمل به الفعل، لأنّ العمل الفعل أقوى من عمل الابتداء، فهذا معنويٌّ وذاك لفظيٌّ، وقد تقدّم أنّ العامل اللفظي يفوق العامل المعنوي قوّة^(٣).

فائدة الحذف:

قد يتسائل سائلٌ بعد أن اطّلع على مواضع الحذف وشروطه لمَ كان الحذف؟ وما الذي دعا العرب إليه، وقد سبقت لحنة إلى الجواب هذا في معرض الحديث عن حذف المفعول، وهنا يضاف إليها الشرح والتفصيل، ول يكن الحديث عن المفعول مثلاً يُتّخذ، ولتك بعد ذلك أن تقيس عليه سائر أنواع الحذف:

ووجد علماء العربية أنَّ غاية المتكلّم من ذكر الأفعال المتعدّدة تتعدّد^(٤):

إذا كان مراده أن يقتصر على إثبات المعاني التي اشتُقَت منها للفاعلين، من غير أن يتعرّض لذكر المفعولين كان الفعل المتعدّدي كاللازم في أنك لا ترى له مفعولاً لفظاً ولا تقديرًا، ويكون مفعوله حينئذ في حد المتناسى.

ومثال ذلك قولك: «فلان يُحُلُّ ويعقد، ويأمر وينهى»، المعنى إثبات الفعل للفاعل على الإطلاق وعلى الجملة، من غير عناية بمحاهيّة المفعول، «فإنَّ الفعل لا يُعدّ هناك، لأنَّ تعديته تنقض الغرض، وتغيّر المعنى»^(٥).

(١) الخصائص ٦٣/٢.

(٢) انظر مغني الليبب ٣٤٧/٦.

(٣) انظر ١٥٧.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ١٥٤-١٦٣.

(٥) دلائل الإعجاز ١٥٥.

وإذا كان للفعل مفعولٌ مقصودٌ قصده معلومٌ فقد يُحذف من اللّفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى جليٌ لا صنعة فيه، وخففيٌ تدخله الصنعة^(١).

فمثلاً الجليٌ قوله: «أصغيتُ إليه»، أي أذني، وأغضيتك عليه، أي طرفٍ أو حفني.

وأيضاً الخفيٌ الذي تدخله الصنعة، ويلمحه أولو الألباب والحسن اللغوي العالي، فهو «أن تذكر الفعل، وفي نفسك مفعول له مخصوصٌ، قد عُلِمَ مكانه إما بجري ذكرٍ أو دليلٍ حالٍ، إلا أنك تُنسِيه نفسك وتخفيه، وتُوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأنَّ تُثبِّتَ نفس معناه، من غير أن تُعديه إلى شيءٍ، أو تعرِضُ فيه لمفعول»^(٢)، أو من أجل أن تُثبِّتَ الفعل للفاعل، وتصرف النّظر بجملته إلى هذا الإثبات، وأنت مُطْرَح المفعول متناسية.

ومن بارع ذلك ونادره ما تجده في هذه الأبيات التي تمثّلها أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه لما تشاغل بأهل الرّدّة، فاستبطأه الأنصار وكُلّموه، فقال: «إِمَّا كَلَّفْتُمُونِي أَخْلَاقَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَاللَّهِ مَا ذَاكَ عَنِّي، وَلَا عَنِّي أَحَدٌ مِّنَ النَّاسِ، وَلَكُنِّي وَاللَّهِ مَا أُوتَيْتُ مِنْ مُوَدَّةٍ لَّكُمْ، وَلَا حُسْنِي رَأَيْ فِيهِمْ، وَكَيْفَ لَا تُحِبُّنِي؟ فَوَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ مثلاً لَنَا وَلَكُمْ إِلَّا مَا قَالَ طَفِيلٌ الْغَنُوْيُّ لِنِي جَعْفَرُ بْنُ كَلَّابٍ^(٣):

جزى الله عنّا جعفراً حين أَرْزَقْتَ
بنا نَعْلَمَا في الوَاطِئِينَ فَزَلَّتِ
أَبَوا أَنْ يَكُلُّونَا وَلَوْ أَنَّ أَمْنَا
ثُلَّاقِي الْذِي لَاقَوْهُ مَا لَمَلَّتِ
هُمْ حَلَطُونَا بِالنُّفُوسِ وَأَجْهَوْا
إِلَى حُجَّرَاتِ أَدْفَأْتُ وَأَظَلَّتِ^(٤)

فقد حذف طفيلي المفعول في أربعة مواضع: «لَمَلَّتِ»، و«أَجْهَوْا»، و«أَدْفَأْتُ»، و«أَظَلَّتِ»، جاعلاً إياه في حدّ المتناسى، مسلطًا الاهتمام على إثبات الفعل للفاعل ووقوعه منه، وموفرًا العناية عليه من غير شوب يشوبه، حتى كأن لا قصد إلى مفعول.

فلا قال: «لَمَلَّتِ» ما فِيهِمْ منه معنى العموم الذي يقع من كل أمّ إذا هي لاقت ما لاقوا، لا من أمّنا بعينها، وبالخصوص يبطل المعنى المقصود.

وكذلك «أَدْفَأْتُ»، و«أَظَلَّتِ» ي يريد أنّ من شأنها في العموم أن تُدْفعَ وَتُظْلَلَ، لا أَنَّا خاصّة نلنا منها ذلك، ولا يتوفّر الكلام على هذا المعنى إنْ ذُكر المفعول.

(١) المصدر نفسه ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه ١٥٦.

(٣) ديوانه ١٣٠.

(٤) الخبر في مجالس ثعلب ٣٩٣، و دلائل الإعجاز ١٥٨.

«فأعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الرّوعة والحسن ما وجدت إلا لأنَّ في حذفه وترك ذكره فائدةً جليلة، وأنَّ الغرض لا يصح إلا على تركه»^(١).

ولا عجب إذاً أن يخلص الجرجاني إلى القول عن الحذف: «هو بابُ دقيقُ المُسلَكِ، لطيفُ المأخذِ، عجيبُ الأمرِ، شبيهٌ بالسُّحرِ، فإنكَ ترى به تركَ الذِّكرِ أَفْصَحُ مِنَ الذِّكرِ، والصَّمَتُ عن الإِفَادَةِ أَزَيَّدَ لِلإِفَادَةِ، وتجدكَ أَنْطَقَ ما تكونَ إِذَا لمْ تُنْطِقْ، وأَتَمَّ ما تكونَ بِيَانًا إِذَا لمْ تُنْتِنِ»^(٢).

وأنْ يُعلَّقَ على محسن الحذف في كلام العرب بقوله: «فَمَا مِنْ اسْمٍ أَوْ فَعْلٍ تَجِدُهُ قَدْ حُذِفَ ثُمَّ أُصَبِّبُ بِهِ مَوْضِعَهُ وَحُذِفُ فِي الْحَالِ يَنْبَغِي أَنْ يُحَذَّفَ فِيهَا إِلَّا وَأَنْتَ تَجِدُ حَذْفَهُ هُنَاكَ أَحْسَنَ مِنْ ذَكْرِهِ، وَتَرَى إِضْمَارَهُ فِي النَّفْسِ أُولَى وَآنْسَ مِنَ النُّطْقِ بِهِ»^(٣).

كلُّ أولئكَ ممَّا لمْ يأتِ التوليديون على ذكره من قريب ولا بعيد.

تنبيه:

ذُكر في بداية هذا البحث الفرقُ الجوهرِيُّ بين العنصر الفارغ في التوليدية والحدف في العربية، وهنا يُعَضَّدُ ذاك الكلام بما نَهَى عليه ابن هشام من أنَّ الذي يلزم النَّحْوِيَّ من دراسة الحذف ما يمسُّ الإِعَرَابَ، وتقتضيه الصناعة، كأنْ يجَدَ فعلاً بلا مفعول، أو مبتدأ بلا خبر، أو معطوفاً بلا معطوف عليه.

وأَمَّا ما سُوِّيَ ذلك من الأغراض البلاغية، كأنْ يُقال في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيمُمُ الْحَرَّ﴾^(٤): «والبرد»، فحذفَ حرفَ العطف والاسم المعنوفَ فهذا تزيُّدٌ وفضولٌ وتطفُلٌ من النَّحْوِيَّ على علم البيان، لا علاقَة له به^(٥).

وهذا الكلام يمكِّنا أن نَتَحَدَّدَ منه صلةً وصلٍ بين ما قدَّمه النَّحْوِيونَ في مجال الحذف والإِضمار، وما رأَه اللسانيون في مضمار الأثر والعناصر الفارغة، فالحدفُ بأنواعه لا يعني التوليديين في شيءٍ ولا يتَقاطع مع جهودهم إلَّا حيث يترك العنصر الفارغُ أثراً في البنية المجردة العميقَة، أي إِنَّ الحديثَ عنه لا يتجاوز المستوى الصناعيَّ التركيبِيَّ.

(١) دلائل الإعجاز .١٦٢.

(٢) المصدر نفسه .١٤٦.

(٣) المصدر نفسه .١٥٣.

(٤) سورة النحل: .٨١.

(٥) انظر مغني الليبب .٥٣٥/٦

وعلى ذلك تحد طائفه من مواضع الحذف النحوی التي سیقت هنـا لا صـلة لها بالـأثر والـعناصر الفارـغـة؛ لأنـ المـحـذـفـ فيـهاـ لاـ يـتـرـكـ مـكـانـهـ يـدـلـ عـلـيـهـ،ـ إـنـماـ هوـ مـجـرـدـ حـذـفـ أـسـلـوـيـ بلاـغـيـ،ـ لاـ يـؤـثـرـ فيـ التـرـكـيـبـ النـحوـيـ،ـ وـطـائـفـةـ أـخـرـىـ ذاتـ صـلـةـ،ـ وـهـيـ التـيـ يـؤـثـرـ حـذـفـ فيـهاـ فيـ الإـعـرـابـ،ـ أوـ يـتـطـلـبـ الإـعـرـابـ،ـ كـحـذـفـ الـخـبـرـ وـبـقـاءـ الـمـبـدـأـ،ـ وـحـذـفـ الـصـلـةـ وـبـقـاءـ الـمـوـصـولـ،ـ وـحـذـفـ الـجـارـ وـبـقـاءـ الـجـرـورـ.

فـيـ اللـسـانـيـاتـ الـحـدـيـثـةـ لاـ تـجـدـ ذـكـرـاـ لـلـأـغـرـاضـ الـبـلـاغـيـةـ،ـ أـوـ الـغـایـاـتـ الـلـغـوـيـةـ لـلـحـذـفـ التـيـ ذـكـرـهـاـ عـلـمـاءـ الـعـرـبـيـةـ،ـ إـنـماـ أـكـتـفـيـ الـلـسـانـيـونـ بـدـرـاسـةـ التـرـكـيـبـ التـيـ أـلـفـواـ فيـهاـ حـذـفـاـ،ـ فـعـمـدـواـ إـلـىـ النـظـرـ فـيـ الـآـثـارـ وـالـمـقـولـاتـ الـفـارـغـةـ فـيـهاـ،ـ فـالـعـنـصـرـ الـفـارـغـ فيـهاـ يـتـرـكـ مـكـانـهـ أـثـرـاـ بـخـدـهـ فـيـ الـبـنـيـةـ الـمـجـرـدـةـ،ـ وـهـوـ لـاـ يـنـشـأـ عـنـ حـذـفـ أـوـ إـصـمـارـ،ـ بـلـ عـنـ نـقـلـ عـنـصـرـ مـنـ مـكـانـهـ إـلـىـ مـكـانـ آـخـرـ،ـ كـقـولـكـ:ـ «ـالـقـلـمـ أـخـذـتـ»ـ،ـ وـهـمـ بـذـلـكـ مـكـتـفـوـنـ بـالـتـخـرـيـجـ النـحوـيـ مـنـ الـدـرـسـ الـبـلـاغـيـ وـالـدـلـالـيـ لـهـ.

وـثـمـةـ فـارـقـ جـوـهـرـيـ آـخـرـ،ـ وـهـوـ أـنـ المـحـذـفـ فيـ الـعـرـبـيـةـ يـتـعـدـدـ وـيـتـنـوـعـ كـمـاـ رـأـيـتـ،ـ فـيـكـوـنـ اـسـمـاـ وـيـكـوـنـ فـعـاـلـاـ وـيـكـوـنـ حـرـفـاـ وـيـكـوـنـ جـمـلـةـ،ـ فـيـ حـيـنـ أـنـهـ فـيـ التـوـلـيـدـيـةـ الـعـنـاصـرـ الـفـارـغـةـ تـنـحـصـرـ فـيـ نـوـعـيـنـ فـحـسـبـ:ـ الـأـثـرـ وـضـمـ.

ثـمـ إـنـ الـوـسـائـلـ الـمـعـيـنـةـ عـلـىـ مـعـرـفـةـ الـمـحـذـفـ تـخـتـلـفـ بـيـنـ النـظـرـيـيـنـ الـعـرـبـيـةـ وـالـتـوـلـيـدـيـةـ،ـ فـالـعـنـصـرـ الـفـارـغـ الـتـوـلـيـدـيـ يـعـرـفـ بـأـثـرـهـ الـذـيـ يـدـلـ عـلـيـهـ،ـ وـذـلـكـ بـمـقـارـنـةـ الـبـنـيـةـ الـسـطـحـيـةـ بـالـبـنـيـةـ الـعـمـيـقـةـ الـمـجـرـدـةـ،ـ وـذـلـكـ أـمـرـ صـنـاعـيـ تـرـكـيـبـيـ مـجـرـدـ،ـ فـيـ حـيـنـ أـنـ الـحـذـفـ فـيـ الـنـحـوـ الـعـرـبـيـ مـنـهـ مـاـ يـعـرـفـ بـالـصـنـاعـةـ الـنـحـوـيـةـ،ـ كـقـولـكـ:ـ «ـأـصـبـحـتـ خـيـرـ»ـ أـيـ «ـبـخـيـرـ»ـ،ـ وـمـنـهـاـ مـاـ يـلـتـمـسـ لـهـ غـيـرـ ذـلـكـ مـنـ الـأـدـلـةـ الـمـعـنـوـيـةـ وـالـسـيـاقـيـةـ،ـ كـالـتـمـاسـ الـنـظـيرـ،ـ وـاسـتـصـحـابـ الـحـالـ،ـ كـمـاـ فـيـ حـذـفـ هـمـزةـ الـاـسـتـفـهـامـ مـنـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ «ـإـنـ لـنـاـ لـأـجـرـاـ إـنـ كـنـاـ نـحـنـ الـغـالـيـنـ»ـ⁽¹⁾.

وـقـدـ يـأـخـذـ آـخـدـ عـلـىـ الـنـحـوـيـيـنـ أـكـمـ خـلـطـواـ فـيـ درـاسـةـ الـحـذـفـ بـيـنـ الـجـوـانـبـ الـنـحـوـيـةـ الـصـنـاعـيـةـ وـالـجـوـانـبـ الـبـلـاغـيـةـ الـمـقـامـيـةـ الـدـلـالـيـةـ،ـ وـهـذـاـ مـاـ جـعـلـ اـبـنـ هـشـامـ يـدـلـيـ بـتـعـلـيقـهـ الـمـذـكـورـ،ـ لـكـلـاـ يـلـتـبـسـ الـأـمـرـ عـلـىـ مـتـلـقـيـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ وـمـتـلـعـمـيـهـاـ مـنـ طـالـيـ عـلـمـ الـنـحـوـ،ـ فـيـظـنـوـ الـتـرـكـيـبـ بـحـاجـةـ إـلـىـ تـقـدـيرـ مـاـ حـذـفـ فـيـ بـعـضـ الـمـوـاضـعـ،ـ وـهـوـ لـاـ يـزـيدـ عـنـ أـنـ يـكـوـنـ حـذـفـاـ بـلـاغـيـاـ أـسـلـوـيـاـ.

ولـوـ نـظـرـتـ فـيـ الـحـذـفـ عـامـةـ فـيـ الـنـحـوـ الـعـرـبـيـ تـجـدـهـ غـالـبـاـ مـاـ يـرـتـبـطـ بـأـغـرـاضـ بـلـاغـيـةـ،ـ وـيـعـبـرـ بـهـاـ عـنـهـ،ـ وـيـعـلـلـ بـهـاـ لـهـ،ـ وـلـذـلـكـ كـانـ مـنـ الصـعـبـ فـصـلـ بـيـنـ الـحـذـفـ الـنـحـوـيـ وـالـحـذـفـ الـأـسـلـوـيـ،ـ وـمـاـ ذـاكـ الـخـلـطـ بـيـنـ الـنـحـوـ وـالـبـلـاغـةـ عـيـيـاـ فـيـ الـنـحـوـيـنـ الـعـرـبـ،ـ بـلـ فـضـلـاـ لـهـ،ـ وـأـنـصـعـ بـرـهـانـ عـلـىـ ذـلـكـ أـنـ أـكـبـرـ عـلـمـاءـ الـبـلـاغـةـ بـرـهـنـوـ فـيـ أـشـهـرـ كـبـرـيـاتـ الـبـلـاغـةـ وـأـجـلـلـهـاـ عـلـىـ أـنـ الـنـحـوـ جـوـهـرـ الـبـلـاغـةـ وـمـعـدـهـاـ،ـ وـأـنـهـ لـاـ تـكـوـنـ بـلـاغـةـ بـعـزـلـ عـنـ عـلـمـ الـنـحـوـ،ـ وـأـنـ أـبـوـابـ عـلـمـ الـبـلـاغـةـ بـأـسـرـهـاـ مـرـدـهـاـ إـلـىـ عـلـاقـاتـ الـنـحـوـ وـأـحـكـامـهـ وـقـوـاعـدـهـ وـأـصـوـلـهـ،ـ وـلـيـسـ ذـلـكـ اـدـعـاءـ مـنـهـمـ بـاطـلـاـ،ـ أـوـ وـهـاـ غـلـاـ.

(1) تـقـدـمـ ١٧٢.

ساذجاً، بل كان في سياق أقوى نظرية بلاغية للبرهنة على سر الإعجاز في القرآن الكريم، الذي تحدى الإنس والجنس أن يأتوا بهنّه فعجروا، وكفأك هذا دليلاً على أنّ البلاغة ليست للتذوق الجمالي والأسلوبي فحسب، بل هي قبل ذلك باب من أبواب النحو، ومنهج متقدّر من مناهجه.

ولذلك إذا رأى اليوم فصل النحو عن البلاغة كان كمن يسعى إلى إيجاد نبت بلا أرضٍ تكتنفه، أو مَن يريده جسداً بلا روح تسرى فيه، وذلك مطلبٌ كُلُّ محالٍ دونه.

ولا ينبغي أن نغفل عمّا نبَهَ عليه سيبويه من غرض الحذف، وهو كثرة الاستعمال، فلا شكَّ أنَّ ما كثَر استعماله يختصُّ بأحكام ليست لسواد، مفادها ومغزاها الجنوح إلى الخفة والعدول عن التَّقْلِيل^(١).

ويُذَكَّر هنا أيضاً ما لفت النحوويون إليه من أنَّ الأصل الإظهار، والإضمار خلافُ الأصل: حيث يرى النحوويون أنَّ الأصل أن نعرب حسب الظاهر، فلا نقدر مخدوفاً مضمراً إلَّا إذا أعزونا الأمر^(٢).

وإذا شئت أن تعبِّر عن هذا الكلام بلفاظ التوليديين قلَّت: البنية المجردة العميقه الأصل فيها أن تتوافق مع البنية الظاهرة السطحية، فحينما نضطرُّ إلى تقدير شيء في البنية العميقه ليتوافق مع البنية السطحية فهذا خلافُ للأصل، وهذا المعنى لم يتطرق إليه اللسانيون في نظرية الأثر والعناصر الفارغة.

ثالثاً- التقدير في النحو العربي^(٣):

من تمام الكلام على الحذف الكلام على التقدير، وبعد أن يعلم المخدوف كان لزاماً أن يعلم تقدير الكلام عند ردِّ ذلك المخدوف، وأين موضعه مقدّراً؟

صاغَ ابن هشام الضابط الذي ينتظم أذهان النحوويين في تقدير المقدَّر فقال: «القياس أن يقدَّر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله»^(٤).

ففي قولك: «زيداً رأيته» يقدَّر الفعل المخدوف في مكانه الأصلي أي قبل زيد، ولا يُعدَّ عن ذلك إلَّا عند تعلُّر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي.

فمن الأوَّل قولك: «إنَّ خلقَك زيداً»، فلا يجوز تقدير «مستقرٌّ» قبل «خلقَك»؛ لأنَّ اسم إنَّ المنصوب يسبق خبرها المرفوع.

(١) انظر الكتاب ١٣٠/٢.

(٢) انظر الأشياء والظواهر ١٥٧/١

(٣) انظر مغني اللبيب ٦/٣٦٠ - ٣٩٥

(٤) مغني اللبيب ٦/٣٦٠

ومن الثاني تقدير الفعل المتعلقة به البسملة في قوله: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فينبغي عند البيانيين / البلاغيين تقديم الأهم وهو اسم الذات العلية قبل الفعل البشري «أَقْرَأَ»^(١)، فهُنَا عُدِلُ عن الأصل التحوّي الصناعي إلى غيره لغرض بلاغي، هو غاية عند النحوين، مراعاتها والسعى في طلبها أمران مرجوان، لا يقلان شأنًا عن مراعاة القواعد التركيبية والأقيسة التحوّية.

مقدار المقدّر:

قرر النحوّيون أنَّ التقدير يكون بأقلٍ مقدار ممكِن، لأنَّ مخالفته للأصل، والضرورة تقدير بقدرها، فإذا قلت: «زَيْدٌ في الدار وعمرُه» فالأولى أن يكون التقدير: «وَعُمِرُ كَذَلِكَ»، لا «وَعُمِرُ في الدار»، لتقليل مقدار المقدّر^(٢).

ووَجَّهُوا على ذلك قولهم: «ضَرِبَتْ زِيَادًا سَوْطًا»، فتفسير معناه كما هو واضح: ضربته ضربةً بسيطة، غير أنَّ توجيهه إعرابه يكون بأقلٍ تقدير ممكِن، فقدّرُوه: ضربته ضربةً سَوْطًا، فحملوه على حذف المضاف، واستبعدوا أن يكون توجيهه على تفسير معناه نفسه؛ لأنَّه يستدعي حذف المفعول المطلق وحرف الجر ثمَّ تقديرهما، وقلة التقدير أولى من كثرته^(٣).

كيفية التقدير:

إذا كان المذوق يزيد على شيء واحد كان التقدير حينئذٍ بحذف هذه المذوقات على دفعات، لا دُفعَةٌ واحدة، أي الحذف بالتدريج.

ويصلح هنا مثلاً المثال المذكور في سياق شروط الحذف «أَمَا أَنْتَ مِنْ طَلَقٌ أَنْتَ انْطَلَقْتُ»^(٤)، فانظر كيف قدر النحوّيون المذوقات، وكيف تصرّفوا فيها.

على أنَّ من النحوين من جوَز الحذف دُفعَةٌ واحدة^(٥).

(١) انظر الكشاف ١٠١/١.

(٢) انظر مغني الليب ٣٧٤/٦.

(٣) انظر اللسان (سوط).

(٤) انظر ما تقدَّم ١٧٨.

(٥) فمثلاً في مجال حذف العائد المجرور في مثل "الذِي مَرَرْتُ زِيَادًا" قولان: فالأنْفُش يرى أنَّ الحذف تمَّ بتدريج، فكان حذف الحارث أولاً، ثمَّ حذف العائد بعده، وسيبوه يرى أَهْمًا خلِفَا دفعَةً واحدةً. انظر المخصَّص ٢/٤٧٣، ومغني الليب ٦/٣٧٨.

واشترطوا في كيفية التقدير أن يكون المقدّر المذوف من لفظ المذكور ما أمكن ذلك، كقولك: «زيداً أضربه»، فتقدير «اضرب». (١)

ولكن إن منع مانع من ذلك فلك أن تعدل عن لفظ المذكور، كقولك: «زيداً أضرب أخاه»، فليس لك أن تقدير «اضرب»، لأن ذلك خلاف المأمور به، بل تقدير ما لا يتنافى معه، كقولك: «أهـن زيداً».

ومن أحكام التقدير أن تقدير مبتدأ لا فعلاً إذا جاز الأمران، فإذا سُئلت: من ضربك، فأجبت: زيد، فيجوز تقدير فعل يكون زيد فاعله، ويجوز تقدير مبتدأ يكون زيد خبره (٢)، والثاني أولى.

وقد علل النحوويون ذلك بكون المبتدأ هو الخبر في المعنى، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل، فإن قدرت ما هو نفس المذوف فإن ذلك يكون أخف حرماً، إذ التقدير يتحفّف منه ما أمكن (٣).

ومن أحكامه أن التقدير إذا دار بين جواز كونه أولاً، وجواز كونه ثانياً كان تقديره ثانياً أولى، إلا إذا اعترض ما يمنع من ذلك، كقولك: زيد وخالد قائم، فتقدير المذوف أولاً؛ لئلا تضطر إلى الفصل بين المبتدأ والخبر، فإنك إن أعطيت الخبر المذكور لزيد، فصلت بينهما بخالد، فإن تعطيه خالد وتقدير للأول خيراً مذوفاً أولى.

على أن تقدير خبر للثاني، وجعل المذكور خيراً للأول له وجه، هو أن خبر الأول دل على المقدّر (٤).

ومن أحكامه أنه إذا دار الأمر بين كون المذوف المقدّر خيراً وكونه مبتدأ كان الخبر أولى، لأن الحذف موضعه حشو الكلام لا أولاً؛ فالاتساع أولى بالأعجاز من الصدور (٥).

وعلى ذلك خرج فريق من المفسّرين قوله تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبَرْ جَمِيلٌ﴾ (٦)، فقالوا: المذوف الخبر، أي: فصبر جميل أمثل.

وقيل: بل المذوف في الآية هذه المبتدأ، أي: فأمرني صبر جميل، وهو قول سيبويه، ورَحَّحَه السيرافي والشتمري وابن الحاجب، لأن سياق التمثّل له أدعى، ولأن حذف المبتدأ أكثر، و الحمل على الأكثر أولى (٧).

(١) انظر مغني الليسب ٦/٣٧٩.

(٢) هكذا ذكر ابن هشام، ولعل الأولى في جانب المبتدأ والخبر أن يكون المذوف الخبر والمذكور المبتدأ، ليتناسب مع حذف الفعل وإبقاء الفاعل، فكل من المبتدأ والفاعل مسنّد إليه، وكل من الفعل والخبر مسنّد، ولأن الحذف أولى بالخبر من المبتدأ ولأن الاتساع أولى بالأعجاز من الصدور، كما سيأتي قريباً.

(٣) انظر مغني الليسب ٦/٣٨٩.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٠٦، ومغني الليسب ٦/٤٠٠.

(٥) انظر المخصاص ٢/٣٦٢.

(٦) سورة يوسف: ١٨، ٨٣.

(٧) انظر الكتاب ١/٣٢١، وإعراب النّحاس ٤٤٢، والسيرافي ٢/٢١٣، والنكت ٣٧٢، والكتاف ٣/٢٦٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٦٠.

ومن أحکامه الاستدلال على المحنوف من المذكور، كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهُ تَقْتَلُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾^(١)، التقدير: لا تفتَ تذكُر، لأنَّ الفعل المثبت بعد القسم واجب التوكيد باللام ونون التوكيد، فلما عدِمت التوكيد في الفعل حكمَ بنفيه، فقدَرَت قبله حرف نفي، لأنَّ هذا الفعل يُستعمل عادة في النفي لا في الإثبات، فيقال: «ما فتَ، ما بَرَحْ، ما انْفَلَ.. الخ»^(٢).

وقد يُعرف المحنوف من المَعْوَض عنه، أي العَوْض، فتُحَذَّفُ كُلُّ مُنْتَهِيَّةٍ يُسْتَدَلُّ عَلَى حذفها بِمُشَكِّلِهَا مذكور، كقولك: «لم أَجِدْ عَلَى مَنْ أَتَكَلَّ»، والأصل أن تقول: لم أَجِدْ مَنْ أَتَكَلَّ عَلَيْهِ، فحذف «عليه» وعَوْضُّ عنها «على»، والذي سَوَّغَ ذَلِكَ تقدُّمَ ذَكْرِ حرف الْجَرِ.

وكقولك: «بِأَيِّهِمْ تَضْرِبُ أَمْرُرْ»، والأصل أن يُقال: «أَيِّهِمْ تَضْرِبُ أَمْرُرْ بِهِ»، فاستدَلَّ بِالباء عَلَى الجَارِ والجَرُورِ المحنوفيْن^(٣).

وهنا يُنْبَهُ عَلَى أَنَّ التوليديْن لا يَقُولُون بحذف الجَارِ والجَرُورِ في مثل هذِهِ الحالات، بل يَذْهَبُون إلى أَنَّ فِيهَا ارْتِقاءً لِلْجَارِ والجَرُورِ مِنْ مَوْقِعِهِمَا الأَصْلِيِّ إِلَى صَدْرِ الْجَمْلَةِ، تارِكِينَ ورَاءَهُمَا أَثْرًا في مَوْقِعِهِمَا فِي الْبَيْنَةِ الْعَمِيقَةِ الْمُحَرَّكَةِ.

فِيَضْرِبُهُمُ الْحَذْفُ فِي عُرْفِهِمْ وَمَصْطَلِحَاتِهِمْ هِيَ نَظَرَةُ النَّقْلِ، وَهِيَ تَقْوِيمُ عَلَى قَاعِدَةٍ تُسَمَّى "انْقَلْ أَ" ، أَيْ اَنْقَلْ العَنْصَرَ مِنْ مَكَانِهِ.

ثالثاً- الإضمار والإظهار^(٤):

كما قَابَلَتْ مَعْطِيَاتُ الْحَذْفِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ جَوَانِبَ مِنْ قَضِيَّةِ الْأَثْرِ وَالْعَنَاصِرِ الْفَارَغَةِ فِي التُّولِيدِيَّةِ، كَذَلِكَ يُقَابِلُ الإضمار جَوَانِبُ أَخْرَى مِنْهَا، وَهُوَ ضُدُّ الإِظْهَارِ، فَكُلُّ مَا ذُكِرَ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ مِنْ أحْكَامِ الإضمار والإِظْهَارِ يَدْخُلُ فِي الْمُقَابِلَةِ فِي هَذَا الْمُضْمَارِ، وَهُوَ بَابٌ عَظِيمٌ وَسِعٌ، لَا يَقُوِيُّ هَذَا الْبَحْثُ عَلَى الإِلَامِ بِهِ، فَلَيُكْتَفِي بِطَائِفَةٍ مِنْ أحْكَامِهِ وَمَسَائِلِهِ، لِيُعَلَّمَ مَا الْجَوَانِبُ الَّتِي عَنِي بِهَا النَّحْوِيُّونَ فِي تَنَوُّلِهِمْ «الآثَارُ وَالْمَقْولَاتُ الْفَارَغَةُ»؟ وَمَا الَّذِي لَفَتَ اِنْتِبَاهَهُمْ فِي درسَهَا؟

تعريف المضمر وأنواعه وطائفة من أحکامه:



المضمر «هو المَوْضُوعُ لِتَعْيِينِ مَسْمَاهُ، مُشَعِّرًا بِتَكْلِيمِهِ أَوْ خَطَابِهِ أَوْ غَيْبِتِهِ»^(٥)، أي الضمير الذي وُضِعَ مَوْضِعَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ، لِيَعْيَّنَهُ وَيَحْدِدَهُ، سَوَاءً كَانَ مُتَكَلِّمًا أَمْ مُخَاطَبًا أَمْ غَائِبًا.

(١) سورة يوسف: ٨٥.

(٢) انظر الكتاب ٨٤/٣، ومعاني القرآن للفراء ٥٤/٢، وإعراب النحاس ١٢، والخصائص ٢٨٤/٢.

(٣) انظر العسكريات ١٩١، والخصائص ٢٣٠٦/٢.

(٤) انظر المجمع ١٩٠/١ - ٢٢٦.

(٥) شرح التسهيل ١/١٢٠.

والضمير نوع من أنواع المكنيات عند البصريين، ويسمّيه الكوفيون الكنية، أو المكني، لأنّه كنایة عن ذكر الاسم الظاهر^(١)، ولذلك قال النّحاة: الأصل في العربية الإظهار، والإضمار خلاف الأصل^(٢).

أنواع الضمائر:

الضمائر من حيث الدلالة ثلاثة: ضمير المتكلّم (أنا، نحن)، وضمير المخاطب (أنت، أنت...الخ)، وضمير الغائب (هو، هي...الخ). ومن حيث التركيب النحويّ نوعان: ضمير بارز وضمير مستتر.

فالبارز نوعان: متصل ومنفصل، للمتصل كالماء والكاف في مثل: «رأيتك، ورأيته»، والمنفصل كـ«إيّاك»، وـ«نحن».

ويختلف إعراب هذا الضمير البارز، بين رفع ونصب وجر، فالرّفع كقولك: «أنت محظوظ للعلم»، وـ«تعلّمتُ الخير».

والنصب كقولك: «إيّاك أنصفتُ»، وـ«أنصفتُك».

والجر كقولك: «مررْتُ به»، والضمير المجرور لا يأتي إلا متصلاً، بخلاف المرفوع والمنصوب من الضمائر^(٣).

والمستتر من الضمائر نوعان: واجب الاستثار وجائز الاستثار^(٤):

فواجب الاستثار يأتي بعد الفعل المضارع المبدوء بالهمزة والنون، وبعد فعل أمر المخاطب ومضارعه، وبعد اسم فعل الأمر، وبعد اسم التفضيل، وفعل التّعجّب وأفعال الاستثناء، وأمثلة ذلك على التّوالي:

أجلس، ونجلس، واجلس، وتجليس (أي أنت)، وصَهْ (معنى اسكت)، وزيدُ أحسنُ من عمرو، وما أحسنَ زيداً، وجاؤوا ماخلاً زيداً.

وهنا يُشار إلى موقف التوليديين من مثل «نجلس وأجلس وتجلس»، فهم يرون أنّ الفاعل فيها ليس بضمير مستتر، بل متصل، وهو أحرف المضارعة المتصلة في أوله.

فالضمير في هذه الموضع المذكورة واجب الحفاء في النحو العربي، ولو ظهر بعد هذه الأفعال ضمير لم يكن الفاعل، بل كان توكيداً للفاعل الضمير المستتر، أي ضمير فصل، كقوله تعالى: «اسكُنْ أنتَ وزوجك الجنة»^(٥)، فالضمير البارز «أنت» بعد الفعل توكيداً لضمير الفاعل المستتر وجوباً المقدّر بـ«أنت»؛ قال ابن يعيش: « وإنما

(١) انظر معاني القرآن للقراء ١/٥، والأصول ١١٥/٢، وشرح المفصل ٣/١٥٣، والارشاف ٩١١، والممع ١/١٩٠.

(٢) انظر الأشباه والظواهر ١/١٥٧.

(٣) انظر شرح المفصل ٣/١٥٦.

(٤) انظر الكتاب ٢/١٧٦ - ١٧٩، وشرح المفصل ٣/١٩٧، وشرح التسهيل ١/١٢٠، والممع ١/٢٠٧.

(٥) سورة البقرة: ٣٥.

اشترط أن يكون [أي ضمير الفصل] من الضمائر المنفصلة المعرفة لأنَّ فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المعرفة المنفصل»^(١).

وما سوى ذلك من الموضع جائز الاستئنار، أي يجوز أن يخلفه اسم ظاهر أو ضمير بارز، كقولك: «زيدُ حُسْنَ»، ففي حُسْنَ ضمير مستتر جوازاً، يجوز إظهاره بقولك: «زيدُ حُسْنَ وجُهْهَ»، أو «زيدُ ما حُسْنَ إِلَّا هُوَ»^(٢).

وممَّا يتَّصل بالحديث عن جواز إظهار الضمير وامتناعه من النحوين إظهار ما أُضْمِرَ على شريطة التفسير، كما في فاعل «نعم» المستتر المفسَّر بالتمييز بعده، كقولك: «نعم رجلاً زيدُ»، ففاعل «نعم» مستتر وجوباً فسَرَه التمييز «رجلاً».

ومن ذلك قوله: «رَبِّهِ رجلاً»، فالضمير المتأصل فسَرَه «رجلاً»، فليس لك أن تظهره، فتقول: ربُّ الرجلِ رجلاً، فذلك مما وجب إضماره وامتنع إظهاره من الضمائر^(٣).

وجوب انفصال الضمير:

متى أمكن الجيء بالضمير المتأصل امتنع استعمال المنفصل؛ وعلل ذلك ابن جيّي بقوله: «فِلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ الْبَاعِثُ عَلَيْهِ^(٤) وَالسَّبِبُ الْمُقْتَادُ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ طَلْبُ الْحَفَّةِ بِهِ كَانَ الْمَتَّصِلُ مِنْهُ آثَرُ فِي نُفُوسِهِمْ، وَأَقْرَبَ رَحْمًا عَنْهُمْ، حَتَّى إِنَّهُمْ مَتَى قَدَرُوا عَلَيْهِ لَمْ يَأْتُوا بِالْمَنْفَصِلِ مَكَانَهُ»^(٥).

إِلَّا أَنَّ ثُمَّةَ مَوَاضِعَ يَتَعَيَّنُ فِيهَا انفصالُ الضميرِ عَنِ النُّحَاةِ، مِنْهَا^(٦):

– أَنْ يُحْصَرَ بِ«إِنَّمَا»، كقولك: «إِنَّمَا يَطْلُبُ الْعِلْمُ أَنَا»، أو «مَا أَنْصَفْتُ إِلَّا إِيَّاكَ».

وعلَّقَ ابن مالك على تعين انفصال الضمير في قول الشاعر^(٧):

كَأَنَا يَوْمَ قُرِسَ إِنَّ – سَمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

(١) شرح المفصل ١٩٩/٣.

(٢) انظر شرح التسهيل ١٢١/١.

(٣) انظر الكتاب ١٧٦/٢، والحلبيات ٢٣٣.

(٤) أي على استعمال الضمير مكان الاسم الظاهر.

(٥) الخصائص ١٩٣/٢.

(٦) شرح التسهيل ١٤٧/١، وانظر أمالى ابن الشجري ٥٧/١، وشرح المفصل ١٨٦/٣، والممع ١٢٠.

(٧) البيت لدى الأصبع العدواني في ديوانه ٧٨، وقبله:

لَقِينَا مِنْهُمْ جَمِيعاً فَأَوْفِيَ الْجَمْعَ مَا كَانَا

وأمالى ابن الشجري ٥٧/١، واللسان (أيَا)، والخزانة ٥/٢٨٢، ونسبة ابن جنِي إلى أبي بحيلة في الخصائص ٢/١٩٤، ونسب إلى بعض اللصوص في الكتاب ٣٦٢/٢، وضرائر الشعر ٢٦١.

بقوله: «لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال: إنما نقتلنا لجمع بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعل، والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية»^(١) وكذلك قال ابن الشجري من قبل^(٢):

– أن يُرفع بصفة حرث على غير صاحبها، كقولك: «زيد هند ضارها هو»، والمقصود بالصفة المشتق العامل، كـ«ضارب» الذي جرى في المثال على غير زيد، بدليل إضافته إلى ضمير هند، ولذا وجب إظهار الضمير المستتر فيه، وإن كان الكوفيون لا يوجبونه عند أمن اللبس^(٣).

ولهذا الأمر منع الزجاج قراءة «غير» بالجر في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن يُؤْذَن لَكُم إِلَى طَعَامِ عَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَّا هُنَّ﴾^(٤)، لسبب صناعي يتصل ببروز الضمير وفصله، وهو أنَّ اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير المستتر فيه، فكان ينبغي على هذه القراءة أن يكون الكلام: (غير ناظرين إناه أنتم)^(٥).

– أن يُضمر عامله، كقولك: إذا أنت درست بحثَ، فالعامل في أنت فعل ممدود يفسّره المذكور «درست»^(٦).

– أن يؤخّر عامله، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٧).

– أن يلي «إلا» كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٨)

– أن يلي «إما» كقولك: بخلس إما أنا وإما أنت.

ضمير الفصل:

وهو ضمير توكيٰد لا محلٰ له من الإعراب، يؤتى به ليفصل بين كون الاسم بعده خبراً وكونه نعتاً، كما في قوله: «زيد هو القاتل»، بخلاف قوله: «زيد القاتل جاء». أو للتوكيد، كما في قوله: «أكرمتُك أنت».

(١) شرح التسهيل ١٤٨/١.

(٢) انظر أمالى ابن الشجري ١/٥٧.

(٣) انظر الكتاب ٢٤٣/١، ٢٤٤، ٥٢/٢، ٥٣، ١١٠/٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ١٢٠/٤، ١٣٣، والأصول ٧٠/١، والخصائص ١/١٨٦، والإنصاف ٥٧، وشرح المفصل ٦/١١٩.

(٤) سورة الأحزاب: ٥٣.

(٥) انظر معاني القرآن له ٤٨٦.

(٦) هذا مذهب الجمهور، وقيل: "أنت" مبتدأ خبره الجملة بعده، وال الصحيح المذهب الأول، لأنَّ أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية. انظر الكتاب ١/٨٢، ١١٣/٣، والمقتضب ٢/٧٤، والأصول ٢/٢٣٢، وأمالى ابن الشجري ٢/٨١، والإنصاف ٦٢٠.

(٧) سورة الفاتحة: ٤.

(٨) سورة يوسف: ٤٠.

أو لتهيئة ما قبله للعطف عليه، كقوله تعالى: ﴿إِسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١)، فضمير الرفع المستتر في "اسكُنْ" لا يجوز العطف عليه إلا بعد توكيده بالضمير المنفصل^(٢).

وعند الكوفيين يستعمل مصطلح العmad بإزاء مصطلح الفصل الذي عند البصريين، لأنّه المُعتمَدُ في معرفة إعراب الاسم الذي يليه في الجملة الاسمية، فهو نعت أم خبر^(٣).

ويقع بلفظ المفروض المنفصل المطابق لما قبله في الإفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلُّم والخطاب والعيّنة.

ويقع في الغالب بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، كالمبتدأ والخبر، مثل قوله: «زيد هو القائم»، وأسماء النواسخ وأخبارها كقوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، قوله: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٥)، ومفعولي ظنٍّ، كقولك: ظننتك أنت المسافر^(٦).

امتناع الإضمار:

من أحكام الضمير التي تحدِّر الإشارة إليها امتناع الإضمار في بعض الموضع، فليس كُلُّ اسم ظاهر وضميره يتغَيّران، فيختلف أحدهما الآخر؛ إذ ثُمَّة موضع يجوز فيها استعمال الاسم الظاهر، ولا يصحُّ استعمال ضميره.

ومن ذلك قوله: «مررتُ بزيٍ وعمِرٍ»، فلا يمكنك هنا أن تضمر زيداً، فتقول: «مررتُ به وعمِرِ»؛ إذ شرط العطف على الضمير المتصل إعادة الجار على المختار من أقوال النحويين، وحجّتهم أنَّ ضمير الجر شبيه بالثنوين ومعاقب له^(٧)، فلا يُعطَف عليه كما لا يُعطَف على الثنوين، وأنَّ المعطوف والمعطوف عليه من حقٍّ كلاًّ منهما أن يُحلَّ محلَّ الآخر، فلا يُعطَف على الضمير إلا بإعادة الجار، لأنَّه لا يحلُّ له أن يُحلَّ محلَّ المعطوف^(٨).

وقيل: يجوز العطف بغير إعادة الجار، بدليل قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾^(٩).

(١) سورة البقرة: ٣٥.

(٢) انظر هذه الأقوال في الشعر ٩٧، وشرح المفصل ١٩٩/٣، والممع ٢٣١/١.

(٣) انظر الممع ٢٢٧/١.

(٤) سورة المائدة: ١١٧.

(٥) سورة الأنفال: ٣٢.

(٦) انظر الكتاب ٣٨٩/٢، والمقتضب ٤/١٠٣، والأصول ٢/١٢٥، والممع ٢٢٨/١.

(٧) أي يختلفه وينوب منابه، فلا يجتمعان معاً.

(٨) انظر الكتاب ٣٨١/٢، والأصول ٢/١١٩، والخصائص ٢/١٩، والنكت ٦٦٩، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣.

(٩) سورة النساء: ١، وانظر السبعة ٢٢٦، ومصادر الحاشية السابقة.

وتحتَّمَة موضع آخرٍ مِنْ هذا القبيل^(١).

وللضمير أحكام أخرى، لكن يُكتفى في هذا المقام بما ذُكر.

وهنا ينبغي تسلیط الضوء على وجهة نظر التولیديین في رفض مثل هذا العطف «مررت به وعمرو»، فعلهُ منع هذا التركيب عندهم لا تقف عند عدم إعادة الجار، بل تتبرَّصَّر ماهيَّة التركيب وعدم تجانس علاقاته التركيبية.

فالتولیديُّون اشترطوا التماثُل بين المتعاطفين، فلا يكون العطف إلَّا بين وحدتين متماثلتين، كاسم واسم، أو فعل وفعل، أو جار و مجرور و مثيلهما، وهنا انقضَّ الشرط ففسد التركيب.

فبنقطة الخلاف بين النحو العربي والنحو التولیدي في هذا المقام هما:

١- النحو العربي لا يمنع عطف المُتغاييرين، فيجوز فيه عطف الأسماء على الأفعال، والأفعال على الأسماء؛
قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِّقُ الْحُبَّ وَالنَّوْيٍ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَخُرْجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٢) وقال: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾^(٣)، وقال: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدَّقَاتِ وَأَفْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفُ لَهُمْ﴾^(٤).

٢- النحو العربي لا يرفض الجملة التي وقع فيها العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار رضًا قاطعاً، بل يراها مرجوحةً، غيرها أعلى منها وأدخل في الصناعة النحوية، بدليل مجيء قراءة سبعية فصحي متواترة بها، وهي قوله تعالى: ﴿وَاتَّهُوا اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٥)، فرئت: والأرحام^(٦).

- الأثر وأسلوب الاشتغال:

افتراض التولیديُّون أنَّ المقولَة الفارغة ترك وراءها أثراً، ولو لا ذلك الأثر لبقيت حقيقة المقولَة الفارغة سرًا^(٧).

وقد خدم النحوويُّون هذا المجال لتنبيه السامع على وجود المقولَة الفارغة، فكانت خدمتهم له في باب الاشتغال تتحلّى في أمرَيْن اثنين:

(١) انظر المخصصات ١٩/٢.

(٢) سورة الأنعام: ٩٥.

(٣) سورة الأنبياء: ٤٩.

(٤) سورة الحديد: ١٨.

(٥) سورة النساء: ١.

(٦) وهي قراءة حمزة، السبعة ٢٢٦.

(٧) انظر المعرفة اللغوية ٢١٧.

الأول: اشتراطهم التفسير، فقالوا في أسلوب الاستعمال: ما أضمر عامله على شريطة التفسير، كقولك: زيداً أنصفته، فال فعل مُضمر يفسّر الفعل المذكور، ولو لا ذلك المفسّر ما عُرف الفعل^(١).

والثاني: اشتراطهم وجود ضمير يشتمل به الفعل المذكور لئلا يخلو من مفعول، وهذا الضمير يُعرّفنا الموقع الأصلي للمفعول الظاهر لولا أن استعمل المتكلّم أسلوب الاستعمال. فبهذين الدليلين تُعرف المقوله الفارغة لئلا تبقى سرّاً.

فالتقدير للمحذوف عند التّحويّين العرب في مثل قولك: «زيداً أنصفته» خلاف ما عند التوليديين، فالّتحويّون يقدّرون فعلاً محذوفاً قبل زيد نصبه، دلّ عليه الفعل المذكور فسّمّوه مُفسّراً، في حين أنّ التوليديين يجعلون نصب زيد بالفعل المذكور نفسه ولا يُهّمّهم تقدير محذوف، وما الضمير المتصل بالفعل إلّا دليل على أنّ المفعول تقدّم إلى ما قبل الفعل وترك الموضع الأصليّ له، فهذا الضمير إظهار للأثر الذي تركه الاسم المقدّم، فالقضية عندهم قضيّة تقسيم وتأخير، لا قضيّة حذف وتقدير، فالنقل عmad نظرية الأثر، وهم يُسمّون هذه القاعدة بقاعدة "انقل أ" أي انقل العنصر من مكانه إلى مكان آخر، وهذه القاعدة صارت فيما بعد عmad التوليدية حيث اختصّرت بما كلّ القواعد التحويّية التي مثّلتها الأطوار السابقة للتوليدية.

نظريّة الأثر والعناصر الفارغة وماهية العربية:

لابدّ من لفت النّظر إلى أنّ المفهومات المشابهة للأثر والعناصر الفارغة في العربية من حذف وإضمار لا تقف عند حدود النّحو والصناعة وإنّ كان كليّاً ما ذُكر من مواضع الحذف والإضمار يدخل في ميدان الصناعة النحوية - بل تعمّداها إلى الذّوق والحسّ اللغويّين، وتجاوزها لتعمّم منهج العرب بأسره في الكلام، فهم ما كانوا ليتحمّلوا هذا التّجاوز والتسّمّح من الحذف في كلامهم إلّا لـ «أنّهم إلى الإيجاز أميّل، وفيه أرحب؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير...، فهذا ونحوه مما يزيل الشّك عنك في رغبتهما فيما خفّ وأوجز عما طال وأمل»^(٢).

والمعنى بدراسة الحذف والاختصار في كلام العرب يعني أنّ معظم قواعد النّحو وأحكامه قامت على أساس مراعاة هذا الجانب من العربية، جانب التّخفّف والإيجاز، ومن ذلك أدوات النفي والاستفهام وغيرها من أحرف المعاني، التي تختزل الكثير من الكلام المتأهي في الطول، فقولك: «كم مالك؟»؟ يعني عن قولك: عشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون...الخ، وقولك: أين بيتك؟ يعني عن تعداد الأماكن كلّها.

(١) انظر شرح المفصل ٧٣/٢

(٢) الخصائص ١/٨٦

وكذا يقال في أسلوب الشرط في قوله مثلاً: «من يقم أقم معه»، فـ«من» يعني عن ذكر الناس جيئاً. وغير ذلك من قواعد النحو التي تراعي مطلب التخفيف كثيراً، وهو «شاهد على إشار القوم قوة إيجازهم، وحذف فضول كلامهم»^(١)، وهذا الجانب من الاختصار والإيجاز غداً مطلباً عاماً فيسائر اللغات اليوم، فأنت تسمع الكثير من ينادون اليوم بقضية «الاقتصاد اللغوي»، وبهذا يكون الإيجاز من باب كونية اللغات ووحدة مشاركتها.

فقد تبيّن من هذا أنَّ اللجوء إلى الحذف والإضمار عند النحاة العرب ليس منحصراً في تحرير ما يُعوزه التحرير الصناعي من شواهد سمعوها فلا مناص منها، وترأكيب أجمأهم إليها الضرورة، بل هو غاية بذاتها في لغة العرب، ومأثرة يعتدُون بها، ومنقَبٌ يرکنون إليه، حتى قالوا: «رب إشارة أبلغ من عبارة».

وقد جاء شيء من ذلك الاختزال في التنزيل العزيز، وذلك في السُّور التي تُستهَلُّ بالأحرف المقطعة، كقوله تعالى: ﴿الْمِهْدَى﴾، و﴿كَهِيَعَص﴾، فقد رأى مفسّرون أنها اختصاراً لأسماء الله تعالى، فالكاف من الكريم، والماء من المادي، والعين من العليم، وهكذا^(٢).

وقد استعان العرب على فهم ذلك الحذف بسرعة بديهتهم، وصفاء قريحتهم، فكان الرجل منهم يخاطب صاحبه باقتضاب شديد لا يلمحه إلا أولو الألباب؛ يقول لصاحبه: «ألا تا»، فيقول مجيباً: «بلى فا»^(٣).

حتى إنَّ قوة الإيجاز والاستثار به في نفوس العرب دعاهم في بعض الأحيان إلى اختصار مُخلٍّ، وإيجازٍ يُعرضُ للشُّبه، وقد يُلغِّي على السامع، كقول الراجز^(٤):

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرَّاً فَآ
وَلَا أَرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَآ

أي: وإن شرّا فشرّ، ولا يريد الشرّ إلا أن تشاء.

وشواهد أخرى على مبالغتهم في الإيجاز لتمكن جانب الفهم والفهم وحضور القراءة عندهم.

وهذا الإلغاز والإفراط في الإيجاز يقال في أحوال بعض العرب الخاصة، لكنك إذا جئت إلى صنيع النحوين الغيتهم احتاطوا فاشترطوا للحذف أمنَ اللبس والإفهام، فـ«فلو بلغ بها»^(٥) الإيجاز غايتها لم يكن له بدُّ من أن يعطيك

(١) المصدر نفسه ٨٢/١.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ١٦٦، وإعراب النحاس ٥٢١، ومشكل إعراب القرآن ٥/٢، وكشف المشكلات ٢٠١/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٢١/٣، والكامن ٥٣١، والاجتناء بعض الكلمة ٨٤.

(٤) البيتان للقديم بن أوس كما في النواذر ٣٨٦، وهما بلا نسبة في الكتاب ٣٢١/٣، والكامن ٥٣١، وضرائر الشعر ١٨٥.

(٥) أي بالعرب.

تمامه وفائده، مع أنه لابد فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب^(١).

فقد تبيّن من ذلك أنّ فطنة العربي السامع وسرعة بديهته لا تُعفي المتكلّم من الوفاء بشروط الحذف التي قيّدَهَا النّحّاة لتساوي لهم قواعدهم قويمّةً واضحةً مبرأةً من اللّبس والغموض والخلط.

ومثال ذلك امتناع قولك: «زيد عمرًا»، وأنت ت يريد: ليضرب زيد عمرًا، دفعاً للّبس والغموض؛ قال سيبويه: «ولا يجوز "زيد عمرًا" إذا كنت لا تُخاطب زيدًا، إذا أردت ليضرب زيد عمرًا، وأنت تُخاطبني، فإنّما ت يريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرًا، وزيد وعمرو غائبان، فلا يكون أن تُضمر فعل الغائب»^(٢).

فهذا الحذف كله في النّحو العربي يقابل العناصر الفارغة في النّحو التوليدّي.

وإذا أمكن الضمير المستتر في النّحو العربي أن يقابل العنصر الفارغ من زاوية ما للمنظور التوليدّي فلعلّ مصطلح النّحوين العرب أدق وأدلى على المعنى المراد؛ فالاستثار أولى من الفراغ، فلماذا نحكم على محلّ ما بالفراغ، ثمّ نعود فنقدّر له عنصراً يملئه، دلّا عليه بقاء أثره الذي قال فيه تشومسكي: «ولولا ذلك الأثر لبقيت حقيقة المقوله الفارغة سرًا»^(٣)؟ أليس الأولى والأقلّ كلفةً أن نحكم مباشرة بوجود عنصر مستتر!

غير أنّك من زاوية أخرى قد تحكم بأنّ مفهوم الفراغ أعمّ وأوسع من مفهوم الاستثار، لأنّه لا يقتصر على الضمائر، بل يتعدّاها إلى كلّ عنصر فارغ، من أسماء وأفعال وضمائر وظروف وغيرها، فحين تقول: «متى أتيت؟» فأنت تحكم بوجود عنصر فارغ بعد الفعل، نشأ من تقدّم اسم الاستفهام إلى بداية الجملة، ولا تقول عنه إنه مستتر، لأنّ الاستثار خاصٌ بالضمائر.

وفيما ينّصّ مصطلح «ضم» ربّما كان الأسلم أن يستعاض عن هذا الرّمز «ضم»-الذي يستعمله التوليدّيون للضمير المستتر في المصادرين الصريح والمؤول^(٤)- بـ«ض»، لثلاّ يُشكّل على القارئ فيظنّ فيه تضعيّفًا، ويتبادر إلى ذهنه مفهوم الجمع والضم.

(١) الخصائص ٣٠/١.

(٢) الكتاب ٢٥٤/١.

(٣) المعرفة اللغوية ٢١٧.

(٤) هذا على سبيل التّقريب والتوضيح لا الحصر والتحديد؛ لأنّ التوليدّيين لا يُغرسون بوجود المصدر المؤول ولا يعتدّون بفعله العادي الذي يرفع فاعلاً ولا يختلف عن غيره من الأفعال في شيء، بل يُلفون في ظاهرة المصادر عامةً ظاهرة غريبة تستدعي التأمل والتنظير ووضع المبادئ الضابطة.

وزيدة القول:

إنَّ نظرية الأثر والعناصر الفارغة في التوليدية لها ما يقابلها في العربية في شَقَّين مختلفين:

فأمّا الشَّقُّ الأوَّل وهو العناصر الفارغة فيقابلها في العربية باب الحذف.

وأمّا الشَّقُّ الثاني وهو الآثار فيقابلها في العربية ظاهرة التقدّس والتأخير.

«نظرية الربط» في النحو العربي

قدم اللسانيون — كما تبيّن في الفصل الثاني — نظريةً ابتكروها واستحدثوها هي نظرية الربط والإحالة، تنصُّ على أنَّه لا بدَّ لكلٍّ عنصر إحالٍيٌّ من ضمير أو غيره مِن مرجع، غايةُ هذه النظرية أن تحدِّد، وتنفي الخلط أو اللبس فيه.

فمفهوم الإحالة عندهم هو أن تحدُّ للوحدات المعجمية والضمائر والعوائد العناصر الإحالية التي تفسّرها محدّدةً علاقتها بسوابقها، ومن ثُمَّ تحدُّ العلاقة التركيبيّة بين الضمير ومحسّره.

فهي لا تقتصر على تفسير الضمائر، بل تضع قواعدَ صارمةً للإحالة بين (أ) وعائده (ب)، على اختلاف طبيعة (أ)، ضميراً كان أم غير ضمير.

وأنت تحدُّ النحوين العرب قد عرّفوا هذه النظرية وخدموها بتناولهم قضايا عدَّة:

مظاهر جهود النحوين في قضايا الربط:

• تفسير الضمير:

وحيثُ يَتَّصل بالحديث عن الضمائر، فضمير المتكلّم والمخاطب كما هو معلوم يفسّرها المشاهدة، أمّا ضمير الغائب فلا مشاهدة فيه، لذلك احتاج إلى ما يفسّره، ويكون التفسير بربطه بمرجعه الذي يعود عليه^(١)، وذلك كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٢)، فضمير الغائب الماءُ لا بدَّ من ربطه بمرجعه، وهو لفظ الحالـة ﴿اللَّهُ﴾، وهذا المرجع يفسّره.

والأصل في المفسّر أن يكون سابقاً للضمير الذي يعود عليه^(٣)، وأن يكون الأقرب، فإذا قلتَ: لقيت زيداً وعمرًا يضحك، كانت الحال من عمرو لا من زيد.

ويُعدَّ عن الأقرب إن دلَّ دليلاً على ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ﴾^(٤)، فالماء في «ذرِّيَّته» لا تعود على يعقوب وإن كان الأقرب، بل على إبراهيم عليهما السلام، لأنَّ الآيات في هذا الموضع كلَّها تدور حوله.

(١) انظر الارتفاع ٩٤١، والممع ٢١٨/١.

(٢) سورة طه: ٨.

(٣) انظر المخصص ١/٢٩٤.

(٤) سورة العنكبوت: ٢٧.

والمفسّر إما أن يكون مصريحاً بلفظه، وإما مخدوفاً للعلم به، والغالب أن يكون مصريحاً به، فإن حذف فُتْغَنِي عنه عند السَّامِع دلالةً ما، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيَّالِي الْقُدْرٍ﴾^(١)، أي القرآن العظيم، دلَّ المقام عليه. وقد يكون مرجع الضمير مفهوماً من الكلام المذكور، غير مصريح بلفظه، كقوله تعالى: ﴿أَعْدَلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٢)، أي العدل أقرب، وقوله: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُم﴾^(٣)، أي يرضي الشكر لكم^(٤). وقد يخالف الأصل من تقدیم المفسّر على الضمير في مواضع يجوز فيها تأخیر المفسّر وعود الضمير عليه متأخراً، منها^(٥):

- 1- أن يكون الضمير في معمول متأخر في الرتبة، والمفسّر في نية التقدیم، كقولك: «ضرب غلامه زيد». فـ«زيد» المفسّر مقدم في الرتبة والمعنى، لأنَّ حقَّ الفاعل التقدیم، و الضمير المفسّر متصل بالمعنى والمفعول رتبته التأخير، وهو مضاد إلى ذلك المفعول، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد. فهذه صورةٌ من صور كون الضمير مكملاً لعمول متأخر رتبة، ولذلك صور أخرى كثيرة، اتفق التحاة على بعضها واحتلقو في أخرى، ولا يحتمل السياق ذكرها هنا^(٦).
- 2- أن يكون الضمير مرفوعاً بـ«نعم» وـ«بَسَّ»، كقولك: «نعم رجلاً زيد»، ففي نعم ضمير مستتر يعود على الرجل المتأخر^(٧).
- 3- أن يكون مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين، كقولك: «اغتابوني ولم أغتب الناس»، وقول الشاعر^(٨):
جَهْوَنِي لَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءِ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِّنْ خَلِيلٍ مُّهْمَلٍ
فلفظ «الأخلاء» تنازعه الفعلان، الأول يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً، فأعطي للأقرب الثاني، وأسند الأول إلى ضميره، فعاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، واغتفر التحويون ذلك لأنَّه ضمير فاعل، وللفاعل منزلة رفيعة في التركيب النحوی، فهو عمدة في الكلام.

(١) سورة القدر: ١.

(٢) سورة المائدۃ: ٨.

(٣) سورة الزمر: ٧.

(٤) انظر إعراب التحاس ٧٦٢.

(٥) انظر مغني اللبيب ٥٣٣/٥، وشروح المجمع ١٢٠/١.

(٦) انظر الخصائص ١/٢٩٤، وشرح المفصل ١/١٧٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٦، وشرح التسهيل ١/١٦١، والمجمع ١/٢٢٠.

(٧) انظر شرح المفصل ٣/٢١٢.

(٨) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب ٥٣٥/٥، وشرح الأشموني ٢/٢٠٢، ٣٢٢.

ويسمى مثل هذا الموضع بالإضمار على شريطة التفسير^(١).

٤- أن يُidel المفسّر من الضمير، فيكون الضمير مبدلًا منه، كقولك: «اللهم صلّى عليه الرّؤوف الرّحيم»، وقد أحازه الأخفش ومنعه سيبويه^(٢).

٥- أن يكون المفسّر ضمير الشّأن، تقدّم على المفسّر، كقولك: «إنه من يدرس ينجح»، فالضمير في إنه تفسّره الجملة الشرطية كلّها بعده^(٣).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤)، أي: الأمّر والشّأن الله أحد، وهو قول أكثر البصريين والكسائيّ.

وقيل: «هو» مبتدأ يعود على المسؤول عنه، لأنّ المشركين سألوا الرّسول صلّى الله عليه وسلم عن ربه ما هو؟ فأجاب: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ويكون ﴿اللَّهُ﴾ بدلًا من ﴿هُوَ﴾، و﴿أَحَدٌ﴾ خبراً له^(٥).

«وضمير الشّأن ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية، دالًا على قصد المتكلّم استعظام السامع حديثه، وتسمية البصريين له ضمير الشّأن والحديث إذا كان مذكّرًا، وضمير القصة إذا كان مؤثثًا، قدّروا من معنى الجملة اسمًا، جعلوا ذلك الضمير يفسّره ذلك الاسم المقدّر، حتى يصحّ الإخبار بتلك الجملة عن ذلك الضمير، ولا يحتاج فيها إلى رابط، لأنّها هي نفس المبتدأ في المعنى، والفرق بينه وبين الضمائر أنه لا يعطّف عليه، ولا يؤكّد، ولا يُidel منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يفسّر بمفرد، وأمّا الكوفيون فسمّوه مجھولاً لأنّ لا يدرى عندهم ما يعود عليه»^(٦).

وينبغي أن تعلم من مقاصد العرب أنّ ضمير الشّأن لا يؤتى به عبثًا، بل يقصد به التفحيم والتعظيم؛ «ويدلُّ على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ الْأَبْصَار﴾^(٧) فخامةً وشرفًا وروعةً، لا نجد منها شيئاً في قوله: فإنّ الأ بصار لا تعمى، وكذلك السبيل أبداً في كلّ كلام كان فيه ضمير

(١) انظر دلائل الإعجاز ١٦٣.

(٢) انظر مغني الليبب ٥٤٦/٥.

(٣) وإن كان إعرابها خبرية لا تفسيرية.

(٤) سورة الإخلاص: ١.

(٥) انظر إعراب النحاس ١١٣٣، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٨٨، ٤٦٠/٦، والكتاف ٦، والتبيان في إعراب القرآن ٥٩٢.

(٦) التذليل والتكميل ٢/٢٧١، وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٥، والأصول ١/١٨٢، والحلبيات ٢٤٧، ٢٥٣، وأمالي ابن الشجري ٣/١١٦، ١١٧، والهمع ٢/٢٢٤.

(٧) سورة الحج: ٤.

قصة...، ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تعلمك إياه من بعد تقدمة وتنبيه، أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطّد، ثم بني ولوح ثم صرّح، ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق»^(١).

وشرط الجملة التي تفسّر ضمير الشأن قبلها أن تكون خبرة، وأن تكون مصريحاً بجزائها^(٢).

وبهذا ترى أكّم أجمعوا على فساد تقدّم المضمر على مُظاهره لفظاً ومعنى، ولهذا أجازوا: أنصف زيداً أستاذه، لأن الضمير عاد على متّأخر في الرتبة، لكنه مُقدّم في اللفظ، ولم يُحيّزوا: أنصف أستاذه زيداً، إذ عاد الضمير على متّاخر لفظاً ورتبة.

غير أنّ ابن جنّي في ذلك رأياً عزيزاً لطيفاً دقيقاً اعتمد في جواز تقدّم ضمير المفعول عليه، وهو أنّ رتبة المفعول التقدّم ورتبة الفاعل التأخير، وإن كان هذا فرعاً على الأصل الثابت عند التّحّاّة من تقدّم الفاعل وتتأخر المفعول، وذلك ليس نقضاً منه لأصول النحوين، بل هو بابٌ جديد من الأصول، فتحه معتمدأً على كلام سمعه من شيخه أبي علي، وشواهد ضاربة في الكثرة استعملت في كلام العرب، وهل تستقى الأصول إلا من الشواهد المتمكّنة استمراً وقوّة؟!

وعلى رأس تلك الشواهد ما جاء في أوضح الكلام: ﴿إِنَّمَا يَحْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمَاءُ﴾^(٣)، وقد جمع ابن جنّي طائفة منها، وعرضها، فسوّغته هذا الحكم، وعلق عليها بقوله: «وهذا يدلّك على تمكّن الفروع عندهم، حتى إنّ أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد عادت فاستعارت من فروعها ما كانت هي أدّته إليها، وجعلته عطية منه لها، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لما استمرّ وكثيراً هو الأصل، وتتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل»^(٤).

• الإظهار في موضع الإضمار:

الأصل أن يُحال على الاسم الظاهر بضمير، لا بتكراره نفسه، والعلة وراء استعمال الضمير مكان الاسم الظاهر طلب الحفة والإيحاز وأمن اللبس^(٥)، فأمّا الحفة فلأنّ قولك مثلاً: «الرّعفران شمته»، أخفّ من قولك: الرّعفران شمّت الرّعفران.

(١) دلائل الإعجاز . ١٣٣

(٢) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٣) سورة فاطر: . ٢٨

(٤) المخصّص . ٢٩٧/١

(٥) انظر المخصّص ٢/١٩٣، وشرح المفصل . ١٥٣/٣

وأَمَّا أَمْنُ الْبَلْسِ فَلَأَنَّكَ إِذَا قَلْتَ مَثَلًا: «زَيْدًا سَقَيْتُ زَيْدًا» التَّبَسَ الْأَمْرُ عَلَى السَّامِعِ وَأَشْكَلَ، فَظَنَّ أَنَّ زَيْدًا الْأَوَّلَ غَيْرُ زَيْدِ الثَّانِي، لَذِكْرُهُ بِالضَّمِيرِ، فَقِيلَ: «زَيْدًا سَقَيْتُهُ».

وَهَذَا تَامًا مَا عَنْتَهُ التَّوْلِيدِيَّةُ مِنْ إِطْلَاقِ الْمُبَدَّأِ الثَّالِثِ مِنْ مِبَادِئِ نَظَرِيَّةِ الرِّبَطِ الَّذِي يَنْصُّ عَلَى وجوبِ كُونِ التَّعْبِيرَاتِ الْإِحَالِيَّةِ حَرَّةً فِي مُجَالِهَا.

هَذَا مِنْ قَبْلِ الصِّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، أَمَّا مِنْ قَبْلِ الْأَغْرَاضِ الْبَلَاغِيَّةِ فَقَدْ يَكُونُ فِي إِعَادَةِ الْاِسْمِ الْأَوَّلِ بِلِفْظِهِ الظَّاهِرِ دُونَ ضَمِيرِهِ ضَرِبٌ مِنَ التَّعْظِيمِ وَالْتَّهْوِيلِ، وَيَكُونُ حِينَئِذٍ أَعْلَى وَأَحْدَمْ لِلْمَعْنَى مِنِ الْإِعَادَةِ بِالضَّمِيرِ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحَافَّةُ مَا الْحَافَّةُ﴾^(١)، وَقَوْلُهُ: ﴿الْعَارِعَةُ مَا الْعَارِعَةُ﴾^(٢)، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَا لِكَ الْمُلْكُ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾^(٣).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَا وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(٤)، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٥)

يَقُولُ الْجَرْجَانِيُّ مَعْلِقًا عَلَى فَائِدَةِ هَذَا الْإِظْهَارِ: «وَلَهُذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ لِلتَّصْرِيفِ عَمَلاً لَا يَكُونُ مِثْلُ ذَلِكَ الْعَمَلِ لِلْكَنَائِيَّةِ كَانَ لِإِعَادَةِ الْلَّفْظِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَا وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ مِنَ الْحَسَنِ وَالْبَهْجَةِ وَمِنَ الْفَخَامَةِ وَالنُّبُلِ مَا لَا يَخْفِي مَوْضِعُهُ عَلَى بَصِيرَةِ وَكَانَ لَوْ تُرِكَ فِيهِ الْإِظْهَارُ إِلَى الْإِضْمَارِ، فَقِيلَ: (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَا وَهُوَ نَزَلَ) وَ(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * هُوَ الصَّمَدُ)

لَعِدِمِتِ الْذِي أَنْتَ وَاجِدُهُ الْآنَ»^(٦).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧):

نَازَلْتُ كَبْشًا هُمْ وَمِنْ نِزَالِ الْكَبْشِ بُدَّا

«أَعَادَ لِفْظَ الْكَبْشِ دُونَ ضَمِيرِهِ لَأَنَّهُ مَوْضِعُ تَفْخِيمٍ وَتَعْظِيمٍ، فَكَانَ إِعَادَةُ لِفْظِ الْمَعْظَمِ أَوْكَدَ وَأَفْخَمَ»^(٨).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِحْرَامًا مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٩)

(١) سورة الحاقة: ٢-١.

(٢) سورة القارعة: ٢-١.

(٣) سورة آل عمران: ٢٦.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٥.

(٥) سورة الإخلاص: ٢-١.

(٦) دلائل الإعجاز: ١٧٠.

(٧) عمرو بن معدى كرب، ديوانه ٨١.

(٨) انظر التنبية على مشكلات الحماسة ٩٠، وانظر موضع آخر في هذا الكتاب من القبيل نفسه ١١٦، ٤٢٧، ٢٨٥، ٤٤٧.

(٩) سورة البقرة: ٥٩.

«ولم يُقل (عليهم)؛ لا لمنع اللبس، بل لغرضٍ بلاغيٍّ، وهو أنه ليس في لفظ (هم) من ذكر الظلم ما يُستحقُ عليه الرُّجُرُ، وهذا موضع يحتاج إلى معرفته الشعراً، كما يحتاج إليه العلماء»^(١).

وإذا التفتَ إلى الحكم النحوي في مثل هذا الإظهار وجدت النحويين قد اشترطوا إنْ أُعيد الاسمُ الثاني مُظهّرًا أن يعود بلفظِ الأوّل نفسه^(٢)، فلا يُقال: «زيداً رأيتُ أباً مُحَمَّد»، وأنت تعني بأبي مُحَمَّد زيداً نفسه، فهو عندهم قبيحٌ، لأنَّه يزيد في الإلباب، وإنْ كان أبو الحسن الأخفشُ أجازه^(٤).

وأُجيز عند النحويين عامةً استعمالُ اسمِ ظاهِرٍ آخرَ غيرِ المذكور يعود عليه، في حين اشتهرَه وأمنَ اللَّبس فيه، كقولهم: «عمرُ رأيتُ الغاروَق».

وهنا يُذكرُ القارئُ بأنَّ موقفَ التوليديين العامَّ من قضايا الرَّبْط يوافقُ ما يقوله النحويون فيها، وما يحكموه به من أحکام، وإنْ كانت بين الفريقيْن مواضعُ مخالفةٍ دقيقةٍ ستذكرُ في الفصل الخامس.

غيرَ أنَّ الفرقَ بين ما قدَّموه وما قدَّمه النحويون أنَّ جهدهم كان منحصرًا في المجال البنويِّ التَّركيبيِّ ولا يعرضُ للمجال الأسلوبيِّ البلاغيِّ، فما خالَفَ مبادئ الرَّبْط الثلاثةَ حُكِّمُوا عليه بالغُلط وإنْ كان يخدم بابًا من أبوابِ البلاغةِ كالتفخيمِ والتعظيمِ^(٥).

والتوليديون إنْ تناولوا هذه الأمورَ التي تعرَّض لها النحويون فإنَّما تناولوها خارجَ إطارِ الرَّبْط، كأنَّهم يُلمِحُوا إليها في النظريةِ الموضوعاتية، لأنَّهم يرون هذه الأمورَ دلاليَّةً لا تقوى على التصرُّف في التركيبِ وبناءِ أحکامِ عليه.

• الأشياء التي تحتاج إلى رابط:

في النظريةِ التوليديةِ قواعدٌ إحالة، تقصد ربط العنصرِ الإحالي بمُرجعه، أو تدرس العلاقة التَّركيبية بين الضمير وعائده على المشجرِ التَّركيبيِّ.

وإذا جئتَ إلى الرَّبْط في العربيةِ تجد النحويين قد درسوا الموضعَ التي يُحتاجُ فيها إلى ضميرٍ يربطُ الكلامَ اللاحقَ بسابقه، فيكون الضميرُ فيها رابطًا للكلامِ بعدهِ بعضًا، ولو لاه لبقيِ الكلامِ مفكَّكًا، لا رابطٌ يربطُ بين

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة . ٢٨٥

(٢) فإنْ قيل: ولم أعد ذكرهم بالضمير "هم" في موضع آخر، وهو **فَبَدَلَ الدِّينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا** غيرَ الذي قيل لهم فَأَنْزَلْنا **عَلَيْهِمْ رِحْزًا** من السَّمَاءِ **إِمَّا كَانُوا يَظْلَمُونَ** **الأعراف: ١٦٢**، فالجواب -رَبِّيًّا- أنَّه في هذه الآية ذَرَّ بظلمهم ثانيةً في آخر الآية بخلاف تلك التي آخرها "يسقون"، فحافظت كلُّ آيةٍ منهما على ذكر الظلم مرتَّين، فكان بينهما توافقٌ لا تعارض.

(٣) انظر الكتاب /١، ٦٢، والخصائص ٥٣/٣.

(٤) انظر الخصائص ٥٣/٣.

(٥) وسيأتي الكلام على المزايا البلاغية لاستعمال بعض الأساليب المخالفة لمبادئ الرَّبْط انظر ٢٧٣-٢٨٠.

أوصاله ^(۱)، وهي أحد عشر موضعًا ^(۲):

- ۱- الجملة المخبر بها، كقولك: «زَيْدٌ قَرَا كِتَابًا»، فالضمیر المستتر في قرأ يعود على زيد، فلو قلت: «زَيْدٌ قَرَا عَمْرُو كِتَابًا» ما كان في كلامك رابط يربط بين أجزاءه، ويفهم السَّامِع قصدك.
- ۲- الجملة الموصوف بها، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرُؤُهُ﴾ ^(۳)، فلو قال: كتاباً نقرأ المقالة كان الكلام مفكّكاً.
- ۳- الجملة الموصول بها، كقولك: جاء الذي أحببته. وسيأتي الكلام على أحكامها مفصلاً.
- ۴- الجملة الواقعة حالاً، ورابطها الواو مع الضمير، كقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ ^(۴) أو الواو فقط، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الَّذِئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ ^(۵)، أو الضمير فقط، كقولك: جاء زيد وجهه متھللاً.
- ۵- الجملة المفسّرة لعامل الاسم المشتغل عنه، كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرَنَاهُ مَنَازِلَ﴾ ^(۶).
- ۶- بدل البعض: ولا يربطه إلا الضمير، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمِّوْ وَصَمُّوْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ ^(۷).
- ۷- بدل الاشتغال، وكذا لا يربطه إلا الضمير، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحِرَمِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ ^(۸).
- ۸- معمول الصفة المشبّهة، ولا يربطه بما إلا الضمير، كقولك: زيد حسن وجھه.
- ۹- جواب اسم الشرط المفروغ بالابتداء، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنَّ أَعْذَبَهُ عَذَابًا﴾ ^(۹).
- ۱۰- العاملان في باب التنازع، فلا بد من ارتباطهما إما بالواو، كقولك: «قام وقعد أخواك»، وإما بكون الثاني منهما جواباً للأول، كقوله تعالى: ﴿أَتُوْنِي أُفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ ^(۱۰).

(۱) ولا يقصد هنا بالأشياء التي تحتاج إلى رابط الضمائر التي تحتاج إلى اسم ظاهر تعود عليه بفسيّرها، ولا العائدات التي تحتاج إلى مرجع تھال عليه، فيبين الاستعمالين النحوی والتولیدي فرق في مفهوم الرابط.

(۲) انظر مغنى الليبب ۶۰۱/۵.

(۳) سورة الإسراء: ۹۳.

(۴) سورة النساء: ۴۳.

(۵) سورة يوسف: ۱۴.

(۶) سورة يس: ۳۹.

(۷) سورة المائدة: ۷۱، ويجوز أن يكون ﴿كَثِيرٌ﴾ على إضمار مبتدأ مذوف، أي: العُمُّي والصُّمُّ كثِيرٌ منهم، ويجوز أن يكون فاعلاً لفعل مذوف، على لغة أكلون البراغيث، انظر إعراب التھاس ۲۹۳.

(۸) سورة البقرة: ۲۱۷.

(۹) سورة المائدة: ۱۱۵.

(۱۰) سورة الكھف: ۹۶.

١١- ألفاظ التوكيد: ولا بد من ضمير يربطها، نحو « جاء زيدٌ نفسه ».

ومن الواضح أنَّ التفسير النحوي لهذه الموضع كُلُّها تحقيق تماسك الكلام وترابطه صناعَةً ومعنىً، ورُدُّ عجزه على صدره، ومن ثُمَّ تحصيل الفائدة منه، وهي الإعلام والإبلاغ والإفهام، فلولا الضَّمير في الجمل السابقة لامتنع هذا القصد وما وجدت لأوله صلةً بآخره.

• الصلة والعائد^(١) :

يجب في الاسم الموصول أن يوصل بجملة تتضمن عائدًا يعود عليه، يربط الجملة بالاسم الموصول، وحكمُ الضَّمير المطابقة للموصول في الإفراد والتَّذكير، ويجوز عود الضَّمير على معنى الاسم الموصول دون لفظه في حالات، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾^(٢).

ويعني عن جملة صلة الموصول ظرفٌ أو جازٌ ومحرر، منويٌّ معهما الفعل استقرَّ وفاعله، كقولك: « جاء الذي عندك، وجاء الذي في الدار »، أي استقرَّ في الدار.

حذف عائد الصلة^(٣) :

ويُعبرُ عنه في التوليدية بوجود عنصرٍ فارغ يدلُّ عليه أَنْ يُحيل إلى الاسم الموصول. ويجوز في العربية حذفُ عائد الاسم الموصول غير (ال) إن كان معمولاً للصلة مطلقاً، كقولك: « أين الرَّجل الذي قلت؟ » أي: أين الرَّجل الذي قلت إنَّه سيأتي، أو نحو ذلك.

فإن لم يكن العائد معمولاً للصلة، فإنما أن يكون منفصلاً، وإنما أن يكون متصلًا: فإن كان منفصلاً لم يجوز حذفه، كقولك: جاء الذي إتَاه أكرمت.

وإن كان متصلًا فله أحوال:

أولها: أن يكون منصوباً، وله موضعان:

الأول: أن يناسب ب فعل أو وصف، وحينها يجوز حذفه، كقوله تعالى: ﴿أَهَدَا اللَّهُ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٤)

الثاني: أن يناسب بغير الفعل والوصف، فلا يجوز حذفه، كقولك: جاء الذي إنَّه مريض.

(١) وهنا انبعى شيء من الاستطراد، وذكر طائفة جمّة من أحكام الموصول، لأنَّ لها صلةً وثيقة بنظرية الربط عند تشومسكي.

(٢) سورة الأحزاب: ٣١.

(٣) انظر المقتضب ١٩/١، وشرح المفصل ٢٢٥/٣.

(٤) سورة الفرقان: ٤١، وانظر العسكريات ١٩٢.

ثانيها: أن يكون مجروراً، فيجوز حذفه في مواضع:

الأول: أن يُجْزَر بـإضافة صفة ناصبة له تقدیراً، كقوله تعالى: ﴿فَأَفْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(۱)، أي: ما أنت قاضيه، بإضافة الـهاء إلى اسم الفاعل هنا من إضافته إلى مفعوله.

الثاني: أن يُجْزَر بـحرف جر الموصول بمثله لفظاً ومعنىًّا ومتعلقاً، كقوله تعالى: ﴿يَا أَكُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَسْرُبُ مِمَّا تَسْرُبُونَ﴾^(۲).

الثالث: أن يكون مرفوعاً، فإن كان فاعلاً أو نائباً عنه أو خبراً لمبتدأ أو ناسخ لم يجز حذفه، كقولك: جاء اللَّذان قاما، وجاء الذي الفاضل هو.

وإن كان مبتدأ حاز حذفه بـشروط:

الأول: أن لا يكون بعد حرف نفي، كقولك: جاءني الذي ما هو قائم.

الثاني: أن لا يكون بعد أداة حصر، كقولك: جاءني الذي ما في الدار إلا هو.

الثالث: أن لا يكون معطوفاً على غيره، كقولك: جاء الذي زيد وهو منطلقان.

الرابع: أن لا يكون معطوفاً عليه غيره، كقولك: جاء الذي هو وزيد منطلقان.

الخامس: أن لا يكون خبره جملةً ولا ظرفاً ولا مجروراً، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاوِونَ﴾^(۳)، وقولك: جاء الذي هو في الدار.

السادس: أن تطول الصلة، وقد شرط ذلك البصريون لغلاً يطول الاسم بصلته، كالذى ذكره سيبويه عن الخليل من قوله: «ما أنا بالذى قائل لك سوءاً، وما أنا بالذى قائل لك قبيحاً»^(۴).

ولم يشرطه الكوفيون، فأجازوا قوله: جاء الذي فاضل، واستدلّوا بقراءة الرفع في «أحسن»، في قوله تعالى: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(۵).

وقد قبّح البصريون هذا الحذف؛ إذ لم تطّل الصلة، كما في قراءة الآية السابقة التي علق عليها ابن حني بقوله: «هذا مستضعفٌ من الإعراب عندنا، لحذفك المبتدأ العائد على الذي، لأنَّ تقديره: تماماً على

(۱) سورة طه: ۷۲.

(۲) سورة المؤمنون: ۳۳.

(۳) سورة الماعون: ۶.

(۴) انظر الكتاب ۱۰۸/۲.

(۵) سورة الأنعام: ۱۵۴، وهي قراءة ابن يعمر والحسن والأعمش، انظر المحتسب ۲۳۴/۱، والبحر ۴/۲۵۵.

الذي هو أحسن، وحذف (هو) من هنا ضعيف، وذلك أنه إنما يُحذف من صلة الذي الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها، نحو: مررت بالذي ضربَه، أي ضربَه، وأكرمت الذي أهنتَ، أي أهنتَه، فالهاء ضمير المفعول، ومن المفعول بـهُ، وطال الاسم بصلته، فُحذفت الهاء لذلك، وليس المبتدأ بنِيْف ولا فضلة فـيُحذف تخفيفاً، لـاسِيماً وهو عائد الموصول»^(١).

فالمعتمد عليه في حذف العائد كما تبيّن من هذا النصّ أمران: الفضلة والتخفيف، فحين يكون الضمير واقعاً موقع فضلة وفي حذفه خففة يُحذف، وإلا فلا.

ومن تمام القول على حذف العائد على الموصول – وهو الأكثر في كلام العرب – أن يُذكَر حذف العائد على الموصوف، وهو دون الأول في الكثرة، كقوله^(٢):

حَمِّيتْ حَمَّى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجَدٍ وَمَا شَيْءَ حَمِّيتْ بِمُسْتَبَاحٍ

أي: وما شيء حميته.

ومنه حذف العائد على المخبر عنه، وهو دون الاثنين في الكثرة^(٣)، ومنه قول الرَّاجز^(٤):

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخَيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

أي: كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْهُ.

فالخلاصة أنَّ حذف العائد لا يكون إلَّا بمجموع شروط ثلاثة^(٥):

١ – أن يكون ضميراً منصوباً لا ضميراً مرفوعاً ولا مجروراً؛ لأنَّ المفعول كالفضلة في الكلام والمستغنى عنه.

٢ – أن يكون متصلةً لا منفصلاً؛ لكترا حروف المنفصل.

٣ – وأن يكون هناك دليلٌ على حذفه.

وذكر أبو علي^(٦) أنَّ حذف الضمير العائد وهو منفصل من الفعل لا يحسن، كما حسن حذف الضمير العائد المتصل بالفعل.

(١) المحتسب / ٢٣٤ / ١.

(٢) حرير، ديوانه، ٨٩، والكتاب ١، ٨٧ / ١، ١٣٠، ومغني الليبب ٥ / ٦، ٦٠٣ / ٦، ٤٥٩.

(٣) انظر مغني الليبب ٦ / ٤٥٨.

(٤) أبو التَّحْمَم، ديوانه، ١٣٢، والكتاب ١، ٨٥ / ١، ١٤٦، ١٢٧، ودلائل الإعجاز، ٢٧٨، ومغني الليبب ٣ / ٦، ١١٧ / ٦، ٤٥٩.

(٥) شرح ابن عقيل ١ / ١٦٩.

ومثّل للحذف الحسن في حال اتصال الضمير بالفعل بقولك: «الذى ضررتُ أخوك»، وللحذف غير المحوّز المنفصل من الفعل بقولك: «الذى مررتُ زيدًا»، أي «مررتُ به»، وقولك: «الذى ضررتُ عمرو» تزيد: «ضررتُ أخاه»^(١).

وللنَّحْوَيْنِ في حذف العائد المجرور في مثل «الذِي مَرَرْتُ بِهِ زِيدٌ» قوله:

فالأخفـش يرى أنَّ الحـدف تمَّ بـتـدـرـج، فـكان حـذـفـ الـجـارـ أـولـاً، ثـمـ حـذـفـ العـائـدـ بـعـدـهـ، وـسيـبـوـيـهـ يـرـى أـكـمـاـ حـذـفـ دـفـعـةـ وـاحـدـةـ^(٢).

وقد تدبّر أبو علي مواطن العائد وأوضاعه وأحواله، فأفرد لها باباً، يحصل لك دقائق هذا العائد وحذفه، فلُتتَّمِّمَ مِنْ يَمْكُرُ^(٣).

توكيد العائد المحذوف:

وإذا حُذِف العائد بشروطه التي ذُكِرت، فمن النحوين مَنْ أجاز توكيده والعطف عليه، ومنهم مَنْ منع، كقولك: « جاءَ الَّذِي ضَرَبَ نَفْسَهُ »، أي: جاءَ الَّذِي ضَرَبَ نَفْسَهُ.

وأنفقوا على حواز مجيء الحال منه إن كانت مؤخرة، كقولك: «هذه التي أطعمنك جائعةً»، أي: أطعمنها جائعةً^(٤).

من أحكام الموصل:

– وجوب تقديم الموصول وتأخير الصلة، فلا يجوز عكسه.

وقد أجاز الفراء تقديم معمول صلة «أن» المصدرية عليها، كقولك: «أعجني العسل أن تشرب».

- امتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، ويجوز الفصل بغير أجنبي، كمعامل الصلة، مثال: « جاء الذى زيداً ضرب».

ويجوز الفصل بجملة الاعتراض، كقولك: جاء الذي -والله- اعتمد.

وجملة الحال، كقولك: جاءَ الَّذِي وَهُوَ مَرِيضٌ اعْتَمَرَ، وجملة النداء، كقولك: جاءَ الَّذِي -يَا زَيْدُ- اعْتَمَرَ.

(١) انظر العسكريةات ١٨٨.

٤٧٣/٢) انظر الخصائص .

(٣) فقال: "هذا باب من الصلات وما يعود منها على الموصول"، الشيرازيات ٥٩١.

(٤) انظر الهمم ٢٩٦/١.

ما يُقابل نظرية الربط من مسائل الموصول عند النحويين:

- حذف الموصول:

يُحذف الموصول إذا عُلم، وفيه مذاهب:

١- الجواز في بعض الموضع دون بعض، وهو مذهب الكوفيّين والأخفش، واستدلّوا بالسماع، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ﴾^(١)، أي: والذى أنزل، وقول حسان^(٢): فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدُحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءً أي: ومن يمدحه وينصره، وقد ذُكر ذلك في مواضع الحذف^(٣).

٢- المنع مطلقاً، وهو مذهب البصريّين، وقد أُولوا الآيات التي احتجّ بها الكوفيّون، وحملوا الآيات على الصّورة.

٣- الجواز إن عُطِّف على مثله كالآية والبيت السائقيّين، والمنع إن لم يُعْطَف، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٤)، أي: أن يريكم، استدلاً بآية سابقة ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾^(٥).

- حذف الصلة:

يُحذف إذا عُلمت: وفيه قولان:

١- المنع مطلقاً.

٢- الجواز في الموصول الاسمي دون (ال)، كقول الشاعر^(٦):

نَحْنُ الْأَلْيَ فَاجْعَ جَمْ عَكَ ثُمَّ وَجْهُهُمْ إِلَيْنَا

وفي الحرفي يُحذف الصلة إن بقي معمول الصلة، كقولك: (أَمَّا أَنْتَ مِنْ طَلَقٌ انْطَلَقْتُ)؛ إذ حُذِّفت «كان» وبقي معمولها.

(١) سورة العنكبوت: ٤٦.

(٢) تقدّم ١٧٣.

(٣) تقدّم ١٧٣.

(٤) سورة الروم: ٢٤.

(٥) سورة الروم: ٢١.

(٦) تقدّم ١٧٤.

بين الربط والإحالة:

مما ينبغي أن يُعرض له عند الحديث عن الربط في النحو العربي مقابلًا بما سماه مترجمو النظرية التوليدية «الربط» تارة، و«الإحالة» تارةً لأن هذين المصطلحين لا يسيّران على أحوال مضمون هذه النظرية في النحو العربي جميعاً؛ فما تقدّم من مواضع الربط ومشكلاته تجده تارةً يندرج تحت الربط مع الإحالة، كما في ربط الضمير بصاحبِه، وربط الموصول بعائده، وتارةً يكون ربطاً مجرّداً من الإحالة، كما في الحالات التي عالجها التوليديون من منطلق نظرية الفصل، كأن تقول: لا يصلح أن يكون «الكبير» صفة لزید في قولنا: «زید مهذبُ الكبير» للفصل بينه وبين الموصوف بتفاصيل أجنبی، فأنّت منعت ربط الصفة بموصوفٍ ما ملائعاً، ثمّ أتيت ببحث عما تربط به الصفة، فهذا يدخل في الربط، وإن لم يكن من الإحالة في شيء.

والقصد من هذا الكلام أنك إذا شئت أن تنشئ نظرية عربية في الربط على غرار ما فعله التوليديون عليك أن تنتبه إلى تخلص هذه القضايا وفصل بعضها عن بعض، ولا تتقيد بالعنوان الذي أجمل التوليديون المسائل تحته.

بين الربط في النحو العربي والربط في التوليدية:

الإحالة عند التوليديين تعني الربط، لكنّها لا تقتصر على تفسير الضمائر، بل تضع قواعد صارمة للإحالة بين (أ) وعائده (ب)، على اختلاف طبيعة (أ)، حيث (أ) ضمير أو غير ضمير، و(ب) عائده.

ثمة بين النحو العربي والنحو التوليدي إذاً فارق في الربط مفهومه ووظيفته:

فجهود النحوين فيما يتّصل بنظرية الربط تتلّخص في ثلاثة مناحٍ:

أولاً: في ربط الأشياء الأحد عشر المذكورة آنفًا⁽¹⁾ التي يُعزّزها رابطٌ يصل الكلام بعضه ببعض.
وثانياً: في عود الضمائر، في أيِّ الكلام كانت، بحيث تبحث لكلٍّ ضمير عن الاسم الظاهر الذي يعود عليه، ملفوظاً كان أم مقدّراً.

وثالثاً: في ضبط العائد على الاسم الموصول، فتبحث لكلِّ اسم موصول عن عائد يصله به.

وإذا تبصرت في هذه المناخيّة الثلاثة من حيث البنية والصناعة وجدت الضمير محورها جميعاً، أو من حيث الوظيفة وجدت غايّتها المشتركة خدمةً المعنى، والحرص على تماسك الكلام وإفهام السّامع، وتلقي سوء فهمه المعنى المراد.

(1) تقدم ٢٠١.

وذلك – كما تعلم – لا يُحسم ولا يُخدم مبادئ مخصوصة معدودة؛ لأنّ المعاني تتعدد وتتعدد، لا تنحصر، بخلاف ما في التوليدية التي قدّمت الربط ضمن مبادئ ثلاثةٍ حصرّها.

فمفهوم الربط في العربية يقابل مفهوم التفكّك، وذلك أمرٌ معنويٌ وصناعيٌ معاً، ومفهوم الربط في التوليدية يقابل مفهوم الحرية، وذلك أمرٌ صناعيٌ تركيبيٌ بحثٌ.

فإذا دقّقت النّظر في المبادئ الثلاثة لنظرية الربط التوليدية تجد أنّ هم التوليديين البنية التركيبية هل الضمير فيها حرّ أو مقيد، ولم يُحكّموا الصيّلة بين المعنى وبين هذه المبادئ، فيجعلوه حاكماً سلطاناً عليها كما وجدت في جهود التّحويين العرب، وأكثُر دليل على هذا خلُوّ هذه المبادئ الثلاثة وشروحها من أيّ من المفردات التالية: المعنى/ الدلالة/ السامع/ الفهم/ المراد/ أمن اللبس/ المقام/ المغرى.

لذلك إذا أنت عدِمت نظرية تركيبية في النّحو العربي تسمى «نظرية الربط» فاعلم أنّ ليس ذلك من تقصير التّحويين في شيء، بل من مرااعاتهم لحرمة المعنى، وحرصهم على أن يكون هو الحكم في ربط الكلام بعضه بعض، وذلك لا يكون بضوابط صناعيةٍ مستقلة ثابتة.

غير أنّ التوليديين يُحيّيون عن هذا الالهام القائل بخلوّ نظريتهم من العناية بالمعنى بما استحدثوه فيها من مفهوم التشارك بالإحالات الذي يقضي بأنَّ (أ) يربط عائده (ب) إذا كان (أ) و(ب) يحملان الإشارة الإحالية نفسها (*)، وكانت العلاقة التركيبية بين أ وب هي علاقة ربط سليمة، ومن ثم فإنَّ مفهوم الربط في نظر النّحو التوليدي يتضمّن العلاقة الدلالية والتركيبية معاً، العلاقة الدلالية من حيث التشارك بالإحالات العائدة، وال العلاقة التركيبية من حيث الحرية أو الربط.

«النظرية الموضوعاتية» وجهود العلماء العرب

تعزّزت جهود التوليديين في خدمة التركيب النحوی استناداً إلى النظريات الفرعية للتوليدية، ومنها النظرية الموضوعاتية، ولعلك تسأله، هل في جهود العلماء العرب القدماء ما يناظر تلك الجهود؟ فإليك شيءٌ مما قالوه في هذا القبيل:

الموضوع في عُرف المناطقة العرب «يُقال لكلّ معنى يُحَكَّم عليه بسلب أو إيجاب، وهو الذي يُقابل المحمول»^(١).

وقالوا: «كُلُّ مقدمة لا تنتظم إلَّا بمُخْبَر عنه يُسمَّى مُوضوِعاً، وخبر يُسمَّى مُحْمَولاً»^(٢)

وقد تنبأ المناطقة — وبعهم في ذلك الأصوليون — إلى الفروق بين مفهومات ثلاثة، لابدّ من معرفتها لكثير من العلوم، لعَلَّا يقع فيها اللبس أو سوء الفهم، وهي: الوضع والاستعمال والحمل^(٣).

— فالوضع: تخصيص شيء بشيء، متى أطلق الشيء الأول أو أحسن فهم منه الشيء الثاني، ومثال ذلك تسمية ولدك بـ«محمد»، فمتى أطلقت اللُّفْظ فُهم المعنى^(٤).

— والاستعمال: وهو إطلاق اللُّفْظ وإرادة المعنى، سواء أُريد به مسماه أو غيره، فإن أُريد به مسماه كان حقيقةً، وإن أُريد به غيره كان مجازاً، كقولك: رأيت أسدًا يتحدث.

— والحمل: هو اعتقاد السامع مراد المتكلّم من لفظه، كاعتقاد بعض الفقهاء أنَّ مراد الله من «القروء» المذكورة في الآية «وَالْمُتَلْقَاتُ يَتَرَصَّنْ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ»^(٥) الأطهار، واعتقاد آخرين أنَّ مراده الحيضات.

وبعد معرفة هذه المصطلحات الثلاثة تأتي معرفة الموضوع والمحمول.

وكُلُّ قضية عند المناطقة تنقسم باعتبار نسبة موضوعها إلى مسموها إلى سالبة ومحببة:

فإليجاح الحميّي كقولك: زيد عالم.

والسلب الحميّي كقولك: زيد غير عالم^(٦).

(١) معيار العلم ٣٧٩.

(٢) معيار العلم ٧٠.

(٣) انظر طرق الاستدلال ومقدماً لها ٧٠.

(٤) انظر التعريفات ٢١١، وطرق الاستدلال ومقدماً لها.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٨، وانظر تفسير القرطبي ٣٧/٤.

(٦) انظر معيار العلم ١١٣، وانظر طرق الاستدلال ١٨١.

والمطابقة بين اللفظ والمعنى في كل قضية تقتضي ثلاثة ألفاظ: واحداً للموضوع، واحداً للمحمول، واحداً لربط المحمول بالموضوع.

قولك: زید عالم، الرابط فيه «هو»، تزيده بين الموضوع والمحمول، وهو رابط إيجابي.

قولك: زید ليس عالماً، رابطه سلبي «ليس»^(١).

وفيما يخص الموضوع والمحمول غني المناطقة بدراسة مادة الحمل^(٢):

وهي نسبة الموضوع إلى المحمول: وهي ثلاثة أنواع: ضروري، ومحکم، ومتّعنة.

فالضروري الوجود: ما كانت نسبة المحمول إلى الموضوع فيه ضرورة الوجود، كقولنا: الإنسان حيوان.

والمتّعنة الوجود: ما كانت نسبة المحمول إلى الموضوع فيه ضرورة عدم، كقولك: الإنسان حجر.

والمحکم الوجود: ما كانت نسبة المحمول إلى الموضوع فيه لا ضروري ولا متّعنة، كقولك: الإنسان كاتب.

وإذا التفتنا إلى ميدان البلاغة وجدنا علماء البلاغة العربية يتناولون الإسناد في ما يقابل القضية الحملية.

يقول الجرجاني: «ومنحصر الكلام أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه»^(٣).

ويُعرّف الشريف الجرجاني الإسناد الخبري بأنه «ضمُّ كلمة أو ما يجري مجريها إلى أخرى، بحيث يفيد أنَّ مفهوم إدّاهما ثابتٌ لمفهوم الأخرى، أو منفيٌ عنه»^(٤).

وللإسناد في عُرف التّحويين والبلاغيين ركناً: المسند والمسند إليه، وجمهورهم على أنَّ المسند إليه هو المحکم عليه، والمسند هو المحکوم به.

وقال فريق منهم: بل كلُّ طرفٍ منهما مسندٌ ومسندٌ إليه في آنٍ، لأنَّ كلاًّ منهما قد أُسند إلى الآخر، والآخر أُسند إليه.

وقال فريق: الأول منهما دائمًا هو المسند، والثاني المسند إليه، أيًّا كانت الجملة.

وقال فريق رابع: بل الأول منهما المسند إليه والثاني المسند.

(١) انظر معيار العلم ١١٥، وإيضاح المبهم ٦١.

(٢) انظر معيار العلم ١١٨، وإيضاح المبهم ٦٢.

(٣) دلائل الإعجاز ٧.

(٤) التعريفات ٢٢.

وما يعنيها هنا هو قول الجمهور^(۱).

وبلغ اهتمام علماء العربیة بالقضیة الموضعاتیة أن جعلوا الكلام الذي لا يکتمل فيه طرفاً للإسناد، ولا يتوفّر على الموضوع والمحمول ضریباً من التصویت لا معنی له، فساووا بينه وبين سائر الأصوات التي تصدر من الإنسان، ولا تعدُّ من الكلام، كالسعال والعطاس والحمامة...الخ، يدلُّك على ذلك قول عبد القاهر الجرجاني: «فاعلم أنَّ معانی الكلام كلَّها لا تُتصوَّر إلَّا فيما بين شیئین، والأصل والأول هو الخبر...ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنَّه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومحبَّر عنه...من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصدٌ إلَى فعلٍ من غير أن تريه إسناده إلَى شيءٍ، وكانت إذا قلتَ: «ضرب» لم تستطع أن تريه منه معنیٌ في نفسك مِنْ غير أن تريه الخبر عن شيءٍ مُظہر أو مقدَّر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تُصوَّره سواءً»^(۲).

فأنت ترى من نصَّه هذا أنَّ النظریة الموضعاتیة بلغت عند علماء العربیة مبلغاً عظیماً، لواه ما درس الكلام، وما وُضعت له القواعد والضوابط.

ويلفت الجرجاني إلى قیام النظریة الموضعاتیة في أذهان أهل العربیة وإن لم يصرّحوا بها حين يذکر ما كان من أمر الأعرابی، يقول عبد القاهر الجرجاني: «أَتَرَى الْأَعْرَابِيُّ حِينَ سَمِعَ الْمَوْذُنَ يَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ اللَّهِ» بِالنَّصْبِ فَأَنْكَرَ وَقَالَ: صَنَعَ مَاذَا؟ أَنْكَرَ عَنِ الْغَيْرِ عِلْمَ أَنَّ النَّصْبَ يُخْرِجُهُ عَنِ الْأَنْوَارِ، وَيُجْعِلُهُ وَالْأَوَّلَ فِي حُكْمِ اسْمٍ وَاحِدٍ احْتِيَجَ إِلَى اسْمٍ آخَرَ أَوْ فَعْلٍ حَتَّى يَكُونَ كَلَامًا، وَحَتَّى يَكُونَ قَدْ ذُكِرَ مَالِهِ فَائِدَة، إِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَلِمَاذَا قَالَ: «صَنَعَ مَاذَا؟»، فَطَلَبَ مَا يَجْعَلُهُ خَبِيرًا»^(۳).

والإسناد عند البلاغيين نوعان: ما هو حقيقة عقلية، وما هو مجاز عقلی^(۴).

فالحقيقة العقلية: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما هو له عند المتكلّم في الظاهر أو المراد، كقولك: أنت الله البقل.

والمجاز العقلی: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابس له، غير ما هو له، بتأنُّ، كقولك: يجري النهر.

وسمّي المجاز هنا عقلیاً لأنَّ إدراکه يرجع إلى العقل لا إلى الوضع^(۵).

(۱) انظر التذییل والتمکیل ۴۸/۱.

(۲) دلائل الإعجاز ۵۴۱.

(۳) دلائل الإعجاز ۴۱۹.

(۴) انظر الإیضاح في علوم البلاغة ۲۷، والتلخیص ۴۴.

(۵) انظر الإیضاح في علوم البلاغة ۲۹.

ويربط عبد القاهر الجرجاني بين تحصيل السامع لمغزى الخبر وبين الإسناد بقوله: «وإذا قلنا في الفعل «إنه موضوع للخبر» لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن يعلم به الخبر في نفسه وجنسه، ومن أصله؟ وما هو؟ ولكن المعنى أنه موضوع، حتى إذا ضممته إلى اسم عقل به ومن ذلك الاسم الخبر»^(١).

ومن جهود اللغوين في هذا المجال ما لفت انتباه ابن جنّي، فنّبه عليه من الفروق بين الأفعال في وقوعها على مفاعيلها، وهو ما عبّر عنه اللسانيون بألفاظ تدلّ على اختلاف أحوال الموضوعات وأدوارها الدلالية باختلاف الاستعمال المعجمي للفعل وخصائصه الانتقائية، يقول ابن جنّي في معرض الحديث عن عمل حرف النّداء «يا»، ومخالفة الفعل الدالّ على النّداء عن الفعل الدالّ على الضرب في التركيب التّحويي كمخالفته له في الواقع الحال أي في المعنى والدلالة: «وذلك أن «يا» نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال «أدعوه» و«أنادي» في كون كلّ واحد منهما هو العامل في المفعول، وليس كذلك «ضربت» و«قتلت» ونحوه؛ وذلك أنّ قوله: ضربت زيداً، وقتلت عمراً الفعل الواعظ إلىهما المعتبر بقولك «ضربت» عنه ليس هو نفس «ض رب»، إنما ثمّ أحداث، هذه الحروف دلالة عليها، وكذلك القتل والشتم والإكراه، ونحو ذلك. وقولك: أنا نادي عبد الله، وأدعوه عبد الله ليس هنا فعل واقع على عبد الله غير هذا اللفظ»^(٢).

يتبيّن من هذا النصّ الأدوار المخوريّة لمعنى الفعلين «نادي» و«ضرب» بما لا يقلّ أهميّة عما ذكره التوليديون، ولا شكّ أنّك تعلم طول القرون التي تفصل بينهما.

والناظر في جهود النحوين يجدهم قد رأوا الأدوار المخوريّة للكلمات، وأخذوها بعين النظر حين قسموا الأفعال إلى لازم ومتعدّ^(٣)، فعرّفوا المتعدّي بأنّه «كلّ ما أنشأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل، نحو ضرب وقتل»، وقد أخذوا هذا المصطلح من التعدي في اللغة وهو مجازة الشيء إلى غيره^(٤).

وعرّفوا اللازم بأنه «ما لم يُنبئ لفظه عن ذلك»^(٥)، نحو قام وذهب.

ثمّ قسموا المتعدّي إلى ثلاثة أضرب^(٦):

(١) دلائل الإعجاز ٥٤٥.

(٢) الخصائص ٢٧٧/٢.

(٣) انظر شرح المفصل ١١٦، ١١٠/٧.

(٤) انظر اللسان (عدا).

(٥) انظر اللسان (لزم).

(٦) انظر شرح المفصل ١١٥-١١٠/٧، وانظر الإيضاح ٤٠٤.

١- المتعدي إلى مفعول واحد: ويكون مفعوله هذا علاجاً أو غير علاج، فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها، نحو: أُنْصَفْتَ زِيداً، وَأَكْرَمْتُ بَكْرَاً، وَغَيْرُ الْعَلَاجِ مَا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى ذَلِكَ، بَلْ يَكُونُ مُتَعَلِّماً بِالْقَلْبِ، نَحْوَ: ذَكَرْتُ زِيداً، وَفَهَمْتُ الْحَدِيثَ.

ومن هذا الضرب **أفعالُ الْحَوَاسِّ**، فكُلُّهَا مَا يَتَعَدِّى إِلَى مفعول واحد مَا تقتضيه الحاسة، كأبصَرَ وشمَّ وملسَّ.

٢- المتعدي إلى مفعولين: وهو على ضربين:

أحدهما: ما يَتَعَدِّى إِلَى مفعولين، ويكون المفعول الأوَّلُ مِنْهُمَا غَيْرُ الثَّانِي.

والآخر: ما يَتَعَدِّى إِلَى مفعولين، ويكون الثَّانِي مِنْهُمَا هُوَ الأوَّلُ فِي الْمَعْنَى^(١).

فأمّا الضرب الأوَّل فهو أفعال مؤثرة تُنْفَدُ من الفاعل إلى المفعول، وَتَؤْثِرُ فِيهِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: أَعْطَى زِيدٌ عَبْدَ اللَّهِ درهماً، وَكَسَا مُحَمَّدٌ جَعْفَراً جَبَّةً، فهذا الأفعال قد أثَرَتِ الْعَطَاءَ فِي عَبْدِ اللَّهِ، وَالْكَسَاءَ فِي جَعْفَرٍ، وَهُنَّا لَابَدُ أَنْ يكون المفعول الأوَّل فاعلاً بالثَّانِي، فَرِيدٌ فِي الْمَثَالِ الأوَّلِ هُوَ الْأَخْذُ الدُّرْهَمَ، وَمُحَمَّدٌ هُوَ الْلَّا يُسِّيِّبُ الْجَبَّةَ.

وآلية هذا التأثير من تلك الأفعال هو ما تُعْنِي التوليدية بدراسته، ودراستها له تفسيرية لا وصفية فحسب.

وأمّا الضرب الثاني فهو ما يَتَعَدِّى إِلَى مفعولين، ويكون الثَّانِي مِنْهُمَا هُوَ الأوَّلُ فِي الْمَعْنَى، وهذا الصنف من الأفعال لا يَكُونُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْفَذُ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ، وَلَا يَكُونُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُؤَثِّرَةِ، إِنَّمَا هِيَ أفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل الخبر يقيناً أو شكّاً، مثل حسِبْتُ وعلِمْتُ وظُنِّنْتُ.

٣- المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، وهو أفعال منقولة مَا يَتَعَدِّى إِلَى مفعولين، نحو: أَعْلَمْتُ زِيداً عَمْرَاً فَاضْلَأَ.

وهذه أفعال ليست واصلة ولا مؤثرة، إنَّمَا شَيْءٌ يَقْعُدُ فِي النَّفْسِ^(٢).

ولم يكتف النحويون العرب بتوزيع طوائف الأفعال بحسب تعديها ولزومها، بل وجدوا أنَّ في العربية حريةً في التَّنَقُّلِ بَيْنَ طائفةٍ وآخَرَيْ، فال فعل اللازم قد يصير بالتحويل متعدياً، والفعل المتعدي إلى مفعول واحد قد يصير بالتحويل متعدياً إلى مفعولين، والفعل المتعدي إلى مفعولين قد يصير بالتحويل متعدياً إلى ثلاثة، ولذلك تكلَّموا

(١) هناك بحوث لسانية توليدية متخصصة انتلقت من هذا الإطار، وعدَّت التَّعَدِيَّ إلى مفعولين تعدياً إلى ما سَمَّته "جملة صغرى"، ففي قولنا: "أَعْطَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ درهماً" يُكَوِّنُ "عَبْدَ اللَّهِ درهماً" جملة صغرى وفقاً لِهَذِهِ الْدِرَاسَةِ التُّولِيدِيَّةِ الْجَدِيدَةِ، وَهَذِهِ الْجَمِيلَةِ مُوْضِعُهَا "عَبْدَ اللَّهِ" وَمُوْضِعُهَا "درهماً" ، وَلَابَدُّ مِنْ دراسة العلاقة الموضوعاتية بين أَعْطَى وَعَبْدَ اللَّهِ، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مُتَلِّقٌ وَعَلَاقَتِهِ مُبَاشِرَةً مَعَ أَعْطَى وَإِنْ كَانَ مُوْضِعَهُ فِي جَمِيلَةِ صُغْرَى. وَهَذَا بَعْضٌ مَا تَنَوَّلَتْ الْبَاحِثَةُ لِبَانَةُ مُشَوَّحٌ فِي أَطْرَوْحَةِ الدُّكْتُورَاهِ، اَنْظُرْ مَا سَيَّأَتِيَ ٢٧٤.

(٢) انظر شرح المفصل ١٢١/٧.

على وسائل التعديبة في كلام العرب، كالمهزة والتضعيف والجر بالباء، كقولك في «ذهب زيد»: أذهبته وذهب به، وفي «فرح زيد»: فرحته، وفي «ضرب زيد عمرًا»: أضررت زيدًا عمرًا، وفي «رأى زيد عمرًا خير الناس»: أرى زيدًا عمرًا خير الناس^(١).

وإذا كان التوليديون قد وجدوا أنه لا بد من تحليل الجملة إلى موضوع ومحمول من أجل الوصول إلى عبارة الفعل الرئيسية^(٢) فإنَّ التحوينَ العربَ حينما يحددون ركن الخبر من بين ركعَيِّ الجملة يأخذون بعين النَّظر أنَّ الخبرَ الجزءُ المتمُّ الفائدَ.

وهذه نقطة اتفاق بين سائر القواعد التقليدية التي تدرسها التوليدية، وليس مقصورةً على العربية.

وتلحظ هنا في دراسة النظرية الموضوعاتية أنَّ المقابلة بين التوليدية والعربية قامت باعتماد جهود علماء المنطق والبلاغة والنحو واللغة على السواء لا النحو فحسب، فكانَ هذه النظرية داخلة في علوم أخرى غير النحو، ولاغرَ فالباحث يرصد «جهود علماء العربية» في مقابل ما أتت به اللسانيات الحديثة.

ولعلَّ هذه النظرية الموضوعاتية ترتبط بعلم الدلالة ارتباطاً لا يضعف عن ارتباطها بعلم التركيب؛ فمقاييسها ومبادئها يُراعى فيها جانب الدلالة كما يُراعى جانب التركيب النحوي.

وهذا ترى المحاولاتِ الجاهدةُ الحديثةُ لهذه النظرية في إيلاج نفسها في مجالات دلالية إلى جانب المجالات القديمة الخالصة للتركيب.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ تسمية هذه النظرية بال الموضوعاتية تسميةٌ تراعي جانباً واحداً منها، وهو كون الجمل فعليةً، تتَّألفُ من فعل يليه فاعل ومفعول أو أكثر، أو فعل وفاعل وجار و مجرور، ولا تراعي الجملَ الاسمية، وهي التي تتَّكونُ من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ فيها هو الموضوع، والخبر هو المحمول، والركن الذي يجوز تعددُه منهما هو الخبر، أي المحمول^(٣).

فعلى هذا تكون التسمية الأنَّوِيَّةُ بما في واقع العربية «النظرية المحمولاتية»، أو «نظرية أدوار الموضوعات».

وهذه الإشكالية مردُّها إلى الفرق الدلالي بين مفهومي الموضوع في العربية والموضوع في التوليدية، فالموضوع في التوليدية هو ما يحمله الفعل أو العامل عموماً على العبارة المرجعية، وهي كلُّ اسم له دلالة مرجعية، والعبارة هنا

(١) انظر الكتاب ٤/٥٥، والإيضاح ١٠٥.

(٢) انظر النظرية النحوية ٦٣.

(٣) وإذا كان في العربية تعدد للمبتدأ فليس شأنه شأن تعدد الخبر؛ لأنَّ المبتدأ إن تعددَ كان لكلِّ مبتدأ من المتعددات خبر غير خبر صاحبه، بخلاف تعدد الخبر فيه يكون المبتدأ واحداً.

ليست بالضرورة موضوعاً ولا مسندأً كما يفترضه النحاة العرب، فالمفهول به عبارة مرجعية، وكذلك المحرر بحرف حرّ، فهما لا يصنفان ضمن فئة الموضوع أو المسند.

والاقتراح الأجرد من هذه التسمية أو تلك أن تسمى «نظريّة الأدوار الدلاليّة»، لأنّ تسمية الموضوعات تذهب بالذهن إلى الموضوع والمحمول، وذلك ليس بقريب من هذه النظريّة قرب الأدوار التي يقوم بها الفاعل والمفهول من معانٍ حقيقة واقعية، غير معانٍ الوظائف الإعرابيّة، فالغاية من هذه النظريّة غاية دلاليّة قبل أن تكون تركيبيّة تدرس الإسناد وعلاقة طرفيه، إنّما غاية ترمي إلى استكشاف الدور الحقيقى الذي يؤدّيه فاعل الفعل أو مفعوله في الجملة، فهو منفعل أم متأثّر أم فاعل حقيقي... الخ.

ولا يخفى ختاماً أنّ البحث عن نموذج لهذه النظريّة في النحو العربي يكلّف الباحث الكبير، لأنّك تعدم نظريّة واضحة ومسائل صريحة تقوم مقامها، وتتوب عنها في العربية، كما كنت تجد ذلك في النظريّات التي سبقتها.

فلك أن تقول: بقي الأمر عند التحويلين العرب نظريّاً، لم يرق إلى مصافّ النظريّة اللغوية المتكاملة واضحة المعالم، الحالمة لعلم التركيب، كما هو الشأن عند التوليديين اليوم.

وما جمع ههنا من فنات النّظرات والشّدّرات لا يكفي لأن تقول: إنّ في العربية ما يُقابل النظريّة الموضوعاتية، ولعلّ السبب في ذلك إنّما نظرية دلاليّة منطقية أكثر مما هي لغوية تركيبيّة، وجهود العرب - كما علمت - في مجال التركيب النحووي لا تفصل بين صناعة ومعنى، بل تجعل المعنى حاكماً سلطاناً على النحو، وتجعل من علم البلاغة ردّيفاً لعلم التّحو ووزيراً، فيقفان جنباً إلى جنب في تناول سائر التراكيب، ولا أدّل على ذلك من عمل المفسّرين ومعربي القرآن الكريم، في حين أنّ جهود التوليديين تفصل بين نظريّات التركيب ونظريّات الدلالة، فتجعل لكلاًّ منهما مبادئ مستقلّة.

وماينبغي أن يُشار إليه في هذا الميدان أنّ التّوليدية دعّمت ما جاء به التّحويون والبلاغيون العرب في شأن علاقـة الموضوع بالمحـمول، لكنـها أضافـت إلى تلك العلاقة الدلـالية والـتركيـبيـة نقطـتين هامـتين:

الأولى أنّ الفعل في النـظـريـة المـوضـوعـيـة هو الأـسـاسـ، وكـلـ الوـظـائـفـ المـوضـوعـاتـيـةـ مـرـتـبـةـ بـهـ.

والـثـانـيـةـ رـيـطـ ذـلـكـ بـالـعـمـلـيـاتـ الـذـهـنـيـةـ الـعـقـلـيـةـ الـتـيـ تـحـكـمـ بـنـيـ الإـنـسـانـ فـيـ نـطـقـهـمـ، وـهـمـ يـرـيدـونـ أنـ يـكـونـ انـطـلـاقـهـمـ نـحـوـ وـضـعـ قـوـاعـدـ تـرـكـيـبيـةـ عـالـمـيـةـ مـنـبـقـتاـ منـ هـذـهـ النـقـطـةـ بـالـذـاتـ.

«نظريّة الحالّة» في النّحو العربي

كان مما ذُكر في نظرية الحالّة عند التّوليديين أنَّ الحالّة شرطٌ لازمٌ للاسم حتى يحصل على وظيفة موضوعيّة مناسبة^(١)، فلابدَّ من أن تكون للاسم وظيفةٌ نحويةٌ أولاً تحدّدُها حالته، ليُوصَلَ منها بعدها إلى وظيفته الموضوعيّة، فزيَّد في قوله: «قتل زيد» له حالّة هي الرفع، ووظيفته نحويةٌ نائبٌ فاعلٌ، ووظيفته الموضوعيّة «ضحيّة»، وزيد في قوله: «شوهد زيد يُضحك» وظيفته نحويةٌ نائبٌ فاعلٌ، ووظيفته الموضوعيّة «موضوع».

وممّا يُعرف عند النّحّاة أيضًا أنَّ العمل أساسُ نظرية الحالّة، فالعامل هو الذي يعيّن الحالّة الإعرابيّة لمعموله، فإذا وجدنا فعًا—وال فعل مما يُعمل النّصب—كان لابدَّ في معموله من أن تكون حالته النّصب.

وكذا سائر الحالات، فالحالّة الرفع تدلُّك على أنَّ ثمة عاملًا عمل الرفع، وحالّة الجر تدلُّك على أنَّ ثمة عاملًا عمل الجرّ.

والحالات في النّحو العربي لا تقتصر على ثلات: المفعوليّة والرّفع والجرّ، كما هو الشّأن عند التّوليديين،

بل تتعدّى ذلك لتمثّل الاسم ثلات حالات، والفعل ثلاثًا أيضًا.

فأمّا حالات الاسم فالرّفع والنّصب والجرّ.

وأمّا حالات الفعل فالرّفع والنّصب والجزم.

وقد نصَّ سيبويه على تلك الحالات جميعًا في باب مجازي أواخر الكلم من العريّة، فقال: «وهي تجري على ثمانية مجاز، على النّصب والجرّ والرّفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف، وهذه المجاز الشّمانية يجمعهنَّ في اللّفظ أربعةُ أضرب، فالنّصب والفتح في اللّفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضربٌ واحد، وكذلك الرّفع والضمّ، والجزم والوقف»^(٢).

ولكلٌّ حالة في العريّة عالمة، فالرّفع عالمة الكسرة، والنّصب عالمة الفتحة، والجرّ عالمة السكون، وهذا ما عنده التوليديون بـ«وسم الحالّة».

ونلحظ هنا التّمايز بين النّظريتين التّشومسكيّة والعربيّة على مستوى المصطلحات لا المعاني النّحوية فحسب؛ فمصطلحات «السّمة» و«الوسم» و«العلامة» كلُّها في المعجم واحد^(٣).

(١) انظر ما سلف ١٢٧.

(٢) الكتاب ١٣/١.

(٣) انظر اللسان (وسم).

والحالة الإعرابية في العربية ليست من الحالات الصرفية دائماً، ولا من الحالات المجردة دائماً، بل تجمع بين الاثنين كليهما، وفيها أسماء لا تظهر على آخرها العلامات الإعرابية وهي الأسماء المقصورة، كفتى وضحي، والأسماء المقصورة في حالي الرفع والجر إن كانت معرفة، كحاء الحامي، ومررت بالحامي^(١).

وقد نصَّ النحويون على أنواع الحركات الإعرابية، كأبي علي الفارسي في قوله: «فالحركات على ضربين: حركة ظاهرة في اللَّفظ مسموعة منه، وحركة منويةٌ غير خارجةٌ إلى اللَّفظ، فالحركات الظاهرة التي تكون للإعراب الرفع والنصب والجر، والسكنون هو الجزم في نحو: لم يذهب»^(٢).

والإعراب كما يكون بالحركات يكون بالحروف، فالمثنى يُرفع بالألف، وينصب ويُجرُّ بالياء، وجمع المذكر السالم يُرفع بالواو، وينصب ويُجرُّ بالياء.

وقد يكون الإعراب بحركة تنويم عن أخرى، كالاسم الممنوع من الصرف، يكون جُره بالفتحة عوضاً عن الكسرة، تقول: «مررت بعمر»، وجمع المؤنث السالم يُنصب بالفتحة عوضاً عن الكسرة، تقول: «سقيت الشجرات».

وقد تكون علامة الإعراب الحذف، كال فعل المعتل الآخر، يُجزم بحذف حرف العلة من آخره، قال تعالى: ﴿لَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَر﴾^(٣)

وفي التوليدية أيضاً قد تكون الحالة مجازية، ويحملُ الاسمُ وسمَّ الحالة.

وحلَّة النَّصب في الأسماء لا تقتصر على المفعولية، كما هو شأن النظرية التوليدية بل تتعدَّاها إلى سائر المتصوبات، كاسم «إنَّ» وأخواتها، وخبر «كان» وأخواتها، والمفعولات كلُّها (المفعول به والمفعول له والمفعول معه والمفعول فيه) والحال المنصوب على الاستثناء والمنادى والتمييز.

أمَّا التوليدية فلم تنصَّ على حالات أخرى للنَّصب غير المفعولية، وإن لم تكن تمنع من وقوعها، فالتلوليدية - كما هو معلوم - تحفظ لكل لغة قواعدها الخاصة ضمنَ مسار عام.

ونصَّت التوليدية في المقابل على وجود حالاتٍ مجازيةٍ أو مجردة، لا تأتي من عامل كنصب الظروف والأحوال.

وحلَّة الرفع في العربية لا تقتصر على الفاعل، بل تتعدَّاها لتحوي سائر المرفوعات، كاسم «كان» وأخواتها، وخبر «إنَّ» وأخواتها، والمبدأ والخبر.

(١) انظر الكتاب ١٣/١، ١٧ - ٢٠، ٥٣٦/٣، والشيرازيات ٩٧، وأمالي ابن الشجري ٢١٤/٢، ٢٩٠.

(٢) العسكريات ٢٢٩.

(٣) سورة العنكبوت: ٨٨.

ويضاف إلى حالات الاسم من رفع ونصب وجر التوابع فكلُّ تابع لمحور حالته الجرُّ، وكلُّ تابع لمنصوب حالته النَّصْب، وكلُّ تابع لمفهوم حالته الرَّفع، فالنَّصْب يدخل فيها الحالات الثلاث للاسم.

والذي يُعَيَّن في العربية حالة الرَّفع للفاعل الفعل، وحالة الرَّفع لخبر «إِنَّ» «إِنَّ نَفْسَهَا»، وحالة الرَّفع لاسم «كَانَ» «كَانَ نَفْسَهَا»، وحالة الرَّفع للمبتدأ الابتداء — وهو عامل معنوي — وحالة الرَّفع للخبر المبتدأ، وقد ذُكر ذلك في نظرية العامل في التَّحْوِيْلِيْرِي (١).

فالعمل والحالة مترابطان حتى إنَّك إذا شئت أن تقدَّم للحالة قواعد، وتوصلُ لها أصلًا استأنست بأسوأ نظرية العمل وأحكامها وقواعدها، واقبستها منها، ومنها ذُكر مِنْ أحكام نظرية العامل وهو يصلح أن يكون حكمًا هنا أيضًا: الحكم الذي يقضي بأنَّه لابدَ للمعنى من عامل، فهو يمكن أن يؤوَّل هنا تأويلاً يتناسب مع نظرية الحالة؛ إذ لابدَ للحالة من معنٍ لها، فحالة نصب المفعول مثلاً جاءت من الفعل.

وكذلك الحكم الذي يقضي بقوَّة النَّصْب وإن بَعْد العامل.

والحكم الذي يقضي بأنَّ الأصل في الحروف المختصة بالفعل أن تعمل الجرُّ.

والحكم الذي يقضي بأنَّ الأصل في الحروف المختصة بالأسماء أن تعمل الجرُّ.

وتختصُّ العربية بأنَّ فيها في بعض الأحيان وسماً لحالة الكلمة، يختلف عن وسم موقعها، بخلاف ما في التوليدية، فإنَّ وسم حالة الكلمة فيها يتَّفق مع وسم موقعها على المشجر البنيوي، وإنْ كان موقع الكلمة في البنية السطحية يختلف عن موقعها في البنية العميقة، لأنَّ البنية العميقة هي الأصل والأساس.

وذلك لأنَّ من الأسماء في العربية ما له حالة في اللفظ، وحالة مغایرة لها في الحال، كالاسم المحروم لفظاً بعد «رَبَّ» الذي يأخذ إعراباً آخر هو النَّصْب مُحَلَّاً أو الرَّفع.

كما في قوله: «رَبَّ ضَيْفٍ أَكْرَمْتُ»، و«رَبَّ رَجُلٍ يَحْمِي عَشِيرَتِه»، فـ«ضَيْفٍ» في المثال الأوَّل محروم ربَّ لفظاً، منصوب مُحَلَّاً على أنَّه مفعول به، و«رَجُلٍ» في المثال الثاني محروم لفظاً، مرفوع مُحَلَّاً على أنَّه مبتدأ.

أضِيف إلى ذلك أنَّه في العربية ليست كُلُّ حركة تظهر على آخر الاسم حركة إعراب له، تحَدُّد وسمه؛ بل هناك حركات بناء، تلزم آخر الاسم، ولا تختلف باختلاف محله من الإعراب، ككلمة «سَيِّبُوِيَّة»، فهي مبنية دائمًا على الكسر، سواء أكانت مرفوعة أم منصوبة أم محرومة، تقول: «جَاءَ سَيِّبُوِيَّةً، وَرَأَيْتُ سَيِّبُوِيَّةً، وَمَرَرْتُ بِسَيِّبُوِيَّةً».

(١) انظر ١٤٨.

والحالة في التوليدية تُعزى إلى الكلمة في موقعٍ مُحدّدٍ على المشجر البنوي، ثم إنَّ الحال في العربية تُعزى إلى الكلمة وإلى موقعها معاً في الغالب^(١)، ومع ذلك لك حرية تقدم بعض الكلمات وتأخيرها، وتبقى حالتها كما هي، كالمفعول به المقدَّم، والفاعل المؤخَّر، والمبتدأ المؤخَّر، والخبر المقدَّم.

غير أنَّه في بعض الواقع يؤدِّي التقدم والتأخير إلى لبس، فشَّمَة يجُب الالتزام بالرتبة النحوية، ويُستأنس بها معرفة الحال، كقولك: «أكرَّمْت بشرى ليلي»، فالنحوويون العرب يجعلون من أمن اللبس ضابطاً للحالة التراكيبية الصناعية.

ولا يعني هذا أنَّ التوليديين يخلطون بين الحالة النحوية والمعنى الوظيفي للكلمة، لكنَّهم يدرسون العلاقة بين موقع الكلمة في البنية السطحية وموقعها في البنية العميقَة، ويستخلصون من تلك العلاقة قواعدهم العامة.

خرق مرشح الحالة الإعرابية والتغلب عليه:

حاول التوليديون التغلب على بعض الحالات التي وقع فيها خرق مرشح الحالة الإعرابية حين خالفت خصائص المعجم باللحظه إلى قاعدة إقحام حرف الجر، حيث يُقْحَم حرف جرًّا مناسِبًّا في البنية العميقَة للتركيب، وذلك استناداً إلى سمات الفعل في المعجم الذهني، كقولك: «ذهبَتْ دمشق»، ففيه خرق لمرشح الحالات الإعرابية، لا يمكن التغلب عليه إلا بإقحام حرف جرًّا في البنية العميقَة، فيكون تقدير الكلام: «ذهبَتْ إلى دمشق».

وهنالك أمثلة أخرى من هذا القبيل، شرحها تشومسكي^(٢).

وفي النحو العربي عروضٌ ذلك ونظيره، وطرائق العلاج لخرق مرشح الحالة متعددة فيه:

فمنها إدخال لام على الكلام لقويته وتسديده، وذلك في الموضع التي يكون فيها العامل ضعيفاً عن العمل بعموله، إما لتأخره عنه أو لكونه فرعاً في العمل^(٣).

فمن الأول قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لَيْكُمْ يَرْهَبُونَ﴾^(٤)، فاللام زيدت لأجل تقوية إيصال العمل إلى المعمول المتقدم.

ومن الثاني قوله: ﴿فَعَالٌ لَمَا يُرِيدُ﴾^(٥)، فاللام زيدت في الكلام لإيصال عمل الاسم المستقى إلى معموله، والمستقى فرع في العمل كما تقدَّم، أي يضعف عمله عن عمل فعله.

(١) وقد يختلفان، فتكون حالة الموضع غير حالة الكلمة، كالمحروم لفظاً المنصوب محلَّاً كما ذُكر.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٧٨، ٣٤٩، ٣٥١.

(٣) انظر معني الليبب ١٩٠/٣.

(٤) سورة الأعراف: ١٥٤.

(٥) سورة البروج: ١٦.

وفي أحوال معينة في العربية لا يتحقق التغلب على خرق مرشح الحالات، بل يترك على حاله، بخلاف الأمثلة السابقة، مع الاستعانة بالإعراب لبيان الخرق الواقع، فالإعراب يبيّن المذكور والممحوف، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١)، التقدير: مِنْ قَوْمِهِ^(٢)، غير أنَّ ظاهر اللفظ «قومه»، وفي الإعراب يُقال: «اسم منصوب بنزع الخافض»، ولا يُقال: مفعول به منصوب، فقولنا «بنزع الخافض» يعني التنبية على الخرق^(٣)، وعدم الانقياد له؛ لإعلام السامع أنَّ ثمة حرفَ جرَ ممحوفاً، حقُّ الكلمة أنْ يُحرَّرَ به، فلما جُرِّدت منه تُصِّبُت.

في حين أنَّه في التوليدية لم يعد الحذف وارداً منذ عام ١٩٨٠، فالتأويل عندهم صار مرتبطاً بالبنية العميقية المجردة المنطقية، والفرق بين الوجهتين النحوية العربية والتوليدية أنَّ التغلب على الخرق في التوليدية يتمُّ في البنية العميقية، في حين أنَّه في التحوُّل العربي يكونُ بأحد أحوال ثلاثة: إما في البنية العميقية فقط أي في تقدير الكلام المنوي في الذهن، وإما في البنية العميقية والسطحية معاً، وإنما بالاكتفاء بالإعراب دليلاً منهاً على الخرق.

تنبية:

لابدَّ في ختام دراسة جهود علماء العربية في مقابل النظريات اللسانية من أن يضافَ ما ذكره اللسانيون العرب المحدثون من جهود توجّوا بها ما أورثه التّحويون الأوائل، ويُحصُّ بالذكر فضلاً الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح - رحمه الله - الذي أسس نظرية تُدعى «المدرسة الخليلية الحديثة»، طورَ بها ما وضعه الخليل بن أحمد من علوم العربية قديماً فصاغه صياغةً شكلانية رياضية، وأعاد قراءته قراءة لسانية معاصرة، تتناسب مع التطور الآلي للعصر، وتناسب متطلبات علاج العربية بالحاسوب، ونحضر بذلك كتبُ له وأبحاث عربية وأجنبية^(٤).

وقد أعاد الدكتور حاج صالح بهذه النظرية للنحو العربي دوره الذي أصبح يُقلّل من شأنه والاعتراف به مقارناً بجهود اللسانين المحدثين، فغدت النظرية الخليلية بفضله عند اللسانيين على درجة من الأهمية والمكانة لا تقلُّ عن نظرياتكم التي ابتدعوها.

(١) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٢) انظر معاني القرآن للقراء ١/٣٩٥، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٣٩.

(٣) هنا ينبغي الاعتذار من استعمال مصطلح "الخرق" في حقّ آيات التنزيل العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولكن هذا ما اصطلحه التوليديون، فاستعمال المصطلح هنا أتى صناعةً جريأً على أستهتم، ومحارأً لهم.

(٤) منها: المدرسة الخليلية ومشاكل علاج العربية، ودور النظرية الخليلية في النهوض بالبحوث الحاسوبية، وتكلولوجيا اللغة والتراث اللغوي العربي الأصيل، و:

La linguistique neokhalilienne et les études linguistiques actuelles dans le monde arabe, Maroc, 1987.

النحو وعلله والتوليدية وتفسيراتها:

ينبئ هنا على قضية من الأهمية بمكان، وهي أن النحوين العرب لم يتوقف جهودهم عند حدود تدوين ما سمعوه من العرب، ووصفه ووضع أحكامه التي ينتظم فيها، وأصوله التي يرجع إليها، بل تعدّت ذلك إلى التفسير والتعليق لهذه الظاهرة اللغوية أو تلك.

فكانت الحجج النحوية واللغوية لا تبرحهم، وأنت لا تعدّها في كتب النحو واللغة منتشرةً بين القواعد والأقise والأحكام النحوية، كما في كتب أبي علي الفارسي وكتاب شرح المفصل لابن الحاجب ويعيش، أو مجموعةً في كتب معقدةً لهذا الشأن، ككتاب أسرار العربية لابن الأنباري، وكتاب اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبي، وكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي، أو في كتب تُعنى بوصف اللغة وصفاً مزوجاً ببيان خصائصها وفقها وأسرارها، والكشف عن حكمة الواضع لها ككتاب الخصائص لابن جي.

إلا أنَّ الغالب على المنهج العام للنحو العربي صفة المنهجين الوصفي والمعياري، ثمَّ يأتي المنهج التفسيري فيه تَبَعًا للأول، من قبيل التتَّفُّل والتَّزِيد والتَّرَفُ العلمي وإثراء علم النحو وإغناء المتعلم وإعانته على ترسير القاعدة الصناعية في ذهنه، فكتب النحو العربي غرضها الأول وصف ظواهر النحو العربي، وتقعيد القواعد بناءً على استقراء ما سمع من العرب من ظواهر لغوية، ثمَّ يأتي تعليل تلك الظواهر في مرتبة ثانوية، والسبب الواضح في ذلك أنَّ قواعد النحوين توضَّعت على السَّماع، لا على مجرد القياس، فكانوا يأخذون ما يأخذونه من أحكام ويرفضون ما يرفضون بحِرَّد أَنَّه سمع من العرب أو لم يسمع، فأحكامهم ليست من اختراعهم ولا من بنات أفكارهم.

ومن أصدق ما قيل في وصف هذه العلل التي تجدها في النحو العربي ما قاله شوقي ضيف من أَنَّها «فلسفة في جمهورها غير عملية، وليس من ورائها أَيُّ طائل نحوِي...، لا يفيد الإنسان ولا اللغة أَيُّ فائدة، إنما يفيد العقل، من حيث هو، وكأنَّما وجد النحويون تمارين هندسيةً يشغلون بها أوقاتهم»^(١).

وقدَّمُ الخليل بن أحمد الفراهيدي دليلاً واضحاً على أنَّ النحو لا يتوقف على عللها، ولا يستلزمها، فالنحو وعلله قضيتان منفصلتان؛ لأنَّ قواعد النحو قامت واستقرَّت بناءً على ما سمع، وتوقف سماعه وانتهى، وعلله لاتزال عبر الزَّمن تحتمل التجديد والتغيير والنظر والتأمُّل والزيادة والحدف والتتفتيق والتوليد والاستباط ما اعتملت في الذهن، ودار بها الفكر؛ قال الخليل: «واعتللتُ أنا بما عندي أَنَّه علةٌ لما علَّلَهُ منه، فإنْ أَكُنْ أَصْبَحْتُ العلة فهو الذي التمسَّتُ، وإنْ سُنح لغيري علةٌ لما علَّلَتُه من النحو، هي أليقٌ ممَّا ذكرته بالمعلول فليأت بها»^(٢).

(١) الإيضاح في علل النحو، التقديم.

(٢) الإيضاح في علل النحو .٦٦

وهذا خلاف ما يعتقد في الأوساط اللسانية الحديثة التي تطبق التوليدية على العربية من أن نقطة انطلاق النحو العربي التعليلي، وأنه خض بناً على التعليل، وأن التعليل كان الباعث على تلك الأقىسة التي يحتمل إليها النحوة^(١).

فالتعليل النحووي لم يكن الداعي إلى إنشاء النحو وقيامه كما كان التفسير عند تشوسم斯基 سبباً في قيام قواعد نظرته؛ لأن المنهج التوليدية منهج تفسيري خالص، ينهض على فلسفة الظواهر اللغوية، وإيجاد التفسيرات المناسبة لها، والكشف عن العمليات الذهنية التي تحكمها، ثم الانتقال منها إلى مرحلة الوصف، فالكافية اللغوية تُهمه كما يُهمه الأداء اللغوي.

فهو يصل من تلك التحليلات الذهنية والاستنباطات العقلية إلى وضع ضوابط ومبادئ تنتظم اللغة الإنسانية جماء، مستنبطاً الفكر الكامن وراء كل ظاهرة لغوية، لا تُهمه الظاهرة بقدر ما تُهمه العمليات الذهنية التي صدرت عنها تلك الظاهرة، تلك العمليات تؤدي إلى انتقال الكلام الذي يُراد التعريف له من البنية العميقية المجردة إلى البنية الظاهرة المنطقية، فينظر فيها أهي مشتركة بين كل البشر أم لا؟

لذلك قيل: «إن تشوسم斯基 قد انتقل بعلم اللسانيات من مرحلة الملاحظة والتصنيف -أي من المرحلة الوصفية البحتة التي وقفت عندها البنوية- إلى مرحلة تفسيرية تقوم على الكشف عن النماذج التي تتحمّل بقدرة المتكلّم -السّامع اللغوية»^(٢).

وتحت فرق آخر بين جهود اللسانيين المحدثين وجهود العرب النحوين لا يكمن في الوصف ولا في التفسير، بل في ارتقاء اللسانيين التوليديين بما وصفوه وفسرّوه للنهوض به إلى مستوى نظرية شمولية عامة، تسرى أحکامها على اللغات بأسراها، فكان همّهم رصد العمليات الذهنية البشرية والمبادئ العامة التي تؤدي إلى انتقال جملة ما من البنية العميقية المجردة إلى البنية الظاهرة المنطقية، ولم يكنفوا بالوصف والتفسير.

النتيجة:

قدّم النحويون العرب جهوداً جباراً في مجال النظريات التوليدية التي نسمع عنها اليوم وإن لم يسمّوها بأسمائها، وكانت تلك الجهود على بعدها وقدم عهدها وقلة أدوات البحث في زمانها -أقرب إلى النضج والكمال مما نراه في عمل التوليديين اليوم، وهذا النضج والقرب من الكمال أمرٌ طبيعي؛ برهانه البديهيّ عمر هذه النظرية، فانظر كم تعاورتها يد الأجيال من العلماء الأفذاذ على مر الأعوام، من زيادة وشرح، إلى

(١) نظرية للعمل في النحو العربي ٦٣.

(٢) دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٢ ح ٢.

إصلاح وتقويم، ثم تعديل فتهذيب، ثم تدقيق وتمحص، حتى بلغت هذا القدر من الضخامة والتراكم والتصح، بخلاف نظرية حديثة هي من ابتداع فرد واحد، عمرها لا يزيد على نصف قرن.

فالنظرية النحوية العربية تمتاز بعمرها الطويل وضخامة التراث الذي يكتنفها وتكلبتها، وكثرة الخادمين لها المؤشرين لعلومها على مرّ القرون، والنظرية التوليدية تمتاز بحداثة الوسائل والأدوات، وافتتاح العصر الذي ولد فيه على علوم الحياة المتطورة المتنوعة، وإفادتها من تلك العلوم الحديثة مجتمعة.

كانت النظريات التوليدية مقابلاً بنظيراتها في العربية متداخلة المفهومات معقدة الموضع، بينما تراها عند النحوين العرب أوضح، وإن لم يسمّها النحوين بأسماء مستقلة، كما فعل التوليديون.

فمن حيث الخدمة للمفهومات، واستيفاء الحالات الخاصة وال العامة في اللغة العربية بعينها كان النحوين أخدم وأعمق، وعملهم أضيق وأوسع.

ومن حيث العمل المستقل التظري العلمي الموضوعي المجرد القائم برأسه على مستوى القوانين والمصطلحات، الصالحة للتطبيق على غير ما لغة عالمية كان عمل التوليديين أجود وأدق وأقوم.

وقد ربط النحوين العرب - كما رأيت - بين العامل والحالة، فالعامل هو الجالب للحالة، ومن ثم للحركة الإعرابية، وهو العرب دائماً معرفة سبب كل حركة، أي العامل فيها والجالب لها.

ولربما لاحظت أنّ جهود العرب في مجال النظريات التركيبية المقابلة للنظريات اللسانية بلغت مبلغاً عظيماً، من حيث الشأن ومن حيث الامتداد، فهي تأتي على أبواب النحو العربي معظمها أو كلّها، وفي هذا دليل على جواز الاستغناء عن كثير مما في اللسانيات الحديثة، وعدم الأخذ به في معالجة التركيب النحووي العربي، ففي النحو العربي من الفضل ما تسكن النفس إليه سكون الصادي إلى برد الماء، ومن الجهد ما هو قائم فيه قياماً لا سبيل إلى دفعه.

وهذا هو السبب في وجداول الكلام على جهود النحوين في هذا الفصل يطول، لعلّ يظنّ ظان أنّ توفر النحو العربي على تلك النظريات كان توفرها ضئيلاً، وأنّ التفات النحوين إليها كان قدرًا مختبراً، وأنّ الجانب المخدوم منها في النحو العربي كان جانباً يسيراً عارضاً، أو أمراً طارئاً.

والحال على العكس من تلك الظنون؛ العرب لم يقتصرُوا في جانب خدمة التركيب النحووي، وما قالوه من الجودة والكثرة والتماسك ما ترى.

على أنّ ثمة أمراً مهمّاً ينبغي مراعاته والأخذ به عند عرض جهود هؤلاء في مقابل جهود أولئك، وهو أنّ ما استحدثه اللسانيون - كما ثبّه غيرّاً مرتّة - نظرية عامة، تسعى جهدها لأنّ يكون لها صيغة عالمية كونية لا تشذُّ

عنها لغة من اللغات، في حين أنَّ ماقدَّمه النحويون العرب الأوائل – وإن بلغ من الدقة والشمول ما بلغ – فإنَّه مقتصر على لغة بعينها وخدم لها وحدها، ألا وهي اللغة العربية.

وفي هذا البحث سعى لإثبات مدى مماثلة ما قدَّمه النحويون العرب لما قاله التوليديون، فإنَّ كان له المماثلة والمطابقة كان الدَّرس النحووي العربي القديم يستحق صفة الكونية والشمولية التي للقواعد التوليدية.

نحو إنشاء نظريات عربية تشوسمسكيَّة:

تبَيَّنَ لكَ أَنَّ المضمون الذي جاءَت به التوليدية كامنَ ماكِثٍ في كلامِ علماءِ العربيةِ، ولكَنه لم يلاقيَ مَنْ يُحسِّنَ تلقيَّه وتلقيفَه والعنایةَ به وتطویره، وبناءَ نظرياتٍ عليه وتطبيقاتٍ كما لاقى كلامُ تشوسمسكيِّ اليوم، فالعلةُ والتقصيرُ ليسا في موروثِ علماءِ العربيةِ الأقدمين – ففي كلامِهم النُّضجُ والسبقُ والقربُ منِ الكمالِ – إنَّما العلةُ في متنَّكِيِّ ذلكِ الكلامِ.

وإذا كانَ ثمةَ مأخذٌ وعيَّبُ ومثُلُبُ، فهو يُؤخذُ علينا نحنُ أتباعُ سيبويهِ وابنِ جنِيِّ والجرجانيِّ وحُفَّادِهِمْ، فهم ما قصَّرُوا، ولكَنَّنا قصَّرَنا في تلقيفِ دررِهم وإعادةِ تقديمِها إلى الآخرِ بصورةِ تنساقُ معِ العصرِ وتماشيهِ، وتنافسُ ما امْتَحَضَ عنِّهِ منِ نظرياتِ.

ولعلَّنا إذا أردنا إقامةَ نظريةٍ لغويةٍ تتألَّفُ مِمَّا جاءَ به علماءُ العربيةِ لتنهضُ مُناظِرَةً للنظريةِ التشوسمسكيَّةِ كانت نظريتنا العملُ والحالةُ التوليديتان نظريةً واحدةً في الجانبِ العربيِّ، تسمَّى: «نظريةُ العملُ والحالة»، وينبغيُ تمييزها من نظريةِ تشوسمسكيِّ التي ترجمها المُتَرَجمُونَ إلى: «نظريةُ العملُ والإِحالة»، فكُلُّ من هاتين النظريتين يسعىُ في وادٍ، لأنَّ الإِحالةَ تعنيُ الربطُ وتفسيرُ الضَّمائرِ.

والحالةُ تعنيُ الحالةُ الإِعْرَابِيَّةُ منْ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، والمسبِّبُ لها هو العاملُ، لذلكَ تُجْمِعُ نظريتنا العملُ والحالةُ في نظريةٍ واحدةٍ، وتُفصَّلُ منْ نظريةِ الربطِ والإِحالةِ.

والإِحالةُ – كما هو معلومُ – لا تتوافقُ على مرجعيةِ الضَّمائرِ، بل على كُلِّ عَنْصَرٍ يُحِيلُ أحدهُما إلى الآخرِ، ويَتَصلُّ أحدهُما بالآخرِ دلاليًّاً ومرجعيًّاً.

والأَجَدُّ كَذَلِكَ أَنْ تُجْمِعَ نظريتنا الأَثَرُ والرَّبْطُ في نظريةٍ واحدةٍ، ول يكنَ اسمُها «نظريةُ التفسيرِ والتقديرِ والتقديمِ والتأخير» فالأَثَرُ بحاجةٍ إلى ما يفسِّرُه ويُظْهِرُه، وكذا الأَشْيَاءُ التي تحتاجُ إلى روابطٍ تصلُّها بما قبلَها ليُظْهِرَ تفسيرَها.

الفصل الرابع

جهود علماء العربية المقابلة لما استحدثه التوليديون

ثانياً - من حيث المسائل المنشورة في ثنايا النظريات
العاملية

بعد أن فرغ البحث من عرض جهود النحويين العرب المقابلة للنظريات الفرعية التوليدية، لابد أن يعرض هنا جهودهم في مسائل أخرى مفردةً منثورة بين تلك النظريات، تدخل أيضاً في مجال الدرس التركيبي النحوي، درسها التوليديون وأتوا فيها بجديد من منظورهم، واستحدثوا فيها مالم يكن فيما قبلها من نظريات، لينظر هل كان لعلماء العربية التفاتٌ إلى مثل هذه الأمور وانتباها إليها، وجهود ماثلة لجهود المحدثين اللسانيين فيها؟

سيُثْبِتُ هذا الفصلُ كلَّ مسألة من تلك المسائل المتناثرة في النظريات الفرعية للتوليدية مع ما يُقابلها من كلام النحويين العرب، ما مرادُها عندهم؟ وكيف عَبَرُوا عنها؟

الكافية اللغوية والأداء اللغوي:

- ١

وَجَدَ تِشُومِسْكِي أَنَّ الْكَافِيَةَ الْلُّغُوِيَّةَ تَقْوِيمُ بَهَا مَلْكَةَ الْدَّهْنِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ يَكْتَسِبُ لِغَتَهُ بِفَضْلِ وُجُودِ هَذِهِ الْمَلْكَةِ، أَيْ بِالْفَطْرَةِ وَالسُّلْيَقَةِ، وَأَنَّ الظَّواهِرَ الْلُّغُوِيَّةَ تَكْمِنُ فِي أَدْمَغَتِنَا بِمَعْزِلٍ عَنْ تَعْلِيلِهَا.

فَالْلُّغَةُ إِذَاً فِي مَنْظُورِ التُّولِيدِيَّةِ الْحَدِيثَةِ «لَا تُكْتَسِبُ بِالْمُحَاكَاهِ، بَلْ هِيَ وَلِيْدَةُ عَمَلِيَّاتِ دَمَاغِيَّةِ إِبْدَاعِيَّةِ، تَحْفَزُهَا الْمَدْخَلَاتُ الَّتِي تَمْدُّ بِهَا الْبَيْئَةُ الْلُّغُوِيَّةُ الدَّمَاغُ، فَهِيَ مِنَ الْلُّغَةِ الْبَيْئَةِ الْحَاضِنَةِ وَالْتَّرْبَةِ الْخَصْبَةِ الْمَغْذِيَّةِ، بِدُونِهَا لَا تُورِقُ أَغْصَانُ الْمَشْجُرِ الْلُّغُوِيِّ الْبَنِيُّوِيِّ بِرَاعِمٍ وَأَزَاهِيرٍ، وَلَا تَثْمِرُ كَلَامًا يَبْيَعُ عَنْ فَكَرِ وَيَمْدُ حَبَالَ تِواصِلَ»^(١).

لَذِلِكَ كَانَتْ مُهِمَّةُ النَّحْوِ الْكَلِّيِّ دراسةً هَذِهِ الْمَلْكَةِ وَسِيرَ أَغْوارِهَا، بِحِيثُ تَكُونُ الْقَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ بِأَسْرِهَا صُورَةً عَنْ تِلْكَ الْمَلْكَةِ الْفَطَرِيَّةِ الْجَهَّزِ بِهَا كُلُّ مُتَكَلِّمٍ بِلُغَةِ مَا.

فَرِيطُ التُّولِيدِيُّونَ بِهَذَا رِيْطًا مُحْكَمًا بَيْنَ التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ وَآلِيَّةِ عَمَلِ الْعَقْلِ أَوِ الْدَّهْنِ، حَتَّى إِنَّ تِشُومِسْكِيَّ أَفْرَدَ لِذِلِكَ كِتَابًا سَمَّاهُ «آفَاقٌ» جَدِيدَةً فِي دراسةِ الْلُّغَةِ وَالْعَقْلِ، وَأَوْلَى حَدِيثَ الْمُتَكَلِّمِ الْمَسْؤُلِيَّةَ فِي الْحُكْمِ عَلَى التَّرَكِيبِ وَمَعْرِفَتِهَا، وَيَكَادُ يَكُونُ هَذَا الْأَمْرُ الْمَحَالَ الْمُبَرِّزُ الْمُتَفَرِّزُ الَّذِي ابْتَدَعَهُ تِشُومِسْكِيُّ، فَكَانَتْ بِهِ ثُورَتِهِ الْلُّغُوِيَّةُ الْلَّسَانِيَّةُ الَّتِي مَلَأَتِ الدُّنْيَا شَهْرَةً، وَهَذَا هُوَ لُبُّ الْلَّسَانِيَّاتِ التُّولِيدِيَّةِ، وَهُدُوفُهَا الْأَوَّلُ فِي تَفْسِيرِيٍّ، لَا وَصْفِيٍّ مُجَرَّدٍ، أَيْ الْكَشْفُ عَنِ الْعَمَلِيَّاتِ الْذَّهَنِيَّةِ الْمَسْؤُلَةُ عَنِ اِكْتَسَابِ الْلُّغَةِ وَتُولِيدِهَا؛ فَقَدْ أَكَّدَتِ الْبَحْوُتُ وَالدَّرَاسَاتُ الَّتِي أُجْرِيَتْ فِي مَجَالِ الْلَّسَانِيَّاتِ التُّولِيدِيَّةِ وَالْعِلُومِ الْجِينِيَّةِ وَالْطَّبِيَّةِ الْعَصْبِيَّةِ وَجُودَ تِلْكَ الْصَّلَةِ الْوَثِيقَةِ بَيْنَ الدَّمَاغِ الْبَشَرِيِّ وَالْلُّغَةِ، وَالْتَّقْتُ نَتَائِجُ تِلْكَ الْبَحْوُتِ مَعَ مَا خَلَصَتْ إِلَيْهِ دَرَاسَاتٌ قَدِيمَةٌ أَجْرَاهَا فِي الْقَوْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ كُلُّ مِنَ الْطَّيِّبِ بُولِ بُرُوكَا، ثُمَّ فِي مُنْتَصِفِ

(١) آلَيَّاتُ الدَّمَاغِ فِي اِكْتَسَابِ الْلُّغَةِ وَتُولِيدِهَا.

القرن العشرين روجير سیری من أن الفصّ الدماغي الأيسر مسؤول عن المنطق والتجريد والتحليل وبالتالي عن الآلية اللغوية اكتساباً وتعلماً^(١).

ويرى أصحاب التولیدية أنَّ هذه الحقائق اكتشفت حديثاً أوَّل مرّة، فعدوا هذا الابتكار أصلّة في فكر تشومسكي، تميّز بها ففاضت نظریته شهرة^(٢)، وقد عرض الفصل الثاني نصيّاً وافراً من هذه النصوص لتشومسكي^(٣).

فقد اكتشف التولیديون - كما رأيت - ذلك الرابط الوثيق بين التركيب النحوی والملکة اللغوية الفطرية في ذهن الإنسان.

إذا ولّت وجهك شطر النحو العربي القديم وحدث علماء ينبهون على ما أشار إليه تشومسكي، فمن مُشير إلى ذلك الرابط بين التركيب النحوی والملکة العقلية من بعيد إلى باحثٍ فيه البحث العميق.

يقول ابن خلدون عن اللغة: «إِنَّهَا ملَکَاتٌ فِي الْلِسَانِ لِتَعْبِيرِ عَنِ الْمَعْنَى وَجُودَتِهَا وَقُصُورُهَا، بِحَسْبِ تَمَامِ الْمَلْكَةِ وَنَقْصَانِهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَفْرَدَاتِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّرَاكِيبِ»^(٤).

وهذا هو جوهر القواعد التولیدية كما علمت.

ويجول النظر في ما قاله الجرجاني من قبل، فيجده المرء قد أحکم الصّلة بين التركيب والملکة اللغوية بربطه بين النّظم والعقل؛ يقول: «لِيُسَّ الغُرُّضَ بِنَظَمِ الْكَلِمِ أَنْ تَوَالِتُ الْفَاظُهَا فِي الْتُّطْقُ، بَلْ أَنْ تَنَاسَقْتُ دَلَالَتَهَا، وَتَلَاقَتْ مَعَانِيهَا عَلَى الْوِجْهِ الَّذِي اقْتَضَاهُ الْعُقْلُ»^(٥).

ومن ذلك ما تلقياه عميقاً مفصلاً في جهود ابن حيّ حين عقد باباً «في أنَّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها»^(٦)، أي ما نسبه إليها التّحويون، وحملوه عليها.

فهذا الباب يبرهن على صحة ما ينسبه التّحويون إلى العرب من أنَّهم أرادوا كذا لکذا، وفعلوا كذا لکذا، وأنَّ حسن العرب وسداد فكرهم وتوارد خواطرهم ولطف حسّهم قادهم إلى التُّطْقُ على النحو الذي نطقوا به،

(١) آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدتها .١.

(٢) انظر المعرفة اللغوية .٦٢.

(٣) انظر ،٨٦، والمعرفة اللغوية .١٠-٦١.

(٤) مقدمته .٤٥٥.

(٥) دلائل الإعجاز .٤٩.

(٦) الخصائص /١ .٢٣٧.

من رفعهم الفاعل ونصبهم المفعول وحرّهم المضاف إليه، إلى غير ذلك من قواعد النحو المطردة في كلامهم، على كثرتهم، وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة بهم، وأنّ ذلك لم يصدر عنهم عن تكُلُّفٍ وصيغة واتفاق.

ويسوق ابن حيّي في هذا الباب أدلةً تَعْصُدُ أَنَّ عَلَى النَّحْوِ وَأَغْرَاصِهِ وَأَحْكَامِهِ النَّظَرِيَّةَ كَامِنَةً في أذهان العرب الخُلُص وإن لم يتقوّهوا بها، فالعرب لم يكونوا يعرفون الإعراب ولا النحو ولا علوم العربية، لكن ذلك كان ماثلاً في أذهانهم، إذا تكلّموا إِنَّما يصدرون عنه، ويراعونه، ويعتّدون به، وينكرون من الكلام ما ينكرهون ويستحسنون ما يستحسنون استناداً إليه، وتعويلاً عليه.

ومن تلك الأدلة أنَّ ابن حيّي سأَلَ أَعْرَابِيًّا يَوْمًا: كَيْفَ تَقُولُ ضَرِبَتُ أَخَاكَ؟ فَقَالَ: كَذَاكَ، فَقَالَ لَهُ: أَفْتَقُولُ ضَرِبَتُ أَخَاكَ؟ فَقَالَ: لَا أَقُولُ أَخَاكَ أَبَدًا، فَقَالَ لَهُ: فَكَيْفَ تَقُولُ ضَرِبَنِي أَخَاكَ؟ قَالَ: كَذَاكَ، فَقَالَ لَهُ: أَلَسْتَ زَعْمَتَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ أَخَاكَ أَبَدًا؟ فَقَالَ: أَيْسِّرْ هَذَا؟ اخْتَلَفَتْ جَهَتَ الْكَلَامِ!^(١)

فمعنى هذا أنَّ الأعراب ي يريد أن يقول: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يلفظ بهذا الْبَلَةِ، وأنَّ ملكته اللغوية قادته إلى أن يقول ما قال، وأن يرفض ما رفض، وهذا ما وردَ على لسان التَّوْلِيدِيِّينَ، فكأنَّ في نظرتهم فتحاً جديداً.

وَسَأَلَ ابن حيّي أَعْرَابِيًّا أَيْضًا، فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَجْمَعُ «دُكَانًا»؟ فَقَالَ: دُكَاكِينَ، فَقَالَ لَهُ ابن حيّي: فَ«سَرَحَانًا»؟ قَالَ: سَرَاحِينَ، فَقَالَ: فَ«قَرَاطِنًا»؟ قَالَ: فَ«عَثَمَانَ»، قَالَ: فَ«عَثَمَانُونَ»، فَقَالَ لَهُ: هَلَّ قَلْتَ أَيْضًا «عَثَمِينَ»؟ قَالَ: أَيْسِّرْ عَثَمِينَ؟ أَرَيْتَ إِنْسَانًا يَتَكَلَّمُ بِمَا لَيْسَ مِنْ لِغَتِهِ، وَاللَّهُ لَا أَقُولُهَا أَبَدًا^(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ سَعَوْا أَعْرَابِيًّا يَدْعُونَ عَلَى غَنْمٍ، فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ ضَبِيعًا وَذَبَابًا، فَقَالُوا لَهُ: مَا أَرَدْتَ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ اللَّهُمَّ اجْعِنْ فِيهَا ضَبِيعًا وَذَبَابًا.

فَكَانَهُ يَعْلَمُ بِالسَّلِيقَةِ أَنَّ الْمَفْعُولَ يُنْصَبُ بِفَعْلِ مَذْوَفِ مَقْدَرٍ، وإن لم ينطِقْ بِهِذَا.

وَهَذِهِ الشَّوَاهِدُ تَقْوِيُّ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَحْكَامَ النَّحْوِ وَعَلَلَهُ وَمَبَادِئَ الْلُّغَةِ وَقَوَاعِدَهَا قَارِئٌ في أذهان متكلّميها، لا تغيب عنهم قدر أَمْلَهُ، وهي دليلٌ ساطعٌ على أنَّ النُّطْقَ بِاللُّغَةِ السَّلِيمَةِ صادرٌ عن ملكة لغوية صافية، وإذا رأينا النُّحَاةَ الْعَرَبَ يَسْتَبِطُونَ قَوَاعِدَهُمْ مَمَّا سَمِعُوهُ مِنَ الْعَرَبِ الْخُلُصِ فَلَا ضَيْرٌ، وإذا رأيناهم يَسْوَقُونَ شَرُوطًا لصوغِ جَمِيعِ الْمَذَكُورِ السَّالِمِ فَلَا ضَيْرٌ أَيْضًا، لَأَنَّهُمْ بِنَوْا أَقْوَالَهُمْ عَلَى مَعِينِ لَغَوِيِّ صَافِ.

وَالْكَلَامُ نَفْسِهِ يُقَالُ عَنِ اللسانِيَّاتِ التَّوْلِيدِيَّةِ، لَأَنَّ هَدْفَهَا الْأَوَّلُ الْكَشْفُ عَنِ الْعَمَلِيَّاتِ الْذَّهَنِيَّةِ وَالْقَوَاعِدِ الْفَطَرِيَّةِ.

(١) انظر المخصصات ١/٢٥٠.

(٢) المخصصات ١/٢٤٢.

ولم يتوقف الأمر عند ابن جيّي، بل لفت الجرجاني أيضًا إلى هذا الأمر في قوله: «علم ضرورةً أنه لا يتأتى لنا أن ننظم كلامًا من غير رؤية وفكرة...، وكان لا يُوقف على الأمور بتوخيها النّظم إلا بأن يُنظر إلى الألفاظ مرتبةً على الأنهاء التي يوجّبها ترتيب المعاني في النّفس»^(١)

وفي المعنى الذي قدّمه ابن جيّي نفسه يقول الجرجاني: «الاعتبار بمعروفة مدلول العبارات، لا بمعروفة العبارات، فإذا عرف البدويُّ الفرق بين أن يقول: «جاءني زيد راكب» وبين قوله: «جاءني زيد الرّاكب» لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال: «راكبًا» كانت عبارة التّحويّين فيه أن يقولوا في «راكب» إنه حال، وإذا قال: «الراكب» أنه صفة جارية على «زيد»، وإذا عرف في قوله: «زيد منطلق» أن زيدًا مُخْبِر عنه، و«منطلق» خبر لم يضره أن لا يعلم أنا نسمى «زيدًا» مبتدأ، وإذا عرف في قولنا: «ضربيه تأديبًا له» أن المعنى في التأديب أنه غرضه من الضرب، وأنه ضربه ليتأدب لم يضره أن لا يعلم أنا نسمى التأديب مفعولاً له»^(٢).

فالجرجاني يربط فيه بين الألفاظ والمعاني في النفس والعقل ربطاً يعطي للذهن الدور الأول؛ يقول: «الأصل ما تعلم به أنَّ المعنى الذي له كانت هذه الكلمة، بيت شعر أو فصل خطاب هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصلوها على صورة من التأليف مخصوصة، وهذا الحكم -أعني الاختصاص في الترتيب- يقع في الألفاظ مرتبًا على المعاني المرتبة في النّفس، المنتظمة فيها على قضيّة العقل»^(٣).

ويقول أيضًا: «النّظم الذي يتواصفه البلاغة، وتتفاصل مراتب البلاغة من أجله صنعةٌ يستعان عليها بالفكرة لا محالة، وإذا كانت ممّا يستعان عليها بالفكرة، ويُستخرج بالرؤى فينبغي أن يُنظر في الفكر بماذا تلبّس؟ أبالمعاني أم بالألفاظ؟»^(٤)

وإذا عدّت إلى ابن خلدون ونظرت في جهوده وجدته مهتمّاً بالحديث عن تلك الملة صارفاً الجهود إليها، وقد تبيّن د. ميشال زكرياً كلامه عن اكتساب اللغة، وجمع حظاً كبيراً من نصوصه، عرضها على كلام تشومسكي، فوجد تطابقاً لافتاً للنظر، ثمَّ ذكر أوجهًا كثيرة من التقارب بين الفكرتين من حيث دراسة الملة في الذهن، ولعلَّ في تعدادها ههنا غناً عن سوق النصوص التي ذكرها معها^(٥):

١- التقارب من حيث تعريفُ اللغة بأنها مملكة لسانية.

(١) دلائل الإعجاز .٣٦٠.

(٢) المصدر نفسه .٤١٨.

(٣) أسرار البلاغة .٥.

(٤) دلائل الإعجاز .٥١.

(٥) انظر قضايا لسانية تطبيقية .١١١.

- ٢- التقارب من حيث التمييز بين الملكة وصناعة اللغة.
- ٣- التقارب من حيث التمييز بين الملكة اللسانية وقواعد اللغة.
- ٤- التقارب بالنظر إلى الملكة اللسانية على أنها صفة راسخة في نفس الإنسان.
- ٥- الاعتقاد بسبق الملكة الأولى ورسوخها ونقصان أهمية ملكة لسانية لاحقة.
- ٦- الإقرار بوجود حالة أساسية فطرية عند الإنسان تنطلق منها عملية الاتساب.
- ٧- الاعتقاد بأنَّ الاتساب اللغوي يمُرُّ بعدة مراحل أو حالات إلى أن يستقر في حالة ثابتة وصلبة تتمثل فيها الملكة.
- ٨- التمييز بين الاتساب اللغوي وتعلم اللغة، وتوظيف المعرفة بمسار الاتساب اللغوي في مجال تعلم اللغات.

ولم يقتصر الأمر على النحويين والبلغيين واللغويين من علماء العربية، بل إنَّ من مفسري القرآن من تنبه إلى هذه الظاهرة ولفت إليها، وكتب التفسير لا تقلُّ شأنًا في تمثيلها قواعد العربية عن سائر كتب العربية كما نبه هذا البحث، فالفارخر الرَّازِي فرق بين المعنى المستفاد من المفرد، والمعنى المستفاد من المركب؛ يقول: «إِفَادَةُ الْأَلْفَاظِ الْمُفْرَدَةِ لِمَعْنَيِّهَا وَضَعِيَّهَا، أَمَّا التَّرْكِيَّاتُ فَعُقْلَيَّةٌ، فَلَا جُرْمٌ عِنْدَ سَمَاعِ تِلْكَ الْمُفْرَدَاتِ يَعْتَبِرُ الْعُقْلُ تَرْكِيَّاتَهَا، ثُمَّ يَوْصِلُ بِتِلْكَ التَّرْكِيَّاتِ الْعُقْلَيَّةَ إِلَى الْعِلْمِ بِتِلْكَ الْمُرْكَبَاتِ»^(١).

وقال: «لِلْأَلْفَاظِ دَلَالَاتٌ عَلَى مَا فِي الْأَذْهَانِ لَا عَلَى مَا فِي الْأَعْيَانِ، وَلِهَذَا السَّبَبِ يُقَالُ: الْأَلْفَاظُ تَدْلُّ عَلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْمَعْنَى هِيَ الَّتِي عَنْهَا الْأَعْيَانُ، وَهِيَ أَمْوَارُ ذَهْنِيَّةٍ...، فَاخْتِلَافُ الْأَسْمَاءِ عَنْ اخْتِلَافِ التَّصُورَاتِ الْذَّهْنِيَّةِ يَدْلُّ عَلَى أَنَّ مَدْلُولَ الْأَلْفَاظِ هُوَ الصُّورَ الذَّهْنِيَّةُ لَا الْأَعْيَانَ الْخَارِجَةِ»^(٢).

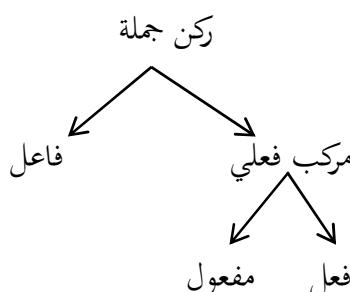
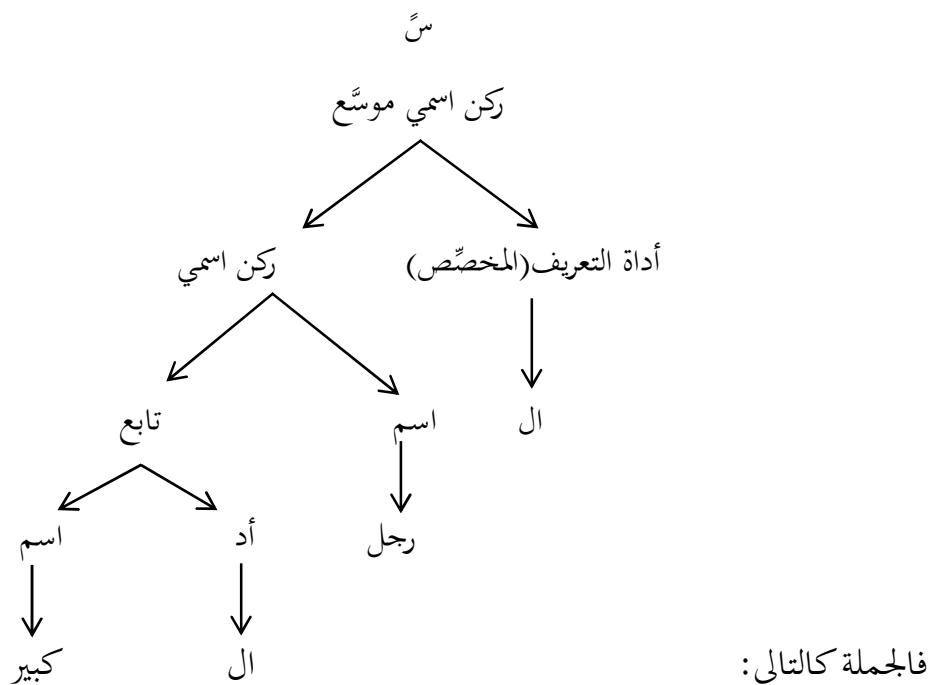
ففي المحصلة ترى أنَّ علماء العربية على تقادُم عهدهم لم يكونوا في غفلة عن دور العقل في إدراك التراكيب وفهمها وتحليلها، بل فطّنوا إلى ذلك، وكان مَعَوْلَهُمْ، ومن ثُمَّ فهناك صلة ووجه تقارب في منطق اللغة بين الوجهتين: الوجهة العربية والوجهة التوليدية، لكنَّ هذا لا ينفي وجود فرق كبير وبون شاسع بينهما، من حيث الأسلوب والمنهج والمهدف والآليات.

(١) تفسير الفخر الرَّازِي / ١ / ٣١.

(٢) المصدر نفسه.

٢- مبدأ الإسقاط ومبدأ الإسقاط الموسّع:

ينصُّ هذا المبدأ على أنَّ لكلِّ رُكْنٍ في المشَّحَرِ التَّركِيَّيِّ رَأْسًا، وأنَّ لهُدا الرَّأْسَ انعْكَاسًا في عَقْدَةٍ أَعْلَى، وأُخْرَى أَعْلَى مُوسَعَة، مَثَلًا:



ولِذَا فهناك دائمًا رُكْنٌ اسْمِيٌّ فَاعِلٌ في الجملة أو رُكْنٌ مَسْنَدٌ، ورُكْنٌ فَعْلِيٌّ رَأْسُهُ فَعْلٌ، ورُكْنٌ حَرْفٌ رَأْسُهُ حَرْفٌ، وهذا عُدُّ في التوليدية من الكوئنيات اللغوية، أيِّ القواسم المشتركة بين لغات العالم^(١).

ورأى التوليديون أنَّ البناء المعجميَّ يجب أن تتمَّلَّ مقوليَّاً في كلِّ مستوىٍ تركيبيٍّ، ومن نتائج مبدأ الإسقاط أنَّ إذا ما تُصوَّرَ وجود عنصرٍ ما في موقعٍ معينٍ فإنه ينبغي أن يكون موجودًا في ذلك الموقع، إِمَّا مقولَةً ظاهرةً وإِمَّا مقولَةً فارغةً، وذلك أنَّ الموقع الذي يلي الفعل موقعُ قويٍّ حسَّاسٌ، لذا يجب أن يُمْلأُ بعنصرٍ ما: الفاعل أو المفعول به أو الظرف، وهذا ما جعل الدراسات التوليدية القديمة والحديثة تضع مبدأ الإسقاط هذا^(٢).

(١) انظر آلية الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها ٦.

(٢) انظر نحو نظرية للإعراب الفاعلي ٧١.

والأمر نفسه حرص النحاة العرب القدماء على تثبيته والحفاظ عليه في نحوهم النظري والتطبيقي، والأمثلة على ذلك كثيرة، ففي إعرابهم الشواهد تجدهم يعرّبون الظاهر والمقدّر على السواء، حيث يراعون المقدّر كما يُرّاعون الظاهر، وما هذا إلّا إقرار منهم بمبدأ الإسقاط الذي استحدثه التوليديون اليوم.

ومثال ذلك الفاعل الذي يعدّونه عمدةً، فمّا غاب عن البنية الظاهرة للجملة حكموا بوجوهه مقدّراً عقب الفعل، وكذا الخبر، يقدّرونها في موقعه بعد المبتدأ، وكذا جواب الشرط إنْ فُقد في اللفظ قالوا في إعرابه: وجواب الشرط مخدوف دلّ عليه ما قبله، وغير ذلك كثيرٌ كثرةً لا يُحصى معها.

وينطلق مبدأ الإسقاط الموسّع هذا من وجوب أن يكون لكل العبارات الجملية فواعل، ويتوصّل إلى وجوب أن تشبّع الوظائف كلّها^(١).

وفي النّحو العربي يصف النّحوّيون الفاعل بأنّه عمدة، أي ركن ضروريٌّ في الكلام، ليس لك أن تستغّني عنه، وإنْ حُذِفَ كان تقديره لازماً، وليس الكلام هنا متوقفاً على الفاعل؛ بل إنّهم أطلقوا هذا الوصف على كلّ ما يجري مجرّد الفاعل من اقتضاء الجملة له، كنائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، وأسماء النواسخ وأخبارها، ومن النّحوّيين من جمعها في باب سماه «العمد»^(٢).

وأشدّها وجوباً الفاعل، لذا فإنّهم أجازوا حذف المبتدأ، في حين غلّظوا حذف الفاعل واستقبحوه، وقالوا: «المسامحة في الفاعل ليست بالمرضيّة؛ لأنّه أصعب حالاً من المبتدأ»^(٣).

لكنَّ الفرق بين عمل التوليديين وجهود النّحوّيين أنَّ النّحوّيين لم يربطوا ظاهرة الفاعل المقتضى بوجوهه بظاهرة لغوية أعمّ، في حين أنَّ التوليديين أهّمّهم هذا الأمر، فذهبوا إلى وضع نظرية عامة شمولية تتنظّم، فأصّلوا نظرية عامة لكلِّ ركن معجمي أو ركن وظيفي في الجملة التي لها جميعاً الميكلية نفسها، فضلاً عن أنَّ عماد الرّكن عندهم رأس الرّكن لا الفاعل، فالمركب الفعلي رأسه الفعل، والمركب الاسمي رأسه الاسم، وهكذا.

وسمات الرأس المعجميّة والدلاليّة وحالة إعرابه ووظيفته النحووية والموضوعاتيّة يعكسها الركن المعجميّ.

التدّاخيـل بين المعجم والـتركيب فيـ الخصائـص الـانتقـائـية للـعـناـصـر: -٣-

لم يصنّف التوليديون الكلمات في أصناف تميّز كلاًّ منها من حيث الاسميّة والفعلية والحرفية، إنما ميّزوا تلك الأصناف بتعريفهم لها، وتعريفهم هذا يقوم على تحديد الخواص الانتقائية لكلّ نوع من هذه الكلمات، فعبروا عن

(١) انظر المعرفة اللغوية ٢٢٠، والنظرية النحوية ١٩٢.

(٢) انظر الممع ٣٠٧/١.

(٣) الخصائص ٤٣٣/٢.

ال فعل مثلاً بأنه (+ فعل - اسم - حرف)، فالإشارة الموجبة تعني تحقق الفعل، والسلبة تعني نفي الاسمية أو الحرفية عنه^(۱)، فكلمة (باب) مثلاً هي (+ اسم - فعل - حرف).

ويندرج تحت ذلك ما سماه التوليديون بنظرية الإسقاط الأعظمي \overline{X} ، التي تقضي بأن تُسقط صفات الاسم كلُّها على عنصر ما في الجملة، فإن استقامت كان اسمًا وإلا فلا، وكذلك الأمر بالنسبة لسائر العناصر في الجملة.

ثم وجدوا أنَّ من الضرورة بمكان أيضًا تحديد خصائص الانتقاء الدلالي لصدر التراكيب، أي ما الذي يختصُّ به هذا الفعل من المفاعيل؟ فهو مفعول القضية أم مفعول المهدف؟ وما دور الفاعل فيه، فهو متاثر أم موجد^(۲)، ما الفرق بين الأفعال الآتية من حيث فواعلها: ضحك، هدم، مات؟ وما الفرق بين الأفعال الآتية من حيث مفعولاً لها: اختار، ظنَّ، كسر... الخ.

وعدُّوا هذه الخصائص المعجمية الانتقاء الأساسية الذي به تتحدد الحالات الإعرافية، وهي لا تقلُّ شأواً عن القواعد التركيبية^(۳)، فكان ربط التوليديين قواعد البنية المركبة بالمعجم ربطاً قوياً، حتى إنَّ يامكانهم في بعض الأحيان الاستغناء بما في المعجم عن قوانين البنية المركبة لفعلٍ ما، «إذا ما كان العنصر المعجمي «ادعى» مثلاً يأخذ كخاصة معجمية له السكلمة الجملة، أي يتعدى إلى جملة^(۴) وجب أن يكون له حيئذ في صور التمثيل التركيبية تكملاً جملة حتماً»^(۵).

وظلت هذه المسألة السائدة على حكم التوليديين حتى في المراحل المتقدمة من نظرية تشومسكي، فقد اقترح عام (۱۹۹۲) أنَّ الكلمات تدخل النحو بكامل خصائصها الصرافية، وأنَّ الانتقال النحوی لا يكون من أجل تشكيل صرف الكلم، بل من أجل إثبات هذا الصرف^(۶).

(۱) كما تبيَّن في الفصل الثاني ۸۶.

(۲) تبيَّن في النظرية الموضوعاتية في الفصل الثاني أنَّ الأفعال تتبع من حيث مفاعيلها وفواعلها، فالمفعول قد يكون قضية أي أمراً معنويًا كما في: «علمُتُ أنتَ على حق»، وقد يكون هدفًا ماديًّا كما في «كسرُ الباب»، وكذلك الفاعل قد يكون متاثرًا كما في «غرق القارب»، وقد يكون موجدًا كما في «بني زيدُ الماء» . انظر ما سبق ۱۰۵، ۳۴۷، ۱۷۳، والعرفة اللغوية ۷.

(۳) المعرفة اللغوية ۳۴۷، ۱۸۰.

(۴) هذا في منظور التوليديين، أمَّا في العربية فهذا الفعل يتعدى إلى مصدر مؤَّل يسُدُّ مسدٌّ مفعوليه، لأنَّه محمول على أفعال الظن، والمصدر المؤَّل يعُدُّ مفرداً لا جملة.

(۵) المعرفة اللغوية ۱۶۸ - ۱۶۷.

(۶) الإعراب الفعلى ۲۴ . ومفهوم الصرف هنا يختلف عن مصطلح الصرف عند علماء التصريف العرب، فالصرف هنا يُراد به سلوك الفعل في الجملة وعمله المأخوذ من كتب اللغة والمعاجم.

فإذا ما كان الفعل (بكي) من سمات فاعله أنه (+ حي) ثم رأيت جملة مثل: «بكي الحجر»، حكمت في التوليدية بأنَّ الحجر هنا يؤثِّسُ، أي يصطبغ بصبغة صفات الإنسان، فيكون [+إنسان][+حي] على حدَّ تعبير التوليديين.

وإذا التفتَ إلى النحو العربي تجد همَ النحوين في مقدمة كلِّ باب من أبواب النحو النظريِّ حدَّ المصطلحات وذكر خصائصها، لتميزُ من سواها.

ومن ذلك حدُّهم الفعل بأنه ما دلَّ على اقتران حدث بزمان، وذكرهم خواصَّه، وهي: صحة دخول «قد» والسين وسوف عليه، وصحة دخول الجواز عليه، ولحقوق البارز من الضمائر به، ولحقوق تاء التأنيث الساكة به^(١).

وحدُّهم الاسمَ بأنه ما دلَّ على معنى في نفسه دلالةً مجردةً عن الاقتران، وخصُّوه بخصائص منها جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف عليه والجرُّ والتنوين والإضافة^(٢).

وحدُّهم الحرفَ بأنه مادَّ على معنى في غيره، ومنهم من قال: الحرفُ ما دلَّ على معنى في نفسه، ومنهم من قال: لامعنى للحرف في نفسه ولا في غيره^(٣).

ومن مراعاتهم للخصائص الانتقائية للفعل — وإن لم يسمُوها بهذا الاسم — أكْثُم قدرُوا مضافاً مذدوفاً في مثل قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلُ الْقَرِيَةَ﴾^(٤)، لآكْثُم وجدوا أنَّ الخصائص الانتقائية للفعل «سأل» أنه (+ عاقل)، ووجدوا في الآية المفعولَ غيرَ عاقل، ولذلك قدرُوا في تفسير الآية وإعرابها مضافاً مذدوفاً: أَسْأَلْ أَهْلَ الْقَرِيَةَ^(٥).

وهنا يضاف في جانب النحو العربي أننا — ونحن بصدِّ خدمة نصٍّ ما وتوجيهِ تراكيبه — أي إعرابه — لانقف عند المعجم، ونحدُّ جهودنا بحدوده، بل نتساءل: من أين استقى صاحب المعجم هذه المادة، والجواب: من كلام العرب المستشهد بكلامهم، فمُهمَّةُ صاحب المعجم أن يجمع ما سمع من العرب، ومُهمَّةُ صاحب النحو أن يستنبط قوانين التركيب وكيفياته من هذا المตقول عن العرب، وقد كان النحويون القدماء أنفسُهم سَاعِينَ من العرب مستنبطين قواعد النحو في آن واحد، كالخليل والكسائي^(٦).

(١) انظر شرح المفصل ٧/٥، وانظر الكتاب ١٢/١، والأصول ١/٣٨، وشرح الكافية ٤/٥، والتذليل والتكميل ١/٤٨، ٤٨.

(٢) انظر الكتاب ١٢/١، والمقتضب ٣/١، والأصول ٣٦/١، والعسكريات ٩٠، وشرح المفصل ١/٥٦، ٥١، وشرح الكافية ١/٤٣، والتذليل والتكميل ١/٥١.

(٣) انظر المسائل العسكرية ١٠٣، وشرح المفصل ٨/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٠١.

(٤) سورة يوسف: ٨٢.

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٣٧، والأصول ٣١/٢، وسرِّ الصناعة ٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ١/١٠٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤١٨، وشرح المفصل ١/٢٦٩، ٦٨/٢، ٤٢/٣، وشرح الكافية ٢/٢٩٥.

(٦) انظر ما سياطي ٣٣٠.

فَصِيلٌ من ذلك إلى مورد أوسع وأوسع من المعجم، ألا وهو مدوّنة كلام العرب حتى نهاية عصر الاستشهاد، فنجد مادّة مفتوحة لا مغلقة، لا يحدُه حدودُ ما ذُوّن في المعاجم التي وصلت إلينا، بل يدخل فيه كتب الشعر وكتب الأدب، وكتب النحو، وكتب التاريخ، وكتب السيرة، وكتب الحديث، وكتب التفسير، وكتب القراءات، وكتب إعراب القرآن، وكتب الأبنية اللغوية... الخ، كلُّ أولئك مما يُسْتَشَهَدُ به إذا ما كان مؤلّفه عربيًّا يُعَتَّدُ بلغته، أو من يجمع مادّته ممّن يُسْتَشَهَدُ بلغته، فكلُّ ما في هذه الكتب من لغة لنا أن نتبّه ونقرّه ونأخذ به في دراسة التراكيب النحوية وتحليلها، والحكم عليها، والتنظير لها.

فلو أنَّ عالماً اليوم وقع مثلاً على شاهد فيه استعمال معين لفعل ما، وتَعَدُّ له بحرفٍ مختلفٍ عن التعدي الذي اشتهر به ذلك الفعل في المعاجم المتعارفة، لكان ذلك ملزماً للمتكلّمين، ولو أنْ يُضيّف هذه المعلومة إلى المعجم، ويأخذ بها في مجال التركيب.

وقد يرى الباحث التوليديُّ أنَّ في التوليدية ما يقف نظيراً لذلك الصنيع المعجميِّ العربيِّ، ألا وهو ما يُسمّيه التوليديون بالمعجم الذهنيِّ، ذلك المعجم يستقيه الناطق بلغته الأم من بيئته، ومنها يولد لغته^(١).

ومن وجوه أخذ النحوين العرب بالسمّات المعجميَّة للأفعال، والتغلُّب على الخرق إن وقع فيها ما سماه النحويون بالتضمين، بحيث إذا وجدت فعلاً عدّي بحرف ليس من خصائصه أن يتعدّى به قدرت فعلاً مكانه يتّفق معه في المعنى، ويقبل التعديّة بذلك الحرف، فحملته عليه.

ومن ذلك الفعل «نصر» الذي يتعدّى بـ«على» وفق الخصائص المعجميَّة له، لكنه ورد في القرآن الكريم مرّة واحدة متعدّياً بـ«من»؛ قال سبحانه: «وَنَصَرَنَا مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا»^(٢) فوقع في هذا خرق للخصائص الانتقائية للفعل^(٣).

إلا أنَّ في العربية باباً يقي من هذا الخرق النحوويِّ الصناعيِّ، يؤخذ به تفادياً من الوقع في مثل هذه الإشكالات، وهو باب «الحمل على المعنى»، حيث يُحمل الفعل «نصر» على فعل آخر، له معنى من مستلزمات النَّصر ومتعلّقاته، ويتعدي بـ«من»، وهو الفعل «نجي»، أي: نجّيَناه منهم، فيضمن الفعل الأوّل معنى الفعل الثاني.

وهذا التَّوجيه للآية أخدم للمعنى بلا ريب؛ فعند الحمل هذا لا نتوقى الخرق -فنقوم بعمل تركيبيّ- فحسب، بل نضيّف معنىًّا جديداً إلى الجملة يُعْنِيها، فتصبح جامعاً لمعنىين معاً، فقد أفادت أنَّ الله تعالى نجَّيَ نبيَّه نوحًا ونصره على الظالمين في آنٍ واحدٍ، ولهذا ما عدَّ ابن جنّي الحمل على المعنى من شجاعة العربية^(٤).

(١) آليات الدماغ في اكتساب اللغة ٤.

(٢) سورة الأنبياء: ٧٧.

(٣) تقدمت المعدرة من استعمال مصطلح الخرق في شأن القرآن.

(٤) انظر المخصّص ٢/٣٦٠، ٤١١، و معيّن الليبي ٤/١٦٠، ٥/٨٦.

وبحوز في الآية وأمثالها تخرّجها على تناوب حروف الجرّ، وهو وجه آخر يتعلّب به على الخرق النحووي، فتقول: «مِنْ» في الآية نابت عن «عَلَى»؛ قال ابن جنّي: «اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر يآخر فإنَّ العرب قد تَسْعَ، فتُوقَعُ أحد الحرفين موقع صاحبه، إيداناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جاء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»^(١).

وَمِنْ أمثلة نحوية أخرى قد يُحَكَّمُ إليها بالخطأ الصناعي نحوياً، أو الخرق توليدياً لولا تخرّجها على ذلك الباب الوسيع من العربية باب الحمل على المعنى^(٢).

فوضح من ذلك أنَّ علماء العربية لفتوا إلى الجانب المعجمي للفعل والحرف وراغوا الخصائص الانتقائية لكلٍّ منهما، وتصرّفوا في الأمثلة والشواهد التي خرجت على تلك الخصائص بما يُقَارِبُ ما وضعه التوليديون اليوم من مبادئ.

٤- تاريخ النَّقل:

فطن التوليديون إلى أنَّ بعض العناصر في التركيب ما يسمى تاريخ النَّقل أو تاريخ الاشتقاء، وهو جملة الواقع التي تَنَقَّلَ عبّرها العنصر في التركيب حتّى وصل إلى ما هو عليه^(٣)، وانطلاقاً من تاريخ النَّقل هذا يعرفون الموضع الأصلي للعنصر داخل المركب، فقولنا: ضرب زيد أصله: ضرب شخص زيداً، فزيد انتقل من موقع المفعول إلى موقع الفاعل، وهذا هو تاريخ نقله.

وقد عَبَرَ التوليديون عن الواقع التي انتقل عبّرها العنصر حتّى وصل إلى موقعه النهائي بالسلسلة؛ يقول تشوسمسكي: «ولكي تكون أكثر دقة فإنَّ السلسلة تتكون من موقع، أي من صور متنوعة وخاصة لوجود العناصر، ولذلك يمكن أن تُصْرَرُ السلسلة على أنها تاريخ لحركاتِ نقل يتبع بعضها بعضاً، أي على أنها مسلسل من الموضع دونما تكرار»^(٤).

وفي النَّحو العربي موضع كثيرة تدلُّ على فهم التّحويين لتاريخ النَّقل هذا، وإن لم يعبّروا عنه هذا التعبير.

فعلى سبيل العموم كلُّ ما قال فيه النَّحَاة: «كذا أصله كذا» يدلُّ على فطنتهم لتاريخ النَّقل، أو ما يُعبّر عنه بالسلسلة الاشتقاء، وأخذِهم إياها بعين النّظر.

(١) الخصائص ٢/٣٠٨، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٥١، ومعنى الليبب ٤/١٦٠.

(٢) تبعَ أبو عليّ الفارسي موضع منها في مسألة من مسائل الشيرازيات ٣/٢٥٣.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ٩/١٨٩.

(٤) المصدر نفسه ٣٧٥.

ومن ذلك مثلاً ما تجده في إعراب «أمّا» التفصيلية الشرطية والاسم بعدها والفاء، كما في قوله تعالى: **﴿فَأَمّا** **الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾**^(١)، فقالوا: موقع الفاء في «فلا تقهّر» في الأصل بعد «أمّا» لكنّها أُخْرِت لكيلا يتولى حرفان.

وقالوا: أصل «أمّا»: «مهما يكن من أمرٍ»، ثمّ احْتَصَرَت العبارة على هذا النحو.

وقالوا: موقع «الْيَتِيمَ» في الأصل بعد الفعل «تقهّر»، ثمّ قُدِّم للحصر والقصر، فيكون أصل العبارة على هذا: «مهما يكن من أمرٍ فلا تقهّر الْيَتِيمَ»^(٢).

ومن ذلك ما تقدّم من كلامهم على أصل قول العرب: «أمّا أنت منطلقاً انطلقت»^(٣).

وإن شئت أيضاً فاعِقدْ صلةً بين تاريخ الاشتراق هذا الذي استحدثه التوليديون وما يُسمّى في النحو العربي بالتدُّرُّج في الحذف، فالغالب عند التحويين أنه إذا كان المذوف يزيد على شيء واحد يكون التقدير حينئذ بحذف هذه المذوفات على دفعات، لا دفعَةً واحدة، أي الحذف بالتدريج، وذلك في مواضع عدّة، منها ما أجمع عليه التحويّون، ومنها ما لبعضهم فيها رأي آخر.

فمثلاً في مجال حذف العائد المجرور في مثل «الذِي مَرَرْتُ بِهِ زِيدٌ» قوله للتحويين: فالأخفَش يرى أنَّ **الْحَذْفَ تَمَّ بِتَدْرُّجٍ**، فكان حذفُ **الْجَازِّ أَوَّلًا**، ثمَّ حذفُ **الْعَائِدَ** بعده، وسيبويه يرى **أَنَّهُمَا حُذِفَا** دفعَةً واحدة^(٤).

ومن موقع الاشتراك بين النظريتين التحوية واللسانية التوليدية أنَّ للسلسلة الاشتراقية فيهما دوراً **نحوياً** و**دلائِياً**، فتاريخ نقل العنصر واشتقاقه يُراعى فيه الجانبان النحوي والدلالي معاً.

فقد استعمل التوليديون السلسلة في النظرية الموضوعاتية ونظرية العمل ونظرية العناصر الفارغة، فكانت **الرَّابطَ** بين البنية العميقية وعملياتها التحوية، والبنية السطحية وعلاقاتها وسماتها الدلالية والتحوية.

٥- تعدد الأدوار المحورية للموضع:

تبين في النَّظَرَةِ المُوْضُوِّعَاتِيَّةِ أنَّ كُلَّ مُوْضُوِّعٍ يَتَلَقَّى دوراً **مُوْحِيَّاً** واحِدَّاً فَقَطَّ، فهذا المبدأ الذي ارتضاه التوليديون لأنفسهم أَوَّلَّا، ثمَّ إِنَّهُمْ رأوا فيما بعد أنَّ مَوْلَعَةَ مَا يَتَلَقَّى غَيْرَ مَا دورٌ مُوْحِيٌّ واحدٌ، ففي قولهم: «**زِيدٌ غادرَ الغُرْفَةَ مُسْرِعًا**»، يتلقى زيد دورين مُوْحِيَّين، دوراً من قولهنا «غادرَ الغُرْفَةَ»، ودوراً من قولهنا «**مُسْرِعًا**»^(٥).

(١) سورة الضحى: ٩.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٦١/٢.

(٣) انظر ١٧٨.

(٤) انظر ما تقدّم ٢٠٦، ١٨٤.

(٥) انظر المعرفة اللغوية ١٩١، وانظر الحاشية ثمة.

لكنّهم ما توصلوا إلى هذه الحقيقة إلا بعد أن أجأّتهم إليها بعض الحالات الخاصة في بعض الجمل المدروسة، وقد كان اعتقادهم قبل ذلك أنَّ تعدد الأدوار الموربة خرقٌ للمعايير؛ يقول تشومسكي: «وتفترض المناقشة الأولية غير المنهجية ألا يحدُّد أكثر من دور محوري لمشارك من المشاركات، وهي الحقيقة التي أدىَت إلى لون من البلبلة»^(١).

وفي العربية لا يخفى على دارسَ النّحاءَ لا يمنعون وجودَ غير دورِ محوريٍّ لكلمةٍ واحدةٍ، ففي مجيء الحال من الفاعل ومن المفعول دليل على جواز تعدد الأدوار الموربة للكلمة، فزيُّد في الجملة السابقة «غادر زيدُ الغرفة مسرعاً» له دورانٌ محوريان: الفاعلُ وصاحبُ الحال، وكذا «زيداً» في قولنا: «أطعْمُتْ زيداً جائعاً»، له دورانٌ المفعول به وصاحبُ الحال.

ونقطة الخلاف هنا بين النّحويين والتوليديين أنَّ التوليديين يقدّرون في مثل هذه الجملة «زيداً» آخر له دور محوريٌّ مستقلٌّ عن الدور الموربي لزيد المذكور، فالتقدير عندهم: «أطعْمُتْ زيداً بينما كان جائعاً»، فهناك ضمير مستتر اسمُّ كان تقديره «هو» يعود على زيد، هو صاحبُ الحال لا زيد المذكور، فهو مستقلٌّ تركيبياً عن الأول، ولا يعُيرون بكترة المقدّرات.

بخلاف ما يعدهُ النّحويون من كون زيد المذكور صاحبُ الحال، وله دورانٌ محوريان في آن.

٦- العمل في السابق:

ذكر سابقاً^(٢) أنَّ تشومسكي أدخل (عام ١٩٨٦) مفهوم العمل في السابق، وهو أساساً مفهوم لاسنيك وسايسلو (١٩٨٤).

وهذا المفهوم معتمد في النّحو العربيٍّ فمثلاً لا مانع يمنع الفعل من العمل بالمفعول به المقدّم عليه، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى؛ قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٣).

٧- حالة الجرٌّ وحالة النّصب لا تختلفان:

اقترح ريتشارد كاين كما تقدّم أنَّه من المُحتمل أنَّ حالةَ الجرِّ التي تحدّدُها حروفُ الجرِّ في اللغة الإنكليزية لا تختلف عن حالة المفعولية^(٤)، فالجهازُ والمحررُ كلاهما محلُّهما النّصب بالفعل المُتعدّي السابق لهما.

(١) المعرفة اللغوية ٣٧٥.

(٢) انظر ٩٨.

(٣) سورة الفاتحة: ٤.

(٤) المعرفة اللغوية ٣٦٧.

وهذا الاقتراح عيُّن ما قرَرَه النحويون من أنَّ موضع حرف الجرِّ والاسم المجرور به موضع نصبٍ بالفعل المتقدِّم، ولذا عدُوا الفعل المتعدي بحرف جرٍّ من الأفعال المتعديَّة؛ إذ إنَّ الجارِ والمجرور بعده بمنزلة مفعوله، ولذا أيضاً أجازوا العطف على المجرور بالنصب، وأجازوا أيضاً وصفَه بالمنصوب، كقولك: مررت بزیدٍ وحالداً، ومررت بزیدٍ الظريف، وذلك من حيث إِنَّهم اعتبروا حرف الجرِّ بمنزلة الجزء من الاسم بعده^(١).

-٨- الضمير الاستبدالي:

تفرض التوليدية على بعض الواقع في الجملة التي تتضمَّن فراغاتٍ أن تتضمَّن ضميراً استبداليًّا للتغلُّب على خرق القيد، من ذلك أنَّه إذا ما حذف عنصرٌ ما من الجملة، أو وُجِدَت مقوله فارغة، فإنَّ الضمير الاستبدالي المفروض يغطي هذا الخرق^(٢)، كقولهم: «يظنُّ الناسُ أنَّه كَلَّما زاد المطر زاد الزرع»، فالهاء في أنَّه ضمير استبدالي.

وفي التَّحْوِيْرِ ما يُماثلُ هذا، وهو ضمير الشأن، وقد سبق الحديث عنه^(٣)، ولا يقف الأمر عند استعمال العرب ضمير الشأن لتعطية محفوظ بل إنَّه عندهم يرتبط ارتباطاً قوياً بالمعنى ويحمل المقام أيمَّا خدمة، فهو يُسْتَعمل في العربية في المواطن التي لها وَقْعٌ عظيم عند الاستماع، ويراد منها لفت الانتباه إلى شأن المذكور بعده، كقوله تعالى: ﴿يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٤)، وقوله: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِنْ قَالَ حَبَّةً مِّنْ حَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ﴾^(٥)

يقول الجرجاني: «إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا أَضْمَرْتُ ثُمَّ فُسِّرَ كَانَ ذَلِكَ أَفْخَمَ لَهُ مَنْ أَنْ يُذَكِّرُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمَةٍ أَضْمَارٍ»^(٦).

-٩- التأويل الذي لامعنى له:

من الجمل في التوليدية ما يُرْفَضُ لشيءٍ إِلَّا لأنَّه لامعنى له، وقد مثَّلوا لذلك بقولهم:

«*غرق القارب ليحصل على التأمين».

فمن المستحيل أن يطلب القارب -وهو جاد- التأمين، لذلك حكمو على هذه الجملة بأنَّها غير ممكنة^(٧).

(١) الكتاب ٩٣/١، والمقتضب ١٥٣/٤، والخصائص ١٠٢/١، ١٠٦، ٣٤٢، والإنصاف ٣٢٧.

(٢) المعرفة اللغوية ١٩٥.

(٣) انظر ١٩٨.

(٤) سورة النَّمَل: ٩.

(٥) سورة لقمان: ١٦.

(٦) دلائل الإعجاز ١٣٢.

(٧) انظر المعرفة اللغوية ٢٢٦.

هذا من الناحية الدلالية، ومن زاوية أخرى تركيبية يُحَكَّم على هذه الجملة بالفساد حين يعود «ضم» فيها – وهو فاعل يحصل – على مرجع داخل الجملة نفسها، لأنَّه ينبغي أن يكون حَرَّاً لا مقيداً، وفق المبدأ الثاني من مبادئ نظرية الربط.

فإن شئت إصلاح الفساد في الجملة واعتبارها سليمة جعلتَ مرجع ضم فيها خارج الجملة، كأن تقول:

«خرج زيدٌ إذ غرق القارب ليحصل على التأمين».

أو «حاول القبطان أن يُغرق القارب ليحصل على التأمين».

فيكون فاعل «يحصل» زيداً أو القبطان، لا القارب لتحقّق سلامته الجملة.

وفي العربية نَبَّه سيبويه على مثل هذا فجعل من أقسام الكلام المستقيم الكذب، كقولك: «شربَ ماء البحر، وحملَ الجبل»، فهذا فاسد المعنى وإن كان سليم التركيب^(١).

١٠- خرق نظرية الفصل:

تنصُّ نظرية الفصل عند التوليديين على أنَّ التركيب السليم هو الذي لا يفصل فيه بعضٌ عن بعض، وكلُّ ما خالف ذلك من التراكيب فهو يخرق نظرية الفصل. ومن أمثلة ذلك أنْ يُنقل تركيب الاستفهام في الجملة أكثر مما ينبغي^(٢)، ومثال ذلك قولهم:

*من يعتقد خالد ما زعم من أنَّ علياً رأه؟ (بحيث تكون الماء في رأه عائدة على أداة الاستفهام "من").

فلا يصحُّ الاستفهام في هذه الجملة لبعد المستفهم عنه عن ضميره، في حين يصحُّ نظير هذه الجملة الخبريّ، وهو قولهم:

«يعتقد خالد ما زعم من أنَّ علياً رأى زيداً».

فالذي يعني الاستفهام عنه في الجملة «زيد»، وقد طال الفصل بينه وبين أداة الاستفهام، لذا كان في التركيب خرق لنظرية الفصل.

وكذا يُقال في الجملة التالية:

«*يعرف عليٌّ أنَّ زيداً أعطى شيئاً ما لشخصٍ ما».

(١) انظر الكتاب ٢٥/١.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٢٨٥.

ومن قيود العمليات التحويلية التي تخضع لها التراكيب عند التوليديين «قيد التبعية»، وهو يندرج تحت نظرية الفصل، وينصُّ على أنَّه لا يمكن للتحويل أن يقل مرجًّا بعيداً أكثر مما ينبغي^(١).

ولم يقصُّ التوليديون في ضبط ذلك ووضع قيود تركيبية له، وتفسيره وتحليليه، ونظمها وفق مبادئ عامة، ترتبط بنظرية الإحالة والأثر، فالنقل المسموح المتأخر غير البعيد كقولنا:

من تظنُّ أنَّ زيداً رأى؟

أيُّ بلد يخشى زيداً من أن تضرب العاصفة؟

أيُّ بلد يخشى زيداً من أن تضرب العاصفة؟

ولو كان النقل أبعد من ذلك لوقع خلل في الجملة.

ويؤثِّر الفصل أكثر ما يؤثِّر عند التوليديين في نظرية العمل، فلقد شرط التوليديون لعمل عنصر ما في عنصر آخر شرطَ الدنو، فإذا ما كان عنصر ما يعمل في شيء عملاً فإنَّه يمنع عمل عنصر آخر أبعد منه، وهذا يدخل في مفهوم الحاجز^(٢).

فنظرية الحاجز تفرض قيوداً على العمليات التحويلية لكيلا تطبق على المستويات كافة، فإذا كانت لديك التمثيلات أ وب وج فإنَّ نظرية الحاجز تفرض عليك أمرين:

١ - عدم الانتقال من المستوى أ إلى المستوى ج وتجاهل المستوى ب.

٢ - أن لا تكون هناك عُجْز^(٣) إضافية بين أ و ب تفصل بعضهما عن بعض، وقمع وصول تأثير عمل أ إلى ب^(٤).

وإذا بحثنا عن مقابل لهذا الكلام في النحو العربي نجد مفهوم الحاجز يُرادف في النحو العربي ما عُرف عند التحويّين عامة بمصطلح الفاصل الأجنبي.

على أنَّ سيبويه نفسه استعمل مصطلح الحاجز الذي يؤثِّره التوليديون اليوم؛ فقال عن كم الخبرية: «وقد يجوز في الشعر أن تَجُرَّ، وبينها وبين الاسم حاجز، فتقول: كم فيها رجل»^(٥).

(١) انظر المعرفة اللغوية ١٥١.

(٢) انظر النظرية التحويلية ٥٠٧.

(٣) أي عُقد فاصلة، أي حواجز.

(٤) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٣، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ١٠٠.

(٥) الكتاب ١٦٦/٢.

ثم انظر كيف تعامل النحويون مع قضية الفصل، فهم يعُدُون الفصل من الموانع الصناعية القوية المعتمدة بما في الحكم على وجه من الإعراب بالصحة أو الفساد، ولم يتركوا مسألة الفصل عامة ضبابية لا ضوابط تحدها، ولا أحكام تقيّدها، بل ضبطوا الفاصل وضبطوا المفصل بين أجزائه.

فأمّا المفصل بين أجزائه عندهم فيدخل فيه كلٌّ متلازمين، كال فعل والفاعل، والمبدأ والخبر، والصفة والموصوف.

وأمّا الفاصل فمنه الأجنبي ومنه غير الأجنبي، غير الأجنبي كلٌّ ما هو من تمام الجزء الأوّل من أجزاء المفصل، فصيغة المبدأ تُعدُّ من تمام المبدأ، فلا يُعتَدُ بها فاصلًا بين المبدأ والخبر، كقولك: «زيد الناجح زارني». وألحق النحويون بالفصل غير الأجنبي الفصل بين الصلة والموصول بعمول الصلة، كقولهم: « جاء الذي زيداً ضرب».

والأجنبي كلٌّ ما ليس من تمام الجزء الأوّل كقولك: «زيد عمرًا ضرب»، فُصل بين المبدأ وخبره بعمول الخبر، وذلك لا يجوز.

والفاصل الأجنبي نوعان: نوع مسموح به، ونوع غير مسموح به، فالمسموح به الظرف والجار والمجرور، لأنَّه يُتَسَعُ فيهما ويُغَفَّرُ.

وغير المسموح ما سوى ذلك، ولا يُغَفَّرُ فيه إلَّا في ضرورة الشعر.

فنظريَّة الفصل في النَّحو العربي تُحرِّق إذا كان الفصل بأجنبيٍّ عن المتلازمين، وبغير الظرف، كالفصل بالخبر بين المصدر ومعموله، أو بين الموصول والصلة.

وتتحلّى نظرة النحويين إلى قضية الفصل وضوابطه أَيْمَانًا تجاهًّا في كتب التطبيق النحوي، فإذا شئت أن تضع نظريَّة خالصة للفصل جامعة لأحكامه فاسير أغوار تلك الكتب وتقضي توجيه النّحاة للشواهد التي وقع فيها فصل، واعرف كيف تعاملوا معها.

وإليك نماذج مُنتَخَبةٌ من جهود النحويين في دراسة التراكيب التي وقع فيها فصل، وكيف تصرَّفوا فيها، (وهي مسلولة من كتب التطبيق النحوي):

من ذلك إعراب المفسِّرين لقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتُ﴾^(١)، حيث منعوا تعليق الظرف «يَوْمَ» بالمصدر «زلزلة» لما يؤدّي إليه من الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي «شيء» وهو خبر «زلزلة»^(٢).

(١) سورة الحج: ١.

(٢) انظر الدر المصنون ٢٢٢/٨.

ومن ذلك ما قالوه في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مَنْ دُونَ اللَّهِ أَوْتَانَا مَوْدَةً بَيْنَكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(١) يجوز تعلق «في الحياة» بالفعل «اتَّخَذْتُمْ» على أن تكون «ما» كافية و«مَوْدَةً» منصوبة، لا على كون «ما» اسمًا موصولاً اسم إنّ، و«مَوْدَةً» خبرها؛ لئلا يلزم منه الفصل بين الموصول وما في الصلة بالخبر^(٢). على أنّ الفصل في العربية بين المتلازمين جائز - كما تقدّم - إذا كان فصلاً بالظرف أو الجار وال مجرور. ولعلّك سأّلت: ما سُرُّ الظرف والجار والمجرور، ولم يُعَتَّفْ فيهما دون غيرهما ويُتَحَوَّزْ؟ فانظر كيف عَلَلَ النَّحْوَيُونَ ذلك؛ قال ابن يعيش: «وَإِنَّمَا جَازَ بِالظَّرْفِ لِأَنَّ الْأَحْدَادَ وَغَيْرَهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، فَكَانَتْ كَالْمُوْجُودَةِ وَإِنْ لَمْ تُذَكَّرْ، فَكَانَ ذَكْرَهَا وَعَدْمُهُ سَيِّئَنَّ»^(٣). ومثال ذلك الفصل بين كم الخبرية ومجرورها، فتقول: «كم فيها رجل». والشاهد في ذلك ما أنسده سيبويه^(٤):

كم بجودِ مُقْرِفٍ نَالَ العَلَا
وَكَرِيمٌ بِجُلْهُ قَدْ وَضَعَهُ

فصل الشاعر بين «كم» وما أضيفت إليه بالجار والمجرور.

ففي مثل هذه الموضع لا يُعَدُّ الفاصل أجنبياً، أما لو قُصِّلَ بغير الظرف فهو فصل ممتنع أو قبيح. على أنّ ثُمَّة موضع من الفصل بالأجنبي سُمعَتْ من فصيح الكلام أو أفضحه، اضطُرَّ النَّحْوَيُونَ - وهم ممّا يُقدّمون السَّمَاعَ على القياس - إلى أن يأخذوا بها ويوافقوا عليها فيحكموا عليها بمحَرَّد القبح إن تورّعوا عن أن يحكموا بالمنع كالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ رُبَّنَ إِلَكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أُولَادَهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾^(٥).

وقد استشهد باحثون توليديون بهذه الآية على عدم التحام المضاف بالمضارف إليه وكأنّهما كلمة واحدة، وجوازِ كون مفعول المصدر المضاف إلى فاعله مقدماً على ذلك الفاعل في الحكم، ليصلوا بذلك إلى أنّ الأصل في بنية التركيب النحوويّ عامّة والتركيب المصدريّ خاصة أن يلي المفعول فعله مباشرةً، فكأنّهما في

(١) سورة العنكبوت: ٢٥.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/١٠٤، ١٠٣٦، وكشف المشكلات ١٠٣٦، والبيان في إعراب القرآن ٤٢٦.

(٣) سرح المفصل ٤١/٣.

(٤) في الكتاب ٢/١٦٧، والبيت بلا نسبة فيه وفي المقتضب ٣/٦١، والأصول ١/٢٣٠، وضرائر الشعر ١٣، ونُسب إلى عبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/١٠.

(٥) سورة الأنعام: ١٣٧، وانظر تخريج القراءة في السبعة ٢٧٠، والمحجة ٣/٤٠٩، والنشر ٢/٢٦٣.

لُحْمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَأْتِيُ الْفَاعِلُ بَعْدَهُمَا أَوْ قَبْلَهُمَا مُسْتَقْلًا تَرْكِيبيًّا، كَقَوْلِهِمْ: «ضَرْبٌ زِيدًا الْمَعْلُمَةِ يُقْلِقُنِي»^(١)، وَكَقَوْلِكَ: زِيدٌ ضَرْبٌ أَخَاهُ.

غَيْرَ أَنَّ عَامَةَ النَّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّ الْمَضَافَ وَالْمَضَافَ إِلَيْهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، يَقْبَحُ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالظَّرْفِ خَاصَّةٍ وَفِي الشِّعْرِ خَاصَّةً، لَأَنَّ الْمَضَافَ إِلَيْهِ مِنْ تَمَامِ الْمَضَافِ، يَقْوِمُ مَقَامَ التَّنْوِينِ وَيُعَاقِبُهُ^(٢)، فَكَمَا لَا يَحْسَنُ الْفَصْلَ بَيْنَ التَّنْوِينِ وَالْمَنْوَنَ، كَذَلِكَ لَا يَحْسَنُ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ، وَقَالُوا عَنِ الْفَصْلِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ: «هُوَ قَبِيحٌ قَلِيلٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ»^(٣).

وَمَمَّا سَمِعْتُ مِنَ الْمُتَلَازِمِينَ قِرَاءَةً مُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِلُ يُوَفَّيهُمُ اللَّهُ دِيَّهُمُ الْحَقُّ﴾^(٤) بِرْفَعِ «الْحَقُّ» عَلَى أَنَّهُ صَفَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَفِيهِ فَصْلٌ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالْمَفْعُولِ^(٥).

فَهَذَا جَانِبٌ لَا يُسْتَهَانُ بِهِ فِي قَضِيَّةِ الْفَصْلِ عِنْدَ النَّحَوِيِّينَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَفَرَّكَ وَاسْتَعَاكَ جَانِبُهُ، وَهُوَ مَسَأَةٌ تَمْيِيزُ النَّحَاةَ الْفَصْلِ الْمُنْنَوِّعِ مِنَ الْفَصْلِ الْقَبِيْحِ، كَمَا قَرَأْتُ فِي تَخْرِيجِ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ الْمَذَكُورَةِ آنَّفًا، فَمَا كَانَ فِي كَلَامِ الْفَصَحَّاءِ الْصَّرَحَاءِ لَمْ يَقُولُ النَّحَوِيُّونَ عَلَى الْحَكْمِ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ الْمُطْلَقِ بَلْ رَاعُوا الْجَهَةَ الَّتِي يَصْدُرُ مِنْهَا، فَخَفَّفُوا حُكْمَهُمْ إِلَى درَجَةِ الْقَبِحِ، وَهِيَ مَسَأَةٌ ذُوقِيَّةٌ كَمَا تَرَى، فَالْقَبِحُ حُكْمٌ نَحْوِيٌّ وَسَطٌّ، فَهُوَ دُونَ الْمُقْبُولِ وَفَوْقَ الْمُنْنَوِّعِ.

وَقَدْ يَنْعَلَّ النَّحَوِيُّونَ أَيْضًا بِعَلَةِ قَلْلَةِ الْاسْتِعْمَالِ، كَمَا تَعَلَّلُوا بِالْقَبِحِ، لَأَنَّ الْاسْتِعْمَالَ عِنْدَهُمْ الْبَاعُثُ عَلَى تَمْكِينِ الْقَوَاعِدِ مِنِ الصَّحَّةِ وَمِنْحِ الْكَلَامِ صَفَةَ الْقُوَّةِ وَالْإِسْقَامَةِ.

وَقَدْ لَحِظْتُ أَنَّ نَقْطَةَ الاِخْتِلَافِ بَيْنَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ وَالنَّحْوِ التَّوْلِيدِيِّ فِي تَنَاهُولِ مَسَأَةِ الْفَصْلِ تَكَمَّنُ فِي سَبَبِ مَعْنَى الْفَصْلِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، فَلَكُلُّ مِنْهُمْ تَعْلِيلٌ مُخْتَلِفٌ لَهُ، فَالنَّحَوِيُّونَ احْتَجَوْا لِمَنْعِ الْفَصْلِ بِأَجْنِبِيٍّ بِسَوَاءِ فَهُمُ السَّامِعُ لِلْمَعْنَى الْمَرَادُ وَبِضَيْاعِ غَرْضِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ كَلَامِهِ، وَبِقَبْحِ التَّرْكِيبِ وَبُعْدِ بَوْنِهِ عَنِ الْبَلَاغَةِ الْمُتَغَيِّبَةِ.

وَالْتَّوْلِيدِيُّونَ لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى هَذِهِ الْأَغْرَاضِ الْمَعْنَوِيَّةِ الْنَّفْسِيَّةِ، بَلْ بَحْثُوا عَنِ التَّفْسِيرِ الْعَلْمِيِّ لِظَاهِرَةِ دُمُّ قَوَاعِدِيَّةِ تَلْكِيَّةِ الْجَمْلِ الَّتِي تُلِيَّتْ بِفَصْلِ أَجْنِبِيٍّ، فَهُمْ إِنَّمَا يَنْعَلَّلُونَ بِفَسَادِ التَّرْكِيبِ الَّذِي يُبَنِّئُ عَنْهُ خَلْلُ فِي الْمَشْجَرِ الرَّكَنِيِّ، الَّذِي يَعْدُ صُورَةً عَنِ الْعَمَلِيَّاتِ الْذَّهَنِيَّةِ، وَالَّذِي يَعْدُ مَقِيَّاً الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ، فَلَا تَكَادُ تَجِدُ عِنْدَ التَّوْلِيدِيِّينَ عَلَّةً بِالْأَغْيَةِ.

(١) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري، أ.د. لبابة مشوّح ١٤٦.

(٢) يُعَاقِبُهُ وَيُعَاقِبُهُ فِي هَذَا السِّيَاقِ فِي مَصْطَلِحِ النَّحَوِيِّينَ: أَيْ يَخْلُفُهُ، وَيَنْوِبُ عَنْهُ، وَيَقْوِمُ مَقَامَهُ، (لَا يَتَلَوُهُ وَيَأْتِي بَعْدَهُ كَمَا ظَنَّ ذَلِكَ دَارِسُونَ فَبَنَوْا أَحْكَامًا عَلَى ذَلِكَ الظَّنِّ...).

(٣) انظر الكتاب ١٤/١، ١٧٩، ٢٥٤، والمقتضب ٤/٢٢٨، والمحجّة ٤/٤١١، والخصائص ٢/٤٠٧، وشرح المفصل ٣/٤١، وضرائر الشعر ١٩٦.

(٤) سورة النور: ٢٥.

(٥) انظر المحتسب ٢/١٠٧، وإعراب التحاس ٥٨٥، وكشف المشكّلات ٩٤٣.

ثم إنَّ في النَّحوِ العربيِّ نوعاً من الفصل تختلفُ أحکامه عن أحکام الفصل المذکور، ألا وهو الاعتراض، وهو أنَّ تعترض بجملة بين متلازمین، كالصفة والموصوف، والفعل والفاعل، ویُعترض فيه من الفصل ما لا یُعترض في الفصل بالأجنبيِّ الذي تقدَّم الكلام عليه، بل إنَّ المعهود والمعلوم أنَّ موضع جملة الاعتراض إنما تكون بين متلازمین هي أجنبيةٌ عنهم.

لذلك لا يُعدُّ الفصل بجملة الاعتراض ضرورةً، بل فصاحةً وبلاعنة، بدليل مجده في القرآن الكريم وفي فصيح الشعر المستشهد به؛ قال تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا أُقْسِمُ بِمَا تَرَكَ الْكَوَافِرُ﴾^(١)، فاعتراض بين القسم وجوابه وبين الصفة وموصوفها^(٢).

وقال جرير^(٣):

ذاك الذي -أبيك- يَعْرِفُ مالِكًا
والحَقُّ يَدْمَعُ ثَرَهَاتِ الْبَاطِلِ

فجملة القسم اعترضت بين الموصول وصلته.

وقال الشاعر معتريضاً بين «كَائِنَ» واسمها^(٤):

كَائِنَ -وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَرِيمٍ-
أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ رَكْوَدٌ

وغير ذلك من أمثلة جمل الاعتراض التي يختصُّ بها النَّحوِ العربيِّ، ولا تكاد تجد التوليديين أتوا على ذكرها أو تعرَّضوا لشيء منها.

وعَلَّ أبو علي الفارسيُّ المساحة في الاعتراض عند التَّحْوِيْنِ وعدم المساحة في الفصل بالأجنبيِّ، فقال: «الاعتراض قد شاع في كلامهم واتَّسَعَ وكثُرَ، ولم يجرِ ذلك عندهم مجرِّي الفصل بين المتنَّصِّلين بما هو أجنبِيٌّ، لأنَّ فيه تسدِيداً وتبيِّناً، فأشبهه من أجل ذلك الصفة والتأكيد، فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل والفاعل، والابداء والخبر، والمفعول و فعله، وغير ذلك»^(٥)، وقال: «لأنَّ الاعتراض من حيث كان تسدِيداً وتبيِّناً جرِيَّ الصفة، فلم ينَّزل منزلة الأجنبيِّ»^(٦).

(١) سورة الواقعة: ٧٥-٧٧.

(٢) انظر البحر ٢١٤/٨، وانظر الخصائص ١/٣٣١، ٣٣٥، ٣٤١.

(٣) ديوانه ٥٨٠، والحلبيات ١٤٤.

(٤) البيت لأبي الغول كما في النوادر ٤٩٨، وبلا نسبة في الحلبيات ١٤٨، والخصائص ١/٣٣٧، واللسان (ثفا).

(٥) انظر الحلبيات ١٤٣.

(٦) انظر الشيرازيات ٦٢٢.

وإن شئت أضفت علة ثانية لاغتفار النحوين الفصل بجملة الاعتراض ما لم يغت BRO عن الفصل بين أجزاء الجملة بأجبي، علّها تكون علةً مستساغةً عندك، وهي أنّ جملة الاعتراض جملة تامة لا يشتبه فيها السامع أن تختلط مع الجملة الأساسية المقصول بين أجزائها، فاللبس فيها مأمون.

ثمَّ تأمل لتقريب تعليل النحوين إلى الأذهان الأمثلة الثلاثة:

١- *زيد نجح المريض.

٢- إنَّ زيداً وإنْ كان مريضاً نجح.

٣- إنَّ زيداً نجح وإنْ كان مريضاً.

ففي المثال الأول فصل الخبر بين الصفة والموصوف، فأوقع الكلام في إلغاز وتعقيد وسوء فهم.

وفي المثال الثاني أعلمتَ أنَّ زيداً نجح، وأكَدتَ أنَّ المرض اعترض النجاح، فلم يمنع من تحققه.

في حين أنك في المثال الثالث أخَرتَ الكلام عن المرض إلى آخر الجملة، فقلَّ اهتمام السامع به، ولم يتحقق له وقوع النجاح رغم المرض، فالفرق البلاغي بين المثالين الثاني والثالث واضح، وهذا ما جعل النحوين يغت BROون في الاعتراض ما لا يغت BROون في الفصل، وإن كان كلامها بين متلازمين، لأنَّ خدمة المعنى هُمُهم وسدهم.

في حين أنه في المثال الأول لم يزد الفصل على أنَّ أوقع الكلام في تفكُّك ولبس، وأبعد المعنى عن التحقق والتمام، وأربك التركيب الصناعي، فلم يعد المعرب يميّز الصفة من الخبر، ولا الفاعل من الصفة.

وينبئُ هنا على أنَّ التداخل والتلازم بين العلل النحوية التركيبية الصناعية والعلل البلاغية الدلالية الأسلوبية في النحو العربي قائمٌ واضح، فعلة منع الجملة (١) المذكورة آنفاً كانت لسبب صناعيٍّ مؤدٍّ إلى سبب بلاغيٍّ، وعلة جواز -بل تفضيل- الجملة (٢) على الجملة (٣) كانت لسبب بلاغيٍّ بحث.

فالاعتراض بالجملة ليس مغتَرراً فحسب، بل ميزةٌ وغايةٌ يتغيّرها المتكلّم إذا قصد إلى تحقق المدف المرجو من كلامه على تمامه وكماله.

وانظر كذلك إلى المثالين التاليين، واحكم على أيِّهما شئت بقوَّة التأثير في السامع:

-أصُنْعُ إلى نصيحتي.

-أصُنْعُ -رعاكَ الله- إلى نصيحتي.

وفي الجملة أَهَمَ النحوين التنبية على قضية الفصل واستفروهم تخلص بعض حالاتها من بعض، ومثلَّت هذه النظرية في أذهانهم بجلاء، على أنك قد تأخذ على النحوين أَهَمَ لم يجمعوا هذه الأحكام في باب واحد أفردوها لها، كما أفردو لسائر أبواب النحو النظري أبواباً قائمة برأوسها، مستقلة بذاتها، فهذه الخلاصة المذكورة آنفاً عن

أحكام الفصل لا تكاد تعثر عليها مُضامنةً محددة واضحةً في باب من أبواب كتب النحو النظرية المشهورة المعروفة، إنما تطالعها من ملحقات أبواب النحو الرئيسية، وتعثر عليها في سطور كتب أمهات النحو العتيقة من نصوص سيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم، وتستنبطُها في كتب التطبيق النحووي من إعراب القرآن والشعر، فتلقاها منشورة بين تعاليق النّحّاة على أعاريب الشواهد هنا وهناك، فلا تكاد تسمع من نحويّ مصطلح «نظريّة الفصل» أو مصطلح «نظريّة الحواجز»، وهذا هو السبق الذي يُسجّل للتوليديين الذين أطلقوا نظرية سُمّوها بهذا الاسم أو ذاك، وحكموا على التراكيب التي تخالفها بأكملها تخرّق نظرية الفصل.

وثمة سبق آخر يُسجّل لهم، وهو أنّ نظرية الفصل عندهم تنتهي بتحليل طبيعة العُجُّر الفاصلة، وطبيعة العنصر المقدّم، وطبيعة أثره، وعلاقة الأثر بأقرب عائد، أو أقرب عامل، وغير ذلك من الضوابط والشروط الترتكيبية، لا مجال لاستعراضها هنا.

١١- العوامل بسيطة:

رأى التوليديون أنّه لا تكون العوامل إلّا العناصر البسيطة من فعل وحرف واسم، ولا يمكن العناصر الأعظميّة كالركن الفعلي والركن الحرفي أن تَمْنَح حالة إعرابية لشيء بعدها أو قبلها^(١).

وفي النحو العربي كذلك الجملة لا تعمل، إنما يعمّل الأفعال والحراف، والأسماء تعمل حلاً لها على الفعل^(٢).

١٢- الأصوليّة والمقبولة:

سلف الكلام على ما اتباه عليه التوليديون من تمييز أصوليّة الجملة أو قواعديّتها من مقبوليتها^(٣)، وأفّهم راعوا في وضع أحکامهم الجمل السليمة من ناحية التركيب، كما راعوا الجمل السليمة من ناحية المعنى والدلالة، فلفت انتباهم التفرقة بين الأمرين.

وهنا يُؤيّد ما ذُكر بقصة حكاهَا جيفري بوول^(٤) عن باحثة تستقرئ لغة التّغالوغ (إحدى لغات الفيليبين)، محاورةً المتكلّمين الأصليّين لهذه اللغة، سائلةً لهم عن حكمهم على مدى صحة قائمّة من الجمل، فكانت المفاجأة أنّ الجمل جمِيعاً حكم عليها المسؤول بالصحة، كما كان متوقّعاً إلّا جملةً واحدة، تعجّبَت الباحثة من رفضه لها

(١) انظر المعرفة اللغوية ٣٠٠، ودراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٤٣.

(٢) انظر ١٤٥، ١٤٦.

(٣) انظر ٨٦.

(٤) انظر النظرية النحوية ٤٣.

قائلاً: «لا أحد يقول هذا إنّه مستحيل!»، مع أنَّ الجملة كانت لا تختلف عن أخواتها من حيث البناءُ اللغوِي والنحوِي!

وبعد البحث والتقصي تبيَّن أنَّ الجملة تدور حول أطفال يسبحون في المحيط، وكان المحيط في منطقتهم تستحيل السباحة فيه لخطأه الجسيم، واحتواه على أسماك القرش المفترسة، فلا يُعقل أن ينطق متكلِّم منهم بهذه الجملة لهذا السبب المعنويِّ القبولي.

ثمَّ إنَّ قياس صحة جملة ما قواعدياً عند التوليديين لا يُعتدُّ به في المعنى ولا في سهولة الاستعمال، فهناك جمل ركيكة مفككة، أو صعبة الاستعمال، وهي من جانب النحو صحيحة، أطلق عليها التوليديون "جمل ممرات الحدائق"، ووصفوها بأنَّها تسبِّب في إرباك جهاز التحليل النحوويِّ، ومثالمهم عليها: «الحصان الذي أجري إلى ما بعد الحظيرة سقط».

وممَّا يتَّصل بذلك أيضاً انتباه التوليديين إلى أنَّ الجمل القواعدية الأصولية على درجات، فشمَّة جمل أو طأ في القواعدية من جمل أخرى، وإنْ كانت كلتاها قواعديتين^(١)، وقد مثلَّ تشومسكي لذلك بالجملتين:

- الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة.
- هل عندك كتاب عن الموسيقا الحديثة؟

بغضِّ النظر عن معنى الجملتين، ومدى مصداقيتهمَا وقبوليتهمَا، يرى تشومسكي أنَّ الجملة الأولى أعلى قواعدية من الجملة الثانية، وإنْ كانت كلُّ منها قواعدية أصولية.

وإذا قابلتَ جهود التوليديين في هذا المجال بجهود النحوين ألفيت النحوين على دراية بهذا الفصل بين الجمل السليمة قواعدياً والجمل السليمة معنوياً، وأفضلُ ما يتجلَّى به هذا الفصل كلامُ سيبويه، فلا بدَّ من ذكره هنا، وإنْ تقدَّم في الفصل الأوَّل لاستدعاء المقام له؛ قال: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فاما المستقيم الحسن فقولك: أتيتكَ أمسِ وسأريكَ غداً.

واما المحال فأنْ تنقضَّ الأوَّل كلامكَ باخره فتقول: أتيتكَ غداً، وسأريكَ أمس.

واما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربتَ ماء البحر، ونحوه.

واما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللُّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكَيْ زيدَ يأتِيك، وأشباه هذا.

(١) انظر البنى النحوية ٢١ ح.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»^(١).

فعبارة سيبويه وعبارة التوليديين عبارتان مُعبرةٍ عنها واحد.

ومن ذلك حكم سيبويه على استعمال نحوّي أو صرفيّ بأنّه «عربيٌّ كثيّر»^(٢)، وهذا إقرار منه بِأصْوَلِيَّةِ الكلام ومقبولية عند العرب، كالأصْوَلِيَّةِ والمقبولية التي عناها تشومسكيِّ اليوم.

فتُرى في كلام سيبويه هذا أنَّه انتبه من قديمٍ إلى أنَّ الكلام له مصداقيةٌ معنويةٌ دلاليةٌ، وله أصولٌ تركيبيةٌ نحوّيةٌ، ولكلٌّ منهما ضوابطٌ، فخرقُ ضوابط الدلالة مُحالٌ، وخرقُ ضوابط التركيب في منظوره قبيحٌ.

وإذا قابلت «جمل مرات الحدائق» على ما توصلَّ إليه علماء العربية تجدهم ذمّوا التعسُّف والتَّكَلُّف في اللُّفْظِ وعابوه على قائله، وقد ضربوا المثل بِبيت الفرزدق المشهور في ذلك^(٣):

وَمَا مُثْلِهِ فِي النَّاسِ إِلَّا مَلَكًا أَبُو أَمْمَهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

وأصل الكلام: وما مُثْلِهِ فِي النَّاسِ حَيٌّ يُقَارِبُهُ إِلَّا مَلَكًا، أَبُو أَمْمَهِ هذا المَلَكُ أَبُوهُ هذا المَدْوُحُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ حاله، أَرَادَ ذَمَّهُ بِمَا أَكْثَرَ فِيهِ مِنَ التَّقْدِيسِ وَالتَّأْخِيرِ، وَكُلُّ نَاظِرٍ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ يَرَاهُ مَعِيَّبًا فِي الإِعْرَابِ مَعِيَّبًا فِي الْأَسْمَاعِ.

ووصف المبرّدُ هذا الْبَيْتَ بِأَنَّهُ «مِنْ أَقْبَحِ الضرُورَةِ، وَأَهْجَنِ الْأَلْفَاظِ، وَأَبْعَدِ الْمَعَانِي»^(٤).

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني معلقاً عليه: «فَانظُرْ أَيْتُصُورُ أَنْ يَكُونْ ذُمِّكَ لِلْفَظِهِ مِنْ حِيثِ إِنَّكَ أَنْكَرْتَ شَيْئاً مِنْ حِرْوَفِهِ، أَوْ صَادَفْتَ وَحْشِيًّا غَرِيبًا أَوْ سُوقِيًّا ضَعِيفًا، أَمْ لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّهُ لَمْ يَرِتَّبْ الْأَلْفَاظَ فِي الذِّكْرِ عَلَى مَوْجَبِ تَرْتِيبِ الْمَعَانِي فِي الْفَكْرِ، فَكَدَّ وَكَدَّ، وَمَنْعَ السَّامِعِ أَنْ يَفْهَمَ الْعَرْضَ إِلَّا بِأَنْ يَقْدِمَ وَيَؤْخُرَ، ثُمَّ أَسْرَفَ فِي إِبْطَالِ النَّظَامِ، وَإِبْعَادِ الْمَرَامِ، وَصَارَ كَمَنَ رَمِيَّ بِأَجْزَاءِ تَنَالَّفٍ مِنْهَا صُورَةً، وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ يُرَاجِعَ فِيهَا بَابٌ مِنَ الْهِنْدِسَةِ، لَفِرْطَ مَا عَادَ فِيهَا بَيْنَ أَشْكَالِهَا، وَشَدَّدَ مَا خَالَفَ بَيْنَ أَوْضَاعِهَا»^(٥).

نلحظ في نصّ الجرجاني هذا أنَّ الكلام يُطْعَنُ فيه إذا كان وحشياً غريباً، أو سوقياً ضعيفاً، أو كان ترتيبه وعراً غريباً، وبهُ الفرزدق المذكور مثال على النوع الثالث، حيث لم يرتب الشاعر الألفاظ كما يكون ترتيبها في الْدَّهْنِ، فلذلك أشْكَلَ على السَّامِعِ، وأَحْوَجَهُ إِلَى عَنَاءٍ وَتَكَلُّفٍ لِفَهْمِهَا.

(١) الكتاب ٢٥/١.

(٢) انظر الكتاب ٤، ١٨٥/٤، ٤٢٢.

(٣) ديوانه ١٠٨ (الصاوي)، وطبقات فحول الشعراء ٢/٣٦٥، والكامل ٤٢/١، والنكت ١/٦١ (أنسدَهُ الأَخْفَشُ).

(٤) الكامل ٤١/١.

(٥) أسرار البلاغة ٢٠.

كما يُستنتج من إشارة الجرجاني إلى النّظام أنَّ للعربية منهاً يُنتَهِجُ في النّظم اللغوي، ويظهر في التركيب اللغوي، وهذا النّظم أساس بناء اللغة، لأنَّ ضياعه ضياعٌ للغة.

ومثال التقديم والتأخير الفاحش الذي يُخرج الكلام إلى التعسُّف وتعذر الفهم ما أنسده ابن الأعرابي^(١):

فأصبحت بعد خطٍ بمحاجتها كأنَّ قُرْأً رُسومها قَلْما

أراد: فأصبحت بعد محاجتها قُرْأً كأنَّ قَلْما خطٍ رسومها.

وفي المقابل يرى التوليديون أنَّ لكلٍّ لغة قواعدها النّظمية المتفقة مع القواعد العامة، ومنها يتولد الكلام.

و زِدَ عَلَى ذَلِكَ مَنْقَبًا فِي حَقِّ النّحويِّينَ الْعَرَبِ وَهُوَ أَكْبَرُ مَمْكُنٍ لَمْ يَقْفُوا عَلَى درجات عدم المقبولية فحسب بل توجّهوا إلى المقبولية وجعلوها على درجات أيضاً، وذلك في تمييزهم الكلام الفصيح من الأفصح، وهو محور عمل البلاغيين وشاركيِّهم فيه النّحويِّون، فكانت ضوابط درجات الفصاحة بلاغيَّة نحويَّة معاً.

وقد تعرَّضَ فتقول: ألم يُميِّزْ تشوسم斯基 الجمل الأوَّلَةَ في القواعديَّةِ من غيرها كما قيل آنفًا؟

وتجاب عن هذا الاعتراض بأنَّ الرجل اقتصر على القواعديَّةِ ولم ينطِرِقْ إلى البلاغة، أيَّ أَنَّهُ تطرَّقَ إلى الجمل الأوَّلَةَ في القواعديَّةِ ولم ينطِرِقَ إلى الجمل الأوَّلَةَ في المقبولية والقواعديَّةِ معاً، وهذا الذي عنده النّحويِّون بالبلاغة، فهم يرسمون للمتكلِّم المنوال الأمثل للكلام الذي يشتمل على شروط الحسن والكمال كُلُّها تركيباً ولغةً واستعمالاً ومناسبةً للمقام وتأثيراً في السامع، كُلُّ هذا إنما يرمون إليه حين يقولون: "بعض الكلام أبلغُ من بعض".

فالتوليديون قصَّرُوا في ضبط درجات الفصاحة، ووصف مزايا كُلٍّ منها، فكان اهتمامهم منصباً على الصواب والغلط، ثمَّ تبيين درجات عدم المقبولية، ولم يبيّنوا درجات المقبولية، أيَّ درجات الحسن فيما هو حسن، ودرجات الفصاحة فيما هو فصيح.

وعلماء العربية - كما وجدت - قرَّنوا أحکامهم النّحوية إلى مدى مناسبتها للأغراض المعنوية، متى يكون التَّنفي بهذه الأداة أَخْدَمَ للكلام، متى يكون التَّنفي بغيرها أَوْلَى وأَجْدَى؟

ما الفرق بين تأدية المعنى بعبارة «ما ضرب عمرو إلا زيداً»، وتأديته بعبارة: «ما ضرب زيداً إلا عمرو»، متى يُقدَّمُ المبتدأ، ومتى يؤخَّرُ؟ متى يُحذف المفعول ويكون حذفه الوجه، مع أنَّ الفعل متعدٌ.

وانظر إلى عبارات النّحويِّين المنشورة في كتبهم: «واللغة الجودي، ولا أستسيغه، وهو قبيح، وأحسن منه كذا، وفي الاختيار كذا، وهو على المختار، وليس بالجيِّد، هو ردِّي، والراجح كذا، وأفضل منه كذا، وغيره أولى منه، وهو مرجوح، وله وُجْيَةٌ».

(١) الخصائص ٣٣٠/١.

ألم تر إلى إيلاجهم أحکام النحو في أحکام البلاغة إيلاجاً يتعدّر بعده فصل أحد القبليين عن الآخر، ثمّ ألم تر إلى أنّ تعویلهم على أفضل الكلام، وأرجحه وأقومه، لا على مجرّد فضيله ومرجوحه ومستقيمته ومقبولته.

فمدار جهودهم على الوصول باللسان إلى المستوى الذي لا شيء فوقه، لا على مجرّد التبرئة من اللحن والخطلل.

فخدمة درجات الفصاحة وحسن توصيفها من صميم عمل النحوين ومن مزايا ميراثهم الحالى، لا من عمل التوليديين، فميّزوا الفصيح من الأفصح كما ترى، بل جعلوا الفصاحة في درجاتٍ وطبقاتٍ أكملها وأعلاها أسلوب القرآن الكريم، ولا أدلّ على ذلك من قول الجرجاني: "يفضل بعض الكلام بعضاً، ويتقدّم منه الشيء الشيء، ثمّ يزداد فضله ويترقّى منزلة فوق منزلة، ويعلو مرقاً بعد مرقٍ، ويُستأنفُ له غايةً بعد غاية، حتى ينتهي إلى حيث تقطع الأطماء، وتحسُّر الظنوں، وتسقطُ القوى، وتستوي الأقدام في العجز"^(١).

١٣- الخرق درجات، وعدم المقبولية درجات:

يَنْتَصِلُ بالاَصْوَلِيَّةِ وَالْمُقْبُولِيَّةِ، ذَكْرُ درجاتِ عدمِ الْاَصْوَلِيَّةِ وَدرجاتِ عدمِ المُقْبُولِيَّةِ عند النحوين العرب وعند التوليديين.

توصل التوليديون إلى حقيقة أنَّ خرق التراكيب على درجاتٍ، تختلف من موضع إلى موضع، فهناك خرق أضعف من خرق^(٢).

ومثال ذلك الجملتان التاليتان:

- *أسئل رآه الرَّجُلُ.

- *الرَّجُلُ الَّذِي لَهُ أَسْئَلُ عَمَّ أَعْطَى زَيْدٌ.

فالجملتان كلياتهما غيرُ نحوٍ، أي في حِيز اللَّحنِ، لكنَّ الخرق في الجملة الثانية أضعف من الخرق في الجملة الأولى، على حدّ تعبير تشومسكي، لأنَّ الفعل في الجملة الأولى عُدِّي إلى الجملة مباشرة، وكان ينبغي أن يُعدَّ بحرف جرٍ، فتصبح الجملة: «أسئل عَمَّ رَأَهُ الرَّجُلُ»، أو «أسئل مَنْ رَأَهُ الرَّجُلُ»، ولو لا حرف الجرٍ هذا ما فُهم المقصود من الجملة.

(١) دلائل الإعجاز ٣٥.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٣٧١ ح ١٢.

أما الجملة الثانية فإنّها مفهومة وإنْ كان فيها خرق يتمثّل في تقديم شيء من جملة الاستفهام على اسم الاستفهام، فـ«له» من مكوّنات جملة الاستفهام، فكان ينبغي أن تكون الجملة على هذا النحو: الرجل الذي أتَسأَلَ عَمَّ أَعْطَى زِيدَ لَه.

ففي الجملة الأولى حذف وفي الجملة الثانية تقديم وتأخير^(١).

واللحن لا علاقة له بالإفهام كما تحدّد، لأنَّ الجملتين مفهومتان وإنْ وقع فيهما خرق. ويَتَّصل بهذا أيضاً كلام التوليديين على درجات عدم المقبولية، فقد لفت نظر تشوسمسكي أنَّ مجموعة الجمل غير النحوية تختلف فيما بينها من حيث القبول التام وغير التام، وعَبَّرَ عن ذلك بوصف الكلام بالصفات التالية: «ردِيأً بصورة ميؤوس منها/وسطاً نوعاً ما بين الصحة الكاملة والحالة غير المقبولة بالمرة/أكْثَر مقبولية من المثال/مقبولاً تماماً بالنسبة لكثير من المتكلمين»^(٢).

وكلُّ الأمثلة التي تناولها بهذه الصفات متفق على أنَّها غير نحوية، وهذا يدلُّ على أنَّ اللحن لا علاقة له بالإفهام، فقد يُفهَّمُ معنى الجملة وإنْ لم تكن موافقة للقواعد والمبادئ العامة.

وقد فطن علماء العربية إلى هذه الحقيقة قبل قرون، وذلك بدراساتهم ضرائر الشعر التي تقابل الخروقات في التوليدية، فقالوا: ثُمَّة ضرورة أهون من ضرورة، وضرورة أقبح من ضرورة^(٣).

ومن ذلك جواز حذف المبتدأ وإنْ كان من العُمَد، وامتناع حذف الفاعل إلَّا لضرورة، فحذف المبتدأ في العربية أقلُّ جرماً من حذف الفاعل؛ قال ابن جنِي: فـ«المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية؛ لأنَّه أصعب حالاً من المبتدأ»^(٤).

ومن ذلك إقرارهم أنَّ الفصل بين الصفة والموصوف أهون وأسهل من الفصل بين الصلة والموصول؛ «لأنَّ الصفة قد تكون ألا تلزم لزوم الصلة؛ لأنَّها قد تنقطع عن الموصوف، وتحتَّصُ بِإِعْرَابٍ ينفرد بها دون الموصوف»^(٥).

(١) وكلُّ هذا لا تكاد الترجمة العربية تعَبِّر عنه حقَّ التعبير، ففي الإنكليزية تقدم متعلّق اسم الاستفهام بواسطة عملية مماثلة لعملية الاستفهام، وذلك شديد الصلة بنظرية الأثر، وقد لا تتضح آثار الخرق وعواقبه في الترجمة العربية، لاختلاف في تفاصيل قواعد اللغتين.

(٢) المعرفة اللغوية ١٥٩.

(٣) انظر الخصائص ٢١٢/١.

(٤) الخصائص ٤٣٣/٢.

(٥) الشيرازيات ٦٢١.

غير أنَّك تجد أنَّ الفرق بين النظرية النحوية العربية والنظرية التوليدية أنَّ التوليدية أَلزمَت نفسها أن تجد لدرجات المقبولية هذه تفسيراتٍ عقلية تخدم الإطار العام للقواعد الكلية التي تؤسِّس لها، وتكشف عن وجودها، ولا تكتفي بالتعليق الذي يخدم لغة بعينها.

في حين أنَّ العربية راعت الجانب الذوقي البلاغي في الحكم على الجمل بالصحة التركيبية والدلالية معاً، فكان عمل النحوين أدخلَ في العربية وأخدم لأوضاع اللغة، وإن كان مقتضاً على لغة بعينها مُعِرِّضاً عمماً سواها.

١٤- **تغطية الحذف:**

وضع التوليديون مبدأ عاماً يسمى «مبدأ إمكان تغطية الحذف»، يقرُّ أنَّه قد يُحذف العنصر فقط إذا ما تحدَّد بصورة كاملة، عن طريق مركب يرتبط به بنوبياً، يتضمن سماته المعجمية^(١).

أي أن يدلُّ عنصر مذكور في الكلام على العنصر المذوف، يقوم مقامه، ويفي بالغرض.

وإذا كانت أمثلة الحذف التي أوردها تشومسكي في هذا السياق^(٢) لا تتطابق على العربية لأنَّها تختصُ بحذف الاسم الموصول -والاسم الموصول لا يصحُّ حذفه على الصحيح كما تقدَّم^(٣) - فبإمكاننا أن نستعِّد عنها بأمثلة أخرى لحذف عنصر آخر من عناصر النحو.

فكمَا اشترط التوليديون في بعض الحالات لحذف العنصر مبدأ إمكان تغطية العنصر المذوف، كذا اشترطَ النُّحاة لحذف شيء من الكلام كله كأنَّ أم جملة إمكان فهم الكلام بدونه أو الاستغناء عنه، أو التعويض عنه بعوض، أو الاستدلال عليه بدليل، وقد تقدَّم ذلك في شروط الحذف في النحو العربي، فلتلمسه فيها^(٤).

على أنَّ التوليديين لم يعمموا شرطَ إمكان تغطية الحذف على حالات الحذف جميعاً، بل درسوا كلَّ حالة تركيبية للحذف على حِدة، واستدلُّوا منها على خصائص معجمية وتركيبية، فالتوليدية عملُها أشمل وأعمقُ من وضع شرط عام للغة واحدة.

١٥- **الصيغ الالزامية للأفعال المتعديّة:**

من الأفعال المتعديّة عند التوليديين ما استعمل على إطلاقه، فيكون شكله الظاهر أشبه بالفعل اللازم، لكنَّه في الحقيقة متعدٌ، استغني عن مفعوله لسبب ما، حتى نُزِّل منزلة ما لا مفعول له^(٥).

(١) انظر المعرفة اللغوية ١٤٩.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٤٦ - ١٥٠.

(٣) انظر ١٧٣.

(٤) انظر ١٧٦.

(٥) انظر المعرفة اللغوية ٦٣.

وهذا عين ما فطّن إليه التراث النحووي العربي، فليس كل فعل لا مفعول له لازماً، فقد يكون متعدّياً لم يذكر مفعوله، وقد تقدّم فصل التّحويّين بين أنواع من حذف المفعول، فتّمّ شواهد حذف منها المفعول الأوّل، وأخرى حذف منها المفعول الثاني، وأخرى حذف منها المفعولان^(١).

١٦ - من شروط العمل:

مِن شروط العمل التي وضعها التوليديون أن يكون العنصر العامل مهيمناً على العنصر المعمول، وذلك أن لا يحتويه، فإذا احتواه بطل العمل، وذلك يفهم من النص الآتي:

«فإنَّ العنصر أَ يهيمن على العنصر بِ إِذَا كَانَ أَ لَا يحوي بِ، وَكَانَتْ أَوْلَ عَقْدَةٍ مُتَفَرِّعَةٍ تَحْوِي أَ تَحْوِي بِ أَيْضًا»^(٢).

وإذا اجتهدت في البحث عن نظير مكافئ لهذه الفكرة في كتب التّحوّل والإعراب عثرت على موضع من تعليق الظرف تلقي مع ما قاله التوليديون، ومنها امتناع تعليق "إذا" الظرفية الشرطية بما أضيفت إليه، إنما تعلق بالجواب، لأنّ ما أضيفت إليه كالجزء منها، فهو من محتوياتها على حد تعبير التوليديين، وجزء الشيء لا يعمل فيه^(٣).

غير أنّ ثمة موضعَ يتعلّقُ فيها تعليق «إذا» بفعل الشرط، لوجود مانع يمنع من تعليقها بالجواب، وحيث إنّ تخلص من تعليق الشيء بما أضيف إليه بـأَنْ نمنع إعراب الجملة بعد «إذا» مضافاً إليها، وبجعلها ابتدائية أو استئنافية.

ومثال ذلك قوله: «إذا جاء زيدٌ فـإِنِّي أَكرمه»، فالفاء هنا تعدّ حاجزاً يمنع تعليق ما قبلها بما بعدها، لذلك تعلق إذا بفعل الشرط، وبجعل الجملة بعدها ابتدائية غير مضافة، لـإِنَّا يُعلقُ الشيء بما أضيف إليه، وهو من محتوياته.

وممّا تذكّره إذا قرأت كلام التوليديين منع النّحويّين تقديم شيء من الصّلة على الموصول، ففي قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾^(٤) امتنع تعليق «لك» باسم الفاعل «الناصيحة»، لأنّ الجار والمجرور على هذا الإعراب مِن صلة (ال) الموصولة، ولا يُقدم شيء من الصّلة على الموصول، ولذا عُلّق «لك» بـ«من الناصيحة»

(١) انظر ١٦٤.

(٢) دراسة توليدية تركيبية للتركيب المصدري ١٣٤.

(٣) انظر الإغفال ٤٦٧/٢، والبغداديات ٢١٤، وانظر ما سبق ١٢٩.

(٤) سورة القصص: ٢٠.

أخرى مخدوفةٍ مقدرة، وهذا يسمى عند النحوين التبيين؛ قال الزجاج: «ومعنى قوله «لك» مُبَيَّنة، كأنه قال: إنّي من الناصحين ينصحون لك»^(١).

١٧ - سمات الأفعال، ووظائفها الموضوعاتية:

تكلّم التوليديون على سمات الأفعال وخصائصها المعجمية والتركيبية والوظائف الموضوعاتية التي يمنحها كل فعل لتابعه، وقسموا الأفعال إلى زمر ثلات وفق المكمّلات التي تتصل بها، وهي^(٢):

- أفعال المكان الواحد: وفيها يقع المركب الاسمي الذي يرتبط بالفعل في مكان الفاعل، كقولنا: نام **الظُّلْفُ**.

- أفعال المكانين: وفيها يقع أحد المركبين الاسميين المرتبطين بالفعل في موقع الفاعل، والآخر في موقع المفعول به، كقولنا: **ركب سعيد الدّراجة**.

- أفعال الأمكنة الثلاثة: وفيها يقع أحد المركبات الاسمية في موقع الفاعل، والآخر في موقع المفعول الأول، والثالث في موقع المفعول الثاني، كقولنا: **علّم الأستاذ الطّالب الخير**.

وقد نصّ النحويون العرب على تقسيم الأفعال إلى هذه الزمر من ذي قبل، فلا تكاد تقع على كتاب **للنحو إلا وباب المتعدي واللازم يشغل منه مكاناً واضحاً**.

فأفعال المكان الواحد يقابلها في العربية الأفعال الالزمة، وأفعال المكانين يقابلها المتعدي إلى مفعول واحد، وأفعال الأمكنة الثلاثة يقابلها المتعدي إلى مفعولين.

بل ويضاف إليها -إذا شئت- **أفعال الأمكنة الأربع**، أي المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، كقولك: **أعلمُ زيداً** **الصدق منحيّاً**^(٣).

وانظر على سبيل المثال كيف تعامل النحويون مع الفعل **«رأى»** آخذين بخصائصه الانتقائية، قائلين: يأتي الفعل **«رأى»** على ثلاثة أضرب^(٤):

١ - **رأيُتُ** التي يُراد بها إدراك الحاسة، مثال: **رأيُتُ الحجر يسقط**.

٢ - **رأيُتُ** بمعنى **النَّظر والاعتقاد**، وتنعدى إلى مصدر مؤول، مثال: **رأيُتُ أَنَّكَ على صوابٍ**.

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٠٤، وانظر الكتاب ١/١٢٨، ١٣١، ١٩/٢، ٣٢١، ٣٦/٧، ١١١، ١١٨.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٣٦، والنظرية النحوية ١٨٣.

(٣) انظر الكتاب ١/٣٤، ٣٧، ٤١، ٤٣، ٤٤، والمقتبس ٣/٣٩، والأصول ١/١٧٧، ١٨٧، وشرح المفصل ٧/١١٠.

(٤) انظر الخلبيات ٦٣.

٣- رأیتُ المتعدّیة إلى مفعولین، مثال: رأیتُ الصّدقَ منجیاً.

وقد أوضح ابن جنی مفهوم الخصائص الانتقامیة للعنصر بأنصر بانصر بیان حين قال: «ألا تراكَ حين تسمع "ضربَ" قد عرفتَ حدثَه وزمانه، ثمَّ تنظرُ فيما بعد، فتقولُ: هذا فعلٌ، ولا بدَّ له من فاعلٍ، فليت شعري مَن هو، وما هو؟ فتبثح حینثدِ إلى أن تعلم الفاعل مَن هو؟ وما حاله...، ألا ترى أَنَّه يصلحُ أن يكون فاعله كُلُّ مذَّکَرٍ يصحُّ منه الفعل، مجملًا غير مفصلٍ»^(١).

فهذا الكلام يُقابل الصفات التي يُطلقها التولیدیون بیینون بها خصائص الفعل وخصائص الفاعل: (+مذكر +عاقل...الخ)، فلله ذُرُّ الشیخ.

١٨- مکونات النحو الكلّي:

تقدَّم الكلام على مکونات النحو الكلّي، وهي: المعجم، والمکون النحوی، والمکون الصوتي الصریف، والمکون الدلالي المنطقی.

ويقاس على ذلك ما ذكره ابن جنی في باب الدلالة اللفظیة والصناعیة والمعنیة، ومثل ذلك بالفعل "قام"، فلفظه يدلُّ على مصدره، وبناؤه يدلُّ على زمانه، ومعناه يدلُّ على فاعله^(٢).

١٩- البنية العمیقة والبنية السطحیة:

يرى التولیدیون أنَّ تشومسکی استطاع - في المراحل الأولى من إطلاق نظریته - أن يُحقق الريادة في حسم الغموض الدلالي لبعض الجمل التي تحتمل معنین عند السامع، باتکاره مستویین للتحليل اللغوي اللذین کانا غائبين عن النحو التقليدي: مستوى البنية العمیقة ومستوى البنية السطحیة، فإذا ما كانت الجملة غامضةً دلایلًا لجئ إلى التحلیل التولیدی لها إلى هذین المستویین، لیکتشف المعنی الوحید المراد لها؛ إذ مِن المستحیل أن تكون في بنیتها العمیقة تحتمل الأمرين معاً^(٣).

مثال: قابلتُ الصّدّيق مبتسماً.

يكتنف هذه الجملة غموض دلالي، يعييه التولیدیون على النحو التقليدي، وبالتحليل التولیدی التشجیري ينحلي هذا الغموض، ويتحدد صاحب الضّحک، أَهُو الصّدّيق أَم المتكلّم.

فاختلاف المعنی هذا نابع من اختلاف العلاقة التركیبیة بین عناصر الجملة لدى المتكلّم والسامع على السواء، وهو ما يوضّحه التولیدیون في المشجر التركیبی.

(١) الخصائص ٩٨/٣.

(٢) المصدر نفسه ٩٨/٣.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٢٤ ح، والبني النحوية ٦٣، ٦٥، ١٠٥.

وإذا التمَسَ النَّظير المكافئ لهذا الكلام في النحو العربي وجدَت الإعراب الكفيل بالرجوع إلى البنية العميقَة للجملة، للإبَانة عن أصلها. والإعرابُ في أصل الوضع في اللغة هو الإظهار والإبَانة والتوضيح والإفصاح، كما هو معلوم^(١).

فمُهمَّةُ المَعْرِبِ النَّحْوِيِّ في أمثلَةِ الجملة المذكورة أن يقول: «مِبْتَسِمًا: حالِ مِنِ الصَّدِيقِ»، أو «حالِ مِنِ التَّاءِ فِي قَابِلِتِ»، وذلك على حسبِ المعنى الذي يريده المتكلِّم، ويحدِّده السياق.

وينتَهُ الإعرابُ العلاقة التَّنْعِيَّة بينَ الكلمات، ويعيدُ المَذْوَفَ، مُحدِّدًا موقعَهُ في الأصل، فجملة «ادرس تنجح»، يُقالُ في إعرابها:

«ادرس» فعل أمر، و«تَنْجُح» فعل مضارع مجزوم لأنَّه جواب شرط مقدَّر، تقديره: ادرس إن تدرسْ تنجح.

وقولنا في إعراب «شكراً»: مفعول مطلق لفعل مَذْوَفٍ، تقديره «أشكرك»، أو نائب مفعول مطلق.

أرأيَتَ الإعرابَ كَيْفَ أَعْرَبَ وأَبَانَ عَنِ الْبَنِيَّةِ الْعُمَيقَةِ لِصَاحِبِ الْحَالِ، وَالْبَنِيَّةِ الْعُمَيقَةِ لِلْجَمْلَةِ الشُّرْطِيَّةِ، وَالْبَنِيَّةِ الْعُمَيقَةِ لِمَفْعُولِ الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ.

وأمثلة ذلك تطول حتى تطال أبواب النحو كافة.

فمفهوم الإبَانة في أصله مشترك بين القبيلين النحو والتوليدية، ويؤدي النتيجة نفسها فيهما، لكنَّه مختلف من وجْهَةِ أخرى وظيفيَّة، هي أنَّه في التوليدية مسؤول عن إعادة ترْكُبِ اللغة ذهنيًّا، وخصوصُها لعمليَّات تحرِيدية، تنتَجُ عنها البنية الظاهرية، التي لا بدَّ أنها مرتَّ بكلِّ تلك المراحل الذهنية المفترضة.

في حين أنَّ الإعراب هو الإبَانة عن العلاقة بين العامل وسائر متعلَّقاته، وهو لا يوضَّحُ ما تمَّ من عمليَّاتٍ ذهنيَّة للانتقال من المعجم الذهني إلى الجملة المنطقية.

وممَّا يدخلُ في البنية العميقَة والبنيَّة السطحيَّة من جهود علماء العربية كلام الجرجاني عن ترتيب المعاني في الذهن قبل خروجها إلى النطق، قال: «لِيُسَّرُ الغُرُضُ بِنَظَمِ الْكَلْمَ أَنْ تَوَالَّ الْفَاظُهَا فِي النَّطْقِ، بَلْ أَنْ تَنَاسَقَ دَلَالُهَا، وَتَلَاقِتْ مَعَانِيهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اقْتِصَادَ الْعُقْلُ، وَكَيْفَ يُتَصَوِّرُ أَنْ يُقَصَّدَ بِهِ إِلَى تَوَالِي الْأَلْفَاظِ فِي النَّطْقِ»^(٢)، «إِذَا وَجَبَ لِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا فِي النَّفْسِ وَجَبَ لِلْفَظِ الدَّالُّ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُثْلَهُ أَوَّلًا فِي النَّطْقِ»^(٣).

وهذا يماثل ما توصلَّ إليه علماء التوليدية الْيَوْمَ.

(١) انظر اللسان (عرب).

(٢) دلائل الإعجاز ٤٩.

(٣) المصدر نفسه ٥٢.

وما يدل على التفات علماء العربیة إلى معنی البنیة العمیقة والبنیة السطحیة، وتمییزهم إحداھما من الآخری بخلاف تمییزهم بین نوعین من التقديم: تقديم على نیة التأخیر، وتقديم لا على نیة التأخیر؛ قال الجرجایی: «واعلم أن تقديم الشیء على وجهین: تقديم يقال إنه على نیة التأخیر، وذلك في كل شیء أقررته مع التقديم على حکمه الذي كان عليه... کخبر المبتدأ. وتقديم لا على نیة التأخیر، ولكن على أن تنقل الشیء عن حکم إلى حکم، وتجعل له باباً غير بابه الذي كان عليه،... [ك] زید ضریبته»^(۱).

ومن ذلك ما لفت إليه ابن حیی من أن الاعتداد يكون بأصل الكلام لا بالجاري على الألسنة، أي أن البنیة العمیقة هي الأصل؛ قال: «ولا یُستکر الاعتداد بما لم یخرج إلى اللفظ؛ لأن الدلیل إذا قام على شيء كان في حکم الملفوظ به، وإن لم یجر على ألسنتهم استعماله»^(۲).

قاعدة حرك "wh" :- ۲۰

نص التولیدیون على قاعدة مستحدثة تقضی بوجوب تقديم أسماء الاستفهام والأسماء الموصولة إلى بداية الجملة، تسمی قاعدة حرك "wh" أو حرك «م»، أي أسماء الاستفهام التي تبدأ بحرف الميم، كمن وماذا وما^(۳)، وقد تسمی قاعدة "انقل أ".

وقد وضع التولیدیون موقعاً أصلیاً لكل عنصر یَتَّسَمُ بسمة "wh" أو «م» في صدر كل رکن جملة (رج)، ویُظہر التحلیل القوسي هذه المواقع، فمثلاً نقول: متى أتیت؟ وبنیتها الأصلیة التي یکشفها التحلیل القوسي التالية:

رج [رج متى] أتیت-[]؟

فموقع «م» أي اسم الاستفهام حيث وضعت علامة «-».

ونقول: «لن أقول لك متى سأتي»، وبنیتها التحلیلیة القوسمیة التي تُظہر موقع «م» في البنیة العمیقة هي الآتیة:

رج[لن أقول لك رج[متى رج[سأتي- []].

وقد فصل الكلام على ذلك في نظریة الأثر والعناصر الفارغة في الفصل الثاني.

وحق التقديم هذا تدخل فيه الأسماء الموصولة كما تدخل أسماء الاستفهام في التولیدیة، كقولهم: "عرفت ما تقول" ، موقع الاسم الموصول فيها عقب الفعل في البنیة العمیقة، لأن تحلیلها القوسي على النحو التالي:

رج [عرفت [ما رج[تقول-[]].

(۱) دلائل الإعجاز ۱۰۶.

(۲) الخصائص ۳۴۳/۲.

(۳) انظر المعرفة اللغوية ۱۴۲.

وقدِّمَ قال النحويون العرب: أسماء الاستفهام لها حق الصدارة؛ لأنَّها نقلت الجملة من الخبر إلى الاستفهام فلا يتحقق الغرض منها إلا بتقدِّمها.

وقالوا: لا يعمل في اسم الاستفهام ما قبله، وقالوا: لا يعمل ما بعده فيما قبله، وقالوا: لا يتقدِّم ما في حِيزه عليه، كلُّ ذلك لم يراعِهم حق الصدارة^(١).

ثمَّ إنَّ التحويين في إعرابهم لأسماء الاستفهام يُبعون عن الموضع الأصلي الذي انتقلت منه هذه إلى صدر الجملة من غير أن يصرّحوا بذلك برموز واضحة في تحليل قوسيّ، كما فعل التوليديون، بل اكتفوا مثلاً في قولنا: «من ضربت؟»؟ بإعراب «من» اسم استفهام في محل نصب مفعولاً به، وهذا إقرار منهم ضمّني بـأنَّ موقع «من» الأصليَّ بعد الفعل ضربت وفاعله المستتر.

ولذا كان الاستفهام سبباً في تعلق الفعل القليبي عن العمل لفظاً لا مجازاً، كقوله تعالى: ﴿فُلِّ إِنْ أَدْرِي أَقْرِبَ مَا تُوعَدُونَ﴾^(٢)

لكنَّ في العربية يتوقف الأمر عند أسماء الاستفهام، في حين أنَّ الأسماء الموصولة لا يطالها حق الصدارة، بل يعمل فيها ماقبلاها، تقول: «رأيُتُ الذي رَبَّكَ»، فـعُمل الفعل بالاسم الموصول بعده.

غير أنَّك قد تعرِض فقول: أليس من قواعد التحويين أن لا يـعُمل ما في صلة الاسم الموصول فيما قبله، كما ذُكر في التعليق على الآية ﴿إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾^(٣)؟

فـلك بعد ذلك أن تدَعِي أنَّ في العربية حق صدارة لـاسم الموصول، لكنَّ من واجبك أن تقيِّد ادعاءك فـتقول: هي "صدارةٌ جزئيةٌ"؛ لأنَّ الاسم الموصول يـعُمل فيه ما قبله بخلاف أسماء الاستفهام.

٢١ - الشكل الصوتي والشكل المنطقي:

القواعد التوليدية غنية باحتواها الشكل الصوتي والشكل المنطقي في آن^(٤)، وبـحفاظها الدائم على تفاعل اللغة والأنظمة الإدراكية الأخرى، كـأنظمة الإدراك الحسي، وأنظمة الفكرية وأنظمة البراغماتية، كلُّ ذلك مع الاعتداد بالبنية السطحية والبنية العميقـة اللتين تـشكـلان قواعد البنـيـة المركـبة والقواعد التـحـوـيلـية^(٥).

(١) انظر الكتاب /١، ١٢٧، ١٢٨، ٢٣٦، ٢٩٧/٣، والأصول /٢، ٢٣٤، ٢٩٧/٣، والمقتضب /٨، ٢٨٠.

(٢) سورة الجن: ٢٥.

(٣) سورة القصص: ٢٠.

(٤) يـعنـونـ بالـشـكـلـ المـنـطـقـيـ المـعـنىـ المـوـجـةـ إـلـىـ الـذـهـنـ،ـ وـالـذـيـ يـحـكـمـ عـلـىـ صـحـتـهـ منـطـقـ العـقـلـ.

(٥) انظر المعرفة اللغوية ١٤٥.

وقد میّز النّحو التولیدي في حديثه عن العلاقات النحوية الفاعل المنطقی من الفاعل النحوی، ولكلّ منهما بنیّه التي يعرف بها، فالفاعل النحوی یعرف بالنظر إلى البنیة السطحیة، والفاعل النحوی یعرف بالرجوع إلى البنیة العميقة^(۱).

والتولیدیة تعمل على فصل المعنی عن الإعراب، وربط الإعراب بالموقع البنیوی للكلمة لا بالمعنى، فالعلاقة عندهم مثلاً بين المضاف والمضاف إليه علاقة بنیویة لا علاقة معنی.

ولهذا كله كان «التمییز بين الوظائف النحویة والوظائف الدلالیة هو جوهّر نظریة الوظائف الموضوعاتیة، كما أسس لها كلّ من غروبر وجاكندوف، وطورّتها القواعد التولیدیة فيما یعرف بالنظریة الموضوعاتیة»^(۲).

فالغصن في «هبّت الريح فانكسر الغصن» فاعل مرفوع، لكنّه ليس [+فاعل]، بل [+مفعول] أو [+مفعول] من الناحیة الموضوعاتیة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى زید في «نظرت إلى زید»، فإنّ إعراب زید اسم مجرور، لكنّ هذا لا علاقة لها بوظیفته الموضوعاتیة [+ هدف].

وفي النّحو العربي نجد مصطلح "الصناعة النحویة" أو "اللفظ" يقابل ما سماه التولیديون الشكل الصوتي، و"المعنى" يقابل ما سماه التولیديون «الشكل المنطقی».

وتجد في كلام النحوين ما يدلّ على تبنّههم إلى هذا الأمر، حين فصلوا بين تقدير الإعراب وتفسیر المعنی، كما فعل ابن جنی، فعقد باباً لذلك^(۳)، ساق فيه مواضع ممّا یختلف فيه تقدير الإعراب عن تفسیر المعنی، ليلفت إلى أنه ليس كلّ ما یفهم على توجیهه اللفظ یعرب به، فمن ذلك قوله: «سرّي قیام هذا وقعود ذاك»، فإنّه وإن كان تقديره «سرّي أن قام هذا وأن قعد ذاك» فلا یجوز فيه إعراب «هذا» في محلّ رفع فاعلاً، بل یقى مضافاً إليه.

ثمّ یقول: «إنّ أمکنك أن یكون تقدير الإعراب على سمت تفسیر المعنی فهو ما لا غایة وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسیر المعنی تقبلت تفسیر المعنی على ما هو عليه، وصحّحت تقدير الإعراب»^(۴).

(۱) انظر المعرفة اللغوية ۱۱۱، ونظریة تشومسکی اللغوية ۱۶۲.

(۲) اللسانیات في التراث اللغوي العربي ۳۵۵.

(۳) انظر المختصّ ۲۷۹/۱.

(۴) المصدر نفسه ۲۸۳/۱.

ثم أَتَّبع ابن جِنِي ذلك الكلام بباب آخر عن «التفسير على المعنى دون اللُّفْظ»^(١) أَشار فيه إلى حالاتٍ من تفسير المعنى، لا يصحُّ حمل الإعراب عليها، كَمَوْهِم: «أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ» بالنصب، هكذا سُمعَتْ من العرب، وتفسير المعنى فيها: الْحَقُّ أَهْلَكَ قَبْلَ هَبُوتِ اللَّيْلِ، لكنَّ «اللَّيْلَ» يظلُّ منصوباً، ولا يُجْرِي بالإضافة، لأنَّ هذا تفسير معنى لا تقدير إعراب ولُفْظ، إنَّما اللُّفْظ على تقدير: «الْحَقُّ أَهْلَكَ وَسَابَقَ اللَّيْلَ» ليتحقَّقُ لِلُّفْظ النَّصْبُ المسمَوُّ الثابت الذي لا مفرَّ منه.

فالنَّحْوِيُّونَ لم يكتفُوا في تعريف الفاعل بمعناه المنطقيِّ الذي يتَبادر إلى الْدَّهْنِ، بل زادوا فيه حِكْمَ تركيبه في الجملة حين قالوا: «الفاعل ليس كُلُّ مَنْ كَانَ فَاعِلًا في المعنى، بل كُلُّ اسْمٍ ذَكْرُهُ بَعْدَ الْفَعْلِ، وَأَسْنَدَ وَنَسَبَ ذَلِكَ الْفَعْلَ إِلَى ذَلِكَ الْاسْمِ مُثْبِتًا كَانَ أَوْ مُنْفَيًا»^(٢).

فالفاعل تحديد إعراب لا تخصيص معنى، فلو لم يكن زيدُ فاعلاً في الجمل الآتية: «مات زيد»، ولم يخطئ زيدُ» و«انْهَمْ زيد» فما عساه يكون؟

فإِذَاً الوظيفة النحوية التركيبية للفاعل هي ما قصدَه النَّحْوِيُّونَ حينما أَعْرَبُوهُ فاعلاً، لا الوظيفة الدلالية المنطقية، والنَّحْوِيُّونَ يلتَقَّونَ في ذلك مع التوليديين.

وهذا عين ما تقوله التوليدية اليوم، فوظيفة الفاعل الموضوعاتية في الجمل السابقة «منفعل» أو «متأثر» لا «فاعل»، ولا علاقة في التوليدية للوظيفة الموضوعاتية بعلامة الإعراب، أو موقع الاسم في البنية التركيبية.

وكذلك في شأن المفعول قرَرَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّهُ يُنْصَبُ إِذَا أَسْنَدَ الْفَعْلَ إِلَى الفاعل، فجاء هو فَضْلَهُ، وَإِلَّا رُفع، كما في البناء للمجهول.

وقد ضَمَّنَ ابن جِنِيَّ هذا الكلام باباً «في الرَّدِّ على مَنْ اعتقد فسادَ عَلَلِ النَّحْوِيَّينَ لِضَعْفِهِ» هو في نفسه عن إِحْكَامِ العَلَّةِ»^(٣).

وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ قَدَّمَ مسْوِيًّا لِلنَّوْعِ التَّقْدِيرَاتِ النَّحْوِيَّةِ لِلْجَمْلَةِ ذاتِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ، فَقَالَ فِي بَابِ التَّقْدِيرَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ لِمَعْنَيِّيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: «إِنَّمَا هِيَ صَنَاعَةُ لِفَظِيَّةٍ، يَسْوَغُ مَعَهَا تَنَقُّلُ الْحَالِ وَتَغْيِيرُهَا، فَأَمَّا الْمَعْنَى فَأَمْرٌ ضَيْقٌ، وَمَذَهَبٌ مُسْتَصْبَعٌ، أَلَا تَرَكَ إِذَا سُئِلَتْ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلَنَا: زَيْدٌ قَامَ سَمَّيَتْهُ مُبْتَدِأً لَا فَاعِلًا، وَإِنَّ كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّكَ سَلَكْتَ طَرِيقَ صَنْعَةِ الْلُّفْظِ فَاخْتَلَفَتِ السَّمَّةُ، فَأَمَّا الْمَعْنَى فَوَاحِدٌ»^(٤).

(١) انظر المخصص ٢٦٠/٣.

(٢) المخصص ١٨٥/١.

(٣) انظر المصدر نفسه ١٨٤/١.

(٤) المصدر نفسه ٣٤٣/١.

فمن هذا يتبيّن أنَّ النُّحَاة ربطوا بين الصناعة اللفظية والمعنى في تعريفهم وأحكامهم، فأخذوها بعين النظر في عللهم وتعاريفهم، ولو استثروا بالمعنى وحده لكان زيدٌ في قوله «مات زيد» مفعولاً، ولكنّهم قرروا اللفظ إلى المعنى، كما قرر التوليديون بين الشكل الصوتي والشكل المنطقي في نظرِّيَّاتهم، فهذه نقطةٌ توافقُ واضحةٌ بين الفريقين.

٤٢ - التحويلات:

يقوم نظام القواعد عند تشومسكي على مجموعة من القواعد التحويلية، التي قسمها إلى قسمين: تحويلاتٍ إلزامية وتحويلات اختيارية، وقد يجتمع في الجملة الواحدة ما يزيد على إجراء تحويلي واحد^(١).

ففي جملة: «الأَبُ ضربَ الولَد» إذا أسنّنا الفعل إلى الآباء صارت صيغة الجمع في الفعل إلزاميةً: «الآباء ضربوا الأَوْلَاد»، وكان فيها تحويل واحد، هو إسناد الفعل إلى واو الجماعة.

فإذا حوّلنا تلك الصيغة إلى صيغة المبني للمجهول صارت: «الأَوْلَادُ ضُرِبُوا»، فقمنا بتحولين: الأول تقدّيم الأولاد إلى بداية الجملة، والثاني: إسناد الفعل إلى واو الجماعة.

وهذا الأمر كان ثابتاً في التوليدية قبل عام (١٩٨٠)، أمّا بعده فقد غدت القاعدة (حرّك أ) قاعدة إلزامية، تلّيها سمات العنصر المعجميّ.

فإن كان له سمة [+ضم متصل] كان لزاماً عليه التحرّك من موقعه في البنية العميقّة على المشّجر الرّجّي، والاتصاقُ بعامله أيّاً كان هذا العامل.

وإن كان له سمة [+زمن] تحرّك إلزاميّاً باتّجاه ركن الزَّمن.

وفي نظرية التحقيق والتشيّيت لتشومسكي (١٩٩٥) ينتقل الفعل على المشّجر الرّجّي لتشيّيت هذه السّمة، ولا يتحرّك إن لم يكن [+زمن]، كما هو حال المصدر^(٢).

وفي النحو العربي الكثير من التحويلات، من تقدّيم وتأخير وحذفٍ، وكل ذلك داخل في ما سماه التوليديون التحويل، وكذلك منها ما هو جائز، ومنها ما هو واجب، ومنها ما هو ممتنع.

فيكون تقدّيم الخبر على المبتدأ على سبيل المثال واجباً إذا كان من مسوّعات الابتداء بالنّكرة، كأن يكون ظرفاً مختصاً، كقولك: «عندِي رجل»، فالذّي سوّغ الابتداء بالنّكرة ههنا أَنَّها تأخّرت عن الخبر، وهو ظرف

(١) انظر البنية النحوية .٦٣

(٢) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٩ .

مختصٌ، ولو تأخر الخبر عنها لامتنع إعرابها مبتدأ ولفهم الظرف على أنه وصف للنكرة لا خبر لها، فحصل إشكال، لذلك وجب تقديم الخبر^(١).

ويكون تقديم المفعول على فاعله واجباً مثلاً إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً والمفعول ضميراً، كقولك: «أكرمل زيد»^(٢).

ويكون ممتنعاً عند خوف اللبس كـ«ضرب موسى عيسى»^(٣)، فهنا يلزم كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، لئلا يختلط الأمر على السامع.

وليس من وَكُدْ هذا البحث الخوضُ في تفاصيل هذه التحويلات، التي تمثل الأطوار الأولى القديمة من ظهور نظرية تشومسكي، التي نالت نصيحتها من الدرس والاهتمام؛ بل هو خصص لدراسة الطور العاملية الأحدث المفتقر إلى الدراسات العربية، بما فيه من نظريات تتصل بالحكم والعمل والربط، فقد استغفت التوليدية في طورها الحديث «نظرية العمل والإحالة ١٩٨٠» عن التحويلات القديمة التي مثّلتها أطوارها الأولى، لتجعل التحويل الإلزاميِّ الوحيد منحصراً في قاعدة «حرّك العنصر أ».

القواعد والسيّاق التركيبّي ومبدأ التوليفات: -٢٣

ووجدت التوليدية أنَّ بعض القواعد يقيّد تطبيقها بسيّاق معين، فأداة النكرة في اللغة الإنكليزية لا يمكنها أن تظلَّ على حالها إذا كان الاسم الذي يليها جمعاً، فهي تختصُّ بالأسماء المفردة^(٤)، وكذا إضافة (S) في آخر الفعل يختصُّ بكون الفاعل قبله مفرداً مذكراً أو مفرداً مؤنثاً أو ممّا لا يعقل.

وهكذا ربطوا بعض القواعد بسيّاقها الذي ترد فيه.

وممّا يتّصل بذلك مبدأ توليفات الكلام، الذي نسب التوليديون الفضل في وضعه إلى تشومسكي، وينصُّ هذا المبدأ على وجوب وضع ضوابط لاستعمال كلّ كلمة بحسب أسيقتها التركيبية، وفق الاستعمال اللغوي، والضوابط الصناعية لتركيبها، ككلمة ما لا ترد إلا في سياق النفي، وأخرى لا تستعمل إلا للزمن، وثالثة لا ترد إلا للشرط، وهكذا^(٥).

(١) انظر الكتاب ٢/١٢٨، وشرح التسهيل ١/٣٠٠.

(٢) انظر الكتاب ١/٣٤، شرح التسهيل ٢/١٣٥.

(٣) انظر شرح التسهيل ٢/١٣٣.

(٤) انظر البني النحوية ٤١.

(٥) انظر مدخل لفهم اللسانيات ٦٨.

وكان النحويون العرب من قبل على دراية بذلك؛ فقد شرطوا لإعطاء أداةٍ ما حكماً معيناً أن تأتي في سياقٍ محدد، كـ«من» التي لا يُحکم بكونها زائدةً إلا في التركيب المنفي، وفي حال كون محورها نكرةً^(١)، كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ عَيْرُهُ﴾^(٢)، أي: ما لكم إلهٌ غيره^(٣).

وقدّموا عمل «ما» بشروط سياقية تركيبية، وهي^(٤):

- أن تدخل على الجملة الاسمية.
- ألا يتقدّم خبرها على اسمها.
- ألا يتقدّم معنوم خبرها على اسمها.
- ألا يُنتقض نفي خبرها بـ«إلا».
- ألا يأتي بعدها «إن» الزائدة.

وقد توفرت الآية التالية على الشروط كافة: «ما هذا بشرًا»^(٥).

إذا انتقضت هذه الشروط أهملت «ما» فلم تُعمل.

وكذلك شرطوا عمل «لا» عمل «إن» بشروط تركيبية أخرى^(٦).

وشرطوا كذا عمل اسم الفاعل بمثل ذلك، فقالوا: اسم الفاعل إذا وُصِّف لا يُعمل، وإذا عمل لا يوصَّف، إلى غير ذلك من شروط إعماله التركيبية^(٧).

ويفسّر التوليديون هذه الظاهرة بأنّ اسم الفاعل إذا وُصِّف فهو [+اسم]، وإذا عمل فهو [+فعل]، فكيف يلتقي اسم وفعل في اللفظ نفسه!

وإذا أمعنا النظر في هذه الشروط وفي أسباب وضع النحوين لها وجدنا أنفسنا أمام نظرية الأصل والفرع، فلولا كون هذه العوامل فرعاً في العمل ما قيّدت بشروط ليست لأصولها، فـ«ليس» أصل في العمل، فلم تُقيّد بشروط كما قيّد فرعاً «ما»، واسم الفاعل كما تعلم فرع عن الفعل في العمل.

(١) انظر الكتاب ١/٦٨، ٣١٥/٢، ٢٢٥/٤، ٤٥/١، ١٣٧/٤، والمقتضب ٤/٤٥، ومغني الليبب ٤/١٦٤.

(٢) سورة الأعراف ٥٩.

(٣) وإن كان مذهب الأخفش من النحوين جواز زيادتها في الموجب المشتَّت. انظر البغداديات ٢٤٢، وشرح المفصل ٨/٢٥، ومغني الليبب ٤/١٦٤.

(٤) انظر مغني الليبب ٤/٤٢.

(٥) سورة يوسف: ٣١.

(٦) انظر مغني الليبب ٣/٢٨٥.

(٧) انظر الكتاب ١/١٣٠، ١٧١، ١٨١، وشرح المفصل ٦/٩٩.

وأحكم النحوويون هذه النظرية عندما تنبهوا إلى أنَّ الفرع قد يكون أصلًا بالنظر إلى ما تحته، وفرعاً بالنظر إلى ما فوقه، نحو «ليس»، فهي أصلٌ بالنظر إلى «ما» النافية، فرعٌ بالنظر إلى «كان» في العمل.

فالنحوويون رأعوا قضية الأصل والفرع، واحتكموا إليها في الأخذ بنظرية العمل، بخلاف ما تراه في اللسانيات الحديثة، التي لا تربط العمل بنظرية الأصل والفرع، ولا تتعرض إليها، فليس في التوليدية ما يُسمى بأصل ولا فرع، فهذه نظرية خاصة بالعربية ابتكرها النحوويون.

٢٤- اختصار المكوّن الصوتي:

للعمل علاقة بالمكوّن الصوتي عند التوليديين، وقد يُحذف المكوّن الصوتي اختصاراً؛ يقول تشومسكي: «ويختصر مستوى المكوّن الصوتي نفسه عن طريق حذف أيّ مقوله لا يتطلّبها وجود المواد المعجمية الواقعة ضمنه»^(١)، ويعلّ لفائدة بقوله: «فهو يزودنا بتعليل لحقيقة كون القيود المتعلّقة بتطبيق قاعدة الاختصار معلومة دونما أدلة...».

وكانَ هذا الكلام يتماثل مع قول النحوويين العرب: إنَّ اللفظ محنوف لدلالة الحال عليه، كما حذفوا الفعل وأبقوا المفعول في قولهم لمن أراد تسديد رميَّه نحو القرطاس: «القرطاس والله»، أي أصبت القرطاس، فدلَّ المقام وال الحال على الفعل المحنوف.

و الحذف في كلام العرب لاختصار كثير، وقد ساق البحث كلاماً وافياً عنه مندرجًا في «نظرية الأثر» في النحو العربي^(٢).

٢٥- قيود التبئير:

التبئير أو الموضعية «عملية صورية»، يتم بمقتضاه نقل مقوله كبرى كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية من مكان داخلي إلى مكان خارجي^(٣) كقولنا: زيداً أحببُ.

وهو راجع إلى مبادئ نظرية الربط التي سبق الحديث عنها.

وقد وضع اللسانيون قيوداً للتبئير، كالقيود التي وضعها روس سنة ١٩٦٧، ومنها: قيد الجزيرة الميمية، وقيد المركب الاسمي المعقد، وقيد المركب العطفي، وقيد الفرع الأيسر، وهذه القيود تمنع التبئير في التراكيب التالية على التوالي^(٤):

(١) المعرفة اللغوية ٣٠٣.

(٢) انظر ١٧٣.

(٣) اللسانيات واللغة العربية ١١٤.

(٤) انظر المصدر نفسه ١١٦.

- *زيداً من ضرب؟ (أي: من ضرب زيداً).

- *زيداً أظنُ الرجل الذي ضرب انتحر (أي: أظنُ الرجل الذي ضرب زيداً انتحر).

- *زيداً انتقدتُ وعمرًا^(١) (أي: زيداً وعمرًا انتقدتُ).

- *زيدِ انتقدتُ أباً (أي: انتقدتُ أباً زيدِ).

وقد درس النحوويون هذه القيود، وتبَّهُوا إليها قبل قرون، وسَعُوا موانع صناعية، فمنعوا مثلاً عمل ما بعد اسم الاستفهام فيما قبله، ومنعوا عمل ما في صلة الموصول فيما قبل الموصول، ومنعوا تقسيم المضاف إليه على المضاف. فكان الفرق إذاً بين عمل النحوويين وعمل التوليديين في ربط تفسيرات هذه القواعد بالقواعد الكلية التي تخضع لها اللغات عامة، لا في مجرد ابتكار الفِكَر والقواعد.

٢٦- التسوير:

ابتَكَرَ اللسانيون مفهوم التسوير الذي لا بد منه لأنَّه لِلْفَاظِ خاصَّة مثل «أَحَد»، فإذا ما وجدوا لفظاً كهذا لا يربطه سور كالنفي قبله حكموا عليه باللحن، مثل ذلك «*رَأَيْتُ مِنْ رَجُلٍ».

وكذا اشترط النحاة من قبل، فقالوا: من لا تزاد في الموجب^(٢)، بل ينبغي أن تُسبِّقَ بُنْفِي أو استفهام، كما في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾^(٣)

وهنا يجُب التنبيه على التقدُّم الذي أحرزته التوليدية من حيث سعيهم إلى الاقتصاد والإيجاز في نظرتهم، فقد ضمَّنوا مسأليَّة التسوير وقيود التبَيَّن نظرية الإحالة، فلم يعودوا في حاجة إلى تعدد المبادئ والأحكام؛ إذ جعوا الأحكام المشتركة تحت نظرية واحدة، تسعى قدر الإمكان إلى التَّكامل.

٢٧- الموضعة والإعراب المستتر:

وَجَدَ اللسانيون أنَّ من الأسماء ما لا إعراب بارزاً لها، وأنَّها تسلَّك سلوكاً مغايِراً لتلك التي لها إعراب بارز^(٤)، وقد ربطوا ذلك بـ«الموضعة»، أي التقدُّم، فحين يُمْوَضَع / يتقدُّم اسم مستتر بالإعراب فإنه يُؤَوَّل بالضرورة فاعلاً، ولا يقبل تأوِيل المفعولية، أمَّا الاسم البارز بالإعراب فيحتمل الوجهين.

مثال ذلك قولنا: عيسى ضرب موسى.

(١) هذه الجملة أوردها د. الفاسي في جملة ما أورده من جمل مغلوطة، مع أنها عربية صحيحة لشيء يطعن في نحويتها.

(٢) انظر ما سبق ٢٦٥.

(٣) سورة الأعراف: ٥٩.

(٤) انظر اللسانيات واللغة العربية ١٩٤.

لا يمكن لعيسى في الجملة إلا أن يكون فاعلاً في المعنى لا مفعولاً، لأنّه يقع قبل الفعل، أمّا لو كان اسم آخر تظهر عليه عالمة الإعراب بجاز فيه الفاعل أو المفعول، نقول: زيدٌ ضربَ حالداً، ونقول: زيداً ضربَ حالداً. وقد تكلّم النحوويون بالتفصيل على هذه القضية منذ أمد بعيد، وقرنوها بأمن اللبس، وذُكِرَتْ جهودهم في هذا البحث في «نظريّة الحال» في النحو العربي^(١).

٢٨ - مبدأ المسافة الدنيا:

اقتراح روزن يوم عام ١٩٦٧ مبدأ المسافة الدنيا الذي يشترط في مراقب العائد أن يكون العنصر الأقرب إليه^(٢)، ثم اختصر ذلك تشومسكي وضمنه المبدأ الأول الذي ينصُّ على أنَّ العائدي يجب أن يكون مرتبطاً بمرجعه في مجال عامله، والمبدأ الثاني من مبادئ الربط الذي ينصُّ على أنَّه يجب أن يكون الضمير حراً في مجال عامله. مثال ذلك: اشتري الآباء للأطفال قصصاً تسلّيهم.

فالضمير عائد على الأطفال لأنَّهم أقرب مذكور.

ومن تمام القول على المسافة الدنيا ما يتعلّق بربط العوائد، فقد قرروا أن لا بدَّ أن يكون العائد مربوطاً في داخل المجال الأصغر للفاعل.

مثال: جعل زيدٌ أخاه يضرب نفسه.

فالعائد «نفسه» لا بدَّ أن يكون مربوطاً بال المجال الأصغر للفاعل، وهو «أخاه».

وقد بذل النحوويون العرب جهداً كبيراً في مسألة عود الضمير، قواعده العامة وحالاته الخاصة، وكيف يكون تفسيره، وذُكر ذلك في الفصل الثالث في معرض مقابلة نظرية الربط على النحو العربي.

٢٩ - الإحالة المنفصلة، والمبدئين «أ» و«ب» من مبادئ الربط:

منع التوليديون — فيما يندرج تحت المبدئين الأول والثاني من مبادئ نظرية الربط^(٣) — عود الضمير على النواة الوظيفية نفسها المذكورة في الجملة، واشترطوا لذلك ذكر «نفس»، ففي قولنا: «حاول زيدٌ قتله» لا يمكن أن يكون الضمير عائداً على زيد، لأنَّه يشترك معه في النواة الوظيفية، بل لا بدَّ من إدخال الكلمة «نفس» قبله ليصَحَّ عوده على زيد، فنقول: حاول زيدٌ قتل نفسه، لأنَّ العائديات

(١) انظر ٢٢٠.

(٢) انظر اللسانيات واللغة العربية ٤٢٠، ٥٢٠.

(٣) انظر ١١١.

ترتبط بال مجال الحلى^(١). وقالوا: «الضمير لا يمكن أن يأخذ كمرجع له عنصراً يقع في مجاله»^(٢)، وقالوا: «العنصر أ يتحمّم مكونياً في كلّ عنصر في مجاله ليس متضمناً فيه»^(٣)، مثل ذلك، إذا قلنا: زيدٌ قرأ كتابه، فمحال الضمير في «كتابه» الجملة كلُّها التي يشتمل عليها الضمير، ماعدا كلمة «كتاب»؛ لأنَّ الضمير متضمناً فيها نفسها، فلا يمكن أن تعود الماء على الكتاب، فإذاً حالة الضمير يجب أن تكون «إحالَةً منفصلةً» وفق تعبير التوليديين.

ولابدَّ – قبل تبيين جهود النحوين المطابقة لما توصلَّ إليه التوليديون اليوم – من الإنباه على أنَّ مفهوم العائد يختلف بين النحو العربي والنظرية التوليدية، فالعائد في التوليدية هي العناصر المعجمية أو غير المعجمية التي تحتاج بالضرورة إلى كلمة قبلها تفسِّرها وتحدد مرجعيتها، ولولا هذه المرجعية لفسد معنى الجملة لتعذر فهمها.

فالعائد المعجمية نوعان:

عوائد الضمائر الانعكاسية: كقولنا: هند تحب نفسها.

وعوائد ضمائر التبادل: كقولنا: الأولاد يحب بعضهم بعضاً.

والعائد غير المعجمية كأثر الاسم الموصول في جملة الصلة، وأثر اسم الاستفهام، أو أثر أيّ اسم مقدَّم، أو أثر الضمير المتصل بعامله.

وأمثلة ذلك على التوالي:

– هذا الرجل الذي أحببَت [أث].

– من رأيت [أث]؟

– زيداً رأيت [أث].

– زيد نام [أث].

والعائد في النحو العربي ما يعود من جملة الصلة على الاسم الموصول ليربطه به، كالهاء في قولنا: الرجل الذي ضربته عفا عني.

(١) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٢٦.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٥٩.

(٣) المصدر نفسه ٣٠٠.

والآن هل تنبئ النحاة العرب إلى مبدأ "الإحالة المنفصلة" الذي ضمنه التوليديون المبدأ "ب" من مبادئربط، أم أن هذا المبدأ من بدائع التوليديين وفرايدهم؟

إذا سبرت كتب التطبيق النحوی في العربية اكتشفت أن هذا المبدأ كان من صميم عمل المعربین، انتظم أذهانهم وإن لم يصرّحوا به وينظروا، فهو إذاً ليس بجديد على التّحو العربي؛ فقد تنبئ علماء العربية إليه، وتبهوا عليه في موضع، منها عندما فسّروا قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشَتَّهُونَ﴾^(١)، وهو يتحدث عن الكفار الذين ينسبون البنات إلى الله سبحانه، ويستأثرون بالذكور لأنفسهم، وقد قال فيها المعربيون: «ما» هنا في محل رفع مبتدأ، مستصحّبين قوله تعالى في آية أخرى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنِينَ﴾^(٢)، ولم يجيزوا أن تكون «ما» في موضع نصب عطفاً على «البنات»، على تقدير: و يجعلون لهم ما يشتهون لعلة صناعية نحوية، وهي أنّ الضمير لا يُضاف إلى صاحبه المظاهر في العربية، فالعرب لا تقول: «أهلكتَك»، ولا «جعلتَ لك»، ولا «أنصتُني»؛ إنما يقولون: «أهلكتَ نفسي» و «جعلتَ لك»، و «أنصتُ نفسي».

فهذا السّماع الذي تقام عليه قواعد التّحو، ويُضاف إليه فساد المعنى، والتناقض العقلي؛ لأنّ ضمير الشيء هو الشيء البتّة، والشيء لا يُضاف إلى نفسه»^(٣).

يقول الفراء في الحديث عن الآية: « وإنما اخترت الرفع لأنّ مثل ذا من الكلام يجعل مكان (لهم) (لأنفسهم)؛ ألا ترى أنك تقول: قد جعلت نفسك كذا وكذا، ولا تقول: قد جعلت لك. وكل فعل أو حافظ ذكره من مكني عائد عليه مكنياً^(٤) فاجعل محفوظه الثاني بالنفس، فتقول: (أنت نفسك لا لغيرك)، ثم تقول في المنصوب: (أنت قتلت نفسك)، وفي المرفوع: (أهلكت نفسك)، ولا تقول: (أهلكتَك)، وإنما أراد^(٥) بادخال النفس تفرقة ما بين المتكلّم وغيره، فإذا كان الفعل واقعاً من مكني على مكني سواه لم تدخل النفس، تقول: (غلامك أهلك مالك)، ثم تكني عن الغلام والمال، فتقول: هو أهلكه، ولا تقول: (هو أهلك نفسه)، وأنت تريده المال»^(٦).

وبنحو ذلك قال الزجاج وابن جني ومكي القيسي وابن عطية وغيرهم^(٧).

(١) سورة النحل: ٥٧.

(٢) سورة الطور: ٣٩.

(٣) الخصائص ٣٣٤/٣.

(٤) أي مضمراً.

(٥) أي المتكلّم، أو واضع اللغة.

(٦) انظر معاني القرآن له ١٠٥/٢.

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج ٥٤، والخصائص ٣/٣، ٢٤، ٣٣٤، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٥٣، وأمالي ابن الشجري ١/٥٧، ٣٥٢، وشرح المفصل ٣/١٨٦، والمحرر ٣/٤٠١.

وعَلَّ ابن الشجري لذلك بقوله: «وَإِنَّمَا تَجْنَبُوا تَعْدِي الْفَعْلِ إِلَى ضَمِيرِ فَاعِلِهِ كَرَاهَةً أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَفْعُولًا فِي الْفَهْنَ»، فاستعملوا في موضع الضمير التَّفَعُّلِ نَزَّلُوهَا مِنْزَلَةَ الْأَجْنِيَّةِ^(١)

ولم يُسمَّع عن العرب من ذلك إِلَّا ما كان من الأفعال من باب ظَنٌّ وَأَخْوَاتِهَا، فيقولون: ظَنَّتُنِي، وَحَسِبَتُنِي^(٢)، ولعَلَّ السَّبَبَ وراء ذلك أَنَّ هذه الأفعال تدخل على جملة مؤلَّفة من مبتدأ وخبر، فهي جملة ثابتة مستقرَّة، ولن يُفَهَّمُ من الكلام خلافُ المراد، فاللَّبَسُ مَأْمُونٌ^(٣).

ولم يخرج عن ذلك إِلَّا فعلاً سُمعَ بِتَعْدِي الْفَعْلِ إِلَى ضَمِيرِ فَاعِلِهِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ، هَمَا «فَقَدَتُنِي» وَ«عَدَمَتُنِي».

أَمَّا في قول الشاعر^(٤):

كَأَنَّا يَوْمَ قَرَى إِنْ — مَا نَقْتَلُ إِيَّانَا

فَكَانَ الْأَوَّلُ بِالشَّاعِرِ أَنْ يَقُولُ: «نَقْتَلُ أَنْفُسَنَا»، وَلَذِكَ أَدْرَجَ سَبِيلَهِ هَذَا الشَّاهِدُ تَحْتَ قَوْلِهِ: «هَذَا بَابٌ مَا يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ مِنْ «إِيَّا» وَلَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ»^(٥).

لَكَنَّهُ حَسْنٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ اسْتِعْمَالُ «إِيَّانَا» لِشَبِهِ «إِنَّمَا» بِ«إِلَّا»، فَكَمَا يَحْسَنُ وَيَكْثُرُ مُجِيءُ «إِيَّا» بَعْدَ «إِلَّا» حَسْنٌ بَعْدَ «إِنَّمَا»^(٦).

وعَلَّقَ ابن الشجري على ذلك بقوله: «وَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْ هَذَا الشَّاعِرَ أَنْ يَقُولَ: «نَقْتَلُ أَنْفُسَنَا»، وَلَا نَقْتَلُنَا وَضَعَ إِيَّانَا مَوْضِعَ «نَا»، وَحَسَنَ ذَلِكَ قَلِيلًا أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْمَتَّصِلَ هُنَّا قَبِيحٌ أَيْضًا، وَأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَنْفَصِلُ أَشْبَهُ بِالظَّاهِرِ مِنَ الْمَتَّصِلِ، فَ«إِيَّانَا» أَشْبَهُ بِأَنْفُسَنَا مِنْ «نَا»»^(٧).

يتراءى لَكَ مِنْ هَذَا النَّصِّ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْمَنْفَصِلِ أَقْلَى وَطَأَةً مِنَ الْمَتَّصِلِ إِنْ أَنْتَ عَدَلْتَ عَنِ الْأَصْوَبِ وَالْأَفْصَحِ وَهُوَ لِفَظُ النَّفْسِ، فَقَوْلُكَ «نَقْتَلُ أَنْفُسَنَا» هُوَ الصَّوَابُ، وَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْ الشَّاعِرَ اسْتِعْمَالُهُ اسْتِعْمَلَ «إِيَّانَا» فَهُوَ أَشْبَهُ بِ«أَنْفُسَنَا» مِنْ «نَا».

(١) أَمَالِيُّ ابنُ الشَّجَرِيٍّ ١/٥٧.

(٢) وَسُعَّى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ فَعْلَانَ فَحَسِبَ: «عَدَمَتُنِي» وَ«فَقَدَتُنِي»، انْظُرْ أَمَالِيُّ ابنُ الشَّجَرِيٍّ ١/٥٧.

(٣) تَعْلِيلُ الْفَرَّاءِ كَوْنُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ نَاقِصَةً مُحْتَاجَةً إِلَى الْخَبَرِ بَعْدِ الْأَسْمَاءِ. مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/١٠٦.

(٤) تَقْدِيمٌ ١٨٨.

(٥) الْكِتَابُ ٢/٣٦٢.

(٦) هَذَا مُلْخَصُ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي شِرْحِ التَّسْهِيلِ ١/٤٩.

(٧) أَمَالِيُّ ابنُ الشَّجَرِيٍّ ١/٥٨، وَبِنَحْوِ مِنْ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ يَعْيَشَ، انْظُرْ شِرْحَ الْمَفْصِلِ ٣/١٨٦.

ويضيف ابن مالك تعليلاً لذلك فيقول: «لأنه لو أوقع المتصل فقال: "نقتلنا" لجمع بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية»^(١)

فاتَّضح بذلك أن النحو العربي لم يغب عن أذهانهم أنَّ الضمير ينبغي أن يكون حراً في مجال فاعله الأقرب، فلا يعود ضمير الشيء على نفسه، بل ينبغي أن يبحث له عن مرجع، وأنَّ لفظ النفس يُستبدل بالضمير إذا أُريد نسبته إلى صاحبه، لفظ النفس "عائد" مربوط أبداً في مجاله، ومردهم في ذلك ومعتمدهم السماع من فصيح كلام العرب، عليه يُقيمون مبادئ قواعدهم، وبه يهتدون.

٣- قيد الطرق غير الملتبسة:

أوجد العالم الأمريكي ريتشارد كاين قيداً يُدعى قيد الطرق غير الملتبسة، ينصُّ على أنَّ الطريق الواصل بين عنصر ما وعنصر آخر يحكمه يجب أن يكون حالياً من أيِّ لبس، بحيث لا يواجه في طريقه أيَّ احتمال آخر، يمكن أن يغير المراد من الجملة، فيُلِّبس على السامع، بسبب آلية عمل الذهن في تحليل الجملة، التي يمثل الرسم التشجيري كيفية استقبالها وتفسيرها^(٢).

فنظريَّة الطرق غير الملتبسة تمنع التفرع الثلاثي في المشجر البنيوي، ولذا لا يمكن أن تتفرع عقدة شجرية تحمل سمة (ركن فعلي) لفعل مثل (أعطي) إلى ثلاثة فروع: الأول للفعل وهو رأس الركن، والثاني للمفعول الأول، والثالث للمفعول الثاني.

وقد تصدَّت الباحثة التوليدية لبادنة مشوَّح في أطروحتها للدكتوراه لمعالجة مشكلة الأفعال المتعددة إلى مفعولين، لعَلَّا يؤدِّي تحليلها التشجيري إلى الواقع فيما تحدَّر منه هذه النظريَّة، وسيُذكَر جهدها في الفقرة التالية.

وما يهمُّك هنا النقطة المشتركة بين هذه النظريَّة وما جاء به النحوويون العرب، حتَّى إنَّ المصطلَحين اتفقا بين التوليديين وال نحوويين، فمُصطلح النحوين "أمن اللبس"، ومُصطلح التوليديين "الطرق غير الملتبسة" فهذا مبدأ عام في اللغات كُلُّها.

وأمثلة ذلك في التَّحوُّل العربي كثيرة، فمُمَّة قواعد عدَّة أنشأها النحوويون دفعاً للبس، وثُمَّ أعاريب كثيرة لنصوص من كلام العرب، رفضها النحوويون مراعاة منهم لهذا الجانب.

من ذلك ضمير الفصل وضعوه لعَلَّا يلتبس الخبر بالنَّعت، وقد تقدَّم ذلك في الفصل الثالث^(٣).

(١) شرح التسهيل ١٤٨/١.

(٢) انظر (1984) Connectedness and Binary Branching,

ودراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٤١.

(٣) انظر ١٨٩.

ومنها ما ذُكر من امتناع بعض وجوه الإعراب لفاصِلٍ أجنبيٍّ يعترض الطريق بين العامل والمعمول أو بين الصلة والموصول، فيوقع السامع في لبس^(١).

ومنها استجادَةُ النَّحويِّينَ مجَيئُ «ثُمَّ» بين الجملتين المؤكَدة والمؤكَدة إذا أُمنَ توهُّمَ كون الجملة الثانية غير مؤكَدة، كما في قوله تعالى: **﴿وَمَا أَذْرَكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَذْرَكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾**^(٢)، ومنعوا مجئها إذا خشي توهُّمَ كون الجملة الثانية غير مؤكَدة، كقولك: أَنْصَفْتُ زِيدًا أَنْصَفْتُ زِيدًا، فلو أَدْخَلْتَ «ثُمَّ» بينهما لتوهُّمَ السامع أَكْمَّا ضربان اثنان^(٣).

فانظر كيف «جَهَدَ النَّحويُّونَ لصُونِ الْكَلَامِ مِنَ الْغَمْوُضِ وَالْإِشْكَالِ، لِيَكُونَ مُبَيِّنًا وَاضْحَى غَيْرَ ذِي إِلَبَاسٍ أَوْ إِبَاهَامٍ، وَأَرَادُوا لِقَوْاعِدِهِمْ أَنْ تُبْنِيَ عَلَى صَرْحٍ سَلِيمٍ بَعِيدٍ عَنِ الْغَمْوُضِ، لَذَا كَثِيرًا مَا نَرَاهُمْ يَحْكُمُونَ بِوُجُوبِهَا أَوْ جَوَازِهَا أَوْ قِيَاسِهَا، أَوْ يَخْرُجُونَ بِهَا عَنْ أَقْيَاسِهِمْ، أَوْ يُلْزِمُونَ بِقَاءَهَا عَلَى الْأَصْلِ أَوْ خَرْجَهَا عَنْهُ، مُسْتَنْدِينَ إِلَى أَمْنِ الْلَّبْسِ، نَائِنِينَ عَنِ الْوَهْمِ مِنْ أَجْلِ حَسْنِ الْبَيَانِ»^(٤).

والأمثلة على ذلك كثيرة مبسوطة في كتب النحو^(٥).

والفرق بين جهود التوليديين وجهود النحويين في التعامل مع اللبس مختلفٌ بعضَ الشيءِ، فاللبس عند التوليديين يخصُّ عملَ الذهن عند التشجير البنيويِّ اللازم للتركيب، ويؤثُّ في الدلالة، في حين أنَّ اللبس عند النحويين العرب يخصُّ المعنى المراد وغرض المتكلِّم وفهم السامع، والفرق بين هذا وذاك كبير، فالتوليديون يهتمُّون بالآلية عمل الذهن في وضع التراكيب عند التوليد اللغويِّ، أو في تأويل الكلام وربطه في رسم تركيب مناسب أو تشجير له عند استقبال الكلام وتفسيره، ولا يتعلّلون بالدلالة والمعنى اللذين اهتمَّ بهما النحويون العرب.

وإذا شئنا أن نعقد صلة بين الفريقين قلنا: الإعراب في العربية دلالة على المعنى، والمعنى من استيعاب المتكلّمي وفهمه للدلالة، وذلك إنما يحصل في الذهن، لذلك فالخطُّ الواصل بين نظرية كاين والتفكير النحوي قائم.

٣١- نظرية الجمل الصغرى للباحثة لبابة مشوّح:

ووجدت الباحثة لبابة مشوّح أنَّ الأفعال المتعدّية إلى مفعولين تتنافى مع نظرية كاين المذكورة؛ لأنَّها تعُرّض التشجير الركيبي إلى لبس، بسبب تفُّعُ الركن الفعليِّ إلى ثلَاث عقدٍ معاً: الفاعل والمفعول الأول والمفعول الثاني، وهذا ما تمنعه تلك النظرية، ولذا إنْبغى إيجاد حلٍّ لِكُلِّ مركب فعلٍ يتعدّى إلى مفعولين، كال فعل «أعْطى».

(١) كما سبق من إعراب قوله تعالى: **﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ ثُبَّلَ السَّرَّائِرُ﴾** سورة الطارق: ٩-٨.

(٢) سورة الانفطار: ١٧-١٨.

(٣) انظر ارتشاف الضرب، ١٩٥٩، وشرح التسهيل ٣/٣٠٥.

(٤) انظر ضبط القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس ٢١١.

(٥) المصدر السابق ٢١١-٢٢٠.

لذلك اقترحت مشوّح أن يجعل مفعولا الفعل في تركيب واحد، سمّته بـ«الجملة الصغرى»، من قبيل التجوّر، وإن كان يختلف عن مصطلح الجملة الصغرى في النحو العربي التقليدي.

تحتوي الجملة الصغرى عندها على عنصرين:

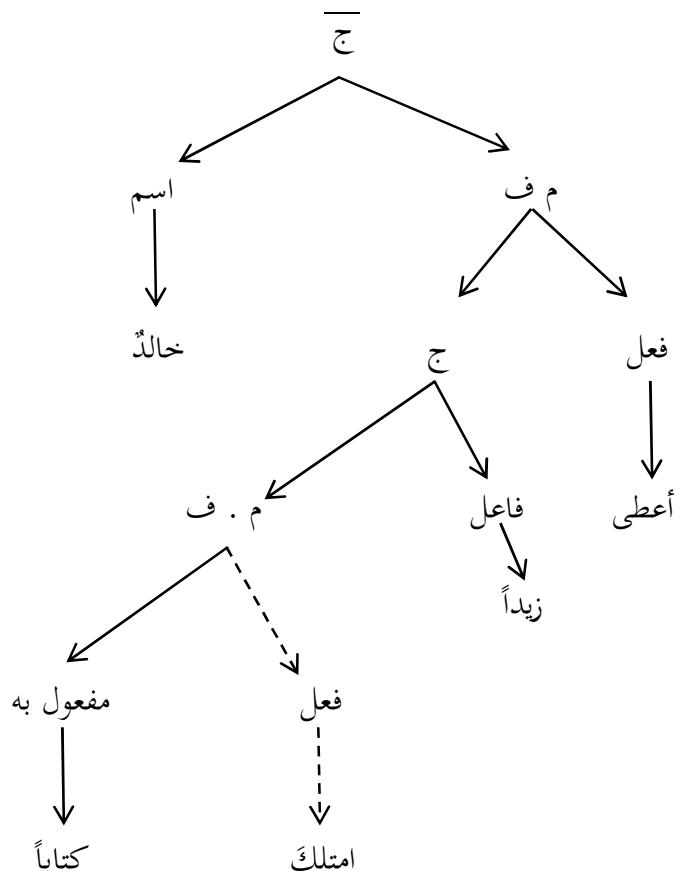
أحدهما - وهو المفعول الأول - يعتبر مُسندًا إليه أو فاعلاً لهذه الجملة الصغرى، وهو فاعل منطقی لا نحوی.

والثاني - وهو المفعول الثاني - بمثابة الخبر لذلك المسند إليه.

فكأنَّ الجملة الصغرى جملة اسمیة تتالف من مبتدأ وخبر، أي أنَّ العلاقة بين المفعول الأول والمفعول الثاني هي أقرب إلى العلاقة الإسنادية القائمة بين المبتدأ والخبر، أو العلاقة بين الفعل والفاعل، ففي حال قولك: (أعطي خالد زيداً كتاباً) المعنى الضّمنيُّ هو: جعل خالد زيداً يمتلك كتاباً، والصلة الدلالية المعنوية واضحة.

وبحذا يصبح الرسم التشحیري لا يتطلّب إلّا تفرّعين إلى عقدتين: الأولى المركب الفاعلي من الفعل أعطى والجملة الصغرى، والثانية المكون الاسمي الفاعل.

وتتضمنَ الجملة الصغرى المفعول الأول ودوره الدلاليُّ فاعل لوجود فعل مقدّر "امتلك"، والمفعول الثاني ودوره الدلاليُّ مفعول، على النحو الآتي: "أعطي خالد زيداً كتاباً":



ويمكن توضيح ذلك أيضاً بطريقة التقويس كالتالي:

جـ [أعطي خالد جـ [زيداً كتاباً]]

وقد طبّقت مشوّح نظرية هذه على اللغتين الإنكليزية والفرنسية في أطروحتها، ثم دعّمتها بجملة أدلة تركيبية، مبيّنةً أنَّ مكونات هذه الجملة تخضع لمبادئ الربط والإحالة ولقواعد النظرية الموضوعاتية، فوثّقت بذلك الصلة بين الفرضية المقترنة والنظريات الفرعية العاملية بأسرها.

وإذا تأمّلت كلام النحوين وجدت تشابهاً كبيراً بين ما قالوه وما هيّأ اقتراح «الجملة الصغرى» هذا عند مشوّح، فالنحويون وصفوا الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين من أفعال القلوب وأفعال التحويل كظاهرٍ وجعل بأكملها أفعالٍ تتعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فهذه رؤية منهم للتركيب الأصلي الذي كان جملة، واعتداً بذلك الجملة، حيث فصلوا زمرة هذه الأفعال عن زمرة الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، كأعطى وكسا.

وإذا لم يروِ عليك هذا الكلام، فهاك نصاً آخر يقطع الشكَّ باليقين، يُبئك تصريحًا لا تلميحاً بتسمية المفعولين «جملة» على مبدأ ما ارتأه التوليديون اليوم؛ قال ابن الشجيري في معرض الحديث عن أفعال القلوب التي يجوز فيها تعدي الفعل فاعله إلى ضميره: «واستجازوا ذلك في أفعال العلم والظنِّ الداخلة على جملة الابداء، فقالوا: حسبتني في الدار، وظننتني منطلقاً»^(١).

وإذا ابتعيَت وراء ذلك فانظر إلى نصٍ آخر يُريك الجانب الدلالي من المسألة، كما الشأن عند الباحثة لبانة، فيصوّر لك كيف تتعامل النحويون مع المفعولين على أحّمما فعل وفاعل في المعنى الدلالي؛ قال ابن يعيش في قوله: «أعطي زيداً عبد الله درهماً، وكسا محمد جعفراً جبّةً»: «ولابدَ أن يكون المفعول الأوّل فاعلاً بالثاني؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيداً درهماً فزيد فاعل في المعنى؛ لأنَّه آخذ الدرهم، وكذلك كسوت زيداً جبّةً، فزيد هو للأبص للحجّة»^(٢).

فالنحويون وإن لم يصرّحوا بمصطلح الجملة الصغرى كما صرَّح التوليديون اليوم فالتفكير التوليدي متصرّفٌ في أذهانهم، يتراءى في أحکامهم كما ترى، ويظهر في ثنياً سطورهم ومن بين عباراتهم بوجهٍ أو باخر، وإن اختلفت الغايات وتعدّدت المشارب.

(١) أمالى ابن الشجيري ٥٧/١.

(٢) شرح المفصل ١١٣/٧.

٣٢ - اختبار التعويض:

احتكم التوليديون فيما احتكمو إلية لتحديد بنية العبارة وتمييز فصائلها النحوية بعضها من بعض إلى ما أسموه «اختبار التعويض»، وهو يقوم على «إبدال مجاميع الكلمات التي تعمل مكوناتٍ في الجملة بكلمة واحدة في الجملة، إنَّ هذا يُؤكِّد أنَّ تلك المجموعة من الكلمات تُؤلِّف مكوناً، واعتماداً على الكلمة المفردة التي اختيرت لبعوض عن المجموعة يمكن أن نحدِّد الفصيلة النحوية للمكون الذي نحن بصدده»^(١).

مثال ذلك قولنا: [كتاب [ابن جارتنا الكبيرة في السن]]

فهذا القول يتألف من ركنتين اسميين: ركن اسميٌّ كبير رأسه «كتاب»، وركن اسميٌّ أصغر رأسه «ابن»، وُيُستَدَّلُ على ذلك بأنَّ الرَّكْنَ الْأَوَّلَ يمكن أن يُعَوَّض بكلمة واحدة هي «الكتاب»، والرَّكْنَ الثَّانِي يمكن أن يُعَوَّض بكلمة «عمر» مثلاً، كذلك يمكن أن يُعَوَّض عن الرَّكنتين بكلمة واحدة، هي «الكتاب»، وهكذا.

وقد عرف النحويون اختبار التعويض هذا منذ القدم، وإن لم يصرّحوا باسمه، وعبروا عنه بطريقتين شتَّيْن: منها أكْثُم عدُّوا الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فهذا مكون من مكونات بنية العبارة.

ومنها أكْثُم عدُّوا المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فهذا مكون آخر.

ومنها أكْثُم أولوا الحرف المصدري مع جملة الصلة بعده بمفرد، فهذا مكون ثالث.

ومنها أكْثُم وصفوا الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب بائِنَّا الجمل التي يمكن تأويتها بمفرد يحْلِّ محلَّها، فهذا مكون آخر.

ومنها أنَّ التابع مع متبوعه يعْدَان شيئاً واحداً، فهذا مكون.

وكذلك الظرف والجار والمحور هما من متّعّمات ما تعلَّقا به، فكَأَكْثُمَا معه مكون واحد.

فهذا كُلُّه يعادل ما ابتكره التوليديون اليوم من اختبار التعويض الذي يحدِّد مكونات بنية العبارة.

وإليك بعض الأمثلة:

- عدُّ مكونات بنية العبارة في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُم﴾^(٢) مكونان فقط، الأول: المصدر المؤول من «أن» وما بعدها، والثاني: المصدر «خير» مع ما تعلَّق به.

وفصيلة النحوية للمكون الأول مبتدأ، وللمكون الثاني خبر.

(١) النظرية النحوية .٨٤

(٢) سورة البقرة: ١٨٤

- عدد مكونات بنية العبارة في الأبيات الأعشى الثلاثة^(١):

ما روضةٌ من رياضِ الحَزَنِ مُعشِبةٌ
حضراءٌ جَادَ عَلَيْهَا مُسْبِلٌ هَطِيلٌ
يُضَاحِكُ الشَّمْسَ مِنْهَا كَوْكَبٌ شَرِيقٌ
مُؤَرِّزٌ بَعْمِيمٌ النَّبْتِ مُكْتَهِلٌ
ولا بِأَطِيبٍ مِنْهَا إِذْ دَنَ الْأَصْلُ
يُومًاً بِأَطِيبٍ مِنْهَا نَشَرَ رَائِحَةٌ
مَكْوَنَانِ فَقْطًا!

الأول: من قوله «ما روضة» إلى قوله «يوماً» في البيت الثالث.

والثاني: من قوله: «بأطيب» إلى آخر الكلام.

والفصيلة النحوية للمكون الأول هي اسم (ما) العاملة عمل ليس، والفصيلة النحوية للمكون الثاني هي خبر ما، وما سوى ذلك هو من متعلقات أحد المكونين ومتّماماته، وذلك على النحو الآتي:

«من رياض» صفة للروضة، و«معشبة» صفة ثانية، و«حضراء» صفة ثالثة، و«جادَ عَلَيْهَا مُسْبِلٌ» الجملة الفعلية من الفعل وفاعله صفة رابعة، و«يُضَاحِكُ كَوْكَبٌ» الجملة من الفعل وفاعله صفة للروضة أيضاً، و«مُؤَرِّزٌ» و«مَكْتَهِلٌ» صفات للكوكب، و«يُومًاً» ظرف متعلق بـ«ما» النافية، فهذه كلّها من متّمامات المكون الأول.

و«نَشَرَ» تمييز أطيب، و«رَائِحَةٌ» مضارف إليه، فهو والمضاف كالشيء الواحد، و«ولا بِأَحْسَنَ» معطوف على أطيب، فهو تابع له، و«إِذْ» ظرف متعلق بأحسن، و«دَنَ الْأَصْلُ» الجملة في محل جر بالإضافة، فهي كالجزء مما قبلها، وهذه كلّها متّمامات المكون الثاني «بأطيب».

ألم تر إلى هذه الأبيات الثلاثة على كثرة مفرداتها وجملها كيف ينظر إليها النحويون منذ قرون طويلة!

غير أنَّ الفرق بين الفريقين في مفهوم الشيء الواحد أنَّ النحويين يعنون به الركن النحووي الواحد، بينما يعني به التوليديون العنصر المعجمي الأصغر المبسط، الذي لا يحتوي على الرأس، والذي يختلف عن العنصر المعجمي المركب.

٣٣- اختبار العطف:

وقد التوليديون أنَّ ما يُعين على معرفة الفصائل النحوية العطف عليها، فإذا عطفنا مكوناً فعلياً على عبارة ما وكانت النتيجة صحيحةً دلَّ هذا على أنَّ تلك العبارة فعلية أيضاً، لأنَّ التعاطف لا يكون إلا بين المكونات المتشابهة^(٢).

وقد سبق النحويون العرب الأقدمون إلى القول بهذا حين قالوا: إنَّ العطف مؤذنٌ بالتماثل والتشابه، ومن هذا الأصل انطلق ابن جيّي ليستدلَّ على قوَّة شبه الظرف بالفعل، فيقوّي رأيَّ من يقول: إنَّ الفاء في قوله «خرجتُ فإذا زيد» عاطفة لازيدة، ولا رابطة لجواب الشرط.

(١) ديوانه ٢٠٧/١.

(٢) انظر النظرية النحوية ٨٨.

وقوى رأيه هذا بآيتين وقع فيما عطف الظرف على الفعل، وهما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَّائِرُ * فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾^(١) فالظرف هو ﴿فَمَا لَهُ﴾^(٢)، والفعل هو ﴿تُبْلَى﴾^(٣).

فأخذ الأصل السابق بعين النظر - وهو أنَّ العطف مؤذن بالتشابه - يُستنتاج منه قوَّةٌ شبه الفعل بالظرف.

وأخذ الأصل مع النتيجة هذه بالحسبان يدلُّ على كون الفاء في «خرجت فإذا زيد» عاطفةً.

وقد ضمَّن ابن حَيَّ هذه الفوائد باباً عنون له بقوله: «بابٌ في جمع الأشياء من حيث يغمض الاشتباه»^(٤).

ومن انتباه النَّحويِّين إلى ما يسمى بـ«اختبار العطف» مراءاً لهم العطف على الموضع، فجواز قولهم: «مررت بزيدٍ وعمرًا» يدلُّ على أنَّ موضع الجار وال مجرور النَّصْب بدليل العطف عليهما بالنَّصْب، وقد سبق الكلام على نحوٍ من هذا^(٥).

٣٤- الدلالة والعلاقات النحوية:

جاء في المنهج المعياري الذي اقترحه تشومسكي (١٩٧٠) أنَّ المفردات الأصلية تُمْنَح التفسيرات الدلالية عن طريق العلاقات النحوية التي بدورها تفسِّر البنية العميقَة^(٦).

وقد نَبَّهَ اللغويون العرب على ذلك بعبارات شَتَّى، منها قول الجرجاني: «اللُّفَاظُ لَا تُفِيدُ حَتَّى تُؤَلِّفَ ضَرِبًا خاصًا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه من التركيب والترتيب»^(٧).

وقال عن بيت الفرزدق السابق^(٨):

وَمَا مَثَلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَلَكًا أَبُو أُمَّهٖ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِئُهُ

«لَمْ يَرِتِبْ الْأَلْفَاظَ فِي الدَّكْرِ عَلَى مَوْجَبٍ تَرْتِبُ الْمَعْانِي فِي الْفَكْرِ»^(٩)

(١) سورة الطارق: ٩-١٠.

(٢) والجار والمجرور لهما حكم الظرف.

(٣) الخصائص ٣١٩/٣، وانظر أيضاً ١/٨٠.

(٤) انظر ٢٧٨.

(٥) انظر نحو نظرية لسانية عربية حديثة .٦٠.

(٦) أسرار البلاغة .٢.

(٧) تقدم .٢٥٠.

(٨) تقدَّم الكلام على البيت .٢٣٠.

وقد ربط الجرجاني بين العلاقات النحوية وإفاده المعنى للسامع من حيث إنَّ «المعنى الذي كانت له هذه الكلم -بيَّ شعر أو فصل خطاب- هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة...، وعلى ذلك وُضِعَت المراتب والمنازل في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدونة، فقيل: من حقٍّ هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما ههنا أن يقع هنالك»^(١).

٣٥- الفاعل المسَبِّبُ والفاعل المسَبِّبُ:

اقتصر غروبر في نظريته الدلالية عن الوظائف الموضوعاتية نوعين من الفواعل: الفاعل المسَبِّبُ والفاعل المسَبِّبُ، فمثلاً الأوَّلُ: ضرب زيدُ خالدًا، فالذي قام بالضرب زيدُ، وهو مسَبِّبُ له.

ومثلاً الثاني: دع العصفُورَ يهربُ، فالذي قام بالهروب العصفُورُ، وهو مسَبِّبُ لا مسَبِّبٍ.

ومن ثمَّ أعاد تشومسكي تنظيم نظرية غروبر، وجعلها نظريةً موضوعاتيةً ضمن نظريته الشاملة في العمل والإحالة (١٩٨٠).

وإذا التفتَّ إلى علماء اللغة العرب تجدهم يحرفيُّون بحروفه؛ يقول الجرجاني: «ومن أوضح ما يدلُّ على أنَّ إثبات الفعل للشيء على أنه سبب يتضمن إثباته للمسَبِّبِ من حيث لا يُتصوَّر دونه أن تنظر إلى الأفعال المسندة إلى الأدوات والآلات كقولك: قطع السَّكِينُ، فإنَّك تعلم أنه لا يقع في النفس من هذا الإثبات صورة، ما لم تنظر إلى إثبات الفعل للمعنى الأداة والفاعل بها، فلو فرضت أن لا يكون هنا قاطع بالسَّكِينِ أعياك أن تعقل معناه بوجه من الوجوه، وهذا واضح لا يشكُّ فيه عاقل»^(٢).

وانظر إلى قول ابن يعيش المذكور آنفًا^(٣): «ولابدَّ أن يكون المفعول الأوَّل فاعلاً بالثاني، ألا ترى أنَّك إذا قلت: أعطيت زيدًا درهماً فزيدُ فاعل في المعنى؛ لأنَّه آخذُ الدرهم، وكذلك كسوتُ زيدًا جبةً، فزيدُ هو اللابس للجبة»^(٤)، فهو فاعل في المعنى، ومفعول في اللفظ، وهو مسَبِّبُ في أنه أخذ الجبة، ومسَبِّبُ في لبسها.

وكما ترى هذا يتلافق دللياً لا تركيبياً مع ما جاء به التوليديون^(٥)، ويذكُّرُك بما عُرض قبل صفحات من نظرية الجمل الصغرى للباحثة لبانت مشوش^(٦).

(١) أسرار البلاغة ٥.

(٢) أسرار البلاغة ٣٨٧.

(٣) تقدُّم ٢٧٥.

(٤) شرح المفصل ١١٣/٧.

(٥) انظر ما تقدُّم ٢٧٢.

(٦) انظر ٢٧٣.

٣٦- الجمل واللاجمل:

وَجَدْ تِشْوَمْسْكِيَّ أَنَّهُ لَابَدَّ لِمَعْرِفَةِ أَهْدَافِ نَظَامِ الْقَوَاعِدِ مِنْ التَّمِيِّزِ بَادِئًا بَيْنَ الْجَمْلَ وَالْلَّاجْمَلَ، فَقَدْ وَجَدَ أَنَّ بَعْضَ الْمَتَوَالِيَّاتِ الْمُؤَلَّفَةِ مِنْ الْفُوْنِيَّاتِ هِيَ جَمْلَ لَا شَكَّ فِيهَا، وَأَنَّ بَعْضَ الْمَتَوَالِيَّاتِ الْفُوْنِيَّةِ الْأُخْرَى لَيْسَ جَمْلًا دُونَ شَكٍّ^(١).
وَلَا يَخْفَى عَلَى ذِي لَبٍّ أَنَّ عَلَمَ النَّحْوِ افْتَحُوا أَبْوَابَ مَصَنَّفَاتِهِمْ فِي الْعَالَبِ بِالْتَّفَرِقَةِ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْجَمْلَةِ وَالْقَوْلِ وَالْكَلِمِ، وَفَضْلًا بَعْضَهَا عَنْ بَعْضٍ، وَقَدْ تَقْدَمَ الْقَوْلُ عَلَى جَهُودِهِمْ فِي هَذَا الْجَهَالَ^(٢).

٣٧- فلسفه النحو:

أَوْجَدَ التَّوْلِيْدِيُّونَ عِلْمَ فَلْسَفَةَ النَّحْوِ، وَقَطَعُوا فِيهِ أَشْوَاطًا بَعِيْدَةَ، وَكَانَ مِنْ أَهْمَّ مَيْزَانِ التَّوْلِيْدِيَّةِ الرَّبْطُ الْوَثِيقُ بَيْنَ عِلْمِ النَّحْوِ التَّقْلِيْدِيِّ وَفَلْسَفَتِهِ النَّظَرِيَّةِ الْأَرْسَطِيَّةِ.

وَقَدْ أَخَذَ كَثِيرٌ مِنَ الدَّارِسِينَ الْلَّسَانِيِّينَ عَلَى النَّحَّاَةِ الْعَرَبِ تَقْصِيرَهُمْ فِي ضَبْطِ فَلْسَفَةِ الْلِّغَةِ، فَوَجَدُوا أَنَّ هُمْ كَانُوا مُنْصَبِّيًّا عَلَى ضَبْطِ قَوَاعِدِ النَّحْوِ الْعَمَلِيِّ أَكْثَرَ مِنَ التَّنْظِيرِ الْفُلْسَفِيِّ الْمُجَرَّدِ لَهُ، وَيَرِيَ التَّوْلِيْدِيُّونَ أَنْفُسَهُمْ فِي هَذَا الْجَهَالِ فَاقُوا النَّحَّاَةَ وَبِرَعُوهُمْ^(٣).

وَلَمْ يَعْدُوا التَّقْصِيرَ فِي فَلْسَفَةِ النَّحْوِ مَأْخَذًا عَلَى النَّحَّاَةِ الْعَرَبِ الْقَدَمَاءِ فَحَسْبٌ، بَلْ عُدُوهُ الْيَوْمِ سَبِيلًا مِنْ أَسْبَابِ إِعَاقَةِ الْهَمْسَةِ الْلَّسَانِيَّةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَقَالُوا: «فَاللَّسَانِيَّاتِ عِلْمٌ يَتَأَسَّسُ عَلَى جَذْعٍ كَلِّيٍّ يَتَفَرَّعُ أَفْنَانًا بِحَسْبِ الْمَشَارِبِ وَحَقُولِ الْإِهْتِمَامِ، وَذَاكِ الْجَذْعُ فِي كُلِّ الْمَعَارِفِ هُوَ الْجَانِبُ الْتَّنْظِيرِيُّ مِنْ ذَلِكَ الْعِلْمِ، ... [فَاللَّغُوِيُّونَ الْعَرَبُ] اقْتَصَرُ اهْتِمَامَهُمْ فِي الْمَسْتَوِيِّ النَّظَرِيِّ عَلَى جَانِبِ التَّعْرِيفَاتِ مَمَّا يَتَّصَلُ بِهِدْدِ الْعِلْمِ وَضَبْطِ مَوْضِعِهِ، وَرَسَمُ خَطَطَ مَنَاهِجَهُ، فَضَمُّرُ الْإِبْدَاعِ التَّنْظِيرِيِّ، وَتَقْلُصُ الْإِشْعَاعِ الْمَعْرُفِيِّ»^(٤).

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَنَبَّهُوا إِلَى هَذَا الْجَانِبِ وَلَمْ يَغْفِلُوا عَنْهُ، إِنْ نَظَرْنَا إِنْ تَطْبِيقِيًّا.

فَأَمَّا الْجَانِبُ النَّظَرِيُّ مِنْ اعْتِدَادِهِمْ بِفَلْسَفَةِ النَّحْوِ فَيَمْثُلُهُ قَوْلُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ: «عِلْمُ الْأَدَبِ ثَمَانِيَّةُ: النَّحْوُ وَالْلِّغَةُ وَالْتَّصْرِيفُ وَالْعَرْوَضُ وَالْقَوْافِيُّ وَصَنْعَةُ الْشِّعْرِ، وَأَخْبَارُ الْعَرَبِ وَأَنْسَابِهِمْ، وَأَلْحَقْنَا بِالْعِلْمِ الشَّمَانِيَّةَ عَلَمَيْنِ وَضَعْنَاهُمَا: عِلْمُ الْجَدْلِ فِي النَّحْوِ وَعِلْمُ أَصْوَلِ النَّحْوِ، فَيُعْرَفُ بِهِ الْقِيَاسُ وَتَرْكِيَّهُ وَأَقْسَامُهُ، مِنْ قِيَاسٍ

(١) انظر الْبَنَى النَّحْوِيَّةَ ١٧.

(٢) انظر ٣٢ وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) انظر مَبَاحِثُ تَاسِيسِيَّةٍ ١٠٦.

(٤) المَصْدَرُ نَفْسَهُ ٢١٠.

العلة وقياس الشبه وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حدّ أصول الفقه، فإنّ بينهما من المناسبة ما لا يخفى، فإنّ التحو معقول من مقول، كما أنّ الفقه معقول من مقول»^(۱).

وأمّا الجاحب التطبيقي فرائدہ ابن حییٰ في كتابه *الخصائص*، وقد صنعه صنعةً جعل فيها أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه^(۲). وأبواب كتابه كلّها دليل قويٍّ عتيد على عناية النحوين العرب بفلسفة النحو، ولذلك ما عدَّ ابن حییٰ «مفلسفَ علم النحو في أصوله المبدئية»^(۳).

على أنّ فلسفة اللغة عند تشومسکي تختلف عنها عند النحوين العرب؛ فتشومسکي يرصد العمليات الذهنية الحسابية المعقّدة التي يقوم بها العقل على مبدأ عمليات أجهزة الحاسوب، مستفيداً من العلوم المعاصرة والتكنولوجيا الحديثة، في حين استخلص التحوّيون الأصول العامة والقواعد الكلية للغة العربية التي تحرّك الظواهر اللغوية على مبدأ أصول الفقه وعلم الكلام.

٣٨- القواعد الكلية:

أنشأ تشومسکي نظرية فريدة ملأ الدنيا شهرة، قوامها القواعد الكلية المشتركة بين أبناء البشرية، فكان رائداً فيها، مبتدعاً لفكرتها، فكرة كلية القواعد وعلميتها التي لم يتبّه إليها الدارسون من قبله.

ومن قبله قال ابن حني: «إنّ العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإنّ قواعدهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية وتونسهم بها، وتزيد في تبیّهم على أحوالها، لاشتراك العلوم اللغوية واشتباکها وتراميها إلى الغایة الجامعة لمعانیها»^(٤)

وقال: «ومن طریف حديث اجتماع السواکن شيء وإن كان في لغة العجم، فإنّ طریق الحسن موضع تلاقي عليه طباع البشر، ویتحاکم إليه الأسود والأحمر...»^(۵)، فهذا التفات منه إلى وحدة الفكر البشري، وتلاقي قواعد لغاته.

ومن ذلك ما ذكره الجرجاني حين أثبت أنّ الخبر معنیٌ لا يتصوّر إلا بين شيئاً، يكون أحدّهما مثبتاً والآخر مثبتاً له، أو يكون أحدّهما منفياً والآخر منفياً عنه، فقال: «ولما كان الأمر كذلك أوجب ذلك أن لا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم، كقولنا: «خرج زید»، أو اسم واسم، كقولنا: «زید منطلق»، فليس في الدنيا

(۱) نزهة الألباء ٧٦.

(۲) انظر *الخصائص* ٢/١.

(۳) انظر التفكير اللساني في الحضارة العربية ٩٤.

(۴) *الخصائص* ٢٤٣/١

(۵) المصدر نفسه ٩٠/١

خير يُعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة»^(١).

فانظر كيف اهتدى كل من ابن جني والجرجاني -على تقادم عهدهما، وقلة أدوات البحث في زمانهما- إلى العروة التي تربط لغات العالم بعضها ببعض، وتبنوا بأنّ لها أصلًا تشتراك فيه، وبينها قوانين كليّة مشتركة، كُشف عنهااليوم وسمّيت بالنحو الكلّي.

لكنّ من الإنصاف القول إنّ نصيّهما هذين لا يتعديان أن يكونا شارة اندلعت، لم يتلقّفها من بعدهما من الباحثين العرب، ولم يذلّوا من الجهد ما يكفي ل يجعلوا منها نظرية تستحثّهم على البحث واختبار مدى صحتها كما يسعى التوليديون اليوم.

أمّا تشومسكي فقد فتح الباب على مصراعيه مؤذنًا بميلاد نظرية نحوية صريحة، تكشف القواعد الكلية لكلّ لغة من لغات العالم، لتتجدّ لها الأصول الذهنية العامة المشتركة.

٣٩- الإبداعية في اللغة:

انطلق تشومسكي في نظريته من إشكالية محدودية القواعد ولا نهاية جمل اللغة، فالقواعد التي تضبط اللغة محدودة، لكنّ الجمل التي تسرى عليها هذه القواعد لا حدود لها، ويرتبط ذلك بخاصية الإبداعية في اللغة التي اعتمدّها تشومسكي من أسس نظريته، والتي تنصّ على أنّ المتكلّم بوسعيه إنشاء جمل لا حدود لها، في حين أنّ الجمل التي سمعها و تعرض لها معدودة.

لذلك يقول: «إنّ نظرية النحو الكلّي يجب أن تتوافق مع شرطين واضحين: الأول أنّها يجب أن تتلاءم مع توسيع القواعد الموجودة الواقعية، وفي الوقت نفسه القواعد الكلية يجب أن تكون حتمية ومقيدة بشكل كافٍ، تقيّد الخيارات التي تسمح بعدها، لإثبات أنّ كلاً من هذه القواعد قد تطّور في العقل بالاعتماد على أدلة محدودة تماماً»^(٢).

وهذه الفكرة استحدث علماء العربية من قبل ولفت انتباههم، من ذلك ما نلمحه في نصّ أبي عثمان المازني، نقله عنه ابن جيّ: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنّك لم تسمع أنت

(١) دلائل الإعجاز .٥٢٨

(٢) LGB P3.

ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيد) أجزت (ظرف بشر) و(كرم خالد)»^(١).

ومن ذلك ما نصَّ عليه ابن حني أيضًا في باب اللغة المأخذة قياسًا من أنَّ معظم جموع التكسير تُقاس قياسًا وإن لم تُسمع، وقد ذكر عبارة «وإن لم تُسمع» في هذا الباب مرات عدَّة^(٢).

ومفهوم الإبداعية في اللغة لم يكن مفهومًا نحوياً إعرابياً عند علماء اللغة فحسب، بل كان معناه مضمناً في أشعار الشعراء، وكأنَّ فكرة عدم تناهي المعاني في مقابل تناهي الألفاظ فكرةً عامةً أصلية، توقف عندها شعراء العربية كما توقف عندها نحاؤها ولغوبيوها؛ قال المتنبي^(٣):

يُحيطُ ما يُفْنِي بِمَا لَا يَنْفَدُ
يُفْنِي الْكَلَامُ وَلَا يُحِيطُ بِفَضْلِكُمْ

وهذا يُذكر بما عمد إليه ابن حني من الجمع بين معانِي الإعراب ومعانِي الشعر لتشابههما في مواطنِ ضمُّنها بابًا من أبواب الخصائص^(٤).

٤- الاقتصاد في الاشتقاد:

وهو مبدأ اقترحه تشومسكي (١٩٨٩) ينصُّ على أنَّ الاشتقادات التي تتطلَّب أقلَّ مجهود تقدُّم على غيرها من الاشتقادات^(٥).

فالفاعل مثلاً في الصُّورة المنطقية يكون خصصاً للصرف في منظور تشومسكي، لذلك يكون الاشتقاد الأقصر والأقل مجهوداً أن يوجد الفاعل في خصص الصرف في البنية السطحية، وإلا اضطررنا إلى نقله إلى هذا الموضع في المكوَّن المنطقي.

وانطلاقاً من ذلك تصبح القواعد التي تنَّزَّل الفاعل لتلحقه بالمركَّب الفعلي أكثر موسومية من القواعد التي لا تتطلَّب ذلك^(٦).

وقد ذكر النَّحويون العرب أنَّ الإعراب الذي لا يحتاج إلى تقدير أولى من الإعراب الذي يحتاج إلى تقدير، ففي إعراب قوله تعالى مثلاً: **﴿الْحُرُّ بِالْحُرُّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾**^(٧) جعلوا المقدَّر «مقتول» أي الْحُرُّ مقتول بالْحُرُّ، ورددوا على من قَدَّره بـ «كائِن» لأنَّه يحتاج إلى خمسة تقديرات، فتقديره حينئذٍ: قتل الْحُرُّ كائِن بقتل الْحُرُّ، فقدَّرُوا

(١) الخصائص ٣٧٥/١.

(٢) الخصائص ٤٠/٢.

(٣) ديوانه ٥٠.

(٤) انظر الخصائص ١٦٨/٢.

(٥) مفهوم الاشتقاد هنا يعني التقدير والتأويل.

(٦) انظر البناء الموزاي ٨٧.

(٧) سورة البقرة: ١٧٨.

مصدرين مضافين، ثم إن كل مصدر منهما مقدر له فاعلٌ مستتر، فلما أفضى ذلك إلى كثرة التقديرات كان الإعراب الأول أول وأحدر^(١).

ومن ذلك اقتضادهم في توجيه قوله: «ضررت زيداً سوطاً»، فقدّروه: ضررته ضربة سوط، لا ضربة بسوط؛ لئلا تكثّر المقدّرات^(٢).

٤- إطلاق المركب:

يرى التوليديون أن الجملة تحتوي على عدد من المركبات، فيجعلون قولك «الرجل» مثلاً تركيباً مؤلفاً من أداة التعريف والاسم وملحقاته، ويجعلون الفعل مع مفعوله مركباً، وحرف الجر مع مجروره مركباً، والصفة مع موصوفها مركباً. فالتركيب عندهم لا يطلق على الجملة بأسراها فحسب، بل على مكوناتها الركبية أيضاً.

وإذا نظرت في جهود نحاة العرب وجدتُم قد اهتدوا إلى مثل هذا التقسيم، ومنه ما تلقاه في نص ابن الحاجب الذي يقول فيه: «توهم بعض الأصحاب أن المركب لا يُطلق إلا على الجملة بكمالها، وليس بمستقيم؛ لأن القائل إذا قال: زيد قائم صَحَّ أن يقال: رَكِبْتُ «زيداً» مع «قائماً»، فـ«زيداً» مفعول بـ«رَكِبْتُ»، وكل مفعول لفعل يصح إطلاق صيغة مفعول عليه، فيجب صحة إطلاق مركب عليه، فيصح أن يُطلق على زيد «مرَكِبْ»، كما صح إطلاق مضروب على زيد، إذا قيل: ضربت زيداً، فقد ثبت صحة إطلاق لفظ المركب على كل واحد مفرد من أجزاء الجملة»^(٣).

٤٣- التعبيرات الإحالية حرة (المبدأ ج من مبادئ نظرية الإحالات):

ينص المبدأ الثالث من مبادئ نظرية الربط عند التوليديين على أنه «يجب أن يكون التعبير الإحالى حراً»^(٤).

والعبارات الإحالية في الكلام: هي العبارة التي تدل على شخص أو شيء محدد في الخطاب، ولا تحتاج إلى سابق كأسماء الأعلام، وأسماء عامة، ككتاب وخيل.

ويُقابل هذا النوع من العبارات العوائد والضمائر، ففي حين تحتاج الضمائر والعوائد إلى مراجع تفسّرها داخل مجال العمل لا تحتاج هذه التعبيرات الإحالية إلى أي مرجع يفسّرها في الجملة، بل هي حرة فيها، أي قائمة بذاتها^(٥).

(١) انظر البحر ٢/١٢، ومعنى الليبب ٥/٣٤٤.

(٢) انظر ما تقدّم ١٨٣.

(٣) أمالى ابن الحاجب ٢/٥٥٢.

(٤) انظر ما تقدّم ١١١.

(٥) انظر ما تقدّم ١١١.

وإذا جال الطرف في عمل النحويين الأوائل باحثاً عن مرادف لهذا الكلام تبصّر في كلام ابن جني فعثر على درة نفيسة من ذرّة، حين يستلِّ من نصوصه ما يُفيد المفهوم الذي أرساه التوليديون اليوم، ويراه سباقاً إليه، لمّا حاً له منذ زمن، وذلك حين علقَ على عدم جواز قولك: «زيداً رأيْتْ زيداً» معللاً بخوف الإلباس، منتباً إلى خاصيّة الاسم المظهر، ألا وهي الارتجال، فقال: « وإنما كان كذلك لأنَّ المُظَهَّر يُرتجَل، فلو قلتَ: زيدٌ ضربَتْ زيداً ضربَتْ زيداً لجازَ أنْ يُوقَعَ تمامَ الْكَلَامِ، وأنْ يُظَنَّ أنَّ الشَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ، كما تقولُ: زيدٌ ضربَتْ عَمَراً، فَيُتَوَقَّعُ أنْ تقولُ: في دارِهِ، أوْ مَعْهُ، أوْ لِأَجْلِهِ، فإذا قلتَ: زيدٌ ضربَتْهُ قطعَتْ بِالضميرِ سببَ الإشكال؛ من حيثُ كانَ المُظَهَّر يُرتجَل، والمُضْمَر تابِعٌ لغيرِ مرتجلٍ في أكثرِ اللُّغَةِ»^(١)

يستوقفك في نصّ ابن جني مصطلح «الارتجال» الذي يُقابل في عرف التوليديين اليوم مصطلح «الحرّيّة»، فالمظهر يُرتجَل، والتعبيراتُ الإحاليةُ حرّة، فهذه الكلمة عروض تلك.

كما تستوقفك كلمة «تابع» فتَشَبَّهُ لك عن أنَّ ضدَّها «المُسْتَقْلُ» أي المستبدّ بنفسه، غيرُ المفتقر إلى ما يرجعُ إليه في الكلام، وهنا مربط الفرس، هذه الفكرة التي كشف النقاب عنها التوليديون اليوم، وعبروا عنها بالمبأد القاضي بأنَّ التعبير الإحالى يجب أن يكون حراً، ومثلَّ هذا المبدأ أحدَ أركان نظرية الربط الثلاثة.

فعلَّك تعجب لنباهة ابن جني وبُعد نظره كيف لاح له أفقُ هذا المعنى من مسافات بعيدة، واستشفَّه قبل قرون مديدة، مع غموض هذا الموضوع ولطف مُتَسَرِّبه.

(١) الخصائص ١٩٣/٢.

النتیجة:

لخُطَّتْ أَنَّ التشابه والتَّمَاثُل بين ما قاله النَّحَاةُ الْعَرَبُ ولغويُّهُم قديماً وبين ما أَحَدَهُ التَّوْلِيدِيُّونَ الْيَوْمَ يبلغ مبلغاً عظيماً، وقدراً كبيراً مِنْ حِيثِ الْجَانِبُ النَّظَرِيِّ وَمِنْ حِيثِ الْجَانِبُ النَّطَبِيِّيِّ، وإنْ كَانَ ثُمَّةَ اختلاف بين الوجهَتَيْنِ مِنْ حِيثِ الْمَهْدُّ وَالْأَسْلُوبُ وَالآلَيَّاتُ وَطَرِيقَةِ الْعَرْضِ.

وقد يشير عجبَكَ أَنَّ النَّظَرِيَّةَ النَّحَوِيَّةَ الْقَدِيمَةَ عَلَى بَعْدِ عَهْدِهَا، وَقَلَّةَ الْوَسَائِلِ وَالْأَدَوَاتِ الْمُتَاحَةِ وَالْمَوَادِ الْعَلْمِيَّةِ فِي زَمَانِكَ أَمْكَنَ لَهَا أَنْ تَضَاهِيَ النَّظَرِيَّةَ التَّوْلِيدِيَّةَ الْحَدِيثَةَ وَتَفُوقَهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوْضِعِ، مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَيْنَ ابْتَثَتْ مِنْذَ آلَافِ السَّنِينِ، وَالثَّانِيَةُ عُمْرُهَا قَرَبَةُ نَصْفِ قَرْنٍ.

أَلِيسَ فِي ذَلِكَ مَا يَدْعُو إِلَى التَّوْقُّفِ عَنْهَا بِرَهْةٍ قَبْلِ الْاِفْتَنَانِ بِمَا ابْتَدَعَهُ الْغَرَبِيُّونَ؟ أَلَا يَسْتَفِرُ الْبَاحِثُ الْمُنْصَفُ هَذَا السَّبَقُ وَالْتَّفَرُّدُ وَالْتُّضْخُجُ وَالْأَكْتَمَالُ مِنْذَ ذَلِكَ الرَّمَانَ، إِنَّ الْحِيَرَةَ وَالْدَّهْشَةَ فِي هَذَا الْمَقَامِ هِي بِحَدِّ ذَاتِهَا مَطْلُبٌ يُرَامُ.

وَمَا ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ التَّحْيِيزِ إِلَى الْأَبَاءِ وَالْأَجَادَادِ وَالْتَّخِيَّرِ لَهُمْ، فَالْعَرَبِيُّ وَالْعَجْمَيُّ يَشَهِّدُ لَهُمْ بِالْجَهَدِ الْعَظِيمِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكِرَ صَنْعُ الْحَدَّيْثَيْنِ، وَلَسْتَ مُجَاهِيَاً الْحَقَّ وَلَا مُغَالِيَاً إِنْ ادَّعَيْتَ ذَلِكَ؛ فَمَا مَعَكَ مِنْ بَرَهَانٍ يُصَدِّقُ مَقَالَتَكَ، بَعْدَ أَنْ يُشَيرَ إِلَيْكَ وَدَهْشَتَكَ، رَائِدَكَ فِي ذَلِكَ الْفَصَلَانِ الْثَالِثُ وَالرَّابِعُ؛ وَإِنَّ الْعَجَبَ الْعَجَابَ أَنَّ آخِرَ تَطَوُّرَاتِ أَحَدَثِ النَّظَرِيَّاتِ الْلُّسَانِيَّةِ فِي هَذَا الْقَرْنِ لَمْ تَرْقَ إِلَى أَوَّلِ مَسْتَوَيَّاتِ أَقْدَمِ الإِرْهَاصَاتِ النَّحَوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي هَذَا الشَّأْنِ
«كتاب سيبويه»!

فَاسْتَعْظَامُ الدَّارِسِ لِلنَّظَرِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ —عَلَى مَكَانِتِهَا وَشَهَرِهَا— يَقُلُّ وَيَضُؤُ إِذَا مَا اطَّلَعَ عَلَى مِيرَاثِ النَّحَوِيِّينَ الْمُنَحَّىِ.

وَلَا يَعْنِي احْتِفَاؤُنَا بِمَعْطِيَاتِ النَّحَوِ الْقَدِيمِ وَاسْتِغْنَاؤُنَا بِهِ وَرَكُونُنَا إِلَيْهِ عَصْمَةً ذَلِكَ النَّحَوِ مِنَ الْغَلَطِ، وَقَدْسِيَّتِهِ وَانْتِفَاءِ الشَّغَرَاتِ أَوِ الرِّلَّاتِ عَنْهُ -فَلَكُلَّ جُوادٍ كَبُوَّة، وَلَكُلَّ عَالَمٍ هَفْوَة، وَلَكُلَّ صَارِمٍ نَبْوَة- بَلْ يَعْنِي أَنَّهُ لَكُثُرَةٍ مَا تَعَاوَرْتَهُ الْأَجِيَالُ مِنْ شِيَوخٍ وَطَلَّابٍ عِلْمٍ، وَتَنَاقَّلَتْهُ يَدُ الْأَيَّامِ، وَتَوَارَدَتْ عَلَيْهِ الْأَمَمُ وَالْأَقْوَامُ عَبْرَ مَرْبُّ الْحَقِبِ وَتَعَاقَبَ السَّنِينُ صَارَ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ مِنَ التَّنَقِيقِ وَالتَّهْذِيبِ وَالشَّبَهِ بِالْكَمَالِ فَتَمَّ لِهِ الْحُسْنُ وَانتَهَى إِلَى حِيثِ اِنْتَهَى، وَصَارَ أَبْعَدَ مَا يَكُونُ مِنَ الْزَّلَلِ وَالْخُلُطِ وَالتَّقْصِيرِ، لَكُثُرَةٍ مَا أُعِيدَ النَّظَرُ فِيهِ؛ إِذَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَخْطَاءٌ فَادِحَةٌ أَوْ كَبَائِرٌ مُوبِقَةٌ وَتَغْفِلَ عَنْهَا أَمَّةٌ بَأْسِرَهَا، فَتَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ!

وَمَا وَجُودُكَ الْخَلَافَاتِ فِيهِ وَالْمَاخَدَّ منَ الدَّارِسِينَ عَلَيْهِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْمَسَائِلِ الْمُفَرَّدةِ الثَّانِيَّةِ الْيَسِيرَةِ الَّتِي لَا تَرْقَى أَنْ تَتَنَقَّصَ مِنْ قَدْرِ الْحَجْمِ الْأَعْظَمِ الْمُتَفَقِّعِ عَلَيْهِ بِأَصْوَلِهِ الْثَابِتَةِ وَفَرْوَعَهُ الْبَاسِقَةِ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْأَصْوَلِ إِلَّا الشَّادُ الْفَدُّ الَّذِي لَا يَحْفَلُ بِهِ وَلَا يَقْدِرُ.

ولا بدّ بعد عرض هذا القدر من التماثل والتشابه بين الوجهتين من أن تتساءل كيف يفسّر هذا التطابق؟ فهو من قبيل أخذٍ لاحقٍ عن سابقٍ بطريقة ما؟ ولا سيّما أنّ وسائل الاتّصال والاطّلاع على العلم عند الأمم مهما تباعدت بقائمهما واحتلّت لغائمهما أصبحت ميسّرة سهلاً اليوم.

أم هو من قبيل وقع الحافر على الحافر، وترافق العقول والخواطر، وتلاقي الأدمغة والعقول النّيرة عبر العصور؟ ولا مراء في أنّ أفكار بني البشر تتلاقي على اختلاف مشارقهم وأزمانهم وأصقاعهم.

أترك الحكم للقارئ باختيار أيّ التفسيرين شاء!

اقتراح:

وبعد رؤيتك في الفصلين الثالث والرابع هذا التطابق والتماثل بين ما قاله النحويون وما جاء به التوليديون لا بدّ من اقتراح يفيد الإنسانية ويخدم الفكر العالمي ويختصر له الجهد والوقت، مفاده إعادة صياغة ما جاء به النحويون الأوائل بلغة عصرية قريبة بسيطة ميسّرة أقرب إلى الأفهام من كلام النحويين القدماء لعمّ الفائدة من علمهم وتغني الفكر اللغوي الحديث، فلا ضير في استعارة قولهن اللسانين المحدثين وأطروحهم في هذا الصدد، فهذه القوالب أكثر تماشياً مع روح العصر ومسايرةً لمتطلبات طلاب العلم اليوم.

وإن كان أهل العربية اليوم يرفضون الأخذ من الغربيين أو استعارةً شيء من قولهم ونظرياتهم فيزيد عليهم: إذا كنتم اتباعين تخشون من الابداع في النحو فإن التطوير الذي يقترح هنا في هذا الصدد هو الاتّباع عينه؛ إذ إنّ النحو الأوّل يوم وضع بادئاً كان على الشّاكلة التي تروّنها في كتاب سيبويه، موضوعاته مفصولة بعضها عن بعض، مصطلحاته غريبة طويلة غير موحّدة.

ثمّ ما لبث النحويون بعده أن أعادوا صوغه ب قالب جديد أكثر وضوحاً وأقلّ التباساً كالذى نراه عند المبرّد وابن السراج، ثمّ دلف نحويون بعدهما إلى تغيير آخر، ونظام أدقّ في التأليف كالذى نراه عند الفارسي وابن جيّ، ثمّ انظر في مؤلفات الزمخشري وابن الحاجب وشرح كتبهما كيف صاروا إليه من منزج النحو بعلم المنطق فغيّروا في المنهج والأسلوب.

وأمعن النظر بعد ذلك في عمل ابن مالك وكيف صاغ النحو نظماً في أبوابٍ مستقلةٍ منظمةٍ ، ثمّ طالع – إذا شئت – كتب السيوطي ومن بعده.

ألا ترى إلى التحدّيد بين مؤلّف وآخر من حيث تطوير المنهج، واحتلاط القوالب، وتغيير الأساليب، وإن كان المحتوى أقرب ما يكون إلى التطابق والتماثل، بدءاً من كتاب سيبويه إلى كتب السيوطي.

كلّ أولئك الأسلاف من التحويين كان التحدّيد حلاً في زمانهم، فلماذا يجعلونه حراماً في زماننا!

لماذا توقف التحديد والتجديد بعد السيوطي، لماذا لازلنا اليوم نقف في التأليف النحوي النظري عند الحدود التي وصل إليها خاتمة القرنين التاسع والعشر الهجريين، أليس من حق العربية علينا أن تلقى التجديد الذي لقيته على تابع النحويين من سيبويه إلى السيوطي؟!

إن استعارة القوالب اللسانية التوليدية، والأطر الحديثة العصرية هو اتباع لأسلافنا النحويين قبل أن يكون ابتداعاً، فباب الاجتهاد مفتوح منذ عصر الخليل بن أحمد الفراهيدى.

ولا مانع من لديه سبيكة من الذهب أن يعيد صياغتها ليفيد هو والآخرون من مضمونها الإفادة الأكبر وفق متطلبات العصر، فهذا لا يتنافى مع اعترافه بقيمتها، أما أن يجعل دأبنا معاداً كل جديداً والاستنامه إلى التقليد فهذا ما لا يرضاه من به مسٌّ فضلاً عن العاقل.

وإذا كنا نقر بالفضل والأسبقية في علوم الطب والهندسة والرياضيات والفلك وعلم الاجتماع لابن سينا وابن النفيس والخوارزمي وابن خلدون، وغيرهم من أعلام العرب فإننا -كما هو واقع الحال- لم نتعبد بما قالوه، ولم نتحجّر في حدوده، بل أضفنا وتابعنا المسير.

فلمّا توقف في ميدان اللغة عند ما قاله علماء العربية الأوائل، فلانطّور ولا نواصل!

ولربما استرخي نظرك الاتّكاء الواضح على كتاب الخصائص في إيجاد نظير مكافئ للمسائل التوليدية، ولا غرابة في ذلك فلقد حوى كتابه القدر الأعظم مما أتت به النظريات الحديثة اليوم، ولذلك كان من واجب من يسعى إلى إنشاء نظريات عربية تشمل مساحة اليوم أن ينطلق من جهود هذا الشيخ العالم الفذ.

فإذا استوقفك ما سبق من فضل ابن جني فأردّت أن تؤفيه فضله، ولا تبخسه حقه، بل تعرّف اللسانيين الحديثين عظيم فضله في إرساء قواعد هذه النظريات المستحدثة فمن واجبك أن تُسهم في نشر علمه، وترجمة كتابه إلى اللغات الأخرى.

ولمّا كان ما لا يتّم الواجب إلا به واجباً وجّب عليك قبل ذلك أن تُهيئه للترجمة، فتعيّد صياغته، وتنسّخ منه نسخة عربية جديدة مخصّصة لمن يتصدّى للترجمة، ستها الغالبة عليها الأسلوب البسيط المباشر، واللغة العلمية المباشرة الفصيحة، لا الأدبية الإنسانية البليغة الفصحى، والألفاظ السهلة الواضحة المعروفة، والمنهج الحديث المعتمد اليوم في أمثال هذه المؤلّفات، والتعبير عن المعاني بدقة ووضوح علمي لا يعتريه استطراد، ولا تعلوه جزالة.

وما ذلك إلا ليتحقق لك مرادك من تعريف غير العرب بنفائس هذا الكتاب، وتقريبه إلى أفهمهم.

ويُضرب هنا مثال أنت تحكم به على جدوى هذا الاقتراح:

قال ابن جني «المُظَهَّر يُرَتَّجَلُ، فلو قلتَ: زيدٌ ضربَتْ زيداً لجازَ أنْ يُتَوَقَّعَ تَمَامُ الْكَلَامِ، وَأَنْ يُظَنَّ أَنَّ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ، كَمَا تَقُولُ: زيدٌ ضربَتْ عَمْرَاً، فَيُتَوَقَّعُ أَنْ تَقُولَ: فِي دَارَهُ، أَوْ مَعْهُ، أَوْ لِأَجْلِهِ، إِنَّا قَلَّتِ»

زيدُ ضربِه قطعَتْ بالضمير سببِ الإشكال؛ من حيث كان المُظَهَّر يُرَجَّل، والمُضَمَّر تابِعٌ غير مُرَجَّل في أكثَرِ اللُّغَةِ^(١)

كيف لك أن توصل فكرة النصّ هذا إلى الآخر الذي تشبع من النظريات اللسانية الحديثة وهضمها، وألِفَ مصطلحاتها وعباراتها وطرائق أدائها، ورأى فيها السبق والإبداع، ونالت من نفسه كلَّ الرضا والقبول والاستحسان؟

كيف لك أن تثبت له أنَّ ابن جَيِّي كان في هذا النص سباقاً إلى فكرةٍ من أسس فَكَرِ التوليدية في النظرية العاملية، كيف لك أن تُثْبِتَ أهل التوليدية أنَّ هذا النص ينلقي مع المبدأ الثاني من مبادئ نظرية الربط الثالثة القائل: «كُلُّ تعبير إحالي حُرٌّ في فصيلته العاملة»، بل يماثله ويتطابقه، فيكون بذلك ابن جَيِّي رائداً سباقاً غير مسبوق؟

إنَّ التوليديين إن سمعوا ادعاءك هذا ظلَّوك تنطق عن الهوى؛ لأنَّك لم تشرح لهم أولاً مفردات ابن جَيِّي في هذا النصّ، بل لم يتمرس قوْمُك العرب بعبارات هذا النصّ، ولم يألفوا أسلوبه وطريقة تعبيره.

فلو أنتَ ترجمتَ كلام ابن جَيِّي ولم تفسِّر معناه المراد لبقي النص مُقفلًا ممتنعاً متعدِّراً على أفهم كثير من دارسي العربية، فكيف بالمترجم لهم، لذلك عليك أن تعيد صياغته وشرحه بعد أن تستقيه من علماء يفهمون مراده.

فكم من دارسٍ شامَ الأصول الكبار، فراغَه ما أبصرَ من بُعدِ تناولها، وكثرةُ أبوابها، وتشعُّبُ سُبُلِها، فآخر اللقمة السائغة السهلة، واستنادَ إلى كتب النحو التعليمي الميسَّرة، مستعيضاً بها عن الينابيع الصافية من أمهات الكتب العتاق الأولى.

وانظر مِن حولك إلى متون العربية سهلها وحذفها كيف كانت تُشَرَّحُ غيرَ شَرِحَ بدءاً من كتاب سيبويه إلى كتاب التسهيل لابن مالك، مروراً بالإيضاح لأبي علي والمفصل للزمخشري، وغيرِ ذلك، مع أنَّ من شُرحت لهم هم من طبقة المؤلِّف، ولا تخفي عليهم عباراته ولا مفرداته ومراداته، أضِفْ إلى ذلك أنَّ مؤلِّفها في الأصل وضع في حسبانه وهو يصنعها أَهْمَّاً من اليسر والسهولة وقرب المتناول بمكان، وسمَّاها بأسماء توحِي بذلك كـ«الإيضاح» وـ«المفصل» وـ«التسهيل» وـ«المقرَّب»، ومع ذلك تطلُّبت غيرَ شَرِحَ يُوفِيَها حَقَّها من الفهم لأهل ذلك العصر.

وإن اعترض معترض على هذا الاقتراح، خشية أن تُمسَّ حرمة النصوص فقل له: ما لا يُدركُ خُلُه لا يُرَكَّ، كُلُّه، أي إن تعرَّفَ إيصال هذا الكتاب العظيم إلى الغربيين على وجهه العالي الرفيع الذي هو عليه فلا بأس أن يُبلغَ منه فِكْرُ واضحة متنقاة، ومعانٍ بسيطة غيرَ مركبة، وأحكامٍ يسيرة قريبة من الفهم، وإلا لبقي الحال على

(١) الخصائص ١٩٣/٢.

ما هو عليه من سيطرة الظلمات على نواحٍ كثيرة من مؤلفات أشياخ العربية، وانتهاص حقوقهم، وجعل منازلهم وأقدارهم، ولبقيت ذرّة كلامهم كامنةً مستورّة، ولما استبنت لها يد الدهر صورةً، واستمرَّ السّtar بأهليّتها، واستولى الخفاء على جملتها.

وكل له: إنَّ ذلك لا يعني الطَّعْن على أسلوب ابن جني، ولا الانتهاص من شأن لغته ومنهجه، فذلك ظُنْنٌ أشيُّم يَسْتَرُّوحُ إِلَيْهِ الغُوَيُّ وَيُغَالَطُ بِهِ الْجَاهِلُ، وما تلك اللغة عند ابن جني إِلَّا غَايَةٌ يَتَعَيَّنُهَا الْمُؤْلَفُونَ، وَهَدْفُ يَصْبُو إِلَيْهِ الدَّارِسُونَ، ولا ينبغي أن يُغَيِّرَ مِنْهُ حِرْفٌ عِنْدَ تَدْرِيسِهِ الْعَرَبَ، إِنَّمَا الْكَلَامُ عَلَى غَيْرِ الْعَرَبِ، فَلَا تَخْلُطُ بَيْنَ الْجَهَتَيْنِ.

وزد على ذلك -إن شئت- إمكانية فصل النص الأصلي لابن جني عن النص المشروح المبسط المقرب.

ومن جهة أخرى فإنك لو سألت ابن جني نفسه عن رأيه في ذلك ما كان إِلَّا راضياً ، وخاصةً إذا تصدّى لهذه المهمة رجال من النّحّاة الفاهمين الحاذقين الذين يُقيّمون الكلام على وجهه، ولا يحرّفون الكلمة من بعد مواضعه، بل يعون ما يقرؤون، ويخلصون في عملهم، ويؤدّون الأمانة على وجهها، ويقفون أنفسهم خدمة هذه اللغة الشريفة، ويستلّون سيفهم للذبّ عن أهلها وأشياخها.

الفصل الخامس

مَوَاضِعُ مَا أَطْلَقْتُهُ الْقَوَاعِدُ التَّوْلِيدِيَّةُ مِنْ مُبَادِئِهَا
الْعَالَمِيَّةُ

وَفِي الْعَرَبِيَّةِ مَا يَرْدُهُ وَيَدْفَعُهُ

هل في التوليدية قوانينٌ ومبادئٌ عَمِّمَها أصحابها على اللغات البشرية بإطلاق، فخالفت العربية ونادت مبادئها؟

هل في القواعد التوليدية ما في تطبيقه على العربية تعسُّفٌ وتَكْلُفٌ وإخراج لها عن غرضها ومرادها؟

وضع التوليديون قواعدهم الكلية العالمية التي حاولوا فيها جاهدين أن تتناسب مع اللغات كافة، ولم ينفوا وجود متغيرات أو باراميتات (جزئيات)، تَمَّ لغةً من سواها^(١).

ومن هذا المنطلق التوليدى للمتغيرات ينبغي النظر في القواعد التوليدية، ما الذي يصح تطبيقه على العربية، فلا يختلف مع أصولها ومبادئها، وما الذي يتعارض مع الأصول النحوية العربية فيجب تركه ورده؟

وهذا الفصل يرصد -على سبيل المثال لا الحصر- طائفه من الموضع التي أطلقها التوليدية على أَنَّـ مبادئ كلية، وهي لا تسحب على العربية، أو في تطبيقها عليها شيء من التعسُّف والتَّعْتُّـ، وإخراج الكلام عن مراد قائله، فيجب عدم الأخذ بها في معانبة الكلام العربي.

١. آلية معاملة الأثر:

جعل التوليديون الفعل في مثل قوله: «القلم أخذته»، عاماً في المفعول به المقدم عليه، لا في الضمير المتصل، وهذا الضمير عندهم ما هو إلا أثر يدل على الموضع الأصلي الذي تركه المفعول مقدماً على الفعل وإظهاره له، فأصل الكلام: أخذت القلم، فلما تقدم المفعول بقى مكانه أثر يدل عليه، وظل الفعل ناصباً للمفعول لا لأثره، وذلك وفق آلية السلسلة التي تضمن مرور الدور الإعرابي تسلسلياً من الضمير إلى الاسم المتقدم، فتنتقل بذلك الحالة الإعرابية إلى الضمير، فينصب كما نصبه الأسم.

فنظريّة الأثر سلسلة دلالية تربط المفعول بأثره، فيُرث نحوياً الحالَة الإعرابية، كما يرث الوظيفة الموضوعاتية، فهي وبالتالي سلسلة دلالية تركيبية، وهذا في نظر التوليديين تفسير متقدم ومتكمـل؛ لأنـه ينظر في التركيب والدلالة على السواء في نظمـه هذه السلسلة، ولا يقتصر على الحالـة الإعرابية.

وإذا نظرت في عمل النحوين العرب بتجدهم يفصلون بين مباحثين مختلفين: مبحث تقدم المفعول، ومحـث الاشتغال، فأمامـاً في تقدم المفعول فيعمل الفعل في المفعول المتقدم عليه مباشرة، كقولـه: القلم أخذـت.

وأمامـاً في الاشتغال فالمفعول المقدم ينصـبه فعل مقدر مخدوف، يدل عليه الفعل المذكور، وينـشغل الفعل المذكور عنه بـنـصـب ضميرـه، كـقولـه: القلم أخذـته، فالـفعل المـذـكور لم يـنصـب المـفعـول المـذـكور.

(١) انظر ما تقدم ٨٨.

وبحوز في مثل هذه الحالة عند النحوين رفع الاسم المشتعل عنه على الابداء، لأن الفعل استوفى مفعوله، وجعل الجملة بعده خبراً له^(١).

٢. المفسّر والإحالة:

نصّت التوليدية — كما سلف^(٢) — على أنَّ العلاقة بين المفسّر والأثر تخضع لمبدأ الرَّبط، والإحالة هي المسؤولة عن كشف هذه العلاقة.

ومفهوم الإحالة عند التوليديين هو أن تحد للوحدات المعجمية والضمائر والعوائد العناصر الإحالية التي تفسّرها محددةً علاقتها بسوابقها، ومن ثم تحد العلاقة التركية بين الضمير ومفسّره.

فهي لا تقتصر على تفسير الضمائر، بل تضع قواعد صارمة للإحالة بين (أ) وعائده (ب)، على اختلاف طبيعة (أ)، ضميراً كان أم غير ضمير.

وفي العربية قد تحد جملًا تأبى هذا التَّحديد الصَّارم لربط وحداتها المعجمية بمحسّراتها ربطاً حتمياً حاسماً قطعياً، يخضع لمبدأ طباعي ثابت، بل تفترض التسْمُح والتَّوْسُع وترك المجال للاحتمالات المتعددة الظَّنية لا القطعية، وهذا يُعدُّ في مواضعه ميزة لا عيّاً، وأمثلة ذلك من القرآن الكريم خير الكلام وأفصحه ليست بالقليلة.

فمنها قوله: ﴿وَلَا يَحْسِنَ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾، أي: لا يحسّنوا البخل خيراً لهم، قال الأخفش: «فالقى الاسم الذي أوقع عليه الحسابان وهو البخل، لأنَّه قد ذكر الحسابان، وذكر «ما آتاهم الله من فضله»، فأضمرهما إذ ذكرهما»^(٣).

تأويل كلام الأخفش أنَّ أصل الكلام لولا المذوقات: لا يحسّن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله البخل بما آتاهم الله من فضله خيراً لهم، فحذف المفسّر، وهو "البخل"، فعاد الضمير على غير مذكور في الكلام.

وغير ذلك من الشواهد التي ساقها الفصل الثالث في الكلام على تفسير الضمير.

ويلخص أبو علي الفارسي مسألة عود الضمير عامّة بقوله: «إِنَّ حَكْمَ مَا يُضْمَرُ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ أَنْ يُعْرَفَ الضَّمَرُ فِي الْأَمْرِ الْعَامِ الْأَكْثَرِ، وَمَا يُعْرَفُ بِهِ عَلَى ضَرِيبَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَتَقدَّمَ ذِكْرَهُ، فَيُضْمَرُ لِلْمَعْرِفَةِ بِهِ لِتَقدُّمِ ذِكْرِهِ، وَالآخَرُ أَنْ يُعْرَفَ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَقدَّمْ لَهُ ذِكْرٌ»^(٤).

(١) انظر الكتاب ١/٩٣، ١٠١، ٨١، ٩٦، ١٤٥.

(٢) انظر ما تقدّم ١٠٣، ٢٠٨.

(٣) معان الأخفش ٢٤١.

(٤) الخلبيات ٢٣٢.

ومرجع الضمير في العربية لا ينحصر في واحد، فلا يحتم علماء العربية أن يكون مفسّر الضمير واحداً، بل قد يكون غير ما مذكور، المعنى هو الذي يحدد ذلك ويتطابق، والأمثلة على ذلك كثيرة: فمن أمثلة الضمائر التي وردت في القرآن الكريم تعود على غير ما مذكور في الكلام، لسياقها الذي يحتمل غير ما وجه لتفسير مرجعها، ومن ثم لفهمها واستنباط الحكم الشرعي منها عند الفقهاء والمفسّرين على السواء المثالان التاليان:

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلَيَاءِ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾^(١)، وقد اختلف المفسّرون في مرجع الضمير الماء هنا^(٢)، فمنهم من قال: إلا تفعلوا ما أمرتم به من التناصر والتعاون بينكم، وهو مضمون الآية السابقة^(٣).

وقال آخرون: إلا تفعلوا ما أمرتم به في الآية السابقة من التوارث بينكم وبين المهاجرين والأنصار، لا بينكم وبين أقربائكم بالنسب^(٤).

- قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذِي يِبَدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾^(٥)، فقد اختلف المفسّرون في المراد بـ ﴿الَّذِي يِبَدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، وترتّب على ذلك اختلاف في الحكم الفقهي المعمول به المستنبط من الآية^(٦): فقيل: هو الزوج، يحق له أن يتنازل عن المهر كاملاً لزوجته التي طلقها قبل أن يدخل بها، وهو قول جمهور الأحناف والشافعية من الفقهاء.

وقيل: بل الولي يحق له التصرّف في مهر ابنته وتركه للزوج، والتنازل له عنه وإن أبْتُ، وهو قول مالك وقتادة والحسن وغيرهما.

(١) سورة الأنفال: ٧٣.

(٢) انظر تفسير الطبرى ٢٩٧/١١.

(٣) وهي قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَحَاهَدُوا إِلَيْهِمْ وَأَنْفَسُهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آتَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلَيَاءِ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَائِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَصْرُوْكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيقَاتٌ﴾ سورة الأنفال: ٧٢.

(٤) وكانوا يتوارثون بالمحجرة، ثم تُسْخَن هذا الحكم فصار التوارث بالنسب فحسب، انظر الإيجاز في معرفة ما في القرآن من منسوخ وناسخ ١١٤.

(٥) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٦) تفسير الطبرى ٣١٧/٤، وتفسير القرطبي ١٧١/٤.

وهذه الاحتمالات المتعددة لمرجع الضمير، تحقق ظاهرة الإجمال، التي عدّها علماء التفسير من أنواع البيان في القرآن، وهو بيان الإجمال^(١).

ولا يخفى على السامع أنّ هذه الاحتمالات تتحقق للمتكلّفين شيئاً من حرية تطبيق القرآن الكريم، وحرية فهمه، فتدع الباب واسعاً لا يغلق دونهم، بل تجعل تطبيق الشريعة من اليسر والسهولة بمكان، فكلّ مكّلّف يأخذ بالحكم الفقهي الذي يطيقه، ولا يحمله المشقة، فلا يتکاءُه ولا يثقل عليه.

وهنا ينبغي التنبيه على أنّ المقام له دور كبير في الدلالة، فلا يجوز اجتزاء الكلام، وبتّه من سياقه الذي ورد فيه، ولو لا المقام ما فهم الكلام.

وقد يعني عن ذكر المفسّر في العربية ذكر جزئه؛ كقول حاتم الطائي^(٢) :
أماويٌ ما يُعني الشَّرَاءُ عن الفتى إذا حَشَرَجْتُ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ
أي النّفس، وهي جزء من المفسّر الذي ذُكر، وهو الفتى.

وقد يعني عن ذكر المفسّر ذكر نظيره، كقولك: عندي درهمٌ ونصفٌ، أي ونصف درهم آخر.

فمفسّر الضمير في العربية قد يكون غيرما مرجع واحد، إذا كان السياق يتطلّب ذلك، بل ويجوز أيضاً كون المراجع المذكورة كلّها مفسّراتٍ للضمير معاً، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتُنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾^(٣).

قال الشوكاني: «والضمير في بعدها يرجع إلى الفتنة، أو إلى المهاجرة والجهاد والصبر، أو إلى الجميع»^(٤).
ولاشك في أنّ الله تعالى ما كان ليعجزه أن يأتي بالمرجع الفصل لكلّ ضمير، الذي لا يدع مجالاً لتعذر الخيارات في تفسير كلامه الذي سُيُّلَى على مِرْ الدُّهُورِ وَتَصْرُّمِ الأَيَّامِ، ولكنّه تعمّد أن يترك الضمير مُبهماً يتحمل

(١) من أسباب اختلاف المفسّرين المتعلّقة بمرجع الضمير ٣.

(٢) انظر جمهرة اللغة ١٠٣٤، ١١٣٣، واللسان (قرن) و(حشاج)، والممع ٢١٩/١، والخزانة ٤/٢١٢، ورواية الديوان ٢١٠: إذا حشرجت نفسٌ، ولا شاهد فيها، على أنّ شارح الديوان عرض لذكر رواية إضمار النفس المستفيضة عند اللغويين، ورواية إظهار النفس تدلّ على أنّ الرواية المستفيضة عند اللغويين بإضمار النفس ليست لضرب من الضرورة لأنّها لا تغيّر وزن البيت، إنّما تعمّد الشاعر إضمار النفس في هذا المقام، لغرض بلاغي، وإن كلفه مخالفة قواعد النحوين من عود الضمير على غير مذكر، ولعلّ هذا الغرض رثاء النفس، وإظهار الحزن عليها والأسى لها.

(٣) سورة النحل: ١١٠.

(٤) انظر فتح القدير ٣/١٩٨.

غير ما معنی، لتعدد الأحكام، فییقی للمکلفین فسحة من أمرهم يتصرّفون كما يشاون، وكما يُسّر لهم، فلربما في الاختلاف رحمة.

أضف إلى ذلك أنّ تحريك ذهن السامع أمرٌ مراد، واستنطاق سلیقته وفطنته ونباهته مقصد مُرام.

ولا تستغرب إذا علمت أنّ عامة ما جاء به القرآن والحديث النبوی وأشعار العرب وفصیح کلامهم مما يتوجّه به اللفظ الواحد إلى غير ما معنی^(۱)، فكيف لنا بعد هذا أن نحّمم القواعد ونحّجّرها وننصرها على أحكام صارمة وقوانين محدّدة، تحاکي قوانین الطبیعة الثابتة! هذا ما لا يقوم في عقل ولا یُتصوّر في وهم.

من هذا يتبيّن أنّك إذا طبّقت هذا المبدأ التولیدي في التعامل مع التراکيب العربیة أوقعك ذلك في حرج، لأنّك سُتُضطّر إلى أن تَتَّهم التراکيب المسموعة العربیة الفصیحة بالزیغ، وستتجد في تطبيقه عجزاً عن الوفاء بمتطلّبات العربیة، وقد یُسلِّمك إلى دروب من الإشكالیات كثیرة، تفتقر فيها إلى الإجابة عن أسئلة لا حصر لها، فتصل إلى نتیجة مفادها أنّ طائفة عظيمة من التراکيب العربیة يعوّزها من التوجیه والضبط فوق المبادئ التولیدية.

فإذا كان الرّبط في النّحو العربيّ له خطوط عامة وقواعد كثیرة ثابتة كالتي ذُکرت في أحكام الضمير في الفصل الثالث فإنّ ذلك لا يعني صحة التّبّؤ بالضمیر وعائده بمجرد تطبيق بعض قواعد جاهزة، ووضع الجمل في قوالب جامدة، تحکم على الضمير وصاحبہ، بل المسألة أعقد من ذلك وأوسع بكثير.

قبل كلّ شيء لابدّ من أن نعي أنّ الرّبط هدفه الأول وغایته العظمى خدمة المعنی وإفهام السّامع، فإذا خدم المعنی بالقواعد الثابتة الجاهزة فنعمّا هي، وإنّا فينبعي إعمال الذهن في إخضاع القواعد للمعنى المراد وتذليلها له.

ولذلك فإنّ الفارق الأساسي الجوهری بين جهود التولیديين وجهود النحوين العرب في تقديم حلٌ لإشكالية عود الضمير أنّ النّحاة العرب –بخلاف التولیديين– كان عملّهم یجري في واديين معاً، ويخدم شقّين معاً لا يخلّف أحدهما عن الآخر:

الشقّ الأول: احتوته مادة النّحو النّظریة التي تلّقّاها في الكتب النّحویة جمیعاً، وأوّلها كتاب سیبویه.

والشقّ الثاني: احتوته كتب التطبيق النّحوی، من إعراب قرآن أو شعر، تُبیّن لك تطبيقیاً كيف تربط الضمير بمرجعه، وكيف یُحال اللاحق على السابق.

ولذلك كانت كلّ نظرة تحکم على جهود النّحوين العرب مستندةً إلى الشقّ الأول وحده، مُقصِّیة الشقّ الثاني نظرةً قاصرةً بمحففة غير منصفة.

یُشكّر التولیديون في أکّم بذلوا الجهد ليكون للرّبط معالّمه الواضحة المحدّدة لا المبعثرة العامة، فأنشؤوا مبادئ ریاضیة ثابتة للرّبط، لا تتغیّر كما لا تتغیّر قوانین الفیزیاء، حاولوا فيها أن یضبطوا وجوه ربط عنصر ما بعنصر آخر.

(۱) انظر المختصّص ۱۶۶/۳.

غير أنَّ النَّحوين العرب آمنوا بِأَنَّ الْكَلَامَ لَا تُشَدُّ رُوَابِطُه بِشَيْءٍ كَمَا تُشَدُّ بِالْمَعْنَى، وَأَنَّ لِلضَّمِيرِ مَرَاجِعَ تَخْلِفُ مَنْ مَوْضِعَ إِلَى مَوْضِعٍ، وَتَوْلِدُ وَلَادَةً جَدِيدَةً مَعَ كُلِّ جَمْلَةٍ، وَمَعَ كُلِّ مَعْنَى، فَلَا يَمْكُنُ حَدُّهَا بِقِيَوْدٍ وَلَا ضَبْطُهَا بِمَبَادِئٍ، لِذَلِكَ تُرِكَ الْبَابُ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَفْتُوحًا عَلَى مَصْرَاعِيهِ لِلتَّأْوِيلِ وَالْفَهْمِ وَالْإِسْتِبَاطِ.

ذَلِكَ التَّأْوِيلُ الَّذِي لَا يُعْنِي بَابَ التَّفْسِيرِ فِي الْقُرْآنِ وَالشِّعْرِ فَحَسْبٌ، بَلْ يُعْنِي بَابَ الْفَقْهِ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، فَيُتَرَكُ لِلْمَكْلُفِ مَحَالًا أَوْسَعَ لِتَطْبِيقِ أَحْكَامِ الْآيَةِ، وَيُدْعَ لِهِ خَيَارَاتٍ شَتِّيَّةٍ لِلْفَهْمِ ثُمَّ لِلتَّطْبِيقِ كَمَا تَقْدَمُ، وَيَعْدِدُ الْمَعَانِي الَّتِي يَتَحَمَّلُهَا بَيْتُ الشِّعْرِ، فَيُزَدَّادُ بِهِ غَنَّى الْعَرَبِيَّةِ وَيَنْتَضِحُ.

لِذَلِكَ لَا عَجَبٌ أَنْ تَعْدَمَ وُجُودُ مَثَلِ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، فَمَا ذَلِكَ بِتَقْصِيرٍ مِنْ نَحَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ وَاقِعُ حَالِ الْعَرَبِيَّةِ أَجْبَرُهُمْ عَلَى تَرْكِ الْأَمْرِ مَفْتُوحًا وَمُحَكُومًا بِالْمَعْنَى وَرَهْنًا بِهِ، وَالْمَعْنَى لَا يَحْدُّهُ قِيدٌ وَلَا ضَابْطٌ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

فِي مَبَادِئِ التَّوْلِيدِيَّةِ – وَإِنْ كَانَتْ أَحِيَانًا تَنَقَّقُ مَعَ أَوْضَاعِ الْعَرَبِيَّةِ – إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ كَافِيَّةٍ وَلَا شَافِيَّةٍ لِلِّتَعَامِلِ مَعَ الضَّمِيرِ، فَهِيَ لَا تَنْصُّ عَلَى جُوازِ عُودِ الضَّمِيرِ عَلَى غَيْرِ مَا مَذَكُورُ فِي الْكَلَامِ فِي الْآنِ نَفْسِهِ، وَلَيْسَ مِنْهَا أَنَّ الْمَعْنَى وَالسِّيَاقُ هُوَ الْحَاكِمُ الْمُوَجِّهُ لِلْمَبَادِئِ عَلَى اخْتِلَافِهَا، وَلَيْسَ مَمَّا لَفَتَتْ إِلَيْهِ عُودُ الضَّمِيرِ عَلَى جَزْءِ الْمَذَكُورِ لَا كُلُّهُ، أَوْ عَلَى نَظِيرِهِ لَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مِنْ جَهَودِ التَّوْلِيدِيِّينَ صَنَاعَةٌ كَتَبٌ تَخْتَصُّ بِتَوجِيهَاتِ التَّرَاكِيبِ، وَتَضَمَّنُ آلَافَ الْحَالَاتِ التَّطْبِيقِيَّةِ التَّوْلِيدِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمُتَنَوِّعَةِ لِعُودِ الضَّمِيرِ، تَرَاعِي مَرَادَاتِ الْقَائِلِ وَأَحْوَالِ الْكَلَامِ كَافَّةً، وَتَتَلَوَّنَ وَفَقَأَ لِأَسْيَقَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كَمَا هُوَ شَأنُ كَتَبِ التَّطْبِيقِ النَّحْوِيِّ، الَّتِي مَا كَانَتْ قَوَاعِدُ الْرِّبَطِ لِتَظَهُرِ جَلِيلَةً لِلْأَفْهَامِ لَوْلَا هَا.

وَإِنْ اسْتَنْفَدَ الْمَرْءُ الْجَهَدَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ هَذَا الْمَوْضِعِ فَلَا غَرَوْ وَلَا مَلَامٌ؛ فَمِنْ الْلَّاسَانِيِّينَ التَّوْلِيدِيِّينَ الْيَوْمَ مَنْ يَعْتَرِفُ بِلِسَانِهِ بِمَدِيِّ إِشْكَالِيَّةِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مِنْ ضَمِنِ الْقَضَايَا التَّوْلِيدِيَّةِ الْثَّابِتَةِ، يَقُولُ: «مِنَ الْمَشَكَلَاتِ الَّتِي لَمْ تَحْظَ لِحَدِّ الْآنِ بِحَلٍّ مُرْضٍ فِي الْأَدِيَّاتِ الْلَّاسَانِيَّةِ مُشَكَّلٌ مَعْرِفَةُ الطَّرِيقَةِ الَّتِي تُقَامُ بِهَا الْعَلَاقَةُ الْعَائِدِيَّةُ فِي الْكَلَامِ، وَقَدْ أَبْعَدَتْ دَرَاسَةُ الْعَائِدِ الضَّمِيرِ غَيْرَ الْفَارِغِ^(١) عَنْ مَوْضِعِ النَّحْوِ الْجَمْلِيِّ، وَاسْتُدَلَّ عَلَى هَذَا الْمَوْقِفِ بِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَمْلُوِّ كَمَا فِي (٥٩)^(٢) يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُشَتَّكٍ إِحْالِيًّا مَعَ سَابِقِ دَخْلِ الْكَلَامِ، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُحِيلَ عَلَى ذَاتٍ غَيْرِ مَذَكُورَةٍ فِي الْحَطَابِ (انْظُرْ تَشُومِسْكِيَّ ١٩٧٧ وَلَاسْنِيَّكَ ١٩٧٦):

(٥٩): حَسِبَ زَيْدَ أَنَّهُ مَرِيضٌ.

فِي (٥٩) مُثَلًا لِيُسَمِّيَ الْمُضْرُورَ أَلَا يُحِيلَ ضَمِيرَ الْغَائِبِ الْمَتَّصِلِ بِحُرْفِ التَّوْكِيدِ عَلَى «زَيْد»^(٣).

(١) أَيُّ الضَّمِيرُ الظَّاهِرُ.

(٢) (٥٩) هُوَ رَقْمُ الْمَثَالِ الَّذِي يُمْثِلُ لَهُ الْفَاسِيُّ الْفَهْرِيُّ.

(٣) فَهُوَ يُحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى زَيْدٍ وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى شَخْصٍ آخَرَ غَيْرِ مَذَكُورٍ فِي الْجَمْلَةِ، يَحْدُّهُ السِّيَاقُ.

وخلالاً للعائد المملوء اعتُبر العائد الفارغ مربوطاً بالضَّرورة داخل التركيب، (انظر تشومسكي ١٩٧٨)، ومع ذلك، وكما لاحظ تشومسكي نفسه فإنَّ التَّمييز بين عائد فارغ وآخر غير فارغ يعتبر تمييزاً غير قائم تصوُّرياً، ولا يمكن من فهم الكيفية التي تقام بها الرَّوابط العائدية»^(١).

٣. المبدأ (٢) من مبادئ الرَّبط:

لقد «اهتمَّت التوليدية بالعلاقة التركيبية بين الضمير ومفسرِه»^(٢)، وسعت سعياً حثيثاً بالرجوع إلى أحكام التركيب النظرية ومبادئ الربط الثلاثة إلى معرفة مرجع الضمير وضبطه، ونفي الإبهام عنه.

ومن مبادئ الربط الثلاثة في نظرية الربط ما يتصل بمرجع الضمير، وهو ينصُّ على أنَّه «يجب أن يكون الضمير حِرَّاً في فصيلته العاملة».

وقد مثَّلَ تشومسكي لذلك -كما ذُكر في الفصل الثاني- بجملة «أتساءل من توقع الرجال أن يروهم؟»^(٣)

فاجملة كما سبق تتحمل معنيين: إما أن يكون الرجال الرَّائين، وإما أن يكونوا المَرئَين، ولكن يستحيل أن يكونوا هم الرَّائين المَرئَين في الوقت نفسه، وإلا لقال: «أن يروا أنفسهم».

ومثال آخر: إذا قلت: «ظنَّ زيدُ أَنِّي رأيْتُه» فالماء في رأيُه تعود على زيد، وقد تعود على شخص آخر خارج الجملة المذكورة، إلا أنها يستحيل أن تعود على تاء الفاعل في «رأيُه».

وهذا المبدأ -كما يقول التوليديون- ينطبق على اللغات العالمية بأسراها.

لكنَّك إذا اعتمدت هذا المبدأ في الحكم على التراكيب العربية كافة حكمت في بعض الأحيان على تراكيب بالفساد والغلط، وهي في فصيح الكلام أو أفصحه؛ قال تعالى: «كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْعَمُ * أَنْ رَأَهُ اسْتَغْنَى»^(٤)، والضمير في الآية -كما هو معلوم- يعود على فاعل رأه، أي مربوط في فصيلته العاملة لا حرر، وهذا يتنافى مع المبدأ (٢) من مبادئ الربط، الذي يستوجب أن تكون الآية: «أن رأى نفسه استغنى».

وقال الشاعر^(٥):

لقد كان لي عن ضُرَّين عدمتني وعَمَّا أُلْقِيَ مِنْهُمَا مُتَّرَحِّزٌ

(١) اللسانيات واللغة العربية ٢١٤.

(٢) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ٨٤.

(٣) انظر ١٠٦.

(٤) سورة العلق: ٦-٧.

(٥) جراث العَوْدُ، ديوانه ٤.

فالإياء في عدم تبني عادت على التاء أي رُبِطَت في فصيلتها العاملة، وكان ينبغي أن يقول —وفقاً للمبدأ هذا— «عدمُتُّ نفسي».

وجَوَّزَ النَّحْوِيُّونَ في أفعال الظُّنُّ واليقين كُلُّهَا أن يتعَدَّى الفعل إلى ضمير فاعله، فتقول: «رَأَيْتُنِي مُحَسِّنًا»، و«ظَنَّتُنِي مِحْمَّدًا»، و«عَمِّرْتُ يَرَاهُ مُحَسِّنًا»، وجَوَّزَوا فوق ذلك فعلين آخرين ليسا من باب أفعال القلوب هما: «عدم» و«فقد»، لأنَّهما سُمعاً من العرب، تقول: عدمُتُّي وفقدُتُّي، كما في الشاهد السابق.

ولذلك لا يُقبل هذا المبدأ في التعامل مع العربية؛ لأنَّه يخالف المسموع من فصيح كلام العرب، فالمسموع هو المَعْوَلُ عليه في صناعة أحكام النحو وأقيساته.

٤. المبدأ (٣) من مبادئ الربط:

«كُلُّ تعبير إِحَالِيٍّ حَرْ»، هذا المبدأ الثالث من مبادئ نظرية الربط التي نصَّ عليها تشومسكي، وقد سبق تعريف التعبيرات الإِحالية^(١)، وبالرجوع إلى هذا المبدأ خطأً التوليديون الجمل التي يكون فيها التعبير الإِحالِي مقيداً أو مربوطاً لا حِرَّاً، كقولنا: أمُّ مُحَمَّدٍ أَحَبَّتْ مُحَمَّداً.

والصواب عند التوليديين أن نقول: أمُّ مُحَمَّدٍ أَحَبَّتْهُ، لأنَّ ربط «مُحَمَّد» الثانية بالأولى يجعلهما واحداً يخالف هذا المبدأ، فإما أن يكون مرادنا أمُّ مُحَمَّداً الأول غير الثاني، وإما أن نعيد الثاني بالضمير لا بالتعبير الإِحالِي (الاسم الظاهر) نفسه، لأنَّه يقع -في رأي التوليديين- في إشكال؛ ففيُظَنُّ منه أمُّ مُحَمَّداً الأول غير الثاني.

وهذا الكلام من حيث المبدأ لاغبار عليه، ولكن ورد في القرآن الكريم وفصيح كلام العرب شواهدٌ وقع فيها التعبير الإِحالِي غيرَ حَرْ، بل مقيداً بما في جملته من تعبير إِحالِي آخر، له اللفظ نفسه.

كما في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّيْ وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّيْ أَحَدًا﴾^(٢).

فكيف لنا أن نطبق هذا المبدأ على تلك الآية، فنجعل ﴿رَبِّيْ﴾ الأولى غير «ربِّي» الثانية؟! هذا إفساد للنص ومخالفة لمراد المتكلّم، وجعل التوحيد إشراكاً بالله.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَا لِكَ الْمُلْكُ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْتَرِعُ الْمُلْكُ مِنْ تَشَاءُ﴾^(٣) فليس أمماك إِلا الإقرار بِأنَّ ﴿الْمُلْكَ﴾ في الآية هو هو.

(١) انظر ١١٣.

(٢) سورة الكهف: ٣٨.

(٣) سورة آل عمران: ٢٦.

وأمن اللبس في العربية هو الذي يوجب إظهار المضمر وإضمار المظاهر في بعض الأحيان، كما في قوله تعالى: ﴿الظَّاهِرُ بِاللَّهِ ظَاهِرٌ السَّوْءُ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾^(١)، فالقاعدة العامة تقتضي بأن يعاد الاسم الظاهر بضميره العائد إليه لا بلفظه، لكن المعنى هنا أوجب إعادة لفظه مخافة الإلباس، فلو قال: عليهم دائرتهم أن الماء تعود على لفظ الجلالة^(٢).

أضف إلى هذه الأمثلة كل ما ذكره التحاة سابقاً في مبحث «إظهار في موضع الإضمار»^(٣)، وضريوا لذلك الأمثلة من فصيح الكلام وأفصحه، الذي لا يدع مجالاً للشك في قواعديّة مثل تلك الجمل، ولا يدع مجالاً للشك في غلط المبدأ الذي يحكم على ذلك الكلام المبرأ من العيوب بالفساد.

ومن ذلك تفضيل النحويين لقولك: « جاءني غلام زيد وزيد » على قولك: « جاءني غلام زيد وهو »، فحسّنوا الأول وقبّحوا الثاني، وذكروا على ذلك شواهد فصحى، يمكنك الاستئناس بها إلى جانب الكلام المنزّل، ومنها قول دعيل^(٤) :

أضيافُ عِمَرَانَ فِي حِصْبٍ وَفِي سَعَةٍ
وَفِي حِبَاءٍ وَخَيْرٍ غَيْرِ مُنْوِعٍ
وَضَيْفُ عِمَرٍ وَعِمَرُو يَسْهَرَانَ مَعًا
عِمَرُو لِبِطْنَتِهِ وَالضَّيْفُ لِلْحَوْعِ
وَقُولُ زِيَادِ الْأَعْجَمِ^(٥)

وَإِنَّا وَمَا تُلْقِي لَنَا إِنْ هَجَوْتَنَا
لَكَ الْبَرِّ مِمَّا يُلْقَ في الْبَرِّ يَعْرِقُ

وقد يظن ظان أن هذا الشاهد مدفوع بخضوعه للوزن، وأن خوف انكساره جعله على هذا الوجه، وذلك مردود بكون الشعر من الفصيح الصحيح الذي لا تقف في وجهه القوافي.

وإن قيل هذا الادعاء من أصحابه على سبيل المجازة لهم، فماذا يصنعون بكلام الله، ما وجّه إعادة الاسم الظاهر بلفظه فيه، ولا ضرورة ثمة ولا أوزان!!

واستمع إن شئت إلى مقالة الجرجاني معقباً على هذا البيت وشواهد أخرى - وهو أدرى الناس بصناعة الشعر ومنازل الشعراء - «ليس بخفي على من له ذوق أنه لو أتي موضع الظاهر في ذلك كله بالضمير،

(١) سورة الفتح: ٦.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ٦٥.

(٣) انظر ما تقدّم ١٩٧.

(٤) الخزاعي، ذيل ديوانه ١٦٥، ودلائل الإعجاز ٥٥٥.

(٥) ديوانه: ٨٨.

فقيل: «وضيف عمرو وهو يسهران معاً...لعدم حسن ومزية لا خفاء بأمرهما، وليس لأنَّ الشعر ينكسر، ولكنْ ثُنِكِرَه النَّفْس»^(١)

ويندرج في ذلك ما سمع من شواهد على لغة «أكلوني البراغيث»، «وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم»^(٢)، فكلُّها تقيد التعبير الإحالي بما سبقه، والمفروض -وفق هذا المبدأ- أن يكون ذلك التعبير الإحالي حراً.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُوا النَّحْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(٤)، وقول الشاعر^(٥):

لأهلي فكُلُّهم يعذلُ
يلوموني في اشتراء النَّحْيَ
وغير ذلك من الشواهد الشائعة^(٦).

والتفسير التوليدى لهذه اللغة أنَّ «عدد الجمع في العربية يمتاز بخاصية قوية (إنسان)، وبجذب الفاعل إلى موقع مميَّزه، هذه الخاصية تعطي العدد قيمةً إرجاعية كاملة، تحوّله أن يربط الاسم الذي يليه»^(٧).

فالمبدأ هذا يخالف ما في العربية ويناقض نصوصها، بل ويخالف نصَّ القرآن الكريم، ويطيح به، ويقع في خطأ فادح عند تفسير القرآن والشعر أو إعرابهما.

ولابدَ أن تعلم أنَّ لكلِّ كلام حاله ومقامه ومنزلته، فالبيان والبلاغة هما أساس الكلام، فإذا اقتضيا الإضمار كان الإضمار أفعى، وإن اقتضيا الإظهار كان الإظهار أفعى.

وفي هذا قال قيس بن خارجة مجبياً مَنْ تعَجَّبَ مِنْ تكراره المعنى بغير ما لفظ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكَوَافِرَ
والتَّعْرِيْضَ لَا يَعْلَمُانِ فِي الْعُقُولِ عَمَلَ الْإِفْصَاحَ وَالْتَّكْشِيفَ!»^(٨)

فالعربية تقدم ما هو أخدم للمقام، فتتمم مواضع يقبح فيها الإفصاح حتى كأنَّه حرام، ومواضع يخلو فيها ويُشمر ويكون هو المَرَام.

(١) دلائل الإعجاز ٥٥٦.

(٢) شرح المفصل ١٦٠/٣.

(٣) سورة الأنبياء: ٣.

(٤) صحيح البخاري ٤٥/٤٥، حديث رقم ٥٥٥.

(٥) أبيحية بن الجثا، ديوانه ٧١، وسر الصناعة ٦٢٩، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠١.

(٦) انظر الكتاب ٧٨/١، ٤٠/٢، والأصول ٧١/١، ١٣٦، ٨٢/٢، ٣٤٦، والبغداديات ١٠٩، والخصائص ٢/١٩٤، وسر الصناعة ٦٢٩، ومشكل مكي ٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠١، والبحر ٦/٢٩٧، والخزانة ٢/٣٨٦.

(٧) الإعراب الفعلي ٣٧.

(٨) دلائل الإعجاز ٥٥٦.

٥. مبدأ المسافة الدنيا:

كان مما اقترحه التوليديون في التعامل مع الضمير مبدأ المسافة الدنيا، الذي يشترط في مراقب العائد أن يكون العنصر الأقرب إليه^(١).

وهذا مبدأ لا يتحقق دائمًا مع أحوال العربية؛ فقد يكون في عود الضمير على أقرب مذكور فساد للمعنى، كما في قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى اللَّهُ خَيْرًا أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٢). فاللواو في ﴿يُشْرِكُونَ﴾ من الحال أن تعود على المذكورين في الجملة، قرروا أم بعدها، لأن ذلك يقتضي أن يكون العباد المصطفون هم المشركين، وهذا لا يكون.

فعود الضمير لا يرتبط بالمذكور الأقرب في العربية وإن كان هو الأصل؛ فنمة موضع يفسد المعنى فيها لو عاد الضمير على أقرب مذكور، بل لا يستقر المعنى فيها إلا بربط الضمير بأبعد مذكور، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجُوَارُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ * إِن يَشَاءُ يُسْكِنُ الرِّيحَ فَيَظْلِلُنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾^(٣)، فأقرب مذكور إلى الضمير في « ظهره » « الريح »، والذي يليه في القرب الضمير المستتر في « يُسْكِنُ » العائد على الله سبحانه، وكلا المرجعين لا يصح عائدًا للضمير ولا مفسرًا له، إنما المفسر « البحر »، وهو أبعد مذكور.

وكذلك الضمير في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكْنَمْتُ النَّارَ وَمَا لَكُمْ مِّنْ تَأْصِيرِنَّ * ذَلِكُمْ بِأَنَّكُمْ الْخَدُودُ آيَاتِ اللَّهِ هُنُّوا وَعَرَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ لَا يُنَزِّجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾^(٤).

فالهاء في قوله « منها » لو عادت على أقرب مذكور وهو « الحياة الدنيا » لفسد الكلام، ولو عادت على الذي يليه في القرب، وهو « آيات الله » لفسد الكلام أيضًا، وإنما تعود هنا على « النار »، وهي من بعد كما ترى.

فلا مفر ولا مزح من تسلیط الضوء على أن مدار الأمر عند النحويين في قاعدة عود الضمير خدمة المعنى، وأمن اللبس، ومخافة الواقع فيه، حتى إن سعيهم إلى أمن اللبس أباح لهم في بعض الأحيان مخالفة أقيساتهم التي ارتصواها، كما في وجوب تقدير الخبر على المبتدأ في بعض الحالات مخافة اللبس.

٦. مراتب أركان الجملة:

اعتبر التوليديون اللغات التي يصح فيها سبق المفعول به الفاعل من اللغات الأكثر حرية، وكلما كانت حرية موقع المراتب النحوية هذه في الجملة أكبر كانت قواعد النقل المفروضة أقل، ومثلوا لذلك باللغة اليابانية.

(١) انظر اللسانيات واللغة العربية ٤٢٠٥، ٢٠٥، وانظر ما تقدّم ٢٤٨.

(٢) سورة النمل: ٥٩.

(٣) سورة الشورى: ٣٢-٣٣.

(٤) سورة الجاثية ٣٤-٣٥.

ويصنّف الدارسون التوليديون اللغة العربية في زمرة اللغات التي لها المرتبة الآتية: (فعل + فاعل + مفعول)، ويحكمون عليها باقتصرارهم على مرتبة واحدة.

وهناك فريق آخر يرى أنَّ تركيب (فعل + فاعل + مفعول) هو تركيب البنية الظاهرة السطحية، في حين أَهْمَمُ اكتشفوا أنَّ حقيقة البنية العميقَة المجردة للعربية (فاعل + فعل + مفعول)^(١).

ويستدلّون على ذلك بترافق يُضاف فيها المصدر إلى فاعله، وقد فصل بينهما المفعول، كقولك: «ضرب زيداً المعلمة يُقلّنني»، مستندين إلى قراءة من قرأ: ﴿وَكَذَلِكَ رُبَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أُولَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾^(٢) فهذا دلّم على أنَّ أصل التركيب أن يلي المفعول فعله بلا فاصل، فيكون معه كالشيء الواحد^(٣).

غير أنَّ النَّحويين أَكَّدوا أَنَّ الفعل ملتحم بالفاعل لا بالمفعول، وأنَّ رتبة الفاعل التقديم، ورتبة المفعول التأخير، فالأصل في الفاعل أن يتقدَّم على المفعول، وإن وقع العكس فمن باب التَّحْوُز، ويبقى الأصل أصلًاً والفرع فرعًا؛ يقول الحرجاني: «وإنما تجوز نِيَّةُ التأخير في شيءٍ معناه يقتضي له ذلك التأخير، مثل أنَّ كون الاسم مفعولاً يقتضي له أن يكون بعد الفاعل، فإذا قُدِّم على الفاعل نُوي به التأخير»^(٤).

وواقع اللغة -فوق ذلك- يشهد بحرية للمراتب، حرية لا تقيدها قيود أي مذهب حديث.

ومن الأمثلة على حرّيّة المراتب أيضاً أن الشائع عند الدارسين أن المبتدأ رتبته قبل الخبر، ولكنَّ الناظر في صميم اللغة يجد مواضع جمّة، تأخّر فيها المبتدأ عن الخبر، بل رِيّماً وجب تأحيّره، كما في حال كونه نكرة، وكون الخبر ظرفاً، مثل: «في الكتاب متعة»؛ قال تعالى: ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ﴾^(٥)، وقال: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾^(٦)، وقال: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾^(٧)، وغير ذلك كثير.

ومن الأمثلة على هذه الحرية تقديم المفعول به على فعله، وإذا تبعت نصوص العربية المعتمدة بها وجدت أنَّ تقديم المفعول به له من الكثرة والشيوخ ما يؤهله ليصبح أصلًا قائماً برأسه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ نَعْبُدُ﴾^(٨)، وإن كان الأصل تقديم العامل على المعمول، بل قد يكون هذا التقديم واجباً كما في أسلوب الشرط والاستفهام

١٤٨) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري .

٢٤٤) تقدّم الكلام على هذه القراءة .

٣) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٤٦

٤) دلائِل الاعجاز ٢٤٨.

٥) سورة النور :

٦) سورة الذاريات: ٢٢.

(٧) سوأة هود: ٤.

(٨) سمة الفاتحة: ٤

اللذين يوجبان الصدارة لأدواتهما، ومثال ذلك تقديم اسم الاستفهام «أي» على فعله في قوله سبحانه: ﴿وَسَيَعْمَلُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلِبٍ يَعْلَمُونَ﴾^(١).

وغير ذلك من التقديم والتأخير الكثير الجائز والواجب.

وقد أشاد ابن حي ب بهذه المرونة في العربية التي تسمح بالخروج عن الرتب، في مواطن كثيرة، فأنشأ باباً في خصائصه سمّاه «باب نقض المراتب»^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلَمَاتٍ﴾^(٣)، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَحْشِى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾^(٤).

ولا تعجب إذا وجدت ابن حي يجوز تقدّم ضمير المفعول عليه، وإن عاد على متّأّر في اللفظ والرتبة لاعتقاده أنّ رتبة المفعول به التقديم على الفاعل؛ فرأيه في ذلك الذي انفرد به أنّ رتبة المفعول التقديم ورتبة الفاعل التأخير، وذلك فرع عن الأصل، تمكّن حتى بلغ رتبة الأصل.

ومعتمدُه في ذلك شيوخ الشواهد وانتشارها، وكلُّها تقدّم فيها المفعول على الفعل، بما في ذلك شواهد من كلام الله تعالى، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَحْشِى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾^(٥)، وقد حشد ابن حني طائفة منها، ونظر فيها، فاستتبّ حكماً عَبَّر عنه بقوله: «وهذا يدلُّك على تمكّن الفروع عندهم، حتى إنّ أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد عادت فاستعارت من فروعها ما كانت هي أدّته إليها، وجعلته عطية منه لها، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لما استمرّ وكثُر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل»^(٦).

فالدللُك هذا على مدى حرّية المراتب في العربية، تلك الحرّية التي تجعلك لا تكاد تقطع بأنّ الفاعل مقدّم على المفعول إلا على وجّل.

وهنا يُبَيَّنُ على العلاقة بين التقديم والتأخير وبين المعاني التي في النّقوس، فالعرب يقدّمون ما هم به أعني، وعナイّاتهم به أشدُّ، وليس التقديم والتأخير في كلامهم ضرباً من العبث، أو مجرّد خروج على قواعد اللغة؛ يقول عبد القاهر الجرجاني: «المعنى الذي كانت له هذه الكلم -بيتٌ شعر أو فصلٌ خطاب- هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصوّلها على صورة من التأليف مخصوصة...، وعلى ذلك وُضِعَت المراتب والمنازل في الجمل

(١) سورة الشعرا: ٢٢٧.

(٢) الخصائص ٢٩٣/١.

(٣) سورة البقرة: ١٢٤.

(٤) سورة فاطر: ٢٨.

(٥) سورة فاطر: ٢٨.

(٦) الخصائص ١/٢٩٧، وانظر ما تقدّم ١٩٩.

المرگبة، وأقسام الكلام المدؤنة، فقيل: من حق هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما هنا أن يقع هنالك»^(۱).

فالصلة بين تقدم المعنى في النفس وتقديمه في اللفظ واضحة؛ يقول الجرجاني: «إذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون أولاً في النطق»^(۲)

غير أنَّ التوليديين لا يعنون بمنه البني السطحية الظاهرة الناتجة عن التقدم والتأخير، بل ينظرون إلى أبعد من ذلك، يريدون أن يصلوا به إلى حقيقة البنية الذهنية المجردة، ليعرفوا ما ترتيب الواقع فيها، ليستبطوا منها عمليات التوليد اللغوي بأسرها.

٧. مبدأ مرشح الحالة:

قرر التوليديون أنَّ كلَّ عنصر اسمي متحقق صوتيًّا يجب أن تحدَّد له حالة، ودعوا هذا مبدأ مرشح الحالات الإعرابية^(۳).

غير أنَّ النحو العربي يذهب إلى أبعد من ذلك، فيمنع ما هو غير متحقق صوتيًّا الحالَة أحياناً. ومن ذلك إعراب ما حُذِفَ مما تقدِّره ضروري للسياق، كالمبتدأ والخبر والمعطوف، كقولك: «زید» في حواب من سألك: من المريض؟

فزيد خبر لمبتدأ مذوف تقدِّره «المريض»، وهذا المبتدأ اسم له حالة إعرابية، وإن لم يكن متحققاً صوتيًّا. وقوله تعالى: ﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾^(۴) فيه خبر مذوف للمبتدأ ظلُّها، أي: وظلُّها دائم، وهذا الخبر له حالة إعرابية أيضاً.

وفي قول العرب: «راكب الناقة طليحان» وجب تقدير معطوف لتنستقيم الشنية في الخبر، فيكون تقدير الكلام: «راكب الناقة والناقة طليحان»^(۵)، وهذا الاسم المعطوف المذوف يستحق حالة إعرابية وإن لم يكن ملفوظاً به. وقس على ذلك سائر المذوفات في الكلام من الأسماء، فكلُّ أولئك يأخذ حكم الملفوظ، ويتلقى إعرابه ومزاياه^(۶).

(۱) أسرار البلاغة ٥.

(۲) دلائل الإعجاز ٥٢.

(۳) تقدُّم ١٣١.

(۴) سورة الرعد: ٣٥.

(۵) انظر ما سيأتي ٣٤١.

(۶) انظر ما سبق ١٦٩.

وإذا كان مبدأ مرشح الحالات الإعرابية في التوليدية يقرر أنَّ كُلَّ عنصر اسمي ذي محتوى صوتيٍّ يجب أن يتلقى إعراباً فإنَّ المتبع لأوضاع اللغة العربية يرى أنَّ هذا المبدأ ذو أثر في العربية وإن لم يُطبق به، وهو فيها يتسع ليشمل الأفعال والحراف والجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، ولا يقتصر على الأسماء.

فالأفعال المضارعة أيضاً تُحدَّد لها حالة إعرابية: الرفع أو النصب أو الجزم، وكذلك الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، يكون محلُّها النصب أو الرفع أو الجرٌ^(١).

ولكن يجدر التنبيه على أنَّ مرشح حالات الإعراب وإن كان يوجب منح الحالة للأسماء فإنه لا ينصُّ على منع منح الحالة عن الأفعال والجمل، فمن هذه الزاوية يمكنك –إذا شئت– التوفيق بين ما قالوه وبين ما في العربية، ونفي التعارض بين القولين، فنقول: المبدأ يقتصر عمّا قاله النحوويون، لا يتعارض معه.

وممَّا يتصل بالحالة في وجود الفرق بين النظريتين العالمة الإعرابية أو وسم الحالة، فالتوليديون ينظرون إلى الوسم على أنَّه الشكل المعيَّن عن الحالة، فحالة الرفع وسُمِّها رفع الكلمة، ورفع الكلمة ينمِّي عن حالة رفع.

غير أنَّ العربية قد تسمِّي كلماتٍ بوسِمٍ لا يُطابق حالتها، كما سبق أن ذُكر في أوضاع نظرية الحالة في العربية^(٢).

٨. الجناس التركيبي:

وجد التوليديون أنَّ بعض الجمل لها رسم واحد بعد التحويل، لكنَّها ذات اشتراكات غير متكافئة قبل التحويل، فحكموا بوجود جناس تركيبي في مثل هذه الجمل، مردُّه إلى الإبهام التحويلي^(٣).

فمثلاً قولنا: ضرب زيدٍ مؤمِّن، إذا قمنا بالإجراء التحويلي لمعرفة البنية العميقَة وجدناه يحتمل بنتين:

الأولى: أن يضرب زيدٌ أحداً مؤمِّن، والثانية: أن يضرب أحدٌ زيداً مؤمِّن.

ولذلك أَسَّسَ تشومسكي النَّظرية التوليدية، ليكشف عن العمليات الذهنية الحوسبيَّة التي تقف وراء مثل تلك الجمل، فينظر كيف يولَّد الدماغ مسالك التفكير عند سماع مثل هذه الجمل، فيحدُّد وجهتها، وانطلاقاً من تلك العمليات يصل العقل إلى المعنى المراد.

(١) وقد تدارك باحثون توليديون هذا الأمر بتطبيقاتهم التوليدية على اللغة العربية، كأستاذنا د. يوحنا، انظر الإعراب الفعلي، ٥٥ و نحو نظرية للإعراب الفعلي ٦٧.

(٢) انظر ١٢٥.

(٣) انظر البني النحوية ٤٠، ١١٣، ١١٥ ح.

وعن طريق التحويلات التي أكتشفها تشومسكي لأمثال هذه الجمل نفهم المراد من الجملة، وكل عملية تحويلية ينجم عنها تركيبٌ دلالته، فإذا اختلفت الدلالة فهذا يعني أنَّ العمليات اختلفت، والبنية العميقه اختلفت وإن بدت النتيجة واحدةً من الوجهة التركيبية.

أما النحويون العرب فلا يسعون إلى الكشف عن العمليات الذهنية بقدر ما يسعون إلى ربط هذه الجملة بسياقها الذي يحدد المراد منها، فهم لا يحصرون أنفسهم داخل التركيب الصناعي نفسه، يستطيعونه ليكشف لهم عن معناه، بل يتسعون ويخرجون منه إلى نطاقه الأوسع، أي سياقه النفسي والاجتماعي الذي ورد فيه، ويعدّون أيَّ وصف لمفهوم الجملة بمعزل عن السياق وصفاً ضيقاً أو مغلوباً وقصراً.

والنحويون العرب ينظرون إلى النظام الذي يحوي مثل هذه الجمل متعددة المعاني على أنَّ نظام غنيٍ متتنوع، ولا يرون فيه أدنى ضيِّر أو عجز أو قصور، بل إنَّ احتمال الجملة لغير ما معنِّي أمرٌ مراد ومقصود لذاته، وهو ما اصطلح عليه بشجاعة العربية، أي مرونتهها، وقدرها على استيعاب المعاني المختلفة، والمستجد من المسميات والأساليب اللغوية، وقد ذُكر طرف من ذلك فيما سبق^(١).

ويؤيدُ هذا المفهوم جانب القراءات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿دُوْلُرْشِ الْمَجِيدُ﴾^(٢)، فُرِئَتْ بِرْفع ﴿الْمَجِيدُ﴾ وَبِجَرِّهَا^(٣)، فالرَّفع صفة لـ﴿دُوْ﴾، والجُرُّ صفة للعرش، وكلاهما مُرادٌ وجائز في المعنى. فالجنس التركيبِي في هذه الآية خَدَمَ المعنى والبلاغة على السَّواء، فكان غَنِّيًّا لهما لانقصاصاً فيهما.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفُرُ لِمَنْ يَشَاء﴾^(٤)، فقد فُرِئَتْ ﴿فَيَعْفُرُ﴾ في القراءات العشر المتواترة بالرَّفع على الاستئناف، وبالجُزْم عطفاً على جواب الشرط^(٥). وفُرِئَتْ في غير العشر بالتصب على إضمار «أن» قبل فاء السببية^(٦).

و هذه القراءات جميعاً لها وجوه سليمة الصناعة، ملائمة للسياق، متفقة مع مراد القائل سبحانه، ولا تخرج عن الحقيقة في شيء.

(١) انظر ٢٣٦.

(٢) سورة البروج: ١٥.

(٣) قرأ حمزة والكسائي بالجر، وقرأ الباقيون بالرفع. انظر السبعة ٦٧٨.

(٤) سورة البقرة: ٢٨٤.

(٥) الرَّفع قراءة ابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب، والجُزْم قراءة سائر العشرة، انظر معانِي الفراء ٢٠٦/١، والسبعة ١٩٥، والحجَّة ٢٣٧/٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٢٣/١، والمُبسوط ١٥٦، والنشر ٢٣٧/٢.

(٦) انظر البحر الخيط ٣٦١/٢، والقرطبي ٤٢٤/٣.

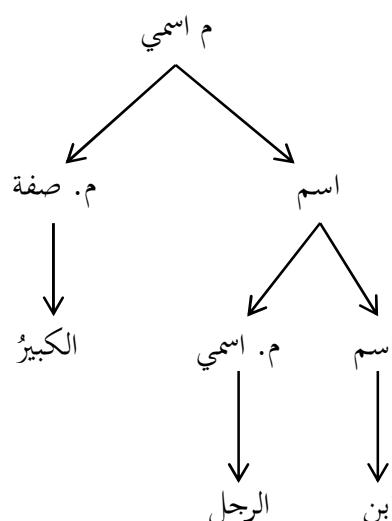
والأمثلة في هذا الباب كثیرة، یغیک فیها أی کتاب في القراءات تتلوه.

وھنا نلتفت إلى التولیدیة لنرى کیف تتعامل مع مثل هذه الجمل التي دلّنا الحركة الإعرابیة في العربیة على المفهوم المراد منها، وتغییر المفهوم منها بتغییر الحركة، أو دلّنا عليها السیاق الذي یحدّد من الضارب؟ ومن المضروب؟ فی قولنا «ضَرْبُ زَيْدٍ مُؤْمِنٌ»، فنرى أنَّ التولیدیة تعییر عن المعانی المختلفة المرادۃ من الجملة بطريقۃ التحلیل التشجیری البنیوی الذي یمیّز المعنی من صاحبه على النحو الذي یبین الفرق بين المركبین الاسمیین:

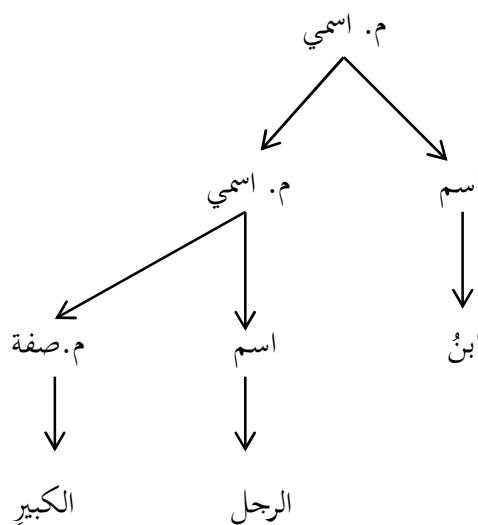
۱- «ابن الرجل الكبير»

۲- «ابن الرجل الكبير» كما یظهر في الرسم:

(۱)



: (۲)



ولكنَّ السؤال، كيف استدلَّت التوليدية على التحليل المراد، وكيف حدَّدت الطريقة التحويلية التي تريدها؟ أليس المعنى هو الذي حدَّد أحد التحويلين، أم التحويل هو الذي حدَّد المعنى؟

فالنقطة المشتركة في تأويل هذه الجمل بين تشومسكي والنحواء العرب أنَّ المعول عليه في الفهم والتأويل العقل، لكنَّ المفترق: هل فهمها العقل لأنَّه طبَّق عليها ضمنياً العمليات التحويلية الحوسية التي افترضها تشومسكي، والضوابط الكلية التي تُسَعِّف في فهمها مقتطعةً من السياق، أم أنَّه فهمها لأنَّ السياق أسعفه ودله على المراد، فكانت إمكانية تعدد المعاني تقوده إلى إدراكتها؟

فهل انتقل العقل من السياق إلى إجراء عمليات تحويلية ذهنية، أم من العمليات التحويلية إلى السياق؟

ولتكن الكلام على مثال عمليٍّ: هل جاءت معرفة أنَّ **(المجيد)** صفةً للعرش من إمكانية كونه كذلك حسب المعنى المراد المستبطن من تفاسير القرآن، أم من مجرد التحليلات الذهنية؟

إنَّ التحليلات التركيبية لا تمنع من كونه صفةً للعرش ولا لـ«ذو»، ولكنَّ المعنى يخصُّص إحدى الصفتين بالقبول، وينفي الأخرى إنْ كانت ثنائي مراد القائل، أو يقبلهما معاً إنْ كانتا ملائمتين.

ولعلَّ هذه الجمل التي يقع فيها جناس تركيبٍ، إذا ما تُركِّت على حاملها كانت من قبيل المشترك اللغظي، الذي لفظه واحد ومعانيه متعددة.

وكما سُيَّح لهذا المشترك أن يقع في المفردات العربية والإنجليزية على السواء، فكان ثمةُ الكثير منها الذي يحتمل غيرَ ما معنِّي لا غضاضة أن يحدِّدُها السياق فليُسمَح له كذلك أن يقع في الجمل والتراتيب.

ولا يكون الإشكال واللبس والقصور إلا حينما تُشَرِّع مثل هذه الجمل من أسيقتها، وتشتَّنطَق بنيتها التركيبية وحدها لتنَى عن تأويلها، أمَّا حينما يكتنفها السياق فالطفل يفهمها فضلاً عن الكبير العاقل، فنكون حينها بعَنِّ الضوابط التركيبية في فهم المراد.

٩. الجمل شبه القواعدية:

وَجَدَ التَّولِيدِيُّونَ أَنَّ مِنَ الْجَمْلِ مَا يُشَكُُّ فِي قَوَاعِدِهَا لِسَبَبِ احْتِوائِهَا عَلَى الْعَطْفِ غَيْرِ القَوَاعِدِيِّ، الَّذِي لَا يرَاعِي مَكَوْنَاتِهَا، مَثَلًا: «جُونْ أَعْجَبَتْهُ وَصَدِيقِي أَحَبَّ الْمَسْرِحَيَّةَ»، فَوَصَفُوهَا تَارِيَةً بِالشَّبَهِ قَوَاعِدِيَّةً، حِيثُ انْتَقَصُوا مِنْ قَوَاعِدِهَا، وَخَرَجُوهَا تَارِيَةً عَلَى احْتِياجَاتِهَا الْفُوْنِيَّمِيَّةِ الْخَاصَّةِ الْمُبِيِّنَةِ لَهَا مِنْ سَوَاهَا، كَمَا احْتِياجَهَا إِلَى نَبْرٍ خَاصٍّ أَوْ تَنْعِيمٍ، وَاحْتِفَاظٍ بِقِيمَةِ الْحَرَكَاتِ، وَعَدْمِ حَذْفِ الْأَصْوَاتِ السَّاَكِنَةِ فِي نَهايَةِ الْكَلْمَةِ فِي الْكَلَامِ السَّرِيعِ، أَوْ الْوَقْفَاتِ الْمُطَوَّلَةِ جَدًا بَيْنِ مَقْطَعَصِ صُوْتِيِّ وَآخَرِ، أَوْ نَبْرَةِ التَّقَابِلِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ مِنْ الاحْتِياجَاتِ الْفُوْنِيَّمِيَّةِ الْخَاصَّةِ.

وتوصّلوا إلى أنَّ إخراجها من الكلام وإدخالها واحد؛ إذا لا قيمة لها ولا يقين في صحتها^(١).

غير أنَّ النحوين العرب خرّجوا مثل هذه الجمل على التنازع، وأفردوا لها باباً نحوياً خاصاً، ولم ينتقصوا من شأنها شيئاً.

وهذا الموضع من المواقع التي أجاز فيها النّحاة عود الضمير على متأخر، وهو باب التنازع، بحيث إذا أُعمل الثاني في الاسم الظاهر أُعمل الأول في ضميره العائد إليه، وقد ذُكر ذلك من قبل^(٢).

١٠. نظام القواعد الآليّ:

حاول المبرمجون والعلماء في الذكاء الصنعي الاستفادة من القواعد الكلية الخاصة بطريقة النّمذجة التوليدية في رسم العلاقات بين مكوّنات الجملة، لبرمجة اللغة الحاسوبية، ذلك لأنَّ طبيعة القوانين التوليدية تسمح بذلك؛ إذ هي قوانين أشبه ما تكون بالقوانين الفيزيائية الطبيعية الثابتة، لذلك يمكن الجهاز الآلي أن يجريها دون حاجة إلى تدخل الإنسان لتفسيرها^(٣).

والتوليديون يرون أنَّ «النّحو يجب أن يكون ذا كفاية معرفية، بحيث يمكن إدخاله في الآلة كمخزون قاعدي، نستطيع بواسطته معالجة المعلومات حين يتعلّق الأمر بالترجمة الآلية أو تحليل النصوص... الخ، ومن هنا نادوا بضرورة اتصال اللسانيات النظرية باللسانيات الإعلامية»^(٤).

وبعبارة أخرى: يرى تشومسكي أنَّ التركيب في استقلال عن الدلالة، وأنَّه ينبغي فصل العناصر التركيبية عند دراستها عن عناصر مكوّنات النّحو^(٥) الأخرى التي لا تلعب إلا أدواراً دلالية^(٦).

فالرّبط في النّحو التوليدي ليس بين المعنى والإعراب، إنما الرّبط عندهم بين الإعراب والموقع البنائي للكلمة، أي علاقتها ببنية الجملة، وبالتركيب عامّة.

(١) انظر البني النحوية ٥٢ - ٥٣ ح.

(٢) انظر ١٩٧.

(٣) انظر البني النحوية ٥.

(٤) اللسانيات واللغة العربية ٣٣.

(٥) مصطلح النحو عند تشومسكي كما يتَّضح يقصد به ما نعنيه نحن بمصطلح "علم العربية" الذي يشمل النحو والصرف واللغة والأصوات والبلاغة.

(٦) انظر اللسانيات واللغة العربية ٧١.

فالنحو التوليدية يحاول قدر الإمكان التخلص من العوامل النفسية في صياغة قواعده ومبادئه الثابتة، واعتبر تشومسكي في المراحل الأولى من انطلاق نظرته من ينادون المعنى ويعتذرون به في إقامة قواعد لغة المتكلمين بلغة ما، كمن يعتذر بلون شعرهم، فلا صلة للمعنى بنظام القواعد في نظره، كما لا صلة له بلون الشعر^(١).

من هذا يتضح منطلق اللسانيين وهدف نظرياتهم، وهو قوله القواعد النحوية في قوالب محددة، وتبنيتها في مبادئ ثابتة.

بينما كان هم النحوين العرب في قواعدهم التي قعدوها خدمة المعنى وترجيحه وصيانة حرمتها، وجعلوا الإعراب خادماً لها، وتابعوا يسير في ظلّه، وفيه إله، ويُفصح عن مراده^(٢).

إذا كان التوليديون يرون إقصاء المعنى مزيّناً فإن النحو العربي يدعونه عيباً، بل حرماً، وقد ذكروا أنّ من الجهات التي يدخل على العرب الاعتراض من جهتها أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يُراعي المعنى^(٣)، «أوّل واجب على العرب أن يفهم معنى ما يعرّيه مفرداً أو مركباً»^(٤).

بل إن النحوين يتوقّفون عن إعراب البيت ويُحتجّون إن لم يُبدِ لهم معنى مفردة ما من مفرداته، ليعرفوا صلتها بالتركيب بحملته.

ومن ذلك ما حكاه ابن هشام من أن شيخه أبا حيّان سأله عن إعراب «بِحَقْلَدٍ»، علام عطفت في بيت زهير^(٥):

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكِثِّرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَةٍ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

فقال له: حتى أعرف ما الحقلد، فنظّرًا فيه فإذا هو السّيّءُ الحُلُقُ، فقال ابن هشام: إذاً معطوف على شيء مُتَوَهَّمٍ، أي توهّم أنه قال: ليس بمحكّر غنيمة ولا بحقلد^(٦).

فلو كان يستقيم الإعراب الرياضي الفيزيائي الثابت، الذي يُقيّد بمبادئ لا تتغيّر لعطف «بِحَقْلَدٍ» على «نَهْكَةٍ»، وأراح ذهنه من عناء التفكير والبحث والسؤال، ولكن المعنى يفسد حينئذ، وأي قيمة للإعراب إن لم يخدم المعنى!

(١) انظر البني النحوية ١٢٤.

(٢) انظر ما سأليتني ٣٤٥.

(٣) انظر مغني اللبيب ٦/٧-٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ديوانه ١٧٤، والنَّهْكَة النَّقْصُ وَالْإِضْرَارُ، المعنى: ذلك المدوح لا ينمّي ماله بظلم قرابته وانتهاص حقوقهم، وليس بذميم الحُلُقُ.

(٦) انظر مغني اللبيب ٦/٩.

فالمعنى هو الذي أجاَ النَّحويِّينَ إلى ترك الإعراب المباشر السَّهل الواضح القريب المتناول في بعض الأحيان، والأخذِ بالإعراب الأبعد، ثمَّ تفتيق قواعدَ قد يراها المحدثون وَعِرة المُسلك، صعبة الفهم، عسيرة المثال، كالحمل على المعنى، والحمل على اللَّفظ، والعطف على المُحلّ، وحملِ الكلام على الحذف والتقدير أو التوهم.

ومثال ذلك في قوله تعالى: ﴿وَادَّانُ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحِجَّةِ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١) فالقراءة فيها: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ بالرَّفع، وإعرابه عطفٌ على محلِّ اسم «إِنَّ»، أو مرفوعٌ بالابتداء، وخبره مخدوف مقدَّر، أي: رسوله بريء^(٢).

ولو شاء النَّحاة سلوكُ السُّبْلِ الأَسْهَلِ، والتَّفَرِيظُ بِالمعنى لقرؤوها بالجَرِّ، وعطفوها على أقرب مذكور-لا يمنع التركيب النحوي منه ولا الصناعة- فصار المعنى أَنَّ اللَّهَ بِرِّيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَيَرِيءُ مِنْ رَسُولِهِ، ومعاذ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَعْنَى مَطْرُوقاً!

وقد دعَتْ قراءة بعض الجهلة - في زمن عمر بن الخطاب - بالجَرِّ عطفاً على أقرب مذكور إلى إخراج بعض السَّامِعينِ مِنَ الْمَلَكَةِ، بِأَنَّ تَبَرَّؤَوْا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ كَمَا تَبَرَّأَ اللَّهُ مِنْهُ!^(٣)

وقد يصل الأمر بِمَرَاعاةِ النَّحويِّينَ جانِبَ المعنى والمبالغةِ في الاحتفاءِ به وأدائِه حَقَّهُ أَنْ رُضِّيَوا من الأوجه الإعرابية ما يقبله القياسُ ولا يأبهُ المعنى بِجَرِّهِ أَنَّ غيره أقوى في تمام الوفاء بِالمعنى المراد وأَخْدُمُ له، كما في إعراب ﴿خَاسِئِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُوئُنُوا قِرَدَةٌ خَاسِئِينَ﴾^(٤)، إذ أوجبوا كونها خبراً ثانِياً لا صفة لقردة؛ لِئَلَّا يصغر معنى الإذلال والتحقير الذي جاءت من أجله الكلمة، ويمكن توضيح ذلك توليدياً بالتفريع التشجيريِّ لهذه الجملة، فالواجب وفقاً لِمَرَادِ النَّحويِّينَ والمفسِّرينَ التَّفريع إلى ثلَاث عقد لا اثنتين، لتكون "خَاسِئِينَ" خبراً ثانِياً لا صفة لقردة على التَّحْوِي التَّالِي:

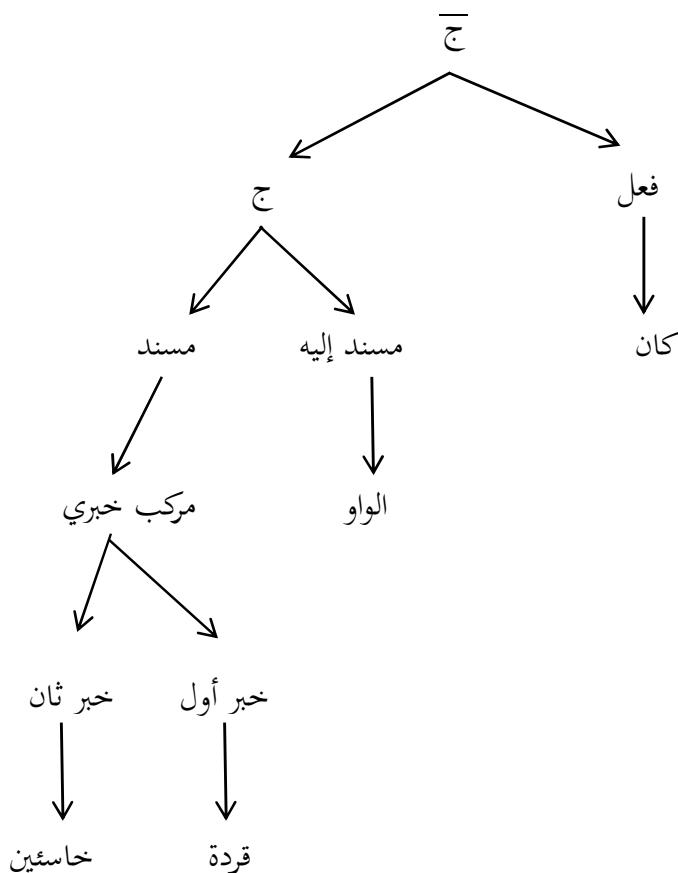
(١) سورة التوبة: ٣.

(٢) انظر إعراب النَّحَاسِ، ٣٨١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥٨، وكشف المشكّلات ٥١١.

(٣) انظر تفسير القرطبي ٤/ ٤٣.

(٤) سورة البقرة: ٦٥.

"كونوا قردة خاسئین"



من هذا يتَّضح أنَّ «مرااعة الصناعة النحوية» بمعنىِ بمُختلف جوانبه الوظيفية والمعجمية والاجتماعية هُدُم لروح النص، وبُعد عن معناه المقصود؛ لأنَّ الإعراب تذوُق للمعنى، ووقف وحكم عليه، بالرُّفعة أو الضعف»^(١)، ولذا كان النحويون «يصدرون في توجيهاتهم النحوية عن حسٍّ مُرهف لفهم المعنى الدقيق للنصِّ الذي بين أيديهم»^(٢).

ولذا ينبغي القول: إنَّ خضع شيءٍ من اللغة _العربِية أو غيرها_ لنظريات رياضيَّة، وتوافق مع العمليات الحسابيَّة، فإنَّ جانباً آخرَ وفيراً من اللغة يتَّأبِي ويُمتنع عن الدخول في هذه القوالب الجاهزة، وما امتناعه وتأبِيه إلَّا دليلٌ على إنسانية الإنسان.

(١) التوجيه النحوی بين الصناعة والمعنى .١٦

(٢) المصدر السابق .٢١

فمهما عمدت إلى تمجيد كلامه في قوله يظل المعنى الذي يدور في خلده هو الحاكم السلطان على اللفظ والبيان، ولو أنَّ الكلام كُلُّهُ التَّأْمَ مع هذه القواعد ولم يخرج منه شيء عليها أو يشدَّ لكان الإنسان لا يخالف الآلة في شيء، وصدق العليم القائل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَم﴾^(١).

ومن التوليدية نفسها تستدلُّ على صواب هذا الرأي، فتشومسكي نفسه عقد فصولاً من كتبه، بل كُلَّاً وأبحاثاً مطولة لمعالجة مشكلة أفلاطون التي حار فكره فيها، ألا وهي: "كيف يمكن لقواعد محدودة أن تصف جملًا لا محدودة، ولغة لا نهائية؟".

من استفهام تشومسكي هذا تستطيع بكثير من الثقة والثُّلُج أن تنطلق لتبرهن على أنَّ المعنى هو الفيصل في التركيب اللغوي، ومهما اتسعت القواعد، وزاد استيعابها لبُنْيِ اللغة لابدَّ أن تظل طائفَةً من البُنْيِ الأخرى لا يُعرف تأويلاً إلا بالاحتكام إلى المعنى.

١١. مبدأ متاخمة الحالة:

قرر التوليديون من ضمن مبادئ نظرية الحالة مبدأ متاخمة الحالة، وهو ينصُّ على أنَّ حيالاً لا تتحقق الحالة صرفيًا يجب أن يُتَّسِّخ العنصرُ الذي حُدِّدَت حالتُه العنصرُ الذي لم يُحدِّدَ له هذه الحالة، بحيث إذا كان هناك فعل يأخذ تكميلاً اسميةً وتكميلاً جارًّا و مجروراً كان الأول أقرب إلى الفعل.

ومثّلوا لذلك بقولهم: وضعُ الكتاب على الطاولة، فالاسم حتماً هو التكميل الأولى للفعل، والجار والمجرور التكميل الثانية حسب مبدأ متاخمة الحالة^(٢).

ويتنافي هذا المبدأ مع آيات من القرآن الكريم، لم تتحدد فيها الحالة صرفيًا لكلمة ما، ولم يُلتَّنَّ فيها بمبدأ المتاخمة، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاؤُوا السُّوَّاًيَ أَنَّ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾^(٣).

فـ ﴿السُّوَّاًي﴾^(٤) هنا لم تتحدد لها الحالة صرفيًا، لأنَّها مختومة بـألف، فـكـانـ يجب على مبدأ نظرية الحالة أن يلزم الاسم التالي لـ ﴿كـانـ﴾ الابتداء في إعرابه، أي أن يكون اسمـ كانـ حتماً، ويلزم الاسم المتأخر الخبرـ حتماً، لكنَّ الواقع بخلاف ذلك، فـكـلمـةـ ﴿عـاقـبـةـ﴾ـ المتـاخـمـةـ لـ ﴿كـانـ﴾ـ نـصـبـتـ هـكـذـاـ قـرـئـتـ^(٥)ـ فـكـانتـ خـبـرـ كانـ مـقـدـمـاًـ،ـ وـكـانـتـ ﴿الـسـوـاـيـ﴾ـ اـسـمـ كانـ المؤـخـرـ^(٦)ـ.

(١) سورة الإسراء: ٧٠.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٦٨.

(٣) سورة الروم: ١٠.

(٤) وهي نار جهنَّم، انظر تفسير غريب القرآن ٣٤٠.

(٥) وهي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، انظر السبعة ٥٠٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٨٢/٢.

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ٤٣٩، ومشكل إعراب القرآن ١١٢.

ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ثُنِلَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا بَيَّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اثْوَابٌ﴾^(١)، فاسم كأن المصدر المؤول المؤخر لم تتحدد له الحالة صرفيًا، وخبرها المقدم تحددت حاليه صرفيًا.

١٢. من قوانين الحالة:

نصّ التوليديون على أنَّ العامل في نظرية الحالة التوليدية لا يحدِّد إلَّا حالة واحدة فقط لمتممّاته.

لَكِنَّكَ إذا أردتَ إسقاط نظرتهم على العربية وقعتَ في تناقض؛ فالعامل في النحو العربي يمكن أن يحدِّد غيرَما حاليه لمتممّاته، كأدوات الشرط الجازمة التي تجزم فعلي الشرط والجواب، وكالحرف المشبه بالفعل الذي يعمل النَّصب في اسمه والرَّفع في خبره على رأي البصريين^(٢)، كما يمكن لمتممّ واحد في العربية أن يكون له غيرُ ما حاليه معاً خلافاً لما نصَّ عليه التوليديون، كالمجرور لفظاً المرفوع محلاً كما ذُكر^(٣).

١٣. المعجم هو الأساس:

يشير تشومسكي إلى أنَّه من الضروري أن تحدِّد خصائص الانتقاء المقولي في المعجم، كما ذُكر سابقاً^(٤)، وقد توصلَ إلى اقتراح أن يفصل علم المعجم عن علم التركيب، ورأى أنَّ في المعجم من القواعد لكلِّ عنصر معجمي ما يعني عن تكرارها ضمن قواعد التركيب، فإذا ما عرفنا خصائص عنصر ما كالفعل «ادعى» من المعجم، من حيث كونه يأخذ تكملةً جملةً^(٥) كان في هذا غنى عن اللجوء إلى قواعد البنية المركبة، لمعرفة خصائص هذا الفعل وقواعده تركيبية^(٦).

فالتطور الذي وصلت إليه التوليدية كما أوضحه تشومسكي يكمن في «فصل المعجم عن علم التركيب ليصبح مكوِّناً مستقلاً، ومن ثمَّ تصبح قواعد البنية المركبة حِرَّةً السياق، حتى إنَّه يختصر ما يمكن من صورها المتَّنوعة اختصاراً شديداً، ويسمح فصل المعجم عن علم النَّحو -فوق ذلك- بلون آخر من اختصار مكوِّن البنية المركبة التي يمكن أن يُنظر إليها كنوع من إسقاط الخصائص المعجمية»^(٧).

(١) سورة الحجائية: ٢٥.

(٢) وفي التوليدية تحليل آخر لهذه الحالة، وهو أنَّ خبر "إنَّ" مرفوع لأنَّه خبر مبتدأ ارتفع في المشجر البنوي ليقع تحت عمل «إنَّ».

(٣) انظر ٢١٩.

(٤) انظر ٢٣٣.

(٥) يُعدُّ التوليديون المصدر المؤول جملة.

(٦) انظر المعرفة اللغوية ١٦٦، ١٧٤.

(٧) المصدر نفسه ١٦٦.

وتبدو أهمية الخصائص تركيبياً في أنَّ التوليديين يعدُّونها «هي العوامل في الكلمات، هذه الخصائص تقطن الكلم، كما لها مستقرٌ خارجها، تكمن قوَّة هذه النظرية في الافتراض أنَّ خاصيَّة واحدةً عاملةً مسؤولة عن الظواهر الإعرابية»^(١).

«كلمة (درج) مثلاً تحمل شبكة من السمات المعجمية، من بينها السمات الدلالية [+ أداء] و [+ مكان] وهو ما يميَّزها عن (فأس) الذي يحمل سمة [+ أداء] فقط، الأمر الذي يسمح بتوليد (٣) و (٤)، و يجعل من (٥) (٦) غير سليمتين:

(٣) وضعت القلم في الدرج.

(٤) جلست القطة في الدرج.

(٥) * وضعت القلم في الفأس.

(٥) * جلست القطة في الفأس»^(٢).

يقترح فريق من التوليديين إعطاء المعجم أكبر القدر وأكبر المسؤولية في القواعد التركيبية، حتَّى إِنَّمَّا يرون «النحو ما هو إِلَّا إِسْقاط لِلْمَعْجَمِ، فَالْقَوَاعِدُ التَّرْكِيبِيَّةُ وَالصَّوْتِيَّةُ ... الْخُ يُمْكِنُ اعْتِبَارُهَا إِلَى حُدُّ قَوَاعِدَ حِشْوٍ، تَكَرَّرُ جُزْءاً مِمَّا يُوجَدُ فِي الْمَعْجَمِ، وَهُوَ الْجُزْءُ الْمُنْتَجُ الَّذِي يُمْثِّلُ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي لَا يَحْتَاجُ الطَّفَلُ إِلَى تَعْلُمِهَا كُلَّ مَرَّة»^(٣).

غير أنَّ حال اللغة العربية قد يخالف ذلك، ففي أحيان كثيرة السياقُ وحده الذي يحدِّد الانتقاء المقولي لا المعجم، كما الفعل «رأى» مثلاً، سياقه يحدِّد إنَّ كانت «رأى» البصرية، فيكون المتصوبان بعدها مفعولاً به وحالاً، أم «رأى» القلبية، فيكون المتصوبان بعدها مفعوليها الأوَّلُ والثاني على التَّحوِّل الآتي:

-رأيتُ فراشَهُ تطيرُ.

-رأيتُ الحقيقةَ مُرَدَّهُ.

فالقواعد التركيبية لهذا الفعل هنا لا يُكتفى في معرفتها بالمعجم، بل لابدَّ من اللجوء إلى تركيبها في جملتها معرفة وجه تكملاتها من الإعراب.

(١) نظرية للعمل في النحو العربي ٦٩.

(٢) آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدها ١٣.

(٣) اللسانيات واللغة العربية ٣٣.

ومثال آخر: لو قلنا: إنَّ سمات الفعل «ظلم» أَنَّه يأخذ تكملة مفعولاً أَسماً، فمتي وجدنا بعده أَسماً كان مفعولاً فهل يصدق هذا الكلام مئَّةً في المائة؟ ماذا يُقال في جملة مثل: «مَن يَظْلِمُ اللَّهَ يَعْاقِبُه»، هل الاسم بعد الفعل مفعول ليظلم؟ أين مفعوله إذَا.

إنَّ المخرج من هذا الإشكال أَن لا نقِيد الفعل بخصائصه المعجمية وحدها فحسبُ عند التعامل مع الجمل المختلقة، بل نضيف إلى ذلك قياداً جديداً، لا نتخلَّ عنَّه، يقوِّم المعنِّي ويُسَدِّد التغرات في أيِّ قاعدة تصاغ، أَلا وهو مراعاة السياق، فالفعل «ظلم» عامَّةً ينتهي مفعولاً أَسماً، لكنَّه في أحوال خاصة قد لا ينتهي مفعولاً في الجملة أبداً، بل يكون الاسم الذي بعده مبتدأ، كما في المثال المذكور، وهذا لا ينفي عنَّه خاصيَّة كونه فعلاً متعدِّياً.

وإذا ضبط التوليدون قاعدة الفعل «أنفق» -على سبيل المثال- بضوابط وفق خصائصه الانتقائية والمعجمية والسياسيَّة التي يرد فيها، فخلصوا إلى أَنَّه فعل متعدِّد حتماً، يستوجب أَن يكون ما بعد الفعل في الجملة مفعولاً غير عاقل [ـ عاقل]، كما في قولنا: «مَن أَنْفَقَ الْمَالَ فَلَنْ يَخْسِرْ»، مستعينين على تقوية رأيهم هذا بمبرأة متاخمة الحال، ومبدأ مرشح الحالات الإعرابيَّة، وما تمليه النظرية الموضوعاتية = طالعْتُك جملٌ تنافي قاعدتهم كقولك: «كُلُّ مَنْ أَنْفَقَ اللَّهُ يَبْرِزِيهِ» هل اللُّفْظُ التالِي لـ «مَنْ» مفعولٌ غير عاقل؟

وكقولك: «كُلُّ مَنْ يَنْفُقُ الْأَيَّامَ تَبْرِزِيهِ»، هل الأَيَّام مفعولٌ لأنَّه غير عاقل؟

وكقولك: «زَرِدْ أَنْفَقَ الدَّهْرَ وَمَا قَصَرَ يَوْمًا؟» فهل الدهر مفعول به؟

إذاً مهما أُتي العالم القديس أو الحديث من حِذْقٍ وفهم ونباهة فلن يستطيع أن يضبط لغة الإنسان بضوابط ثابتة، ويحِجَّر نفس المتكلِّم المواردة بالمعاني وذهنه المتogrِّر عن ينابيع من ضروب الكلام بقوالب نحوية لا يشدُّ عنها استثناء، ولا يخرج عليها خارج

فالمعجم إذاً لا يكفي به محدداً للقواعد التركيبية.

وفي التطبيق النحوي عند النحاة العرب أمثلة كثيرة على مراعاة المعنِّي المعجمي وفساد الصنعة الإعرابيَّة، وقد ذكر ذلك ابن هشام في الجهات التي يدخل على المُعَرب الاعتراض من جهتها، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى * وَثُمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾⁽¹⁾ فقد يتบรร إلى الْدَّهْنِ أَنَّ ﴿ثُمُودَ﴾ مفعول به مقدَّم لـ «أَبْقَى»، وهو إعرابٌ يتتوافق مع مُعطيات المعجم، فلا مانع أن يتعدَّى الفعل ﴿أَبْقَى﴾ إلى ﴿ثُمُودَ﴾.

ولكنَّه إعراب ينافق أصول الصناعة اللفظيَّة التي تقضي بوجوب تصدر «ما» النافية، أي أَن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، أي أَن لا يخترقها العامل، ولذا كان الواجب أن يكون ناصب ﴿ثُمُودَ﴾ الفعل ﴿أَهْلَكَ﴾ في الآية السابقة.

(1) سورة النجم: ٥٠-٥١

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَالْوَيْا يَا شُعَيْبُ أَصَلَّتْكَ تَأْمِرُكَ أَنْ تَنْتَرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء﴾^(١)، فالمصدر ﴿أَنْ نَفْعَلَ﴾ معطوف على ﴿مَا﴾ لا على المصدر ﴿أَنْ تَنْتَرُكَ﴾، لفلا يفسد المعنى؛ لأنَّ الصلاة تأمرهم أن يتركوا عبادة ما يعبد الآباء، ويتركوا فعل ما يشاؤون في أموالهم، وليس آمرة لهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون^(٢).

فأنت ترى كيف انتقضت قاعدة المعجم أمام قواعد التركيب أو ما يتطلبه المعنى.

فكثير مما ذكره التوليديون من خصائص الانتقاء المقولي للأفعال لا يسري على أحوال اللغة العربیة وأوضاعها، فثمة جمل درسها تشومسکي، وبني عليها أحکاماً من قواعده الكلية، بیت القصید فيها أو وجه الاستشهاد بانتقاء الفعل فيها لتکملة من نوع معین، فإذا ما حاولنا تطبيق تلك القاعدة على العربية وجدنا الفعل فيها يختلف عمله عن عمل الفعل الذي درسه تشومسکي، وانتقاء المعجمي يغاير الانتقاء المعجمي لذاك.

ومثال ذلك الفعل «تساءل» الذي ينتقي في الإنگلیزیة جملة استفهامیة، كما في الأمثلة التي ذكرها تشومسکي^(٣)، في حين أنه يجوز فيه في العربیة أن يتعدى بحار و مجرور، ويجوز فيه أن يعلق عن العمل بالاستفهام كالتالي:

-تساءلت عن الوقت.

-تساءلتُ ما الوقت؟

ومن ذلك ما سبق من الكلام على الفعل «أقْعَنْ» في الإنگلیزیة الذي ينتقي هدفاً وقضیة، بخلاف استعماله في معاجم اللغة العربیة^(٤).

٤. بناء أحكام على جمل سلیمة عند التوليدیین هي في العربیة لاحنة مغلوطة:

ومن ذلك ما يلي:

- كلُّ الجمل التي حُذِفَ منها الاسم الموصول وحُكِمَ عليها بالصَّحة، وكثُرَ دورُها في نظريات تشومسکي^(٥)، وُبُنيت الأحكام والمبادئ على ذلك - كأحكام نظرية الأثر - هي في العربیة حالات غير جائزة؛

(١) سورة هود: ٨٧.

(٢) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢٩٧.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٧٦.

(٤) سبق في الفصل الثاني.

(٥) انظر مثلاً المعرفة اللغوية ١٤٦، ١٥٠.

لأنَّ العربية لا تُحيِّز حذف الموصول وبقاء الصلة في سعة الكلام؛ إذ يُؤدي ذلك إلى لَبَسٍ وخلطٍ بين الصفة والخبر، فإذا قلنا: «الرجلُ رأيَته» فُهم من كلامنا أنَّ جملة «رأيَته» خبرُ للرجل، ولا يصحُّ أن يكون مراد القائل «الرجل الذي رأيَته» يريده أن يكون اسم الموصول صفة، لأنَّه حُذِفَ ولا دَلَلٌ يدلُّ عليه^(١).

وانطلاقاً من ذلك لا تصحُّ المبادئ التي بناها تشومسكي على مثل تلك الجمل في تلك الحالات، كمبدأ إمكان تغطية الحذف^(٢).

- قوله: «أتساءل عَمَّنْ أَعْطَى الْكِتَابَ لِمَنْ؟».

درس بيكر عام (١٩٧٠) مثل هذه الجملة أَوَّلَ مَرَّة، وبني عليها نتائجٍ وفرضياتٍ تتعلق بتطبيق قاعدة نقل اسم الاستفهام في المستوى المنطقي من استخدام اللغة، ليكون لذلك الأَثْرُ في قواعد علم التركيب عند تشومسكي^(٣).

ولا تصحُّ هذه الجملة وأمثالها في العربية، والصواب فيها أن يقال:

أتساءل عَمَّنْ أَعْطَى الْكِتَابَ، وَمَنْ أَعْطَاهُ؟

- الجمل التي حُذِفَ منها الاسم المجرور وبقي الجار:

من الحالات التي ذكرها تشومسكي في مسألة الربط بعضُ الجمل التي يمكن أن يدلُّ ظاهرها على شيء، ويكون مراد المتكلّم منها بخلاف هذا الظاهر، وقد ذُكر لذلك أمثلة، وبني عليها قواعد كليلة^(٤)، لكنَّها لا تُنطبق على العربية، لأنَّ مدارها على حذف المجرور وإبقاء الجار، والعربية لا تُحيِّز ذلك.

١٥. بناءُ أحكام على جمل في نظر التوليديين لاحنة، وهي في العربية سليمة:

أطلق التوليديون الحكم بالخطأ على كثير من الجمل تدرج تحت كثير من القواعد، مع أنَّها في العربية جائزة ولها وجه من التحرير، ومن أمثلة ذلك قوله:

- «أتساءل عَمَّنْ وَجَدَ جُونَ مِنْ أَصْدِقَاءِ»^(٥).

(١) وقد ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الاسم الموصول في حالات يُفهم منها المذوف من السياق، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَّا بِالَّذِي أَنْزَلْ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٦]، وقد تقدَّم ذلك في الفصل الثالث.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ١٥٠ ح، وقد ذُكر اشتتمال النحو العربي على مثل هذا المبدأ، ولكن قصدُه هنا نفي صحته في باب الاسم الموصول فحسب.

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٥٧.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٦١، المثالان السادس والسابع.

(٥) انظر المصدر نفسه ١٤٧.

فقد لَحِنْ تشومسكي هذه الجملة الاستفهامية الإنكليزية، وإن صَحَّتِ الجملة الخبرية المقابلة لها لأسباب تتعلق بتقسيم اسم الاستفهام^(١).

- «جون غير قانوني التَّحَدُّثُ إِلَيْهِ»

حكم تشومسكي على البنية السابقة بعدم الصِّحة لعلة تتعلق بـ«النَّقلُ غَيْرُ الصَّحِّيْحِ»، حيث نُقلت الكلمة «جون» إلى موقع ليس من موقع المخاور^(٢)، وهذا ما يمنعه قيدُ الْرَّبْطِ الْذِي وضعه تشومسكي، ويُنصُّ على أنَّ «الْتَّعْبِيرَ الإِحَالِيَّ حُرُّ مُشَارِكِيًّا في مَحَالِ صَدْرِ سَلْسَلَتِهِ الْقَصْوِيِّ»^(٣)

وإذا نظرنا في هذه الجملة وجدنا أنَّ لا مانع صناعيًّا ولا معنوياً يمنع من صياغتها، فـ«جون» مبتدأ، و«غير» خبر مقدم للتحَدُّثِ، و«الْتَّحَدُّثُ» مبتدأ ثانٌ مؤخَّرٌ، وجملة «غير قانوني التَّحَدُّثُ إِلَيْهِ» خبر للمبتدأ الأول «جون».

- «اشترىت هدية لشخصٍ ما كي تعطِّيَها له»^(٤).

و«اشترىت هدية لشخصٍ ما لَتُعْطِيَ له».

هاتان الجملتان حُكِمَ عليهما بالخطأ لأنَّ الفاعل فيهما قد عُيِّبَ -أيُّ أضِمِّر- في موضع، ففاعل «تعطِّيَها» مستتر تقديره «أنت»، وهو غير عائد على مذكور في الكلام، ثمَّ وليه ضمير «ها» العائد على المديمة، ثمَّ الضمير المجرور باللام العائد على الشخص.

وكذا في الجملة الثانية عُيِّبَ نائبُ الفاعل في «تعطِّي»، وعُيِّبَ الفاعل الحقيقيُّ للعطاء، (وهو شخصٍ ما)، وتلاهما ضمير الماء في له، كُلُّ ذلك جعل قبول مثل هذه الجمل في الإنكليزية من الصُّعب عند التوليديين فحكموا عليها بالخطأ.

بينما في العربية لا مانع يمنع من تواли مثل هذه الضمائر المستترة، والإعراب يوضحها، ولذا يُمْكِن إعراباً^(٥)، بل وزَيَّدَ على ذلك في العربية حالاتٌ توالتُ فيها ثلاثة ضمائر في كلمة واحدة دون أيٍّ فاصل وهي مع ذلك فصيحة صحيحة؛ قال تعالى: ﴿أَتَلِمْكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾^(٦).

(١) انظر المعرفة اللغوية ١٤٩.

(٢) انظر المصدر نفسه ٢١٦.

(٣) المصدر نفسه ١٩٣.

(٤) انظر المصدر نفسه ٢١٤ وح.

(٥) وإن كان في الجملتين المذكورتين لحن فهو تعدّي الفعل باللام، وهو يتعدّى بنفسه إلى مفعولين، فالجملة ينبغي أن تكون: "اشترىت هدية لشخصٍ ما كي تعطِّيَها إِلَيْهَا".

(٦) سورة هود: ٢٨.

والأمثلة على هذه الجمل التي لحنها التوليديون وعمموا أحكامها على اللغات البشرية جماءً بناءً على ذلك اللحن وهي سليمة في العربية -قويةً كانت أو ركيكةً- أمثلة كثيرة لا يتسع المقام لحصرها، وكذا الأمثلة على الجمل التي عمموا أحكاماً عليها وهي في العربية خاطئة أصلاً، وحسب القارئ الأمثلة المذكورة فليقيس عليها ما دوهما^(١).

ومن نافلة القول هنا حكم التوليديين على جمل بالتعقيد البالغ أو الغموض الدلالي مع أثنا في العربية واضحة قرية المقصد، كقولهم:

«جون أمهر من أن يتَّوَقَّعَ أننا سندرك بيل»، وقولهم:

«جون أمهر منْ أَنْ يَتَوَقَّعَ أَحَدٌ أَنَّا سِنْدَرْكَه».

وذلك لأنَّ الطريقة التي تُؤَدِّيُّ بها مِثْلُ هذه الجمل في العربية تختلف عن الطريقة التي تُؤَدِّيُّ بها في الإنكليزية التي انطلق منها التوليديون ليقيسوا عليها سائر اللغات و يصلوا إلى استنتاجهم وفرضياتهم.

ففاعل الفعل «يتوقع» في الجملة الأولى لا يخفى على سامع أنه ضمير مستتر، يعود على جون نفسه، بخلاف ما في الإنكليزية، حيث تُوهم الطريقة التي تؤدي بها الجملة الثانية أنَّ فاعل «يتوقع» يعود على جون نفسه؛ لأنَّ كلمة «أحد» غير مذكورة في الجملة الإنكليزية الأصلية، ويُتوهَّم أنَّ الفعل «يتوقع» مبنيٌ للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره «أحد»^(٢).

وهنـا كـلمـة إـنـصـافـ يـنـبـغـي أـنـ تـقـالـ: إـنـ التـولـيـدـيـةـ تـرـكـتـ حـرـيـةـ تـطـبـيقـ نـظـرـيـتـهاـ عـلـىـ الـلـغـاتـ جـمـيعـهـاـ،ـ كـلـ وـفـقـ خـصـائـصـهـاـ وـمـيـزـاـتـهـاـ،ـ وـلـمـ تـنـفـ وـجـودـ مـاـ تـنـفـرـدـ بـهـ كـلـ لـغـةـ،ـ فـيـتـعـذـرـ بـسـبـبـهـ تـطـبـيقـ بـعـضـ قـوـاعـدـهـاـ عـلـيـهـاـ،ـ وـهـيـ تـرـاعـيـ وـجـودـ خـلـافـ بـيـنـ بـعـضـ جـمـلـهـاـ وـبـعـضـ الـجـمـلـ مـنـ لـغـاتـ أـخـرـيـ،ـ فـالـلـمـلـحـوـظـاتـ الـمـذـكـورـةـ عـلـىـ الـجـمـلـ آـنـفـاـ لـاـ تـطـعـنـ فـيـ التـولـيـدـيـةـ مـبـاشـرـةـ،ـ بـلـ تـبـهـ عـلـىـ وـجـوبـ الـحـذـرـ مـنـ الـقـوـاعـدـ الـتـيـ بـنـيـتـ عـلـىـ مـثـلـ هـذـهـ الـجـمـلـ بـالـذـاتـ،ـ أـمـاـ فـيـ التـعـاـمـلـ مـعـ غـيـرـهـاـ مـنـ الـجـمـلـ،ـ فـيـخـذـ بـالـقـوـاعـدـ إـنـ لـمـ تـتـنـافـ مـعـ طـبـيـعـةـ الـعـرـبـيـةـ.

٦. عما المشتبه:

عما المشتبهُ عند التهليدِ: مشروط بدخول أداة واسطة بين المشتبهِ وعمومه.

(١) الصفحات التالية من المعرفة اللغوية تحتوي على أمثلة من هذا القبيل أي فيها حكم على جمل يعارض ما في العربية، فليرجع إليها: ،٢١١، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٥، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٧، ٣٢٠، وثمة هوماش أشار فيها المترجم إلى هذه القضية، هذه أرقامها: ٨٠، ٨٢، ٨٥، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١١٦، ١٢٤، ١٤٠، ١٥٤.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٢٠٩، وانظر الحاشية ثمة.

أما في قواعد العربية فالمشتقة يعمل إن استوفى الشروط ولو لم تدخله هذه اللام، وإن دخلت فمِن قبيل التقوية لعمل ذلك المشتق لا لأنّها شرطٌ أساسيٌ واجب كما عند التوليديين.

تقول: زيدٌ عارفٌ الحق، وزيدٌ عارفٌ للحق.

١٧. معاملة المصدر المؤول:

كيف نظر التوليديون إلى سلوك المصدر المؤول، وكيف تعامل النحوويون العرب معه؟

فاعل المصدر المؤول كما يرى التوليديون لا يظهر في الجملة، ولذا سمّوه «ضم»^(١).

أما في العربية فالمصدر المؤول مكونٌ من حرف مصدرٍ و فعلٍ بعده، شأنه شأن أيّ فعل آخر، فاعله يمكن أن يظهر، ويمكن أن يكون ضميراً ظاهراً أو مستتراً.

فمثال ظهوره: أحبُ أن تكتب لي فاطمة رسالَة.

ومثال كونه ضميراً مستتراً: أحبُ أن تكتب لي رسالَة.

ومثال كونه ضميراً ظاهراً: أحبُ أن يكتبوا لي رسالَة.

أما المصدر الصريح فمِن الممكن في العربية أن لا يظهر فاعله، بخلاف الإنكليزية التي جعلت التوليديين يحكمون على جمل مصادِرها الصريحة حالياً من فاعلٍ صريح بالتحطئة واللحن، في حين أنّها في العربية جمل صائبة لا غبار عليها، كالجملتين الآتتين^(٢):

- «*من المستحيل أن توضع ملفات للمقالات دون قراءتها»

- «*غُرِّي القارب دون رؤيته».

وهذا ما يجعل القضايا التي أثارها تشومسكي عن آية سلوك المصدر المؤول لا تتطابق على العربية، ولا يؤخذ بها، وكأنّها إنما أقيمت بناء على اللغة الإنكليزية التي لا تتفق مع روح اللغة العربية.

ويشهد لذلك أيضاً الأمثلة الآتية التي خطّأها التوليديون، وهي صحيحة في العربية^(٣):

- *توقعوا أن قد يربح كلّ منهم.

- *توقعوا أن يربحوا.

(١) انظر المعرفة اللغوية ١٧٧.

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٢٩.

(٣) انظر المصدر نفسه ٣١٣.

- قد يفضلون أن يرجعوا.

ومن ذلك استعمال الفعل «يبدو» قبل المصدر المؤول مثل:

«يبدو أنَّ زيداً ذكيّ».

حيث يرى التوليديون أنَّ فاعل يبدو فارغ -أي ما يطلق عليه في العربية ضمير الشأن- فيحكمون على مثل هذه الجملة باللحن، لخرقها مصفاة الحالة، إذ لم يُعَزِّزْ أي دور محوري إلى الفاعل^(١).

ولذلك يضطرون في مثل هذه الحالة إلى تطبيق قاعدة (انقل م إ)، أي انقل المركب الاسمي، فينقلون زيداً إلى ما قبل الفعل، لتحقّد له حالة الرفع، فيفي بمتطلّب مصفاة الحالة، فتصبح الجملة على هذا النحو: «زيد يبدو سعيداً»^(٢).

وهذا خلافٌ ما يراه النحوويون العرب في مثل هذه الجملة، فهم يعاملون المصدر المؤول بكلّيته معاملة المفرد، وبتفاصيله معاملة الفعل والفاعل والمفعول المتعارفين.

ولو استعملوا المفرد في كلّ جملة احتوت على «أن» والفعل بعدها لقام مقامهما وأغنى مُغناهما.

لذا فهم لا يرون في الجملة المذكورة أيَّ خرق، بل يؤوّلونها وبالتالي: «يبدو ذكاءً زيد»، فالفاعل واضح، ولا يتحمّل في العربية أن يكون الفاعل شخصاً عاقلاً أو إسماً جامداً، لا يتحمّل أن يكون زيد الفاعل وإن كان الحديث عنه، وإن كان هو الفاعل في المعنى، لأنَّ هناك قاعدةٌ نحويةً عريضةً يُعمل بها ويؤخذ، ألا وهي الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

وقد تحدّث النحوويون عنها في غير ما موضع، وبغير ما تعبير^(٣)، وذهبوا إلى أنَّه لا ضير أن يكون المعنى المفهوم شيئاً والإعراب الصناعي شيئاً آخر، ولم يكُلّفوا أنفسهم تفتيق قواعد جديدة، وابتكرَ علوم نحوٍ مختلفة ومبادئٍ عدّة، ليحفظوا للفاعل المعنوي المنطقي دوره في المجال الإعرابيّ، فالمصدر المؤول في الجملة هو الفاعل، أمّا زيد فاسمُ «إنَّ» بلا شكٍ، له حالة هي النَّصب، وله دور محوري إذن، فلا يخرق مصفاة الحالة.

ومن وجوه معاملة المصدر المؤول في التّحوُّل العربي معاملة المفرد عطفُهم إياه على مصدر متّزع من الكلام السابق، كما في قوله: «لا تُحمل فتخسر»، فتّمّة مصدرٌ مؤولٌ بعد فاء السببية، بدليل نصب الفعل «تخسر»، وهذا المصدرُ أعرِبَ معطوفاً على مصدرٍ متّزع أو منسّبٍ من الكلام السابق، فيكون التقدير: لا يكونَ منك إهمالٌ فخسارة، فالتقدير عطفٌ مفردٌ على مفرد^(٤).

(١) انظر المعرفة اللغوية ٢٥٨.

(٢) انظر المصدر نفسه ١٥٥-١٥٢.

(٣) تقدّم ٣٤٩.

(٤) انظر شرح المفصل ٤٩/٧.

والشاهد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَعَالُوا يَا لَيْتَنَا تُرْدُ وَلَا تُنَكِّدُ بِإِيمَاتِ رَبِّنَا﴾^(١)، قوله: ﴿يَا هَامَانُ ابْنَ لِي صَرْحًا لَّعَلِي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظْنُنُهُ كَاذِبًا﴾^(٢)

ومن وجوه الخلاف في معاملة المصدر المؤول بين التوليديين وال نحوين العرب نقطتان أخريان^(٣):
الأولى: أنَّ التوليديين يقدّرون فاعلاً للمصدر إن لم يظهر فاعله، يُسمُّونه «ضم»، كما في قولنا: «أعجّبني نجاح [ضم] زيدٍ».

الثانية: أنَّ هذا الضمير المستتر الذي لا صورة له في الكلام ليس منوياً في الذهن فحسب، بل له وجود من وجهة النظر التركيبية، ويقع ضمن الركن الاسمي المخصوص له، ويحدد مكان توضعه بالنظر إلى المصدر على المشجر الركني.

وانظر إلى معاملة التوليديين للمصدر المؤول في تحليلهم الجملة التالية:

مَنْ سَيَظْنُنُ سَأَنْ زِيدًا ضَرِبَهُ [أَثْ]؟

حيث تألفت السلسلة من الموضوع (من) وما يربطه من أثر، أي الضمير المستتر في «يظنُّ»، ثمَّ الضمير الظاهر في ضربه.

والدور المحوري يُمْنَح لاسم الاستفهام، عبر الأثر الذي بعد «يظنُّ» في سلسلة تضمن مرور الدور تسلسلياً، وعدم ضياعه بتبدل موقع الموضوع.

وللمصدر المؤول مواضع خلاف كثيرة بين اللغتين العربية والإنكليزية، تجعل أحکام تشومسكي عليه في كثير من الأحيان لا تجري على اللغة العربية^(٤).

١٨- العناصر الحشوية:

إذا نظرت فيما ينصل بالنظرية الموضوعاتية وجدت أنَّ تشومسكي تجاوز قضية العناصر الحشوية، وأخرجها من العناصر التي تتطلب أدوات دلالية رغم أنَّ في ذلك خرقاً لمبدأ الإسقاط الموسَّع الذي وضعه تشومسكي نفسه، وهو المبدأ الذي ينصُّ على أنَّ كلَّ العبارات الجملية يجب أن يكون لها فاعل.

(١) سورة الأنعام: ٢٧.

(٢) سورة غافر: ٣٦-٣٧.

(٣) انظر دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٣٦ ح ٤.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٣٤١ ح.

إلا أنَّ ما حتم عليه هذا التجاوز أنَّ بعض الأفعال مثل «يبدو» في قولنا: (يبدو أنَّك متعب) لا نكاد نجد عقبها فاعلاً اسمياً تظهر عليه عالمة الإعراب، بل نجد ما يُسمى بالعنصر الحشو (أنَّ) الذي لا يصحُّ منحه دوراً محوريًّا، ولابدَّ لكلِّ فاعل من دور محوري، لأنَّ الفاعل عند تشومسكي عنصر تركيبيٌّ بحت.

فإذا كانت شبكة الفعل المحوية لا تحمل سمة [+موضوع] أصبح الفاعل لا يحمل عالمة إعراب ولا وظيفةٍ محورية، لذلك يستغني تشومسكي عن الفاعل ه هنا، فيكون في ذلك خرقٌ لمبدأ الإسقاط الموسَّع^(١).

وفي هذا إجحاف من وجهين:

أحدهما إلغاء الدور المحوري للموضع.

والثاني ترك الجملة بلا فاعل.

وفي العربية ما ينجي من هذا المأزق، ويحلُّ الإشكالين، وهو أنَّ لا نكترث بوجود العنصر الحشو (أنَّ)، بل نؤوله مع ما بعده بمفرد، ونعامله أينما ورد معاملة المفرد.

ففي قولنا: «يبدو أنَّك متعب» لا تختلف الجملة في أحکامها في شيء عن قولنا: يبدو تعْبُك، أو بناءً على الولد، أو يظهر الحقُّ.. الخ، وغير ذلك من الجمل المشتملة على فعل وفاعل.

وبذلك نحفظ الموضع المحوري دوره، ونحفظ مبدأ الإسقاط الموسَّع أنَّ يُخرق.

١٨. التحكُّم المكوّني:

تقوم نظرية العمل في اللسانيات الحديثة كما ذُكر سابقاً على مفهوم التحكُّم المكوّني الذي يحتم أن يكون العامل في الصدر يعلو متممّاته، أي يتقدّم عليها^(٢).

لكنَّ في العربية ما يُناقض ذلك في كثير من الأحيان، فكثيراً ما يتقدّم المفعول به على الفعل في الكلام الفصيح الصحيح، بل في أفسح الكلام؛ **﴿إِنَّكَ تَعْبُدُ﴾**^(٣)، و**﴿فَإِنَّمَا الْيَسِيمَ فَلَا تَقْهِرُ﴾**^(٤)، لذلك فإنَّ مفهوم العمل التوليدية إن أُريد تطبيقه على العربية فمُمْمَة ضوابطُ يجب أن تُقيده، منها أنَّ العمل لا يعني التقدُّم في اللفظ، بل مجرَّد التحكُّم في الوظيفة النحوية، سواء سبق العامل المعمول أو لحقه.

١٩. أحرف المضارعة:

يعدُّ التوليديون أحرفَ المضارعة في مثل «أجلس، نجلس» ضميراً متصلًا فاعلاً، ولا يقرّون بكون الفاعل في

(١) انظر النظرية النحوية . ١٨٩

(٢) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر . ١١٠ - ١٠٨

(٣) سورة الفاتحة: ٤ .

(٤) سورة الضحى: ٩ .

هذه الأفعال ضميراً مستترأً وجوباً كما هو الشأن عند التحويين العرب، الذين يرون في أحرف المضارعة دلائل على الفاعل عدده وماهيتته^(١).

ولكنَّ السؤال: إذا كانوا يرون تاء المضارعة في قولنا: «يا زيد إِنَّكَ تُنْصِفُ» الفاعلَ فما يقولون في تاء المضارعة في «تجلس هنْدٌ» أهي الفاعل أم هنْدٌ؟

٢٠. إعراب التصريف:

العامل في الفاعل الرَّفْع في النظرية التوليدية إعراب التصريف لا الفعل، وإعراب التصريف هو عبارة الزَّمن مع سمات التَّطابق بين الفعل والفاعل في العدد والجنس، فإعراب التصريف هو الزَّمن والتطابق (ز+تط)^(٢).

ففي قوله: «تَدْرُسُ الْبَنْتُ» عملتْ تاء المضارعة في الفاعل الرَّفْع، لأنَّها العنصر الدالٌّ على التطابق.

فإعراب التصريف في التوليدية يقابله في العربية من حيث الدلالة الضمائر المتصلة المعربة فاعلاً كقولك: «الأولاد جاؤوا»، أو علامات العدد على لغة «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيْث»، كالواو في قوله: جاؤوا الأولاد، والألف في قوله: جاءَ الولَدَان، ويقابلها كذلك أحرف المضارعة، وهي ليست عوامل على مذهب جمهور النَّحوَيِّين^(٣)، ليست هي العاملة الرَّفْع في الفاعل ولا النَّصب في المفعول، إنما الفعل العامل^(٤).

والفعل عند النَّحوَيِّين العرب إنما هو حدث مقترب بزمن^(٥)، فنلحظ أنَّهم لم يغب عنهم عنصر الزَّمن من عناصر عمل الفعل، لكنَّهم لم يفردوه عاماً كما فعل التوليديون.

٢١. المركب الفعلي:

عدَّ التوليديون الفعل ومفعوله مركباً واحداً، يُدعى المركب الفعلي، ومن ثم عُدَّت مقوله المركب الفعلي إحدى المقولات الكلية، وتبني على هذا الحكم نتائج بنوية ودلالية كثيرة^(٦).

(١) انظر المختصات ٢٢٥/١.

(٢) انظر البناء الموازي ٢٥، ونظرية تشومسكي في العامل والأثر ٢٢٣، ونظرية للعمل في النحو العربي ٦٣، ونظرية النحوية ٦٣٨.

(٣) وخالفهم الكسائي وأبو سعيد المؤذب من الكوفيين، انظر دقائق التصريف ٤٧، والإنصاف ٥٥٠.

(٤) وذهب فريق من النَّحوَيِّين إلى أنَّ الفعل والفاعل معاً عملاً النَّصب في المفعول ، انظر أسرار العربية ٩٧، وانظر ما تقدَّم ١٦٠.

(٥) انظر الكتاب ٣٥/١، وشرح المفصل ٩/٧.

(٦) انظر البناء الموازي ٥٧.

وحيثّهم في ذلك أنَّ المفعول هو الذي يحدُّد سياق الفعل المقولي، وخصائصه الانتقائية، وطريقة عمله في الجملة أو سلوكه، فهو لذلك كجزء منه يستمدُّ منه سماته.

فمثلاً المفعول يُرشدنا إلى أنَّ أعدَّ الفعل «ضرب» من الأفعال المتعديَّة أو من الأفعال اللازمَة.

ويحتجُّون أيضًا بأنَّ الأدوار المحوَّية للمفعولات يحدُّدُها الفعل، وهي أدواتٌ عدَّة، تتَّسُّع وفقًا للفعل، كدور المتأثِّر والغاية والقضية والأخذ... الخ.

فلكي أعرفَ أنَّ الدور المحوَّي لزيد في الجملة «أعطيتُ زيدًا هديةً» آخذٌ، علىَّ أن أرجع إلى الفعل حسراً، وبين الفعل والمفعول ترابطٌ وتبادلٌ في الأدوار وأخذٌ وردٌ، بخلاف الفاعل الذي يُعدُّ مركبًا مستقلاً.

ويتعلّلون بعدَّ الفعل ومفعوله مركبًا واحدًا أيضًا بإمكان السؤال عنهما معاً في سؤال واحد، في حين أنه لا يمكن السؤال عن الفعل وفاعله معاً^(١)، ففي قولنا: مَرَّ خالدُ الرِّسالَة، يُستفهُم عن الفعل ومفعوله معاً بقولنا: ماذا فعل خالد؟ فيُقال في الجواب: مَرَّ الرِّسالَة.

في حين أنَّ لا صيغة استفهمٍ تشمل الفعل وفاعله معاً، ففي سؤالنا: مَنْ جاء، يُجَبِّبُ: خالدًا، فنكون قد استفهمنا عن الفاعل وحده، لا عنه مع الفعل مركبٌ واحدٌ كما في قولنا: «مَرَّ الرِّسالَة»، فدللُ هذا عندهم على أنَّ الفعل ومفعوله مكوّن، والفاعل وحده مكوّن.

وهذا القانون ينافي أوضاع اللغة العربية، ويتنافى مع مبادئها، فالفعل والفاعل فيها يُعدان كالشيء الواحد، والفاعل يتَّسِّرُ في العربية منزلة الجزء من الفعل، وأحصى النحاة اثني عشر دليلاً على ذلك^(٢)، منها:

– أنَّ العرب يسكنون لام الفعل إذا اتَّصل به ضمير الفاعل، لثلاً تتوالى أربعة متحرّكات في كلمة واحدة؛ إذ ليس ذلك من كلامهم. فلو لم يُتَّسِّرُوا ضمير الفاعل منزلة حرفٍ من حروف الفعل ما أُسْكِنوا لامه، بدليل أنَّهم لم يُسْكِنوا لام الفعل إذا اتَّصل به ضمير المفعول، لأنَّه في حكم المنفصل من الفعل، تقول: «أَنْصَفْنَا زِيدًا»، و«أَنْصَفْنَا زِيدًّا».

– ومنها أنَّهم جعلوا ثبوت النون في الأفعال الخمسة علامَةً لِلتَّفعُّل، وحدَّفُوها علامَةً لِلجزم، فلو لا أنَّهم عدُوا الضمائر المتَّصلة بتلك الأفعال التي تسبق النون حرفًا من حروف الفعل ما جعلوا علامَةً لِلإعراب بعدها تتأخَّر عنها.

– ومنها أنَّهم قالوا: «قامتْ هند» فأحقوا التاءً بالفعل، والفعل لا يُؤْنَثُ، وإنما التأنيث للفاعل بعده، فلو لا أنَّهم نَزَّلُوا الفاعل منزلة الجزء من الفعل ما أحقوا علامَةً لِلتَّأنيث بالفعل.

(١) انظر المعرفة اللغوية ٢٨، ١٣١ ح.

(٢) انظر المخصَّص ١/١٠٤، ٢٨٢، ٢٥٤/٢، ٣٦١، وأسرار العربية ٩٣.

- ومنها: أَكْهَمَ قالوا في النَّسْبِ إِلَى قوْلُهُمْ «كُنْتُ» «كُنْتِي»، فَأَثْبَتُوا التَّاءَ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ كَالْجَزْءِ مِنَ الْفَعْلِ لَحَذَفُوهَا ثُمَّ جَاءُوا بِيَاءَ النَّسْبِ.

- ومنها: أَكْهَمَ عَدُّوا الْفَعْلَ وَالْفَاعِلَ فِي «حَبَّذَا» بِمِنْزَلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، مَوْضِعُهُ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لِلْمُبْتَدَأِ بَعْدِهِ.

- ومنها: أَكْهَمَ أَغْوَاهُ عَمَلَ الْفَعْلَ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ فِي مِثْلِ قَوْلُهُمْ «زَيْدٌ ظَنِنْتُ قَائِمٌ»، وَالْإِلْغَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمُفْرَدَاتِ لَلْجَمْلَ، فَلَوْ لَمْ يَنْزِلُوا الْفَعْلَ مَعَ الْفَاعِلِ مِنْزَلَةَ الْكَلْمَةِ الْوَاحِدَةِ مَا جَازَ إِلَغَاءُ الْفَعْلِ.

- ومنها: أَكْهَمَ يَقُولُونَ لِلَّاثْنَيْنِ: «أَكْتَبَا» عَلَى التَّشْيِةِ، وَالتَّشْيِةُ فِي الْأَصْلِ لِلْأَسْمَاءِ لَا لِلْفَعْلَ، فَلَوْ لَمْ يَنْزِلُوا الْفَاعِلَ مِنْزَلَةَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَا أَضَافُوا التَّشْيِةَ إِلَى الْفَعْلِ.

وَقَدْ يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمَهُ عَلَى فَعْلِهِ أَبْدَأً فِي رَأْيِ جَمِيعِ الْبَصْرَيْنِ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى مَعَالِمِهِمْ إِيَّاهُ مَعَالِمَ الْجَزْءِ مِنَ الْفَعْلِ؛ إِذْ إِنَّ جَزْءَ الشَّيْءِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ أَبْدَأً.

٢٢. معيار القواعدية:

لَا يَعْتَدُ التَّوْلِيدِيُّونَ فِي الْحُكْمِ عَلَى جَمْلَةِ مَا بِالْقَوَاعِدِيَّةِ بَمْدَى احْتِمَالِ وَرُوْدِهَا إِحْصَائِيًّا، أَيْ كَثْرَتْهَا عَدْدًا، بَلْ يَرَوُنَ اعْتِمَادَ السَّمَاعِ فِي وَضْعِ الْقَوَاعِدِ نَوْعًا مِنَ السَّذَاجَةِ أَطْلَقُوا عَلَيْهَا «نَظَرِيَّةَ الْبَيْغَاءِ».

وَحَجَّتْهُمْ فِي نَقْدِ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ أَنَّ الْلُّغَةَ تَتَسَمَّ بِقَدْرِهَا الْلَّامِدِيَّةِ وَجَمِيلَهَا الْلَّامِتَاهِيَّةِ، وَتَتَصَفَّ بِالْإِبْدَاعِيَّةِ، كَمَا سَبَقَ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي^(١)، فَيُوَسِّعُ كُلُّ مُتَكَلِّمٍ أَنْ يُنْشِئَ جَمِيلًا جَدِيدًا صَحِيقَةً، وَيُوَلِّهَا تَوْلِيدًا، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ بِهَا فِي حَيَاةِ^(٢).

أَمَّا الْقِيَاسُ فَيَعْدُونَهُ «أَقْلَى حَمَاقَةً» مِنْ فَكْرَةِ السَّمَاعِ^(٣)، عَلَى أَنَّهُ فِي نَظَرِهِمْ لَا يَصْلَحُ مَعيارًا لَوْصُفُ قَوَاعِدِيَّةِ الْجَمْلَ، فَهُوَ مَفْهُومٌ غَامِضٌ فِي رَأْيِهِمْ، بَدْلِيلٌ أَنَّ ثُمَّةَ تَرَاكِيبَ ذَاتِ مَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَا يَصْلَحُ كُلُّ مِنْهَا أَنْ يُوَضَّعَ فِي السِّيَاقِ الَّذِي يُوَضَّعُ فِيهِ الْآخِرُ.

فَالْتَّرَاكِيبُ التَّالِيَّةُ مُتَرَادِفَةُ فِي الْمَعْنَى، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَصْلَحُ أَنْ يَتَعَدَّدَ وَاحِدُهُ مِنْهَا بِحْرَفٌ جَرٌّ يَتَعَدَّدُ بِهِ الْآخِرُ:

تَقُولُ: «الشَّيْءُ مُخْتَلِفٌ عَنِ الشَّيْءِ»، وَتَقُولُ: «مُنْقَضٌ لَهُ»، وَتَقُولُ: «بَعِيدٌ عَنْهُ».

فَفِي نَظَرِهِمْ «مَفْهُومُ الْقِيَاسِ مَفْهُومٌ لَا نَفْعٌ فِيهِ»، وَيُلْجَأُ إِلَيْهِ بِسَاطَةِ الْتَّعْبِيرِ عَنِ الْجَهْلِ بِمَاهِيَّةِ الْمُبَادِئِ وَالْعَوْلَمَيَّاتِ الَّتِي تَحْكُمُ الْلُّغَةَ^(٤).

(١) انظر ٨٦.

(٢) انظر الْبَنَى النَّحْوِيَّةَ ٢١، وَالنَّظَرِيَّةَ النَّحْوِيَّةَ ٤٤.

(٣) انظر النَّظَرِيَّةَ النَّحْوِيَّةَ ٤٨.

(٤) الْلُّغَةُ وَمُشَكَّلَاتُ الْعِرْفَةِ ٤١.

ولا يعتدُون كذلك بسهولة الاستعمال، أو صعوبة تحليل الجملة، فمن الجمل ما هي قواعدية وإن كانت صعبة الصياغة والاستعمال، وتسبّب في إرباك جهاز التحليل النحووي عند القارئ، كجمل ممّرات الحدائق التي سبق الحديث عنها^(١).

إنَّ معيار القواعدية عندهم مرتبط بأمور أخرى، مدارُها على حدس المتكلّم، وملكته الذهنية اللغوية التي لا يُعلمُ كُنهُها، إنما تُرَصَّد نتائجها.

فإنَّ الجملة القواعدية عندهم تُعلم بسماتها، ومنها مثلاً أنَّ المرء يستطيع تذكُّرها أكثر ممّا سواها، وعند قراءتها تُؤَدِّي بتنعيم معتاد، ويحتاج المتعلم إلى وقت قصير ليتعلّمها.

في حين أنَّ الجمل غيرِ القواعدية على نقىض ذلك، تُقرأ بتنعيم هابط على كلِّ كلمة من كلماتها، لأنَّ كلماتها غيرِ مترابطة، ويصعب تذكُّرها وتعلُّمها^(٢).

إذاً السُّرُّ في الحكم على جملة ما بالقواعدية عند التوليديين هو قضيّة فطرية، مُرْبَّد بها كُلُّ متكلّم عاديٍ بلغة ما، دون اكتساب أو تجربة أو سماع أو قياس، مردُّها إلى حسه والعمليات الحوسية في دماغه، فالذهن وحده قادر على الحكم على الجمل بالقواعدية أو عدمها، والمطلوب من النظرية التوليدية أنْ تبيّن آلية عمل الدِّماغ^(٣).

لكنَّ كلام التوليديين هذا ينطبق على المتكلّم الأصلي بلغته أي السليقى الفطري لا المتعلم، فنحن في هذا العصر لعُتنا الأمُّ هي العاميّة، أوَّل لغة طرقتُ أسماعنا مُنذ ولادتنا، ثمَّ تعلَّمنا اللغة الفصحى فيما بعد تعلُّماً، بدليل أنَّ الطفل الذي لم يدخل المدرسة بعدُ، ولم يعتد سماع أفلام الكرتون الفصيحة لا يفهم حينما تكلّمه بالفصيحة.

وما يطلقه تشومسكي من فرضيات عن الحدس والفطرة والملكة اللغوية تصدق علينا حين نتكلّم بلغتنا الأم، أمّا حين يكون الكلام باللغة الفصحى فإنَّ الأمر يختلف، حيث لا نستطيع أن نحكم على تلك اللغة بحدسنا وفطرتنا المزدَّدة بمعاييرٍ لغة أخرى هي العاميّة، فلا بدَّ من أن يكون اعتمادنا ونحُّ نقعَد القواعد حدسَ المتكلّمين السليقين بالفصيحة وهم العرب الأعراب، أهل البوادي القدماء.

ولا أدَّل على ذلك من كتب الأخطاء النحوية والأسلوبية واللغوية الشائعة، فالحاجة إلى تأليف هذه الكتب يدلُّ على أنَّ ما تعاهده الناس وتعارفوه من كلامهم ينافق أصول العربية وصحيحها وفصيحها، فهو بحاجة إلى تعديل وتقويم اعوجاج.

(١) انظر ٢٤٩.

(٢) انظر البنى النحوية ١٩ - ٢٠.

(٣) انظر النظرية النحوية ٥٥-٥١.

في حين أنَّ كلام العرب الأقحاح هو الجدير بأن تقام وفقه القواعد، وقد حمل عنَّا النحوويون مشقة تتبع كلام أهل العربية الأوائل الذين لم تدخل لغتهم العجمة، كما يفعل اللسانيون اليوم، كباحثة لغة التغالوغ المذكورة بالضبط^(١).

فالنحوويون الأوائل سافروا إلى الbadia واستنبطوا أهلها، ودوَّنوا ما سمعوا وصاغوا أحكام القواعد بناء على مشافهتهم الأعراب.

ولنأخذ سيبويه على سبيل المثال فقد ذكر قضية السماع في كتابه ما يزيد على مئة وأربعين مرَّة بتعابير مختلفة، منها: «سمعتُ من أثق به من العرب / سمعتُ أعرابياً يقول / سألهنا العرب / حدَّثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب / سمعنا ذلك من فصحاء العرب / حدَّثني من لا أكُنُم / قال قومٌ ترضى عريَّتهم / هذا قول من ثق بعلمه وروايته عن العرب / سمعتُ رجلاً من أهل الbadia / لا يُمْيلُها أحدٌ إلَّا من يُؤْخَذُ بلغته»^(٢).

فالسماع إذاً مُعَوِّل النَّحو العربي، وإذا تعارض هو والقياس أخذ به لا بالقياس^(٣)، لأنَّ السماع ما سُمع من العرب أصحاب اللغة السليقين، وأنت «إِنَّمَا تُنْطَقُ بِلُغَتِهِمْ، وَتُحَتَّمُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ بِأَمْثَالِهِمْ»^(٤).

ولذلك فإنَّ السماع و«الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به، وترك القياس؛ لأنَّ السماع يُبْطِلُ القياس»^(٥) ولو لا قياسة النحوويين على السماع ما كان لها أيُّ قيمة وما اعتنَّ بها؛ قال سيبويه: «ولو أنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوقة بعريَّتها تقوله لم يُلْتَفِتْ إِلَيْهِ»^(٦).

وقال ابن جنِي: «ومعاذ الله أن ندَّعِي أنَّ جميع اللغة تُسْتَدِرَكُ بالأدلة قياساً، لكنَّ ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونَبَّهْنَا عليه»^(٧).

٢٣. ربط العائديات:

قرر التوليديون كما تبيَّن سابقاً^(٨) أنَّ العائديات ترتبط بالفاعل الأقرب، مما دعاهم إلى تخطئة جمل تتنافى مع هذه القاعدة مع أنها سليمة في العربية، ومنها المثال الذي ذكره التوليديون أنفسهم:

(١) انظر ما سلف ٢٤٨.

(٢) انظر الموضع التالية من الكتاب على سبيل المثال: ١٨٢، ١٤٣/٣٩٦، ٢، ٢٣٠، ١٥٢/٤، ١٢٩، ١٢٨/٣.

(٣) انظر الخلبيات ٢٢٦.

(٤) الخصائص ١١٧/١.

(٥) المنصف ٢٧٩/١.

(٦) الكتاب ٢٠/٢.

(٧) الخصائص ٤٣/٢.

(٨) انظر ١١٤.

«*ظنَّ الأطفال أنَّی قلتُ: إِنَّ صورَ بعضِهِم مَعروضةً للبيع»^(۱).

فالعائديّ هنا «بعضِهِم» لم يعد على تاء الفاعل المتحركة (أقرب فاعل مذكور)، بل عاد على الفاعل الأبعد «الأطفال».

وكذا يُقال في قولنا: «*أَخْبَرْتُمْ أَنَّ صورَ بعضِهِم مَعروضةً للبيع»^(۲).

وكذا: «*أَرَادُوا أَنْ يَحْبَّ بَيْلَ كَلَّا مِنْهُمْ»، بحجة عود العائديّ فيها على غير الفاعل الأقرب، خلافاً لقوانين الربط^(۳). وهذا ما دعا تشومسكي إلى تخطئة مثل هذه الجمل.

وينصُّ أحد مبادئ نظرية الربط على أنَّ العائديّات يجب أن تكون مربوطة في المجال المحليّ، لكنَّ الجمل التي اعتمدها تشومسكي ليطلقها هذا المبدأ لا تصحُّ في العربية، فنظيرها العربيّ لا يشير القضية التي تشيرها هذه.

فمثلاً الجملة التالية لا تؤدّى في العربية على النحو نفسه:

*«يَحْبُّونَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا» حيث يرتبط العائديّ «بعضِهِمْ بَعْضًا» بالضمير الواو، إنما تؤدّى على هذا النحو:

«يَحْبُّ بَعْضِهِمْ بَعْضًا»، فلا تنطبق قاعدة ربط العائديّات على الجملة العربيّة، لأنَّ «بعضِهِمْ» هي الفاعل، لا عائديٌ يحتاج إلى ربط بفاعل.

وقد ذُكر طرف من هذا فيما سلف^(۴).

وعلى هذا فالجملة الأخيرة تخرج من باب العائديّات لتدخل في باب عود الضمائر.

٤. المركب الاسمي:

يحصر تشومسكي المركب الاسمي في الجملة بفاعل المركب الفعليّ أو مفعوله^(۵).

غير أنَّ المركب الاسمي في العربية أوسع من ذلك، فيدخل فيه كُلُّ ما يصدق عليه وصف اسم، من مبتدأ أو خبر أو مضاف إليه أو مفعول مطلق أو مفعول لأجله أو مفعول فيه أو صفة.. الخ، فكُلُّ هذه أسماء، لا هي أفعال ولا هي حروف.

(۱) انظر LGB p57,80,81

والمعربة اللغوية ٢٠٦ ح (مع بعض التعديل بما يناسب قواعد اللغة العربية في استعمال "بعضِهِمْ").

(۲) المصدر نفسه.

(۳) انظر المعرفة اللغوية ٣٠٧.

(۴) انظر ١١٢ ح، ٥، ٢٨٨.

(۵) انظر المعرفة اللغوية ١٣٠

٢٥. الفصائل النحوية:

قسم التوليديون الكلام إلى عدّة فصائل نحوية، أو ما يسمى أصناف المقولات، وهي:

-الحرف (ويشمل حروف الجر والظروف، مثل: عند وفوق).

-الفعل: مثل جاء، استقبل، دفع...الخ.

-الاسم: مثل قلم، عشب، وفرس...الخ.

-الصفة: مثل شجاع، عالٍ، أحمر...الخ.

-العبارة الحديّة (ك التعريف، وكلّ، وأسماء الإشارة)

-ال فعل المساعد (مثل سوف و يجب و يستطيع)^(١).

لكنّهم يختلفون و يتحجّرون في عبارة مثل «بناء جون سفينيَّة فضاء» أهي عبارة اسميّة أم فعلية، حيث أضيف المصدر إلى فاعله، ثمّ نصب مفعولاً. فهم يروّنها تخلُّ محلَّ عبارات الاسم، لكنّهم يروّنها تسلُّك سلوك الأفعال^(٢).

وفي العربية هذه العبارة لا تخرج عن كونها اسمًا، وإن عمل المصدر عمل فعله المتعدي، وُتُعامل معاملة الاسم، وهي بأسّرها مكوّن واحد، وقد ذُكر شيء من هذا في «اختبار التعويض»^(٣).

وتقسيم التوليديين السابق لا يتنقّع مع أقسام الكلم عند النحوويّين العرب، وهي ثلاثة فقط في العربية: اسم و فعل و حرف^(٤)، وكلُّ ما ذكروه من أصناف المقولات الأخرى يدخل تحت هذه الأقسام الثلاثة للكلم.

فالصّفّة داخلة تحت الاسم، والعبارة الحديّة داخلة تحت الحرف أو تحت الاسم، والفعل المساعد داخل تحت الحرف أو تحت الفعل.

٢٦. الضمير الانعكاسيّ:

يطلق التوليديون على عبارات النفس الضمائر الانعكاسية، مثل «أنفسهم، نفسه، ونفسها...الخ»، ويسعون لها أحكاماً خاصة، كوجوب أن تعود على ضمير في الكلام، ووجوب أن يتقدّمها ذلك الضمير، مثل: أحبّ محمد نفسه^(٥).

(١) انظر اللغة ومشكلات المعرفة ١٠٢، والنظرية النحوية ٧٣.

(٢) انظر النظرية النحوية ١٥٥-١٥٧.

(٣) انظر ٢٧٦.

(٤) تقدّم ذلك في الفصل الأول.

(٥) انظر النظرية النحوية ١٢٨، ٢٩٠.

وفي العربية حال هذه الألفاظ حالان:

أ- فقد تكون اسمًا عاديًّا لا يختلف في إعرابه عن سائر الأسماء، ومثاله «أحبَّ مُحَمَّدَ نَفْسَهُ»، وفي هذه الحالة يعود هذا اللفظ على مرجع في الكلام، لكن لا يُشترط تقدُّم ذلك المرجع كما ينصُّ التوليديون، فلك أن تقول: «نَفْسَهُ أَحَبَّ مُحَمَّدًا» على سبيل تقديم المفعول به على الفعل، وعود الضمير على متأخر في اللفظ، متقدُّم في الُّرُتبة، وهذا حائز، كما سبق في أحكام الضمائر^(١)؛ قال تعالى: ﴿وَنَفْسَهُمْ كَانُوا يُظْلَمُونَ﴾^(٢).

ففي هذه الحالة لا داعي لإفراد زمرة من الكلام تدرج تحتها هذه الألفاظ، إنما هي أسماء عاديَّة كغيرها من الأسماء، لا تُنْصَصُ بأحكام مفردة.

ب- وقد تكون توكيديًّا معنوياً، كألفاظ التوكيد الأخرى، كقولك: «دَعُوكُمْ مُحَمَّدًا نَفْسَهُ، وَرَأَيْتُهُ عَيْنَهُ»، وتعرب إعراب التوكيد المعنوي، وتأخذ أحكامه، فتدرج في بحث التوكيد من أبحاث التوابع في النحو^(٣).

٢٧. شرط الموجَد:

اشترط التوليديون لصحة الجملة قواعديًّا أن يرتبط فعلها بموْجَد، سواء ظهر الموجَد ترکيبياً، أم كان مقدَّراً معجَّمِياً^(٤)، إذ لا بدَّ لـكُلِّ سبب من مسبَّب.

ظهوره ترکيبياً كقولهم: «فَرَرَثُ أَنْ أُغْرِقَ الْقَارِبَ عَنْ طَيْبِ خَاطِرٍ».

وتقديره معجَّمِياً كقولهم: «أُغْرِقَ الْقَارِبُ عَنْ طَيْبِ خَاطِرٍ».

حيث لم يُسْبَبْ الإغراق إلى موجَد ظاهر في التركيب، إنما يُبَيَّنُ الفعل للمجهول، فُهُمْ أَنَّ ثَمَّةَ فاعلاً ناب عنه المفعول به.

أَمَّا إن غاب الموجَد ترکيبياً ومعجَّمِياً فالجملة عند التوليديين لاحنة، كقولهم:

* «غَرَقَ الْقَارِبُ عَنْ طَيْبِ خَاطِرٍ».

لأنَّ الْقَارِبَ لا يغرق من إرادته، بل لا بدَّ له من موجَد.

وفي العربية ما يُسْمَى بالمحاز، وهو استعمال الكلمة في غير معناها الذي وُضِعَتْ له في أصل اللغة، فُيُسَبَّبُ الفعل مثلاً إلى غير ما عُهِدَ أن يُسَبَّبَ إليه، ولا ضير في ذلك، ولا تعدُّ الجملة لاحنة، بل قد تكون في أفعى

(١) انظر ١٩٧.

(٢) سورة الأعراف: ١٧٧.

(٣) انظر شرح المفصل ٣/٧٠.

(٤) انظر المعرفة اللغوية ٢٢٥.

الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبُحُونَ﴾^(٢)، فتنسب الفعل إلى ما لا يعقل، وفي القرآن الكريم مواضع كثيرة من هذا القبيل، وقد بين المفسرون سبيل القول فيها^(٣).

وجاء ذلك في الشعر أيضاً، ومنه قول الشاعر^(٤):

يُرِيدُ الرُّمْحُ صَدَرَ أَبِي بَرَاءٍ
وَيَعْدِلُ عَنْ دَمَاءِ بَنِي عَقِيلٍ

٢٨. من مبادئ العمل والحالة:

من مبادئ نظرية العمل عند تشومسكي أن العامل لا يحدد إلا حالة واحدة فقط لمتّماماته^(٥).

وهذا يتناقض مع الفعل المتعدي إلى المفعولين، ويتناقض مع عمل إنّ وأخواتها على رأي من يعده «إنّ» العاملة في الخبر الرفع، ويتناقض مع رأي من قال: إنّ الابتداء يعمل في المبتدأ وفي الخبر الرفع على السواء^(٦).

وفي ذلك يقول د. عبد الرحمن الحاج صالح: «و هنا يبدو عجز نظرية تشومسكي؛ إذ العامل عنده لا يحدد لمتّماماته إلا حالة واحدة إنما أن تكون الرفع أو النصب وليس الاثنين معاً»^(٧).

ويتّصل بذلك أيضاً ما يقرره التوليديون من امتناع أن يكون لكلمة واحدة غيرها حالة واحدة؛ إذ هو يتعارض مع ما في النحو العربي من وجود كلمات لها غيرها حالة، حين تكون مجرورة لفظاً مرفوعة أو منصوبة مثلاً، كما في قولنا: رَبَّ رَجُلٍ أَكْرَمْتَهُ، ورَبَّ رَجُلٍ أَكْرَمْتُ.

٢٩. قاعدة إعلاء الموضع:

سنّ التوليديون قاعدة إعلاء الموضع الإجماريّة التي تحول بنية ما إلى أخرى، فالبنية غير الصحيحة *«يبدو جون أنه سعيد» تحول إلى البنية الصحيحة «جون يبدو أنه سعيد»^(٨)، وذلك إنما لأنّا جلّأهـمـ إـلـيـهـ معـالـمـهـ المـصـدـرـ.

(١) سورة الكهف: ٧٧.

(٢) سورة يس: ٤٠.

(٣) انظر على سبيل المثال معانٍ القرآن للزجاج، ١٣، ٢٥، ١٥٣، ٢٣٦، ٢٣٦، ٣٨١.

(٤) البيت بلا نسبة في مجاز القرآن /١٤٠، ومعانٍ القرآن للزجاج، ١٥٣، ومشكل إعراب القرآن، ١٣٣، وتفسير الطبرى، ١٥٣، ٣٤٧/١٥، ومعانٍ التحاس، ٤/٣٥٠، والتفسير البسيط، ١٤/١٠٦، والكتاف، ٣/٦٠٣، والمحرر، ٣/٥٣٣، والقرطبي، ١٣/٣٣٧، واللسان (رود).

(٥) انظر نظرية تشومسكي في العامل والأثر ٨١.

(٦) انظر ما سبق، ١٤٨، ١٦٥.

(٧) نظرية تشومسكي في العامل والأثر ١١٥.

(٨) انظر المعرفة اللغوية ١٥٣.

المؤول التي تختلف عن معاملته في العربية كما تقدم^(١).

وهذه القاعدة غير ملزمة في العربية، فكلا التركيبين صحيح.

٣٠. الجمل غير المناسبة أسلوبياً:

حكم التوليديون على جمل «تحوي فاعلاً بداخلها يعمل كفاعل لها» بأكملها غير مناسبة أسلوبياً، ومثلوا ذلك بقولهم:

«حين أصبح واضحأً أنَّ جون سيغادر تخلينا عن المشروع»^(٢).

ويقصدون بالفاعل ما نسميه نحن في مثل هذه الجملة باسم «أصبح»، ويأتي حكمهم هذا من مفارقة أساسية بين التوليدية والعربية هي اعتبار المصدر المؤول جملة، وقد سبق الحديث عن هذا^(٣).

أما في العربية فلا مانع من جيء المصدر المؤول اسم الفعل الناقص، تقدم على الخبر أم تأخر، وهو ليس مقبولاً فحسب، بل في درجات عليا من الفصاحة والبلاغة، وجاء بها كلام الله؛ قال تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَتُؤْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٤)، فالمصدر المؤول اسم «كان»، أي منزلة الفعل للفاعل.

٣١. تصنيف المصدر:

يصنّف التوليديون المصدر ضمن فئة (اسم + فعل)، أي يعدونه اسمًا وفعلاً في الوقت نفسه، فيجعلون له سماتٍ متناقضةً مزدوجة في الوقت نفسه، وذلك ليسوّغوا عمله في بعض الأحيان، كقولك: «أعجبتني مساعدتك الناس».

ويُضيفون إلى هذا التناقض تناقضًا آخر حين يرون أن لا تناقض بين الاسم والفعل؛ لأنَّ الفعل عندهم في أصله حدث مجرَّد من الزَّمن، وعنصر الزَّمن عنصر طارئ على الفعل، ليس أصلياً فيه، فبذلك يُسَوِّون بين الفعل والمصدر، وفي هذا تناقض.

وإذا جئ إلى عمل النحويين العرب بتجدهم يعدون الفعل حدثاً مقتناً بزمان، ويصنّفون المصدر مع الأسماء، وإن عمل قالوا: عمل المصدر عمل فعله المتعدي، ويجدون له مسْوِغاً للعمل وهو أنَّه اشتمل على الحدث وإن كان مجرَّداً من الزَّمن، حتى إنَّ النحويين الأوائل كانوا يُطلِّقون على المصادر مصطلح "الأحداث"^(٥).

(١) انظر ٣٢٢.

(٢) انظر النظرية النحوية ٤٢.

(٣) انظر ٣٢٢.

(٤) سورة الحاثة: ٢٥.

(٥) انظر ٤٦ ح٦.

ولا غرابة أن يعمل الاسم في النحو العربي، فالعمل ليس مقصوراً على الأفعال، بل يعمل من الفروع ما يُحمل على الأصول.

فالفيصل بين الوجهين يكمن في نظرية الأصل والفرع التي لم يقف التوليديون عليها، ولم يصلوا إلى استنباط نظرية مثيلة، تخلٌّ مخلّها، ولم يلتفتوا إلى وجودها في نحوهم الكلي.

فالتفسير الدقيق لعمل الاسم هو الفرعية عن الفعل، فالأصل في الأفعال العمل، والأصل في الأسماء إلا تعلم، مما عمل منها فلما شابته الفعل.

وهنا تستغلي عن التصنيف المزدوج للمصدر، الذي يستلزم أن يجمع بين + الفعل و + الاسم.

النتيجة:

إنَّ هذه الفروق الكبيرة بين ما أتت به النظرية التوليدية وبين واقع اللغة العربية تعني أنَّ تطبيق هذه القواعد المذكورة من نظرية تشومسكي على اللغة العربية يكلُّف مشاقَّ كثيرة، يلزم منها التضحيَّة بكثير من مبادئ اللغة وأصولها، تضحيَّة تمسُّ جوهرها في بعض الأحيان، وتخرق أركانها ونظمها أحياناً أخرى، وتجعل من الفصيح لحنًا ومن اللامن فصيحاً.

والنتيجة المستخلصة من ذلك التي تحدُّد مسؤوليتك تجاه القواعد المذكورة في هذا الفصل حَمْل عنك تشومسكي عناء التعبير عنها، حين أطلق قانوناً عاماً يصلح لكُلَّ نظرية مستحدثة قائلًا:

«إنَّ أقوى برهان ممكِّن لإثبات عدم صلاحية نظرية لغوية هو أن يبيّن المرء أنَّها لا يمكن تطبيقها على إحدى اللغات الطبيعية، وهناك برهان أضعف، ولكنه وافٍ لإثبات عدم الصلاحية، وهو أن يبيّن المرء أنَّ هذه النظرية لا تتطبق إلَّا بشكل رديء، أي أنَّ كلَّ نظام لقواعد يُقام طبقاً لهذه النظرية يكون معتقداً للغاية واعتباطياً، ولا يقدِّم لنا شيئاً من المعرفة»^(١).

ويقول في مقدمة كتابه نظرية العمل والإحالة: «يجب علينا محاولة الفصل ما أمكن بين المناقشات التي تتعلق بالأفكار الرئيسيَّة، والمناقشة التي تتعلق بخيار تحقيقها الخاص، فهناك العديد من المناقشات في رأيي مضللة وربما غير مبررة، بسبب استخدامها الأدلة المتعلقة فقط بالأفكار الرئيسيَّة، دون الأخذ بعين الاعتبار التحقيقات البديلة»^(٢).

لذلك فالقواعد اللغوية الحديثة اليوم تتتساقط وتحيي عن حفظ نفسها ما لم تحفظ للغة ما جوهرها وكيانها.

(١) البنى النحوية ٥١.

LGB p3. (٢)

وال موقف الذي يُتَّخَذ من قواعد التوليدية وغيرها من القواعد المستحدثة عرضاً على فصيح الكلام من قرآن وشعر وتحكيمها إليه، مما اتَّفق بذلك الفصيح قُلْ وَأَخِذْ به، وما تناقض مع أوضاع العربية وتماجرُ تُرَكْ وَرُدَّ على قائله ومبتدعه.

وكان كذلك شأن التحويين من قبل في تعاملهم مع أقيساتهم التي وضعوها هم، ما توفق منها مع السماع أقرّوه، وما تعارض مع المسموع عن العرب تركوه جانباً، وأثروا جانب السماع^(١).

بل إنّم لم يقدّم القواعد أصلًا إلّا بناء على سماع طويل وكثير من العرب، ومشاهدتها، وفقه كلامها، ومعرفة أحواها، ووجود أقوالها، وأوضاعها، وتصاريف كلامها.

وقد يعترض معارض على هذا الفصل فيظنُّ رفضَ تطبيق ما فيه على العربية لخصوصية هذه اللغة عينها، والتحسُّن إليها أو التخيُّر لها، وهو ما يضيق به الكثيرون ذرعاً، ويغضبون عند سماعه، فيقولون: «ليست اللغة العربية كما يدعى بعض اللغويين العرب لغةً متميزة، تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمَّ لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية التي بُنيَتْ لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغةٌ كسائر اللغات البشرية»^(٢).

فتَدِعُ الحديث عن فضل اللغة العربية وتشريفها الذي قد لا يوقن به معظم الناس ادعاؤه، ولا يروق لهم مُستَمِعًا، مع أنَّ الأدلة عليه ساطعة؛ وإنَّ الصُّبُحَ لِيَمْلأُ الْأَفْقَ ثُمَّ لَا يَرَاهُ النَّائِمُ وقد أطبقَ حفنه!

فمكانة العربية لا تصلح حجّةً ناهضة في وجه نظرية عالمية كبرى في نظر الكثيرين، فلتُتَعَدَّ عنها ولتُتمسّكُ بالحجج اللغوية الواقعية التي تبرهن على عدم صلاح نظرية تشومسكي في مواطن منها للتطبيق على اللغة العربية بأسرها، بدليل مناقضتها لأوضاع العربية وتأيي تلك الأوضاع عن الامتثال لها، وهذا إن دلّ على شيءٍ فإنما يدلّ على قصور نظريةٍ عن الوفاء بمقادير اللغة وظواهرها.

وغير شك أن عدم صلاحية نظرية تشومسكي للتطبيق على العربية الذي ينادي به هذا البحث ليس المراد به عموم النظرية، بل ما يخص هذه الموضوعات المعدودات فحسب؛ لأن عليها حججاً تدحضها.

(١) انظر الخلبات ٢٢٦.

٢) المصدر الساية:

الفصل السادس

مباحثٌ تعقّيبةٌ في الكلام على جهود الفريقين

النَّحويِّينَ وَاللُّسانيِّينَ

المبحث الأول:

مقاييس الاعتداد بمبادئ التوليدية عند تطبيقها على العربية:

إذا بلغت النظريات اللسانية الحديثة من الدقة العلمية والمنهجية ما بلغت، فلاقت منك كل القبول والاستحسان فهل يجوز الاستغناء عمّا أتى به النحوويون القدماء وإخضاع اللغة العربية لتلك النظريات إخضاعاً يمحو روحها ويُجافي سماتها، وكأنّ النظريات اللسانية الحديثة إنما خلقت لها، ولا شيء يدعو إلى العودة إلى كلام علماء العربية لمعالجتها وفهمها، كما يعتقد البعض، فيُفضّل أن «النماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يُشكّل فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من الجدّية —اللهُمَّ إِلا إذا كان الأمر يتعلق بالشّعوذة— أن يَدْعُي أَنَّا نحتاج إلى نموذج آخر يُبْنِي بالاعتماد على العربية لوصفها»⁽¹⁾؟

فما الذي يحكم على بعض مبادئ التوليدية بالقبول وعلى بعضها الآخر بالرفض عند إسقاط النظرية على العربية؟ وما الذي يجعل بعض المبادئ صالحةً في مواضع من العربية، فاسداً أيّاماً فساد في مواضع أخرى؟

وما السلطان المهيمن على المقاييس والضوابط الصناعية عربيةً كانت أو غربيةً، والذي عليه مدار الأمر في وضع القواعد ثم في تطبيقها؟

ما الأمور التي ينبغي أن تؤخذ بعين النظر عند درس التركيب النحووي وتقعيد قواعده، وما المؤشرات في التركيب النحووي العربي؟

توفرت صفوّة من العلماء على وضع أصول النحو العربي باعتماد السّماع والقياس والإجماع ووجه النحوويون تراكيب العرب المسموعة بالرجوع إلى هذه الأصول، غير أَنَّهم اضطُرُّوا إلى أن يستصحبوا في ذلك أموراً أخرى، تتمثل بالأأخذ بالحال المشاهدة، وتوجيه التركيب النحووي بما يتّفق مع هذه الحال، ويعبر عنها، وتتمثل أيضاً في تقييدهم قواعدهم بأمن اللبس، كما تبدو في إياتهم المعنى، ومراعاتهم حرمة، مع أَنَّهم لم يهملوا القواعد النحووية التي وضعوها، بل جعلوا المعنى وهذه القواعد يسيراً على سمت واحد، وفي واد واحد.

فهذه المسائل تتّجاذب التركيب النحووي وتنتظم أحکامه، وتستحوذ عليه، وهو رهين بها، لا يخرج عنها، وهي المؤشرات فيه، لا ينبغي لعاقل أن يُقيّم حكماً بمعزل عنها، ولو أقامه ثمّ بدت له هذه المؤشرات فعليه أن يأنف من حكایة حكمه هذا فضلاً عن اعتقاده، وهي لا تخرج عن إحدى هذه الأمور، التي عليها مدار قبول مبادئ النظريّة التوليدية ورفضها، وهي:

(1) اللسانيات واللغة العربية . ٥٧

● مراجعة الدليل الحالي والصناعي:

مما أنس به النحويون، واعتمدوه في ضبط التركيب النحووي دلالة الحال، ودلالة اللفظ، فقد أقاموا شطراً من قواعدهم على أساس دلالة الحال، وعُنوا بالحال المشاهدة حاكمةً على التركيب من صحة أو فساد، موجّهةً لمعناه الذي يراد.

وقد اهتمَ ابن جني بالحديث عن الحال المشاهدة، فخصصَها بشواهدٍ وأخبارٍ، ونبَّه على أنَّ أعلم الناس بكلام العرب ولعتها أعلمهم بأحوالها وقصودها، فالنحويون الأوائل حين قَعُدوا القواعد، وضبطوا لغة العرب، لم يكن معوّلُم الكلام المكتوب المسموع أو المدون فحسب، بل كان الآخذُ ببِلِّهم المستحوذُ على اهتمامهم أحوالَ العرب وظروفَ كلامها، تلك الأحوال «هي الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس»^(١).

حتَّى إنَّ م عربي القرآن وقفوا على تفسيره ومراد قائله لِيُسَدِّدُوا إعرابه، فأجلَّاهُم ذلك إلى النظر في أسباب نزول الآية قبل إعرابها ليتوفَّروا على توجيهها الحقُّ، وتفسيرها الصائب، وإلاً كانوا عن العلم بالقرآن أبعدَ، وفي تَوْهِمِ خلافه أَقْدَمَ.

فالعلم بملابسات الشاهد النحووي الذي وصل إلينا أبلغُ في فهمه من درسه بمعزل عن تلك الملابسات والتقييد له.

وبلغت الحال المشاهدة من المقام العظيم في عرف النحوين ما جعلها علماً من العلوم، تفوق علم الشيخ العامل، وجعل فقدمها جهلاً، فلو كان المشاهد للحال أمياً كان أدرى بمقصود صاحب الكلام من دارسه وسامعه العالم الفدّ؛ يقول ابن جني: «وبعد فالحملون والحماميون والساسة والوقادون^(٢) ومن يليهم ويعتَدُ منهم يَسْتَوْضُحُونَ من مشاهدة الأحوال ما لا يَحْصُلُ أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخْبِرَ عنه، ولم يحضره يُنْشَدَه»^(٣).

وقال سيبويه في هذا الصَّدد: «لأنَّ جهلنا ما علمَ غيرنا، أو يكون الآخر لم يصلُ إليه علمٌ وصلَ إلى الأول المسمى»^(٤)، وعلَّق عليه ابن جني بقوله: «يعني أنَّ الأول الحاضرُ شاهدُ الحال»^(٥).

فإذا عُلِّمتَ الحالُ المشاهدة فهذا المقصودُ والمَعْوَلُ عليه، وهو ما يجعل الحذف في العربية في مواطن كثيرة مقبولاً مستساغاً، بل يجعله من وجوه البلاغة فيها إذا دلَّ المقام الحالَيَّ على المذوف أو دلَّت الصناعة عليه.

(١) الخصائص ٢٤٣/١.

(٢) يعني أصحاب هذه المهن، من غير أهل العلم.

(٣) الخصائص ٢٤٦/١.

(٤) الكتاب ١٠٢/٢.

(٥) الخصائص ٦٦/١.

ومن أمثلة النحوين في الحذف لدليل مقامي حالي قوله للقادم من سفر: خير مقدم، فالمقصود: قدِمتَ خير مقدم، قوله لم من سَدَّ سَهْمًا نَحْوَ الْقَرْطَاسِ فأصابه: القرطاس والله، أي أصبت القرطاس، فدلالة الحال في هذين المثالين نابت عن اللفظ المذوق، وغير ذلك من الأمثلة^(١).

ومن أمثلتهم في الحذف لدليل صناعي قول العرب: «راكب الناقة طليحان»، والتقدير: راكب الناقة والناقة طليحان، فمحذف المعطوف لأمرتين:

أحدهما: تقدُّم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدَّم ذكره دلَّ على ما هو مثله.

والآخر: أنَّ الخبر جاء بلفظ التثنية، فكان ذلك دليلاً صناعياً على أنَّ المخبر عنه مثني أيضاً^(٢).

وذكر التحوين من أمثلة الحذف لدليل الاحتزاء بعض الكلمة، كقوله: (ألا تا)، (بلي فا)، وقد تقدَّم الكلام عليه^(٣)، ولو لا دلالة الحال المشاهدة على المقصود لخرج هذا الكلام عن الفصاحة والبلاغة إلى المذم واللغو.

وممَّا يدخل في الدليل الحالي الصفة الصوتية لأداء الكلام، والصفة الإشارية من تعبيرات الوجه وإيماءاته، فهي تدلُّ على كونه خيراً أو استفهاماً أو تعجبًا... الخ.

وقد لمح النحوين العرب هذا الملمح وعندهم أمره؛ قال ابن جني عن ملابسات المدح وأحواله كيف تكون: «وذلك أن تكون في مدح إنسان والشأن عليه، فتقول: كان والله رجلاً، فتزيد في قوَّة اللفظ بـ«الله» هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك»^(٤).

ومن وجوه عنايتهم بالحال المشاهدة أن «قِبِّعوا من الحركة بأن يؤمنوا إليها بالآلية التي من عادتها أن تُستعمل في النطق بها، من غير أن يُخرجوا إلى حسَّ السمع شيئاً من الحركة»^(٥)، يعني حذف الضمة والإشمام بها، إشارة بضم الشفتين، كقراءة القراء قوله تعالى: «مَا لَكُمْ لَا تَأْمُنُنَا عَلَى يُوسُفَ»^(٦)، بإسكان التون الأولى وإدغامها في الثانية، مع إشمامها ضمًّا إشارةً بالشفتين من غير صوت يُسمَع^(٧).

(١) انظر المخصائق ٢٨٤/١.

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٨٩/١، ٢٩٣.

(٣) تقدُّم ١٧١.

(٤) المخصائق ٣٧٠/٢.

(٥) المخصائق ٧٣/١.

(٦) سورة يوسف: ١١.

(٧) السبعة كلُّهم قرؤوا على هذا التحو، انظر السبعة ٣٤٥.

وكذلك إنْ ذمَّتْ إِنْسَانًا، أَرَدَتْ وصفه بالبخل، فقلَّتْ: سَأَلَنَاهُ وَكَانَ إِنْسَانًا، فَإِنَّ دَلَالَةَ حَالَكَ مِنْ زُوْيٍ الوجه وَتَقْطِيبُ الْجَيْنِ تُغْنِي عَنْ قَوْلِكَ: لَئِمَّاً أَوْ مِبْخَلًا^(١)، بَلْ رِيمًا زَادَتْ فِي وَصْفِهِ وَبَالْغُتْ، وَلَذِكَ قَالُوا: رَبَّ إِشَارَةَ أَبْلَغَ مِنْ عَبَارَةٍ.

ولَا يَكُونُ هَذَا الْحَذْفُ فَصِيحًا إِلَّا إِنْ صَاحِبَهُ الدَّلِيلُ الْحَالِيُّ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ؛ قَالَ ابْنُ جَيْنٍ: «فَعَلَى هَذَا وَمَا يَحْرِي مَحْرَاهُ تُحَذَّفُ الصَّفَةُ، فَأَمَّا إِنْ عَرَيْتَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهَا مِنَ الْلَّفْظِ أَوْ مِنَ الْحَالِ فَإِنَّ حَذْفَهَا لَا يَجُوزُ»^(٢)، «وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ [الْحَذْفُ] إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، وَإِلَّا كَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنْ تَكْلِيفِ الْغَيْبِ فِي مَعْرِفَتِهِ»^(٣).

فَالْحَذْفُ إِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطْ فَهُوَ «لَغُو مِنَ الْحَدِيثِ، وَجَوْرٌ مِنَ التَّأْلِيفِ»^(٤).

وَمَوَاطِنُ الْحَذْفِ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَثِيرَةٌ، وَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا بِشُرُوطِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي مَبْحَثٍ نَظَرِيٍّ لِلْأَثْرِ وَالنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ^(٥).

وَفِي الْجَمْلَةِ «الْدَّلِيلُ إِذَا قَامَ عَلَى شَيْءٍ كَانَ فِي حَكْمِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجُرْ عَلَى أَسْتِنْتَهُمْ اسْتِعْمَالُهُ»^(٦).

● أَمْنُ الْلَّبِسِ:

سَلَطَ هَذَا الْبَحْثُ الْمُضْوِئَ عَلَى مَرَاعَاةِ النَّحْوِيِّينَ أَمْنَ الْلَّبِسِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ^(٧)، وَهُنَّا يُفَصِّلُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ أَمْنِ الْلَّبِسِ مِنْ حِيثِ الْقَوَاعِدِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَيْهِ.

وَأَمْنُ الْلَّبِسِ يَعُودُ إِلَى الْحَالِ الْمَشَاهِدَةِ، وَيَنْشَأُ عَنْهَا، فَمَا قَيَّدَهُ النَّحْوِيُّونَ بِأَمْنِ الْلَّبِسِ كَانَ الْحَالُ الْمَشَاهِدَةُ غَالِبًا هِيَ الْمُؤْمِنَةُ لِهِ مِنَ الْلَّبِسِ، فَالْدَّلِيلُ عَلَى الْمَحْذُوفِ صَنَاعِيًّا كَانَ أَمْ حَالِيًّا هُوَ الَّذِي يَقِي شَرُّ سُوءِ الْفَهْمِ، وَيُؤْمِنُ بِالْلَّبِسِ عِنْدَ السَّامِعِ.

وَإِنَّمَا قَيَّدَ النَّحْوِيُّونَ قَوَاعِدَهُمْ بِأَمْنِ الْلَّبِسِ لِأَنَّ الْغَايَةَ مِنَ الْكَلَامِ إِيْصَالُ الْمَعْنَى وَالْإِفْهَامِ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ بِالْإِلْغَازِ وَالْإِشْكَالِ وَالْإِبْحَامِ.

(١) انظر المصادص ٣٧١/٢.

(٢) المصدر نفسه ٣٧١/٢.

(٣) المصدر نفسه ٣٦٠/٢.

(٤) المصدر نفسه ٣٧١/٢.

(٥) انظر ١٢٦.

(٦) المصادص ٣٤٣/٢.

(٧) انظر مثلاً ٢٧٢، ١٩٤.

ولذلك كان الإلغاز مما يُذمِّن في المتكلِّم؛ قال سيبويه عمن يحيِّد عن الإفهام: «ومن أراد ذلك فهو ملغِّر، تارك لِكَلامِ النَّاسِ الَّذِي يُسْبِقُ إِلَى أَفْئَدِهِمْ»^(١).

ولذلك عَوَّل النَّحويُّون في إيجاب القاعدة النحوية وجوازها ومنعها على أمن اللبس، وترابط يعلّلون توجيهاتِهم وأعاراتِهم بأمن اللبس وربما خرّجوا عن القياس النحوويّ، أو أوجبوا خلافَ الأصل خافَّةَ الوقع في اللبس^(٢).

فمَمَّا أجازه النَّحويُّون دفعاً للبس الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر المعرف بالدفع لِتوهُّم السَّامِع آنَّهُ نَعَتْ لِلْمُبْتَدَأ^(٣).

وممَّا منعه النَّحويُّون خافَّةَ اللبس آنَّ يُقال: «زَيْدٌ عَمَّراً»، والمراد: ليضرب زَيْدٌ عَمَّراً، لأنَّ في ذلك إلْبَاساً على السَّامِع^(٤).

وكذلك منعوا تقديم المفعول على الفاعل في موضع ثُوقَع في الإشكال والإبهام، كقولك: «ضرب موسى عيسى»، فإذا كان المضروب عيسى وليس لك أن تقدِّمه على موسى لئلا يُفْهَم خلافُ المراد، فيكون اللبس^(٥). وممَّا أوجب فيه النَّحويُّون خافَّةَ الأصل دفعاً للبس تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة، لئلا يلتبس الخبر بالنَّعْت، تقول: «عَلَيَّ دِينٌ»، ولا تقول: «دِينٌ عَلَيَّ»^(٦).

وما هذا التقييد منهم لقواعدِهم بأمن اللبس إلَّا لحرمةِ المعنى، وهو مِن المؤثِّرات في التركيب النحوويّ التي أولاها النَّحويُّون عنايَةً، لم تلق مثيلها عند التوليديين.

الاستخفافُ

•

من التراكيب العربية ما يَحْكُمُهُ الجنوح إلى الخفَّة والعدول عن التَّقْلِيل، ولغة العرب كما هو معلوم قائمة على هذا المقصود العظيم، مراعيةً له، «وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُحِيلُونَ عَلَى الْحَسْنِ، وَيُحِتجُّونَ فِيهِ بِشَقْلِ الْحَالِ عَلَى النَّفْسِ»^(٧)، لذا وجب على دارسي هذه اللُّغَةِ وبابِيِّنِ حِكَامِها من النَّحويِّينَ أن يراعوا هذا الجانِبَ فلا يتنَكِّبُوه.

(١) الكتاب .٣٠٨/١

(٢) انظر القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس .٢١١-٢٢٠.

(٣) انظر ما تقدَّم ١٨٩، وانظر القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس .٢١٢.

(٤) المصدر السابق .٢١٣.

(٥) انظر ما تقدَّم .٢٦٤.

(٦) انظر الموطن نفسه.

(٧) الخصائص .٤٨/١

وانظر إلى النحوين كيف ربطوا بين الحالة الإعرابية والعلة لها الجائحة إلى الخفة حين عللوا مثلاً نصب المفعول ورفع الفاعل؛ قال ابن حني: «وذلك أنَّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون»^(١).

وقد يبلغ بهم إثارة الخفة في أحايin أن يخللوا بالإعراب، فيذهبوا بحركته، أو يغيّرها إتباعاً لما قبلها، حرصاً على تقارب الأصوات.

فمن تسكين الحركة، ما ورد من قراءات قرآنية متواترة، كقراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُم﴾^(٢) ياسكان الممزة في "بارئكم"^(٣).

ومن الإتباع لتقرير الأصوات، ما سمع من بعض العرب: (الحمد لِلَّهِ)، فكسروا دال الحمد إتباعاً لكسرة اللام^(٤).

وهذا كله مما يدخل في نظرية الحالة الإعرابية إذا ما أريد تقرير وجهة النظر بين النظريتين العربية والتوليدية.

• فهم مقاصد العرب:

ممّا يعين على فهم التركيب النحوي، وضبط قواعده، وإقامتها على وجهها فهم مراد العرب، والمعاني التي يردونها ويصدرون عنها، ومعرفة مقاصدهم وغاياتهم؛ إذ إنَّ أعلم الناس بقواعد اللغة أعلمهم بمقاصدها ووجوهاها. والطريق إلى ذلك فهم معاني الشعر أولاً، لأنَّ بينها وبين معاني النحو تلازمٌ وترابطٌ؛ إذ النحو يضبط لغة العرب ويقعد لها، والشعر العربي هو لغة العرب بعينها، لذا كانت مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر التي لفت إليها ابن حّي رحمه الله^(٥).

ومثّل لها بتشبيه التّحويين والشعراء العرب على السواء الأصل بالفرع، ثمَّ عودتهم إلى تشبيه الفرع بالأصل، فالنّحويون أجازوا جرَّ الوجه من قولك: «هذا الحسن الوجه» تشبيهاً له بالضّاربِ الرجل.

ثمَّ عادوا فجعلوا الأصل «الضّاربِ الرجل» يستعيد من الفرع «الحسن الوجه» الحكم الذي كان له، فأجازوا جرَّه تشبيهاً له بالفرع.

(١) الخصائص ٤٩/١.

(٢) سورة البقرة: ٥٤.

(٣) انظر السبعة ١٥٤.

(٤) ومنهم من ضمَ اللام إتباعاً لضمة الدال، فقال: (الحمد لِلَّهِ)، انظر معاني الفراء ٣/١، والخصائص ٢/٤٥.

(٥) انظر الخصائص ١/٣٠٠، ٢/١٦٩.

وهذا المعنى متعاون عند الشعراء، بعد أن اشتهر تشبّههم أعيجّار النساء بكتاب الرمل، غيرّوا عادتهم ف شبّهوا الرمل بأعيجّار النساء، كما في قول ذي الرّمة^(١):

إذا ألبسته المظلّمات الحنادس
ورملي كأوراك العذاري قطعه

• السّماع:

وضع النّحويّون قواعدهم وأقيسّتهم بناء على السّماع من العرب ومشافّتهم، فكان كلام العرب هو الحاكم على صدق المقاييس وفسادها، ولأجل ذلك كان السّماع إذا تعارض مع قياس قُدُّم هو لا القياس؛ لأنّ حفظه هو الغاية المطلوبة، والمثابة الممنوّبة، وذلك لأنّ الغاية العظمى عندهم من تقييد القواعد ضبط كلام العرب لئلا يختلط بكلام الأعاجم، وليتيسّر فهمه وتعلّمه لغير العرب؛ قال أبو عليّ معلّلاً الأخذ بالسماع وقد سأله تلميذه ابن حيّ: «لأنّ الغرض فيما ندوّنه من هذه الدّوّاين ونثبته من هذه القوانين إنّما هو ليتحقّق مَنْ ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي مَنْ ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السّماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدل عن القياس إلى السّماع»^(٢).

ومن هنا فإنّ السّماع هو الحاكم على القواعد التي تأتي من قبل التوليديين بالصحة أو الفساد، فيما اتفق من هذه القواعد والسموّع عن العرب الأقحاح قُبْل وأحْدَث به، وما تناقض مع فصيح العربية من قرآن وشعر مستشهد به ثُرُك ورُدّ على قائله.

هذا المنهج الذي يسلّك في التعامل مع القواعد المستجدة من توليدية وغيرها؛ فالنّحويّون القدماء كانوا ينتهجونه منهجاً، فكانوا إذا تعارض عندهم سّماع وقياس قدّموا جانب السّماع، وخالفوا الأقيسة النّحويّة لأجله.

مراجعة المعنى:

وهي بيت القصيد، ومحط الرّحال، وخلاصة الكلام كُلُّه، وكلّ ما ذُكر في هذا البحث يصبُّ في خدمة المعنى، وإنّما وُضع وثُكُلّفت مشقّته عند النّحويّين مراجعة لحرمة المعنى، وما الحكم على إعراب تركيب ما أو قبول قانونٍ ومبدأً موضوع له إلّا رهين المعنى ملازم له، يقيم بإقامته ويُظعن بظعنّه.

وقد مرّ بك الحديث عن مراجعة النّحويّين المعنى في تقييد قواعدهم، ورددّهم على مَنْ يوجّه شاهداً بمحابيًّا المعنى أو مُبتدعاً عن دقتّه ووضوح مراد قائله مختاراً وجهاً من الإعراب يقلّل من الوفاء بالمعنى المراد، وسيقّت طائفة

(١) ديوانه ٣٩٢. والحنادس: الشديّدات السواد.

(٢) المنصف ٢٧٩/١.

من الشواهد على ذلك عند التَّعليل لرفض نظام القواعد الآليّ^(١)، فضم إلَيْها الشواهد والأمثلة في هذا المبحث تُكْفَ حاجتَكَ.

ولا يخفى على متخصصٍ عمل التَّحويَّين أنَّ الصناعة والمعنى عندهم صِنْوان لا يفترقان؛ فالإعراب يراعي المعنى مراعاةً لا تقلُّ شأناً عن مراعاته الأقيسة النحوية التي يلزم نفسه بها، بل رِبَّما تعرَّض النَّحوَّيون لخرق القياس مراعاةً لحرمة المعنى، والحديثُ عن ذلك يطول حتَّى ينوه به هذا البحث، ولكن لا بأس بأخذ نماذج من جهودهم النظرية والتطبيقية، تُصوِّر تلك الحقيقة الناصعة.

فمن ذلك قول ابن جِي: «إِنَّ الْعَرَبَ عَنْيَاتُهَا بِمَعَانِيهَا أَقْوَى مِنْ عَنْيَاتِهَا بِالْأَفْاظِهَا»^(٢)، وإنَّ «سِبْبَ إِصْلَاحِهَا أَلْفَاظُهَا وَطَرِدُهَا إِيَّاهَا عَلَى الْمُثْلِ وَالْأَحْدِيَّةِ الَّتِي قَنَطَتْهَا لَهَا، وَقَصَرَتْهَا عَلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ لِتَحْصِينِ الْمَعْنَى وَتَشْرِيفِهِ، وَإِلَيْانَةِ عَنْهِ وَتَصْوِيرِهِ...، فَقَدْ عَلِمَ بِهَذَا أَنَّ زِينَةَ الْأَلْفَاظِ وَحْلِيَّتَهَا لَمْ يُقْصَدْ بِهَا إِلَّا لِتَحْصِينِ الْمَعْنَى وَحِيَاطِهَا، فَالْمَعْنَى هُوَ الْمَكْرَمُ الْمُخْدُومُ، وَالْفَظْوُ هُوَ الْمُبَدَّلُ الْخَادِمُ»^(٣).

ومن أمثلة عنایتهم بالمعانی تقديمهم حروف المعانی وجعلهم مكائماً في بدء الكلام، وذلك لقوَّة عنایتهم بما هي أمرة عليه، أي المعنى، كحروف المضارعة التي تخدم الفعل، فتضييف إلَيْه معنىًّا جديداً، ف يجعله يصلح لزمانين الحال والاستقبال، ولذا كان حُقُّها أن تَتَّصل باؤلَه لا بآخره^(٤).

وقد جمع ابن جِي من مواضع عنایة العرب بمعانیها، وتقديمها لها على الألفاظ قدرًا صالحًا تحت باب «في الرد على مَنْ ادَّعَى على الْعَرَبِ عَنْيَاتِهَا بِالْأَلْفَاظِ وَإِغْفَالِهَا الْمَعْنَى»^(٥).

وذكر من تقدیم المعانی على الألفاظ أنَّ التَّحويَّين قد يُخَلُّون بالصناعة اللفظية إذا تعارضت مع المعنى، «لشرفه عندهم، وتقديمه في أنفسهم، فرأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً، وحاجةً محتقرةً»^(٦).

ومن ذلك بابُ الحمل على المعنى في العربية وأمثاله كثيرة، منها تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، ووضعُ الواحد موضع الجماعة، والتَّضمينُ وغيرُ ذلك مما يطول شرحه^(٧)، والغرضُ فيه كُلُّه مراعاةً المعنى والقيام بشأنه.

(١) انظر ٣١٠.

(٢) الخصائص ١٥٠/١

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر الخصائص ١٢٥/١، ٢٢٥/١، والمنصف ١٥/١.

(٥) الخصائص ١٢١٥/١

(٦) المصدر نفسه ٢٢٤/١

(٧) انظر المصدر نفسه ٤١١/٢ - ٤٣٥.

ومن الأمثلة التطبيقية على تقدم المعنى على القاعدة الصناعية، للحفاوة بمقصد المتكلّم وإجلاله وتعزيزه ما قيل في توجيه الرفع في بيت أبي التّحمل العجلي^(١):

قد أصبحت أمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

فالقاعدة تقتضي – كما هو معلوم – نصب «كُلُّهُ» لأنَّ الفعل المتعدي بعده لم يستوف مفعوله، ولو قال: «كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْهُ» لكان الرفع الوجه، لكنَّ الفعل لم يتعد إلى الضمير فوجب تعديته إلى المفعول مقدماً، غير أنَّ تبصُّر حقيقة مقصد الشاعر يجعل النصب ممتنعاً مفسداً للمعنى المراد، مع أنَّ الوزن لا يدفعه.

يقول الجرجاني معلقاً على صنيع الشاعر: «وإذا تأمّلت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا حاجة له إلى ذلك، وإنَّ رأى النصب يمنعه ما يريد، وذاك أنه أراد أنها تدعى عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البَتَّةَ لا قليلاً ولا كثيراً، ولا بعضاً ولا كلاً، والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى الذَّنْبُ الْذِي ادَّعَتْهُ بعْضَهُ»^(٢).

فأنت إن قلت: «لم أضرب كُلَّ الأُولَادِ» دلَّ كلامك على أنك ضربت بعضهم، لكنك إذا قلت: «كُلُّ الأُولَادِ لم أضرب» فقد نفيت الضرب عن الجميع. وهذا أصل من أصول النحو^(٣).

فمن هذا سطع لك وضوحاً أنَّ الوفاء بتمام المعنى عند أهل التطبيق النحوي أولى من الوفاء بالقاعدة القياسية إن منع مانع من التوفيق بينهما، وأنَّ النحويين إذا ما اضطربوا إلى الجحور على أحد هما كان الجحور على القاعدة القياسية لا على المعنى المراد.

ولا يذهب ذاهب إلى أنَّ الرفع في البيت كان لضرورة أجيال الشاعر؛ ففي هذا من الخطأ ما لا يخفى؛ إذ لا اختلاف في الوزن بين «كُلُّهُ» و«كُلُّهُ»^(٤).

ولا يقول بهذه الضرورة إلَّا من لا دراية له بأوزان الشعر، ولا دراية له بمنزلة الرَّاجز في الفصاحة والبيان والتمكُّن، فما هو بالذى تعوزه الضرورات، ولا بالذى تلجهه الحاجات.

(١) تقدم ٢٠٥.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٧٨.

(٣) هذه خلاصة كلام الجرجاني، دلائل الإعجاز ٢٧٨-٢٨٥.

(٤) قد يحكم القارئ على هذا التنبية بأنه تردد وفضول قول، لكنَّ الذي أخطأ إليه حال بعض الدارسين المحدثين اليوم الذين ينهمون التّحوُّل القديم بانتهاء الصلاحية، مُشَكِّكِين في شواهدِه، متّخذين من الضرورة الشعرية ذريعة لهم، فلا تكاد تختجُّ عندهم بشاهد إلَّا وجعلوا الوزن والقافية حائلاً دون الاعتزاد به والثقة.

ودع عنك هذا الشَّاهدُ الذي سَوَّغَتْ عنايَةُ النَّحويَّينَ بِالمعنىِ فيهِ مُخالفةُ القياسِ، وانظر إلى شاهدٍ آخرٍ يدلُّ على عنايَةِ النَّحويَّينَ بِالمعنىِ عنايَةً سَوَّغَتْهُمْ تَكُونُ الإِعْرَابُ الصَّناعِيُّ الصَّحِيحُ، ولو لم يُلْجِئْ إِلَى مُخالفةٍ قياسِيَّةٍ، لشيءٍ إِلَّا لأنَّهُ لَا يُؤَدِّيُ المعنى المطلوبَ بِتَمَامِهِ، وَلَأَنَّ غَيْرَهُ أَوْفَ بِالمعنىِ مِنْهُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ أَبِي تَمَّامَ^(١) :

لُعَابُ الْأَفَاعِيِّ الْقَاتِلَاتِ لَعَابُهُ
وَأَرْجُيُّ الْجَنِيِّ اشْتَارَتُهُ أَيْدِيُّ عَوَاسِلٍ

فالمغرب على عجلة لا يرى ضيراً في أن يعرب «لُعَابُ الْأَفَاعِيِّ» مبتدأ و«لَعَابُهُ» خبراً، كما يوهم الظاهر، ولكن إنْ أَعْمَلْتَ الفكرَ والروايةَ تجدهُ أنَّ هذا الإِعْرَابَ يُفْسِدُ عَلَى الشَّاعِرِ مَقْصُودَهُ، وَيُبْطِلُ الصُّورَةَ الَّتِي يَرْسِمُهَا؛ «وَذَلِكَ أَنَّ الْغَرْضَ أَنْ يُشَبِّهَ مَدَادُهُ قَلْمَهُ بِلُعَابِ الْأَفَاعِيِّ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا كَتَبَ فِي إِقَامَةِ السِّيَاسَاتِ أَتَلَفَّ بِهِ الْتَّفَوُسُ، وَكَذَلِكَ الْغَرْضُ أَنْ يُشَبِّهَ مَدَادُهُ بِأَرْجُيِّ الْجَنِيِّ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا كَتَبَ فِي الْعَطَايَا وَالصَّلَاتِ أَوْصَلَ بِهِ إِلَى النُّفُوسِ مَا تَحْلُو مَذَاقَتِهِ عَنْهَا، وَأَدْخَلَ السُّرُورَ وَاللَّدَّةَ عَلَيْهَا»^(٢).

وهذا المعنى لا يتأتى إِلَّا بِإِعْرَابِ «لُعَابُ الْأَفَاعِيِّ» خبراً، و«لَعَابُهُ» مبتدأ، وإنْ لَمْ يُؤَدِّي الإِعْرَابُ الْأَوَّلُ إِلَى أَيِّ مُخالفةٍ قياسِيَّةٍ.

فمن هذا يتبيَّنُ أَنَّ فَهْمَ الْعَلَاقَاتِ النَّحْوِيَّةِ الصَّحِيحَ فِيمَا بَيْنَ الْكَلِمَاتِ هُوَ الَّذِي يُؤَدِّيُ بِهِ الْمَرَادَ، وَهُوَ هُمُ النَّحْوِيَّينَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ، وَأَنَّ الإِعْرَابَ السَّادِرَ السُّطْحِيَّ قد يُطْبِحُ بِالْمَعْنَى، وَيُفْسِدُ جُوهرَ الْكَلَامِ مِنْ حِيثِ لَا يُدْرِى، وَلَوْ كَانَ سَدِيدًا مِنْ حِيثِ الصِّنَاعَةِ وَالْقِيَاسِ.

وَيُحَكِّطُ بَعْضُ النَّاسِ فِيَّهُمُ النَّحْوِيَّينَ بِأَكْلَمِ اعْتِنَاؤِهِمْ بِالْمَعْنَى عَنْيَةً جَعَلْتُهُمْ يَتَنَبَّغُونَ التَّرْكِيبَ وَالصِّنَاعَةَ الْلُّفْظِيَّةَ فِي أَحْكَامِهِمْ، فَيُعِجِّلُ وَيَقُولُ: إِنَّ النَّحْوِيَّينَ لَمْ يُرَاعُوا الْجَانِبُ الْلُّفْظِيُّ فِي قَوَاعِدِهِمْ بَدِيلِيًّا أَكْلَمَ قَالُوا: الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَنَحْنُ نَجُدُ فِي الْكَلَامِ فَاعِلًا مَنْصُوبًا حِينَ نَقُولُ: «إِنَّ زِيدًا قَرَأَ»، وَمَفْعُولًا بِهِ مَرْفُوعًا حِينَ نَقُولُ: «فُتِّلَ زِيدًا»، لَأَنَّ زِيدًا فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ فَاعِلٌ مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى، وَفِي الْمَثَالِ الثَّانِي مَفْعُولٌ.

وَالجَوابُ عَنْ هَذِهِ التَّهْمَةِ أَنَّ النَّحْوِيَّينَ لَمْ يَكْتُفُوا فِي تَعْرِيفِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَاهُ الْمَعْرُوفِ الَّذِي يَتَبَادرُ إِلَى الْذَّهَنِ، بل زادوا فِيهِ حَكْمٌ تَرْكِيبِهِ فِي الْجَمْلَةِ حِينَ قَالُوا: «الْفَاعِلُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى، بل كُلُّ اسْمٍ ذَكْرَتَهُ بَعْدَ الْفَعْلِ، وَأَسْنَدَتَ وَنَسِبَتَ ذَلِكَ الْفَعْلَ إِلَى ذَلِكَ الْاسْمِ مُثْبِتًا كَانَ أَوْ مُنْفِيًّا»^(٣).

وَكَذَلِكَ فِي شَأْنِ الْمَفْعُولِ قَرَرَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّهُ يُنْصَبَ إِذَا أُسْنِدَ الْفَعْلَ إِلَى الْفَاعِلِ، فَجَاءَ هُوَ فَضْلَةً، وَإِلَّا رُفِعَ، كَمَا فِي الْبَنَاءِ لِلْمَجْهُولِ.

(١) دِيْوَانَهُ ٥٨.

(٢) دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ ٣٧١.

(٣) الْخَصَائِصُ ١/١٨٥.

وقد ضمن ابن جيّي هذا الكلام باباً «في الرّد على من اعتقد فساد علل النّحوين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة»^(١).

وابن جيّي تنبّه إلى هذا الفصل بين الصناعة والمعنى حين عقد باباً يتّصل بالكلام على هذا الموضوع، وهو بابٌ في «الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى»^(٢)، فساق فيه موضعَ ممّا يختلف فيه تقدير الإعراب عن تفسير المعنى، ليلفت إلى أنَّه ليس كُلُّ ما يفهم على توجيهه اللفظُ يُعرَب به.

فمن ذلك قوله: «سَرَّى قِيَامُهُ وَقَعُودُهُ»، فإنَّه وإنْ كان تقديره «سَرَّى أَنْ قَامَ هُذَا وَأَنْ قَعَدَ ذَلِكَ» فلا يجوز فيه إعراب «هذا» في محلِّ رفعٍ فاعلاً، بل يبقى مضافاً إليه.

فأنت ترى تعُرُض النّحوين لمسألة تعارض المعنى واللفظ، كما في قول ابن جيّي مثلاً: «وَذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْمُنْثُرِ وَالْمُنْظُومِ إِعْرَابَ وَالْمُعْنَى مُتَجَاوِبَيْنِ: هَذَا يَدْعُوكَ إِلَى أَمْرٍ، وَهَذَا يَمْنَعُكَ مِنْهُ، فَمَتَى اعْتَوْرَا كَلَامًا أَمْسَكْتَ بِعِرْوَةِ الْمُعْنَى، وَارْتَحَتَ لِتَصْحِيفِ الإِعْرَابِ»^(٣).

وساق مثلاً على ذلك إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَّايرُ﴾^(٤)، فالمعنى يقتضي تعليق الظرف **﴿يَوْمَ﴾** بالمصدر **﴿رَجْعِهِ﴾**، واللفظ يمنع من ذلك لأنَّ الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي لا يجوز، والأجنبي هنا الخبر، فلما تناذب المعنى والإعراب، تمسّكت بالمعنى وقضت له من الإعراب ما يناسبه، فقدّرَت فعلاً من جنس المصدر لا يحول بينه وبين الظرف فاصلٌ أجنبي، فيصير التقدير: إنَّه على رجعه قادر، يُرجعه يوم **تُبْلَى السَّرَّايرُ**.

فتكون بهذا التقدير قد راعت حرمة المعنى من غير أن تنقض أوضاع الإعراب وقوانينه، وتكون بذلك قد وفَّيت الصنعة حقَّها ورثَّت بها أفرعَ مشارفها.

وقد ذكر ابن جيّي أمثلة على ذلك كثيرةً في باب «تناذب المعنى والإعراب»^(٥)، ثمَّ أتبعه ببابٍ آخرٍ عن «التفسير على المعنى دون اللفظ»^(٦)، أشار فيه إلى حالات من تفسير المعنى، لا يصحُّ حمل الإعراب عليها، ذُكرت فيما سبق^(٧).

(١) الخصائص ١/١٨٤.

(٢) الخصائص ١/٢٧٩، وانظر التوجيه النحوي بين الصناعة والمعنى ٣٦.

(٣) الخصائص ٣/٢٥٥.

(٤) سورة الطارق: ٨-٩.

(٥) الخصائص ٣/٢٥٥.

(٦) المصدر نفسه ٣/٢٦٠.

(٧) أضِيف إلى هذه الأمثلة توجيههم لقولك: «ضررُه سوطاً»، انظر ما سلف ١٨٤، ٢٨٤.

فمن هذا يتبيّن أنَّ النَّحَاة ربطوا بين الصناعة اللفظية والمعنى في تعريفهم وأحكامهم، فراعوهما معاً في عللهم وتعاريفهم، ولو استأثروا بالمعنى وحده لكان زيدٌ في قولنا: «إنَّ زيداً بمح» فاعلاً، وفي قولنا: «قُتِلَ زيدٌ» مفعولاً، ولكنَّهم قرروا اللفظ إلى المعنى، كما قرر التوليديون بين الشَّكْل الصوتي والشكل المنطقي في نظرنا تهم.

وهذا ما جعل التوليديين ينادون بفصل الإعراب عن الوظيفة الدلالية، فقالوا: «تُفصَلُ المَعْنَى الْوَظِيفِيَّةُ عنِ الإِعْرَابِ الظَّاهِرِ»، ورأيُهم في ذلك «أنَّ الإِعْرَابَ كَوْاْعِدُ لِغَوِيٍّ يَرْتَبِطُ بِشَيْءٍ آخَرَ، هُوَ الْوَظِيفَةُ النَّحْوِيَّةُ، الَّتِي رَبَطَتْهَا التَّوْلِيدِيَّةُ بِالْمَوْقِعِ التَّرْكِيَّيِّ»^(١).

فهذا الكلام إنْ وُجِّهَ الوجهة التي قصدها ابن جنّي بالفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى كان موافقاً لعمل التَّحْوِينَ الْعَرَبِيَّةِ، ومقاصد العربية، وإنْ وُجِّهَ توجيههاً يتَّسِّكُ المعنى ويطُيعُ به، ويفصل بينه وبين الإعراب فهذا يُعارض ما في العربية، وينافي وجوهها ومراد قائلها، فيجب رده.

والأدلة التي سبقت على أهمية المعنى عند النَّحَاة في توجيه القاعدة النَّحْوِيَّة تفي بالغرض.

وهنا ينبغي أن تكون منك العناية والاهتمام بالأوجه النَّحْوِيَّة المتعددة للمسألة الواحدة التي حيَّءَ بها حين يحتمل الكلام غيرَما معنى، وهذا ليس في حالات خاصة مفردة لا يؤبه لها، بل في أحايير كثيرة، بل إنَّ عامة القرآن والحديث والشعر يحتمل غيرَما معنى^(٢).

ولابدَّ لك في هذا المقام أن تتدبر بعض الشواهد التي لم يتعبد فيها النَّحَاة لما وضعوه من أقيسة العربية وقواعدها الرَّاسِخَة، بل سبّروا أغوار الشاهد، وتلمّسوا مراد قائله، وتلطّفوا في الأَنْحِيَّةِ بالإعراب الذي يخدم المعنى، ويقيمه على وجهه حقَّ الإِقَامَةِ، ولو حملُهم ذلك في بعض الأحيان مشقة التقديرات والتَّأْوِيلات، أو ألجأهم إلى تكُلُّفِ صناعيٍّ تركيبيٍّ احتيالاً للمعنى، وإقامةً له، وإصلاحاً من شأنه، سواءً أكان ذلك في إقرار وجه إعرابيٍّ ونفي ما سواه، أم في ترجيح وجه على وجه، ولا سيما بعدهما قرر في ذهنك أنَّ قواعد العربية ومبادئها تُستنقى مما في كتب النحو النظرية وما في كتب التطبيق النحوي على السواء، لا ينحطُ أحد القبيلين منزلةً عن الآخر في ذلك، فتُنلِّق نظرةً خاطفةً إلى ما جاء في كتب التطبيق النَّحْوِيَّ:

– مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ النَّحَاةُ فِي إِعْرَابِ قَوْلِ الْفَرَزِدِقِ^(٣):

ما زالَ مُذْعَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدَرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

(١) نحو نظرية للإعراب الفعلي ٦١.

(٢) انظر المخصاص ١٦٦/٣.

(٣) ديوانه ٤٩٨/١، والمقتضب ٢١٧٦/٢، والتكميلة ٦٩، وإصلاح المنطق ٣٠٣، والمصباح ١/٧١٨، وشرح المفصل ٢٧٧/٢، ومعنى الليبب ٤/٢٥٠، والأشباه والنظائر ٣/١١٧، ١١٨، والخزانة ١/٢١٢.

في إعراب «خمسة الأشبار» وجهان:

الأول: أن يكون مفعولاً به لأدرك، أي: بلغ قدره خمسة الأشبار المعلومة لمنتهى حد الصغار.

والثاني: أن يكون نائب مفعولٍ فيه ظرف مكان، متعلقاً بقوله «فسماء»، أي: فعلاً قدره مقدار خمسة الأشبار، ويكون قوله «فأدرك» معناه دخل وقت الإدراك، وهو بلوغ الحلم، فلا يحتاج إلى مفعول.

قال ابن يساعون: «ومذهب الأول أمدح، لإحرازه المجد قبل منتهى حد الرجال»^(١).

والبيت في مدح يزيد بن المهلب، والمقصود ببلوغه خمسة الأشبار كما قال علماء العربية: ارتفع وتجاوز حد الصبا، أو بلغ طول السيف، أو بلغ الغاية في الفضائل، والعرب تقول ملن بلغ غاية الفضائل: «بلغ خمسة الأشبار»، أي جمع خلال المجد الخمسة: العقل والعفة والعدل والشجاعة والشعر^(٢)، إلى غير ذلك من الأقوال.

فأتَّضح لك أنَّ الإعرابَ الأولَ أَقْوَمُ لخَدْمَةِ الْمَعْنَىِ، لَأَنَّهُ يَكْسِبُهُ رُونَقًا وَفَضْلًا لِيُسَا لِلإِعْرَابِ الثَّانِيِّ.

- ومن ذلك ما أغفله الزجاج في إعراب قوله تعالى: «إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرْدَنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كَنْ فِي كُونِ»^(٣)، واستدركه عليه أبو علي الفارسي في الإغفال وغيره.

فقد قرئت الآية بالرَّفع والنَّصب في «فيكون»^(٤)، وحرَّجَ الزجاجُ النَّصبَ على ضربين:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على «أن نقول»، والمعنى: أن نقول فيكون.

والآخر: أن يكون منصوباً على جواب «كن»^(٥)، أي بأن المضمرة بعد فاء السibilية.

وقد اعترض على التخريج الثاني للنَّصب من حيث المعنى؛ إذ المعنى هنا لا يقصد به الأمر؛ إذ ليس فيه معنى الشرط وجوابه، إنما هو الإخبار عن كون الشيء وحدوثه؛ فتكون «كن» على الحكاية^(٦).

فلو لم يقضَ المعنى مضاجع النحويين ويستفزُّهم ما تجسّموا مشقة دفع أحد التأويلين؛ إذ الصناعة تُقرّبُهما معاً، ولكنَّ الصناعة التركيبية وحدها ما كانت يوماً لتغَرّهما.

(١) المصباح ٧٢١/١.

(٢) وقيل الوفاء مكان الشعر، انظر المصباح ٧٢١/١.

(٣) سورة النحل: ٤٠.

(٤) قرأ ابن عامر والكسائي بالنَّصب، وقرأ الباقيون بالرَّفع، انظر السبعة ٣٧٢.

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج ٤٨.

(٦) انظر المقتضب ١٧/٢، وإعراب النحاس ٤٧٩، والإغفال ٣٩٠/١، ٣٥٥/٢، والتفسير البسيط ٦٠/١٣، وحواهر القرآن

- ومن ذلك امتناع إعراب الفاء الشرطية في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجْلَنَ اللَّهُ لَآتِ﴾^(١)، وإن كان التركيب الصناعي لا ينفي ذلك، لا لشيء إلا لأنَّ المعنى يفسد؛ ففاء الشرطية تقتضي أنَّ ما قبلها سبباً لما بعدها، وما بعدها متوقفُ الحصول على ما قبلها، وليس الأمر كذلك في الآية؛ فَأَجْلَنَ اللَّهُ قادم على كُلِّ حال، رَجَاهُ الْعَبْدُ أَمْ لَمْ يَرْجِهُ، وَإِنَّمَا هَذِهِ فَاءُ اسْتِئْنَافِيَّةٍ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مُحْدُوفٌ مُقْدَرٌ، أَيْ فَلَيَعْمَلْ وَلَيُوقِنْ بِاللِّقَاءِ فَإِنَّ أَجْلَنَ اللَّهُ لَآتِ﴾^(٢).

- ومن ذلك ما ثلّفه عند النحوين الحاذقين في توجيهه قول الشاعر^(٣):

ولولا ظلمه ما زلت أبكي عليه الدهر ما طلع النحوم

لا شك أنَّ إعراب المصدر المُؤَوِّل «ما طلع النُّجُومُ» بدل من الدَّهْر، ولكنَّه بدل كُلٌّ من كُلٍّ، أم بدل بعض من كُلٍّ؟

لو كان بدل كلٌّ من كلٌّ على ظاهره لفسد المعنى، لأنَّ بدل الكلٌّ يكون مطابقاً للأول، ومعلوم أنَّ الدَّهْرَ أَعْظَمْ وأَوْسَعْ مَدَّةً مِنْ مَدَّةِ طلوع النَّجُومِ، إِذْ حِينَ تَسَقُّطُ التَّجُومَ وَتَتَنَاثِرُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَظْلِمُ الدَّهْرُ قَائِمًا إِلَى أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ.

ولو كان بدل بعض من كل لفسد المعنى أيضاً؛ لأنَّ المقام مقام مبالغة في الحزن، والمراد: لبكيرٍ عليه أبد الآبدية، فلو قيَّدَه بظهور النجوم لفسد المبالغة، وقصر الشاعر الرأي الحزن على مدة ذات حدٍ، فاقتصرَ فيه.

ولذلك خرج ابن جيّي من هذا المأزق بتقديرٍ دقيق، وهو أنَّ الدهر هنا كُلُّ أُريدَ به البعض، فتقدير قبل الدهر «بعض» ليتحقق لك بدل المطابقة، فيكون «ما طلع النّجوم» بدلًاً من بعض الدهر، ويكون بدل الكل^(٤).

فانظر كيف تكفل التحويون التقديرات والتأويلات لئلا يوقعوا الكلام موقعاً غير الذي يفي بالمعنى المراد أشدّ الوفاء.

وهذا شاهد آخر صريح على أن التركيب الصناعي لا يكفي، بل لابد من أن يعضده تمام المعنى^(٥).

١١) سورة العنكبوت: ٥.

(٢) انظر البحر ١٤١، هذا الأرجح والأقوم للمعنى، وإن كان الزجاج أعرب "إِنَّ أَجْلَ اللَّهِ لَا تَجْعَلْ" جواب الشرط، حمله على الظاهر، انظر معانى القرآن له ٤٢٣.

(٣) قيس، بن زهير، ديوانه ٣٣، بـ شـ حـ ذـ يـ فـ يـ بـ نـ بـ دـ الرـ فـ زـ اـ رـ يـ.

(٤) انظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٧٣.

(٥) تخرّج ابن جنّي هذا يخدم السياق الذي أنت بصدّه حقّ الخدمة، غيرَ أَنَّ فيه نظراً، وهو أَنَّ الشاعر قال قصيده في الجاهليّة، فما يمنع أن يكون مَنْ يَعْدُ الدَّهْرَ وَطَلَوْعَ التَّحْوُمِ وَاحِدًا؟! ولا يَظْهُرُ انتشار النَّجُومِ إِلَّا انْقِضَاءً لِلدَّهْرِ؟

ومن جهة أخرى فإنَّ التقدير الذي تخلَّص به ابن جني من الإشكال هو إشكال بنفسه، لأنَّ أوقعه في نقض الغرض؛ إذ وضع "بعض الدهر" موضع "الدهر" يخلصك ثانيةً إلى الاقتصاد لا التناهي في البكاء.

والشواهد على تصدُّر المعنى للإعراب، وإرداد القاعدة النحوية الصناعية له أكثر من أن تُحصى، ومطالعة كتاب واحد في الإعراب والتطبيق النحوی لعلماء القرون المحرّية الأولى تثبت لك ذلك بأنصع برهان وأصدق بيان.

وكلُّ ما سبق من كلام على هذه الأمثلة أمرٌ متعارف عند المشتغلين بالنحو، معهود عندهم، لا يُعدُونك أضفتَ جديداً إذا ما ذكرته، ولا يُعزِّز الاستدلال له عندهم، ولكنَّه سبق من أجلَّ من اطلع حديثاً على التراث النحوی العربيَّ بعدَ أن برع في علم اللسانیات واستغنى بنظرياتها، ثمَّ حاول إسقاطها على العربیة.

فأنت ترى منهم من يُعَجِّب من اعتداد التحاة العرب ومن يتابعهم بقواعدهم، ومن تمسُّكهم بتوجيهات أشياخهم، ويُظْنُ رفض دارسي النحو اليوم للمبادئ اللسانية المحدثة ضرِّياً من بطر الحق وغمط الناس، وتقوقاً حول النفس لا مسوغ له.

ولو علموا —بجده الأمثلة وغيرها— ما للمعنى من حُرمة وسلطانٍ وهيمنة يجعل واضع الأقیسة يتھيَّب ويترىَّث أمام كلِّ حكم يُطلِّقه في القواعد التركیبیَّة لریؤوا بأنفسهم عن هاتيك الظنون، ولا تمسوا كلَّ الأعذار للنحوين العرب في تحفُّظهم واحتياطهم الشديد عند الأخذ بالأحكام الصناعیَّة، فهم لا يُقْرُونَ من وجوه الصناعية الجائزة إلَّا الوجه الذي يوضح لك المعنى، ويُسْفِرُ بينك وبينه أحسن سفارَة، ويُشير لك إليه أبین إشارة.

فقد تبيَّن لك إذاً ما الأمور التي تتجاذب التركيب النحوی، وتلازم دراسته، وتستحوذ عليها فلا تنفك عنها، ولا تنهض دراسةٌ تامةٌ متكاملةٌ للتركيب النحوی إلَّا بأخذها واعتبارها، وأيُّ قوانین للتركيب تتحلَّل منها تعدُّ قاصرةٌ واهيةٌ، لا يُؤْبَه لها، فرضٌ تمسك على تأمُّلها والتلاطف في الأخذ بها قبل تقييد قواعده، فإِنَّها معدِّن التحو ومعانِه ومكانِه، ولا مُستَبِّطٌ لك سواها ولا وجه لطلبه فيما عدَاه.

ومن الأسباب التي توجب وضع هذه المقاييس التي خصَّها هذا المبحث بالدرس ارتباطُ قواعد النحو عند العرب بالإعراب أشدَّ الارتباط، ثمَّ انصرافُ ذلك الإعراب أَوَّلَ ما ينصرف إلى القرآن الكريم الذي يُعدُّ النَّصُّ عنه والرمي من ورائه مطلباً عظيماً، بعض فرضيات تشومسكي إنَّ وجْهَ النصِّ القرآني التوجيه الذي تقتضيه أَفْسُدَتَه، وقلبتَ معناه، وسلبتَه مغزاه، وابتَرَّته إياه.

ولعلَّك تنبَّهَت إلى أنَّ التوليديين لم يجعلوا من هذه الأمور حاكماً أساسياً على التركيب، ولم ينزلوها المنزلة الحقَّ التي تليق بها، بل إنَّهم أعرضوا عن كثير منها، وذكروا البعض الآخر ذَكْرًا عارضاً لم يقدروه حقَّ قدره، وهذا ما جعل كثيراً من ضوابطهم ومبادئهم لا يُتَّفقُ والأصولُ العربیة للتركيب النحوی.

فالصواب —كما أراكَ البحث— أنَّ وصف اللغة العربیة والتقييد لها بمعزل عن روحها ومراد واضعها أمرٌ غير مقبول، وأنَّ بناء نموذج قواعديٍّ ينبعُ من واقع العربیة ويخدمها مطلبٌ ملِحٌ.

فالعربية لا تُقام بقواعد ذهنية مجردة ثابتة، بل لابد من تقييد تلك القواعد بصون المعنى وخدمته وأمن اللبس فيه، ودفع الغموض عنه، فالمعنى فوق القاعدة، فإذا أمكن الوفاء بالمعانٍ مع تطبيق القاعدة فهذا ما لاغية وراءه، وإذا احتل المعنى بتطبيق الأقيسة التحوية فأسلمته تلك القواعد إلى لبس أو غموض فالواجب تنكّبها والعدل عنها إلى غيرها.

تبنيه:

لا ينبغي الحكم على نظرية لسانية ما بقبول أو رفض إلا بعد معرفة مدى موافقتها لأوضاع العربية، ومدى مراعاتها لخصائصها وروحها، وذلك لا يتأتى ب مجرد النظر في كتب النحو النظري التعليمي، بل لا بد من سير أغوار أمهات العربية، وكل ما يمثّل إلى العربية بطرف من كتب الأقدمين، من نحو وبلاغة وأصول النحو وأصول اللغة وفلسفتها وفقها وإعراب الشواهد وتطبيقاتها، ونظرك في الفصول الثالث والرابع والخامس أقوى برهان على أن الاعتداد بمبدأ ما أو رفضه إنما هو بمقابلته على كتب العربية التطبيقية منها والنظري على السواء، ولست تبعد إذا قلت: إن جهود علماء العربية في الجانب التطبيقي تربو على مثيلها في الجانب النظري، وهذا صادر عن وعيٍ منهم ويقينٍ بأن النظرية لا تثبت مصاديقها إلا بتطبيقاتها.

في ينبغي من وجد تقصيراً في كتب النحو التعليمي النظري عن الوفاء بمتطلبات الفكر اللغوي الحديث أن يواصل بحثه مصاحباً كتب التراث بأسرها، لئلا تكون نظرته قاصرة أحادية الجانب، ضيقـة الزاوية، ممحـفة الحكم، تعـوزـها الدقة، ويجـانـبـها الرشـادـ والـسـدادـ ، ولـئـلاـ يـكـونـ بـنـاؤـهـ عـلـىـ غـيرـ أـسـاسـ وـرـمـيـهـ مـنـ غـيرـ مـرـمـيـ، فـعلـيـهـ أـنـ يـعـكـفـ عـلـىـ ذـلـكـ المـورـوـثـ الـعـظـيمـ، فـيـعـيـدـ سـيرـ أغـوارـهـ، لـعـلـهـ يـقـيـدـهـ مـزـيـّـةـ وـيـوـجـدـهـ خـاصـةـ لـيـسـتـ فـيـ كـتـبـ النـحـوـ النـظـريـ، وـسـيـدـرـكـ أـنـ العـرـبـيـةـ بـحـرـ لـاـ تـنـفـدـ دـرـرـهـ وـلـائـهـ عـلـىـ مـرـ الأـزـمـانـ وـكـرـرـ الأـيـامـ.

وقد تعرّض البحث لذكر هذا المعنى سابقاً وأعاده هنا للصوقة بهذا المبحث وشديد الحاجة إليه عند الأخذ بتلك المعايير.

المبحث الثاني:

من الانتقادات التي وجّهت إلى التوليدية:

بعد ذكر مقاييس الاعتداد بمبادئ التوليدية لمناقشتها أوضاع اللغة العربية يحسن من المُنطلق نفسه ذكر بعض الانتقادات التي وُجّهت إلى التوليدية، وأُتّخذت عليها، سواءً اتّصلت بالعربية أم كانت عامة تشمل كلّ لغة:

● يرى الناقدون أنَّ النظريَّة التوليدية لا تصلح لاختبار صحة التراكيب البنويَّة لغة ما؛ لأنَّنا لا نستطيع رصد ما يجري في أدمغة المتكلَّمين الأصليَّين بهذه اللغة، فضلاً عن أنَّ معرفة المتكلَّمين بلغتهم تختلف من فرد لآخر، فلا يمكن اعتماد فرضيَّة مستقلَّة قائمة بذاتها بناءً على هذه المعرفة اللغوية فحسب^(١).

بل إنّ تشومسكي نفسه يصرّح بعدم إمكانية القطع بما يجري في الدماغ؛ إنّ هي إلّا مجرّد تخمينات، لذلك يقول في لقاء أُجّري معه: «ولدى البشر نفس النظام البصري الذي يمتلكه القطط والقورود، ولهذا نعرف عنه... لا نستطيع فعل هذا مع اللغة، فليس هناك أنظمة مماثلة لها، وليس بمقادورنا دراسة الحيوانات الأخرى، فبحن فريدون من هذه الناحية، وهذه التجارب التوسيعية ممنوعة على البشر، لذا فمحاولاته إيجاد طرق ذكية للاتفاف حول الحواجز لمعرفة شيء عن هذه المواضيع فهو أمرٌ بالغ العسر والتعقيد»^(٢).

● البدائل التي اقترحها اللسانيون للتخلص من تعقيد النحو ليست بأقل كلفة منه، مثال:

- الأقواس المركبة المتداخلة، فهي لا توضح مكونات بنية الجملة كما يوضحها الإعراب في النحو العربي.

مثال ذلك: تحليلهم الجملة التالية:

ج [يعتقد جون م إ]ما ج [زعم م إ]من ج [أنَّ بيل رأى الشرطي].

- التحليل التشجيري المعَد لا يوضح بنية العبارة كما يوضحها الإعراب في التحو العربي، وقد سبق غيرُما
مثال على تلك المشحّرات.

بعض الأعارات الاصطلاحية الجديدة التي يقترحونها بدائل عن الإعراب التحوي التقليدي ليست بأيسر منه، كإعراب النون في قولنا: «البناث جئن» كالتالي:

(١) نقاً عن موقف علم اللغة من أصول النحو . ١٩٠

(٢) استمع إلى: تصميم اللغة، تشومسكي ، الشابكة.

«النون لاصقة ضميرية مربوطة إحالياً بمحور في تركيب التفكك إلى اليمين»^(١)

لا يبدو هذا الكلام أيسراً ولا أقرب إلى الفهم من قول النحويين العرب: «النون ضمير متصل في محل رفع فاعل»، فالإعراب في العربية لا يُعرف بالجهات تيامنت أو تياسرت، بل بالمعنى الذي يربط الكلمات فيما بينها، وينسج العلاقة الناظمة لها، وهو لا يتوقف على جهة بعينها، فالمفعول به يبقى مفعولاً، سواءً كان عن يمين الفعل أو عن شماله، والدارس صاحبُ الخيار في طريقة تناول التركيب النحوي، يختار أيَّ الوجهتين شاء، ولكلِّ قومٍ سُنّةٍ وإمامها.

● اعترض بعض علماء اللغة وعلم النفس على مبدأ الإبداعية الذي اقترحه تشومسكي، وأثبتَ من خلاله أنَّ اللغة خاصيَّة للإنسان، لا يقوى غيره على تعلُّمها وإنْ تهيَّأْ لها الظروف الملائمة، لِمَا لها من صلة بالفطرة.

فقد اعتدَّ هؤلاء العلماء في اعتراضهم هذا بالتجارب التي أجريت على الشمبانزي لتعليمها لغة الإشارات التي تعتمد وسائلَ بصريَّةً يدويةً لا وسائلَ نطقيةً سمعيةً، فتحجَّت بخالاً جعلهم يدحضون رأي تشومسكي في استحالة اكتساب الحيوان اللغة مهما أوتي من ذكاء.

وقد أعيدت هذه التجربة على العديد من حيوانات شمبانزي، ونجحت، فكان من هذه الحيوانات ما يُقِنَّ ما يزيد على مائة عالمة من علامات نظام الإشارات الأمريكية الذي خضع له.

وكان منها ما تعلَّم نظاماً لغوياً آخر معقداً يقوم على لصق بطاقاتٍ مغнطة على سبورة، تتضمَّن جملةً ملوئنة، منها المثبت، ومنها المبني، ومنها الاستفهامي، ومنها الشرطي، ورُبطها بصور، فأظهرت الشمبانزي قدرة عالية في تمييز بعضها من بعض، وهذا يعني أنَّ بعضَ من نظام اللُّغة الذهني تمتَّع به بعض الحيوانات، وإنْ كان جهازها النطقي لا يسمح لها بالكلام^(٢).

لذلك يتبَّأْ جون ليونز بأنَّ نظرية تشومسكي لابدَ أن يأتي يومٌ تنهار فيه على يد عدد من العلماء الذين يرون أنَّها غير ملائمة لدراسة اللُّغات الإنسانية ووصفها^(٣).

غير أنَّ في كلامه هذا نظراً، وفي حجَّته وهياً، إذ إنَّ أدنى ناظر في لغة التشمبانزي تلك يستطيع أن يعي عدم بلوغها مستوى لغة إنسان ناطق، ولو كان ذلك الشمبانزي في أعلى مستوى من الذكاء، وكان ذلك الإنسان مجنوناً مسوساً مدلساً، لا يعي ما يقول.

(١) اللسانيات واللغة العربية ٢٨٨.

(٢) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٥٤ - ٢٥٧.

(٣) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٦٩.

زد على ذلك أنَّ تشوسمسكي يقصد أنَّ الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يتكلَّم بالفطرة حالما يتوفَّر له الجوُّ الملائم، بخلاف الحيوان المذكور، فلا يبلغ أدنى درجات المستوى المطلوب إلَّا ببالغ الجهد والتكلف في التدريب، وفي حالات نادرة لا تُذَكَّر، وليس من تصميم دماغه تعلُّم اللغة ولا نُطقُ ما تعلَّمه.

● ومن الانتقادات التي مُنِيَت بها نظرية تشوسمسكي الاعتراض على فكرة المبادئ الكلية والأصول المنطقية الثابتة بين اللغات جيئاً، إذ إنَّ هذه الفكرة ثُبَّئَ بوجود أصل واحد انحدرت منه كلُّ اللغات، وهذا بُحَرَّد افتراض، وُصِّفَ بأنَّ «الشُّغُلُ به لا يقدِّم ولا يؤخِّر، ومن المستحيل إثباته»^(١).

ومن ذلك ما اعْتَرَضَ عليه روبيير مارتان من وضع أسس علوم اللغة على متوال أُسس علوم الطبيعة والمنطق بقوله: «اللسانيات هي قبل كلِّ شيء مجالٌ علميٌّ اختباريٌّ، فهي تتناول مادة الألسن، واللغة وجودُها سابقٌ لدراستها، فلا شَبَهَ من هذه الوجهة بينها وبين الرياضيات أو المنطق، لغة الرياضيات أو المنطق لا توجد من دون الرياضي أو المنطقي، وليس للغة العاديَّة... حاجةٌ إلى اللسانِي لوجودِها، وهكذا غاية اللسانِي الأولى وصف ما يعرضه الواقع عليه»^(٢) فلا قياس بين اللغة وعلوم الطبيعة ولا شَبَهَ.

(١) انظر نظرية تشوسمسكي اللغوية ٢٦٣.

(٢) انظر مدخل لفهم اللسانيات ٢٣.

المبحث الثالث:

من المآخذ التي أخذت على الدرس النحووي العربي:

من الإنصاف أن تذكّر الانتقادات التي وُجّهت إلى النحو العربي في مقابل الانتقادات التي وُجّهت إلى التوليدية، ومنها:

١- التكُلُّف في نظرية العامل، وذُكر ذلك في الفصل الثالث^(١).

وقد تكَلَّف النحوويون في الوفاء بهذا الحكم حتّى أخذت عليهم مآخذ، منها في باب الاشتغال؛ إذ قدّروا فعلاً لا يدلّ عليه الكلام، ولا يستوجه المعنى وإنما أجبرهم عليه الوفاء بمتطلبات نظرية العامل، كما في قولنا: "زيداً ضربت أخاه"، فقالوا التقدير: أهنت زيداً ضربت أخاه، ولا شيء يدلّ على أنَّ الضرب إهانة للأخ دائمًا وفي كلّ حال، إنما قدّر النحوويون الفعل من أجل أن تتبَّع نظريةِهم وتطرّد، فلا تتناقض ولا تتهاجر.

٢- ممّا أخذ على النظرية النحوية العربية وهُرِع إلى النّظرية التوليدية من أجله أنَّ المعطيات التي قدّمها النحوويون لنا معطياتٌ ناقصةٌ، فهي ليست من الشمولية مثلاً بحيث تفصل بين أنواع متعددة من الاستفهام^(٢)، ثم إنّما تقف عند تحصُّص المظاهر الصّرفي دون الاهتمام بدور التّنغيّم.

وأخذ على المعطيات تلك أيضاً إنّما معطيات زائفة، ويستدلّ الآخذون على ذلك بوجود تراكيب اعتبرها النّحاة سليمة مع غياب تأويلٍ ممكِّن لها، وهذا يدلّ على إنّما مصطنعة، كقولهم: «كين قائم» و«اختير الرجال زيداً»^(٣).

فلا ينبغي في رأي هؤلاء النّاقدين الاعتداد بالمعطيات القدّيمَة للعربية؛ فـ«الآلَّة الواصفة الموجودة عند القدّماء ليس لها أيُّ امْتِيَاز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثيَر من الأحوال»^(٤).

ثم إنّمَّا يرون أنَّ المشكلة في النحو العربي تكمن في «اللغة الموصوفة»، فيرون أنَّ اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللُّغة المستعملة حالياً باعتبار كثيَر من خصائصها التّركيبية والصرفية والصوتية، فاللغة العربية في منظورهم كسائر اللّغات، تغيَّرت وتطورت عبر القرون، ولذا ينبغي بناءُ أخاءً جديدةً استناداً إلى لغة الروايات الحالية والأشعار الحديثة والماضيات، وعدم الرُّجُون إلى معطيات النحوويين القدّماء التي قامت على لغةٍ أكلَّ عليها الدهر وشرب.

(١) انظر ١٥٢.

(٢) كالاستفهام المتعدد، والاستفهام الصّدّى، والاستفهام مع الفصل، انظر اللسانيات واللغة العربية ٤٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) اللسانيات واللغة العربية ٦١.

فلا ينبغي — برأي هؤلاء — توظيف التراث في بناء النحو، بل ينبغي توظيف اللغة الحالية وحدها^(١).

وإذا شاء المرء أن يردد على هذا الكلام قال:

إِنَّ التحرِيفَ والتصحِيفَ والخلطَ والعيَّ واللُّحنَ والمحَصَرَ يُضيّعُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ الْفَصْحَى لِغَةَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ،
وَيُفَقِّدُ الْأُمَّةَ هُوَيَّتَهَا، وَيُنْبِغِي مُحَارِبَتَهَا لِابْنَاءِ نَحْوٍ لَهُ يَؤْصِلُهُ.

إِنَّ حُرْمَةَ الْمَعْنَى الَّتِي تَكَلَّمُ عَلَيْهَا النَّحَّا وَنَافَحُوا عَنْهَا، وَرَفَضُوا تَحْمِيدَ النَّحْوِ فِي قَوَالِبِ جَاهِزَةٍ مِنْ أَجْلِهَا—
وَلَوْ شَاءُوا لَفَعَلُوا— لَمْ تَكُنْ حَفَاظًا مِنْهُمْ عَلَى حُرْمَةِ الْقُرْآنِ فَحَسْبٌ، بَلْ صِيَانَةً لِكَرَامَةِ الْمُتَكَلِّمِ وَتَوْقِيرًا لِمَا يَدُورُ فِي
خَلْدَهُ مِنْ مَعْنَى، وَهَذَا يَسْرِي عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ الْيَوْمَيِّ الْعَادِيِّ، لَا عَلَى الْقُرْآنِ وَالشِّعْرِ وَلُغَةِ التَّأْلِيفِ فَحَسْبٌ،
فَهَلْ تَطِيبُ أَنْتَ نَفْسًا لَوْ فُهِمَ كَلَامُكَ عَلَى غَيْرِ النَّحْوِ الَّذِي تَرِيدُهُ مِنْهُ؟

وإذا شئت أن تضرب صفحًا عن لغة العرب القديمة فاضرب مثلاً واقعياً من اللغة المستعملة اليوم على ذلك المعنى الذي لا تضبطه القواعد.

فَأَنْتَ تَقْرَأُ عَادَةً مَا كُتِبَ عَلَى عَبْوَةِ مَنْظُفِ الشِّعْرِ «الشَّامِبُو»:

«يَسَاعِدُ عَلَى تَقوِيَّةِ الشِّعْرِ وَمَنْعِ تَساقِطِهِ وَلِمَعَانِيهِ».

ليس هناك من قاعدة من قواعد الربط أو الأثر تفي بغرض معرفة الذي عُطِّف «لِمَعَانِيهِ» عليه، مهما بلغت من القوّة؛ المعنى وحده الذي يجعل السامع يعرف أن «لِمَعَانِيهِ» عُطِّف على «تقوية» لا على «تساقطه».

فَرَعْمُ اِنْتِهَاءِ صِلَاحِيَّةِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْقَدِيمَةِ وَعِجزُهَا عَنْ وَصْفِ لُغَةِ الْعَصْرِ وَمَوَاكِبِهَا زَعْمٌ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ
فَضْلًا عَنْ أَنْ يَدْعُيهُ جَاهِلٌ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ بَأْنُ «لِيُسَّ كَاللُّسَانُ الْعَرَبِيُّ أَنْمُوذِجًا حَيًّا لِلُّغَةِ الْأَمِّ الَّتِي عَاشَتْ وَتَعْيَشَ
مُخْتَلِفَ إِسْكَالِيَّاتِ الْحَدَاثَةِ وَالْإِنْفَاتَحِ وَالْمُعَاصرَةِ، وَتَسْعِي لِلتَّلَاقُ مَعَ مُنْتَطَّلِبَاتِ الْحَاضِرِ الْمُتَقْلِبِ بِتَسْوُعِ
احِتِيَاجَاتِ الْأَجِيَالِ الشَّابَّةِ، وَتَعُدُّ مَرَكِزَ اهْتِمَامَاتِهَا، بَغْيَةَ تَعْزِيزِ أَقْنِيَّةِ التَّوَاصِلِ مَعَ الْمُجَمَّعِ الْإِنْسَانِيِّ»^(٢).

وانظر إلى النحو الذي يقترحه هؤلاء الدعاة إلى العامية بتجدهم لم يقدّموا إلى المكتبة العربية ما يخلّى منه السامع بطائل، فشتّان ما بين نحو يقوم على اللغة العربية الأصيلة ونحو يقوم على اللهجات العامية المتغيرة، وانظر فيما ترّ هذا قد فرع السُّمَّاكُ وذاك قد لصق بالحضيض، بعض قواعده يتبرأ من بعض.

(١) انظر اللسانيات واللغة العربية ٥٣، ٦٠.

(٢) اللسانيات وإسهاماتها في دراسة الحاضر التعبيري، القطاع الشفهي في ثقافتنا العربية نموذجاً، د. نادر سراج، ندوة مجمع اللغة العربية بدمشق.

ولا يدعون إلى تأصيل الكلام العامي إلا رجل لا يتألي بكلام الله بالاً، ولكن هيهات أن يروقه مطلب يجعل متعلم العربية في وادٍ والقرآن العربي المبين في وادٍ، ومن سعى في تأصيل نحو عربيٌ غريب عن لغة القرآن الكريم كان كمن يطلب المحال

وذاك له إذا العقائد صارت مُرَبَّةً وشَبَّابُ الْحَصِّيٍّ^(١)

٢- مما أخذ عليهم خلطهم بين النحو والبلاغة والتفسير والفقه وعلوم أخرى، في حين أن المنهج التشومسكي لم يعاني ذلك الخلط، فهو لم يعن مثلاً بأغراض الحذف، بل بين التأويلات النحوية الممكنة للجمل التي يقع فيها حذف فحسب.

ومالت بحثاء العربية وجوهها ومراد قائلها يعني أن هذا الخلط خدمة للتركيب النحوي لا تقصير في خدمته، وأنه فضل عند علماء العربية لاعيب فيهم، فما كانت بلاغة لتقوم لولا أحكام التحو الذي بُنيت علومها عليه، ولو لا مراعاتها قوانينه وانتظام كلماتها بنظامه، وما كان الكلام ليبلغ أعلى درجات الفصاحة والبيان - بل ليرقى إلى حيز الإعجاز - حتى يتوفّر على أغراض البلاغة، فلا يكتفي بأحكام نحوية سليمة، بل يراعي علوم التحو وعلوم البلاغة على السواء، فسبيلهما في الحقيقة سبيل العلم الواحد.

وإذا رُمت البراهين على صدق هذا الكلام من نصوص عبد القاهر الجرجاني شيخ البلاغة وجدَّها تأييك تُرثى، وليس المقام مقام عرضها، ولا مقام التعليق عليها، فهي من الكثرة والقوّة بحيث لو رأها رائم لأنتبه، ومنها نصٌ ناصع البيان يُعرض هنا على سبيل المثال، يقول: «فلستَ بواحدٍ شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطأه إن كان خطأً إلى النّظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني التحو، قد أصيّب به موضعه، ووضع في حقّه، أو عُولَم بخلاف هذه المعاملة، فأزيَّل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحة نظمٍ أو فساد، أو وُصف بمزيّةٍ وفضل فيه، إلا وأنّت تجد مرجعَ تلك الصحة، وذلك الفساد، وذلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني التحو وأحكامه، ووُجده تدخل في أصل من أصوله، ويَتَصل بباب من أبوابه»^(٢).

حتى إنّه استغنى بالنظم برهاناً على إعجاز القرآن، بأن عجز أوضح العرب عن أن يأتوا بمثله، بعد أن أوضح في مواضع شئ أن النظم ليس بمفهوم بلاغي، بل مفهوم نحويٌّ صرف؛ يقول: «ليس النظم شيئاً غير توثيّ معاني التحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم، ثبتَ من ذلك أنَّ طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه

(١) تقدّم ٥٦.

(٢) دلائل الإعجاز ٨٣.

في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنها معدنه ومعانه، وموضعه ومكانه، وأنه لا مستبطن له سواها، وأن لا وجة لطلبه فيما عدتها غارٌ نفسه بالكاذب من الطّمع، ومسِّلٌ لها إلى الخُدَع«^(١).

٣- تأثير النحو العربي بالمنطق اليوناني:

يرى عدد من الدارسين أنَّ النحو العربي تأثر بالمنطق الأرسطي اليوناني، ومن الأدلة على ذلك اتصافه بالميافيزية والصورية والشكلانية، وخاصة في مجال القياس النحووي، حيث يرون أنه استخدم إلى حدٍ بعيد طريقة الجدل والمنطق^(٢).

وقد ردّ عليهم كثيرون بأنَّ فكرة التأثير بالمنطق في بداية كتابة علم النحو -أي في القرنين المجريَّن الأول والثاني- مرفوضة لا تعلو أن تكون تخميناً، ففي هذه المدة لم تترجم كتب المنطق، ولم يكن للعرب اطلاع عليها. وثمة ردود كثيرة تدور حول الفكرة نفسها^(٣).

ولعلَّ الردُّ الأنسب والأمثل على هذه التهمة هو ما شاتها والإقرار بها والافتخار بها، ونفي أنها عيبٌ أصلًا بدل إنكارها والجحود بها، فمن منظور الحداثة والمعاصرة الاستفاداة من علوم العصر تعدُّ تطهورًا لا خنوعًا وذلةً.

وليس يُنكر إلاً جاحِدًا أنَّ كلَّ نظرية تنشأ في عصر تأثيرٍ بعلومه وثقافته السائدة فتُقدَّم مادَّتها بلبوسه، وتصطبغ بصبغته، فالنحو العربي تأثرٌ - وخاصةً في عله - بعلم الكلام وعلم المنطق، وتتأثر في أحكامه وقواعده بالقواعد الفقهية وبعلم أصول الفقه، لا يستطيع أن يُنكر ذلك منكراً، والنظرية التوليدية حاولت ربط مبادئها بتفسيرات تركيبية صناعية بحث، مردُّها إلى جوهر التركيب نفسه، لا إلى علل بلاغية، ولا إلى علل دلالية، ولا إلى علل مراد المتكلِّم ومعانيه وأغراضه، فكانت بذلك متأثرةً بالعلوم الرياضية والطبيعية والفيزيائية والطبية والفلكلورية وفوقها كلُّها بالعلوم الحاسوبية التي يمور بها هذا العصر، التي كانت نعمةً لعلومه لا نعمةً، فكان البديهيُّ أن يُتَكَّأُ عليها - مع مراعاة خاصية كلِّ علم - لا أن يُرمي بها وينهَى فيها فُيقصِّر العلم عن صفة العلم الدقيق؛ فمن ضعف الرأي أن تسلك طريقاً يغمض وقد وجدت السَّنَن اللاحِب.

فأنت عند مُدارسة قضية نحوية مشتركة بين النحو العربي والنحو التوليدِي تجد نفسك أمام حكم واحد مشترك بين القبيلين، أو ظاهرة لغوية واحدة، لكنَّك تقف على تفسيرات وفلسفات لها خلافٌ، فمن منظور النحويين العرب تلقى التعليل الكلامي أو التعليل المتأثر بعلم أصول الفقه أو بعلم المنطق، أو التعليل البلاغي الأسلوبي،

(١) دلائل الإعجاز .٥٢٦

(٢) انظر موقف علم اللغة من أصول النحو .٨٦

(٣) انظر بحث هذه القضية في موقف علم اللغة من أصول النحو ،٨٩، والاعتراض المنطقي على المد النحووي ،١٥، والحدود النحوية في التراث .٨١

ومن منظور التوليديين تجد التفسير الرياضي للظاهرة اللغوية واضحاً صارخاً، أو التفسير الحاسوبي أو التفسير الفيزيائي، كلُّ أونتك ممّا يتمازج بنظرته تمازج النبت والماء، لا تملك فائِّ أحدهما عن الآخر.

وإذا كانوا يعُدُّون تأثُّرَ قواعد لغةٍ ما في جانبٍ من جوانبها بعلمٍ من العلوم الإنسانية عيباً فماذا يقولون في بناء نظريةٍ بأسرها على غرار قوانين الطبيعة وعلم الرياضيات؟!

٤ - معيارية النحو:

يأخذ الناقدون على النحو العربي نزعة المعيارية التي تحكمه، من حيث وضع التحويين مقاييس صارمة تحكم اللغة، ثم تلحِّنُ الجمل التي تختلفُ أقيستهم، في حين أفرَّت اللسانيات اللغة الحكيمية على حالمها ولم تخضعها لضوابط الصحة والفساد كما فعل النحويون، إنما وصفتها واستخلصت منها القواعد.

وهذا ما دعا أحد هؤلاء النقاد إلى وصف هذه الصرامة المعيارية قائلاً: «فقضية اللحن تعود في جوهرها إلى الإقرار بشذوذ الموقف المعياري من الظواهر الطبيعية المواكبة للغة، فهو في ذاته تشهير بنشر التسلط التحكيمي على حيوية الكائن الحي»^(١).

ويردُّ على زاعم هذا الانتقاد بأنَّ النحو في نشأته انطلقَ من المراحل الوصفية قبل المراحل المعيارية، فهل خطأ في بال هؤلاء الناقدين أن يسألوا: كيف تأثَّرَ للتحويين أن يضعوا معاييرهم، ومن أين استقروا مادَّة قواعدهم وأقيستهم؟

كان النُّحَاةُ الأوَّلُونَ يذهبون إلى أهل البدية -وبعبارة التوليديين: إلى المتكلمين الأصليين- فيستنطقوهم، وينفقون جلَّ وقتهم في السِّمَاع^(٢)، حتَّى إذا تحقَّقت لديهم مادَّةٌ كافية من كلام العرب عملوا النظر فيها، فصاغوا أقيستهم وفقاً لها، ثمَّ خطُّوا مَنْ يخرج عنها، فهم في عملهم هذا وصفيُّون في أعلى درجاتِ الوصفية، ثمَّ وضعوا المعايير لئلا يضيع كلام المتكلمين الأصليين بعد احتلاطهم بالأعاجم والدخلاء، وكيف يمكن أن يكون النحو والصرف عِلْمَين مستقلَّين من دون هذه الضوابط والمعايير؟

فالنُّحَاةُ لم يكونوا ليقِّعدوا قواعدهم لولا السِّمَاع من العرب، والإنصاف أن توصف قواعدهم بالوصفية قبل أن توصف بالمعيارية؛ يقول ابن جني: «ولما كان التحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وقصودهم آمرين جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، وخلج أشطائه، وبعَجَّ أحضائه، وزَمَّ شوارده، وأفاء فوارده أن يرى فيه نحواً مما رأوا، ويجدوه على أمثلتهم التي حَذَّوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله...، فاعرف إذاً ما نحن عليه للعرب مذهبًا، ولمن شرح لغاتها مُضطربًا، وأنَّ سببويه لاحقٌ بهم، وغير بعيدٌ فيه عنهم»^(٣).

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية ٦٣.

(٢) وقد ذُكر موقف سببويه من السِّمَاع من أهل العربية، انظر ما سلف ٣١٠.

(٣) الخصائص ١/٣٠٨.

والرّدود على هذا المأخذ كثيرة، والبحث فيها طويل لا يتّسع له المقام^(١)، ولو تبعتها لعُرِفَتْ أنْ لا مُتَعَلِّقٌ لصاحب هذا الاحتجاج عليكَ فيما ذكرَ، ولا ضررٌ عليكَ فيما أنكرَ.

٥- وممّا حُسِبَ على النّحويين تقصيراً، تداركَه اللسانيون المحدثون عدمُ التعرُض لحالاتٍ وصف الكلام وتحليلِ أجزائه وترتيبها في مراحل، هي: الكلمة فالعبارة فالجملة المؤدية لوظيفة الكلمة، ثمَّ الجملة التامة.

فقد نَبَهَ اللسانيون على أصناف التحليل هذه، في حين اقتصر التّحوُّل العربي على مفهومين أساسين في وصف الكلام وتحليلِ أجزائه، هما: الكلمة والجملة، ولم يُبَيِّنْ منهج التحليل النحوي، أيجب الانطلاق فيه من الكلمة إلى الجملة، فيكون الدارس ذاهباً من الجزء إلى الكل، أم أنَّ الجملة هي التي تمثل نقطة الانطلاق؟^(٢)

هذا ما يراه الناقدون لكنَّ واقع عمل النحويين يثبت خلاف ذلك، إذ بينَ النحويين أنَّ المفرد بسيط والجملة مركبة، والبسيط أولُ والمركب ثان، وصرَّحوا بأنَّ المفرد أصلُ والجملة فرع.

إِكْهُمْ لَمْ يَعْبُرُوا مرتبة المفرد من الجملة فحسب، بل ذكرُوا مرتبة اسم الذات من اسم الحدث، ومرتبة الفعل من الاسم، لم يَفْتَهُمْ من ذلك شيءٌ^(٣).

وقد ذكر ابن هشام أنَّ الأصل في الجملة التي لا يحملُ لها من الإعراب، والأخرى التي لها محلٌّ من الإعراب فرعٌ عليها^(٤).

أُضِيفَ إلى ذلك جهود النحويين في تصنيف مراتب تأليف الكلام^(٥).

٦- ممّا أُنِحِذَ على النّحاة العرب تعميم قواعد لأساليب لم تعد مستعملة، كالاشتغال؛ يقول د. الفاسي الفهري: «لِنلَاحِظُ أَوْلًا أَنَّ الاشتغال لم يُعدَ أسلوبًا مستعملاً في العربية الحالية، وأنَّنا سجناء معطياتِ النّحاة القدماء وتعيماتِهم»^(٦).

ويُرِدُ على هذا الاعتراض بأنَّ أحدث النظريات اللسانية التوليدية اليوم أقامت نظريةً أساسيةً من نظرياتها - هي نظرية الأثر - على الجمل المماثلة للحالات التي سماها النحويون اشتغالاً، وما الفرق بين الوجهتين إلَّا فرق في التعامل الصناعيِّ الترکيبيِّ معها، وطريقة توليدها أي إعرابها فحسب، لا في إشكالية وجودها أصلًا.

(١) لمزيد من الاطلاع على هذا يُنْظَرُ اللّغة بين المعيارية والوصفيّة، ٤٤، ١٦٠.

(٢) انظر مباحث تأسيسية ١٩٩.

(٣) انظر شرح السيرافي ١٢/١، ١٦، وشرح المفصل ١/٢٠٦.

(٤) انظر مغني اللبيب ٥٩/٥.

(٥) وهي خمس، انظر ما تقدّم ٥٢.

(٦) اللسانيات واللغة العربية ٤.

ويرد عليه أيضاً بأننا لو ألغينا بحث الاشتغال من النحو العربي لجئنا في توجيهه آيات من القرآن، وإعراب أساليب منه، فكيف لنا أن نتعامل مع آيات القرآن العظيم التي تُتلى كلَّ آن، مثل قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرَاهُ مَنَازِلَ﴾^(١)، قوله: ﴿وَقَرَأْنَا فَرْقَنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾^(٢)، إلى غير ذلك من الآيات التي نسمعها.

وإذا شئت أن تُعرض عن هذا لأنَّه خاصٌ بالقرآن الكريم فأعرض عنه وألقِ السمع إلى محادثتنا اليومية، فكم من مرَّة في اليوم تقول فيها لابنك: ثيابك لا تو سُخها، الباب أغلقْه، أخاك لا تضرُّه، أفلامك لا تضيِّعها... الخ.

الحقُّ أَنَّنا لا نستطيع أن نستغني عن هذا البحث وأمثاله إلَّا إنْ أمكننا الاستغناءُ أولاً عن التراث الذي يربطنا بجذورِ أمتنا، والتَّكُلُّفُ ثانياً في هجر ما اعتدناه في أحاديثنا اليومية من كلام صحيح لا غبار عليه.

فلا غُرُورٌ ولا ملام أن تُنْفَضَ مثل هذه الدعوات التي تسعى إلى هدم التراث أو هجره، ومن أخذ بها كان كرام قد أضلَّ الهدفَ وبانِ قد زال عن القاعدة.

٧- انْقُصُ النحو العربي لاعتماده الواضح في بناء معظم قواعده شواهدُ الشعر، والشعرُ يجوز فيه ما لا يجوز في غيره؛ لأنَّه محكوم بالوزن، مقيَّدٌ بالقوافي، ولذلك جاءت كتبُ الضرائر الشعرية، لتبيَّنَ ما يجوز شرعاً ولا يجوز نثراً.

ولم يعنِ التوليديين أنَّ البيتَ من قِيلِ شاعِرٍ فحلٍ، ولم يعنِهم أنَّ الشعرَ ديوانُ العربِ والتمثيلُ الأعلى للغتها، فالشعراء المستشهد بشعرهم كانوا من الفصاحة والبلاغة بحيث لا تُعجزهم الأوزان، ولا تأسرهم القوافي، بل كان العرب في ذلك الزمنِ إذا نطقوا كلاماً متشارقاً كان كلامُهم حجَّةً وشاهدًأ، فكيف إذا كان منظوماً قد أُعيد فيه النَّظر وأُعمل الفكر، وأُحَكِّم السَّبَكُ؟

فحال النظم من النَّثر كحال عقد ثمين قد ضُمِّتْ ذرَرُه على نحوِ أنيق بعد أن كانت متتارة لا رابط يصوغها، ولا شكَّ أنَّ العَقدَ أكثُرُ إحكاماً وأعلى وأغلى من الحبات المتتارة.

حتَّى إنَّ الشاعرَ كان يعتمد في بعض الأحيان كسر الأوزان — مع تُمْكِنه واقتداره على إقامتها— أمارة منه على غُرْزه وسعة ما عنده، وتقديمه الحالة النحوية الأبلغ والأحدم للمقام على أختها^(٣).

زد على ذلك أنَّ التَّحْمَة الموثوقة بعلمهم وأمانتهم هم مَنْ نقل هذا الشاهد أو ذاك ونظر إلى مُنتَهاءه ومتَّسِّيه، وارتضاه حجَّة على القواعد، والثَّقَةُ إذا قال فكلامه حجَّة لا تُرَدُّ؛ يقول ابن جِيَّ في باب صدق النَّقلة، وثقة الرُّواة والحملة: «هذا موضعٌ من هذا الأمر لا يعرف صحته إلَّا من تصورَ أحوالَ السَّلْفَ في تَصُورِهِمْ،

(١) سورة يس: ٣٩.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٦.

(٣) انظر المختصَّ ٤٠٦/٢.

ورآهم من الوفور والجلالة بأعيانهم، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له، وعلم أنه لم يوقف لاختراعه وابتداء قوانينه وأوضاعه إلا البر عند الله سبحانه، الحظيظ بما نوّه به وأعلى شأنه»^(١).

وَمِنْ تَعْلِيقٍ هَامٌ يَنْبَغِي أَنْ يُلْتَفِتَ إِلَيْهِ فِي هَذَا الصَّدَدِ وَهُوَ أَنَّ النَّحَّاَةَ اعْتَدُوا الشِّعْرَ شَاهِدًا عَلَى قَوَاعِدِهِمُ الْنَّحْوِيَّةِ لِمَكَانِتِهِ الْبَلَاغِيَّةِ الرَّفِيعَةِ وَلِإِيَّاِهِمْ إِيَّاهُ عَلَى النَّشْرِ لَا لِفَتْقَادِهِمُ الشَّوَاهِدَ مِنَ النَّشْرِ، فَأَهْلُ زَمَانِهِمُ الْعَرَبُ الْأَقْحَاجُ وَأَهْلُ الْبَوَادِي كَانُوكُلُّهُمْ أَهْلًا لِلَاخْتِرَاجِ صَالِحًا لِلَاسْتَشَاهَادِ نَظِمًا كَانَ أَوْ نَثَرًا، "وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنْ لَوْ كَانَ مِنْ شُورِ الْكَلَامِ يُجْمِعُ كَمَا يُجْمِعُ الْمَنْظُومُ ثُمَّ عَمِدَ عَامِدٌ فَجَمِعَ مَا قِيلَ مِنْ جِنْسِ الْهَذْلِ وَالسُّخْفِ نَثَرًا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ لِأَرْبَى عَلَى جَمِيعِ مَا قَالَهُ الشُّعْرَاءُ نَظِمًا فِي الْأَزْمَانِ الْكَثِيرَةِ وَلِغَمْرَهِ حَتَّى لَا يَظْهُرُ»^(٢).

فَلُدُّ إِنْ شَئْتَ بِكَلَامِ الْفَصَحَّاءِ الْمِنْشُورِ وَدُغْ عَنْكَ الْمَنْظُومِ تَجْدُّدُ أَنَّ الْقَوَاعِدَ مَا تَغَيَّرَتْ وَلَا تَبَدَّلَتْ، فَلُوْ اسْتَأْثَرَتْ بِذَلِكَ الْمِنْشُورِ لَكَانَ فِيهِ لَكَ غَنِّيًّا وَمَنْدُوْحَةً، وَلَوْ جَدَتْ طَلِيْتَكَ وَنَلْتَ مَرَادِكَ.

٨- أَخِذُ عَلَى النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ سِيَطَرَةَ التَّحْلِيلِ فِيهِ عَلَى التَّرْكِيبِ، أَيْ عَنْ اِنْتِهِيَّةِ الْمَفَرَّدَاتِ وَإِغْفَالِهِ التَّرَاكِيبِ، وَقَدْ اِنْبَرَى الْفَصْلُ الْأَوَّلُ لِدَحْضِ هَذَا الرَّأْيِ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ بِمَا يُعْنِي عَنِ التَّعْرُضِ لِهِ هَهُنَا^(٣).

إِنَّ هَذِهِ الْمَآخِدَ وَأَمْثَالُهَا دَعَتْ أَنْصَارَ التَّوْلِيدِيَّةِ الْكَبَارَ الْيَوْمَ إِلَى القَوْلِ: «إِنَّ إِعَادَةَ صِيَاغَةِ قَوَاعِدِ الْلِّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَفَقَ أَسِسِ نَظَرِيَّةِ حَدِيثَةٍ وَمَا يَتَرَبَّبُ عَلَيْهَا مِنْ مُعْطَيَّاتٍ جَدِيدَةٍ بَاتَّ أَمْرًا لَا يَجُوزُ التَّغَاضِيُّ عَنِ ضَرُورَتِهِ، خَاصَّةً فِي زَمْنِ الْذَّكَاءِ الْأَصْطَنَاعِيِّ، حِيثُ يَتَطَلَّبُ مِنَ التَّعَامِلِ مَعَ الْحَاسُوبِ صِيَاغَةَ قَوَاعِدٍ مُضْغُوْطَةٍ إِلَى الْحَدِّ الْأَدْنِيِّ، وَمُتَمَيِّزَةٍ بِمَنْطَقِيَّتِهَا، وَبِالْتَّالِي بِسَهْوَلِهَا»^(٤).

(١) الخصائص ٣٠٩/٣.

(٢) دلائل الإعجاز ١٢.

(٣) انظر ما تقدّم ٥٨.

(٤) دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري ١٤٨.

المبحث الرابع:

فضل التوليدية وما امتازت به وحدّدت وأبدعت:

إن المآخذ والانتقادات التي وجهت إلى التوليديين لا تعني أن نصف جهودهم، وننفي فضلهم، ونولي نظرياتكم الأدبار، بل لقد كان لهم فضل لا يُنكر في إثارة ظواهر غفل عنها كثيرون، وكان لرائدكم تشومسكي دورٌ كبير في مناخ لغوية متعددة:

١ - «فقد وسّع من آفاق علم اللغة الرياضي، وفتح به ميداناً جديداً في الدرس اللغوي، لا يهم علماء اللغة فحسب، بل المناطقة وعلماء الرياضيات أيضاً»^(١).

وقد استُخدم الأنماذج التحويليُّ الذي صمّمه تشومسكي بقدرٍ كبير من التوفيق والنجاح في السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية، مما لفت أنظار علماء النفس والفلسفة^(٢)، فصار التوليديون مثالاً يُحتذى في أَنْهُم «يبحثون عن نظام أكثر تحريراً في مبادئه»^(٣).

ومن هنا امتاز النحو التوليدية بجدارٍ بائنة أُسهم بدراسته للغة البشرية في التقدُّم التقني للحوسبة وللأنساق الصورية حين مزج بين هذه العلوم واللغة، فصارت «نسبة الواقعية إلى قاعدة نحوية هي بمثابة نسبتها إلى نظرية فيزيائية حينما نقول عنها واقعية، فالواقعية العلمية التي تحتاج إليها في الفيزياء هي عينها التي تحتاج إليها في النحو»^(٤).

وقد استُخدم تشومسكي لإثبات نظرية أدوات البحث في العلوم الطبيعية^(٥)، وهذا مالم يكن معهوداً من قبل في دراسة اللغة.

إنَّ المنهج الرياضي الذي اتبَعَه تشومسكي جعله يحُول النحو إلى عمليات حسابية رياضية، فما ينطبق على هذه الرموز من معادلات رياضية ينطبق على الجمل اللغوية، ومثال ذلك: الاستئناس بقاعدة «عملية الضرب تسبق عملية الجمع» لمعرفة تأويل مثل هذه الجملة:

«رجلٌ وفرسٌ كبيرٌ»

(١) نظرية تشومسكي اللغوية ٢٥٣.

(٢) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٥٤.

(٣) نحو نظرية لسانية عربية حديثة ٥١.

(٤) اللسانيات واللغة العربية ٤٦.

(٥) انظر النظرية التحويلية ٣٤.

فباستعمال الأقواس يطبق تشومسكي إحدى المعادلتين الرياضيتين الآتيتين على الجملة للتخلص من غموضها الدلالي، أي معرفة صفة الكبير هل تسري على الرجل والفرس أم على الرجل وحده؟

• (ص ع) + س

• ع (ص + س)

فيكون تأويل الجملة القوسية تبعاً للمعادلة الأولى:

(رجل) وفرس كبير.

فالرجل لا يسري عليه الوصف.

ويكون تأويلها تبعاً للمعادلة الثانية:

(رجل وفرس) كبير.

فيكون الوصف لكتلتهما معاً.

وتحتة آلية أخرى يتعامل بها النظام التوليدية ليكشف عن المعنى الذهني المراد للجملة، هي التحليل التشجيري، فبه يعلم مثلاً موصوف الصفة، وقد سبق التحليل التشجيري للمثال «ابن الرجل الكبير»^(١).

وهذا ما يفخر به المنهج التشومسكي، تحويل النحو إلى عمليات ذهنية حوسية لا تفتقر إلى مكون نفسي خارجي يساندها، وهذا ما دعاه تشومسكي بالأسلوب الكليلي في البحث اللغوي، وهو ذو ثلات آليات^(٢):

- التّجريد: فالبحث ذو الأسلوب الكليلي يقتضي بناء نماذج مجردة، لا ترتبط بصفة مباشرة بالبني المخللة.

- الطبيعة الرياضية: هذه النماذج المجردة ذات طبيعة رياضية، أي تُقدم مادتها بمفهومات رياضية.

- المرونة الإبستمولوجية: هذه النماذج الرياضية المجردة أكثر واقعية من الإحساسات العادلة للعلماء، فمن مرونتها أنها تسمح ببقاء بعض الظواهر دون تفسير، وتسامح في وجود بعض الحاجج المضادة لمبادئها.

وهذا ما دعا كبار الباحثين إلى القول: «لقد أَسَّسَت اللسانيات جملةً من المقولات النظرية والتطبيقية، هي من العمق ومن الصفاء بحيث لامست مرتبة القواعد المعرفية المجردة»^(٣).

وقد يُعَدُّ عادًّا هذا مأخذًا عليه لا ميزةً وفضلاً، فيعرض بأنّ وسائل البحث في العلوم الطبيعية الثابتة لا تصلح لدراسة اللغة الإنسانية التي تصدر عن معانٍ متعددة تمور بها النفس البشرية.

(١) انظر ٣٠٨.

(٢) انظر اللسانيات واللغة العربية ٢٤.

(٣) مباحث تأسيسية ١٢.

فتحميد كلام البشر في قوالب جاهزة يستحيل أن يتحقق وينجح إذا اعترفنا بإنسانية الإنسان؛ لأنّ لغة الإنسان التي يدرسونها ليست كسائر الأحوال الطبيعية الفيزيائية، والمعادلات الرياضية الحسابية، والفكّر المنطقية الصورية المجردة الثابتة.

إنّ من احترام إنسانية الإنسان أن رحّب النّحويون العربُ المعاني وعَظَّموها وشَرَّفُوها، وراعوا حرمتها وذمّارها، وجعلوا الألفاظ خدماً لها، والأقيسة -على علوّها وصحتها واتساقها وانتظامها وعقلانيتها- تابعة لها تسير في ظلالها، وتخضع لها، فلا قاعدة عندهم بلا استثناء، الاستثناء هنا استثناء معنويٍّ ومقاميٍّ وحاليٍّ، يتحكّم بالمعنى والمقام والحالة.

لكنّ تشومسكي احتاط مثل هذا الاعتراض حينما أفسح المجال للباحثين بعده لتعديل معطيات نظريته، ونقدّها، فقال: «ولا يعني هذا أبداً أنّ هذا النهج سيتكلّل بالنجاح، وقد يظهر لنا أنّ استخدام طرق العلوم الطبيعية وأساليبها لا يوصلنا إلى ما نبتغيه، وفي هذه الحال علينا أن نجرّب شيئاً آخر»^(١).

٢- إنّ الثورة التي أحدثتها نظرية تشومسكي تجعل منها نظرية مديدة التأثير، حتّى إنّ بعض من انتقدّها من اللغويين، وتنبأوا بانهيارها وسقوطها يوماً اعترفوا بأنّها لا يمكن إلا أن تكون ثورة ناجحة بما قدّمته وحقّقتها، فقد زادت من فهم الدارسين وإدراكهم بما قدّمته من أفكار وما أثارته من قضايا^(٢)، فكان «من النتائج المباشرة للثورة المعرفية كذلك أنّ الدراسة اللسانية لم يعد بإمكانها تجاهل مشكل الحوسنة والقوّة التوليدية للنموذج المتبّنى، كما أنه لم يعد بإمكانها تجاهل مشكل قابلية اللغة للتعلم»^(٣).

فالقوانين الصارمة التي يضعها تشومسكي ويزيل الجهد لعقد الشبه بينها وبين العلوم الطبيعية، وإن كان فيها بعضُ العنت على أصحاب اللغة أنفسِهم فإنّ فيها الرحمة والملاذ لتعلمِي اللغة الجدد، الذين يريدون صياغةً أدقّ، وقوانين أسرع وأسلم.

٣- نظرية تشومسكي اللغوية تعرّفنا ماذا يدور في أذهاننا، وكيف نفكّر، يقول جيفري بول: «اللسانيات عموماً والنظرية النحوية خصوصاً»^(٤) تُتيح لنا فرصةً نادرة، لا تُتاح في كثير من الحقول الأكاديمية، وهي فرصةً أن نتعلّم كيف نفكّر، وحتى في كثير من العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء لا نتعلّم إلا القليل من هذا، وستجد في المستوى الأوّل -مستوى الدراسات الجامعية الأولى- أنّ غالبية الدراسة في تلك العلوم تقتصر على حلّ المسائل، مسائلٌ وضعَت خصّيصاً لتلك الغاية، وما علينا إلا حفظ أدواتٍ وطرق ثبت

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر نظرية تشومسكي اللغوية ٢٧٠.

(٣) البناء الموازي ١٩.

(٤) يقصد بها التوليدية.

استخدامها على مر السنين من دون تغيير، ويتمثل التحدي الحقيقى في معرفة أي معادلة تحتاج إلى حل المسألة، وهكذا فليس هناك فيها عنصر تشويق أو ترقب أو شعور بالاكتشاف، لأنك أمام مسائل وجدت حلولاً منذ ألفي عام»^(١).

فالفرق الجوهرى بين عمل صاحب القواعد التقليدية وعمل صاحب القواعد التوليدية أنَّ اللغوَى التوليدى «لا يدرس المادة الصوتية الفعلية أو الدلالية، ولا يبني مفاهيمه انطلاقاً منها، بل إنَّه يدرس القواعد الممثلة ذهنياً، والتمثيلات التي تولَّدها هذه القواعد، فالتمثيل الصوتى مثلاً هو نمط من التمثيل الذهنى بخصائصه وعلاقته بالأنواع الأخرى من التمثيل، والتمثيل التركيبى أو الدلالي المنطقي كذلك»^(٢).

يقول تشومسكي: «بدأنا الآن في سبر الطبيعة العميقَة الخفية للعقل، وفي فهم الكيفية التي يعمل بها، وهو عمل يقام به لأول مرة في التاريخ حقاً»^(٣).

فالنظريَّة التوليدية أَسَهمَت في جعل القواعد التركيبية والعمليَّات الذهنيَّة أكثر دقةً وتحديداً وضيَّطاً، وأنَّ تُرى سافرَة لا يُقابَلُ إليها، وبادِيَّة لا يُحاجَبُونَها.

٤- من مزايا منهج تشومسكي في قواعده الأسلوب الصارم الدقيق للوصف الذي يعتمد القوانيين والرموز والمحضات، والغرضُ من هذا الأسلوب توحِّي الدقة العلمية في دراسة اللغة التي تقترب من أسلوب الرياضيات والعلوم البحتة^(٤).

ويُشار هنا إلى أنَّ هذه المزيَّة يُعدُّها كثيرون من دارسي العربية عيباً ومحنة، إذ إنَّ اللغة بحاجة إلى رعاية المعانى، والحرص على الأسلوب والدلالة وأغراض النفس المتنوعة، وليس مجرد قوانين رياضية بحثة.

٥- من مزايا المنهج التوليدى أنه قدَّم نظريةً للغة لا تقف عند دراسة اللغة، بل تتعدَّها لتبثُّ في المعرفة اللغوية، ثمَّ تحمل على عاتقها الإجابات عن الأسئلة الفلسفية التالية^(٥):

- ما طبيعة هذه المعرفة؟

- ما مصدر هذه المعرفة؟

- كيف تستعمل هذه المعرفة؟

٦- مما تميَّزت به التوليدية أنها لم تقف عند نحو لغة بعينها، بل كان يستفِرُّها على الدوام ذلك القاسم

(١) النظرية النحوية .٢٦

(٢) اللسانيات واللغة العربية .٤٦

(٣) انظر المعرفة اللغوية ١٣١

(٤) البنى النحوية .٩

(٥) البناء الموازي .١٧

المشترك بين اللغات، وكيف يمكن استكشاف الأصل المشترك بينها، والسمات العامة التي لا تكاد لغة بشريّة تخلو منها، فقد جعلت هُما وسمّها وشغّلها الشاغل القواعد الكلية، وفطنت إلى أنَّ الفروق بين اللغات لا تبني اشتراكها في أصلٍ تنحدر منه، وإليه ترجع خواصُها الواحدة.

فهي وإن أخفقت في بعض القواعد الكلية التي أطلقتها فحسبها أَنَّها أتت بفكرة اللغات العالمية، وتنبَّهت إليها، وسعت من أجل بناء نحوٍ واحد يجمعها.

وذلك مُرَادٌ عظيمٌ لا يتأتّي لدارسٍ بسهولة، ولذلك يُلتَمسُ لها العذر إنْ فاتَها شيءٌ أو قصَّرت في طرف من النظريّة أو تناقض من قوانينها الشيءُ اليُسِيرُ، ويُشفع لها أَنَّها سعت إلى «تقييد تنوعِ أنظمة القواعد»^(١)، فكانت الأسئلة التي تدور في خَلَدَها دائمًا وتحرص على إيجاد الإجابات عنها ترتكز في ما يأتي^(٢):

– ما الذي يميز اللُّغات الطبيعية مِن غيرها من اللغات؟

– ما السمات التي تلتقي فيها اللُّغات، وما السمات التي تختلف فيها؟

– إلى أيِّ مدى تغيَّرت اللغات، وإلى أيِّ مدى ظلَّت قارَةً؟

– ما السمات اللغوية الواردة لتصنيف اكتساب الطفل اللغة؟

وهذا ما مَكَّنَ اللسانيات من «أن تلتتحق بالمعارف الكونية، إذ لم تعد مقتربة بإطار مكاني دون آخر، ولا بمجموعة لغوية دون أخرى، ولا حتَّى بلسان ما دون الألسنة الأدمية الأخرى، فهي اليوم علم شموليٌّ لا يلتَبسُ البَتَّةُ باللغة التي يُقدَّمُ بها، وفي هذه الخاصَّة على الأقل تُدرِكُ اللسانيات منزلة العلم الدَّقيق»^(٣).

٧- مما أضافه بعضُ اللسانيين إلى النظريّة التَّركيبية التفريغ والتَّنبع في مصطلحات التَّقدِيم والتَّأخِير، ففي العربية القديمة كان أسلوب التَّقدِيم واحدًا، فجاء هؤلاء اللسانيون فميَّروا فيه مصطلحات التَّسوير والخفق والتَّبيير، فصار تَقدِيم المفعول به على أنواع^(٤).

لهذا كَلَّه يرى أنصار المدرسة التَّوليدية أنَّ الطَّرائق الاستكشافية الحديثة التي ترَوَّدنا بها التَّوليدية «لا تمكِّنا فقط من معرفة معطياتِ اللغة العربية الحالية، بل أيضًا من معرفة معطيات اللغة العربية القديمة، ومعرفة هل المعطيات التي أتى بها الْحَمَة معطياتٌ فعلية أم لا»^(٥).

(١) المعرفة اللغوية ١٤٦.

(٢) انظر اللسانيات واللغة العربية ١٣.

(٣) مباحث تأسيسية ١٢.

(٤) انظر اللسانيات واللغة العربية ١٢٥.

(٥) اللسانيات واللغة العربية ٥٣.

تبنيه:

- بعد أن ذكر البحث ما لكل فريق من المشتغلين بالتركيب النحوي وما عليه، لابد له من لفت النظر إلى قضية لا مفرّ منها في المقارنة بين اللسانيات الحديثة وعلوم اللغة العربية، وهي قضية الفروق التي ينبغي أن تؤخذ بالحسبان في كل موازنة تجري بين الجهدين الفكريين، جهد التحويين العرب وجهد اللسانيين المحدثين التوليديين وغيرهم، وكل موازنة لا تقيم وزناً لهذه الفروق موازنة قاصرة أو عقيم^(١):
- ١- اللسانيات التوليدية نظرية أوروبية حديثة، ترجع بدايتها إلى القرن التاسع عشر الميلادي، والتوليدية التي يخصّها البحث أعمّوذجاً للدرس ترجع بدايتها إلى أواسط القرن العشرين الميلادي، والنظرية العالمية التي تعدّ الثورة الكبرى في التوليدية، والتي انتجها البحث للدرس والموازنة ترجع إلى أواخر ذلك العقد، أمّا علوم العربية فقد بُعدت، ترجع بدايتها إلى القرن الثامن الميلادي.
- ٢- غاية اللسانيات عموماً دراسة اللغات الكونية البشرية جماء، وهي تهدف إلى وضع ضوابط تنتظمها بأسراها، على حين أنّ علوم العربية خاصة باللغة العربية.
- ٣- تختُم اللسانيات الحديثة باللغة المحكيّة، سواء أكانت على خطأ أم على صواب، وتستشهد بكلام النّاس اليومي المستعمل، في حين تختُم الدراسات اللغوية العربية باللغة الفصيحة الجمّع على صحتها، وتستشهد بالقرآن والشعر العربي القديم الذي لا يجاوز النصف الأول من القرن الثاني المجري.
- ٤- اللسانيات لها فروع تطبيقية كثيرة و مجالات متعددة، فهي تتدخل في العلوم الحديثة كلّها، على حين أنّ علوم العربية تقتصر على وصف اللغة وعنصرها وأساليبها.
- ٥- اللسانيات لا ترتبط بتراث أو دين أو قوم أو هوية، أمّا العربية فقد امترختت منذ بزوغ فجر التأليف فيها بالدين الإسلامي، ووضعت علومها من أجل خدمة القرآن الكريم.

وبعبارة أدقّ وأجلّ وأكثر إيجازاً: تتركز نقطة الخلاف الكبرى بين اللسانيات الحديثة بمختلف نظرياتها وعلوم العربية في المدّف، فهedef اللسانيات الحديثة دراسة اللغة البشرية العالمية لذاتها ومن أجل ذاتها، وهدف علوم العربية دراسة لغة القرآن الكريم من أجل خدمته وتوضيح العلوم المتّصلة به.

(١) أثر اللسانيات في الدرس اللغوي الحديث (بتصرف) ٢.

المبحث الخامس:

إمكانية توظيف القواعد التوليدية في زيادة ضبط القاعدة النحوية العربية:

رصدت الفصول الثالث الرابع والخامس من هذا البحث جهود العرب المرادفة لجهود التوليديين، وما يخالف أصول العربية وأوضاعها من كلام التوليديين الذي ينبغي الاحترام عند الاطلاع عليه.

لكن ذلك لا يعني محافأة القواعد التوليدية بالكلية وهرجّها ونبذها وراء الظهور؛ فإن في الأخذ ببعضها فيتناول مواضع من القواعد النحوية خلاصاً من إشكاليات وعقبات، تعرض طريق المُعَرب، وتقض مضجعه، وتجعله أكثر عرضةً للزلل.

مثال ذلك ما تعارف عليه المتعاطون للنحو من القاعدة التي تقول: «من» الاستفهامية إذا ولّها فعل متعدّ لم يستوفِ مفعوله ثُعرب مفعولاً به.

لكن الإشكال أنك تجد جملة لم يستوفِ مفعولها المتعدّي فعله، ثم تُخطئ المُعَرب إذا ما أعرّب «من» مفعولاً به، وحّجّتك في ذلك فساد المعنى، فتكون بذلك قد خالفت القاعدة المعاشرة.

مثال ذلك سؤالك: «من درس؟»

فلا يصحُّ هنا إعراب من مفعولاً مع أنَّ الفعل بعدها متعدّ لم يستوفِ مفعوله.

وهذا يعني أنَّ القاعدة النحوية التي قدمت لذلك المُعَرب يُعوزها المزيد من الضبط والتيسير والتقييد، لدرء الخطأ الناجم عن تطبيقها على إطلاقها، لتفادي متطلبات المعنى فلا تُخلأ به.

وإذا بحثت عن موطن هذا الضبط في قواعد تشومسكي التوليدية فأنت واجده في قانون الخصائص الانتقائية التابع للنظرية الموضوعية التي أنشأها، وهي أحد النظريات العاملية.

وينصُّ هذا القانون على أنَّ الخصائص المعممّة الانتقائية للفعل هي الأساس، فأنت قبل أن تُقبل على الإعراب وتحليل بنية الجملة عليك أن تعي خواصَ الفعل وخواصَ فاعله وخواصَ مفعولاته.

فتنظر في الفعل «درس» وقبل أن تَعْجل في الحكم على «من» قبله بأكملها المفعول تستحضر الخصائص الانتقائية له، فتجد أنَّ من سمات مفعوله أنه [ـ عاقل]، أي غير عاقل، فتحجّم عن إعرابك الذي عهّدته، وتُرْكَن إلى المعنى في إعراب «من» مبتدأ، لأنَّها لا تصلح مفعولاً للفعل «درس» بعد أن استأنست بالقواعد التوليدية التي أخذت بيده خطوة تالية إلى الأمام قبل إسلامك إلى المعنى.

أما إن وَكَلَتِ المُعَرب من بداية الطريق إلى المعنى وأسلَمَته إلى أمرٍ لا ضابط فيه فلن يكون في مأمن - في الغالب - من العجلة والخطأ وسوء الحكم، ومعلوم أنَّه كلَّما كثُرت الضوابط قلَّ التعرُّف والأخذ عن الصواب؛ لأنَّ

الضابط أمرٌ ماديٌّ محسوس يعتمد اللفظ، واللفظ يصل إلى المتعلم من غير عناء، في حين يحتاج أن يُكتب ويُوضع في طلب المعنى.

فالمعنى لا يعتمد دليلاً على الإعراب — عند المتعلمين والمبتدئين — إلا إن أسلمةِهم القواعد إلى موضع لا طاقة لها بضبطه، وعَدَمُوا ضابطاً يأخذ بيدهم إلى ما يُريدون.

ولو أمن النحوويون سلامة فهم المعنى والتعبير عنه عند المتكلّم والسامع، الكبير والصغير، العالم والمتعلم، الأصيل والدّخيل على السواء ما تجسّموا عناء تعقيد القواعد وتقييس الأقيسة، فانظر إلى حالمٍ تجده خوفَ إفساد المعنى الدافع لهم إلى صنيعهم الذي صنعوه.

فبقدر حصول المتعلم على القواعد الضابطة يقلُّ زللُه ويُسَدِّد فكره، ومشكورٌ كُلُّ من استنبط قاعدةً ثُوِّمَنَّ اللبس من القدماء أو المحدثين؛ فتقليص اعتماد المعنى وحده أمرٌ منشود، وهو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، لأنَّ تحميل السامع مُهمَّة فهم المعنى والاتِّكاء عليه وحده والإخلاص إليه في الإعراب مسؤوليةٌ ثقيلة لا طاقة له بها، إنْ خض بها مَرَّةً أَخْلَأَ بها مَرَّاتٍ.

ولذا ينبغي استئناسك بالقواعد التوليدية، وأن لا تألو جهداً في الاطلاع عليها؛ لأنَّها تخدم الغاية التي أنت بصددها، وتزيد من ضبط القاعدة النحوية وتقييدها، وتضمن سلامة تقدير المُعرب وأمن مسلكه، وتحظى بالمتعلم خطوة جديدة فوق الخطأ التي تفضل النحوويون العرب برسوها له.

فإنْ أمكنكَ أن تأخذ بالقاعدة التوليدية مُصاحِبةً للقاعدة النحوية العربية ووُجِدَتْ في ذلك أَمْنًا للمتعلم من الزَّلل وإقالةً له من العثرة — مع الوفاء بالمعنى — فإنَّ ذلك ما لا غاية وراءه، وإنْ أُلفيتَ في كلام التوليديين تعسُّفاً وجوراً على المعنى، ومناقضة لأوضاع العربية فلكَ الأمرُ في هجره واستداره.

• ومن هنَا وَئِمَّ فإنَّ جدَّةَ اللسانيات الحديثة العامة وأصالحة التراث العربي يحتمان علينا أن يكون موقفنا إزاءَها الآتي^(١) :

١. ضرورة التعرُّف الصَّحِيح لعلوم اللسانيات من مصادرها العلمية الدَّقيقة.
٢. توظيف مناهجها وما نتج عنها في علومنا الحديثة بالقدر الملائم ومن غير مبالغة.
٣. تقديم ابتكارات علمائنا القدامى إلى العالم، لرفد مسيرة اللسانيات وإشهار أعمال هؤلاء العلماء بالوسائل العلمية والإعلامية.
٤. استعارة بعض الأطر الإبستمولوجية من أجل إنشاء علوم لغوية جديدة، تستمد معطياتها من الدرس القديم والجديد معاً.

(١) أثر اللسانيات في الدرس اللغوي الحديث، أ.د. أحمد قدور، محاضرة مجمع اللغة العربية بدمشق.

المبحث السادس:

اقتراح قواعد اللغة العربية لتكون منطلق القواعد الكلية العالمية:

اقتراح تشومسكي قواعد اللغة الإنگلیزیة لتكون منطلق القواعد الكلية العالمية، لكنّها لم تتفق مع سائر قواعد لغات العالم وفق ما طبّقه تشومسكي، بل توافقت معها في موضع وتغييرت في موضع.

ويقدّم هذا المبحث اقتراحاً أوفتراضاً مفاده صلاحیة النحو العربي ليكون النحو الكلّي، بحيث يمكن الباحث أن يعثّر على أصوله وجذوره في لغات العالم كافّة، ويُمكّنه أن يعرضه على قواعد اللغات الأخرى ويقابلها عليها، ويقف على مثيل له ونظير في قواعد لغات البشر بأسراها.

ويهدف هذا الاقتراح من ثمّ إلى اختصار الوقت والجهد في وضع القواعد الكلية التي يتجسّم التوليديون اليوم عناء استنباطها وتوليدتها، ويحملون على عاتقهم مهمّة تقييدها وتعيمها على اللغات كافّة، فيصلّ بهم إلى إمكانية هذا الاختصار بالانطلاق من النحو العربي في تأصيل الأصول النحوية الكلية، والبدء به في وضع الضوابط العالمية، ثمّ عرضها على سائر اللغات، مع مراعاة خصائص كلّ لغة ومتغيراتها، على منوال ما صنعه التوليديون.

فقد رأيت أنّ اللسانیات عموماً والتوليدية خصوصاً سعت إلى تقديم نظرية لغوية عامة تسري على اللغات البشرية جمّعاً، ولا يُستثنى منها لسان من الألسن، وقد بحثت في إنجاز مراحل من هذا الهدف، فكثير من مبادئها طبّقت على لغات عالمية مختلفة ولاقت بحاجاً كبيراً، وسعّتها هذا محمود، والفكرة التي أرّقتها واستفرّتها فحرّكتها بإنجاح هذا الإنجاز فكرة عظيمة، وهي نهاية القواعد في مقابل لا نهاية الكلام، فكان لا بدّ لهذه القواعد المتناهية المحدودة من رابط يجمعها يشترك فيه الأمم والبشر المتكلّمون جميعاً، كشفت القواعد التوليدية النقاب عنه بنظريتها الفرعية فوصلت إلى المبادئ والضوابط العامة التي تنتظم الفكر اللغوي العالمي.

ولكنّ الغريب أنّ هذه القواعد العامة التي استخلصتها التوليدية أكثرها يتطابق مع قواعد التحويين العرب بتماثل شبه تام، وبتارّد في المصطلحات، وقد خلص الفصلان الثالث والرابع من هذا البحث للحالات المطابقة.

وقواعد التحويين العرب كما لا يخفى مختصة باللغة العربية دون التعرّض لغيرها من قريب أو بعيد، فهل يعني هذا أنّ النحو العربي يصلح أن يعمّم على اللغات العالمية عموماً؟

وهل بإمكان الباحث أن يستلهم من ذلك -وفق ما يمليه عليه العقل والمنطق- افتراضاً يقترح اللغة العربية التي يخصّها النحو العربي بالدرس لتكون مركز اللغات البشرية، وهل لهذا صلة باختيارها من بين سائر اللغات العالمية الكونية لنزول الشريعة السماوية الحالدة الخاتمة العامة للناس كافّة؟!

وهذا الكلام لا يعدو كونه اقتراحًا، أو دعوى تحتمل الخطأ والصواب، وللقارئ الخيار في قبولها أو رفضها.

دعوى تنظر إلى قواعد العربية نظرًا توصلها لتكون محور القواعد العالمية، لها أصول موحدة مشتركة في لغات البشرية كافة.

ولهذه الدّعوى يُبَيَّنُتُّ تُسْتَنِدُ إِلَيْهَا، وَلِفَتَاتٍ تُسْتَأْنِسُ بِهَا، وَأُمُورٍ تَعْصُدُهَا.

فَأَمَّا الْبَيِّنَةُ الَّتِي تُسْتَنِدُ إِلَيْهَا فَمَا سَاقَهُ هَذَا الْبَحْثُ مِن الدَّلِيلِ الْعَلَمِيِّ الْعَمَلِيِّ التَّطَبِيِّقِيِّ الْوَاقِعِيِّ الَّذِي يُبَيِّنُ مَوْقِعَ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ الْحَقَّ مِن النَّحْوِ التَّوْلِيدِيِّ الْمَقِيمِ الْقَوَاعِدِ الْكَلِّيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ، الْمُؤَسِّسِ لَهَا؛ فَإِنَّكَ إِذَا أَجَلْتَ النَّظَرَ فِي هَذَا الْبَحْثِ وَخَاصَّةً فِي الْفَصْلِيْنِ الْثَالِثِ وَالرَّابِعِ مِنْهُ وَجَدْتَ نَظِيرًا عَرَبِيًّا مَمَاثِلًا لَأَكْثَرِ مَا فِي قَوَاعِدِ تَشْوِمْسُكِيِّ الْعَالَمِيَّةِ، وَرَصَدْتَ الْعَدِيدَ مِنْ مَظَاهِرِ التَّشَابِهِ وَالْتَّطَابِقِ بَيْنَ النَّحْوِ الْكَلِّيِّ وَالنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، إِلَى درجة تروعك وَتَقْوِيَّكَ عَنْدَكَ الظَّنُّ الَّذِي يَهْجُمُ بِكَ عَلَى الْيَقِينِ بِأَنَّ قَوَاعِدَ الْعَرَبِيَّةِ أَشَبَّهُ مَا تَكُونُ بِالْقَوَاعِدِ الْعَالَمِيَّةِ.

فَقَدْ عَرَضَ الْفَصْلُ الْثَالِثُ مَا يُقَابِلُ كُلَّ نَظِيرَةٍ مِنْ نَظِيرَاتِ التَّوْلِيدِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ الْخَمْسِ فِي جَهُودِ عَلَمَاءِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.

ثُمَّ خَصَّ الْفَصْلُ الرَّابِعُ مَسَائِلَ وَفَضَائِلَ تَوْلِيدِيَّةً وَمَبَادِئَ أَرْسَاهَا أَصْحَابُهَا رَبَتْ عَلَى الْأَرْبَعِينِ مَوْضِعًا، كَانَتْ أَقْرَبَ مَا تَكُونُ إِلَى مَا قَالَهُ عَلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ، حَتَّى يَكَادُ قَارئُهَا يَجِدُ مَبْرُوكًا بِأَنَّ تَشْوِمْسُكِيَّةَ تُسْتَأْنِسُ بِالنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ فِي وَضْعِ نَظِيرِهِ، أَوْ أَنَّ قَوَاعِدَ الْعَرَبِيَّةِ هِيَ الْقَوَاعِدُ الْعَالَمِيَّةُ الْأَسْبَقُ وَالْأَقْدَمُ فِي الْوَضْعِ وَالْتَّنْظِيرِ الْكَلِّيِّ، لَا يَجِدُ مَعْدِلًا وَلَا مَلْتَحِدًا عَنْ أَنْ يَقُرَّ بِأَحَدِ هَذِينَ الْخَيَارِيْنِ.

وَقَدْ يَكُونُ لَهُ مَلْجَأٌ أُخْيِرٌ غَيْرُ هَذِينِ، وَهُوَ أَنْ يَعْدِلُ عَنْ اعْتِرَافِهِ بِعَالَمِيَّةِ قَوَاعِدِ تَشْوِمْسُكِيِّ، وَلِهِ الْخَيَارُ فِي أَيِّ الْوِجْهَاتِ اَجْهَّهُ.

وَأَمَّا الْلُّفْتَاتُ الَّتِي تُسْتَأْنِسُ بِهَا هَذَا الدَّعَوِيُّ –وَهِيَ تُذَكَّرُ هُنْهَا لِمَنْ أَرَادَ الْإِسْتَرَادَةَ– فَتُشَرِّيفُ اللَّهِ لِلْغُلَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَيْهَا هَذِهِ الْقَوَاعِدُ وَأُقْيِمتْ مِنْ أَجْلِ خَدْمَتِهَا، وَيُشَهِّدُ لَهَا التُّشَرِيفُ الْعَرَبِيُّ وَالْعَجْمِيُّ.

اَخْتَارَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْلُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ لِتَكُونَ لُغَةَ الرِّسَالَةِ السَّمَاوِيَّةِ الْخَالِدَةِ الْعَالَمِيَّةِ، وَمِنَ الْمُسْتَبِدَّ أَنْ يَكُونَ سُبْحَانَهُ اَخْتَارَهَا عَبِيشًا، فَلَا يَشْكُّ الْمُرْءُ فِي حِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنِّي اَخْتَارَهَا مِنْ بَيْنِ آلَافِ الْلُّغَاتِ لِتَكُونَ لُغَةَ الْقُرْآنِ الْمَنْزَلِ لِلنَّاسِ كَافَّةً، وَلُغَةُ الرَّسُولِ الْمَرْسُلِ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَلُغَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وَتَتَضَافِرُ الْأَدَلَّةُ عَلَى فَضْلِ هَذِهِ الْلُّغَةِ وَتُشَرِّيفِهَا وَمَزِيزِهَا الْخَاصَّةِ.

أَوَّلًا – الدَّلِيلُ النَّقْلِيُّ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيُّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾^(١)، وَقَالَ: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ

(١) سورة النَّحْل: ١٠٣.

* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ^(١)، فَمَدْحُ الْعَرَبِيَّةِ بِالْإِبَانَةِ وَالْإِفْصَاحِ، وَهُمَا ضُدُّ التَّعْمِيَّةِ وَالْغَمْوُضِ وَالْإِلْغَازِ، وَلَمْ يَمْدُحْ لِغَةً مِّنَ الْلُّغَاتِ غَيْرِهَا.

ثانياً- الدليل العقلي:

يُسْتَدِلُّ بِالْعُقْلِ عَلَى عَالِمَيْهِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، حِينَ يُجْمِعُ بَيْنَ هَاتِيْنِ الْآيَيْنِ، وَيُعْنِي النَّظَرُ فِيهِمَا، فَيُسْتَبِطُ الْمُقْصُودُ:

قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لَيْبِيَّنَ لَهُمْ﴾^(٢)، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾^(٣)

فَصَرَّ لِغَةً كُلَّ رَسُولٍ عَلَى لِغَةِ قَوْمِهِ، وَقَصَرَ رِسَالَةُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ كَافَةً، فَاسْتَبَطَ مِنْ هَذَا أَنَّ لِغَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ لِغَةً عَامَّةً لِلنَّاسِ كَافَةً، لِأَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ يَتَكَلَّمُ بِلِغَةِ قَوْمِهِ، وَقَوْمُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ النَّاسُ كَافَةً وَفِقْ نَصُّ الْقُرْآنِ.

ثالثاً- إقرار العلماء العجم بِالْسُّنْتِهِمْ: -«وَشَهَدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا» -

قد يُظْنُ ظَانُّ أَنَّ الَّذِينَ يَكْفِلُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَيَفِيضُونَ فِي الشَّاءِ عَلَيْهَا إِنَّمَا هُمْ أَهْلُوهَا وَذُووْهَا وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِجَهْلِهِمْ بِلِغَاتِ غَيْرِهِمْ.

غَيْرَ أَنَّهُ سَيَعْدِلُ عَنْ رَأْيِهِ هَذَا وَيَتَبَرَّأُ مِنْهُ إِذَا مَا عَلِمَ أَنَّ عَلِمَاءَ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِينَ أَثْنَوْا عَلَى الْعَرَبِيَّةِ، وَأَعْجَبُوا بِرُونقِهَا، وَبَدِيعِ صُنْعِهَا، وَلَطْفِ مَأْخُذِهَا، وَنَالَتْ مِنْ نَفْوِهِمْ كُلَّ الْقِبُولِ وَالْإِسْتِحْسَانِ لَمْ يَكُونُوا عَلَى جَهْلِ بَغِيرِهَا مِنَ الْلُّغَاتِ، بَلْ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ عَجَمِيًّا أَصْلُهُ غَيْرُ عَرَبِيٍّ، فَهُمْ لَمْ يُفَضِّلُوهَا عَلَى غَيْرِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ خَبَرُوا هَذِهِ وَخَبَرُوا تَلْكَ.

وَمِنْ بَيْنَ هَؤُلَاءِ ابْنُ جَيِّ الذِّي أَفَاضَ فِي الشَّاءِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ بِعَبَاراتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَمُوَاطِنٍ شَتَّى، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ عَرَبِيٍّ، وَهُوَ عَلَى درِيَّةِ قَوْمِهِ وَبِلِغَةِ الْعَرَبِ، فَلَمْ يَأْلُ جَهْدًا فِي إِظْهَارِ فَضْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ يَتَرَدَّ لَحْظَةً فِي إِيَّاها وَتَقْدِيمِهَا عَلَى غَيْرِهَا، وَعَبَارَاتُهُ تَتَعَدَّ وَتَتَنَوَّعُ، وَتُبَثُّ فِي جَسَدِ كِتَابِهِ، تُطَالَعُ النَّاظِرُ كَيْفَمَا قَلَّ بِطْرَفِهِ.

يَقُولُ: «وَكَلَامُ الْعَرَبِ لِمَنْ عَرَفَهُ وَتَدَرَّبَ بِطَرِيقِهَا فِيهِ جَارٍ مَجْرِيُ السَّحْرِ لَطْفًا، وَإِنْ جَسَّا عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ تَرِي وَجْفًا»^(٤).

(١) سورة الشعرا: ١٩٣ - ١٩٥.

(٢) سورة إبراهيم: ٤.

(٣) سور سباء: ٢٨.

(٤) الخصائص ١/٢٠٥.

ويقول: «فهذا أمرٌ قدّمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول، ليُرى منه غَور هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة، ويعجب من وسیع مذاهبتها، وبدیع ما أُمِدَّ به واضعها ومبتدئها»^(١).

ويقول: «وذلك أَنَّني إذا تَأَمَّلت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدَّقَّة والإرهاق والرِّفَقة ما يَمْلِكُ عَلَيَّ جَانِبُ الْفَكْرِ، حتَّى يَكَادُ يَطْمَحُ بِهِ أَمَامَ غَلْوَةِ السَّحْرِ»^(٢).

ويقول: «وإنما أَزِيدُ في إِيَضَاحِ هَذِهِ الْفَصْوَلِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْغَرْبَضِ؛ فِيهِ تَقْرِيرُ الْأَصْوَلِ، وِإِحْكَامُ مَعَاقِدِهَا، وَالنَّتِيَّةُ عَلَى شَرْفِ هَذِهِ الْلِّغَةِ، وَسَدَادِ مَصَادِرِهَا وَمَوَارِدِهَا، وَبِهِ وَبِأَمْثَالِهِ تُخْرَجُ أَصْفَانِهَا، وَتُبَعَّجُ أَحْصَانِهَا»^(٣).

ويقول: «هذا فصل من العربية حسن، كثير المنفعة، قويُ الدلالة على شرف هذه اللغة»^(٤).

ويقول: «وقد رسمت لك منه رسمًا فاحتذِه وتقِيلْه تحظَ به، وتكثِّر إعظامَ هذه اللغة الكريمة من أجله»^(٥).

ويقول: «ومن طريف ما مرَّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يُعْلَمُ بعدها، ولا يُحاط بقاصبِها ازدحامُ الدال والتاء والطاء والراء واللام والتون إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثُر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما»^(٦).

ويصف كتابه الخصائص بأنَّه «أجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإنقاذ والصنعة»^(٧).

ثمَّ إِنَّ ابن جِيَّي يحيط لِكَلَامِ الْمُعْتَرِضِينِ، الَّذِينَ لَا يَرَوُنَ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَدَنَ مَزِيَّةً تَفَتَّرُ إِلَيْهَا غَيْرُهَا مِنَ الْلُّغَاتِ، فَيُعِرِّضُ حَجَجَ الْفَرِيقِ الْمُعَارِضِ وَيُرِدُّ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: «فِإِنْ قَلْتَ: فِإِنَّ الْعِجْمَ أَيْضًا بِلْغَتِهِمْ مَشْغُوفُونَ، وَلَهَا مُؤْثِرُونَ، وَلَأَنْ يَدْخُلُهَا شَيْءٌ مِنَ الْعَرَبِيِّ كَارِهُونَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ إِذَا أَوْرَدُوا الشَّاعِرَ مِنْهُمْ شِعْرًا فِي الْفَاظِ مِنَ الْعَرَبِيِّ عَيْبٌ بِهِ وَطَعْنٌ لِأَجْلِ ذَلِكَ عَلَيْهِ؟ فَقَدْ تَسَاوَتْ حَالُ الْلُّغَتَيْنِ فِي ذَلِكَ، فَأَيَّهُ فَضِيلَةُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى الْعِجْمِيَّةِ؟

(١) الخصائص ١/١٧.

(٢) المصدر نفسه ١/٤٧.

(٣) المصدر نفسه ١/٧٧.

(٤) المصدر نفسه ٢/١١٣.

(٥) المصدر نفسه ٢/١٣٩.

(٦) المصدر نفسه ٢/١٦٦.

(٧) المصدر نفسه ١/٢.

قيل: لو أحسست العجمُ بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والرقة والدقة لاعذرْتُ من اعترافها بلغتها، فضلاً عن التقاديم لها والتسويه منها»^(١).

وتراه يُجاري هؤلاء المعتبرين إلى أبعد حدٍ ويعايشهم، فيتابع حجتهم ودحضها قائلاً:

«إِنْ قِيلَ: لَا بَلْ لَوْ عَرَفَ الْعَرَبُ مَذَاهِبَ الْعِجمِ فِي حُسْنِ لُغَتِهَا وَسَدَادِ تَصْرُفِهَا وَعَذْوَبَةِ طَرَائِقِهَا لَمْ تَبِعْ^(٢) بِلُغَتِهَا، وَلَا رَفَعَتْ مِنْ رُؤُسِهَا بِاسْتِحْسَانِهَا وَتَقَادِيمِهَا.

قيل: قد اعتبرنا ما تقوله فوجدنا الأمر فيه بضدّه؛ وذلك أنّا نسأل علماء العربية ممّن أصله عجميُّ، وقد تدرّب بلغته قبل استعرايه عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك، لبعده في نفسه، وتقدُّم لطف العربية في رأيه وحّسّه.

سألت غيرَ مرة أباً عليّ رضي الله عنه عن ذلك فكان جوابه عنه نحوًا ممّا حكّيته».

ثمَّ إنَّ ابنَ حِيِّ لا يفتَأِ يجاجِحُهم، حتى يصلَّ بهم إلى طريق مسدودة، لا يبغون عنها حولاً، فيقول: «إِنْ قِيلَتْ: مَا تَنْكِرُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَأْنَهُ^(٣) كَانَ عَالَمًا بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ عَالَمًا بِالْعِجْمِيَّةِ، وَلَعَلَّهُ لَوْ كَانَ عَالَمًا بِهَا لَأَجَابَ بِغَيْرِ مَا أَجَابَ بِهِ.

قيل: نحن قد قطعنا بيقين، وأنت إنما عارضت بشكٍّ، ولعل هذا ليس قطعاً كقطعنا ولا يقيناً كيقييناً.

وأيضاً فإنَّ العجمَ العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإنَّ قواهم في العربية تؤيّد معرفتهم بالعجميَّة وتوئسهم بها، وتزيد في تنبئهم على أحوالها؛ لاشتراك العلوم اللغوية واشتراكها وتراميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها.

ولم نر أحداً من أشياخنا فيها - كأبي حاتم وبندار وأبي علي وفلان وفلان - يُسُوّون بينهما ولا يُقرّبون بين حاليهما.

وكانَ هذا موضعُ ليس للخلاف في مجال، لوضوحيه عند الكافَّة»^(٤).

(١) الخصائص ٢٤٢/١.

(٢) أي لم تفخر.

(٣) أي أباً عليّ.

(٤) الموضع نفسه.

إذاً أقرّ علماء العجم المنصفون بفضل اللغة العربية على لغتهم، بعد أن درسوا العربية، ووعوا خصائصها، وبرعوا فيها، فصاروا من أذناد علمائها وفاقوهم.

وليس هذا الكلام ضرباً من التنطير والتندر، أو الظنّ والافتراض والتخمين، بل له دلائل ملموسة تُرى عياناً، فانظر إلى المسلمين على وجه البساطة من غير العرب الذين عمدوا إلى تعلم العربية وتتكلّفوا فهمها، فكان لهم ما أرادوا، وهم من الكثرة بمكان، فقد بلغ عدد المتكلّمين بالعربية لغةً ثانية مئتين وستةً وأربعين مليون شخصٍ حول العالم عامَّ ألفين وخمسة عشر، وفق الإحصائيات العالمية^(١).

وهم أزيد من العرب الذين تعلّموا لغاتٍ غيرهم ونطقوا بها، فدلّ ذلك على سهولة العربية ومطواعيتها للتعلم، ومرد ذلك إلى خصائص قواعدها وعموميّة مبادئها، واتفاق أصولها وأحكامها مع أصول الفكر العالميّ البشريّ، وهذا ما يفترضه ويرهن عليه هذا البحث.

وقد بدأ ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فكان من صحابته المسلمين الأوائل من أسلم وتعلم العربية، ليفهم بها وحي السماء، وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، كسلمان الفارسيٌّ وصهيب الرّوميٌّ وبلاط الحبشيٌّ، كلُّهم تعلّم العربية ليفقه القرآن، وانقادت له وانتفقت.

وأمام الأمور التي تعضد دعوى كون النحو العربيّ محور القواعد الكلية:

فمنها إيمانك بحكمة الباري عز وجل أن كلف الناس أجمعين بتعلمها، وذلك أن كلفهم باتباع رسالة محمد صلى الله عليه وسلم، لكونها ناسخة للرسالات السماوية التي قبلها.

فلا يصحُّ دخول امرئ في الإسلام حتى يقيم أركانه، ولا يقيم أركان الإسلام حتى ينطق بالشهادتين ويتعلم الصلاة، وهذا الرّكتان يُعوزهما تعلم العربية، ولا يعقل أن يشّقّ الله تعالى على الناس فيُوجب تعلم العربية على الأجنبيّ، وليس في قواعد لغته قواعد تقترب من قواعد العربية، أو تتشترك معها في شيء.

زد على ذلك أنَّ العربية هي الوسيلة إلى فهم مقاصد الشريعة المكلَّف بتطبيقاتها النَّاسُ كافَّة؛ يقول ابن حني في باب «ما يؤمّنه علم العربية من الاعتقادات الدينية»:

«وذلك أن أكثر من ضلَّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها فإنَّما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافة بها، وعرضت عليها الجنة والثَّارِّ من حواشيه وأحناها، وأصل اعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه منها وجاز عليهم بها وعنها»^(٢).

(١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة. الشابكة.

(٢) الخصائص ٢٤٥/٣.

ثم يقول: «ولو كان لهم أنس بهذه اللغة الشريفة أو تصرف فيها أو مزاولة لها لحمتهم السعادة بها ما أصارتهم الشقاوة إليه بالبعد عنها...، ولذلك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل لحن: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل»، فسمى اللحن ضلالاً وقال عليه السلام: «رحم الله امراً أصلح من لسانه»، وذلك لما علمه صلى الله عليه وسلم مما يعقب الجهل لذلك من ضد السداد، وزيغ الاعتقاد»^(١).

ومنها أن قضى الله تعالى لهذه اللغة وقواعدها من يخدمها من يتعذر على شخصٍ أن يخصِّهم، أو يخصِّي مؤلفاتهم، وهم أحجى يتعاقبون، يتصل آخرهم بأولهم فهم يُوزعون، لا يفتؤون يخدمون العربية بعلومها كافة، خدمةً لم تتهيأ لغيرها من اللغات على مر الدهر وتقادم العهود، فهذا مما يؤنسك أهلاً لغة عالمية، وقواعدها قواعد عالمية كوتية.

ومنها أن الله عز وجل تعهد بحفظ القرآن المنزَل بلسانٍ عربيٍ مبين، ولا يكون ذلك دون حفظ العربية من الأضمحلال والزوال، وأنت ترى هذا الدليل ساطعاً عياناً، وحياناً واقعاً يمثل أمامك، لا تحتاج عليه إلى أدلة برهان؛ فانظر إلى لغات العالم كافة كيف ماتت بزوال امبراطورياتها، ونشأت على أنقاضها لغاتٌ جديدة لا تكاد تنظر إلى ساقتها إلا باستنكار واستغراب، إلا اللغة العربية، لا زالت حيةً حتى الآن، يفهم نصوصها وقرآها الطفل والأجنبيُّ المُقبل على تعلمها، الدخيل على منهجها وقواعدها، وما هذا إلا لائحةٌ لغةٌ حالية، ومن ثم فأصول قواعدها العاملة ثابتة كذلك، فلا يُعقل أن يأتي زمن يُعرب الفاعل فيه مفعولاً منصوباً، أو المفعول مضافاً إليه مجروراً، وهذا الشابُ يزيد من صلاحية قواعدها لتكون قواعد عالمية^(٢).

وفي ثبات قواعدها واطرادها واتفاقها على مر السنين يقول ابن جني: «وليس يحوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم، وعند كل قوم منهم حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر، على كثرتهم وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم، وتصريفها على أسلتهم اتفاقاً وقع حتى لم يختلف فيهم اثنان، ولا تنازعه فريقان، إلا وهم له مريدون، وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر والنصب بحروفه والجزم بحروفه، وغير ذلك من حديث الشنية والجمع، والإضافة والنسب والتحقيق، وما يطول شرحه، فهل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتواترْتْ تجاهه!»^(٣).

ويقول: «ولو كانت هذه اللغة حشواً مكياً، وحثواً مهياً لكتُر خلافها وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جُر الفاعل ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم، بل

(١) الخصائص . ٢٤٦/٣

(٢) وقد جمع الباحث البروفيسور مهدي الفلوجي اثني عشر دليلاً على بقاء اللغة العربية حية، واستحالة فنائها كما فنيت وتفني الكثير من اللغات، استمع إلى: فناء وبقاء، موت اللغات وحياة اللغة العربية، د. مهند الفلوجي، فيديو، الشابكة.

(٣) المصدر نفسه . ٢٣٨/١

جاء عنهم الكلام سُدًّا غير مُحَصَّل، وَغُفَلًا من الإعراب، ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكلف الظاهر بالمحاجة على طرد حكماته»^(١).

ومنها بروز علماء العجم في تأليفهم في اللغة العربية، ودراستها والتبصر في خصائصها وفهم دقائقها ولطائفها، حتى كأحّم هم أهلها، بل قد يفوقون أهلها في ذلك، فأنت تجد مصنفاتكم تصاهي مصنفات العرب وتزيد عليها، وما ذلك إلّا لصلاحية العربية لأن يتبين قواعدها كلُّ امرئ، فتصبح كأنّها قواعد لغته، لا ينقص عن أهلها في شيء.

ومنها كأنّها قواعد وصفية تصف اللغة العربية التي يشهد بفضلها القاصي والداني، والعريّ والعجمي ممّن يُصفون، وإلى الحق يُذعنون، فلا شك في كأنّها ستكون من التكامل والاتساق والمتانة والرفعة والترابط والمنطقية ما تكون منه لغتها التي تصفها.

وفي ذلك يقول ابن حني: «فهذا ونحوه يدلُّك على قَوَّة تداخل هذه اللغة وتلامحها، واتصال أجزائها وتلاحمها، وتناسب أوضاعها، وأنّها لم تُفْتَنَت اقتعاشًا، ولا هيلت هيلًا»^(٢)، وأنّ واضعها عنِّي بها، وأحسن جوارها وأمِدَّ بالإصابة والأصالة فيها»^(٣)

ومنها أنَّ علل هذه القواعد تتفق مع الذوق البشري والحسن العالمي، والفكر الطبيعي، أقرَّ بذلك عالم العربية العجمي ابن حني حين قال: «ولست تجد شيئاً مما علل به القوم»^(٤) وجوه الإعراب إلّا والنفس تقبله، والحسن منطوي على الاعتراف به؛ ألا ترى أنَّ عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفُرِعَ إلى التّحاسم فيه إلى بديهة الطَّبَع، فجميع علل النَّحو إذاً مواطنة للطَّبَع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد»^(٥).

ومنها شرف القائمين على القواعد النحوية، الواضعين لها، والثُّروة للأشعار التي قامت القواعد عليها، والثقة بدينهم وخلقهم وأمانتهم وعقولهم ونقوتهم واستبطاطهم واستحالة تواطئهم على الكذب.

يقول ابن حني: «باب في صدق النَّقلة وثقة الرُّواة والحملة:

(١) الخصائص ١/٤٤.

(٢) أي لم توضع جرفاً.

(٣) الخصائص ١/٣١٢.

(٤) أي التحويتون.

(٥) الخصائص ١/٥١.

هذا موضعٌ من هذا الأمر لا يعرف صحته إلا من تصورَ أحوالَ السَّلْفَ فيه تصوّرَهُمْ، ورأهم من المؤفّر والجلاّلة بآعیانِهِمْ، واعتقد في هذا العلم الکریم ما يجب اعتقاده له، وعلم أنه لم يُوفَقْ لاختراعه وابتداء قوانینه وأوضاعه إلا البرُّ عند الله سبحانه، الحظیظُ بما نَوَّهَ به وأعلى شأنه.

أو لا يعلم أنَّ أميرَ المؤمنین علیَّاً رضيَ اللهُ عنْهُ هو البدائِهُ والمنبئُ عليهِ والمنشئُ والمرشدُ إلَيْهِ، ثم تحققَ ابن عباس رضيَ اللهُ عنْهُ بِهِ، واكتفَى أبِي الأسودِ رحْمَهُ اللهُ إِيَاهُ، هذا بعد تبییهِ رسولَ اللهِ صَلَّی اللهُ عَلَیْهِ وَسَلَّمَ عَلَیْهِ وَحْضَهُ عَلَیِ الْأَخْذِ بِالْحَظْهِ مِنْهُ، ثُمَّ تَتَالَّ السَّلْفُ رَحْمَهُمُ اللهُ عَلَیْهِ وَاقْسَاءُهُمْ آخِرًا عَلَى أُولِّ طَرِيقَهُ»^(١).

زد على ذلك أنَّ أكابر علماء العربية ورواة أشعارها هم الصحابة والتَّابُعُونَ وأتباعُ التَّابُعِينَ، الذين قال فيهم الرَّسُولُ صَلَّی اللهُ عَلَیْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرِنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونُهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونُهُمْ»^(٢)، وجُلُّهُمْ مِنْ حَمْلَةِ القرآنِ، ومن رواة الأحاديث، ومن الفقهاء والأصوليين، ومن القراء العدول الثقات المشهود لهم بالأمانة والصدق، فإنما هم شيوخُ أُبَارٍ، يُفُوّضُ النَّاسُ إِلَيْهِمْ أُمُورَ دِيَنِهِمْ، ويأْتُنُوهُمْ عَلَى وَحِيِ السَّمَاءِ، أَفَلَا يَأْتُنُوهُمْ عَلَى قَوَاعِدِ وَحِيِ السَّمَاءِ، وشواهدَ مِنَ الشِّعْرِ أَقَامُوا عَلَيْهَا قَوَاعِدَهُمْ؟

ومنها مرونتها، وقابلَتُها للاشتئاق والتوليد، وملاءمة اللهجات كافةً، وتقبُّلها لدرجات عدّة من الفصاحة، يدخل فيها المرجوح كما يدخل الراجح، ويدخل فيها المقبول كما يدخل الفصيح والأفصح، وتحمُّل قواعدها للعديد من المساحات والاستثناءات وكثرة التفرعات.

فأنت تحكم بالصيغة العربية على كلام مُذيعٍ يتكلّم في عصرنا، أو على مجلّة فنية منشورة في الأسواق، أو على منهج دراسيٍّ لطلابٍ مبتدئٍ في أيّ مادة دراسية، كما تحكم على شعر امرئ القيس بذلك، فانظر إلى اتساع مضمون العربية، ومدى طواعيتها، وقابلَتُها للأخذ والرِّد والعلو والهبوط.

يقول ابن جنی: «وسبُبُ هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرةُ هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التَّصْرُفِ فيها والترُّكُحُ»^(٣) في أثنائها، لما يلابسونه ويكتشرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع، ولقوّة إحساسهم في كلّ شيءٍ شيئاً، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به مَنْ لم يألفْ مذاهِبَهُمْ»^(٤).

(١) الخصائص .٣٠٩/٣.

(٢) صحيح البخاري برقم ٢٦٥٢.

(٣) أي التصروف.

(٤) المصدر نفسه .٢١٥/١.

ويقول عن سهولة تعلمها وتكليفها: «لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة إلا ونفوسهم قابلة لها محسنة لقوة الصنعة فيها، معترفة بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها»^(١).

فهذه الأمور وغيرها تعضد صلاحية قواعد العربية لتكون قواعد عامةً للغات البشرية كافة، ففيها من الأدلة ما تسكت النفس إليه سكون الصادي إلى برد الماء.

فلهذا كله يقترح على من فرع إلى صياغة قواعد كونية ونحو كلي أن يختصر الوقت والجهد، فيبدأ باللغة العربية، من قواعدها ينطلق إلى استنباط قواعد كليلة ومبادئ عامة، ومن ثم يعمد إلى تطبيقها على اللغات الأخرى، فيضيف ما يضيف ويعتبر ما يغير وفقاً للتفاصيل الخاصة بكل لغة، حتى يكون له ما أراد، ويتمثل هنا بقول الجرجاني: «فلولا الإلحاد إلى الهويني وترك النظر وغطاءُ ألقى على عيون أقوام لكان ينبغي أن يكون في هذا وحده الكفاية وما فوق الكفاية»^(٢).

ولا يفهم من هذا الكلام أن يهضم حق التوليديين أو يُضيّع صنيعهم، ويجعل هباءً مثراً، بل من الإنصاف أن لا يُخسِّس الناس أشياءهم، فلتلصومسكي الفضل في أن اكتُشف وجود ما يُسمى بالقواعد العالمية، وفي أن غاص في دراسة الفكر البشري وماهية العقل الإنساني، وتوصّل من خصائصه إلى أن اللغة واحدة وإن اختلفت الألسن واللهجات، وإلى أن اللغات كافة أصولاً تجمع بينها، وقوانين كليلة تلُم شملها، فكان سباقاً رائداً في هذا الفكر الخالق.

ويلخص نيل سميث تفرّقات تشلومسكي وإبداعاته اللغوية بقوله مقدماً كتاب تشلومسكي «آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل»: «إن ما هو مؤثر في كتابة تشلومسكي ليس فقط اتساعها المُرْعُبُ ومداها الكبير، بل إنه بعد نصف قرن لا يزال يمتلك القدرة على الإدهاش، من ملاحظة أن الكائنات البشرية ليست نوعاً طبيعياً، إلى أهمية اللغة اليابانية لتحليل اللغة الإنكليزية، من رفض اختراعه المشهور البنية العميقية، إلى حده بأن تلك اللغة رغم طبيعتها البيولوجية قد تكون قريبة من الكمال، من التوتر بين البديهة والعلم إلى المعاني الضمنية لما نعرفه حول بني اللون أو فجتان من الشاي، كل شيء يتفاعل ليعطي رؤية فريدة وطاغية للغة والعقل»^(٣).

(١) المصدر نفسه ٢٣٩/١.

(٢) دلائل الإعجاز ٤١٥.

(٣) آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، مقدمة.

وما قيل: «تم الاقتباس من تشومسكي أكثر من أي باحث آخر على قيد الحياة في مجال العلوم الإنسانية والفنون، بين عامي ألف وتسعمئة وثمانين وألف وتسعمئة واثنين وتسعين»^(١).

ولا تعجب إن أنكر عليك هذا الاقتراح المذكور قارئٌ مجحف أو حاسدٌ بعيدٌ من الإنفاق، فعارضك وأشهاز قلبه من دعواك؛ فالعرب اليوم محازبون معاذون مهاجرون من العالم كله على الأصعدة كافة، فليس من الغريب أن تتهتم لغتهم بالربيع والتحول والفساد، وتحارب وتبدل الجهود القصوى لتمحي، وتنبع من جذورها، ويغيب ذكرها عن تاريخ الفكر اللغوي العالمي، فضلاً عن أن تحارب دعوى صلاحية قواعدها لتكون صاحبة المقام الأسمى بين قواعد اللغات، وهذا كله كان لهذا الاقتراح مما لا تقوى عليه العبارة ولا يملك فيه إلا الإشارة!

(١) استمع إلى: محاضرة لورانس كراوس مع نوام تشومسكي، ٢٠١٥، (الشاككة).

خاتمة البحث

درس البحث التركيب النحووي من حيث مفهومه بين النحوين واللسانين، والمصطلحات المترتبة به، ثم خصّ نظرية لسانية تركيبية حديثة بالدرس والعرض والتحليل، وهي نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية، صاحبًا جهده على الطور العاملاني منها، الذي يسمى الثورة العاملية، ويعدُّ التطوير الثاني الأعظم الذي أنجزه تشومسكي في قواعده التوليدية.

وهو يشتمل على النظريات الفرعية الآتية:

نظريّة العمل، ونظريّة الأثر، ونظريّة الإحالّة، ونظريّة الموضوعاتيّة، ونظريّة الحالّة.

ثم انبرى لمقابلة هذه النظريات على ما في النحو العربي، ووضع يده على نقاط التلاقي ونقاط الاختلاف، فكانت نقاط التلاقي في منحى اثنين:

المنحي الأول من حيث النظريات العاملية الأساسية.

والمنحي الثاني من حيث المسائل المفردة المشورة بين هاتيك النظريات.

فأثار بمقابلته هذه قضيّتين اثنتين:

قضيّة اتفاق النظريتين اللسانية التوليدية والنحوية العربية وتلاقيهما في نقاطٍ تزيد على الأربعين موضعًا، منها ما تتفق به النظريّة العربيّة في خدمة التركيب النحووي الخدمة الأنضج والأوّي، ومنها ما تتماثل به النظريّتان وتنطّابق.

وقضيّة خالفة النظريّة التوليدية لأوضاع العربية وخصائصها، وأحكام النحو ومبادئه فيما يقارب الثلاثين قانونًا من قوانينها التي أثبتتها، ومن ثم خلص إلى امتناع تطبيق هذه النظريّة على العربية في هذه الموضع على الأقل.

فكانَت القضية الأولى — وهي قضية تماثل النظريتين — تفيد أنَّ النحو العربي أسبق من النظريّة التوليدية إلى كثيرٍ مما جاءت به، وأنَّ النحوين العرب قبل قرونٍ طويلة اكتشفوا ما استحدثه الغربيون اليوم بل فضلواهم.

وكانت القضية الثانية — وهي قضية التعارض بين المبادئ التوليدية الثابتة وأوضاع العربية — تفيد أنَّه لا ينبغي تطبيق مبادئ التوليدية على العربية جملةً وتفصيلاً، بل ينبغي الاحتراز من ذلك، وتمييز ما يلائم العربية مما ينافيها.

ثم ذكر البحث جملةً من الانتقادات التي وُجّهت إلى التوليدية، وأردها بجملةٍ من المأخذ التي أخذت على النحو العربي.

أُتبع ذلك بطائفةٍ من النقاط التي تُعدُّ عند التوليديين تُميّزاً وإبداعاً وتجديداً..

وفي الختام درس إمكانية الإفادة من القواعد التوليدية في زيادة ضبط القاعدة النحوية، ثم بحث في صلاحية كون القواعد النحوية العربية قواعدٌ كليّةٌ عالميّةٌ تصلح أن تطبّق على اللغات البشرية على سبيل الإجمال لا التفصيل.

نتائج البحث

1. قدّم النحويون العرب جهوداً عظيمة هي في حقيقتها جوهر النظريات اللسانية المستحدثة وإن لم يسمّوها باسمها، وكانت جهودهم في ميادينها أضيق وأعمق وأوسع وأسبق وألصق بروح اللغة العربية وشهادتها التطبيقية العملية، على أنَّ خدمة اللسانيين جاءت أوضح وأدق وأخصّ، وأكثر تنظيماً وتنسيقاً، وألصق بميدان التنظير التجريديّ، لكونها جاءت في عصر معرفيّ مفتوح صبغته الحضارة والتكنولوجيا، وأفادت من علم الحاسوب والعلوم الفيزيائية والطبيعية والنفسية والفلسفية.
2. الجديد الذي سبقت إليه التوليدية صياغة قواعد عالمية، وإقامة نحو كلّي يشترك فيه البشر على اختلاف لغاتهم، فكان هُمُّها الدائم صياغة نحو كلّيٍّ تشترك فيه اللغات جميعاً مع مراعاتها الباراميترات / المتغيرات التي تخصُّ كلَّ لغة بعينها، في حين أنَّ واضعي قواعد العربية لم يأتوا على ذكر قواعد لغات العالم بحال ولا أخظروها لهم بحال.
3. التعليل النحوي لم يكن الداعي إلى إنشاء النحو وقيامه، الباعث على وضع الأقيسة النحوية كما يعتقد باحثون لغويون اليوم، إنما الغالب على المنهج العام للنحو العربي صفة المنهجين الوصفي والمعياري، ثم يأتي المنهج التفسيري فيه تباعاً للأول، بخلاف التفسير عند تشومسكي، فقد كان سبباً في قيام قواعد نظرية داخلاً في صميمها، فالرّيادة التي حققها تشومسكي أن انتقل بعلم اللسانيات من مرحلة الملاحظة والتصنيف التي وقفت عندها البنوية إلى مرحلة تفسيرية تقوم على الكشف عن النماذج التي تحكم بقدرة المتكلّم والسّامع اللّغوية.
4. اصطبغت كلُّ من النظريتين النحوية العربية والتوليدية اللسانية بصبغة العصر الذي وُضعت فيه، فكان النحو متأثراً في جوانب منه بعلوم الكلام وأصول الفقه والمنطق، وكانت التوليدية متأثرة بعلوم الرياضيات والفيزياء والفلك والفلسفة والطب والعلوم الحاسوبية.
5. من أهمِّ الأصول النحوية التي اعتمدتها النحويون في إقامة قواعدهم السماع والقياس، إنما التوليديون فلا يعتقدون بهذه الأصول ولا يُيالون بها بالاً، فهم يعدّون السماع "نظريّة البيغاء" والقياس "لا نفع فيه" وإن كان "أقلَّ حماقةً من مفهوم السماع" إنما أقاموا نظرية فطرية، مُزوِّدةً بها كلُّ متكلّم عادي بلغة ما، دون اكتساب أو تجربة أو سمع أو قياس.

فردُ حكمهم على جملة ما بالقواعدية أو عدمها إلى حدس المتكلّم والعمليات الحوسية في دماغه، فالذّهن وحده القادر على الحكم على الجمل بالقواعدية أو عدمها، والمطلوب من النظرية التوليدية أن تبيّن آلية عمل الدماغ.

٦. النحويون العرب عُنوا بالتركيب النحوي عنایةً لا تقل عن عنایتهم بالفردات، والإعراب عندهم الذي يحتل مركز الصدارة في علم النحو إنما هو قائم على التركيب.

فلا إعراب للكلمات مفردةً في عرف النحوين، إنما الإعراب لها مُترافقٌ مع ما قبلها وما بعدها في الكلام، وهذا خلاف ما يعتقد بعض الدارسين اليوم من أنَّ الطابع الغالب على النحو العربي سيطرة الإعراب الكلمي الذي يرون أنه كذلك مسيطرًا على العقلية العربية بأسرها، حاجبًا عنهم رؤية واقع التركيب النحوي كما تراه القواعد التوليدية.

٧. ما جاءت به نظرية تشومسكي المستحدثة له مقابل في التراث العربي، والمقصود هنا بالتراث العربي كلُّ ما أورثه العلماء العرب الأوائل من كتب لها صلة بالعربيَّة من قريب أو بعيد، وآخرها كتب النحو التعليمي، فمن أراد مقابلة نظرية لسانية حديثة على العربيَّة فعليه بمراجعة كتب النحو التطبيقي وسبر أغوار بطون الكتب العتيقة من أمهات العربيَّة في اللغة والبلاغة وأصول النحو لا الوقوف على كتب النحو النظري التعليميٍّ وحدها.

وقد أثبتت لك هذا البحث وخاصةً الفصل الرابع أنَّ معظم القضايا التي اشتمل عليها النحو العربي مقابلًا مبادئ القواعد التوليدية مبعثرٌ في كتب العربية لا تكاد تجدها تحت عنوان يضمُّها، وفي الأغلب كتب التطبيق النحوي وكتب أصول اللغة وفقيها وخصائصها هي المظنة التي تعثر عليها فيها، فإنَّ لك فيها كنزًا واسعًا ثُنُقُ منه، ومنهلاً سائغاً ترده وتصدر عنه.

٨. فصلت التوليدية جهودها التركيبية عن جهودها الدلالية بأنَّ وضعت نظرية مستقلة بعلم الدلالة أسمتها "النظرية الموضوعاتية"، فخلصت النظريات التوليدية الفرعية الأخرى للتركيب الصناعيٍّ البحث، وتخلصت من الرجوع إلى المعنى لمعرفة بنية التركيب وحقيقة تحليله التسجيريٍّ، بينما امتنجت جهود النحوين العرب في خدمة التركيب النحوي بالبلاغة أو ما يسمُّيه المحدثون بالأسلوبية، فجاءت ضوابطهم وعباراتهم وتعليلاتهم وأحكامهم في كثير من الأحيان مصطبة بصبغة بلاغية، من حيث التنظير النحوي والتعليل التحريديٌّ ومن حيث التوجيه التطبيقي والتخريج الإعرابيٌّ على السواء.

وذلك لأنَّ المُدِّفَع الأول من صناعة قواعدهم ومقاييسهم خدمة المتكلّم وتسديد رميِّه وتمييم مقاصده وأغراضه، وتوضيئُ معناه الذي يدور في خلده حتى يكون الشَّمْسَ إشراقاً، وذلك مِنْ صميم عمل البلاغة لا يقوى عليه التركيب الصناعيٌّ وحده.

٩. بُحِم عن مراعاة البلاغة في إقامة القواعد النحوية تعدُّ تلك القواعد وزياذاً، فنشأ عن ذلك دقائق وخفايا لا إلى حدٍ ونهاية، فإذا كان التوليديون قد ضبطوا درجات عدم المقبولية ودرجات الخرق فيما يخرق المبادئ التي وضعوها، فإنَّهم لم يجعلوا للمقبولية درجات، في حين أنَّ النحوين العرب زادوا على ما أتى به

التوليديون أن وصفوا الفصيح والأفصح، وميّزوا الجيد من الأجدود في الكلام، فكان ضبطهم أعلى وأدقًّا وأخدمَ للنحو والبلاغة على السواء، فمدار جهود التحويين على الوصول باللسان إلى المستوى الذي لا شيء فوقه، لا على مجرد التبرئة من اللحن والخطلل.

١٠. ثمة ظواهر نحوية ولغوية عربية كانت ميزة فريدة خالصة في جهود أرباب العربية القدامى لم يتطرق إليها التوليديون في شيء كنظريّة الأصل والفرع، وظاهرة الحمل على المعنى والحمل على اللفظ، وظاهرة التعويض وظاهرة الحمل على النظير وظاهرة الاجتزاء، وظاهرة الاستخفاف، وظاهرة المجاز.

١١. حاولَ التوليديون أن يفلسفوا اللغة، ويضبطوا قواعد النحو بقوانين ومبادئ ثابتة، على غرار القوانين الطبيعية والمبادئ الصورية المنطقية المجردة، بحيث لا تكون عرضةً لتبدل الأحوال، ولا تعصف بها رياح الأهواء النفسية والأوضاع السياقية، فجهدوا لصياغة قوانين رياضية وأنظمة حوسبيّة تضبط اللغة الإنكليزية خاصةً وسائر اللغات الكومنيّة عامةً.

وهذا مطلب جادٌ مشروع شريف مبتغى لدى كلّ باحث ومفكّر في أيّ فرع علميٍّ تخصّصيٍّ، غير أنَّ ذلك يتعارض مع إنسانية الإنسان وخصوصيّته التي يتميّز بها عن سائر المخلوقات وهي الكلام، فإذا كانت الظواهر الطبيعية تحتمل الضبط بقوانين فإنَّ لغة الإنسان تأبى أن تُطُوّع هذا التطويق؛ إذ تكتنفها المعاني التي تجول في خلده، وتدور في خاطره، ولا يمكنك التنبؤ بها ووضع ضوابط محددةٍ صارمةٍ لها.

١٢. للاعتداد بما جاء به التوليديون وغيرهم من نظريّات مقاييسٍ بها يؤخذ عند النظر في كلٍّ مستحدث، منها: مراعاة المعنى والسماع والدليلُ الحاليُّ المقاميُّ ومعرفة مقاصد العرب والاستخفافُ وأمنُ اللبس.

١٣. بعضُ قواعد التوليدية قد تُسدد بعضَ قواعدِ العربية، فتقلل من عثرات المتعلم كقاعدة الخصائص المعجميّة الانتقائية للأفعال.

١٤. بعد مقابلة النظرية التوليدية على ما في العربية تجد أنَّ مضمونها يقع في طائفتين اثنتين، على أساسهما تُحدّد موقفك من النظرية:

- الطائفة الأولى: كلُّ ما ذُكر تحت عنوان: «جهود علماء العربية المقابلة لما استحدثه التوليديون»، وهذا لسنا بحاجة إليه من اللسانيات، وبإمكاننا الاستغناء عنه، اللهم إلا على سبيل الاستئناس، كما لو أتاك تقرأ نحوبيًّا متأخرًّا، وإن لم يكن في كلامه أيُّ جديد، فقد علمتَ علمًا أبي أن يكون للشك فيه نصيب وللتوقف نحوك مذهب أنَّ جهود علماء العربية تضاهي تلك النظريات إن لم تُفْعِلْها.

- الطائفة الثانية: كلُّ ما ذُكر تحت عنوان: «مواضع مما أطلقه التوليديون وفي العربية ما يردُّه» وقد ساق هذا البحث في الفصل الخامس ما يزيد على ثلاثة مواضعًا من قواعد التوليدية وقوانينها يتعارض ويتنافى مع

العربية؛ إذ فيها ما يدفعه ويردُّه، ولا تحتاج بعد قراءتها إلى عناء لخلصَ إلى الموقف الذي ينبغي أن يُتَّخَذ منها والنتيجة من ذلك، فقد صرَّح تشومسكي نفسه بالنتيجة، فقال: «إنَّ أقوى برهان ممكن لإثبات عدم صلاحية نظرية لغوية هو أن يبيِّن المرء أَنَّها لا يمكن تطبيقها، على إحدى اللغات الطبيعية، وهناك برهانٌ أضعف، ولكنه واف لإثبات عدم الصلاحية، وهو أن يبيِّن المرء أنَّ هذه النظرية لا تنطبق إلَّا بشكلٍ رديء، أي أنَّ كُلَّ نظام للقواعد يقام طبقاً لهذه النظرية يكون معَقَّداً للغاية، واعتباطياً، ولا يقدِّم لنا شيئاً من المعرفة».

فالموقف العام الذي ينبغي أن يُتَّخَذ من التوليدية إلى ما يلي:

- الاطلاع عليها، وهو أمرٌ لا بدَّ منه، ولاوعي عنه.
- ما خالف النحو يُترك.
- ما وافق النحو لا حاجة لنا به إلَّا على سبيل الاستثناء، فهو مسموع من أجدادنا التَّحْوِيْن من قبل.
- تخصيص ما عَمِّمَته التوليدية من مبادئ على سائر لغات العالم؛ إذ منه ما لا ينطبق على العربية.
- تصحيح نسبة ابتكار بعض النظريات الفرعية للتوليدية، واكتشاف بعض القوانين من حيث المضمون والمحظى لا من حيث الأسماء والقوالب، فنسبة ابتكار كثير من نظريات التوليدية الحقيقة إلى التَّحْة العربية الأوائل لا إلى تشومسكي، ونسبة القوالب إلى تشومسكي، سواء ثبت أخذها من التَّحْوِيْن أم لم يثبت.

١٥. عند تطبيق قواعد تشومسكي على العربية تجد منها ما ينساق مع تلك اللغة، ومنها ما يتناقض، فإذا كان تطبيقها يخلُّ بالمعنى ويجافي روح اللغة عدلت عنها وأقبلت على المعنى؛ إذ المعنى لا بدَّ منه.

وإذا كان التطبيق يستوجب منك مخالفة لعبارة ألقَتها من التَّحْة لكنَّه يوصلك إلى المغزى نفسه فلا يمسُّ حرمة المعنى فلا حرج عليك أن تقبل تلك القواعد وتأخذ منها، إذ الأمر مجرد مخالفةٍ لظاهر لفظ التَّحْة وقوالبهم، ومن القالب بدُّ.

ولأنَّ تقدِّمَ مادَّةَ نحويَّك القدماء بلغة العصر العلميَّة المباشرة البسيطة فيصيرَ وعيها مُتاحاً للقراء من أرباب العربية وأرباب علوم العصر الأخرى على السَّواء خيراً من أن تظلَّ هذه المادَّة حبيسةً صدور أهْلِها مَنْ أتقنوا آلية فهم النصوص القديمة، وسبِّرَ أعوارها واستنطافَها بما يتَّبعون.

١٦. فلسفة اللغة لا تقلُّ شأنًا عن قواعد اللغة، وكان أبو الفتح عثمان بن جنّي في كتابه *الخصائص* قد فتح بابَ هذه الفلسفة ووضع حجرَ الأساس في التأصيل لها، واليوم نرى الحدثين قد قطعوا أشواطاً كبيرة في هذا المجال، فينبغي مواصلة جهود ابن جنّي للمجيء برأي لغوية عربية فلسفية مماثلة.

١٧. يُستبعد الرأي الذي يعتمد السيرة التاريخية العلمية الذاتية لتشومسكي ليقول: إنَّ تشومسكي أخذ نظرته من النحو العربي؛ لأسباب كثيرة أحصاها البحث؛ غير أنَّ اعتماد الأدوات العلمية والوسائل اللغوية يؤديك إلى ما يلي:

رصد هذا البحث في الفصل الرابع ما يزيد على أربعين موضعًا من القوانين اقترحها التوليديون وابتكروها، وفي كلام النحويين العرب ما يماثلها جملةً أو تفصيلاً، فماذا يعني ذلك؟

إنَّ أدنى نظر في نظريات التوليدية مقابلةً على النحو العربي يُنبئ أكُملما يخرجان من مشكاة واحدة، ويسيران في وادٍ واحد، وقد تُرك الحكم للقارئ، فإن شاء قال باحتمال وقع الحافر على الحافر وتلاقي العقول النيرة عبر العصور، وإن شاء قال بأخذ اللاحق عن الساق، أيًّا كان طريقه وسبيله إلى ذلك الأخذ..!

١٨. ثُمَّة قضيةٌ ملغزة تشير الدَّهشة والخيرة لا يمكن غضُّ الطرف عنها، وهي إغفال ذكر اللغة العربية من بين سائر اللغات العالمية التي حاول تشومسكي تطبيق نظرته عليها، والتي نالت حظاً وافراً من اهتمامه في معرض التَّمثيل على كلية قواعده على صعوبتها وتعذر فهمها لبعدها من العربية لغته الأم، فمثلَ لها كلُّها، ما عدا اللغة العربية على كثرة المتكلمين بها وانتشارهم في أرجاء المعمورة، واطلاعه على العربية أمرٌ لا يُنكر جملةً إنْ أنكر تفصيلاً، فلا يُستبعد أنَّ لغةً اسمها العربية طرقت سمعه يوماً، ووسائل الاطلاع في عصره سهلة ميسَّرة تقاد ولا تُقْنَصُ على الباحث المبتدئ الضعيف، فضلاً عن أن يكون صاحب نظرية لغوية فكرية، وصاحب المقام الأول بين علماء عصره في التأليف والدرس والاطلاع والتحري والبحث، وهذه قضيةٌ من أعجب القضايا إن وجدت متعجِّباً، فعلام يدُّلُّ هذا الإغفال؟

١٩. يحول في خاطر المرء قبل أن يبدأ الدرس والبحث أنه سيعثر على جذور لنظرية تشومسكي في كلام النحويين وجهود اللغويين العرب الأوائل، فإذا أقصى ظنونه جانباً، ليُرى ما سيتَمَّحَضُ عنه البحث بأدواته العلمية فجأةً بعد المقابلة والمعارضة أنه لم يعثر على جذور فحسب، ولا على جذوع وأغصان، بل صادفته جناتٌ مُدَهَّمةً وارفةُ الظلال من جهود النحويين، تؤتي أكُلُّها كلَّ حينٍ، فكيف أتيح لتلك الْفُدُّمى على بعد عهدها، وقلةُ الوسائل والأدوات المتاحة والمُوَادَّ العلمية أن تصاهي الثانية الحديثة وهي ضاربة في القدم هذا الضرب، فالأولى انبعثت قبل آلاف السنين، والثانية عمرها أقل من نصف قرن.

٢٠. سبق علماء العربية إلى الكلام على مجمل ماحوتة نظريات التوليدية الآتية: (نظرية العمل، ونظرية الربط، ونظرية الأثر، ونظرية الحالة، ونظرية الموضوعاتية)، غير أنَّ حدَّيثَهم عنها إما أن يندرج في طيات

أبواب النحو، ويتفرق بين ثناياها مُبعمراً، (فمثلاً الكلام على الرابط يدخل في أبواب: الضمير، والاسم الموصول، والاستفهام، والبني للمجهول، والمبتدأ والخبر، والمفعول المطلق، أمّا اللسانيون المحدثون فقد جمعوه في مسألة نظرية واحدة أسموها «نظرية الرابط»، وكذا يُقال في سائر النظريات).

وإما أن يكون قد عَبَرَ عنه بعبارات القدماء البعيدة عن اللغة المستعملة اليوم، لذلك لم يلاقِ من يُحسن تلقيه وتلقيفه والعنایة به وتطویره، وبناءً نظريات عليه، فتقصیرنا عن تقریب تراثنا إلى الأمم بصورة تنساق مع العصر وتسایره، وتنافسُ ما امتحض عنه من نظريات أجبرنا على اللجوء إلى نظريات مستحدثة مبتدعوها الحقيقةون هم العرب الأوائل لا غيرُهم، فعل سبيل التمثيل لا الحصر أشار ابن حیي في باب واحد من أبواب الخصائص إلى قضايا ثلاثةٍ كبرى من القضايا التي تمثل أركان نظرية تشوسمسكي وأسسها، ألا وهي: «الحدس» و«الملکة اللغوية» و«القواعد الكلية»، كل ذلك ضمنه باباً بعنوان: «باب في أنَّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها»، فأين من يُحسن تلقيف هذه الدرر ويعيد صياغتها بمفهوم العصر ومصطلحاته لتقف في وجه النظريات اللسانية المستحدثة، فتعلن لها عن سبقها وبكرورها وأصالتها واستغنائهما عنها.

٢١. توصلَ البحث إلى أنَّ النظريات التوليدية التي تناولها بالدرس كلُّها جسدٌ واحد، يكمل بعضها بعضاً، ويشدُّ بعضها من أَرْزَ بعض؛ فالعامل هو الذي يحدُّ الأدوار المحورية، ويسمُّ الحالات الإعرابية، وبسببه وبسبب الحالات الإعرابية تنشأ الآثار، ومن أجل الآثار تلك يُحتاج إلى الرابط.

فلا بدَّ من يتناول نظريةً من هذه النظريات بالدرس أو التحليل أن يتناولها مُضامنةً إلى أخواتها غيرَ منفصلة منها.

٢٢. منهجةً تقسيم النظريات التوليدية روحي فيها الشكلُ وأغفل المضامون، فأدَى ذلك إلى تداخل وخلط لا تشتكى من عنائه إذا نظرت في مثيله من النحو العربي، وإنْ كان التوليديون أسبق إلى تسمية النظريات والعمل على استقلال بعضها عن بعض، ففصلوا بين نظريات العمل والربط والحالة والأثر الذي ينبغي أن تكون عليه خلاف ذلك، فهي كما رأيت - جسدٌ واحد لا يُستطاع فصل أمشاجه بعضها عن بعض، في حين تناولها النحويون العرب تناولاً يراعي روحها ومضمونها، وإنْ لم يسمُوها بأسمائهما الواضحة اليوم، فقد ربط النحويون العرب بين العامل والحالة، فالعامل هو الجالب للحالة ومن ثمَ للحركة الإعرابية، وهمُ العرب دائمًا معرفةً سبب كل حركة، أي العامل فيها والجالب لها.

٢٣. إذا أردت إقامة نظرية لغوية تتألف مما جاء به علماء العربية، لتقف في مقابل النظرية التشومسكيَّة كانت نظريتنا العمل والحالة التوليديتان نظريةً واحدة في الجانب العربي، تسمى: «نظرية العمل والحالة»، وينبغي تمييزها من نظرية تشومسكي التي ترجمها المترجمون إلى «نظرية العمل والإحالة»، فكلاً من هاتين النظريتين يسعى في وادٍ؛ لأنَّ الإحالة تعني الرابط وتفسير الضمائر، والحالة تعني الحالة الإعرابية من رفع أو

نصب أو جر، والمبني لها هو العامل، لذلك تُجمع نظرية العمل والظاهرة في نظرية واحدة، وتفصل من نظرية الربط والإحالة.

ولعلَ الصواب كذلك أن تُجمع نظرية الأثر والربط في نظرية واحدة، ول يكن اسمها «نظرية التفسير والتقدير» فالتأثير بحاجة إلى ما يفسره ويُظهره، وكذا الأشياء التي تحتاج إلى روابط تصلها بما قبلها ليظهر تفسيرها.

٤٤. حاول البحث أن يتمس في جهود علماء العربية مثيلاً أو نظيرًا مكافئاً للنظريات العالمية وما يدور في فلكها من مسائل وقوانين ومبادئ جديدة في ميادينها، مستحدثة في باحها، فألفي الكثير مما ابتعى عند علماء العربية الأوائل حُلُّهم، ووُجِد ضاللُه في معظم مصيغاتِهم وأثارهم، لكنه لم ير فيها أصلَ مكسراً ولا أَحمد مخبراً من كتاب الخصائص لابن جنّي، فكان بذلك أبو الفتح صاحبَ الجهد الأكبر والفضل الأوفر في هذا البحث، فقد تبنَّى إلى فكرة المنهج التحليلي الاستنباطي التفسيري في التفكير النحوي، ومن ثم فلسفة قضيَّاه، والعودة بأحكامه إلى أصولها وأسسها، وجمع قواعده تحت ظاهرة عامة تنتظمها، والرجوع بظواهره إلى تفسيرها وتعليلها.

ووهذا يكون أقربَ علماء العربية منذ ذلك الوقت المبكر إلى فكر المنهج التشومسكي التوليدِي المستحدث، وربما بدا لك في هذا البحث أنَّ ابن جنِي صاحبُ معظم القضايا والمسائل اللغوية العربية التي تقابل ما جاء به التوليديون، وتنافسه وتفوقه، وثبتت سبقُ اللغويين العرب وتفُرُّدهم، ولو لا كتاب الخصائص لابن جنِي ما كان للبحث أن يصل إلى النتائج التي وصل إليها، وما أمكن له أن يثبت جدارة العرب في الجوانب التي أثبتتها.

يليه كتاب «معنى الليب» لابن هشام الأنباري، وهو أقرب مؤلف نحويٍّ عربيٍّ -وفق ما توصلَ إليه هذا البحث- إلى نظرية تشومسكي، ليس بمحتوه فحسب، بل في طريقة عرضه ومنهج تقاديمه، وأقصد بالتحديد ما حواه الباب الخامس من كتابه إلى تمام الباب السابع، كانتباهه إلى فكرة وضع ضوابطٍ كليلةً للمسائل الجزئية، والتفاهم إلى دقائق وأحكامٍ ضابطةٍ تخصُّ المُعَرب، وتنظمُ عملَ فكره، وتدخل في صميم الفكر الاستنباطي الذي يسدد الإعراب، فكان عمله هذا السبقُ الفكري والإنتاج العقلي الذي يضاهي به عمل التوليديين وطريقة تفكيرهم ووسائل تعريدهم القواعد، وإن شائهم القوانين والمبادئ.

فإذا كان للنظرية اللغوية الفكرية العالمية من عرشٍ فُحُقَّ لابن جنِي أن يتبوأَ بجدارة، وحقَّ لابن هشام أن يكون وزيره، فلهمما الفضل في الكشف عن مفهومات صريحةٍ ومبادئٍ واضحةٍ ودقيقةٍ، تقترب من فكر اللسانين اليوم، وتحاكي مدلولاً تهماً.

ويأتي عقب هذين الشيختين في المنزلة الثالثة الإمام عبد القاهر الجرجاني، الذي أدار كتاباً يربو على ستمائة صفحة ليثبت لك أنَّ التَّحْوِي والبلغة صنوان لا ينفصلان، وأنَّ عmad علوم البلاغة توحي معاني التَّحْوِي أي أحكامه وقواعده، وأنَّ المزية لا تُعزى إلى لفظ ولا إلى معنى، فكلاهما معروف، لا يخلو من أن يكون مطروقاً مسماً، إنما

المزيد والفضل لإقامة علاقات جديدة بين معنى لفظ، أي علاقاتٍ نحوية، وأحكام نحوية، بما تكون الجدّة والابتكار، وذلك الذي يرجع به القرآن الكريم أوضح الفصحاء، وهر به عقول البلغاء، حتى عجز الإنسان والجّنّ عن مطاؤلته أو الإتيان بسورة مثله.

لذلك على من يسعى إلى تقدم جهود العرب إلى اللسانيين العربين ليخدم الفكر الإنساني أن يترجم هذه الكتب الثلاثة "الخصائص" و"دلائل الإعجاز" و"معنى الليب" مشرّحةً مفهّمةً بلهجة العصر النقيّة المباشرة، فيكون بذلك قد أسبغ على الفكر اللغوي الإنساني وابلاً من العلم والعطاء.

٢٥. بتوظيف المعادلات الرياضية والنظريّات المنطقية التي هي عمدة التوليديين يمكننا أن نستنتج المعادلة العلميّة الآتية: إذا كانت قواعد تشومسكي ونظريّاته عالميّة كونيّةً مختبرةً صلاحيتها للغات كافية، ورأيَت فيها تطابقاً شبيهَ تاماً مع ما قاله النحّاة العرب، وكان النحو العربيّ موضوعاً لخدمة القرآن الكريم بلا خلاف، ومقعداً وفقَ أوضاع لغة القرآن العظيم اللغة العربيّة فهل يعني هذا أنَّ قواعد اللغة العربيّة قواعد كونيّة عالميّة، وأنَّ لغة القرآن الكريم هي لغة كونيّة كما هو كتاب كوني؟ إذ القواعد التي ضبطت لغته تناسب مع قواعد تشومسكي التي وضعَت للغات العالم كافية؟

ولتشومسكي الفضل في أنه أَوَّل من لفت —من حيث لا يشعر— إلى هذه المكانة العظيمة للغة العربيّة، وبنَّه على موقعها من خارطة اللغات العالميّة.

٢٦. ولا يغضُّ ما ذُكر من شأن هذا العالم الكبير تشومسكي، ورسوخ قدمه وعلوّ كعبه، فجهوده الفكرية تعمُّ الكثيَر من مجالات العلوم الإنسانية، وثوليه رياضَة ما بعدها رياضَة في مناحٍ فكريَّة كثيرة، لغوية ونفسية وفلسفية وسياسيَّة، وتقتضي له بالحذق والأستاذية، وسعةُ الذرع وشدةُ المُنْتَهٍ، فهو عالمٌ حسِّيٌّ من عالمٍ، وهذا البحث يخلص إلى القول فيه: «تشومسكي ابن جني عصره»، آيةً ذلك المسائل والمبادئ التوليدية التي جلَّها ووضعَ أساسها اليوم، وأثبتت هذا البحثُ سبقَ ابن جني إليها، فانظر إلى تلاقي العقول النيرة عبر العصور، وما اشتمل عليه العالمان من لطف نظر وفضل رويةٍ وقوةٍ ذهن وشدةٍ تيقُّظ.

اقتراحات البحث:

تقدّم البحث بالاقتراحات الآتية:

١. ينبغي للدارسين النظر في نظرية تشومسكي الأخيرة «برنامج الحد الأدنى» على المنوال الذي يعرض ما جاء فيها على التّحو العربي ليتبّين موقعه منها، ويبيّن ما يصحّ تطبيقه على العربية مما لا يصحّ، ليفيدونا بالجديد.
٢. إمكانية الإفاده من بعض القواعد التوليدية في زيادة ضبط القاعدة التّحوية.
٣. التّحو العربي يصلح أن يكون نحوً عالميًّا كلّياً.
٤. ترجمة كتاب الخصائص لابن حي إلى اللغات الأخرى مع شرحه، ليكون منطلق النظريات اللسانية الحديثة.
٥. إنشاء نظريات عربية تشومسکیة، مضمونها مستفاد من جهود العرب، و قالبها مأخوذ من الأطر اللسانية الحديثة ولغتها لغة العصر الميسّرة، لتجتمع بين العمق والدقة.
٦. ضرورة مواصلة السير، وتأليف كتب في فلسفة اللغة وخصائصها والتّأملات والخواطر ووجهه الحكمة فيها وأصول التّحو وفقهه على غرار صنعة ابن حي في الكتاب اليتيم "الخصائص".

فهرس المصطلحات المستعملة

ما يُقاربه في العربية	المصطلح اللساني الإنكليزي
قدرة	ability
المقبولية	Acceptability
حالة المفعولية (النصب)	accusative
اكتساب	acquisition
تجاور	adjacency
مجاور	adjacent
صفة	adjective
ركن وصفي	adjective phrase
إلحاق	adjunction
حرف معنٍ	adposition
اللواصق	Affixes
الفاعل	Agent
التطابق	Agreement
عائد	anaphor
عائدي	Anaphoric
ربط الإحالة	Anaphoric binding
مفسّر (المرجع)	antecedent
الأدوات	article
الربط	association
الفئات الكلية	Universal categories
الرابط (الإحالة أو العلاقة العائدية)	Binder
نظريّة الإحالة	binding theory

المتغير الراهن	binding variable
مرتبط	bound
ضمير مرتبط	bound pronoun
نظرية الفصل	bounding theory
الأقواس (المعقوفات)	bracket
ركن فاعل الفعل المبني للمجهول	By- phrase
حالة (إعرابية)	case
مبدأ متاخمة الحالة	Case adjacency principle
محدد الحالة	Case assigner
مرشح حالة الإعراب	Case filter
موضع موسوم الحالة	case – marked position
نظرية الحالة الإعرابية	Case theory
فئة	category
فئة معجمية	category lexical
فاعل منطقي	Logical subject
سلسلة	chain
جملة	clause
تكميلة جملية (فضيلة جملية)	clausal complement
ضمير متصل	clitic
ضمير انعكاسي	reflexive
بنية معرفية	cognitive structure
المحمل	comment
البديهة	Common sense
كفاءة	competence
تكميلة/ فضيلة	complement
مكون	component
فعل مركب	compound verb

حوسبة	computation
نظام حوسي	computation system
تصور	concept
مشجر	configuration
مكونات	constituents
قيد	construct
الجوار	contiguity
نواة	core
الإبداع	creativity
المعطيات اللغوية	data
جملة خبرية	declarative sentence
استنباط	deduction
البنية العميقية	Deep structure
تحويل احدى العناصر ميم	Delete-wh transformation
الدلالة	Denotation
الاشتقاق	Derivation
وصفي	descriptive
الخطاب	discourse
مجال	domain
جملة متضمنة / مدرجة	embedding clause
تجريبي	empirical
عنصر فارغ	Empty category
مبدأ العنصر الفارغ	Empty category principle
أفعال القلوب	Epistemic verbs
تجربة	experience
تفسير	explanation
مبدأ الإسقاط الموسّع	extended projection principle
النظرية المعيارية الموسّعة	extended standard theory

فعل متصرف	finite verb
متصرف	finite
شكل	form
شكلٍ	formal
جنس	gender
توليدي	generative
جر	genitive
الجر بالإضافة	Genitive case
الفصيلة العاملة	Governing category
العمل	Government
نظريّة العامل	Government theory
العوامل	Governors
نحو	grammar
القواعد التوليدي	Generative grammar
رأس	head
هرمي	hierarchical
بنية هرمية	hierarchical structure
مفعول غير مباشر	indirect object
استقراء	induction
غير متصرف	infinitival
ضمّ	incorporation
استدلال	inference
الحالة الأولى	initial state
المصدر المؤول	infinitive
جملة فعلها غير متصرف	infinitival.clause
فطري	innate
بنية داخلية	internal structure

تأویل	interpretation
استفهامی	interrogative
حدساً	intuitively
مفهوم ثابت	invariant conceptual
مبدأ ثابت	invariant principle
المعرفة	Knowledge
لغة	language
ملکة لغوية	faculty language
تعلُّم	learning
معجمي	lexical
فئة معجمية	lexical category
خصیصية معجمية	lexical property
معجم	lexicon
لسانی/لغوي	linguistic
فاعل منطقی	logical subject
الکفاءة اللغوية	linguistic competence
التجربة اللغوية	linguistic experience
الکليات اللغوية	linguistic universal
تمثیل منطقی	logical representation
بنية منطقیة	logical structure
فعل رئيس	main verb
قواعد ذهنية	mental rule
عقل/الدماغ	mind/brain
أصغر مجال/ المجال الإصغری	minimal domain
الحالة الصرفیة	morphological case
نقل/ تحريك	movement
حالة الرفع	nominative
مکون اسمی	noun phrase

أثر المركب الاسمي	NP –trase
مفعول	object
إجباري / إلزامي	obligatory
رطي	operative
رابط	operator
اختياري	optional
ربة	order
متغير	parameter
نمط	pattern
المبني للمجهول	passive
الشخص	person
الإدراك	perception
عبارة	phrase
بنية الركن	phrase structure
يسبق	precede
المحمول	predicate
عملية	process
مبدأ الإسقاط	Projection principle
نظام الضمائر	Pronominal system
خصيصة	property
ضم	pro
يحيل	to refer
الإحالات	references
تعبير إحالى	referent expression
الضمائر الانعكاسية	reflexives
الجملة الموصولة	relative clause
تمثيل	representation

قاعدة	rule
خصيصة دلالية	Semantic property
وظيفة دلالية	semantic role
الجماعة اللغوية	speech community
بنية	structure
تركيب	syntax
تمثيل تركيبي	Syntactic representation
فاعل	subject
نسق (نظام)	system
زمن	tense
الموضوع	Topic
أثر	trace
نظرية الأثر	Trace theory
النظرية الموضوعاتية	Thematic theory
القواعد التحويلية	Transformation rules
الوظائف الموضوعاتية	Thematic roles
النحو الكلبي	Universal Grammar
متغير	variable
متغير مربوط	variable bound
تنوع	variation
نقل الفعل	Verb movement
مكون فعلي	verb phrase
فعل متعد	verb transitive

فهرس الرموز والاختصارات المستعملة للمصطلحات:

المصطلح	الرَّمْز
فعل	ف
اسم	اس
أداة	أد
جملة	ج
رَكْنُ جَمْلَةٍ	ر. ج
مَكْوَنٌ / مَرْكَبٌ فَعْلِيٌّ	م. ف
مَكْوَنٌ / مَرْكَبٌ اسْمِيٌّ	م. اس
إِسْقَاطٌ مُوسَّعٌ / رَكْنٌ اسْمِيٌّ مُوسَّعٌ	سَّ
عَبْرَةٌ اسْمِيَّةٌ	ع. اس
مَفْعُولٌ بِهِ	م. بِهِ
تَطَابِقٌ	تط
زَمْنٌ	ز
صِرْفَةٌ	صر
إِعْرَابٌ التَّصْرِيفِ	إ/ت
ضَمِيرٌ مُسْتَترٌ	ض
ضَمِيرٌ مُسْتَترٌ "مِنْ نَوْعٍ خَاصٍ"	ضم
أَثْرٌ	أث
سَلْسَلَةٌ	س
مَقْوِلَةٌ عَامِلَةٌ	مَقْع
مَرْكَبٌ حُرْفِيٌّ	ح

ركن اسمي	ر. اس
ركن اسمي فارغ	ر. اس. ف
محاضرات في الحكم والربط	L G B
الإسقاط الموسّع / الأعظمي	\overline{X}

المصادر والمراجع:

العربية والترجمة:

- أدب الدنيا والدين، لأبي الحسن الماودي، تعليق محمد كريم راجح، دار أقرأ، بيروت، ط٤، ١٩٨٥.
- ارشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
- أسرار البلاغة في علم البيان، لعبد القاهر الجرجاني، صحّحه السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢.
- أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بحّت البيطار، وعااصم بحّت البيطار، دار البشائر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٤.
- الأشباء والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، تحقيق ثلة من المحققين، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٧.
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحّاس، تحقيق د. غازي زهير زاهد، عالم الكتب، ط٢، ٢٠٠٨.
- الإغفال لأحمد بن عبد الغفار أبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد، دبي، ٢٠٠٣.
- آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، نوام تشومسكي، ترجمة عدنان حسن، دار الحوار، اللاذقية، ط١، ٢٠٠٩.
- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
- أمالى ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢.
- أمالى ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عُمان.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، دار الجيل، ١٩٨٢.
- أنظمة الربط في العربية، أ.د. حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣.

- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، د. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٤.
- الإيجاز في معرفة ما في القرآن من منسوخ وناسخ، محمد بن برکات السعیدي المصري، تحقيق د. حاتم صالح الصّامن، مركز جمعة الماجد، دی، ٢٠١١.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم مرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق أ.د. إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٥.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩.
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزوینی، شرح د. محمد عبد المنعم خفاجی، المکتبة الأزھریة للتراث، ط٣، ١٩٩٣.
- إيضاح المبهم في معانی السُّلْم، أحمد الدّمنهوري، تحقيق د. عمر الطّباع، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦.
- البحر الحيط = التفسیر الكبير
- البرهان في علوم القرآن للزرکشی، تحقيق د. يوسف المرعشلي وآخرين، دار المعرفة، بيروت.
- البغدادیات = المسائل المشکلة
- البناء الموازي، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٠.
- البنی النحویة، نوام تشومسکی، ترجمة يؤییل عزیز، دار عیون، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٨٧.
- تأویل مشکل ابن قتیبة، شرح السید أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣.
- التبیان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العکبیری، راجعه بحیب الماجدی، المکتبة العصریة، بيروت، ط١، ٢٠٠٢.
- تحریر القواعد المنطقیة، قطب الدين الرازی، مطبعة البابی الحلی، القاهرة، ط٢، ١٩٤٨.
- التذییل والتکمیل في شرح التسهیل، لابن مالک، تحقيق د. حسن هنداوی، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧.
- التراث العربي وعلم اللغة الحديث، د. حسام البهنساوي، مکتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤.
- التعیریفات = معجم التعیریفات

- التفسیر البسيط، لأبی الحسن علی بن أبی الحسن علی بن محمد الواحدی، تحقیق د. عبد الرحمن بن عبد الجبار بن صالح هوساوی، جامعۃ الإمام سعود، ۲۰۰۸.
- تفسیر الطبری، جامع البیان عن تأویل آی القرآن، تحقیق د. عبد الله بن عبد المحسن التركی، دار هجر.
- تفسیر غریب القرآن، لابن قتیبة الدینوری، تحقیق السید احمد صقر، المکتبة العلمیة، بیروت، ۲۰۰۷.
- تفسیر الفخر الرازی، دار الفکر، بیروت، ط۱، ۱۹۸۱.
- تفسیر القرطی = الجامع لأحكام القرآن
- التفسیر الكبير المسماً بالبحر المحيط، لأبی حیان الأندلسی، مکتبة النصر الحدیثة، الیاض.
- التفکیر اللسانی في الحضارة العربیة، د. عبد السلام المسدي، الدار العربیة للکتاب، تونس، ط۲، ۱۹۸۶.
- التلخیص في علوم البلاغة، للخطیب القرزوینی، دار الفکر العربي، ضبطه وعلق علیه عبد الرحمن البرقوقی، ۱۹۰۴.
- التمثیل والمحاضرة، لأبی منصور الشعابی، تحقیق عبد الفتاح الحلو، الدار العربیة للکتاب، الیاض، ۱۹۸۳.
- التنبیه علی شرح مشکلات الحماسة، لأبی الفتح عثمان بن جی، تحقیق د. حسن محمود المنداوی، ۲۰۱۰.
- تهذیب التذکرة = مختار تذکرة
- الجامع لأحكام القرآن، لأبی عبد الله القرطی، تحقیق د. عبد الله بن عبد المحسن التركی، مؤسسة الرساله، ط۱، ۲۰۰۶.
- الجمل لعبد القاهر الجرجانی، حققه علی حیدر، دمشق، ۱۹۷۲.
- الجنی الدانی في حروف المعانی، للحسن بن قاسم المرادی، تحقیق د. فخر الدین قباوة، محمد ندیم فاضل، دار الكتب العلمیة، بیروت، ط۱، ۱۹۹۲.
- الحجۃ للقراء السبعة، لأبی علي الفارسی، تحقیق بدر الدين قهوجی، وبشیر حویجاتی، دار المأمون للتراث، ط۲، ۱۹۹۳.
- الحدود = شرح کتاب الحدود
- الحماسة البصریة، لصدر الدين، علی بن أبی الفرج بن الحسن البصری، تحقیق مختار الدين احمد، ط۳، ۱۹۸۳.

- الخاطریات، لابن جنی، تحقيق علی ذو الفقار شاکر، دار الغرب الإسلامی، بيروت، ط ۱، ۱۹۸۸.
- خزانة الأدب، لابن حجّة الحموي، تحقيق عصام شعیتو، دار مکتبة الھلال، بيروت، ۱۹۸۷.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مکتبة الخانجي، القاهرة، ط ۱، ۱۹۸۶.
- الخصائص، لأبی الفتح عثمان بن جنی، تحقيق محمد علی التھجّار، دار الكتب العلمیة ۱۹۵۲.
- دقائق التصريف، لأبی القاسم بن محمد بن سعید المؤذب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط ۱. ۲۰۰۴.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، علّق علیه محمود شاکر، مکتبة الخانجي القاهرة، ۱۹۸۴.
- دیوان أبی النجم العجلی، تحقيق علاء الدين آغا، النادی الأدبی الرياض، ۱۹۸۱.
- دیوان أحیحة بن الجلاح، تحقيق د. حسم محمد باجودة، مطبوعات نادی الطائف الأدبی، ۱۹۷۹.
- دیوان الأعشی الكبير، تحقيق د. محمود الرضوانی، الدوحة، ۲۰۱۰.
- دیوان چران العَود، برواية أبی سعید السُّکری، دار الكتب المصرية، ط ۳، ۲۰۰۰.
- دیوان جریر، بشرح محمد بن حبیب الطوسي، تحقيق د. نعمان محمد أمین طه، دار المعارف بمصر.
- دیوان حاتم الطائي، صنعة يحيی بن مدرك الطائي، رواية هشام الكلبی، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مطبعة المدینی، القاهرة.
- دیوان حسان بن ثابت، تحقيق د. ولید عرفات، دار صادر، بيروت، ۲۰۰۶.
- دیوان دعبد الخزاعی، شرحه حسن حمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ۱، ۱۹۹۴.
- دیوان ذی الإصبع العدوانی، تحقيق عبد الوهاب العدوانی و محمد الدیلمی، مطبعة الجمهورية، الموصل، ۱۹۷۳.
- دیوان ذی الرمة، شرح الخطیب التبریزی، عني به مجید طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ۲، ۱۹۹۶.
- دیوان رؤبة بن العجاج، (ضمن مجموعة أشعار العرب)، اعنى به ولیم بن الورد البروسی، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ۱۹۸۰.
- دیوان زهیر بن أبی سلمی، بشرح ثعلب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مکتبة هارون الرشید، دمشق، ط ۳، ۲۰۰۸.

- دیوان طفیل الغنوی، شرح الأصمی، تحقیق حسان فلاح أوغلی، دار صادر، بیروت، ط ۱، ۱۹۹۷.
- دیوان علقة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمری، تحقیق لطفی الصَّقال، ودریة الخطیب، دار الكتاب العربي، ط ۱، ۱۹۶۹.
- دیوان عمر بن أبي ریعة، دار القلم، بیروت.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطی، تحقیق شوقي ضیف، دار المعرف، القاهرة، ط ۲، ۱۹۸۲.
- السامیون ولغاتهم، د. حسن ظاظا، دار القلم، دمشق، ط ۲، ۱۹۹۰.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقیق د. شوقي ضیف، دار المعرف، القاهرة.
- سر صناعة الإعراب، لأبی الفتح عثمان بن جنی، تحقیق د. حسن الهنداوي، دار القلم دمشق، ط ۲، ۱۹۹۳.
- شذا العرف في فن الصرف، الشیخ أبی الحملاوی، عنی به د. محمد عبد الله قاسم، دار نور الصباح، لبنان.
- شرح الأئمہ على أئمۃ الائمه ابن مالک، تحقیق محمد محی الدین عبد الحمید، مطبعة مصطفی البابی الحلی، ط ۲، ۱۹۳۹.
- شرح ابن عقیل، ابن عقیل، تحقیق محی الدین عبد الحمید، دار الفكر، بیروت، ۱۹۷۴.
- شرح التسهیل لابن مالک، تحقیق د. عبد الرحمن السید، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجیزة، ط ۱، ۱۹۹۰.
- شرح جمل الرّجّاجی، لابن عصفور، تحقیق د. صاحب أبو جناح، عالم الکتب، بیروت، ط ۱، ۱۹۹۹.
- شرح دیوان أبی تمام، للخطیب التبریزی، قدّم له راجی الأسمر، دار الكتاب العربي، ط ۲، ۱۹۹۴.
- شرح دیوان الفرزدق، جمع وتعليق عبد الله إسماعیل الصاوی، مطبعة الصاوی، مصر، ۱۹۳۶.
- شرح دیوان الفرزدق، إیلیا الحاوی، دار الكتاب اللبناني، ط ۱، ۱۹۸۳.
- شرح دیوان امرئ القيس، لأبی جعفر النّحاس، تحقیق د. عمر الفجاوی، وزارة الثقافة، عمان، ۲۰۰۲.
- شرح الرضی على الكافیة، تعلیق یوسف حسن عمر، جامعة قازیونس، بنغازی، ط ۲، ۱۹۹۶.
- شرح كتاب الحدود في النّحو للفاکھی، تحقیق د. متولی الدمیری، مکتبة وہبة، القاهرة، ط ۲، ۱۹۹۳.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٨.
- شرح اللمع، لابن برهان العكيري، تحقيق د. فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط ١، ١٩٨٤.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ٢٠١٣.
- الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الحاجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨.
- شعر زياد الأعجم، د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٣.
- شعر عمرو بن معدى كرب الزيدى، جمعه مطاع الطرابيشى، مطبوعات اللغة العربية، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥.
- الشيرازيات= المسائل الشيرازيات.
- الصاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها، لأحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق د. عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط ١، ١٩٩٣.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة العصرية، ١٩٧٩.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠.
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحى، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة.
- طرق الاستدلال ومقدماها عند المناطقة والأصوليين، د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ٢٠٠١.
- العامل التّحويّ بين مؤيدّيه ومعارضيه، د. خليل أحمد عمادرة، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٨٥.
- عبث الوليد، في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، لأبي العلاء المعري، تحقيق ناديا علي الدولة، الشركة المتألحة للتوزيع.
- عبيد بن الأبرص، شعره ومعجمه اللغوي، تأليف د. توفيق أسعد، ط ١، ١٩٨٩.
- العسكريات= المسائل العسكرية.
- العضديات = المسائل العضديات.
- علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥.

- فتح الباری بشرح صحیح البخاری، لابن حجر العسقلانی، تحقیق عبد العزیز بن باز، المکتبة السلفیة، ١٩٦٠.

- فتح القدیر، محمد بن علی الشوکانی، وزارة الشؤون الإسلامیة، المملکة العربیة السعودیة، ٢٠١٠.

- قضایا ألسنیة تطبیقیة، د. میشال زکریا، دار العلم للملائین، بیروت، ط١، ١٩٩٣.

- الكامل للمردّ، تحقیق د. محمد أحمد الدالی، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٢.

- الكتاب، لسیبیویه، عمرو بن عثمان بن قنیر، تحقیق عبد السلام هارون، مکتبة الحانجی، القاهره، ط٤، ٢٠٠٤.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزیل وعيون الأقاویل، للزمخشري، تحقیق الشیخ عادل أحمد عبد الموجود والشیخ علی معوّض، مکتبة العیکان، ط١، ١٩٩٨.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمکّی بن أبي طالب القيسي، تحقیق د. محبی الدین رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧.

- کشف المشکلات وإیضاح المعضیلات، لجامع العلوم الأصبهانی الباقولی، تحقیق د. محمد أحمد الدالی، مجمع اللغة العربیة، دمشق، ١٩٩٥.

- الكثیرات، لأبی البقاء الکفّوی، اعنتی به د. عدنان درویش، محمد المصری، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٨.

- کنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين بن حسام الهندی الرهان فوري، ضبطه الشیخ بکری حیانی، صصحّحه الشیخ صفوۃ السّقّا، مؤسسة الرسالة، بیروت، ط٥، ١٩٨٥.

- الباب في علل البناء والإعراب للعکبری، تحقیق د. غازی طلیمات ود. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١، ١٩٩٥.

- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف، القاهره.

- اللسانیات واللغة العربیة، د. عبد القادر الفاسی الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٥، ومنشورات عویدات، بیروت، ط١، ١٩٨٦.

- اللغة بين المعيارية والوصفیة، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهره، ٢٠٠١.

- اللغة وعلم اللغة، جون لیونز، ترجمة د. مصطفی التونی، دار النهضة العربیة، القاهره، ط١، ١٩٨٧.

- اللغة ومشكلات المعرفة، نوام تشومسكي، ترجمة د. حمزة بن قبلان المزیني، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٠.

- ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، دار المعارف بمصر، ط ٣، ١٩٩٣.

- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الرَّجَّاج، تحقيق هدى محمود قرّاعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١.

- مباحث تأسيسية في اللسانيات، د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط ١، ٢٠١٠.

- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني، تحقيق سبع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سرکین، ط ٢، ١٩٨١.

- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٦.

- المحوَّب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جيّ، تحقيق علي النجدي ناصيف وأصحابه، القاهرة، ٢٠٠٤.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠١.

- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتحذيفها، لابن جني، تحقيق د. حسين أحمد بوعباس، مركز الفيصل، الرياض، ط ١، ٢٠١٠.

- مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان، ترجمة د. عبد القادر المهيري، المنظمة العربية المتحدة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧.

- المسائل الحلبّيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن المنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧.

- المسائل الشيرازّيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن المنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط ١، ٢٠٠٤.

- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدى، ط ١، ١٩٨٢.

- المسائل العضديّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦.

- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغدادیات، لأبی علی الفارسی، تحقیق صلاح الدین عبد الله السنکاوی، مطبعة العانی، بغداد.
- المسائل المنشورة، لأبی علی الفارسی، تحقیق مصطفی الحدری، مجمع اللغة العربیّة بدمشق.
- مشکل إعراب القرآن لمکّی بن أبی طالب القیسی، تحقیق حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، ط ١، ٢٠٠٣.
- مشكّلة العامل النّحوی ونظریة الاقتضاء، أ.د. فخر الدین قباوة، سلسلة البحوث والدراسات في علوم اللغة، دمشق، ٢٠٠١.
- معانی القرآن، لأبی الحسن سعید بن مساعدة الأخفش الأوسط، تحقیق د. هدی محمد قرّاعة، مکتبة الحاجی بالقاهرة، ١٩٩٠.
- معانی القرآن، لیحیی بن زیاد الفراء، عالم الکتب، بیروت، ط ٣، ١٩٨٣.
- معجم التعیرفات، الشّریف الجرجانی، تحقیق محمد صدیق المنشاوی، دار الفضیلۃ.
- معجم اللسانیات الحديثة، إنگلیزی - عربی، د. سامی عیاد حتّا وغیره، مکتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧.
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، عربی - إنگلیزی، وإنگلیزی - عربی، د. محمد حسن باکلا وغیره، مکتبة لبنان، ط ١، ١٩٨٣.
- المعرفة اللغوية طبیعتها وأصولها واستخدامها، نوام تشومسکی، ترجمة د. محمد فتحیع، دار الفكر العربی، القاهرة، ط ١، ١٩٩٣.
- معيار العلم = منطق.
- مفہیم الیبی عن کتب الاعاریب، لابن هشام النصاری، تحقیق د. عبد اللطیف الخطیب، الكويت، ط ١، ٢٠٠٠.
- مفاتیح الألسنیة، جورج مونان، ترجمة الطیب بکوش، منشورات الجدید، تونس، ١٩٨١.
- المفصل في علم العربیة، للزمخشري، دار الجیل، بیروت، ط ٢، ١٩٠٥.
- المقتضب، لأبی العباس محمد بن یزید المبرّد، تحقیق محمد عبد الخالق عضیمة، عالم الکتب، بیروت، ٢٠١٠.
- مقدمة في نظریة القواعد التولیدیة، د. مرتضی جواد باقر، دار الشروق عمان، ط ١، ٢٠٠٢.

- المقرّب لابن عصفور، تحقيق أَحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٢.
- المقرّر في توضيغ منطق المظَّفَر، السيد رائد الحيدري، منشورات ذوي القربي، قُم، ط١، ٢٠٠١.
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، ١٩٦٠.
- منطق تحافت الفلاسفة، للغزالى، تحقيق د. سليمان دنيا، دار المعرف، مصر، ١٩٦١.
- الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي، رشيد بوزيان، دار القرافي، المغرب، ١٩٩٤.
- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د. مازن الوعر، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٧.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٩٨٥.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزرى، صحّحه، علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية.
- نظرية العامل، د. مصطفى بن حمزة، ط١، ٢٠٠٤ (بلا مكان الطباعة).
- نظرية نحو الكلّي والتراكيب اللغوية العربية، د. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.
- النظرية النحوية، جيفري بول، ترجمة مرتضى جواد باقر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.
- النكّت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشتتمري، تحقيق زهير عبد الحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٩٨٧.
- هموم الموامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق أَحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨.

المراجع الأجنبيّة:

الإنگلیزیّة:

- Aspects of the theory of syntax, Noam Chomsky Oxford, England: M.I.T. Press.1965.
- Connectedness and Binary Branching, Kayne, R. foris publication: Dordrecht. (1984 a)
- Cartesian Linguistics, A Chapter in the History of Rationalist Thought , Noam Chomsky, Published by Harper and Row, 1966.
- Knowledge of language, Its Nature, origin and Use, Noam Chomsky, New York Praeger, 1986.
- Lectures on Government and Binding ,Noam Chomsky ,Forist, Dordrecht, Providence, ed 5, 1988.
- New Horizons in the Study of Language and Mind, Noam Chomsky, Cambridge, England: Cambridge University Press, 2000.
- Studies on Semantics in Generative Grammar, Noam Chomsky ,The Hague, Mouton, 1972. Reprint. Berlin and New York, 1980.
- Syntactic Structures, Noam Chomsky, (Paris, The Hague 1976), 12th Printing.
- The Logical Structure of Linguistic Theory, Noam Chomsky. Plenum Press, New York, 1975.
- "The Minimalist Program, Noam Chomsky, (Cambridge; 1995, Mass, MIT Press)
- The Sound Pattern of English), Noam Chomsky, Morris Halle Harper & Row, 1968

- (Language and Mind), Noam Chomsky, (New York: Harcourt, Brace and World, Inc, 1968.
- Language and Problems of Knowledge, Noam Chomsky, The Managua Lectures, Cambridge, MA and London: The MIT Press, 1987.
- New Horizons in the Study of Language and Mind, Noam Chomsky Cambridge University Press, 2000.
- Studies in Lexical Relations, Gruber Jeffrey, Unpublished Ph. D, Dissertation, M I T, 1965.
- Toward an Explanatory Semantic Representation, Jackendove, Ray, Linguistic Inquiry, 7 (1), 1976.
- Case Grammar and Generative Semantics, Cook Walter A, Georgetown University Press on Languages and Linguistics, Number 8. Georgetown University Press, Washington, D. C.

الفرنسية:

- La linguistique neokhalilienne et les études linguistiques actuelles dans le monde arabe, Maroc, 1987.

الرسائل الجامعية:

- الإعراب الفعلي، رسالة دكتوراه، د. يوحنا اللاطى، جامعة باريس الثامنة، ١٩٩٤.
- الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة، رسالة ماجستير، وداد ميهوبي، جامعة الحاج خضر، بانتة، الجزائر، ٢٠١٠.
- قواعد الرتبة في اللسان العربي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، رسالة ماجستير، جحافى سفيان، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٢.
- موقف علم اللغة الحديث من أصول التحوّل، رسالة ماجستير، مطير بن حسين المالكي، جامعة أم القرى، مكّة، ٢٠٠٢.

- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحق الرّبّاح، القطعة الثالثة منه، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق، إعداد أسماء رزق، إشراف د. عبد الناصر عساف، جامعة دمشق، ٢٠١٣.

- نظرية تشومسكي في العامل والأثر، (محاولة سيرها منهجاً وتطبيقاً)، رسالة دكتوراه، شفيقة العلوى، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢.

- الأبحاث:

- آليات الدماغ في اكتساب اللغة وتوليدتها، أ. د. لبانة مشوح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق ٢٠١٧ (قيد النشر).

- الاجتناء ببعض الكلمة، د. إبراهيم عبد الله، مجلة جامعة دمشق، م ٢٠، ع ٤+٣، ٢٠٠٤.

- الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده العلمية في ترقية استعمال اللغة العربية، د. شريف بوشحдан، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب واللغات، ٢٠١٠.

- تأثير النحو العربي في نظرية تشومسكي، د. جاسم علي جاسم، مجلة جمعية اللسان العربي الدولية، طهران، ٢٠٠٩.

- التوجيه النحووي بين الصناعة والمعنى في الباب الخامس من كتاب مغني الليبب لابن هشام الأنباري، د. إبراهيم عبد الله، مجلة باسل الأسد لعلوم اللغات وآدابها، ع ٢٤، ١٩٩٩.

- دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري المضاف في اللغة العربية الفصحى، د. لبانة مشوح، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع ٤٣، ١٩٩٣.

- صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات د. مازن الوعر، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب-دمشق العدد ٤٨ - السنة ١٢ - تموز «يوليو» ١٩٩٢ - المحرم ١٤١٣.

- في الفكر البنوي التحويلي في خصائص ابن جني، د. عبد الله أحمد الكريم، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، الحولية (٣٣)، ٢٠١٢.

- القاعدة النحووية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه، د. إبراهيم عبد الله، التراث العربي، ع ١٠١، ٢٠٠٦.

- القرائن النحوية والعمليات التعريضية، د. يوحنا اللاطى، مجلة التعريب، دمشق، العدد ٤٩، ٢٠١٥.

- لقاء مع نوام تشومسكي، د. مازن الوعر، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، العدد السادس، ١٩٨٢.

- اللسانيات في التراث اللغوي العربي، د. لبانة مشوح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ٢٠١١، م، ٨٦.
- ج. ٢.
- من أسباب اختلاف المفسرين المتعلقة بمرجع الضمير، د. صالح ناصر الناصر، مجلة الحكمة، المدينة المنورة، ع، ٣٤، ٢٠٠٨.
- من المحاكاة اللغوية إلى الاقتراض النظمي، المبني للمجهول الفاعلي في اللغة العربية، أ.د. لبانة مشوح، مجلة جامعة دمشق، م، ٢٢، ٢٠٠٦.
- نحو نظرية للإعراب الفعلي، د. يوحنا اللاطى، جامعة البلمند، ١٩٩٦.
- النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي، أحمد المنصوري، ود. أسمهان الصالح، مجلة جامعة القدس، العدد ٢٩ (٢)، ٢٠١٣.
- نظرية للعمل في النحو العربي، د. يوحنا اللاطى، جامعة البلمند، ١٩٩٧.
- واقع حال البحث المصطلحي، الحال العربي نموذجاً، د. يوسف مقران، مجلة الجمع الجزائري للغة العربية، ع، ١٤، ٢٠١١.

الندوات والمحاضرات:

- أثر اللسانيات في الدرس اللغوي الحديث، أ.د. أحمد قدور، محاضرة في مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠١٦/٩/٢١.
- اللسانيات وإسهاماتها في دراسة الحاضر التعبيري، القطاع الشفهي نموذجاً، أ.د. نادر سراج، ندوة اللسانيات الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق، ٣٠/٦/٢٠١٠.

مصادر الشبكة الإلكترونية:

- تصميم اللغة، نوام تشومكسي، مقابلة مرئية، عبر الموقع:

[https://twitter.com/MissVerse2016.](https://twitter.com/MissVerse2016)

- فناء وبقاء - موت اللغات وحياة اللغة العربية، البروفيسور مهند الفلوجي:

<https://www.youtube.com/watch?v=DythgGzv8EQ>

- قائمة اللغات حسب العدد الكلّي للمتحدّثين، ويكيبيديا الموسوعة الحرة:

[/https://ar.wikipedia.org/wiki/](https://ar.wikipedia.org/wiki/)

- محاضرة لورانس كراوس مع نوام تشومسكي، عبر الموقعين:

<https://www.youtube.com/watch?v=wTuGzizn3g8>

<https://www.youtube.com/watch?v=8UZAgfWCsg>